



مَاكيف الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ سُيلِمان بنُ خَلف بن سَعد بن أَيَّوْب الْبَاجِي الْمَتَوَفَّى سَسَنَةَ ٤٩٤هِ

> تختیق محّدعَبرالعَادراُممَدَعَطا

أتجثزء الأولت

منشورات مركب لي بيان د دارالكنب العلمية

#### جميم الحقوق محفوظة

جميع حقوق لللكية الإدبية والفنية محفوظة لحاد الكتسب العلمية بهروءت - لبفان ويستلر طبع أو تصوير أو ترجمة أن إعادة تفضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسبت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسحلوانات ضوئية إلا بعرافقة اللاشر خطيسان

# Copyright © All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

> الطبعثة آلاؤل 18۲۰ھ ـ 1999م

# دار الكتب العلهية

بیروت \_ لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت تلفون وقاكس : ۲۱۲۲۸ - ۲۱۱۲۵ - ۲۰۱۲۲ (۱۹۹۱) ٠٠ صندوق برید: ۹۶۲۶ - ۱۱ بیروت - لبنان

# DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.

Tel. & Fax: 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98

P.O.Box: 11 - 9424 Beirut - Lebanon



http://www.al-ilmiyah.com.ib/ e-mail: sales@al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com

# السالخ المرا

الحمد لله الذى لا إله إلا هو، له ما فى السموات وما فى الأرض ولـ الحمد فى الآخرة، وهو الحكيم الخبير، يؤتى الحكمة من يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرًا كثيرًا، وما يذكر إلا أولو الألباب.

أما بعد، فإن الله سبحانه وتعالى أكرمنا بنبى تكرم لمثله الأمم، وأهدانا لأجله من النعم الجليلة، ما لا تكفى أعمار البشرية كلها فى شكره. وسبحانه وتعالى تكفل إكرامًا لنبيه الهادى المصطفى في بحفظ كتابه الكريم فقال عز وجل: وإنا نحن نزلنا الله كوانا له خافظون، ثم زاد فى فيض رحمته وحبه لرسوله الخاتم صلوات الله وسلامه عليه، فقيض للسنة النبوى المطهرة رجالاً كالجبال الشوامخ يعنون بجمع السنة والبحث والتنقيب عن صحيحها، يفنون فى ذلك أعمارهم عن طيب خاطر وإخلاص وتفان لا نظير له، على رأس تلك الجبال الشوامخ يقف إمام أهل السنة، الإمام مالك ابن أنس رضى الله عنه، ثم زادت المنة والنعمة، فأفاض الله أخرى – وفيضه كثير لا ينقطع – برحال حببهم فى العلم والبحث والشرح والرحلة متحملين المشاق الكبار، ينقطع – برحال حببهم فى العلم والبحث والشرح والرحلة متحملين المشاق الكبار، عصره صاحب كتاب والمنتقى شرح موطأ مالكية الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف، إمام عصره صاحب كتاب والمنتقى شرح موطأ مالك ذلك الكتاب الذى قال فيه إمامنا الشافعى محمد بن إدريس رضى الله عنه، قولته المشهورة: ما ظهر على فيه إمامنا الشافعى محمد بن إدريس رضى الله عنه، قولته المشهورة: ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله، أصح من كتاب مالك.

وفى رواية: ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن، من كتاب مالك. وفى رواية: ما فى الأرض بعد كتاب الله، أكثر صوابًا من موطأ مالك.

وفي رواية: ما بعد كتاب الله، أنفع من الموطأ.

أما الإمام سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي القاضي أبو الوليد:

فهو فقيه محدث إمام متقدم مشهور عالم متكلم، روى بالأندلس عن جماعة منهم مكى وغيره وتفقه ثم رحل إلى المشرق روى فأكثر، روى عن أبى ذر والمقرئ وأبى على الحسن بن على البغدادى سمع عليه بمدينة السلام كتاب الإقناع فى القراءات العشرين من تأليفه، روى هناك عن جماعة فيهم كثرة منهم أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى وأبو إسحاق الشيرازى والقاضى أبو عبد الله الصيمرى، أقام بالحجاز مع أبى ذر ثلاثة أعوام يخدمه فيها، حج فيها أربع حجج، ثم رحل إلى بغداد فأقام بها ثلاثة أعوام يتدارس الفقه ويكتب الحديث، وكانت ثم رحل إلى بغداد فأقام بها ثلاثة أعوام يتدارس الفقه ويكتب الحديث، وكانت أمه بنت الفقيه محمد ابن موهب وخاله أبو شاكر، ثم انصرف إلى الأندلس وقد نال حظا وافرا من العلم وله تواليف تدل على معرفته وسعة علمه، روى عنه جماعة من الأثمة فيهم كثرة منهم الحافظ أبو بكر الطرطوشي وأبو داود سليمان بن نجاح مولى المؤيد بالله وأبو على الغساني وغيرهم، وروى عنه ببغداد أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب قال أنشدني أبو الوليد سليمان بن خلف الباحي الأندلسي على بن ثابت الخطيب قال أنشدني أبو الوليد سليمان بن خلف الباحي الأندلسي

إذا كنت أعلم علما يقينا فإن جميع حياتي كساعه فلم لا أكون ضنينا بها وأجعلها في صلاح وطاعه

توفى سنة أربع وسبعين وأربعمائة بالمرية وكان علم عصره علما وديانة.

وذكره في شذرات الذهب في وفيات سنة أربع وتسعين وأربعمائة، وقال:

فيها: توفى أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي القرطبي (١) بالمرية في رجب، عن إحدى وسبعين سنة. روى عن يونس بن عبد الله

<sup>(</sup>۱) انظر: سير أعلام ۲۱/۵۳۰ – ۳۳۰، الإكمال ۲۱۸۱؛ قلائد العقيان ۲۱۰ – ۲۱۰، الذخيرة ٢/م ١٩/٢ – ١٩/٠ الراحد ٢٠٠١، الأنساب ١٩/٢ و ٢٠، الصلة ٢٠٠١ - ٢٠٠٠ الأنساب ١٩/٢ و ٢٠، الصلة ٢٠٠١ - ٢٠٠٠ الخريدة ٢١/الورقة ٢٥٠١، بغية الملتمـس ٣٠٠ – ٣٠٣، معجم الأدباء ٢٤٦/١١ – ٢٤٦، اللبـاب ٢٠٠١، المغـرب فـي حلـي المغـرب ٤٠٤١ – ٤٠٠، وفيـات الأعيـان-

مقدمة التحقيق .....

ابن مغیث، ومكى بن أبى طالب، وجاور ثلاثة أعوام، ولازم أبا ذر الهــروى، وكــان يمضى معه إلى السراة.

ثم رحل إلى بغداد، وإلى دمشق. وروى عن عبد الرحمن بن الطبى وطبقته بدمشق، وابن غيلان وطبقته ببغداد، وتفقه على أبى الطيب الطبرى وجماعة، وأخذ الكلام بالموصل عن أبى جعفر السمنانى، وسمع الكثير، وبرع فى الحديث، والفقه، والأصول، والنظر، ورد إلى وطنه بعد ثلاث عشرة سنة بعلم جم، مع الفقر والقناعة، وكان يضرب ورق الذهب للغزل، ويعقد الوثائق، ثم فتحت عليه الدنيا، وأجزلت صلاته، وولى قضاء أماكن، وصنف التصانيف الكثيرة.

قال أبو على بن سكرة: ما رأيت أحدًا على سمته وهيئته وتوقير مجلسه. قالمه في «العبر».

وقال ابن خلكان: كان من علماء الأندلس وحفاظها، سكن شرق الأندلس، ورحل إلى المشرق سنة ست وعشرين وأربعمائة، فأقام بمكة مع أبى ذر الهروى ثلاثة أعوام، وحج فيها أربع حجج، ثم رحل إلى بغداد وأقام بها ثلاثة أعوام يدرس الفقه، ويملى الحديث، ولقى بها سادة من العلماء، كأبى الطيب الطبرى، وأبى إسحاق الشيرازى، وأقام بالموصل مع أبى جعفر السمنانى عاما يدرس عليه الفقه، وكان مقامه بالمشرق نحو ثلاثة أعوام، وروى عن الحافظ أبى بكر الخطيب، وروى الخطيب أبضا عنه.

وصنف كتبًا كثيرة، متها «التعديل والتجريح فيمن روى عنه البخاري فيي

<sup>-</sup> ٢/٨٠٤ - ٤٠٨/٣ الروض المعطار ٧٥، دول الإسلام ٢/٢، العبر ٢٨١/٣ - ٢٨٢، تذكرة الحفاظ ٢/٨١ - ٢٨١، تتمة المختصر ٢/٢٥ - ٧٧٥، فوات الوفيات ٢٤/٢ - ٢٥، الحفاظ ١١٧٨/٣ - ١٢٧١، تتمة المختصر ١٠٨/١، البداية والنهاية ٢٢/١٦ - ١٢٢، قضاة الوافي خ ٢٢/١٦ - ١٢٢، مرآة الجنان ٢٨/٣ - ٣٨٥، وفيات ابن قنفذ ٢٥٥، تبصير المنتبه ١/١١٠، النباهي ٩٥، الديباج المذهب ٢/٧٧ - ٣٨٥، وفيات ابن قنفذ ٢٥٥، تبصير المنتبه ١/١١٠، النجوم الزاهرة ١٤٥، ١١، طبقات الحفاظ: ٤٤٠ - ٤٤١، طبقات المفسرين للسيوطي ١٤، طبقات المفسرين للداوودي ٢٠٠١، ح ٢٠٠، نفح الطيب ٢/٧٢ - ٨٥، كشف الظنون ١٩ طبقات المفسرين للداوودي ٢٠٠١، إيضاح المكنون ٢٨١، ١٩٥، هدية العارفين ٢٩٧١، الرسالة المستطرفة: ٢٠٠، تهذيب ابن عساكر ٢٥٠/٦ - ٢٥٠.

وبینه وبین ابن حزم الظاهری مناظرات وجحالس. انتهی ملخصا.

وقال ابن ناصر الدين: أنكروا عليه في إثباته قصة الحديبية الكتابة وشنعوا عليه ذلك وقبحوا عند العامة جوابه، وقال قائلهم:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة وقال إن رسول الله قد كتبا انتهى.

#### \* \* \*

هذا الكتاب: «المنتقى شرح الموطأ» الذى لا يعلم إلا الله وحده كم اتصلت الليالى بالأيام حتى يخرج بهذه الصورة التى لا نأمل إلا أن تكون على قدر ما للكتاب من أهمية، وقد انتهجنا في سبيل ذلك خطوات نوجزها في الآتى:

- ١- تخريج آيات القرآن الكريم على المصحف الشريف.
- ٢ تخريج الأحاديث النبوية الشريفة على كتب السنة.
- ٣ تخريج آراء الإمام مالك بن أنس على أمهات المراجع الفقهية.
- ٤ استعنا بنسخة مطبوعة من «المنتقى شرح الموطأ» طبعة دار السعادة المصرية ١٣٣٢هـ.
- وضع علامات الترقيم في جميع النص، ووضع علامات الترقيم في جميع الكتاب؛ حيث افتقدت النسخة المعتمدة إلى هذا رغم أهميته.
  - ٦ قمنا بتخريج معانى الكلمات الغريبة على القاموس المحيط.
    - ٧ قمنا بترقيم الأحاديث والآثار الواردة بالنص.
  - ٨ قمنا بالتقديم لهذا العمل الكبير . مقدمة ضافية اشتملت على ما يلى:
    - الترجمة للإمام أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي.

مقدمة التحقيق .....

- الترجمة للإمام مالك بن أنس وذكر كتاب الموطأ.
  - ذكر الذين رووا الموطأ عن مالك.
    - ذكر نسخ الموطأ.
    - ذكر أصح الموطآت وأشهرها.
      - ذكر شروح الموطأ.
      - ذكر شرح غريبه.
        - في رجال الموطأ.
    - ذكر ما عليه العمل في الموطأ.
- باب في معرفة المرسل والمسند والمنقطع والمتصل والموقوف ومعنى التدليس.
- باب في بيان التدليس ومن يقبل نقله ويقبل مرسله وتدليسه ومن لا يقبل ذلك نه.
  - باب في ذكر عيون من أخبار مالك رحمه الله وذكر فضل موطئه.
    - ذكر شيوخ الإمام مالك.

غير أن هذا العمل لم يكن ليتم لولا أن قيض الله لـ ه رحلاً من أولئك الرحال الذين عهد إليهم بحفظ هذا العلم من الاندثار، ألا وهو الأستاذ/ محمد عبد الحفيظ بيضون ممثلاً في دار الكتب العلمية - بيروت، والتي صارت بفضل من الله وجهد لسنوات طوال إحدى كبريات الدور المهتسة بنشر التراث العربي في العالم.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل في سنائح أعمالنا، والله من وراء القصد، وهو يهدى سواء السبيل.

محمد عبد القادر عطا

#### الإمام مالك بن أنس وكتاب الموطأ

منذ أقدم عصور التاريخ والناس في لهفة إلى تتبع تاريخ عظمائهم، ومن كان له أثر قوى في حياتهم، ولاسيما هؤلاء الذين كان لهم شأن في العقائد الدينية التي هي أقوم النواحي التي يعيش عليها المجتمع الإنساني منذ وجد الإنسان، وقد ضرب المسلمون بسهم وافر في ترجمة حياة أعلام المسلمين بحيث قل أن نجد في تاريخ أمة من الأمم هذه الثروة الطائلة التي تركها المسلمون في فن السير والتراجم والطبقات والمناقب إلى غير ذلك.

وربما كان الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه من أكبر الشخصيات التى تحـدث عنها الكتاب منذ عرف فقه مالك، ومنذ روى كتابه الموطأ.

وربما كان كتابه الموطأ من أكثر الكتب التي عنى بها الناس رواية وشرحًا وتعليقًا، ومع ذلك كله فلا تزال الكتابة عن مالك وعن كتابه قاصرة، فنحن في حاجة إلى بحث علمي دقيق يتحدث عن مالك من نواحيه المختلفة: عن أسرته ومكانتها في الجاهلية والإسلام، عن حياة مالك من حيث علاقته بالمجتمع المذى كان يعيش فيه من الناحية السياسية والمذهبية والاقتصادية، عن شيوخ مالك وأثرهم في آرائه ثم عن تلاميذ مالك وانتشار مذهبه؛ وقد علمت من حسن الحظ أن أستاذنا أمين الخولى يبحث منذ سنين عديدة عن مالك وانتشار مذهبه.

ولد مالك بن أنس سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على أصح الأقوال، وينتهى نسبه من جهة أبيه إلى ملوك حمير في الجاهلية، واختلف القدماء في حد أبيه أبي عامر ابن عمرو، ذهب بعضهم إلى أنه صحابي شهد مع النبي جميع الغزوات إلا بدرًا، وقال آخرون بل أسلم بعد وفاة الرسول ونتيجة هذا الخلاف نرى خلافًا في شأن جده، مالك بن أبي عامر، فقد ذهب بعضهم إلى أنه أول من وفد من هذه الأسرة من اليمن إلى الحجاز، وكان من التابعين الذين لهم رواية عن الصحابة وأنه من الذين كتبوا المصحف الشريف في عهد عثمان، أما والد الإمام فكان مقعدًا يحترف صنعه

مقدمة التحقيق .....

النبل ولا يذكر له شيء في العلم، ولا نعرف شيقًا نطمه ن إليه عن أم الإمام لكثرة اختلافات القدماء عنها وعن اسمها.

بدأ مالك يطلب العلم صغيرًا، فأحذ عن كثيرين من علماء المدينة، ولعل أشدهم أثرًا في تكوين عقليته العلمية التي عرف بها هو أبو بكر عبد بن يزيد المعروف بابن هرمز المتوفى سنة ١٤٨هـ، فقد روى عن مالك أنه قال: كنت آتى ابن هرمز من بكرة فما أخرج من بيته حتى الليل، ولازمه مالك على هذا النحو سبع سنوات أو ثمان.

ويروى الطبرى، قال: حدثنى محمد بن الحسن بن زبالة، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: كنت آتى ابن هرمز فيأمر الجارية فتغلق الباب وترخى الستر يذكر أول هذا الأمة ثم يبكى حتى تخضل لحيته.

فمن ذلك نتبين مدى الصلة التى كانت بين مالك وبين شيخه ابن هرمز حتى كان ابن هرمز يسر إليه أشياء لا يفصح بها لسواه، ونحن لا نكاد نعرف شيئًا عن ابن هرمز، فلم نعثر له على ترجمة فى كتب الطبقات، ولا ندرى إلى أى حد أخذ عنه مالك، فلم أحد له ذكرًا فى رجال الموطأ، ولكن ابن جرير يذكر ابن هرمز فى تورة محمد بن عبد الله، المعروف بالنفس الزكية، ضد أبى جعفر المنصور، فيروى قدامة بن محمد قائلاً: خرج ابن هرمز ومحمد بن عجلان مع محمد، فلما حضر القتال تقلد كل واحد قوسًا. قال: فظننا أنهما أرادا أن يريا الناس أنهما قد صلحا لذلك.

ولما انتهى القتال، يروى الطبرى عن عبد الله بن برق: رأيت قائدًا من قواد عيسى جاء فى جماعة يسأل عن منزل ابن هرمز فأرشدناه إليه، فخرج وعليه قميص رباط، قال: فأنزلوا قائدهم وحملوه على برذونه وخرجوا به يزفونه حتى أدخلوه على عيسى فما هاجه، فقال له: أيها الشيخ أما منعك فقههك عن الخروج مع من خرج، قال: كانت فتنة شملت الناس فشملتنا فيهم قال: اذهب راشدًا.

فمن ذلك نستيطع أن نتبين ما عرف به ابن هرمز من فقه ومن أثر في أهـل بلدته حتى تقلد القوس ليتبعه الناس، ونحن لا ندرى عما أسر به إلى مالك حتى نتبـين أثـره

فى مالك، كما لا نستطيع أن نفترض أشياء لا تقوم على أساس ما دامت حياة ابن هرمز بجهولة.

ومن شيوخ مالك ابن شهاب الزهرى المتوفى سنة ١٢٤ هـ، وكان من أكبر علماء المدينة في عصره، بل يعد من أوائل المدونين، وكان من رجال الأمويين بالشام وتولى لهم القضاء والفتيا ورحل إلى المدينة فتزاحم عليه طلاب العلم يأخذون عنه ومنهم مالك فقد روى له في الموطأ مائة واثنين وثلاثين حديثًا منها اثنان وتسعون مسندة وسائرها منقطعة ومرسلة.

ويقول الليث بن سعد في خطاب له إلى مالك: ثم اختلف الذين كانوا بعدهم فحضر بهم بالمدينة وغيرها ورأسهم يومئذ ابن شهاب وربيعة بن أبى عبد الرحمن المتوفى سنة ١٣٦ هـ، هو أحد شيوخ مالك، وهو الذي قال فيه مالك: ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة.

وقال سوار بن عبد الله: ما رأيت أحدًا أعلم من ربيعة، كان مالك يحضر بحلس ربيعة ويحدث عنه.

ويقول الليث بن سعد لمالك: وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ما قد عرفت وحضرت وسمعت قولك فيه حتى اضطرك ما كرهت من ذلك إلى فراق بحلسه، فخطاب الليث يدل على أن مالكًا لم يكن صغيرًا عندما فارق بحلس ربيعة الرأى إنما كان في سن يستطيع بها أن ينكر على ربيعة بعض أقواله، وهذا لا يتأتى إلا من رجل بلغ من النضوج الفكرى حدًا كبيرًا، كما أنه ظل يحضر بحلس ربيعة مدة طويله، ومع ذلك فإننا نرى في الموطأ اثنى عشر حديثًا منها خمسة مسندة وواحد مرسل وستة من بلاغاته رواها مالك عن ربيعة.

كذلك روى مالك عن نافع مولى عبد الله بن عمر المتوفى سنة ١٢٠ هـ، ونافع هو الذى بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلمهم القرآن والسنة، وكان يلقب بفقيه المدينة، لزمه مالك غلامًا نصف النهار وكان مالك يقول: كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أبالى ألا أسمعه من أحد غيره، وأهل الحديث يقولون: رواية

مقدمة التحقيق

مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة الذهب لجلالة كل واحد من هؤلاء الرواة، وقد روى له مالك في الموطأ ثمانين حديثًا.

يذكر المؤرخون أن جعفر الصادق كان من شيوخ مالك، وجعفر أحد أئمة الشيعة، وكان من علماء المدينة المعروفين بالعلم والدين، ويروى الشيعة عن طريقه أحاديث كثيرة لا نجدها إلا في الشيعة ويكفى أن نلقى نظرة إلى كتاب بحار الأنوار للمجلسي وكتاب دعائم الإسلام للقاضي النعمان بن محمد بن حيون المغربي لندرك إلى أي منطق تنسب إلى جعفر الصادق هذه الأحاديث الكثيرة، ولم يكتف أصحابه بنسبة هذه الأحاديث إليه، بل نسبوا إليه كتبًا عديدة في الصنعة الكيمياء وكتبًا بنسبة هذه الأحاديث والرياضة وكتاب الجفر الذي نبئ عن الغيب، ولكن أكثر الباحثين المحدثين يرون أن ما روى عن الصادق لا يزال في حاجة إلى إثبات وتدليل.

فجعفر الصادق بين علماء المحدثين له شخصيتان، شخصية العالم الورع نراها في كتب أهل السنة وكتب المعتدلين من المؤرخين، وشخصية أخرى أضفاها عليه بعض المسرفين من الشيعة، ويكفى أن نذكر أن حركة أبى الخطاب الأسدى كانت من أشد الحركات إسرافًا في إسباغ النعوت والصفات على جعفر الصادق.

وتذكر كتب الشيعة أن الصادق اضطر إلى التبرؤ منه ومن أتباعه وأحل قتله، والمعروف عن جعفر أنه لم يسهم في الحركات السياسية التي كان يقوم بها الشيعة، ولم يقم بالدعوة لنفسه، بل كان يؤثر مسالمة أولى الأمر من الأمويين والعباسيين.

ويروى الداعى إدريس مؤرخ طائفة الإسماعيلية فى الجزء الرابع من كتاب عيون الأخبار أن أبا مسلم الخراسانى أرسل إلى الصادق مع رسول أمين يطلب منه أن يقبل أن تكون الدعوة له، فقرأ الصادق الرسالة ثم حرقها وأمر الرسول أن يبلغ أبا مسلم ما رآه فهذه القصة سواء أكانت صحيحة، أم غير صحيحة فإنها تظهر لنا رغبة الصادق عن الحكم وزهده فى الرياسة الدنيوية، فليس بغريب أن يأخذ إمام من أئمة أهل السنة شيئًا من علم هذا الإمام الشيعى، وإذا صح ما رواه صاحب الديباج من أن لماك عدة كتب فى الفلك والرياضيات، فلعله أخذ ذلك عن جعفر الصادق كما أنه

أخرج له في الموطأ تسعة أحاديث منها خمسة متصلة مسندة أصلها حديث واحمد وهو حديث جابر الطويل في الحج والأربعة منقطعة.

هؤلاء هم أشهر العلماء الذين تتلمذ عليهم الإمام مالك، مع أنه لاقى كثيرين ممسن وفدوا على الحجاز للحج وروى عنهم، فلم يذكر عن مالك أنه رحل في طلب العلم مع أن الرحلة في ذلك الوقت كانت من أهم مقومات العالم ولاسيما للمحدث.

وربما كان ذلك لأن الإمام كان يعتقد كما اعتقد غيره من العلماء أن العلم هو علم المدينة، وفي ذلك يقول الليث بن سعد: وإني بحق على الخوف على نفسى لاعتماد من قبلي على ما أفتيهم به، وأن الناس تبع لأهل المدينة التي إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن، وأما ما ذكرت من مقام رسول الله على بالمدينة ونزول القرآن بها عليه بين أصحابه وما علمهم الله منه، وأن الناس صاروا تبعًا لهم فيه فكما ذكرت. فلهذا لم يأبه مالك بالرحلة العلمية ما دام العلم هو علم أهل المدينة.

وفى حياة الإمام مالك شاهد العالم الإسلامي تطورات خطيرة كان لها أثرها القوى في الحياة السياسية والاجتماعية والعقلية، ففي هذه السنوات نشطت دعوة العباسيين وتطورت هذه الدعوة إلى انقلاب الحكومة فسقطت دولة بني أمية، وتولى العباسيون الأمر، وتتبعوا الأمويين ومن لاذ بهم قتلا وتعذيبًا، وسقوط دولة وقيام أخرى يؤدى دائمًا إلى لون من الاضطراب بين الناس، ويوجد فيهم شيئًا من عدم الطمأنينة ومن تبلبل الأفكار، فمنهم من يتخذ التقية فيضمر غير ما يظهر، ومنهم من يستسلم للأمر الواقع ولا يأبه بمجرى الحوادث حوله، ومنهم من يقوم مع الحكومة الجديدة ابتغاء التقرب والزلفي لدى أولى الأمر، ومنهم من يؤازر الحركات التي ترمى إلى دعوة الحكومة القديمة، هذا ما نراه في التاريخ في كل العصور وفي كل انقلاب يحدث، وهذا ما يحدث في التاريخ الإسلامي عند انتقال الحكم إلى العباسيين.

على أن العباسيين لم يخشوا من أمر خشيتهم من حزب العلويين، وكان الحجاز عامة والمدينة خاصة وكر الدعوة العلوية، وفيها كان الإمام جعفر الصادق، إمام الشيعة على اختلاف فرقها التي عرفت بعد وفاة الصادق سنة ١٤٨ هـ، من إسماعيلية ومباركية واثنى عشرية وغيرها، وفيها خرج محمد بن عبد الله المعروف

بالنفس الزكية سنة ٤٥ هـ، وخرج معه عدد من علماء المدينة منهم ابن هرمز أحد شيوخ مالك، أما مالك نفسه فكان مضطرًا إلى أن لا يسهم في هذه الثورة مساهمة إيجابية، ذلك أن المنصور العباسي أرسله مع من أرسل إلى بني الحسن ليدفعوا إليه عمدًا وإبراهيم ابني عبد الله، فلما قام محمد وإبراهيم بالثورة لم يسع مالك أن يشترك فيها وهو الذي كان رسولاً لتسلمها بالأمس، وفي الوقت نفسه كان ينقم على المنصور جبروته وطغيانه ولهذا كان يأتيه أهل المدينة يستفتونه في الخروج مع محمد ويقولون: إن في أعناقهم بيعة لأبي جعفر فيقول: إنما بايعتموه مكرهين وليس على مكره يمين.

وهذه التيارات السياسية اضطرت الإمام أن يتفطن، ولهذا وصف مالك بأنه كان أعظم الخلق مروءة وأكثرهم صمتًا قليل الكلام محفظًا بلسانه، ومع ذلك كله لم ينج مالك من نقمة العباسيين فجلدوه في أمر اختلف فيه القدماء، فمنهم من قال إنه جلد لما أفتى به في ثورة النفس الزكية، وقيل بل لأن المنصور طلبه للقضاء فرفض، فاعتبر المنصور أن رفضه لون من ألوان عدم التعاون مع الحاكم فأمر بضربه.

وقيل إن المنصور أمره بأن لا يروى حديث طلاق المكره فلم يخضع للأمر فعـذب، ولكن يحيى بن بكير، أحد تلاميذ مالك، قال: ما ضرب مالك إلا في تقديمه عثمان على على "رضى الله عنهما، فسعى به الطالبيون حتى ضرب.

وأنكر القدماء قوله فقيل له: خالفت أصحابه فقال: أنا أعلم من أصحابه.

ونحن ننكر مع القدماء رأى ابن بكير فإننا لا نعرف للطالبيون نفوذًا في عهد المنصور، ولم نعرف أن تقديم عثمان على على بن أبى طالب رضى الله عنهما يوجب سخط العباسيين، بل من المؤكد أن العباسيين كانوا يعمدون إلى الانتقاص من فضائل على وتقديم غيره من الصحابة عليه.

ويكفى أن نقراً ما كتبه أبو جعفر المنصور إلى محمد النفس الزكية لندرك إلى أى حد عمد المنصور إلى دفع فضائل على وتفضيل غيره عليه، فقد قال: وأما ما فحرت به من على، وسابقته فقد حضرت رسول الله الله الوفاة فأمر غيره بالصلاة، ثم أخل

الناس رحلا بعد رحل فلم يأخذوه، وكان في السنة فتركوه كلهم دفعًا له عنها، ولم يروا له حقًا فيها، أما عبد الرحمن فقدم عليه عثمان، وقاتله طلحة والزبير، وأبي سعد بيعته وأغلق دونه بابه معاوية بعده، ثم طلبها بكل وجه وقاتل عليها، وتفرق أصحابه، وشك فيه شيعته قبل الحكومة... إلخ.

فهذه سياسة المنصور نحو على والعلويسين فكيف يقبل قول الطالبيين فى مالك لتفضيله عثمان على على؟ حقيقة نفهم من قول الليث بن سعد أنه ومالكًا كانا يفضلان عثمان، ولم يرو مالك عن على، فلما سئل عن ذلك قال: إنه لم يكن بلدينة، ولكن ليس معى ذلك أنه امتحن بسبب رأيه هذا، ولذلك تنكر رواية يحيى بن بكير، ونرجع قصة حديث طلاق المكره فهى أقرب إلى العقل، على أن العلاقة بين مالك والعباسيين لم تلبث أن وطدت، إذ تقرب إليه العباسيين ليتخذوا منه ومن أمثاله من العلماء سندًا وعونًا فى توطيد حكمهم، فزاره بعض الخلفاء العباسيين، وروى المالهدى العباسي عنه الموطأ، والروايات كثيرة حول مقابلات مالك وخلفاء العباسيين، وكلها تثبت أن العباسيين عرفوا قدر هذا العالم الكبير، وأنهم أجزلوا له العطاء، ومنحوه سلطة تقرب من سلطة حاكم المدينة فكان يأمر بحبس من يشاء أو بضرب من يريد، وبالرغم من ذلك فلم يكن الإمام مالك من مؤيدى العباسيين فقد كان يرى أن الحكم هو حكم عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهما وكان يرجو أن يتاح للمسلمين من يحكم بحكمهما.

ومن الناحية العقلية، كان المسلمون في جميع الأمصار قد نشطوا في الدراسات الدينية نشاطًا ملحوظًا، فدرسوا القرآن الكريم من نواحيه المتعددة، تفسيره وقراءاته ومفرداته ونحوه إلى غير ذلك من ألوان الدراسات التي هي محور الثقافة الإسلامية في كل العصور الإسلامية.

وبجانب هذه الدراسات وحدت دراسة أخرى قوامها رواية حديث الرسول الله وتتبع آثاره وسننه، فقد خرج كثير من الصحابة والسابقين الأولين إلى الجهاد فى سبيل الله، واحتمع إليهم الناس، فكان فى كل طائفة منهم من يعلمون كتاب الله وسنة نبيه، وإذا استفتوا فى أمر لم يذكره لهم القرآن الكريم والسنة النبوية احتهدوا

فيه برأيهم، وكثيرًا ما كان يستشار الخلفاء الراشدون في مثل هذه الفتاوى فكان الخلفاء يرسلون إلى الأمصار برأيهم بعد استشارة من حضر من الصحابة والسابقين.

ومع ذلك لم يسلم الأمر من اختلاف فتاوى الصحابة ثم اختلف التابعون وتابعو التابعين وتابعوهم.

وفى ذلك يقول الليث بن سعد لمالك: ثم اختلف الذين كانوا بعدهم أى بعد السابقين والتابعين فحضرتهم بالمدينة وغيرها، ورأسهم يومئذ ابن شهاب وربيعة بن أبى عبد الرحمن، وكان من خلاف ربيعة لبعض ما قد مضى ما قد عرفت وحضرت وسمعت قولك فيه، وقول ذوى الرأى من أهل المدينة يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وكثير بن فرقد وغيره كثير ممن هو أسن منه، حتى اضطرك ما كرهت من ذلك إلى فراق مجلسه، وذاكرتك أنت وعبد العزيز بن عبد الله بعض ما نعيب على ربيعة من ذلك فكنتما من الموافقين فيما أنكرت، تكرهان منه ما أكره.

وهذا الخلاف الذى ذكره الليث بن سعد لم يكن بين فقهاء المدينة فحسب بل نراه فى جميع الأمصار التى استحابت لدعوة الإسلام، فكان مصدر ثروة عقلية لا نكاد نجد لها مثيلا فى تاريخ الحضارات والأديان لأنها خلفت تراثًا عاش عليه المسملون بل لا يزالون يعيشون عليه إلى الآن.

على أن هذه الدراسات الخالصة قد وجدت في عهد مالك بن أنس تطورًا جديدًا بدخول بعض عناصر أجنبية عن العرب والإسلام بفضل اعتناق كثير من الأعاجم الدين الإسلامي، وهؤلاء كان لهم آراؤهم وتقاليدهم الدينية قبل الإسلام، ولهم عاداتهم التي لم يعرفها العرب والمسلمون ثم بفضل حركة الترجمة التي بدأت في عصر الأمويين وآتت أكلها في عصر العباسيين، فكثرت الأهوال والبدع، وكثرت الفرق، وكثر بينها الجدل فنجد، فرق الشيعة والخوارج والقدرة والمرجئة والمعتزلة، كما ظهرت في عهد المنصور فرقة الخراسانية والرواندية والزنادقة وغيرها من فرق الغلاة.

على أن بيئة الحجاز لم تتأثر بذلك كله أثرًا كبيرًا، واستطاعت المدينة أن تحافظ على تقاليدها التي ورثتها منذ عهد الرسول والله في فلم تكن تميل إلى الجدال في الدين بل كانت إلى الحفظ والنقل أقرب، ولهذا كان الناس يفضلون الأخذ برأى المدينة، وقد أخذ مالك نفسه بتمييز المدينة ووافقه الليث بن سعد وتلامية المدرسة المالكية، وها هو ابن عبد الحكم رئيس المدرسة المالكية .عصر يقول: إذا جاوز الحديث الحرتين ضعفت شجاعته، وكان مالك بن أنس يتجنب أصحاب الفرق وأصحاب الأهواء، وطعن في آرائهم.

فقد قيل إنه كان يقول إذا ذكر عنده أحد أصحاب الأهواء: قال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه: سن رسول الله ولا وولاة الأمر بعده سننًا الأخذ بها اتباع لكتاب الله تعالى واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله ليس لأحد بعد هؤلاء تبديلها، ولا النظر في شيء مما خالفها، فمن اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا.

على هذا النحو كان ينظر مالك إلى أصحاب الفرق المختلفة، فالدين عنده هو الأخذ بكتاب الله الكريم، وسنة الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وما قال به الخلفاء الراشدون، وما رواه الصحابة وأهل العلم والتقى من علماء المدينة.

وهذا هو المنهج الذى رسمه مالك لنفسه، والذى يقوم عليه كتابه الموطا، ونحن نرى هذا المنهج واضحًا كل الوضوح فى الكتاب، وأيده ما قاله ابسن أبى أوس أحد تلاميذ مالك فهو يقول: قيل لمالك: قولك فى الكتاب الأمر المجتمع عليه، والأمر عندنا وببلدنا، وأدركت أهل العلم، وسمعت بعض أهل العلم؟.

فقال: أما أكثر ما فى الكتاب فرأبى، فلعمرى ما هو برأبى، ولكنه سماع من غير واحد من أهل العلم والفضل والأئمة المهتدى بهم الذين أحدت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله تعالى، فكثر على فقلت رأبى، وذلك رأبى إذ كان رأبهم رأى الصحابة الذين أدر كوهم عليه وأدركتهم أنا على ذلك، فهذا وراثة توارثوها قرنًا عن

وما قلت الأمر عندنا فهو ما عمل به الناس عندنا وحرت به الأحكام وعرفه الجاهل والعالم، وكذلك ما قلت فيه ببلدنا وما قلت فيه بعض أهل العلم، فهو شيء استحسنه من قول العلماء.

وأما ما لم أسمع منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موقع كلامهم أو قريبًا منه حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم، وإن لم أسمع ذلك بعينه فنسبت الرأى إلى القياس بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه عمل أهل العلم المقتدى بهم، والأمر المعقول به عندنا من لدن رسول الله الله والأئمة الراشدين مع من لقيت فذلك رأيهم ما خرجت إلى غيره.

فهذا المنهج الذى رضيه مالك لنفسه يدلنا على أنه كان ينقل العلم رواية، شأنه في ذلك شأن كل العلماء في عصره، إلا أنه ما رواه، وفسر ما نقله فهو رواية من ناحية، ومجتهد من ناحية أخرى، راوية للحديث النبوى الشريف، وآراء من أخذ عنهم من المجتهدين، وما رضى به علماء أهل المدينة لأنفسهم مما أخذوه عن السلف الصالح، وهو مقيد بنفسه بذلك كله لا يحيد عنه، ويتحرج من المجادلة فيه.

ولكنه مع ذلك كان مجتهد في اختيار الحديث، ناقد مدقق، احتاط أشد الاحتياط في رواية، حتى قال الشافعي: كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله، وقال ابن أبي أويس: سمعت مالكًا يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله في عند هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أمينًا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن.

وبلغ به تحرجه واحتهاده معًا في التدقيق في المسائل التي يسأل عنها فقد روى ابن القاسم: سمعت مالكًا يقول إنى لأفكر في مسألة منذ بضع عشرة سنة ما اتفق لى فيها رأى إلى الآن.

وكان يقول: ربما وردت على المسألة فأسهر فيها عامة ليلتى، فهذا كله يدل على أن مالكًا كان يفكر ويطيل التفكير، وينظر في المسائل وينعم فيها النظر، يخاف ويخشاه فيما يسأل عنه لأنه يتحدث في أمر دين الله، فقد رأيناه يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه، فلا غرو أن رأينا القدماء أنفسهم يثقون برواية مالك للحديث ثقة تامة، ووصفوا مالكًا بصفات الراوية الكامل، وقدموه على شيوخه أنفسهم.

ويروى ابن عبد الحكم أن مالكًا كان يفتى مع يحيى بن سعيد وربيعة ونافع وكانت له حلقة فى حياة نافع أكبر من حلقة نافع، فهذا اعتراف من معاصريه أنفسهم بتفضيله على نافع مع مكانة نافع وعلو كعبه وفضله حتى لقب بفقيه المدينة، وربما كان تفضيل معاصريه له وتسابقهم للأخذ عنه سببًا فى أن حقد عليه بعض العلماء أمثال ابن إسحاق وابن أبى ذؤيب وغيرهما حسدًا له على ما بلغه من مكانة فى نفوس معاصريه.

وربما حقدوا عليه لأن مالكًا كان يخالفهم ويطعن عليهم، ومع ذلك فإن هؤلاء العلماء الذين نقدوا مالكًا لم يستطع أحدهم أن ينقد رواية من روايته للحديث الشريف، إنما كان أكثر النقد يدور حول أمور فقهية كان يراها مالك ولم يأخذوا هم بها، أو نقد بعض تصرفات مالك الخاصة مثل تخلفه عن صلاة الجماعة، وعدم شهود الجنائز، أو عيادة المرضى، مع أنه كان يزور الأمراء، وذلك كله حدث فى أواخر أيام حياته حين حلت به الشيخوخة فهذه المسائل التي وجهت إلى الإمام مالك لا تنقص من قيمته العلمية ولا من صحة روايته، وهي أقرب ما يكون من نقد المتنافسين بعضهم إلى بعض.

و بجانب ما امتاز به الموطأ من صحة الحديث فهو من أوائل الكتب التي دونت في الحديث، فنحن نعلم أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه أراد أن يدون السنن النبوية، واستشار في ذلك بعض الصحابة فوافقوه على ذلك، ولكنه رجع عن ذلك خشية أن تلتبس السنة بكتاب الله الكريم، وأن الصحابة لم يكتبوا الحديث وإنما كانوا يؤدونه حفظًا.

إلا ما رواه البخارى عن أبى هريرة فى كتاب العلم حيث يقول: ما من أصحاب النبى الله عنه عنه عنه أكثر حديثًا عنه منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب.

وفى عهد عمر بن عبد العزيز كتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه وكان يكتب إلى علماء المدينة خاصة يسألهم، كما أمر أبا بكر بن محمد بن حزم أن ينظر ما كان من حديث الرسول أو سننه أو حديث عمر، فيكتبه خوفا من ذهاب الحفاظ، فكان هذا كله ابتداء تدوين الحديث النبوى الشريف.

وورد في تنوير الحوالك: وحدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثرة الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعد بن أبي عروبة وغيرهما فكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني فدونوا الأحكام، فصنف الإمام مالك الموطأ وتوخي فيه القوى من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم.

فمالك رضى الله عنه كان من أوائل المدونين للحديث الصحيح، العاملين على الحذر والاحتياط في قبول ما يروى، المدققين الناقدين في المتن والسند، ولذلك قال ابن عيينة: ما رأيت أحدًا أجود أخذًا للعلم من مالك، وما كان أشد انتقاءه للرجال والعلماء، ولعل مالكًا كان أسبق علماء الحديث في وضع ما عرف بفن الحديث.

فإننا لا نكاد نعرف من سبقه فى نقد الرواية والتشدد فى الأخذ عن الرواة والعلماء. وكذلك فعل فى ما رواه فى المسائل الفقهية لأن الموطأ مزيج من حديث وتفسير وفقه وتاريخ، لأن العلوم لم تكن قد تحددت معالمها بعد، ولارتباط هذه العلوم بعضها ببعض وتداخلها بحيث احتاجت هذه العلوم إلى وقت طويل تطورت فيه حتى انفصل بعضها عن بعض، واتخذت معالمها المحددة التى هى عليها اليوم. وعلى هذا النحو صنف مالك الموطأ وجمع فيه ما صح عنده من ألوان هذه العلوم المختلفة.

وقد روى الطبرى عن العباس بن الوليد عن إبراهيم بن حماد، قال: سمعت مالكًا يقول: قال لى المهدى: يا أبا عبد الله ضع كتابًا أحمل الأمة عليه. قال: يا أمير المؤمنين، أما هذا الصقع، وأشار إلى المغرب، فقد كفيتكه، وأما الشام ففيهم الذى علمته، يعنى الأوزاعي، وأما أهل العراق فهم أهل العراق، فيفهم من ذلك أن المهدى هو الذى طلب من مالك أن يصنف الموطأ.

ولكن هناك رواية أخرى ذكرها الطبرى أيضًا تخالف الرواية الأولى، فقد روى عن عمد بن عمر، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: لما حج أبو جعفر المنصور دعانى فدخلت عليه فحادثته وسألنى فأجبته، فقال: إنى عزمت أن آمر بكتبك هذه التى قد وضعتها، يعنى الموطأ، فتنسخ نسخًا ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وآمرهم أن يعملوا بما فيها لا يتعدونه إلى غيره ويدعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث، فإنى رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم.

قال: فقلت: يا أمير المؤمنين، لا تفعل هذا فيان النياس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ودانوا به من اختلاف الناس وغيرهم، وأن ردهم عما قد اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه وما اختار أهل بلد لأنفسهم، فقال: لعمرى لو طاوعتنى على ذلك لأمرت.

هكذا ساق ابن جرير تلك الرواية التي تناقض الأولى دون أن يرجح إحداهما، ويغلب على ظنى رفض الروايتين، ذلك أن المهدى ولى الخلافة العباسية سنة ١٥٨هـ، وقت كان مالك في نحو الخامسة والستين من عمره، أى أنه كان في أواحر سنى حياته، وأن المهدى وهو أمير روى عن مالك الموطأ، فكيف يطلب منه أن يصنف الموطأ وهو خليفة؟ ويفهم من الرواية الثانية أن علم مالك كان منتشرًا في بلاد المغرب، فهل كان هذا العلم هو ما دون في الموطأ أم غيره؛ وإذا كان هو ما دون في الموطأ فهل بلغ المغرب مدونًا أو غير مدون.

والنص يحدثنا عن كتب مالك التى وضعها أى أن مالكًا كان وضع كتب قبل أن يراه المنصور، ثم هل كان المنصور فى غفلة حتى يطلب من مالك أن ينسخ كتب ليعمل بها أهل الأمصار بما فيهم أهل العراق، ونحن نعلم أن الإمام مالك كان له رأى فى علماء العراق، وعلماء العراق لهم رأى فى مالك، فهل كان المنصور يضمن

مقدمة التحقيق .....

تأييد علماء العراق أو غير العراق من الأمصار، لعلها رغبة الأمصار، أو لعلها رغبة حاشت في نفس المنصور، ولكنه أدرك أنها بعيدة التحقيق.

أما متى صنف الموطأ فتحديد ذلك لا سبيل إليه، ولاسيما إذا علمنا أن مالكًا وضع الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث ولم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقى ما بين أيدينا، فهذا يدل على أن تصنيفه استغرق أعوامًا عديدة لا نستطيع أن نحددها، بالرغم مما ذكره السيوطى، أن مالكًا قال: ألفته في أربعين سنة.

وقد روى الموطأ عن مالك عدد كبير من العلماء وفي ذلك يقول السيوطي: الرواة عن مالك فيهم كثرة بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته كانوا أساتذة مدرسته في الأمصار ولعل مدرسة المالكية في مصر كانت من أنشط المراكز لنشر تعاليم مالك ورواية الموطأ، وعن المصريين انتشر المذهب في المغرب والأندلس فهرع علماؤها إلى الأحذ عن مالك نفسه.

وفى ذلك يقول ابن خلدون: وأما مالك فاختص بمذهب أهل المغرب والأندلس وكانت رحلتهم غالبًا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق فى طريقهم، فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك، وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده.

فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته، ويذكر المؤرخون أن أول من بث تعاليم مالك بالأندلس هو عبد الملك بن حبيب، وأشهر تلاميذ مالك من الأندلسيين هو يحيى بن يحيى الأندلسي الذي انتشرت روايته للموطأ وكادت تندثر روايات غيره من تلاميذ مالك، وهو الذي كان أثيرًا عند أمويي الأندلس فلم يتول قضاء الأندلس أحد إلا بمشورته، فكان جميع قضاتها من أصحابه وتلاميذه، وهذا لم يحدث لأحد من تلاميذ مالك إلا لليث بن سعد بمصر، ولكن الليث كان صاحب مذهب خالف فيه مالكًا في بعض المسائل نراها مبثوثة في رسائله إلى مالك، وربما كان استثار الحكومة الأموية بالأندلس بالعطف على يحيى بن يعيى من أسباب بقاء روايته وشهرتها دون غيرها من الروايات.

## ذكر الذين رووا الموطأ عن مالك

#### من أهل المدينة:

١ - معن بن عيسى القزاز.

۲ - عبدالله بن مسلمة بن قعنب القعنبى المدنى ثم البصرى سمع من الإمام نصف الموطأ، وقرأ هو عليه النصف الآخر.

٣ - أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهرى.

٤ - بكار بن عبدالله الزبيري.

٥ - مصعب بن عبدالله الزبيرى.

٦ - عتيق بن يعقوب.

٧ - مطرف بن عبدالله.

٨ - إسماعيل بن أبي أويس عبدالله.

٩ - عبدالحميد بن أبي أويس عبدالله.

١٠ - أيوب بن صالح، وسكن الرملة.

۱۱ - سعید بن داود.

۱۲ – محرز المدني، قال عياض: وأظنه بن هارون الخديري.

١٣ - يحيى بن الإمام مالك، ذكره ابن شعبان وغيره.

١٤ - فاطمة بنت الإمام.

١٥ - إسحاق بن إبراهيم الحنيني.

١٦ - عبدالله بن نافع.

مقدمة التحقيق ......

١٧ - سعد بن عبد الحميد الأنصارى.

### ومن أهل مكة:

۱ - یحیی بن قزعة.

٢ - الإمام الشافعي. حفظ الموطأ بمكة، وهو ابن عشر، في تسع ليال، ثم رحل
 إلى مالك فأخذه عنه.

### ومن أهل مصر:

١ - عبدالله بن وهب.

٢ - عبدالرحمن بن القاسم.

٣ - عبدالله بن الحكم.

٤ - يحيى بن عبدالله بن بكير . وقد ينسب إلى حده، وفي الديباج: أنه سمع من مالك الموطأ سبع عشرة مرة.

٥ - سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري، وينسب إلى حده.

٦ - عبدالرحيم بن خالد.

٧ - حبيب بن أبي حبيب إبراهيم، وقيل مرزوق، كاتب مالك.

٨ - أشهب.

٩ - عبدالله بن يوسف التنيسي، وأصله دمشقي.

١٠ - ذو النون المصرى.

## ومن أهل العراق وغيرهم:

١ - عبدالرحمن بن مهدى البصرى.

٢ - سويد بن سعيد بن سهل الهروى.

٧٤ ......مقدمة التحقيق

- ٣ قتيبة بن سعيد بن جميل البلخي.
- ٤ يحيى بن يحيى التميمي الحنظلي النيسابوري.
  - ٥ إسحاق بن عيسى الطباع البغدادي.
- ٦ محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة.
  - ٧ سليمان بن برد بن نجيح التحيبي.
- ٨ أبو حذافة أحمد بن إسماعيل السهمى البغدادى. وسماعه للموطأ صحيح،
   وخلط في غيره.
  - ٩ محمد بن شروس الصنعاني.
  - ١٠ أبو قرة السكسكي موسى بن طارق.
    - ١١ أحمد بن منصور الحراني.
    - ١٢ محمد بن المبارك الصورى.
      - ١٣ بربر المغنى، بغدادى.
  - ١٤ إسحاق بن موسى الموصلي، مولى بني مخزوم.
    - ١٥ يحيى بن سعيد القطان.
      - ١٦ روح بن عبادة.
      - ١٧ حويرية بن أسماء.
      - ١٨ أبو الوليد الطيالسي.
    - ١٩ أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي.
      - ۲۰ محمد بن يحيى السباى اليماني.
        - ٢١ الوليد بن السائب القرشي.

مقدمة التحقيق ......

- ٢٢ محمد بن صدقة الفدكي.
- ٢٣ الماضي بن محمد بن مسعود الغافقي.
  - ٢٤ محمد بن النعمان بن شبل الباهلي.
    - ٧٥ عبيد الله بن محمد العيشى.
    - ٢٦ محمد بن معاوية الحضرمي.
    - ۲۷ محمد بن بشير المغافري الناجي.
      - ۲۸ يحيي بن مضر القيسي.

#### ومن أهل المغرب من الأندلس:

- ١ زياد بن عبدالرحمن الملقب شبطون. سمع الموطأ من مالك.
  - ٢ يحيى بن يحيى الليثي.
  - ٤،٣ حفص وحسان، ابنا عبدالسلام.
    - ٥ الغاز بن قيس.
    - ٦ قرعوس بن العباس.
    - ٧ سعيد بن عبدالحكم.
    - ۸ سعید بن أبی هند.
    - ۹ سعید بن عبدوس.
    - ١٠ عباس بن صالح.
    - ١١ عبدالرحمن بن عبدالله.
      - ۱۲ عبدالرحمن بن هند.
    - ١٣ شبطون بن عبدالله الطليطلاني.

٢٦ ......

#### ومن القيروان:

- ١ أسد بن الفرات.
- ٢ خلف بن جرير بن فضالة.

#### ومن تونس:

- ۱ على بن زياد.
- ٢ عيسى بن شجرة.

#### ومن أهل الشام:

- ١ عبد الأعلى بن مسهر الغساني.
  - ٢ عبد بن حبان الدمشقيان.
- ٣ عتبة بن حماد الدمشقى، إمام الجامع.
  - ٤ مروان بن محمد.
- عمر بن عبدالواحد السلمى، دمشقيان أيضًا.
  - ٦ يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي.
    - ٧ خالد بن نزار الأيلى.

قال القاضى عياض، بعد ذكر غالبهم: فهؤلاء الذين حققنا أنهم رووا عنه الموطأ، ونص على ذلك المتكلمون في الرحال.

وقد ذكروا أيضًا: أن محمد بن عبدالله الأنصارى البصرى أخذ الموطأ عنه، كتابـة، وإسماعيل بن إسحاق، أخذه عنه، مناولة.

أما أبو يوسف، فرواه عن رجل، عنه.

وقد ذكر عن المهدى والهادى أنهما سمعا منه، ورويا عنه. وأنه كتب الموطأ للمهدى. مقدمة التحقيق ......٧٧

وذكروا أيضًا أن الرشيد وبنيه الأمين والمأمون والمؤتمن أخذوا عنه الموطأ.

ولا مرية أن رواة الموطأ أكثر من هؤلاء ولكن إنما ذكرنا منهم من بلغنا، نصا، سماعه له منه، وأخذه له عنه، أو من اتصل إسنادنا له فيه عنه.

والذى اشتهر من نسخ الموطأ، مما رويته، أو وقفت عليه، أو كان فى روايات. شيوخنا، أو نقل منه أصحاب الخلاف الموطآت، نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة.

وقد رأيت الموطأ رواية محمد بن حميد بن عبدالرحيم بن شروس الصنعاني عن مالك، وهو غريب؛ ولم يقع لأصحاب اختسلاف الموطآت. فلهذا لم يذكروا عنه شيئًا.

هذا كله كلام القاضى عياض.

وقال الجلال السيوطى: وقد ذكر الخطيب، ممن روى الموطأ عن مالك، إسحاق ابن موسى الموصلي، مولى بني مخزوم.

وقال بعض الفضلاء: اختار أحمد بن حنبل في مسنده رواية: عبدالرحمن بن مهدى.

والبخاري رواية: عبدالله بن يوسف التنيسي.

ومسلم رواية: يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري.

وأبو داود رواية: القعنبي.

والنسائي رواية: قتيبة بن سعيد.

وقد عقب على ذلك المرحوم الشيخ محمد بن حبيب الله الشنقيطي بقوله:

ومن هنا نعلم، بالضرورة أن أصحاب كتب الحديث المعتبرة، كلهم عالة على مالك وأصحابه وهو شيخ الجميع؛ لأن مدار الحديث اليوم على الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، وقد رأيت تعويل الجميع على روايات الموطأ والسماع من أصحابه.

وقد قال الشيخ ولى الدين الدهلوى وطنا، العمرى نسبا: كتاب الموطأ أصح الكتب وأشهرها، وأقدمها وأجمعها. وقد اتفق السواد الأعظم من الملة المرحومة على العمل به، والاجتهاد في روايته ودرايته، والاعتناء بشرح مشكلاته ومعضلاته، والاهتمام باستنباط معانيه وتشييد مبانيه.

ومن تتبع مذاهبهم، ورزق الإنصاف من نفسه، علم، لا محالة، أن الموطأ عدة مذهب مالك وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأسه، ومصباح مذهب أبى حنيفة وصاحبيه ونبراسه.

وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون، وهـو منهـا بمنزلـة الدوحـة مـن الغصون.

وإن الناس، وإن كانوا من فتاوى مالك فى رد وتسليم، وتنكيت وتقديم، ما صفى لهم المشرب، ولا تأتى لهم المذهب، إلا بما سعى فى ترتيبه، واجتهد فى تهذيبه

وقال الشافعي لذلك: ليس أحد أمن عليٌّ في دين الله من مالك.

وعلم أيضًا أن الكتب المصنفة في السنن كصحيح مسلم وسنن أبي داود، وما يتعلق بالفقه من صحيح البحاري وجامع الترمذي مستخرجات على الموطأ تحوم حومه، وتروم رومه مطمح نظرهم منها وصل ما أرسله، ورفع ما أوقفه، واستدراك ما فاته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده، وإحاطة جوانب الكلام بذكر ما روى علافه. وبالجملة، فلا يمكن تحقيق الحق في هذا ولا ذاك، إلا بالإكباب. على هذا الكتاب.

ا.هـ. كلام الدهلوى بلفظه.

مقدمة التحقيق

ومما هو ضرورى عند المحدثين، أن مشايخ أصحاب الكتب الستة ومن عـاصرهم، كالإمام أحمد في مسنده، أغلبهم تلامذة الإمام مالك، الذين رووا عنه الموطأ بروايات عديدة، قل أن تخلو واحدة منها عن زيادة تنفرد بها.

ولم يتركوا شيئًا من أحاديث الموطأ، بل أخرجوها في مصنفاتهم، ووصلوا كثيرًا من مرسلاته ومنقطعاته وموقوفاته، وبذلك يتضح ما نقلته هنا عن ولى الله الدهلوي.

\* \* \*

## ذكر نسخ الموطأ

أما نسخ الموطأ فعدتها أربع عشرة نسخة.

ذكرها الإمام عبدالحي اللكنوى، في مقدمة كتابه التعليق الممحد، على موطأ محمد وذكرها الإمام الشنقيطي في كتابه دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك.

وها نحن نذكر أسماء أصحاب تلك النسخ، وشيئًا من تاريخهم، كما سرده هـذان الجليلان.

\* \* \*

#### النسخة الأولى:

المفهومة من الموطأ عند الإطلاق في عصرنا، هي نسخة يحيى بن يحيى المصمودي.

وهو أبو محمد يحيى بن كثير بن وسلاس بن شملل بن منقايا المصمودي، نسبة إلى مصمودة، قبيلة من البربر.

أخذ يحيى الموطأ، أولا، من زياد بن عبدالرحمن بن زياد اللحمى، المعروف بشبطون، وكان زياد أول من أدخل مذهب مالك في الأندلس.

ورحل إلى مالك للاستفادة مرتين، ورجع إلى وطنه واشتغل بإفادة علوم الحديث، وطلب منه أمير قرطبة قبول قضاء قرطبة، فامتنع، وكان متورعًا زاهدًا، مشارًا إليه فى عصره.

وارتحل يحيى إلى المدينة، فسمع الموطأ من مالك بلا واسطة، إلا ثلاثـة أبـواب مـن ' كتاب الاعتكاف بـاب خـروج المعتكف إلى العيـد وبـاب قضـاء الاعتكـاف وبـاب النكاح في الاعتكاف.

وكانت ملاقاته وسماعاته في السنة التي مات فيها مالك، يعني سنة تسع وأربعين ومائة، وكان حاضرًا في تجهيزه وتكفينه.

مقدمة التحقيق .....

وأخذ الموطأ أيضًا من أجل تلامذة مالك، عبدالله بن وهب، وأدرك كثيرًا من أصحابه، وأخذ العلم عنهم، ووقعت له رحلتان من وطنه:

ففى الأولى، أخذ عن مالك، وعبدالله بن وهب، وليث بن سعد المصرى، وسفيان ابن عيينة، وغيرهم، وفى الثانية، أخذ العلم والفقه عن ابن القاسم صاحب المدونة، من أعيان تلامذة مالك.

قال الإمام الزرقانى: كان يحيى عن مالك. فقيل: هذا الفيل. فخرجوا لرؤيته ولم يخرج. فقال مالك له: لم تخرج لنظر الفيل، وهو لا يكون ببلادك؟ فقال: لم أرحل لنظر الفيل، وإنما رحلت لأشاهدك، وأتعلم من علمك وهديك، فأعجبه ذلك، وسماه عاقل الأندلس وإليه انتهت رياسة الفقه بها.

وانتشر به المذهب، وتفقه به من لا يحصى، وعرض للقضاء فامتنع، فعلت رتبته على القضاة، وقبل قوله عند السلطان، فلا يولى قاضيًا في أقطاره إلا بمشورته والحتياره، ولا يشير إلا بأصحابه، فأقبل الناس عليه لبلوغ أغراضهم.

وهذا سبب اشتهار الموطأ بالمغرب من روايته دون غيره.

قلت: ولكن يبقى معرفة سبب اشتهاره في العالم الإسلامي، والاعتماد عليه دون سواه.

وبعد ما صار حامعًا بين الرواية والدراية عاد إلى أوطانه، وأقام بـالأندلس، يـدرس ويفتى على مذهب مالك، انتشـر مذهب مالك في بلاد المغرب.

وكانت وفاته سنة أربع وثلاثين بعد المائتين.

\* \* \*

#### النسخة الثانية:

نسخة ابن وهب، وهو أبو محمد عبدالله بن سلمة الفهرى المصرى: ولمد فى ذى القعدة سنة خمس وعشرين بعد المائة، وأخذ عن أربعمائة شيخ، منهم مالك، والليث

٣٧ ......مقدمة التحقيق

ابن سعد، ومحمد بن عبدالرحمن، والسفيانان، وابن حريج وغيرهم. وكان بحتهدا لم يقلد أحدًا، كما قال بعضهم.

والصحيح أنه كان مقلدًا للإمام مالك، وقد تعلم منه الاحتهاد والتفقه، ومن الليث، وكان كثير الرواية للحديث. وقد ذكر الذهبي وغيره أنه وحد في تصانيفه مائة ألف حديث وعشرون ألفًا، كلها من رواياته.

ومع هذا لم يوجد في أحاديثه منكر، فضلا عن ساقط أو موضوع.

ومن تصانيفه الكتاب المشهور بجامع ابن وهب وكتاب المناسك، وكتاب المغازى، وكتاب تفسير الموطأ، وكتاب القدر، وغير ذلك.

وقد كان صنف كتاب أهوال القيامة، فقرئ عليه يومًا، فغلب عليه الخوف، فغشى عليه، وتوفى فى تلك الحالة يوم الأحد خامس شعبان سنة تسمع وتسمعين بعمد المائة. وقد طلب بتوليته القضاء فامتنع.

ومما تفردت به هذه النسخة، وهو أولها:

مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله لله قال: وأمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله الحديث.

ولا يوجد هذا الحديث في الموطآت الأخر، إلا موطأ ابن القاسم.

قال الإمام الشنقيطي: وتوجد الآن نسخته بمكتبة فيض الله شيخ الإسلام بالأستانة العلية، كما أحبرني به بعض علماء الترك الأفاضل.

\* \* \*

#### النسخة الثالثة:

نسخة أبي عبيد الله عبدالرحمن بن القاسم بن حالد المصرى، ولـد سنة اثنتين وثلاثين بعد المائة، وأحد العلم عن كثير من الشيوخ، منهم مالك، وهـو الـدى تمهـر على يديه. ويروى أنه صحبه نحو عشرين سنة، أو أكثر، وكان من أحـص تلاميـده

مقدمة التحقيق .....مقدمة التحقيق .....

وكان زاهدًا، فقيهًا، ورعا، وكان يختم القرآن كل يوم حتمتين. وهـو أول مـن دون مذهب مالك في المدونة، وعليها اعتمد فقهاء المذهب.

وكانت وفاته في مصر سنة إحدى وتسعين بعد المائة.

ومما انفردت به نسخته من الموطأ:

قال أبو عمر بن عبد البر: هذا الحديث لا يوحد إلا في موطأ ابن القاسم، وابن عقير، من الموطآت.

\* \* \*

## النسخة الرابعة:

نسخة أبى عبدالرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي، القعنبي نسبة إلى حده، أصله من المدينة وسكن البصرة، وكان بمكة في شوال سنة إحدى وعشرين بعد المائتين، وكانت ولادته بعد الثلاثين والمائة.

أحذ عن مالك، والليث، وحماد، وشعبة، وغيرهم.

قال ابن معين: ما رأينا من يحدث لله، إلا وكيعا والقعنبي.

وله فضائل جمة وكان بحاب الدعوات، وعد من الأبدال، رحمه الله، ومما انفردت به نسخته:

أخبرنا مالك عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس أن رسول الله على، قال: «لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبده ورسوله».

٣٤ ..... مقدمة التحقيق النسخة الخامسة:

نسخة عبد الله بن يوسف الدمشقى الأصل، التنيسي: نسبة إلى تنيس.

قال فى القاموس: تنيس كسكين، بلدة بجزيرة من حزائر بحر الروم، قرب دمياط، تنسب إليها الثياب الفاخرة، وهو ثقة، وثقه البخارى وأبو حاتم، وأكثر عنه البخارى وغيره من كتبه، وهو أثبت الناس فى الموطأ، بعد القعنبى.

قال أبو بكر بن خزيمة: سمعت نصر بن مرزوق يقبول: سمعت يحيى بن معين يقول، وسألته عن رواة الموطأ عن مالك، فقال: أثبت الناس في الموطأ عبدالله بن مسلمة القعنبي، وعبدالله بن يوسف التنيسي، بعده، ومما انفردت به نسخة التنيسي عن غيرها، إلا نسخة ابن وهب:

مالك عن ابن شهاب عن حبيب، مولى عروة، عن عروة أن رجلا سأل رسول الله هذا أى الأعمال أفضل؟ قال: وإيمان بالله الحديث. هكذا قالوا.

\* \* \*

#### النسخة السادسة:

نسخة معن القزاز، نسبة إلى بيع القز، وهو أبو يحيى معن بن عيسى بن دينار، المدنى، الأشجعي، مولاهم.

کان یلقب به «عکاز مالك» لكثرة استناده علیه.

كان من كبار أصحاب مالك ومحققيهم، ملازمًا له وإنما قيل له «عكاز مالك» لأن مالكا، بعدما كبر وأسن، كان يستند عليه، حين خروجه إلى المسجد، كثيرًا.

توفى بالمدينة سنة ثمان وتسعين ومائة، في شهر شوال.

ومما انفردت به نسخته، عن غيرها من نسخ الموطأ:

مقدمة التحقيق .....مقدمة التحقيق .....

مالك عن سالم أبى النضر، عن أبى سلمة، عن عائشة، قالت: كان رسول الله عن يصلى في الليل، فإن فرغ من صلاته، فإن كنت يقظانة تحدث معى، وإلا اضطجع حتى يأتيه المؤذن.

\* \* \*

#### النسخة السابعة:

نسخة سعيد بن عفير، وهو سعيد بن كثير بن عفير بن مسلم الأنصاري.

أخذ عن مالك والليث وغيرهما. روى عنه البخارى وغيره، وصار أحد المحدثين الثقات، ويقال: إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه، توفى فى رمضان سنة ست وعشرين بعد المائتين.

ومما انفردت به نسخته عن غيرها من الموطآت، إلا موطأ محمد بن الحسن:

مالك عن ابن شهاب، عن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شهاب عن جده أنه قال: سول الله، لقد خشيت أن أكون قد هلكت. قال: لم؟ قال: نهانا الله أن نحمد بما لم نفعل، وأجدنى أحب أن أحمد..... الحديث.

\* \* \*

#### النسخة الثامنة:

نسخة ابن بكير: اشتهر بنسبته لجده: وهو يحيى بنن يحيى بـن بكـير، أبـو زكريـا، الموصوف بإحياء شوارد العلوم وجمع شتاتها المصرى.

أخذ عن مالك والليث وغيرهما. وروى عنه البخارى ومسلم، بواسطة، في صحيحيهما. وثقه جماعة.

مات في صفر سنة إحدى وثلاثين بعد المائتين.

ومما انفردت به نسخته من الموطأ عن كل الموطآت إلا نسخة محمد بن الحسن:

٣٦ مقدمة التحقيق

مالك عن عبدالله بن أبى بكر، عن عمرة عن عائشة؛ أن رسول الله الله قال: «ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه».

فمتن هذا الحديث، في رواية محمد، برواية مالك عن يحيى بن سعيد، عن أبى بكر، عن عمرة، عن عائشة.

\* \* \*

#### النسخة التاسعة:

نسخة أبى مصعب الزهرى، اشتهر بكنيته، واسمه أحمد بن أبى بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمين بن عوف الزهرى، العوفى، قاضى المدينة وأحد شيوخ أهلها.

لازم مالكًا وتفقه عليه، وروى عنه موطئه. أخرج عنه أصحاب الكتب الســــــــــة، إلا أن النسائي، روى عنه، بواسطة.

توفى، رحمه الله، فى رمضان سنة اثنتين وأربعين ومائتين، عن اثنتين وتسعين سنة. وقد قالوا: إن موطأه آخر الموطآت التى عرضت على مالك، ويوجد فى موطئه زيادة نحو مائة حديث على سائر الموطآت الأخر. وكذلك موطأ أبى حذافة السهمى.

ومما انفردت به نسخته عن غيرها من الموطآت:

قال ابن عبدالبر: هذا الحديث موجود في موطأ يحيي أيضا.

\* \* \*

## النسخة العاشرة:

نسخة مصعب الزبيرى، وهو مصعب بن عبدالله الزبيرى.

قال بعضهم: مما انفردت به نسخته:

مقدمة التحقيق .....

مالك عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر؛ أن رسول الله الله قال، في أصحاب الحجر: «لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين، إلا أن تكونوا باكين....» الحديث.

قال ابن عبدالبر: هذا الحديث موجود في موطأ يحيى بن بكير، وسليمان أيضًا، أي سليمان بن برد وهو في موطأ محمد بن الحسن أيضًا.

\* \* \*

## النسخة الحادية عشرة:

نسخة محمد بن مبارك الصورى.

قال الإمام الشنقيطي: ولم أقف على أن نسخته انفردت ببعض الأحاديث.

\* \* \*

## النسخة الثانية عشرة:

نسخة سليمان بن برد بن نجيح التجيبي، مولاهم.

ولم أقف على أنها انفردت بشيء من الأحاديث، إلا حديث أصحاب الحجر.

ولم تنفرد به عن نسخة مصعب بن عبدالله الزبيرى، ولا عن نسخة محمد بن الحسن.

\* \* \*

## النسخة الثالثة عشرة:

نسخة سويد بن سعيد، أبي محمد الهروى.

روى عنه مسلم وابن ماجـه وغيرهما، وكان من الحفاظ المعتبرين. مات سنة أربعين بعد المائتين.

ومما انفردت به نسخته:

مالك عن هشام، عن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو بن العاص؛ أن رسول الله على قال: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالمًا، اتخذ الناس رئوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا».

رواه البخارى من طريق مالك فى صحيحه، فى باب كيف يقبض العلم من كتاب العلم ورواه أيضًا من طريق حرير عن هشام بن عروة، إلى آخر إسناد مالك. كتاب الاعتصام باب ما يذكر من ذم الرأى وتكلف القياس.

ورواه مسلم من هذه الطريق في صحيحه، في باب رفع العلم وقبضه وظهور أهل الجهل، من كتاب العلم.

وتوجد نسخته بمكتبة الملك الظاهر بدمشق، كما أخسبرني بذلك بعض الثقات. ولم أقف عليها حين زيارتي لها أيام الحرب.

\* \* \*

## النسخة الرابعة عشرة:

نسخة محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة.

وهي مطبوعة بالهند وإيران، ولها شهرة هناك، وفي الحرمين.

ومما انفردت به نسخته حديث:

«إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى....» الحديث.

ولذلك نسب الحفاظ هذا الحديث لموطأ مالك.

ولكن من لم تشتهر عنده رواية محمد بن الحسن، يزعم أن نسبة هذا الحديث للموطأ غلط.

مقدمة التحقيق .....

ونسخته تزيد كثيرًا على موطأ يحيى الليثى، لكنه شحنها بآثار ضعيفة من غير طريق مالك، يحتج بها لفقه الحنفية، كما ذكر فيها ما وافق فقه الحنفية ظاهر أحاديث الموطأ.

وكما زادت نسخته بأحاديث؛ فهى خالية من عدة أحاديث ثابتة فى سائر الروايات، كما قاله الزرقانى فى أول شرح الموطأ، وكما وقفت عليه أنا حين درسى له بالمسجد الحرام.

\* \* \*

# أصح الموطآت وأشهرها

## قال الإمام الشنقيطي:

وأشهر الموطيآت ذكيرا إذكان بالصحة منها أحرى موطاً الإمام يحيى الليثي من كان في العزم شبيه الليث فهرو الذي شرحه النقراد وانتفعرت بدره العباد

ويلغيت شروحيه نحبو المائمه فكلها عميا حيبواه منبئيه

قال القاضى عياض في المدارك: لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم؛ اعتناء الناس بالموطأ.

# شروح الموطأ

فممن شرحه: ابن عبد البر في التمهيد، والاستذكار، وأبو الوليد بن الصفار، وسماه الموعب.

والقاضي محمد بن سليمان بن خليفة، وأبو بكر بن سابق الصقلي، وسماه المالك. وابن أبي صفرة، والقاضي أبو عبدالله بن الحاج، وأبو الوليد بن العواد، وأبو محمد بن السميد البطليوسي النحوي، وسماه المقتبس، وأبو القاسم بـن الحـذاء الكـاتب، وأبـو الحسن الأشبيلي، وابن شراحيل، وأبو عمر الطلمنكي، والقاضي أبو بكر بن العربي، وسماه القبس، وعاصم النحوي، ويحيى بن مزين وسماه المستقصية، ومحمد بن أبي زمنين، وسماه المعرب، وأبو الوليد الباجي، وله ثلاثة شروح: «المنتقي» وهـو الكتـاب الذي بين أيدينا الآن، والإيماء، والاستيفاء.

مقدمة التحقيق ........... ١٤٠

# شرح غريبه

وممن ألف في شرح غريبه: البرقي، وأحمد بن عمران الأخفش، وأبو القاسم العثماني المصري.

\* \* \*

# في رجاله

وممن ألف في رجاله: القاضي أبو عبدالله بن الحذاء، وأبو عبدالله مفزع، والبرقي، وأبو عمر الطلمنكي.

مسنده وألف مسند الموطأ: قاسم بن أصبغ. وأبو القاسم الجوهرى. وأبو الحسن القابسى، فى كتابه الملخص، وأبو ذر الهروى، وأبو الحسن على بن حبيب السلحماسى، والمطرز، وأحمد بن بهزاء الفارسى، والقاضى ابن مقرع، وابس الأعرابي، وأبو بكر أحمد بن سعيد بن موضح الإخميمي.

شواهده: وألف القاضي إسماعيل شواهد الموطأ.

اختلاف الموطآت: وألف أبو الحسن الدارقطني كتاب اختلاف الموطــآت، وكــذا القاضي أبو الوليد الباحي أيضًا.

وألف مسند الموطأ رواية القعنبي أبو عمرو الطليطلي، وإبراهيم بن نصر السرقسطي.

ولابن جوصا جمع الموطأ من رواية ابن وهب، وابن القاسم.

ولأبي الحسن بن أبي طالب كتاب موطأ الموطأ.

ولأبي بكر بن ثابت الخطيب، كتاب أطراف الموطأ.

ولابن عبدالبر، كتاب التقصى في مسند حديث الموطأ، ومرسله.

ولأبي عبدالله بن عيشون الطليطلي، توجيه الموطأ.

ولحازم بن محمد بن حازم، السافر عن آثار الموطأ.

التحقيق	مقدمة	••••••	•••••	•••••		•••••	٤Y
وسراج	تاج الحلية،	أسانيده سماه:	الكلام على	کتاب فی	د بن يربوع،	ولأبي محما	
						ية ا.هـ.	البغ

\* \* \*

# ما عليه العمل في الموطأ

صلى الله على سيدنا محمد وعلى أهله، عونك اللهم.

قال أبو عمر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى الحافظ رضى الله عنه:

الحمد لله الأول والآخر، الظاهر الباطن، القادر، القاهر، شكرًا على تفضله وهدايته، وفزعًا إلى توفيقه وكفايته، ووسيلة إلى حفظه ورعايته، ورغبة في المزيد من كريم آلائه وجميل بلائه، وحمدًا على نعمه التي عظم خطرها عن الجزاء وجل عددها عن الإحصاء.

وصلى الله على محمد حاتم الأنبياء وعلى آله أجمعين وسلم تسليمًا.

أما بعد، فإنى رأيت كل من قصد إلى تخريج ما فى موطأ مالك بن أنس، رحمه الله، من حديث رسول الله في قصد بزعمه إلى المسند، وأضرب عن المنقطع والمرسل، وتأملت ذلك فى كل ما انتهى إلى مما جمع فى سائر البلدان، وألف على اختلاف الأزمان، فلم أر جامعيه وقفوا عندما شرطوه، ولا سلم لهم فى ذلك ما أملوه، بل أدخلوا من المنقطع شيئا فى باب المتصل، وأتوا بالمرسل مع المسند.

وكل من يتفقه منهم لمالك وينتحله، إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل «الموطأ»، قالوا: صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها، لثقة ناقليها، وأمانة مرسليها، وصدقوا فيما قالوه من ذلك، لكنها جملة ينقضها تفسيرهم بإضرابهم عن المرسل والمقطوع.

وأصل مذهب مالك، رحمه الله، والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين: أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل، كما يجب بالمسند سواء.

وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار – فيما علمت – على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو

إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لـدن الصحابة إلى يومنا هـذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شرذمة لا تعد خلافًا.

وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتى لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله، وقد ذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد جماعة من أئمة الجماعة وعلماء المسلمين.

وقد أفردت لذلك كتابا موعبًا كافيًا(١)، والحمد لله.

ولأثمة فقهاء الأمصار في إنفاذ الحكم بخبر الواحد العدل مذاهب متقاربة، بعد إجماعهم على ما ذكرت لك من قبوله وإيجاب العمل به دون القطع على مغيبه، فحملة مذهب مالك في ذلك إيجاب العمل بمسنده ومرسله ما لم يعترضه العمل الظاهر ببلده، ولا يبالى في ذلك من خالفه في سائر الأمصار، ألا ترى إلى إيجابه العمل بحديث التفليس، وحديث المصراة، وحديث أبي القعيس في لبن الفحل؟

وقد خالفه فى ذلك بالمدينة وغيرها جماعة من العلماء، وكذلك المرسل عنده سواء، ألا تراه يرسل حديث الشفعة ويعمل به، ويرسل حديث اليمين مع الشاهد ويوجب القول به، ويرسل حديث ناقة البراء بن عازب فى جنايات المواشى ويرى العمل به، ولا يرى العمل بحديث خيار المتبايعين، ولا بنجاسة ولوغ الكلب، ولم يدر ما حقيقة ذلك كله لما اعترضهما عنده من العمل، ولتلخيص القول فى ذلك موضع غير هذا.

وقالت طائفة من أصحابنا: مراسيل الثقات أولى من المسندات، واعتلوا بأن من أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك، ومن أرسل من الأئمة حديثًا مع علمه ودينه وثقته، فقد قطع لك على صحته، وكفاك النظر.

وقالت منهم طائفة أخرى: لسنا نقول: إن المرسل أولى من المسند، ولكنهما سواء في وجوب الحجة والاستعمال، واعتلوا بأن السلف - رضوان الله عليهم - أرسلوا، ووصلوا، وأسندوا، فلم يعب واحد منهم على صاحبه شيئًا من ذلك، بـل كـل مـن

<sup>(</sup>١) هو كتاب الشواهد في إثبات خبر الواحد لابن عبد البر.

أسند لم يخل من الإرسال، ولو لم يكن ذلك كله عندهم دينًا وحقًا، ما اعتمدوا عليه، لأنا وجدنا التابعين إذا سئلوا عن شيء من العلم، وكان عندهم في ذلك شيء عن نبيهم الله أو عن أصحابه رضى الله عنهم، قالوا: قال رسول الله الله الله كذا.

وقال عمر: كذا، ولو كان ذلك لا يوجب عملاً، ولا يعد علمًا عندهم، لما قنع به العالم من نفسه، ولا رضى به منه السائل.

وممن كان يذهب إلى هذا القول من أصحابنا: أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهرى، وهو قول أبى جعفر محمد بن حرير الطبرى.

وزعم الطبرى أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، كأنه يعنى أن الشافعي أول من أبى قبول المرسل.

وقالت طائفة أخرى من أصحابنا: لسنا نقول: إن المسند الذى اتفقت جماعة أهل الفقه والأثر في سائر الأمصار – وهم الجماعة – على قبوله والاحتجاج به واستعماله، كالمرسل الذى اختلف في الحكم به وقبوله في كل أحواله.

بل نقول: إن للمسند مزية فضل لموضع الاتفاق، وسكون النفس إلى كثرة القائلين به، وإن كان المرسل يجب أيضا العمل به، وشبه ذلك من مذهبه بالشهود يكون بعضهم أفضل حالاً من بعض وأقعد وأتم معرفة أكثر عددًا، وإن كان البعض عدلين حائزى الشهادة، وكلا الوجهين يوجب العمل ولا يقطع العذر.

وممن كان يقول هذا: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إسحاق بن خواز بنداد البصرى المالكي.

وأما أبو حنيفة وأصحابه، فإنهم يقبلون المرسل ولا يردونه إلا بما يردون به المسند من التأويل والاعتلال على أصولهم في ذلك.

وقال سائر أهل الفقه، وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار، فيما علمت:

الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به، وسواء عارضه خبر متصل أم لا، وقالوا: إذا اتصل خبر وعارضه خبر منقطع لم يعرج على المنقطع مع المتصل وكان المصير إلى المتصل دونه.

وحجتهم فى رد المراسيل: ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المحبر، وأنه لابد من علم ذلك، فإذا حكى التابعى عمن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة، إذ قد صح أن التابعين، أو كثيرا منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف، فهذه النكتة عندهم فى رد المرسل، لأن مرسله يمكن أن يكون سمعه ممن يجوز قبول نقله، وممن لا يجوز، ولابد من معرفة عدالة الناقل، فبطل لذلك الخبر المرسل للجهل بالواسطة.

قالوا: ولو حاز قبول المراسيل، لجاز قبول خبر مالك والشافعي والأوزاعي ومثلهم، إذا ذكروا خبرا عن النبي الله ولو حاز ذلك فيهم، لجاز فيمن بعدهم إلى عصرنا، وبطل المعنى الذي عليه مدار الخبر.

ومن حجتهم أيضا في ذلك: أن الشهادة على الشهادة قد أجمع المسلمون أنه لا يجوز فيها إلا الاتصال والمشاهدة، فكذلك الخبر، يحتاج من الاتصال والمشاهدة إلى مثل ما تحتاج إليه الشهادة، إذ هو باب في إيجاب الحكم واحد.

هذا كله قول الشافعي وأصحابه وأهل الحديث، ولهم في ذلك من الكلام ما يطول ذكره.

وأما أصحابنا، فكلهم مذهبه فى الأصل استعمال المرسل مع المسند، كما يوجب الجميع استعمال المسند، ولا يردون بالمسند المرسل، كما لا يردون الخبرين المتصلين، ما وجدوا إلى استعمالهما سبيلا، وما ردوا به المرسل من حجة، بتأويل أو عمل مستفيض أو غير ذلك من أصولهم، فهم يردون به المسند سواء، لا فرق بينهما عندهم.

قال أبو عمو: هذا أصل المذهب، ثم إنى تأملت كتب المناظرين، والمحتلفين من المتفقهين، وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم، فلم أر أحدًا منهم يقنع من خصمه، إذا احتج عليه، بمرسل، ولا يقبل منه في ذلك حبرًا مقطوعًا، وكلهم،

وإنما ذلك، لأن التنازع إنما يكون بين من يقبل المرسل وبين من لا يقبله، فإن احتج به من يقبله على من لا يقبله، قال له: هات حجة غيره، فإن الكلام بينى وبينك في أصل هذا ونحن لا نقبله، وإن احتج من لا يقبله على من يقبله، كان من حجته: كيف تحتج على بما ليس حجة عندك، ونحو هذا.

ولم نشاهد نحن مناظرة بين مالكى يقبله، وبين حنفى يذهب فى ذلك مذهبه، ويلزم على أصل مذهبهما فى ذلك قبول كل واحد منهما من صاحبه المرسل إذا أرسله ثقة عدل رضًا، ما لم يعترضه من الأصول ما يدفعه. وبالله التوفيق.

واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل هل يوجب العلم والعمل جميعًا، أم يوجب العمل دون العلم؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم: أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله، وقطع العذر بمجيئه بحيئًا لا خلاف فيه.

وقال قوم كثير من أهل الأثر، وبعض أهل النظر: إنه يوجب العلم الظاهر والعمل جميعًا، منهم الحسين الكرابيسي وغيره وذكر ابن خواز بنداد أن هذا القول يخرج على مذهب مالك.

قال أبو عمر: الذى نقول به: إنه يوجب العمل دون العلم كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادى ويوالى عليها، ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا. وبالله توفيقنا.

ولما أجمع أصحابنا على ما ذكرنا فى المسند والمرسل، واتفق سائر العلماء على ما وصفنا، رأيت أن أجمع فى كتابى هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس رحمه الله فى رواية يحيى بن يحيى الليثى الأندلسى عنه، من حديث رسول الله هسنده، ومقطوعه، ومرسله، وكل ما يمكن إضافته إليه، صلوات الله وسلامه عليه.

٨٤ ...... مقدمة التحقيق

ورتبت ذلك مراتب قدمت فيها المتصل، ثم ما جرى بحراه مما اختلف في اتصاله، ثم المنقطع والمرسل.

وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك، رحمهم الله. ليكون أقرب للمتناول.

ووصلت كل مقطوع حاء متصلاً من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسندًا من غير طريقه - رحمة الله عليه - فيما بلغنى علمه، وصح بروايتى جمعه، ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصحة. واعتمدت في ذلك على نقل الأئمة، وما رواه ثقات هذه الأمة.

وذكرت من معانى الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عـول على مثله الفقهاء أولو الألباب.

وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها، وناسخها ومنسوخها، وأحكامها ومعانيها، ما يشتفي به القارئ الطالب ويبصره، وينبه العالم ويذكره.

وأتيت من الشواهد على المعانى والإسناد، بما حضرنى من الأثر ذكره، وصحبنى حفظه، مما تعظم به فائدة الكتاب.

وأشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ، مقتصرًا على أقاويل أهل اللغة.

وذكرت في صدر الكتاب من الأخبار الدالة على البحث عن صحة النقل، وموضع المتصل والمرسل، ومن أخبار مالك رحمه الله وموضعه من الإمامة في علم الديانة، ومكانه من الانتقاد والتوقى في الرواية، ومنزلة موطئه عند جميع العلماء المؤلفين منهم والمخالفين، نبذًا يستدل بها اللبيب على المراد، وتغنى المقتصر عليها عن الازدياد. وأومأت إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم وأسنانهم ومنازلهم.

وذكرت من حفظت تاريخ وفاته منهم، معتمدًا في ذلك كله على الاختصار، ضاربًا عن التطويل والإكثار.

والله أسأله العون على ما يرضاه، ويزلف فيما قصدناه، فلم نصل إلى شيء مما

ذكرناه إلا بعونه وفضله، لا شريك له، فله الحمد كثيرًا دائمًا على ما ألهمنا من العناية بخير الكتب بعد كتابه، وعلى ما وهب لنا من التمسك بسنة رسوله محمد قطيًا، وما توفيقي إلا بالله، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وإنما اعتمدت على رواية يحيى بن يحيى المذكورة خاصة، لموضعه عند أهل بلدنا، من الثقة والدين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعمالهم لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو نحوها، فأذكره من غير روايته، إن شاء الله.

فكل قوم ينبغي لهم امتثال طريق سلفهم فيما سبق إليهم من الخير، وسلوك منهاجهم فيما احتملوا عليه من البر، وإن كان غيره مباحًا مرغوبًا فيه.

والروايات في مرفوعات «الموطأ» متقاربة في النقص والزيادة، وأما اختبلاف روايته في الإسناد والإرسال والقطع والاتصال، فأرجو أن ترى ما يكفى، ويشفى في كتابنا هذا، مما لا يخرجنا عن شرطنا، إن شاء الله لارتباطه به؛ والله المستعان.

فأما روايتنا للموطأ من طريق يحيى بن يحيى الأندلسى، رحمه الله: فحدثنا بها أبو عثمان سعيد بن نصر لفظًا منه قراءة على من كتابه رحمه الله وأنا أنظر فى كتابى، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة، قالا: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا يحيى بن يحيى عن مالك.

وحدثنا به أيضًا أبو الفضل أحمد بن قاسم، قراءة منى عليه، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن أبى دليم، ووهب بن مسرة، قالا: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا يحيى عن مالك.

وحدثنا به أيضًا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد؛ قراءة منى عليه، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا يحيى عن مالك.

وحدثنا به أيضًا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد المذكور رحمه الله قال: حدثنا أبو عمر أحمد بن مطرف، وأحمد بن سعيد، قالا: حدثنا عبيدالله بن يحيى بن يحيى، قال: حدثنى أبى عن مالك.

\* \* \*

# باب معرفة المرسل والمسند والمنقطع والمتصل والموقوف ومعنى التدليس

قال أبو عمر: هذه أسماء اصطلاحية، وألقاب اتفق الجميع عليها، وأنا ذاكر في هذا الباب معانيها، إن شاء الله.

اعلم وفقك الله أنى تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت فى كتب من اشترط الصحيح فى النقل منهم، ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن؛ لا حلاف بينهم فى ذلك، إذا جمع شروطًا ثلاثة، وهى: عدالة المحدثين فى أحوالهم.

ولقاء بعضهم بعضًا بحالسة ومشاهدة. وأن يكونوا براء من التدليس.

والإسناد المعنعن: «فلان عن فلان عن فلان عن فلان».

وقد حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر، حدثنا محمد ابن الحسين بن أحمد الأزدى الحافظ الموصلي، قال: حدثنا ابن زاكيا، قال: حدثنا أبو معمر، عن وكيع، قال: قال شعبة: فلان عن فلان ليس بحديث. قال وكيع: وقال سفيان: هو حديث.

قال أبو عمر: ثم إن شعبة انصرف عن هذا إلى قول سفيان.

وقد أعلمتك أن المتأخرين من أئمة الحديث، والمشترطين في تصنيفهم الصحيح قد أجمعوا على ما ذكرت لك وهو قول مالك وعامة أهل العلم والحمد لله إلا أن يكون الرجل معروفًا بالتدليس؛ فلا يقبل حديثه حتى يقول: حدثنا، أو سمعت، فهذا ما لا أعلم فيه أيضًا خلافًا.

ومن الدليل على أن «عن» محمولة عند أهل العلم بالحديث على الاتصال حتى يتبين الانقطاع فيها: ما حكاه أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: أنه سئل عن

حديث المغيرة بن شعبة: أن النبي، عليه السلام، مسح أعلى الخف وأسفله، فقال: هذا الحديث ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي، فقال عن ابن المبارك: أنه قال: عن ثور: حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، وليس فيه المغيرة.

قال أحمد: وأما الوليد فزاد فيه: «عن المغيرة»، وجعله: «ثور عن رجاء»، ولم يسمعه ثور من رجاء: لأن ابن المبارك قال فيه: عن ثور حدثت عن رجاء.

قال أبو عمر: ألا ترى أن أحمد بن حنبل رحمه الله عاب على الوليد بن مسلم قوله: «عن؛ في منقطع ليدخله في الاتصال؟».

فهذا بيان أن «عن» ظاهرها الاتصال، حتى يثبت فيها غير ذلك. ومثــل هــذا عــن العلماء كثير.

وسنذكر هذا الحديث بطرقه، عند ذكر حديث المغيرة بن شعبة، في باب: ابن شهاب عن عباد بن زياد، إن شاء الله.

# وأما التدليس:

فهو أن يحدث الرجل عن الرجل الذى قد لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدث عنه بمن ترضى حاله، أو لا ترضى، على أن الأغلب فى ذلك أن لو كانت حاله مرضية لذكره، وقد يكون لأنه استصغره.

هذا هو التدليس عند جماعتهم، لا اختلاف بينهم في ذلك.

وسنبين معنى التدليس بالإخبار عن العلماء في الباب بعد هذا، إن شاء الله.

واختلفوا فى حديث الرجل عمن لم يلقه، مثل مالك عن سعيد بن المسيب، والثورى عن إبراهيم النخعى، وما أشبه هذا فقالت فرقة: هذا تدليس، لأنهما لو شاءا لسميا من حدثهما، كما فعلا فى الكثير مما بلغهما عنهما، قالوا: وسكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلسة.

قال أبو عمر: فإن كان هذا تدليسًا، فما أعلم أحدًا من العلماء سلم منه، في

قديم الدهر ولا في حديثه اللهم إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا، لا سيما شعبة، فهو القائل: لأن أزنى أحب إلى من أن أدلس.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن عبد السلام الخشنى، حدثنا بندار، حدثنا غندر، قال: سمعت شعبة يقول: «التدليس فى الحديث أشد من الزنا»، ولأن أسقط من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أدلس».

وقال أبو نعيم: سمعت شعبة يقول: لأن أزني أحب إلى من أن أدلس.

وقال أبو وليد الطيالسي: سمعت شعبة يقول: لأن أحر من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أقول: زعم فلان ولم أسمع ذلك الحديث منه.

وقالت طائفة من أهل الحديث: ليس ما ذكرنا يجرى عليه لقب التدليس، وإنما هو إرسال، قالوا: وكما حاز أن يرسل سعيد عن النبي في وعن أبي بكر وعمر، وهو لم يسمع منهما، ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليسًا، كذلك مالك عن سعيد ابن المسيب. والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره، مثل:

أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزى إليـه الخبر، وصـح عنـده، ووقر في نفسه، فأرسله عن ذلك المعزى إليه، علمًا بصحة ما أرسله.

وقد يكون المرسل للحديث نسى من حدثه به وعرف المعزى إليه الحديث، فذكره عنه، فهذا أيضًا لا يضر، إذا كان أصل مذهبه ألا يأخذ إلا عن ثقة، كمالك وشعبة.

أو تكون مذاكرة فربما ثقل معها الإسناد، وخف الإرسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه.

والأصل في هذا الباب: اعتبار حال المحدث، فإن كان لا يأخذ إلا عن ثقة وهو في نفسه ثقة وجب قبول حديثه مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء، ويسامح نفسه في ذلك، وجب التوقف عما أرسله حتى يسمى من الذي أخبره.

وكذلك من عُرف بالتدليس المجتمع عليه، وكان من المسامحين في الأحذ عن كل أحد، لم يحتج بشيء مما رواه حتى يقول: أحبرنا، أو سمعت.

هذا إذا كان عدلاً ثقة في نفسه، وإن كان ممن لا يروى إلا عن ثقة، استغنى عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه.

وعلى ما ذكرته لك أكثر أئمة الحديث، قال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين عن التدليس فكرهه وعابه.

قلت له: فيكون المدلس حجة فيما روى حتى يقول: «حدثنا أو أخبرنا؟».

فقال: لا يكون حجة فيما دلس فيه.

قال يعقوب: وسألت على بن المديني عن الرحل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل: «حدثنا؟».

فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: «حدثنا».

قال على: والناس يحتاجون في صحيح حديث سفيان إلى يحيى القطان.

يعنى على: أن سفيان كان يدلس، وأن القطان كان يوقفه على ما سمع وما لـم يسمع.

وسترى في الباب الذي بعد هذا ما يدلك على ذلك، ويكشف لك المذهب. والمراد فيه، إن شاء الله.

فأما الموسل: فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعى الكبير عن النبى النبى مثل أن يقول عبيد الله بن عدى بن الخيار، أو أبو أمامة بن سهل بن حنيف، أو عبد الله بن عامر بن ربيعة، ومن كان مثلهم: «قال رسول الله هي» وكذلك من دون هؤلاء، مثل سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله، وأبى سلمة بن عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، ومن كان مثلهم.

وكذلك علقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، والحسن، وابن سيرين،

مقدمة التحقيق ......م

والشعبي، وسعيد بن حبير، ومن كان مثلهم من سائر التابعين الذين صبح لهم لقاء جماعة من الصحابة وبحالستهم.

فهذا هو المرسل عند أهل العلم. ومثله أيضا، مما يجرى بحراه عند بعض أهل العلم، مرسل من دون هؤلاء، مثل حديث ابن شهاب، وقتادة، وأبى حازم، ويحيى بن سعيد، عن النبي على يسمونه مرسلاً، كمرسل كبار التابعين.

وقال آخرون: حديث هؤلاء عن النبى الله يسمى منقطعًا لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين، فما ذكروه عن النبى السمى منقطعًا.

قال أبو عمر: المنقطع عندى كل ما لا يتصل سواء كان يعزى إلى النبى الله أو إلى غيره.

ومالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي الله

ومالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي الله عن النبي

ومالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أو أبى سلمة بن عبد الرجمن. أو الأعرج، عن أبى هريرة، عن النبى الله.

ومعمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي الله

وعن عبد الرحمن بن القاسم، عن عائشة، عن النبي على

وعن ابن شهاب، عن ابن عباس، عن النبي الله الله

وعن ابن شهاب، عن أبي هريرة.

وعن زيد بن أسلم، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ه.

فهذا وما كان مثله مسند لأنه أسند إلى النبى الله ورفع إليه، وهو مع ذلك منقطع، لأن يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن القاسم، لم يسمعا من عائشة، وكذلك ابن شهاب لم يسمع من ابن عباس، ولا من أبى هريرة، ولا سمع زيد بن أسلم من عمر، وقد اختلف في سماعه من ابن عمر، والصحيح عندى أنه سمع منه.

وسترى ذلك في موضعه من كتابنا هذا، إن شاء الله.

وأكثر من هذا في الانقطاع: مالك أنه بلغه، عن حابر بن عبد الله، عن النبي

وعن أنس، عن النبي ﷺ، وما كان مثله.

وأما المتصل جملة، فمثل: مالك عن نافع.

وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر، مرفوعًا أو موقوفًا، وكذلك أيـوب عـن أبـى قلابة، عن أنس، مرفوعًا أو موقوفًا.

وشعبة، عن قتادة، عن أنس، مرفوعًا أو موقوفًا.

وشعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، مرفوعًا أو موقوفًا. ومثل منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، مرفوعًا أو موقوفًا.

ومثل الأوزاعي، وهشام الدستوائي، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبسى سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا أو موقوفًا.

والزهرى، عن أبى سلمة، عن عائشة، وأبى هريرة، مرفوعًا أو موقوفًا، وما كان مثل هذا.

وإنما سمى متصلا لأن بعضهم صحت بحالسته ولقاؤه لمن بعده في الإسناد، وصح سماعه منه.

مقدمة التحقيق .....

والموقوف: ما وقف على الصاحب ولم يبلغ به النبي ، مثل: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله.

وعن الزهري، عن سالم، عن أبيه قوله.

وابن عیینة، عن عمرو بن دینار، عن جابر بن زید، عن ابن عباس قوله، وما کـان مثل هذا.

والانقطاع يدخل المرفوع وغير المرفوع.

وقد ذهب قـوم إلى أن المرفوع كـل مـا أضيف إلى النبى ، متصلاً كـان، أو مقطوعًا، وأن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعًا إلى النبي .

ففرقوا بين المرفوع والمسند بأن المسند هو الذى لا يدخله انقطاع، ومما يعرف به: اتصال الرواة ولقاء بعضهم بعضًا، فلذا صار الحديث مقطوعًا، وإن كان مسندًا، لأن ظاهره يتصل إلى النبي على، وهو منقطع.

وقال آخرون: المرفوع والمسند سواء، وهما شيء واحد، والانقطاع يدخل عليهما جميعًا والاتصال.

واختلفوا في معنى «أن» هل هي بمعنى «عن» محمولة على الاتصال بالشرائط الذي ذكرنا حتى يتبين انقطاعها، أو هي محمولة على الانقطاع حتى يعرف صحة اتصالها؟.

وذلك مثل: مالك، عن ابن شهاب، أن سعيد بن المسيب قال: «كذا».

ومثل: مالك، عن هشام بن عروة، أن أباه قال: «كذا».

ومثل: حماد بن زيد، عن أيوب، أن الحسن قال: «كذا».

فجمه ور أهل العلم اتفقوا على أن «عن» و«أن» سواء وأن الاعتبار ليس بالحروف، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحًا، كان حديث بعضهم عن بعض أبدًا بأى لفظ ورد محمولاً على الاتصال حتى تتبين فيه علة الانقطاع.

مقدمة التحقيق

وقال البرديجي: «أن» محمولة على الانقطاع، حتى يتبين السماع فسي ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتي ما يدل على أنه قد شهده وسمعه.

قال أبو عمر: هذا عندى لا معنى له، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابى سواء قال فيه: قال رسول الله فله، أو: أن رسول الله فله قال، أو: عن رسول الله فله قال: أو سمعت رسول الله فله كل ذلك سواء عند العلماء، والله أعلم.

وأما التدليس: فمعناه عند جماعة أهل العلم بالحديث: أن يكون الرحل قد لقى شيخا من شيوخه فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه، ثم أحبره بعض أصحابه، ممن يثق به عن ذلك الشيخ، بأحاديث غير تلك التي سمع منه، فيحدث بها عن الشيخ دون أن يذكر صاحبه الذي حدثه بها، فيقول فيها: عن فلان، يعنى ذلك الشيخ.

وهذا لا يجوز إلا فى الإسناد المعنعن، ولا أعلم أحدا يجيز للمحدث أن يقول: «أخبرنى، أو حدثنى، أو سمعت» من لم يخبره، ولم يحدثه، ولم يسمع منه، وإنما يقول: اكتبوا: «فلان عن فلان»، كما لو قال مالك: اكتبوا «مالك عن نافع» أو ابسن عيينة يقول: اكتبوا: «سفيان عن عمرو بن دينار»، أو الثورى، أو شعبة يقول: اكتبوا «سفيان أو شعبة عن الأعمش»، وهو قد سمعه من رجل وثق به عن الذى حمله عنه.

وهذا أخف ما يكون في الذين لقى بعضهم بعضًا، وأخذ بعضهم عن بعض، وإذا وقع ذلك فيمن لم يلقه فهو أقبح وأسمج.

وسئل يزيد بن هارون عن التدليس في الحديث فكرهه وقال: هو من التزين.

# باب بيان التدليس ومن يقبل نقله ويقبل مرسله وتدليسه ومن لا يقبل ذلك منه

قال أبو عمو: الذى احتمع عليه أثمة الحديث والفقه فى حال المحدث الذى يقبل نقله، ويحتج بحديثه، ويجعل سنة وحكما فى دين الله: هو أن يكون حافظًا إن حدث من حفظه، عالًا بما يحيل المعانى، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتاب يؤدى الشيء على وجهه، متيقظًا غير مغفل، وكلهم يستحب أن يؤدى الحديث بحروفه؛ لأنه أسلم له، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة، حاز له أن يحدث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك لأنه لا يدرى لعله يحيل الحلال إلى الحرام. ويحتاج، مع ما وصفنا، أن يكون ثقة فى دينه، عدلًا حائز الشهادة مرضيًا، فإذا كان كذلك، وكان سالًا من التدليس، كان حجة فيما نقل وحمل من أثر فى الدين.

وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازه من أجازه من العلماء بالحديث، هو: أن يحدث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه، بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك، وإنما سمعه من غيره أو من بعض أصحابه عنه، ولا يكون ذلك إلا عن ثقة، فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث، وكذلك إن دلس عمن لم يسمع منه، فقد حاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء، إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه، وبالله العصمة لا شريك له.

وكل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة، حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه، لقوله الله عدوله العلم من كل خلف عدوله (١).

<sup>(</sup>۱) أخرجه ابن عدى في الكامل، عن على ١٤٥/١ وعن ابن عمر، وأبي هريرة، وأبي أمامـة ٣١/٣ وأخرجه العقيلي في=

قال صالح بن أحمد بن حنبل: حدثنا على بن المدينى، قال: سمعت عبد الرحمن ابن مهدى يقول: قال شعبة يومًا: حدثنى رجل، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم بكذا ثم قال: ما يسرنى أنى قلت: قال منصور، وإن لى الدنيا كلها.

وقد یکون المحدث عدلاً جائز الشهادة، ولا یعرف معنی ما یحمل، فلا یحتج بنقله، قال أحمد بن حنبل: سمعت یزید بن هارون یقول: قد تجوز شهادة الرجل، ولا یجوز حدیثه، ولا یجوز حدیثه حتی تجوز شهادته، وقال أیوب: إن بالبصرة رحلاً من أزهدهم وأكثرهم صلاة، لو شهد عندی شهادة ما أجزت شهادته، یرید فكیف أقبل حدیثه؟. وقال ابن مهدی: إنی لأدعو الله لقوم قد تركت حدیثهم.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد ابن زهير، حدثنا الوليد بن شجاع، حدثنا سويد بن عبد العزيز، عن مغيرة، قال: خرجنا إلى شيخ بلغنا أنه يحدث بأحاديث، فلما انتهينا إلى إبراهيم قال: ما حبسكم؟ قلنا: أتينا شيخًا يحدث بأحاديث، قال إبراهيم: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعرف وجوهها وإنا لنجد الشيخ يحدث بالحديث يحرف حلاله من حرامه، وما يعلم.

وقال على بن المدينى: سمعت يحيى بن سعيد، يعنى القطان، يقول: ينبغى الصاحب الحديث أن تكون فيه خصال: ينبغى أن يكون جيد الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجال، ويتعاهد ذلك من نفسه.

وقد ذكرنا في باب أخبار مالك بعد هذا الباب قوله فيمن يؤخذ العلم عنه، ومذهبه في ذلك هو مذهب جمهور العلماء.

والشرط في خبر العدل على ما وصفنا: أن يروى عن مثله سماعًا واتصالاً، حتى يتصل ذلك بالنبي الله.

<sup>=</sup>الضعفاء ١٤٥/١ عن على، ١٣/٣ عن ابن عمر وأبى هريرة. والخطيب فى شرف أصحاب الحديث صـ٢٨ عن أبى هريرة. وذكره فى كنز العمال برقم ٢٨٩/٨ وعزاه لابن عدى والديلمى والخطيب والعقيلي. وأخرج الخطيب فى شرف أصحاب الحديث ٢٩ عن مهنى بن يحيى، سألت أحمد عن هذا الحديث قلت له: كأنه كلام موضوع فقال أحمد: لا، هو صحيح سمعته من غير واحد.

وأما الإرسال، فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة فى ذلك، لم يحتج بما أرسله، تابعيًا كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يـأخذ إلا عـن ثقـة فتدليسه ومرسله مقبول.

فمراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النحعي عندهم صحاح، وقالوا: مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها، لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد، وكذلك مراسيل أبي قلابة وأبي العالية.

وقالوا: لا يقبل تدليس الأعمش لأنه إذا وقف أحال على غير ملىء، يعنون: على غير ثقة، إذا سألته عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعى، والحسن ابن ذكوان.

قالوا: ويقبل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وقف أحال على ابن حريج ومعمر ونظائرهما.

أخبرنى أبو عثمان سعيد بن نصر رحمه الله قال: حدثنا أبو عمر أحمد بن دحيم ابن خليل قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى قال: حدثنا أحمد بن حنبل قال: حدثنا سفيان بن عيينة يومًا، عن زيد بن أسلم، عن على بن الحسين قال: يجزى الجنب أن ينغمس فى الماء، قلنا: من دون زيد بن أسلم؟ قال: معمر، قلنا: من دون معمر؟ قال: ذاك الصنعانى عبد الرزاق.

وروى عن ابن معين قال: كان ابن عيينة يدلس، فيقول: عن الزهرى، فإذا قيل له: من دون الزهرى؟ فيقول لهم: أليس لكم في الزهرى مقنع؟ فيقال: بلى، فإذا استقصى عليه يقول: معمر! أكتبوا لا بارك الله لكم.

قال يحيى بن معين: وكان هشيم مدلسبًا، وكان الأعمش مدلسًا، وكان الوليد بن مسلم مدلسًا.

حدثنا أبو عبد الله محمد بن رشيق قال: حدثنا أبو الطيب أحمد بن سليمان بن عمرو البغدادى قال: خِيْتُنا على بن عمد بن سليمان الباغندى قال: خِيْتُنا على بن عبد الله المدينى قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثورى قال: حدثنا

٦٢ .....

سليمان الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، عن النبي الله قال: «من بني لله مسجدا ولو كمفحص قطاة بني الله له بيتًا في الجنة»(١).

قال على بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال سفيان، وشعبة: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي.

قال أبو عمر: هذه شهادة عدلين إمامين على الأعمش بالتدليس، وأنه كان يحدث عن من لقيه بما لم يسمع منه، وربما كان بينهما رجل أو رجلان. فلمثل هذا وشبهه قال ابن معين وغيره في الأعمش: إنه مدلس.

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر بن عمران، حدثنا محمد ابن الحسين الأزدى، حدثنا عمران بن موسى، حدثنا أبو موسى الزمن، حدثنا أبو الوليد قال: سمعت أبا معاوية الضرير يقول: كنت أحدث الأعمش عن الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن بحاهد، فيحىء أصحاب الحديث بالعشى فيقولون: حدثنا الأعمش عن بحاهد بتلك الأحاديث، فأقول: أنا حدثته عن الحسن بن عمارة، عن الحكم، عن بحاهد.

قال أبو عمر: التدليس في محدثي أهل الكوفة كثير، قال يزيد بن هـارون: لـم أر بالكوفة أحدًا إلا وهو يدلس، إلا مسعرًا، وشريكًا.

وذكر إسحاق بن إبراهيم عن أبى بكر بن عياش عن الأعمش، قال: قال لى حبيب بن أبى ثابت: لو أن رجلاً حدثني عنك بحديث، ما باليت أن أرويه عنك.

وروى معاذ بن معاذ، عن شعبة قال: ما رأيت أحدًا إلا وهو يدلس، إلا عمرو بن مرة وابن عون.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخارى فى تاريخه ٥/ ٣٣٠ عن أنس، وأحمد فى مسنده ٢٤١/١ عن ابن عباس، والطبرانى فى الأوسط، عن ابن عمر برقم ٧١١٠. وأخرجه ابن حبان فى صحيحه ٦٨/٣، ٦٩ عن أبى ذر وعنمان.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣١/١ عن عثمان، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٣٧/٢ عن عثمان، وابن عدى في الكامل ٣٩١/١ عن أسماء.

مقدمة التحقيق

وقال يحيى بن سعيد القطان: مالك عن سعيد بن المسيب، أحب إلى من الشورى، عن إبراهيم، لأنه لو كان شيخ الثورى فيه رمق، لبرح به وصاح.

وقال مرة أخرى: كلاهما عندى شبه الريح.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا الخشنى، حدثنا أبو موسى الزمن، حدثنا الحسن بن عبد الرحمن، عن ابن عون قال: ذكر أيوب لمحمد يومًا حديثًا عن أبى قلابة، فقال: أبو قلابة رجل صالح، ولكن انظر عمن ذكره أبو قلابة.

وحدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا الحضرمي، حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل بن علية، عن أيوب قال: كان الرجل يحدث محمدًا بالحديث فلا يقبل عليه ويقول: والله ما أتهمك ولا أتهم ذاك، ولكن أتهم من بينكما.

حدثنا عبد الوارث بن سفیان، حدثنا قاسم بن أصبخ، حدثنا أحمد بن زهیر، حدثنا أحمد بن حنبل قال: حدثنا أبو داود، یعنی الطیالسی، قال: قال شعبة: كنت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع.

كان إذا جاء ما سمع يقول: حدثنا أنس بن مالك، وحدثنا الحسن، وحدثنا سعيد ابن المسيب، وحدثنا مطرف. وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة.

وذكر أبو عيسى الترمذى، حدثنا حسين بن مهدى البصرى، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا ابن المبارك قال: قلت لهشيم: ما لك تدلس وقد سمعت كثيرًا. قال: كان كبيراك يدلسان: الأعمش والثورى، وذكر أن الأعمش لم يسمع عن مجاهد إلا أربعة أحاديث.

وقال: قال أبو عيسى: قلت لمحمد بن إسماعيل البخارى: لم يسمع الأعمش من محاهد إلا أربعة أحاديث كثيرة؛ نحوًا من ثلاثين أو أقل أو أكثر، يقول فيها: حدثنا مجاهد.

قال البخارى: ولا أعرف لسفيان الشورى، عن حبيب بن أبى ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثيرة فقال: لا أعرف لسفيان، عن هؤلاء تدليسًا، ما أقل تدليسه!.

قال البخارى: وكان حميد الطويل يدلس.

حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد قال: حدثنا أحمد بن مطرف قال: حدثنا سعيد بن عثمان الأعناقي قال: حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن إسماعيل الأيلي

قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم قال: قال عبد الله بن عمر: «دخل رسول الله هي مسجد بنى عمرو بن عوف؛ يعنى مسجد قباء يصلى فيه، ودخل رجال من الأنصار يسلمون عليه، ودخل معهم صهيب، فسألت صهيبًا: كيف كان النبى هي يصنع إذا سلم عليه؟ قال: يشير بيده»(١).

قال سفيان بن عيينة: فقلت لرجل: سل زيد بن أسلم، وفرقت أن أسأله: هل سمعت هذا من ابن عمر؟ قال زيد: أما أنا فقد رأيته.

قال أبو عمر: حواب زيد هذا حواب حيد عما سئل عنه وفيه دليل، والله أعلم. على أنه لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر، ولو سمعه منه لأحاب بأنه سمعه، ولم يجب بأنه رآه، وليست الرؤية دليلاً على صحة السماع، وقد صح سماعه من ابن عمر لأحاديث، وقد ذكرنا ذلك في أول بابه من هذا الكتاب، والحمد لله.

حدثنا عبد الوارث بن سفیان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهیر، قال: حدثنا أحمد بن أنس: زهیر، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا شعیب بن حرب، قال: قال مالك بن أنس: كنا نجلس إلى الزهرى وإلى محمد بن المنكدر، فيقول الزهرى: قال ابن عمر: كذا

<sup>(</sup>۱) أخرجه الحاكم في المستدرك عن ابن عمر كتاب الهجرة باب من صلى بمسجد قباء كان كعدل عمره ۱۲/۳ عن ابن عمر. وأخرجه أحمد في مسنده، عن ابن عمر ۱۲/۳. والبيهقي في السنن الكبرى ۲۲۲۲ كتاب الصلاة، عن ابن عمر. وأبو داود كتاب الصلاة باب الإشارة باليد برقم ۱۲/۳ عن ابن عمر كتاب الصلاة، باب المصلى عن ابن عمر كتاب الصلاة، باب المصلى يشير بيده. وأخرجه الطبراني في الكبير ۲۵/۸ عن ابن عمر.

مقدمة التحقيق .....

وكذا، فإذا كان بعد ذلك، حلسنا إليه فقلنا لـه: الـذى ذكـرت عـن ابـن عمـر، مـن أخبرك به؟ قال: ابنه سالم.

وقال حبيب بن الشهيد: قال لى محمد بن سيرين: سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة؟ فسألته، فقال: عن سمرة.

قال أبو عمر: فهكذا مراسيل الثقات، إذا سئلوا أحالوا على الثقات.

يقولون: لم يسمع الحسن من سمرة غير حديث العقيقة؛ هكذا قال ابن معين وغيره، وقال البخارى: قد سمع منه أحاديث كثيرة، وصحح سماعه من سمرة، فيما ذكر الترمذي أبو عيسى، عن البخارى، فالله أعلم.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أحمد بن حعفر، قال: حدثنا شعبة، عن سليمان الأعمش قال: قلت لإبراهيم: إذا حدثتنى حديثًا فأسنده فقال: إذا قلت: عن عبد الله يعنى ابن مسعود فاعلم أنه عن غير واحد، وإذا سميت لك أحدًا فهو الذي سميت.

قال أبو عمو: إلى هذا نزع من أصحابنا من زعم أن مرسل الإمام أولى من مسنده، لأن في هذا الخبر ما يدل على أن مراسيل إبراهيم النحعي أقوى من مسانيده، وهو لعمرى كذلك إلا أن إبراهيم ليس بعيار على غيره.

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عبد العزيز، قال: حدثنا أسلم بن عبد العزيز، قال حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا الشافعى رحمه الله قال: حدثنا عمى محمد بن على بن شافع، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، قال: إنى لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعنى من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدى به، وذلك أنى أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدث به عمن أثق به، أو أسمعه من رجل أثق به، قد حدث به عمن لا أثق به، فلا أحدث به

قال أبو عمو: هذا فعل أهل الورع والدين، كيف ترى في مرسل عروة ابن

٢٦ ......مقدمة التحقيق

الزبير، وقد صح عنه ما ذكرنا؟ أليس قد كفاك المؤنة؟ ولـو كـان النـاس على هـذا المذهب كلهم، لم يحتج إلى شيء مما نحن فيه.

وفى خبر عروة هذا دليل على أن ذلك الزمان كان يحدث فيه الثقة وغير الثقة، فمن بحث وانتقد كان إماما، ولهذا شرطنا فى المرسل والمقطوع إمامة مرسله، وانتقاده لمن يأخذ عنه، وموضعه من الدين والورع والفهم والعلم.

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر بن عمران، حدثنا محمد ابن الحسين بن أحمد الأزدى الحافظ، قال: حدثنا على بن إبراهيم قال: حدثنا الربيع ابن سليمان، قال: حدثنا الشافعي، قال: أخبرني عمى محمد بن على بن شافع، قال: حدثني هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير قال: إنى لأسمع الحديث أستحسنه، فذكر كلام عروة كما تقدم حرفًا بحرف إلى آخره، إلا أنه قال فيي آخره: فأدعه لا أحدث به وزاد قال الشافعي: كان ابن سيرين، وإبراهيم النجعي، وطاوس، وغير واحد من التابعين، يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروى ويحفظ، وما رأيت أحدًا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب.

قال أبو عمر: ما أظن قول عروة هذا إلا مأخوذًا من قوله الله : «من روى عنى حديثًا يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين»(١).

ذلك أن كل من حدث بكل ما سمع، من ثقة، وغير ثقة، لم يؤمن عليه أن يحدث بالكذب والله اعلم.

حدثنى أحمد بن قاسم، وسعيد بن نصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن محمد بن إسماعيل أبو إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: سمعت أبى يقول: سمعت أبا هريرة

<sup>(</sup>۱) أخرجه ابن ماحه في المقدمة ۱۰/۱ برقم ٤٠ عن على. وأخرجه أحمد ٢٠٠/٤ عن المغيرة بن شعبة، والطبراني في المعجم الكبير ٢١٥/٧ عن سمرة بن حندب، والبيهقي في دلائل النبوة ٣٤/١ عن سمرة، وابن عدى في الكامل ١٥/١ عن سمرة.

قال ابن المبارك: وأخبرنا إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم قال: سمعت أبا بكر الصديق يقول: «إياكم والكذب فإنه مجانب الإيمان» (٢).

وروينا عن الثورى، قال: قال حبيب بن أبى ثابت: الـذى يروى الكـذب هـو الكذاب.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن مهيان، حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى القطان، وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو على الحسن ابن سلام السويقى، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قالا: حدثنا شعبة بن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى، عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله على المن روى عنى حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

قال أبو عمر: عند شعبة في هذا إسناد آخر: أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو على الحسن بن أحمد ابن سلام السويقي، قال: حدثنا عفان بن مسلم، وعلى بن الجعد، قالا: حدثنا شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن المغيرة ابن شعبة، عن النبي شفقال: «من حدث عنى بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»(٢).

ورواه الثورى عن حبيب بإسناده مثله.

حدثنا عبد الوارث قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبو

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في المقدمة ١٠/١ عن أبي هريرة، وذكره البغوى بشرح السنة ٣٦٢/١٢.

 <sup>(</sup>۲) ذكره في كنز العمال برقم ٢٦ ٨٠٢ وعزاه لأبي الشيخ في التوبيخ، وأحمد، وابن لال فــي مكــارم
 الأخلاق.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم في المقدمة باب ١ /٩ عن سمرة بن حندب، وابن ماجه برقم ١١ في المقدمة ١٥/١ عن المغيرة. وأخرجه الطحاوى في مشكل الآثار، عن على، والمغيرة ١٩٥/١، وأبو نعيم في الحلية ٤٦/٥ عن على. وذكره في الكنز برقم ٢٩١٧١ وعزاه لأحمد، ومسلم، وابن ماجه، عن سمرة، والترمذي برقم ٢٦٦٦٢ عن المغيرة ٣٦/٥ كتاب العلم، وأحمد عن على ١١٣/١.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا الميمون بن حمزة الحسنى، قال: حدثنا أبو جعفر الطحاوى، قال: حدثنا المزنى، وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا سليمان بن أيوب، قال: حدثنا أسلم بن عبد العزيز، قال: حدثنا الربيع ابن سليمان، قالا: حدثنا الشافعى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله على «حدثوا عن بنى إسرائيل ولاحرج وحدثوا عنى ولا تكذبوا على»(١).

قال الشافعي رحمه الله: هذا أشد حديث روى في تخريج الرواية عمن لا يوثق بخبره عن النبي فله، لأنه فله معلوم منه أنه لا يبيخ اختلاق الكذب على بني إسرائيل، ولا على غيرهم، فلما فرق بين الحديث عن بني إسرائيل، وبين الحديث عنه أله يعتمل إلا أنه أباح الحديث عن بني إسرائيل عن كل أحد، وأنه من سمع منهم شيئًا جاز له أن يحدث به عن كل من سمعه منه كائنًا من كان، وأن يخبر عنهم بما بلغه، لأنه، والله أعلم، ليس في الحديث عنهم ما يقدر في الشريعة، ولا يوجب فيها حكمًا، وقد كانت فيهم الأعاجيب، فهي التي يحدث به تنهم، لا شيء من أمور الديانة، وهذا الوجه المباح عن بني إسرائيل هو المحظور عنه فله، فلا ينبغي لأحد أن يحدث عنه فله إلا عمن يثق بخبره ويرضى دينه وأمانته لأنها ديانة.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، قال: حدثنا سليمان التيمى، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله الله الله عن كذب

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود برقم ٣٦٦٦ عن أبى هريرة كتساب العلم، بـاب الحديث، عـن بنى إسرائيل، وأخرجه الترمذى برقم ٢٦٦٥ عن ابن عمر كتاب المناقب، باب ١٨ هـ ٣٦/٥ وأخرجه أحمد، عن ابن عمر ١٩٩٨. وأخرجه الحميدى في مسنده برقم ١١٦٥ عن أبى هريرة. وأخرجه ابـن أبـى شيبة في المصنف ٢٢/٩ عن ابن عمر.

أخبرنا محمد بن عبد الملك قال: أخبرنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سعدان ابن نصر قال: حدثنا سفيان، عن هشام بن حجير، عن طاوس قال: كنت عند ابن عباس، وبشير بن كعب العدوى يحدثه، فقال ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم إنه حدث، فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثم إنه حدث، فقال له بشير: ما لك تسألني عن هذا الحديث من بين له، ثم إنه حدث، فقال له بشير: ما لك تسألني عن هذا الحديث من بين حديثي كله أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ أو عرفت حديثي كله، وأنكرت هذا؟ فقال له ابن عباس: «إنا كنا نحدث عن رسول الله الله الخاليث يكن يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول، تركنا الحديث عنه»(٢).

وفي هذا الحديث دليل على أن الكذب على النبي الله قد كان قد أحس به ابن عباس في عصره.

وقال رحل لابن المبارك: هل يمكن أن يكذب أحد على رسول الله ﷺ ؟ فانتهره، وقال: وماذا من الكذب!.

وقال حماد بن زید: وضعت الزنادقة على رسول الله هذا، اثنى عشر ألف حدیث بثوها في الناس.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخارى في كتاب العلم، عن الزبير ٢٣/١ برقم ١٠٧ وفي كتاب الجنائز، عن المغيرة ٢٧٤/١ برقم ١٧٤/١ – وفي كتاب الأنبياء، عن ابن عمر ٢٧٨/٤ برقم ٢٤٧١. وفي كتاب الأدب، عن أبي هريرة ٨٠/٨ برقم ٢١٩٧، وأخرجه مسلم في المقدمة برقم ٣/٤ عن أبي هريرة والمغيرة ١/٠١، وابن ماجه برقم ٣٠، ١٣/١ عن ابن مسعود، وأبو داود في كتاب التشديد في الكذب على الرسول برقم ٢٥١، ٣ عن أبي هريرة ٣/٨١، والمترمذي كتاب الفتنة باب ٧٠ برقم ٢٩٥١، وأحمد ٢/٨١، والبيهةي في السنن، عن عقبة بن برقم ٢٩٥١، والطبراني في الكبير، عن طلحة بن عبيدالله ٢/٣١، وذكره السيوطي في الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة.

<sup>(</sup>٢) أخرحه مسلم في المقدمة باب ؛ النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها برقم ٧، ١ ١٣/ عن ابن عباس.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أحمد بن الحسين بن إسحاق الرازى، حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج القطان، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، ويزيد بن موهب، قالا: حدثنا الليث بن سعد، قال: حدثنى ابن شهاب، عن أنس ابن مالك، عن النبى قلل قال: «من كذب على قال: حسبت أنه قال: متعمدًا فليتبوأ بيته فى النار»(١).

حدثنا عبد الوارث بن سفیان، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهیر، حدثنا إبراهیم ابن عبد الله الهروی، حدثنا أبو غیاث أصرم بن غیاث قال: حدثنی أبو سنان، عن هارون بن عنترة قال: قال أبو هریرة: إن هذا العلم دین، فانظروا عمن تأخذونه (۲).

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا الوليد بن شحاع، حدثنا ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن عامر بن سعد أن عقبة بن نافع قال لبنيه: يا بنى لا تقبلوا الحديث عن رسول الله على إلا من ثقة.

وقال ابن عون: لا تأخذوا العلم إلا ممن شهد له بالطلب.

وفيما أجاز لناعبد بن أحمد، وحدثناه عبد الله بن سعيد عنه، قال: حدثنا على بن عمر، قال: حدثنا محمد بن مسلم، حدثنا محمد بن هشام بن البخترى، قال: حدثنا

<sup>(</sup>١) أخرجه الطحاوى في مشكل الآثار ١٦٩/١ عن أنس، وفي معاني الآثار ١/٤٠٢.

<sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم في المقدمة، باب ٥ عن محمد بن سيرين ١٤/١ وأخرجه السهمي في تاريخ حرجان صـ٤٧٣ عن أنس، وأخرجه ابن عدى في الفهرسة صـ١٨ عن أنس، وأخرجه ابن عدى في الكامل، عن أنس ١٨٤/١.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم في المقدمة عن سعد بن إبراهيم من قوله ١٥/١، وأخرجه بلفظه الخطيب في الكفاية، عن عقبة بن عامر صـ٧٧ وأخرج نحوه ابن عـدى في الكامل ١٥٩/١ عـن الحسن مرسلا بلفظ (لا تقبلوا الحديث إلا ممن تقبلون شهادته).

مقدمة التحقيق .....

هشام بن هارون، حدثنا الحسين بن خالد، عن حماد ابن زيد، عن شعيب بن الحبحاب قال: غدوت إلى أنس بن مالك فقال: يا شعيب! ما غدا بك؟ فقلت: يا أبا حمزة غدوت الأتعلم منك، وألتمس ما ينفعنى فقال: يا شعيب: إن هذا العلم دين، فانظر ممن تأخذه.

وقال سعید بن عبد العزیز: عن سلیمان بن موسی قال: لا یؤخذ العلم من صبحفی (۱).

وقال القاسم بن محمد: أقبح من الجهل أن أقول بغير علم، أو أحدث عن غير ثقة (٢).

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زائدة، حدثنا هشام بن حسان قال: قال محمد بن سيرين: انظروا عمن تأخذون هذا الحديث فإنما هو دينكم (٣).

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا إبراهيم ابن محمد الشافعي، حدثنا فضيل بن عياض، عن هشام، عن ابن سيرين قال: إنما هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه (٤).

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد ابن سمعون ببغداد، حدثنا محمد بن أبى حذيفة، حدثنا ربيعة بن الحارث، حدثنا محمد بن زياد، حدثنا هشيم، عن المغيرة، عن إبراهيم قال: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم. قال: المغيرة: كنا إذا أتينا الرجل لنأخذ عنه، نظرنا إلى سمته وصلاته.

وقد روى جماعة عن هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كانوا إذا أتوا الرحل ليأخذوا عنه، نظروا إلى هديه وسمته وصلاته ثم أخذوا عنه.

<sup>(</sup>١) أخرج نحوه ابن عدى في الكامل، عن سعيد بن عبدالعزيز ١٥٦/١.

<sup>(</sup>٢) أخرج نحوه مسلم، عن القاسم بن عبيدالله في المقدمة، باب ٤، ١٦/١.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم في المقدمة، باب ٤، ١٤/١ عن محمد بن سيرين.

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم في المقدمة، باب ٤، ١٤/١ عن محمد بن سيرين.

أخبرنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أبو إسماعيل الترمذى، حدثنا ابن أبى أويس قال: سمعت حالى مالك بن أنس يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين. فذكر الحديث، وهو بتمامه في الباب الذي هو بعد هذا في أخبار مالك، رحمه الله.

حدثنا خلف بن أحمد، وعبد الرحمن بن يحيى، قالا: حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن النعمان، حدثنا محمد بن على بن مروان قال: سمعت عفان ابن مسلم قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: سألت شعبة وابن المبارك والثورى ومالك بن أنس عن الرحل يتهم بالكذب، فقالوا: انشره فإنه دين. وروينا عن حماد بن زيد أنه قال: كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان ابن أبي عياش لسنه وأهل بيته، فقال لى: يا أبا إسماعيل! لا يحل الكف عنه، لأن الأمر دين.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلى، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا الحسن بن على، قال: سمعت يزيد ابن هارون يقول: حدث سليمان التيمى بحديث عن ابن سيرين، فذكر له الحديث فقال له ابن سيرين: ما هذا يا سليمان، اتق الله ولا تكذب على اله الحديث فقال له ابن مؤذننا، أين هو؟ فجاء المؤذن، فقال سليمان: أليس فقال سليمان: إنما حدثنا مؤذننا، أين هو؟ فجاء المؤذن، فقال سليمان: أليس حدثتنى عن ابن سيرين بكذا وكذا؟ فقال: إنما حدثنيه رجل عن ابن سيرين!

أخبرنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن مهران السراج، قال: حدثنا حعفر بن أحمد بن الفرج الدورى، قال: حدثنا عمد بن سعيد ابن غالب، قال: حدثنا نصر بن حماد، يعنى الوراق، قال: كنا قعودًا على باب شعبة نتذاكر الحديث، فقلت: حدثنا إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر الجهنى، قال: «كنا نتناوب رعية الإبل على عهد رسول الله فخفة بن عامر الجهنى، عليه السلام، حوله أصحابه، فسمعته يقول: من توضأ ثم صلى ركعتين ثم استغفر الله، غفر له. قلت: بخ بخ قال: فحذبنى رجل من خلفى،

مقدمة التحقيق .....

فالتفت، فإذا عمر ابن الخطاب فقال: ما لـك تبخبخ؟ فقلت: عجبًا بها! قال: لو سمعت التى قبلها كانت أعجب وأعجب. قلت: وما قال؟ قال: قال رسول الله الله: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، قيل له: ادخل من أى أبواب الجنة شفت»(١).

قال: قال نصر: فخرج علينا شعبة فلطمنى ثم رجع فدخل، قال: فتنحيت ناحية، أبكى، ثم خرج فقال: ما له بعد يبكى؟ فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأت إليه.

قال: انظر ما يحدث به عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النبي فلله أنا قلت لأبي إسحاق: من حدثك؟ قال: حدثنا عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النبي فله فقلت لأبي إسحاق: أو سمع عبد الله من عقبة؟ قال: فغضب، ومسعر بن كدام حاضر، فقال لى مسعر: أغضبت الشيخ، فقلت: ليصححن هذا الحديث، أو لأرمين بحديثه، فقال لى مسعر: هذا عبد الله بن عطاء بمكة، قال شعبة: فرحلت إلى مكة لم أرد الحج، أردت الحديث، فلقيت عبد الله بن عطاء، فسألته، فقال: سعد بن إبراهيم حدثني، قال شعبة: فلقيت مالك ابن أنس، فسألته عن سعد، فقال: سعد بن إبراهيم بالمدينة لم يحج العام، فرحلت إلى المدينة، فلقيت سعد بن إبراهيم بالمدينة، فشألته، فقال: الحديث من عندكم، حدثني زياد بن غراق، قال شعبة: فلما ذكر زياد بن غراق، قلت: أي شيء هذا؟ بينما هو كوفي، إذ صار مدنيًا إذ صار بصريًا، قال شعبة: فرحلت إلى البصرة، فلقيت زياد بن غراق، فسألته فقال: ليس الحديث من بانتك (كذا)، فقلت: ومن لى بهذا الحديث، ترده، قلت: حدثني به، قال: حدثني شهر بن حوشب، قلت: ومن لى بهذا الحديث، لو صح لى مثل هذا عن رسول الله فلك كان أحب إلى من أهلي ومالى ومن الناس أجمعين.

وذكره الدارقطتي عن أبي عبيد القاسم بن إسماعيل المحاملي، ومحمد بن مخلد بـن

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد في مسنده، عن عقبة بن عامر الجهني ١٤٦/٤ وأخرجه النسائي، عن عقبة بن عامر كتاب الطهارة، باب ثواب من أحسن الوضوء، ثم صلى ركعتين ٩٥/١.

حفص العطار، قالا: حدثنا أبو يحيى محمد بن سعيد بن غالب، قال: سمعت نصر بن حماد يقول: كنا قعودًا على باب شعبة، فذكر مثله إلى آخره.

وقد روى هذا المعنى من وجوه عن شعبة، ولذلك ذكرته عن نصر بسن حماد، لأن نصر بن حماد الوراق يروى عن شعبة مناكير تركوه، وقد رواه الطيالسي عن شعبة.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا أحمد ابن عبد الله الصنعانى، قال: سمعت أبا حفص، يعنى الفلاس، يقول: سمعت أبا داود يقول: كنا عند شعبة، فجاء بشر بن المفضل، فقال له: أتحفظ عن أبى إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، عن النبى على: ما من مسلم يتوضأ؟ فضحك شعبة، فقال بشر: إنا نراك قد سقط عنك حديث حيد من حديث أبى إسحاق، وتضحك، قال: فقال شعبة: كنت عند أبى إسحاق، فحدث بهذا الحديث، فقال: حدثنى عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال شعبة: وكان أبو إسحاق إذا مدثنى عن رجل لا أعرفه، قلت: أنت أكبر أم هذا؟ فقال: حدثنى ذاك الفتى، فتحولت، فإذا شاب حالس، فسألته فقال: صدق أنا حدثته، فقلت: وأنت من حدثك؟ فقال: حدثنى نعيم بن أبى هند، فقلت: من حدثك؟ قال: زياد بن غراق، قال شعبة: فقدمت البصرة فلقيت زياد بن غراق فسألته فقال: حدثنى رجل من أهل البصرة لا أدرى من هو، عن شهر بن حوشب.

· قال أبو عمر: هكذا يكون البحث والتفتيش، وهذا معروف عن شعبة، ولهذا وشبهه قال أبو عبد الرحمن النسائي: أمناء الله عز وجل على حديث رسوله ثلاثة: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان.

قال أبو عمر: الحديث الذى حرى ذكره بين شعبة وبشر بن المفضل من حديث أبى إسحاق، حدثناه سعيد بن نصر، حدثنا قاسم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر ابن أبى شيبة، حدثنا أبو الأحوص، عن أبى إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال: كنا مع رسول الله في سفر، فكنا نتناوب الرعية، فلما كانت نوبتى، سرحت، ثم رحت، فجئت ورسول الله في يخطب الناس، فسمعته يقول: ما من مسلم يتوضأ فيسبغ الوضوء، ثم يقوم في صلاته، فيعلم ما يقول فيها

مقدمة التحقيق .....

إلا انفتل وهو كيوم ولدته أمه من الخطايا، ليس عليه ذنب، قال: فما ملكت نفسى عند ذلك أن قلت: بخ بخ» (١).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا عبيد الله بن عمر القواريرى، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إليه الخير والزهد. وقال عفان: سمعت عمد بن يحيى بن سعيد القطان يقول: سمعت أبي يقول: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث.

قال أبو عمر: هذا معناه، والله أعلم، أنه ينسب إلى الخير وليس كما نسب إليه وظن به.

وقد روى عن النبي الله أنه قيل له: أيكون المؤمن كذابًا؟ قال: لا. وهذا أيضًا على أنه لا يغلب عليه الكذب، أو لا يكذب في دينه ليضل غيره.

وقد تكلمنا على غرار هذا المعنى في باب صفوان بن سليم، والحمد لله.

حدثنا خلف بن سعيد قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن على قال: حدثنا أحمد بن خالد قال: حدثنا على بن عبد العزيز، وحدثنا إبراهيم بن شاكر قال: حدثنا عبد الله ابن محمد بن عثمان، حدثنا سعيد بن حميد، وسعيد بن عثمان، قالا: حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشي، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا محمد بن إسحاق، قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد قال: أمرني يحيى بن الحكم على حرش، فقدمتها، فحدثوني أن عبد الله بن جعفر حدثهم: أن رسول الله على خرش، فقدمتها، فحدثوني أن عبد الله بن جعفر السبع، إذا هبط واديًا، فاهبطوا غيره» (٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه بلفظ الحاكم في المستدرك ٣٩٨/٢ عن عقبة بن عامر، وذكره في الكنز برقم ١٨٩٨١ وعزاه للحاكم، عن عقبة.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخارى في تاريخه ٤/٤ ٢٥ عن أبي هريرة، وذكره بكنز العمـال برقـم ٢٨٣٣٢ وعـزاه للسيوطي، لابن سعد، عن عبدالله بن جعفر.

فقلت: والله لئن كان ابن جعفر حدثكم هذا ما كذبكم، قال: فلما عزلنى عن جرش، قدمت المدينة، فلقيت عبد الله بن جعفر، فقلت له: يا أبا جعفر، ما حديث حدثه عنك أهل جرش؟ ثم حدثته الحديث، فقال: كذبوا والله ما حدثتهم، ولقد رأيت عمر بن الخطاب يدعو بالإناء فيه الماء، فيناوله معيقيبًا، وقد كان أسرع فيه هذا الداء، ثم يتناوله فيتيمم بفمه موضع فمه، يعلم أنه إنما يصنع ذلك كراهية أن يدخل نفسه شيء من العدوى، ولقد كان يطلب له الطب من كل من سمع عنده بطب، نقسه شيء من العدوى، ولقد كان يطلب له الطب من كل من سمع عنده بطب، حتى قدم عليه رجلان من أهل اليمن فقال: هل عندكما من طب لهذا الرجل، فإن هذا الوجع قد أسرع فيه.

قالا: أما شيء يذهبه فلا، ولكت انداويه دواء يقفه فلا يزيد، قال عمر: عافية عظيمة، قالا: هل تنبت أرضك هذا الحنظل؟ قال: نعم. قالا: فاجمع لنا منه، قال: فأمر عمر فجمع منه مكتلتان عظيمتان، فأخذا كل حنظلة فشقاها باثنتين، ثم أخذ كل واحد منهما بقدم معيقيب فجعلا يدلكان بطون قدميه حتى إذا أمحقت طرحاها وأخذا أحرى، حتى رأينا معيقيبًا يتنخمه أخضرًا مرًا، ثم أرسلا، قال: فوالله ما زال معيقيب منها متماسكًا حتى مات.

قال أبو عمر: فهذا محمود بن لبيد يحكى عن جماعة أنهم حدثوه عن عبد الله بن جعفر بما أنكره ابن جعفر، ولم يعرفه، بل عرف ضده، وهذا في زمن فيه الصحابة، فما ظنك بمن بعدهم؟ وقد تقدم في هذا الباب عن ابن عباس في عصره نحو هذا المعنى.

حدثنا ابن وضاح حدثنا أحمد بن سعد، حدثنا عمى سعيد بن أبى مريم، عن الليث حدثنا ابن وضاح حدثنا أحمد بن سعد، حدثنا عمى سعيد بن أبى مريم، عن الليث ابن سعد، قال: قدم علينا رجل من أهل المدينة، يريد الإسكندرية مرابطًا، فنزل على جعفر بن ربيعة، قال: فعرضوا له بالحملان وعرضوا له بالمعونة فلم يقبل. واحتمع هو وأصحابنا: يزيد بن أبى حبيب وغيره، فأقبل يحدثهم: حدثنى نافع، عن عبد الله بن عمر، عن رسول الله قال: فجمعوا تلك الأحاديث، وكتبوا بها إلى ابن نافع، وقالوا له: إن رجلاً قدم علينا وخرج إلى الإسكندرية مرابطًا، وحدثنا، فأحبنا ألا

مقدمة التحقيق ......٧٧

يكون بيننا وبينك فيها أحد، فكتب إليهم: والله ما حدث أبى من هــذا بحرف قط، فانظروا عمن تأخذون، واحذروا قصاصنا ومن يأتيكم.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن الجهم، حدثنا يعلى، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن الشعبى، عن الربيع بن خثيم، قال: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيى، ويميت، وهو على كل شيء قدير، عشر مرات كان له كعتق عشر رقاب أو رقبة»(١).

فعلى هذا كان الناس على البحث عن الإسناد، وما زال الناس يرسلون الأحاديث، ولكن النفس أسكن عند الإسناد وأشد طمأنينة، والأصل ما قدمنا.

حدثنى خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد البحلى بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة الدمشقى، قال: حدثنا الحسن ابن الصباح، قال: حدثنا أبو قطن، عن أبى خلدة، عن أبى العالية، قال: كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله عن أمن أضينا حتى رحلنا إليهم، فسمعناها من أفواههم.

حدثنا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو على الحسن بن سلمة بسن المعلى قال: حدثنا أبو عبد الله بن بحر المصرى، قال: حدثنا الحسين ابن الحسن المروزى، قال: سمعت ابن المبارك يقول: لولا الإسناد لقال كل من شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له عمن؟ بقى.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بـن حمـاد،

<sup>(</sup>۱) أخرجه بلفظه أحمد في مسنده، عن أبي أيوب الأنصاري ٤١٨/٥. وذكره في الكنز برقم ٣٧٢٢ وعزاه للبيهقي، والترمذي، والنسائي، عن أبي أيوب، وأخرجه البيهقي في الشعب، عن أبي أيوب برقم ٣٩٥-٥٩٥.

٧٨ ..... مقدمة التحقيق

قال: حدثنا مسدد قال: حدثنا عبد الواحد قال: حدثنا عاصم الأحول، عن أبى العالية، قال: حدثنى من سمع من رسول الله فلل يقول: «اعطوا كل سورة حظها من الركوع والسحود»(١). قال عاصم: فقلت لأبى العالية: أنسيت من حدثك؟ قال: لا، وإنى لأذكره، وأذكر المكان الذي حدثنى فيه.

حدثنا خلف بن أحمد الأموى مولى لهم، قال: أخبرنا أحمد بن سعيد قبال: حدثنا محمد بن قاسم قال: حدثنا محمد بن الجسين البغدادى قال: حدثنا محمد بن حنبل يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «الإسناد من الدين» (۲).

قال يحيى: وسمعت شعبة يقول: إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإستاد. وقرأت على خلف بن القاسم، أن أبا الميمون عبد الرحمن بن عمر الدمشقى حدثهم بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة قال: حدثنا أبو مسهر قال: حدثنا عقبة صاحب الأوزاعى، قال: سمعت الأوزاعى يقول: ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد.

أخبرنا أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن القرشى، قال: حدثنا إبراهيم بن بكر بن عمران، قال: حدثنا أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدى الموصلى الحافظ، قال: حدثنا عمران بن موسى، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا الحسين بن عبد الرحمن، قال: حدثنا ابن عون، قال: كان الحسن يحدثنا بأحاديث لو كان يسندها لكان أحب الينا.

قال أبو عمو: اختلف النار فى مراسيل الحسن، فقبلها قوم، وأباها آخرون، وقد روى حماد بن سلمة، عن على بن زيد قال: ربما حدثت بالحديث الحسن، ثم أسمعه بعد يحدث به، فأقول من حدثك يا أبا سعيد؟ فيقول: ما أدرى! غير أنى قد سمعته من ثقة، فأقول: أنا حدثتك به.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد في مسنده ٥٩/٥ عن أبي العالية، عمن سمع من النبي ﷺ.

<sup>(</sup>٢) روى نحوه عن ابن المبارك كذا في تحفة الأحوذي بشرح الترمذي ٣٣٨/٤. . ٤٧٦/١.

مقدمة التحقيق .....

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبى، حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا أبو العلاء، عن بحاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله على الها المحدد أمتى في القدرية والعصبية والرواية عن غير ثبت (١٠٠٠).

هذا حديث انفرد به بقية عن أبى العلاء؛ وهو إسناد فيه ضعف لا تقوم به حجة، ولكنا ذكرناه ليعرف، والحديث الضعيف لا يرفع، وإن لم يحتج به، ورب حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى.

حدثنا أبو عثمان سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد ابن إسماعيل الترمذى قال: حدثنا الحميدى قال: حدثنا سفيان قال: سمعت سعد ابن إبراهيم يقول: لا يحدث عن رسول الله الله الثقات، وهذا معناه: لا يحدث عن رسول الله من لم يلقه، إلا من يعرف كيف يؤخذ الحديث وعمن يؤخذ، وهو الثقة.

حدثنا خلف بن أحمد الأموى قال: حدثنا أحمد بن سعيد الصدفى قال: حدثنا أبو جعفر العقيلى قال: حدثنا حدى، وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا يوسف بن أحمد قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو ابن موسى العقيلى قال: حدثنا على بن عبد العزيز قالا: حدثنا القعنبى قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن معان بن رفاعة السلامى، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى قال: قال رسول الله عن «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه

<sup>(</sup>۱) أخرجه الطبراني في الكبير ٩٠/١١ عن ابن عباس، وعن أبي قتادة ١٤٢/١ وابن عدى في الكامل، عن ابن عباس ١٤٣/١ وعن أبي قتادة ١٤٢/١ ورواه ابن أبي عاصم في السنة الكامل، عن ابن عباس، وأخرجه الطبراني في الأوسط برقم ٣٥٧٩، ٣٣٦/٦ عن أبي قتادة. وذكره في الكنز برقم ٢٩٥٧٤ وعزاه للطبراني في الأوسط، عن أبي قتادة، وفي الكبير، عن ابن عباس.

٨٠
 تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»(١).

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن قال: حدثنا إبراهيم بن بكر قال: حدثنا محمد بن الحسين الأزدى قال: حدثنا أبو يعلى، وعبد الله بن محمد قالا: حدثنا أبو الربيع الزهراني، عن حماد بن زيد، عن بقية بن الوليد، عن معان ابن رفاعة، عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذرى قال: قال رسول الله على : «يحمل هذا العلم من كل حلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين».

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلى قال: حدثنا أحمد بن داود القومسى قال: حدثنا عبد الله بن عمر الخطابى قال: حدثنا خالد بن عمرو، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبى حبيب، عن أبى قبيل، عن عبد الله بن عمرو، وأبى هريرة قالا: قال رسول الله على يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، فذكره.

وروى أيضا من حديث القاسم بن عبد الرحمن، عن أبى أمامة، عن النبي الله علم مثله سواء.

حدثنا خلف بن أحمد قال: حدثنا أحمد بن سعيد قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن الفرج الزطنى قال: حدثنا محمد بن زكرياء الجوهرى قال: سمعت أبا رجماء يقول: بلغنى أن عبد الرحمن بن مهدى قال لابن المبارك: أما تخشى على هذا الحديث أن يفسدوه! قال: كلا! فأين جهابذته.

حدثنا حلف بن القاسم قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد قال: حدثنا أبو على الحسن بن ياسر البغدادى قال: حدثنا أبو حاتم الرازى قال: حدثنا عبدة بن سليمان المروزى قال: قلت لابن المبارك: أما تخشى على العلم أن يجيء المبتدع، فيزيد في الحديث ما ليس منه؟ قال: لا أخشى هذا بعيش الجهابذة النقاد.

<sup>(</sup>۱) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث، عن معاذ بن حبل صـ۱۱، ٥٣،٥٢،١٤ وابن عدى في الكامل ٥٣،٥٢،١ عن على بن أبي طالب، وذكره في كنز العمال برقم ٢٨٩١٨ وعزاه السيوطى لابن عدى في الكامل، والبيهقي، والخطيب في تاريخه، وابن عساكر في تاريخه، عن أسامة بن زيد، والديلمي، عن ابن عمر.

مقدمة التحقيق .....

قال أبو عمر: لعلم الإسناد طرق يصعب سلوكها على من لم يصل بعنايته إليها، ويقطع كثيرا من أيامه فيها، ومن اقتصر على حديث مالك رحمه الله فقد كفى تعب التفتيش والبحث، ووضع يده من ذلك على عروة وثقى لا تنفصم؛ لأن مالكًا قد انتقد وانتقى، وخلص ولم يرو إلا عن ثقة حجة. وسترى موقع مرسلات كتابه وموضعها من الصحة والاشتهار في النقل في كتابنا هذا، إن شاء الله.

وإنما روى مالك عن عبد الكريم بن أبى المخارق، وهو بحتمع على ضعفه وتركه، لأنه لم يعرفه إذ لم يكن من أهل بلده، وكان حسن السمت والصلاة فغره ذلك منه، ولم يدخل في كتابه عنه حكمًا أفرده به.

\* \* \*

قال أبو عمر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى في كتابه الاستيعاب(١):

# باب ذكر عيون من أخبار مالك رحمه الله وذكر فضل موطئه

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر، وأحمد بن القاسم بن عبد الرحمن قالا: حدثنا محمد ابن عبد الله بن أبى دليم قال: حدثنا محمد بن وضاح قال: حدثنا الحارث بن مسكين قال: سمعت عبد الله بن وهب يقول: لولا أنى أدركت مالكًا والليث لضللت.

قال ابن وضاح: وسمعت أبا جعفر الأيلى يقول: سمعت ابن وهب ما لا أحصى يقول: لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت.

حدثنا أحمد بن عبد الله قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال: حدثنا أحمد بن الحسين، قال: حدثنا على قال: حدثنا هارون قال: سمعت الشافعي يقول، وذكر الأحكام والسنن، فقال: العلم يعنى الحديث يدور على ثلاثة: مالك بن أنس، وسفيان ابن عينة، والليث بن سعد.

<sup>(</sup>۱) انظر: الاستيعاب تاريخ خليفة ٢/٢١، ٢/١١، طبقات خليفة ٢٧٥، المعارف ٢٩٨ - ٤٩٩ ، مشاهير الأمصار ترجحة ١١١، الحلية ٢/٦، أنساب العرب ٢/٥٥١ - ٤٣٦، الفهرست ترجمة ٤٧، طبقات الشيرازى ٢٧، تذكرة الحفاظ ٢٤٤، صفة الصفوة ٢/٧٧ - الفهرست ترجمة ٢٤٠، طبقات الشيرازى ٢٧، تذكرة الحفاظ ٢٩٤، صفة الصفوة ٢/٧٧، م.١٠ الكامل لابن الأثير ٢/٤١، تهذيب الأسماء ٢/٥٧ - ٢٥، وفيات الأعيان ٢/٢١، مرآة الجنان ٢/٣١ - ٢٧٧، البداية والنهاية ١/٥٤ - ١٧٤، الديباج المذهب ١/٥٥ - ١٣٤، تهذيب التهذيب ١/٥، النجوم الزاهرة ٢/٢٩ - ٩٧، مفتاح السعادة ٢/٢، ١٤٨ - ٨٨، التاريخ الكبير ٢/٥، النجوم الزاهرة ٢/٠٢، الطبقات الكبرى ٤٥، تذهيب التهذيب ٤/٤، الكاشف ٣/١، ١١، تاريخ ابن معين ٢/٣٠ - ٢٤٥، الأنساب ٢/٨٧، اللباب ٤/٤١، الرسالة ١٣، مروج الذهب ٣/٥، ٣٠، طبقات الحفاظ ٨٩، تاريخ الخميس ٢/٣٣٠، سير أعلام النبلاء ٨/٨٤.

مقدمة التحقيق

وقال عبد الرحمن بن مهدى: أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثورى بالكوفة ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد قال: حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، وحدثنا خلف بن القاسم بن سهل قال: حدثنا الحسن بن رشيق أنهما الاثنان سمعا أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى يقول: أمناء الله عز وجل على علم رسوله شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ويحيى ابسن سعيد القطان، قال: والثورى إمام، إلا أنه كان يروى عن الضعفاء، قال: وكذلك ابن المبارك من أجل أهل زمانه إلا أنه يروى عن الضعفاء قال: وما أحد عندى بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أجل ولا آمن على الحديث منه، ثم شعبة في الحديث، ثم يحيى بن سعيد القطان، وليس بعد التابعين، آمن من هؤلاء الثلاثة ولا أقل رواية عن الضعفاء.

وقال يحيى القطان: سفيان وشعبة ليس لهما ثالث إلا مالك.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا يحيى بن مالك قال: حدثنا محمد ابن سليمان بن أبى الشريف قال: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل الفافقي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم والربيع بن سليمان قالا: سمعنا الشافعي يقول: لولا مالك وسفيان، يعنى ابن عيينة لذهب علم الحجاز، قالا: وسمعنا الشافعي يقول: كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله.

حدثنا عبد الله، حدثنا يحيى، حدثنا ابن أبى الشريف، حدثنا إبراهيم بن إسماعيل، حدثنا محمد بن عبد الحكم قال: سمعت الشافعي يقول: إذا جاء الأثر فمالك النجم.

حدثنى خلف بن قاسم قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن المفسر قال: حدثنا أحمد ابن على بن سعيد القاضى قال: حدثنا عبيد الله بن عمر القواريرى قال: كنا عند حماد بن زيد، فحاءه نعى مالك بن أنس، فسالت دموعه، ثم قال: يرحم الله أبا عبد الله، لقد كان من الدين .عكان، ثم قال حماد: سمعت أيوب يقول: لقد كانت له حلقة فى حياة نافع.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن على قال: حدثنا أبى قال: أخبرنا مسلم بن عبد العزيز قال: حدثنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعى يقول: إذا جاء الحديث عن مالك فشد به يديك، قال: وسمعت الشافعى يقول: إذا جاء الأثر فمالك النجم.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخارى قال: سمعت على بن المديني يقول: مالك إمام، قال على: وسمعت سفيان بن عيينة يقول: مالك إمام.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا على بن المدينى قال: حدثنا أيوب بن المتوكل عن عبد الرحمن ابن مهدى قال: لا يكون إمامًا فى العلم من أخذ بالشاذ من العلم، ولا يكون إمامًا فى العلم من يروى عن كل أحد، ولا يكون إمامًا فى العلم من روى كل ما سمع، قال: والحفظ الإتقان.

قال أبو عمر: معلوم أن مالكًا كان من أشد الناس تركًا لشذوذ العلم وأشدهم انتقادًا للرجال، وأقلهم تكلفًا، وأتقنهم حفظًا، فلذلك صار إمامًا.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن، حدثنا علان، حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، حدثنا على بـن المدينى قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: كان مالك إمامًا في الحديث.

قال على: وسمعت ابن عيينة يقول: ما كان أشد انتقاد مالك للرحال وأعلمه بهم. قال صالح: وحدثنا على بن المديني قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: أخبرني وهيب بن خالد؛ وكان من أبصر الناس بالحديث وبالرحال، أنه قدم المدينة قال: فلم أر أحدًا إلا يعرف وينكر إلا مالكًا ويحيى ابن سعيد.

وكان عبد الرحمن بن مهدى يقول: ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحدًا.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أبو يحيى

مقدمة التحقيق .....

عبد الله بن أبى مسرة بمكة قال: حدثنى مطرف بن عبد الله، عن مالك بن أنس قال: لقد تركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئًا، وإنهم لممن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافه، فمنهم من كان كذابا في غير علمه، تركته لكذبه، ومنهم من كان حاهلا بما عنده، فلم يكن عندى موضعًا للأخذ عنه لجهله، ومنهم من كان يدين برأى سوء.

حدثنا أبو القاسم خلف بن القاسم قراءة منى عليه أن أبا الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى القاضى بمصر حدثهم قال: حدثنا جعفر بن محمد بن الحسين الفريابي قال: حدثنى إبراهيم بن المنذر الخزامي قال: حدثنا معن ابن عيسى ومحمد بن صدقة، أحدهما أو كلاهما قالا: كان مالك بن أنس يقول: «لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ من سوى ذلك: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله في ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث» (١).

قال إبراهيم بن المنذر، فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله فقال: أشهد على مالك لسمعته يقول: أدركت بهذا البلد مشيخة أهل فضل وصلاح يحدثون، ما سمعت من أحد منهم شيئا قط. قيل له: لم يا أبا عبد الله؟ قال: كانوا لا يعرفون ما يحدثون. وحدثنا خلف، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أبو جعفر العقيلي، حدثنا محمد ابن إسماعيل الصائغ، حدثنا إبراهيم بن المنذر، أخبرنا معن بن عيسى قال: كان مالك بن أنس يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة، فذكره إلى آخره سواء، لم يذكر فيه محمد بن صدقة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، قال: سمعت ابن أبى أويس يقول: سمعت خالى مالك بن أنس يقول: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقبد أدركت سبعين ممن يحدث: قال فلان: قال رسول الله على : عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد

<sup>(</sup>١) أخرج نحوه الخطيب في الكفاية، عن ابن المبارك صـ٢٢٧.

رسول الله في فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت المال لكان أمينًا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب، فكنا نزدحم على بابه.

وحدثنا خلف بن أحمد، وعبد الرحمن بن يحيى قالا: حدثنا أحمد بن سعيد قال: حدثنا عمد بن أحمد قال: حدثنا ابن وضاح قال: حدثنا ابن أبى مريم قال: سمعت اشهب يقول: سمعت مالكا يقول: أدركت بالمدينة مشايخ أبناء مائة وأكثر، فبعضهم قد حدثت بأحاديثه، وبعضهم لم أحدث بأحاديثه كلها، وبعضهم لم أحدث من أحاديثه شيئًا، ولم أترك الحديث عنهم لأنهم لم يكونوا ثقات فيما حملوا، إلا أنهم حملوا شيئًا لم يعقلوه.

وحدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا عمد بن عبد الرحيم البرقى، عمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقى، حدثنا عمر بن أبى سلمة الدمشقى، عن ابن كنانة، عن مالك، قال: ربما جلس إلينا الشيخ، فيتحدث كل نهاره ما ناخذ عنه حديثًا واحدًا، وما بنا أنا نتهمه، ولكنه ليس من أهل الحديث.

حدثنا أبو عثمان سعيد بن نصر، وأبو القاسم عبد الوارث بن سفيان قالا: حدثنا بشر بن قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أبو قلابة محمد بن عبد الملك الرقاشي قال: حدثنا بشر بن عمر قال: سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي.

ومما يؤيد قول مالك رحمه الله أنه لا يأخذ عن الكذاب في أحاديث الناس وإن لم يكذب في حديث رسول الله الله الله عبد الرزاق، عن معمر، عن موسى الجندى قال: رد رسول الله الله شهادة رحل في كذبة كذبها. قال معمر: لا أدرى أكذب على الله أو على رسوله أو كذب على أحد من الناس.

حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بسن

حدثنا خلف بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن عمرو العقيلي قال: حدثنا أحمد بن زكرياء قال: حدثنا أحمد بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد بن قعنب قال: حدثنا حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كان رسول الله الله إذا أطلع على أحد من أهل بيته يكذب لم يزل معرضًا عنه حتى يحدث لله توبة»(١).

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن، حدثنا بدر ابن الهيثم القاضى، حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودى، حدثنا على بن حكيم، حدثنا إبراهيم بن عبد الله الأنصارى قال: سئل شريك، فقيل له: يا أبا عبد الله، رحل سمعته يكذب متعمدًا أأصلى خلفه؟ قال: لا.

قال أبو عمر: قال يحيى بن معين: آلة المحدث الصدق.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا الحسين بن عبد الله القرشى، حدثنا عبد الله بن عمد القاضى، حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت بشر بن بكر قال: رأيت الأوزاعى فى المنام مع جماعة من العلماء فى الجنة فقلت: وأين مالك بن أنس؟ فقيل رفع، فقلت: بم ذا؟ قال: بصدقه.

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، حدثنا إبراهيم بن بكر بن عمران، حدثنا محمد ابن الحسين بن أحمد الأزدى الحافظ، حدثنا زكرياء بن يحيى الساجى، حدثنا مطرف ابن عبد الرحمن بن صالح الأزدى قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا مطرف قال: سمعت مالك بن أنس يقول: قل ما كان رجل صادقًا لا يكذب إلا متع بعقله، ولم يصبه ما يصيب غيره من الهرم والخرف.

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضى قال: حدثنا حسين بن عروة، عن مالك قال: قدم علينا الزهرى، فأتيناه ومعنا ربيعة،

<sup>(</sup>١) وذكره في كنز العمال برقم ١٨٣٨١ وعزاه لأحمد، والحاكم، عن عائشة.

قال إسماعيل: وحدثنى عتيق بن يعقوب، قال: سمعت مالكًا يقول: حدثنسى ابن شهاب ببضعة وأربعين حديثًا، ثم قال: إيه أعد على، فأعدت عليه أربعين، وأسقطت البضع.

حدثنا أبو عثمان سعيد بن سيد بن سعيد، وعبد الله بن محمد بن يوسف، قالا: حدثنا عبد الله بن محمد الباجى، قال: حدثنا الحسن بن عبد الله الزبيدى، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الأصبهانى فى المسجد الحرام، قال: حدثنا مصعب بن عبد الله الزبيرى، قال: سمعت أبى يقول: كنت حالسا مع مالك بن أنس فى مسجد رسول الله في إذ أتاه رجل فقال: أيكم أبو عبد الله مالك؟ فقالوا: هذا، فجاء فسلم عليه، واعتنقه، وقبل بين عينيه، وضمه إلى صدره، وقال: والله لقد رأيت البارحة رسول الله في حالسًا فى هذا الموضع، فقال: هاتوا مالكًا، فأتى بك ترتعد فرائصك، فقال: ليس بك بأس يا أبا عبد الله، وكناك، وقال: احلس، فحلست، فقال: افتح حجرك، ففتحت، فملأه مسكًا منثورًا، وقال: ضمه إليك، وبثه في أمتى، قال: فبكى مالك طويلاً، وقال: الرؤيا تسر، ولا تغر، وإن صدقت رؤياك، فهو العلم الذى أودعنى الله.

وقال ابن بكير: عن أبى لهيعة قال: قدم علينا أبو الأسود يعنى يتيم عروة سنة إحدى وثلاثين ومائة، فقلت: من للرأى بعد ربيعة بالحجاز؟ فقال: الغلام الأصبحي.

وعن ابن مهدى أنه سئل: من أعلم: مالك أم أبو حنيفة؟ فقال: مالك أعلم من أستاذ أبى حنيفة، يعنى حماد بن أبى سليمان.

أخبرني خلف بن قاسم، قال: حدثنا ابن سفيان، قال: حدثنا إبراهيم بن عثمان،

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا أبو الميمون، حدثنا أبو زرعة قال: سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن سفيان ومالك إذا اختلفا في الرأى، فقال: مالك أكبر في قلبى، فقلت: فمالك والأوزاعي إذا اختلفا؟ فقال: مالك أحب إلى، وإن كان الأوزاعي من الأئمة، فقيل له: ومالك وإبراهيم النجعي فقال: هذا! كأنه سمعه، ضعه مع أهل زمانه.

وأخبرنا خلف بن القاسم، حدثنا أبو الميمون، حدثنا أبو زرعة، حدثنى الوليد ابن عقبة، حدثنا الهيثم بن جميل، قال: شهدت مالك بن أنس سئل عن ثمان وأربعين مسألة، فقال: في اثنتين وثلاثين منها لا أدرى.

قال أبو زرعة: وحدثنى سليم بن عبد الرحمن، حدثنا ابن وهب، عن مالك، قال: سمعت ابن هرمز يقول: ينبغى للعالم أن يورث جلساءه من بعده: لا أدرى، حتى يكون أصلاً فى أيديهم، فإذا سئل أحدهم عما لا يعلم، قال: لا أدرى.

قال أبو زرعة: وحدثنا محمد بن إبراهيم، عن أحمد بن صالح، عن يحيى ابن حسان، عن وهب يعنى ابن جرير قال: سمعت شعبة يقول: قدمت المدينة بعد موت نافع بسنة، ولمالك يومئذ حلقة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا أحمد بن زهير قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مالك بن أنس أثبت في نافع من عبيد الله ابن عمر وأيوب، وقال ابن أبي مريم: قلت لابن معين: الليث أرفع عندك أو مالك؟ قال: مالك قلت: أليس مالك أعلى أصحاب الزهرى؟ قال: نعم، قال: فعبيد الله أثبت في نافع أو مالك؟ قال: مالك أثبت الناس.

وقال يحيى بن معين: كان مالك من حجج الله على خلقه.

حدثنا أبو محمد قاسم بن محمد قال: حدثنا خلف بن سعد قال: حدثنا أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، قال: حدثنا إبراهيم بن نصر الحافظ قال: سمعت يونس بن

وروى طاهر بن خالد بن نزار، عن أبيه، عن سفيان بن عيينة: أنه ذكر مالك بن أنس فقال: كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحًا، ولا يحدث إلا عن ثقات الناس، وما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موت مالك بن أنس.

وحدثنا قاسم بن محمد قال: حدثنا خالد بن سعد قال: حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، قال: حدثنا إبراهيم بن نصر، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقول: سمعت الشافعي يقول: قال لى محمد بن الحسن: صاحبنا أعلم من صاحبك، وما كان على صاحبك أن يتكلم، وما كان لصاحبنا أن يسكت. قال: فغضبت، وقلت: نشدتك الله، من كان أعلم بسنة رسول الله مالك أو أبو حنيفة؟ قال: مالك، لكن صاحبنا أقيس، فقلت: نعم، ومالك أعلم بكتاب الله وناسخه ومنسوخه وسنة رسول الله من أبى حنيفة، فمن كان أعلم بكتاب الله وسنة رسول الله

قال أبو عمر: الأخبار في إمامة مالك وحفظه وإتقانه وورعه وتثبته أكثر من أن تحصى، وقد ألف الناس في فضائله كتبًا كثيرة، وإنما ذكرت هاهنا فقرا من أخباره دالة على ما سواها.

حدثنا أحمد بن عبد الله قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد قال: حدثنا أحمد بن الحسن قال: حدثنا على بن حيون قال: حدثنا هارون بن سعيد الأيلى، قال: سمعت الشافعي قال: ما كتاب أكثر صوابا بعد كتاب الله من كتاب مالك، يعنى الموطأ.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا يجبى بن مالك قال: حدثنا محمد ابن سليمان بن أبى الشريف قال: حدثنا إبراهيم بن إسماعيل قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: قال الشافعى: ما فى الأرض بعد كتاب الله أكثر صوابًا من موطأ مالك بن أنس.

وأنبأنا على بن إبراهيم قال: حدثنا الحسن بن رشيق قال: حدثنا أحمد بن على بن الحسن المدنى قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، قال: سمعت هارون بن سعيد الأيلى يقول: سمعت الشافعي يقول: ما كتاب بعد كتاب الله عز وحل أنفع من موطأ مالك بن أنس.

وحدثنا على بن إبراهيم أبو الحسن يعرف بابن حمويه، قال: حدثنا الحسن بن رشيق قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد المؤمن بن سليمان التنيسي أبو محمد قال: أنبأنا أحمد بن عيسى بن زيد اللخمي قال: قال لنا عمرو بن أبي سلمة: ما قرأت كتاب الجامع من موطأ مالك بن أنس إلا أتاني آت في المنام، فقال لي: هذا كلام رسول الله على حقا.

أنبأنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن محمد ابن عمرو القاضى المالكى، قال: أنبأنا إبراهيم بن حماد قال: حدثنا أبو طاهر، قال: حدثنا صفوان، عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعى، قال: عرضنا على مالك الموطأ فى أربعين يومًا فقال: كتاب ألفته فى أربعين سنة أخذتموه فى أربعين يومًا قلما تفقهون فيه.

حدثنا عبد الله، حدثنا القاضى، حدثنا عبد الواحد بن العباس الهاشمى، حدثنا عباس بن عبد الله الترقفى، قال: قال عبد الرحمن بن مهدى: ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ، أو كلام هذا معناه.

حدثنا عبد الله، حدثنا القاضى، حدثنا القاسم بن على، حدثنا إبراهيم بن الحسن السرافى، حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح قال: سمعت أبى يقول: قال ابن وهب: من كتب موطأ مالك فلا عليه أن لا يكتب من الحلال والحرام شيئًا.

وحدثنا عبد الله، حدثنا القاضى، حدثنا القاسم بن على، حدثنا إبراهيم ابن الحسن قال: سمعت يحيى بن عثمان يقول: سمعت سعيد بن أبى مريم يقول: وهو يقرأ عليه موطأ مالك، وكان ابنا أخيه قد رحلا إلى العراق فى طلب العلم، فقال سعيد: لو أن ابنى أحى مكتا بالعراق عمرهما يكتبان ليلاً ونهارًا، ما أتيا بعلم يشبه

٩٢ ...... مقدمة التحقيق موطأ مالك، وقال: ما أتيا بسنة يجتمع عليها خلاف موطأ مالك بن أنس.

وحدثنا عبد الله، حدثنا القاضى، قال: حدثنى على بن الحسين القطان، قال: حدثنا عبد الله بن محمد القروى قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: سمعت الشافعي يقول: ما رأيت كتابًا ألف في العلم أكثر صوابًا من موطأ مالك.

حدثنا أبو القاسم حلف بن قاسم، قال: حدثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد البحلى بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقى، قال: حدثنا أبو مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، قال: إذا كان فقه الرجل حجازيًا وأدبه عراقيًا فقد كمل.

انبأنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: أنبأنا إسماعيل بن محمد الصفار ببغداد، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضى قال: حدثنا نصر بن على الجهضمي، قال: حدثنا الأصمعي، عن سفيان بن عيينة، قال: من أراد الإسناد والحديث المعروف الذي تسكن إليه القلوب فعليه بحديث أهل المدينة.

أنبأنا أحمد بن عبد الله قال: أنبأنا عبد الرحمن بن محمد الغافقى الجوهرى، قال: أخبرنى محمد بن أحمد المدنى، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: قال محمد بسن إدريس الشافعى: إذا وجدت متقدم أهل المدينة على شيء فلا يدخل عليك شك أنه الحق، وكل ما جاءك من غير ذلك فلا تلتفت إليه فإنك تقع في اللحج، وتقع في البحار.

قال: وحدثنا أبو الطاهر القاضى محمد بن أحمد اللهلى، قال: حدثنا جعفر، قال: حدثنا أبو قدامة، قال: قال عبد الرحمن بن مهدى: السنة المتقدمة من سنة أهل المدينة خير من الحديث، يعنى حديث أهل العراق.

حدثنا أحمد بن عمر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا ملك بن سيف التجيبي، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: إذا جاوز الحديث الحرتين ضعف نخاعه.

وحدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن

وروى شعبة، عن عمارة بن أبى حفصة، عن أبى مجلز، عن قيس بن عباد، قال: قدمت المدينة أطلب العلم والشرف، وذكر الحديث.

وأنبأنا عبد الرحمن بن يحيى قال: حدثنا على بن محمد بن مسرور، قال: حدثنا المحد بن أبى سليمان، قال: حدثنا سحنون، قال: حدثنا ابن وهب، قال: سمعت مالكًا يقول: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى وأن يعملوا بما عندهم، ويكتب إلى أبى بكر بن حزم، أن يجمع السنن ويكتب إليه بها، فتوفى عمر، وقد كتب ابن حزم كتبًا قبل أن يبعث بها إليه.

قال ابن وهب: وحدثنى مالك قال: كان أبو بكر بن حزم على قضاء المدينة قال: وولى المدينة أميرًا، وقال له يومًا قائل: ما أدرى كيف أصنع بالاختلاف! فقال له أبو بكر بن حزم: يا ابن أخى، إذا وحدت أهل المدينة مجتمعين على أمر فلا تشك فيه أنه الحق.

قال ابن وهب: وقال لي مالك: لم يكن بالمدينة قط إمام أحبر بحديثين مختلفين.

حدثنا أحمد بن عبد الله قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال: حدثنا محمد بن أحمد الذهلى قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا أبو قدامة عبيد الله بن سعد قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: ما أدركت أحدًا إلا وهو يخاف هذا الحديث إلا مالك بن أنس وحماد بن سلمة، فإنهما كان يجعلانه من أعمال البر، قال: وقال عبد الرحمن بن مهدى: السنة المتقدمة من سنة أهل المدينة خير من الحديث قال: وقال أبو قدامة: كان مالك بن أنس من أحفظ أهل زمانه. وقال عبد الرحمن بن مهدى وقد سئل أى الحديث أصح؟ قال: حديث أهل الحجاز، قيل له: ثم من؟ قال: حديث أهل الكوفة، قالوا: فالشام؟ قال: فنفض يده.

وذكر الحسن الحلواني، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قــال: حدثنى الليث عـن يحيى بن سعيد قال: ما أعلم الورع اليوم إلا في أهل المدينة وأهل مصر.

# قال أبو عمر: لقد أحسن القائل:

أقبول لمن يروى الحديث ويكتب إن أحيبت أن تدعى لدى الحق عالمًا أتسترك دارًا كسان بسين بيوتهسا ومات رسول الله فيها وبعده وفرق سبل العلم في تابعيهم وخلصه بالسبك للناس مالك فابرأ لتصحيح الروايسة داءه ولو لم يلح نور الموطأ لمن سرى أيا طالبا للعلم إن كنت تطلب فبادر موطأ مالك قبل فوته ودع للموطأ كل علم تريسه هو الأصل طاب الفرع منه لطيبه هو العلم عنمد الله بعمد كتابه لقد أعربت آثاره ببيانها ومما به أهمل الحجماز تفاخروا وكل كتاب بالعراق مؤلف ومن لم تكن كتب الموطأ ببيته أيعجب منه إذ علا في حياته حزى الله عنا في موطائه مالكًا لقد أحسن التحصيل في كل ما روي لقيد رفع الرحمين بالعلم قيدره فمن قاسه بالشمس يبخسه حقه

ويسلك سبل العلم فيمه ويطلب فلا تعد ما يحوى من العلم يثرب يسروح ويغمدو حممبرئيل المقسرب سينته أصحابيه قيد تسأدبوا وكل امرئ منهم له فيه مذهب ومنه صحيح في المقال وأحسرب وتصحيحها فيسه داء بحسرب بلیل عماه ما دری أیسن پذهب حقيقة على الدين محضًا وترغب فما بعده إن فات للحق مطلب فإن الموطأ الشمس والعلم كوكب ولم لا يطيب الفرع والأصل طيب وفيه لسان الصدق بالحق معسرب فليس لها في العالمين مكذب بان الموطا بالعراق عبب نراه بآثار الموطاً يعصب فـذاك مـن التوفيـق بيـت مخيـب تعاليه من بعد المنيسة أعجب بأفضل ما يجزى اللبيب المهدب كذا فعل من يخشى الإله ويرهب غلامًا وكهالاً ثم إذ هو أشيب كلمع نحوم الليل ساعة تضرب

ولكن حمق العلم أولى وأوجسب

يرى علمهم أهل العراق مصدعًا إذا لهم يسروه بالموطسأ يعصب وما لاح نور لامرئ بعد مالك فذمته من ذمة الشمس أوجب لقد فاق أهل العلم حيًا وميتًا فأضحت به الأمثال في الناس تضرب وما فاقهم إلا بتقوى وخشية وإذ كان يرضى في الإله ويغضب فلا زال يسقى قبره كل عارض . منبعق ظلت غرابيه تسكب ويسقى قبورا حوله دون سقيه فيصبح فيها بينها وهو معشب وما ہے بخل أن تسقى كسقيه فلله قبر دمعنا فوق ظهره وفي بطنه ودق السحائب تسكب

فلا زال فينا صالح الحال مالك ولولاه لانسدت علينا المسالك ويهدى كما تهدى النجوم الشوابك

ألا أن فقد العلم في فقد مالك فلولاه ما قامت حقوق كشيرة يقيم سبيل الحق والحق واضح وقال آخر في مالك رحمه الله:

وقال غيره:

يأبي الجواب فما يراجع هيبة والسائلون نواكس الأذقان أدب الوقار وعز سلطان التقيى فهو المطاع وليس ذا سلطان

حدثني أحمد بن محمد بن أحمد قال: حدثنا أحمد بن الفضل بن العباس قال: حدثنا أحمد بن محمد بن منير قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن حناد قال: حدثنا مصعب بن عبد الله الزبيرى قال: قال سفيان بن عينة: نرى أن هذا الحديث الذي يروى عن النبي على : «تضرب الأكباد فلا يجدون أعلم من عالم المدينة»(١)، إنه مالك بن أنس.

وقال مصعب: وكنت إذا لقيت سفيان بن عيينة، سألني عن أخبار مالك.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد، عن أبي هريرة مرفوعا ٢٩٩/٢، والحميدي في مسنده برقم ١١٤٧ عن أبي هريرة ٤٨٥/٢. وأخرجه الحاكم، عن أبي هريرة، وقال: صحيح على شرط مسلم لم يخرحاه، المستدرك ١/١١.

قال أبو عمر: وهذا الحديث حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن حريج، عن أبى الزبير، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله على: «يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة».

وقال سعيد بن عبد الجبار: كنا عند سفيان بن عيينة، فأتاه نعى مالك بن أنس، فقال: مات والله سيد المسلمين.

وروى الحارث بن مسكين قال: أخبرنا أشهب بن عبد العزيز: قال: سألت المغيرة المخزومى - مع تباعد ما كان بينه وبين مالك - عن مالك وعبد العزيز، فقال: ما اعتدلا في العلم قط، ورفع مالكًا على عبد العزيز، وبلغنى عن مطرف بن عبد الله النيسابورى الأصم صاحب مالك أنه قال: قال لى مالك: ما يقول الناس في موطئى؟ فقلت له: الناس رجلان: محب مطر، وحاسد مفتر، فقال لى مالك: إن مد بك العمر فسترى ما يراد الله به.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى قال: حدثنا محمد بن أحمد بن عمرو القاضى المالكى قال: حدثنى المفضل بن محمد بن حرب المدنى، قال: أول من عمل كتابًا بالمدينة على معنى الموطأ، من ذكر ما احتمع عليه أهل المدينة عبد العزيز بن عبد الله ابن أبى سلمة الماحشون، وعمل ذلك كلاما بغير حديث.

قال القاضى: ورأيت أنا بعض ذلك الكتاب، وسمعته ممن حدثني به، وفــى موطأ ابن وهب منه، عن عبد العزيز غير شيء.

قال: فأتى به مالك، فنظر فيه فقال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذى عملت لبدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام، قال: ثم إن مالكًا عزم على تصنيف الموطأ، فصنفه، فعمل من كان في المدينة يومئن من العلماء الموطآت، فقيل لمالك: شغلت نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شركك فيه الناس، وعملوا أمثاله، فقال: ائتونى بما عملوا، فأتى بذلك، فنظر فيه، ثم نبذه،

قال: فكأنما ألقيت تلك الكتب في الآبار، وما سمع لشيء منها بعد ذلك بذكر.

حدثنى أبو القاسم أحمد بن فتح بن عبد الله قال: حدثنا أحمد بن الحسن الرازى عصر، قال: حدثنا روح بن الفرج، قال: حدثنا أبو عدى محمد بن عدى بن أبى بكر الزهرى، قال: رأيت مالك بن أنس بن أبى عامر الأصبحى، لم يكن يخضب، ومات أبيض الرأس واللحية، وشهدت جنازته.

قال أبو عمر: أبو عدى هذا هو محمد بن عدى بن أبى بكر بن إبراهيم ابن سعد ابن أبى وقاص الزهرى، لا أعلم له رواية عن مالك وهو يروى عن عبد الله بن نافع وغيره من أصحاب مالك.

وولد مالك بن أنس رضى الله عنه سنة ثلاث وتسعين فيما ذكره ابن بكير، وقال عمد بن عبد الحكيم: ولد مالك بن أنس سنة أربع وتسعين، قال محمد: وفيها ولد الليث بن سعد.

ولا خلاف أنه مات سنة سبع وسبعين ومائة، وفيها مات حماد بن زيد.

وقال أبو رفاعة عمارة بن وثيمة بن موسى: ولد مالك فى ربيع الآخر سنة أربع وتسعين، وتوفى بالمدينة لعشر خلون فى ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، مرض يوم الأحد، ومات يوم الأحد، لتمام اثنين وعشرين يومًا، وغسله ابن كنانة وسعيد ابن داود ابن زنبر.

قال حبيب: وكنت أنا وابنه يحيى بن مالك نصب الماء، ونزل في قبره جماعة.

قال أبو عمر: كان لمالك رحمه الله أربعة أولاد: يحيى، ومحمد، وحماد، وأم البهاء. فأما يحيى وأم البهاء، فلم يوص بهما إلى أحد فكانا مالكين لأنفسهما.

وأما حماد ومحمد، فأوصى بهما إلى إبراهيم بن حبيب، رجل من أهل المدينة، كان مشاركًا لمحمد بن بشير.

وأوضى مالك رحمه الله عليه أن يكفن في بياب بيض، ويصلى عليه فسى

موضع الجنائز، فصلى عليه عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس؛ كان واليا على المدينة من قبل أبيه محمد بن إبراهيم بن على، وحضر حنازته ماشيًا، وكان أحد من حمل نعشه، وبلغ كفنه خمسة دنانير، وترك رحمه الله من الناض ألفى دينار، وستمائة دينار، وتسعًا وعشرين دينارًا، وألف درهم، فكان الذى احتمع لورثته ثلاثة آلاف دينار وثلاثمائة دينار ونيف، فقبض إبراهيم بن حبيب مال محمد وحماد وقبض يحيى ماله، وكذلك أم البهاء قبضت مالها.

وكان الذى خلف مالكًا فى حلقته عثمان بن عيسى بن كنانة، وحج هارون الرشيد رحمه الله عام مات مالك، فوصل يحيى بن مالك بخمسمائة دينار، ووصل جميع الفقهاء يومئذ بصلات سنية.

ذكر ذلك كله إسماعيل بن أبي أويس وعبد العزيز بن أبي أويس، وحبيب، وعمارة بن وثيمة وغيرهم، دخل كلام بعضهم في بعض، والله المستعان.

وقال البخارى: مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر الأصبحى كنيته أبو عبد الله حليف عبد الرحمن بن عثمان بن عبيدالله التيمى القرشى ابن أحى طلحة بن عبيد الله. كان إمامًا، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصارى.

وأخبرنى أحمد بن فتح، قال: حدثنا أحمد بن الحسن الرازى قال: حدثنا روح بن الفرج أبو الزنباع قال: سمعت أبا مصعب يقول: مالك بن أنس من العرب صلبه وخلفه في قريش في بني تيم بن مرة.

وقال خليفة بن خياط: مالك بن أنس بن أبي عامر من ذي أصبح من حمير، مات سنة تسع وسبعين، يكني أبا عبد الله.

وقال الواقدى: عاش مالك تسعين سنة، وقال سحنون عن عبد الله بن نافع: إن مالكًا توفى وهو ابن سبع وثمانين سنة، سنة تسع وسبعين ومائة، وأقام مفتيًا بالمدينة بين أظهرهم ستين سنة.

قال أبو عمر: لا أعلم في نسبه اختلافا بين أهل العلم بالأنساب إنه مالك بن

أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن حنبل بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح، إلا أن بعضهم قال فى عثمان: غيمان بالغين المنقوطة والياء المنقوطة من أسفل باثنين، وفى حنبل: حتيل، وقد قيل حسل، والصواب حتيل كذلك ذكره أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمدانى، وأنا استغرب نسب مالك إلى ذى أصبح، وأعتقد أن فيه نقصانًا كثيرًا، لأن ذا أصبح قديم حدًا، وذو أصبح هو الحارث بن مالك بن زيد بن قيس بن صيفى بن زرعة حمير الأصغر ابن سبأ الأصغر بن كعب كهف الظلم ابن بديل بن زيد الجمهور بن عمر بن قيس بن معاوية بن حشم بن عبد شمس بن وائل بن الغوث بن حيدان بن معن بن عريب بن زهير بن أيمن بن الهميسع بن حمير بن سبأ بن يشحب بن يغوث بن قحطان.

وقيل في اسم أمه: العالية بنت شريك بن عبد الرحمن بن شريك من الأزد وحمل به سنتين وقيل ثلاث سنين في بطن أمه، وكان أشقر شديد البياض ربعة إلى الطول، كبير الرأس أصلع، ولم يكن بالطويل، رحمة الله، ورضوانه عليه.

روى عنه جماعة من الأئمة، وحدثوا عنه، وكلهم مات قبله بسنين ولو ذكرناهم لطال الكتاب بذكرهم، وذكر وفاة كل واحد منهم.

واختلف أهل العلم بعد ذى أصبح فى رفعه إلى آدم عليه السلام بما لم أر لذكره ها هنا معنى، وقد ذكرنا أن ذا أصبح من حمير فى كتابنا، كتاب القبائل التى روت عن النبى عن إعادته هاهنا.

حدثنا خلف بن القاسم قال: حدثنى عبد الله بن جعفر قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف قال: حدثنا عمد بن إسماعيل البخارى قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر قال: حدثنا أبو بكر الأويسى قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن نافع بن مالك بن أبى عامر، عن أبيه قال: قال لى عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمى: يا مالك؛ هل لك إلى ما دعانا إليه غيرك، فأبينا عليه، أن يكون دمنا دمك، وهدمنا هدمك ما بل بحر صوفة، فأجبته إلى ذلك.

أخبرنا على بن إبراهيم قال: حدثنا الحسن بن رشيق قال: حدثنا على بن يعقوب

ابن سويد الوراق، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج المهرى قال: حدثنا إبراهيم ابن المنذر الحزامي قال: حدثنا معن بن عيسى بن عمر قال: كان نقس حاتم مالك ابن أنس: حسبى الله ونعم الوكيل، فسئل عن ذلك فقال: سمعت الله تبارك وتعالى قال لقوم، قالوا: حسبنا الله ونعم الوكيل: ﴿ فَانْقَلَبُوا بِيعْمَةٍ مِنْ اللّهِ وَفَضْلٍ لَمْ قَالَ يَمْسَسُهُمْ سُوعٌ ﴾ [آل عمران ١٧٤].

وأخبرنا على بن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن محمد بسن عبد العزيز قال: حدثنا يحيى بن بكير قال: مات مالك بن أنس فسى ربيع الأول سنة سبع وتسعين ومائة، وولد سنة ثلاث وتسعين.

قال الحافظ ابن عساكر فى كتابه كشف المغطا فى فضل الموطا: ذكر ما أسنده أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن حثيل بن عمرو بن الحارث وهو أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد زرعة وهو حمير الأصغر. وأمه العالية بنت شريك بن عبد الرحمين بن شريك الأزدية. وعمومته أبو سهيل نافع، وأويس، والربيع، والنضر بنو أبى عامر.

روى عن عميه الربيع، وأويس. وروى الزهرى عن أبيه أنس وعن عميه أويس، ونافع. وقال مولى التيميين: ومات مالك بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، ودفن بالبقيع في خلافة هارون. وكان مولده سنة ثلاث وتسعين وتوفى وله من السن ست وثمانون سنة.

روى عنه جماعة من الأئمة ممن مات قبله، ومنهم: الزهرى، ويحيى بن سعيد الأنصارى، ويزيد بن الهاد، وزيد بن أبى أنيسة، وابن حريج، وعمر بن الحارث، والأوزاعى، والثورى، وشعبة، وعمر بن محمد بن زيد وغيرهم.

ومن نظرائه: جويرية بن أسماء، ووهيب، والليث بن سعيد، وحماد بن زيد وسعيد ابن عبد الرحمن الجمحي، ويحيى بن أيوب.

# شيوج الإمام مالك

#### إبراهيم بن عقبة 🗥

وهو إبراهيم بن عقبة بن أبى عياش المدنى، مولى لآل الزبير بن العوام، وهم ثلاثة أخوة: إبراهيم بن عقبة، ومحمد بن عقبة، وموسى بن عقبة بن أبسى عياش: مدنيون، موالى الزبير بن العوام، وكان يحيى بن معين يقول: هم موالى أم خالد بين سعيد بن العاصى، ولم يتابع يحيى على ذلك، والصواب أنهم موالى آل الزبير، كذلك قال مالك وغيره، وكذلك قال البخارى.

سمع إبراهيم بن عقبة من أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاصى، وهى من المبايعات، وسمع منها أخوه موسى بن عقبة حديثها في عذاب القبر، عن النبسي اللهايعات، وسمع منها أخوه موسى بن عقبة حديثها في عذاب القبر، عن النبسي اللهايعات، وهو مشهور.

وأما رواية إبراهيم عنها، فمن رواية الأصمعى عن ابن أبى الزناد، عن إبراهيم بن عقبة، قال: سمعت أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاصى تقول: أبى أول من كتب بسم الله الرحمن الرحيم، فحصل إبراهيم بروايته عن أم خالد من التابغين.

وسمع إبراهيم بن عقبة من سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وعامر بن سعد بن أبى وقاص، وأبى عبد الله القراظ، وكريب مولى ابن عباس.

روى عنه مالك بن أنس ومعمر والنورى وحماد بن زيد ومحمد بن إسحاق وابن عيينة ومحمد بن جعفر بن أبي كثير والدراوردي.

وهو ثقة حجة فيما نقل، هو أسن من موسى بن عقبة، ومحمد بن عقبة أسن منه، وأكثرهم حديثا موسى، وكلهم ثقة.

<sup>(</sup>١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢/٢ه١، ترجمة رقم ٢١٤.

١٠٢ .....

وذكر أبو داود السحستاني عن يحيى بن معين في بني عقبة، قال: موسى أكثرهم حديثا، ومحمد أكبرهم، قال: ومحمد وإبراهيم أثبت من موسى.

لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي الله عديث واحمد مرسل عنمد أكبتر رواة الموطأ.

#### \* \* \*

### إبراهيم بن أبى عبلة(١)

إبراهيم بن أبي عبلة أبو إسحاق، وقد قيل: أبو إسماعيل، قيل: إنه عقيلي من بني عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وقد قيل: إنه تميمي، فالله أعلم.

واسم أبى عبلة شمير بن يقظان بن المرتحل، معدود فى التابعين، رأى ابن عمر، وأدرك أنس بن مالك وأبا أمامة وربيب عبادة بن الصامت أبا أبى أم حرام، وروى عنهم واختلف فى سماعه من واثلة بن الأسقع، سكن الشام، وعمر طويلا، ومات فى خلافة أبى جعفر، سنة إحدى أو اثنتين وخمسين ومائة، وكان ثقة فاضلا له أدب ومعرفة، وكان يقول الشعر الحسن، روى عنه جلة: مالك ويونس بن يزيد، وبكر بن مضر.

لمالك عنه في الموطأ من حديث رسول الله للله عنه في الموطأ من حديث واحد مرسل.

#### \* \* \*

### إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبى وقاص

أحد الجلة الأشراف، قرشى، زهرى ثقة، حجة فيما نقل وروى من أثر فى الدين، وقد ذكرنا نسبه عند ذكر حده فى كتاب الصحابة(٢)، وأبوه محمد بن سعد بسن أبى

<sup>(</sup>۱) انظر: طبقات محليفة ه ٣٦، التاريخ الكبير ١/ ٣١، التاريخ الصغير ١١٣/٢، الكامل ٢٠٨٥، ٢، تهذيب الكمال ٢٠٨٠، تهذيب التهذيب ١٤٢/١ – ١٤٢، الحلاصة ١٩٤، سير أعلام النبلاء ٢٣/٦.

أخبرنى عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنى أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: أخبرنا محمد بن الحسن الأنصارى، قال: أخبرنا الزبير بن أبى بكر الزبيرى، قال: حدثنى محمد بن عبد العزيز الزهرى، قال: حدثنى محمد بن عبد العزيز الزهرى، عن الحكم بن القاسم الأويسى، عن عبد الرحمن بن أبى سفيان بن حويطب، قال: وفدت على عبد الملك بن مروان أيام قتل عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، قلت: سرهم ما كان من ظفر أمير المؤمنين وما أعطاه الله وأيده، قال: فقال: أما والله يا ابن حويطب، لقد علمت قريش أنى أقتلها لها قصعا واعفاها بعد عن مسيئها، قال: ثم وافينا العشاء فأتى بإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبى وقاص، وبعثمان بن عمر ابن موسى بن عبيدالله التيمى، قال: فقال ليحيى بن الحكم: يا يحيى قم فانظر إلى حال هذين الغلامين هل أنبتا؟ قال: فقام ثم رجع، فقال: يا أمير المؤمنين، ما ذلك منهما إلا مثل خدودهما، فأقبل عليهما عبد الملك، فقال: لا رحم الله أبويكما، ولا حبر يتمكما، اخرجا عنى.

قال محمد بن حسن: فحدثنى عيسى بن موسى الخطمى، عن محمد بن أبى بكر الأنصارى، قال: كان الحجاج قتل أبويهما صبرا، وكانا ممن أسر من أصحاب عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث.

<sup>- 49،</sup> ۱۵۱، ۱۹۲۰، ۱۹۲۰، ۱۹۳۰، ۱۹۳۰، ۱۹۳۰، ۱۹۳۰، ۱۹۳۰، ۱۹۳۰، ۱۹۳۰، ۱۹۳۰، ۱۹۳۰، ۱۹۰۰،

٤٠٤ ..... مقدمة التحقيق

قال أبو عمر: روى ابن شهاب عن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعد ابن أبى وقاص حديث المغيرة في المسح على الخفين، وحسبك.

قال البخارى: سمع إسماعيل أباه، وعامر بن سعد، ومصعب بن سعد سمع منه الزهرى ومالك وابن عيينة.

وذكر الحسن بن على الحلوانى، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا ابن سعد، المبارك، عن مصعب بن ثابت، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر ابن سعد، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله عن يمينه وعن يساره كأنى أنظر إلى صفحة خده أن فقال الزهرى: ما سمعنا هذا من حديث رسول الله أن فقال له إسماعيل بن محمد: أكل حديث رسول الله الله قلد: سمعته؟ قال: لا؟ قال: فنصفه؟ قال: لا؟ قال: فاجعل هذا في النصف الذي لم تسمع.

قال أبو عمر: إسماعيل بن محمد بن يكنى أبا محمد، سكن المدينة ومات بها سنة أربع وثلاثين ومائة في خلافة أبي العباس فيما ذكر الواقدى والطبرى.

لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي الله حديث واحمد، يجرى بحرى المتصل، اختلف عن إسماعيل في إسناده، والمتن صحيح من طرق.

#### \* \* \*

### إسماعيل بن أبى مكيم

وهو مولى لبنى بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصى، وثقه النسائى وغيره، ولم يرو عنه البحارى وقيل ولاء إسماعيل بن أبى حكيم لآل الزبير ابن العوام، فالله أعلم. سكن المدينة، وكان فاضلاً ثقة، وتوفى بها سنة ثلاثين ومائة وقيل سنة انثين أو ثلاث وثلاثين ومائة، وهو حجة فيما روى عند جماعة أهل العلم.

لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي الله الله أربعة أحاديث أحدها متصل مسند، والثلاثة منقطعة مرسلة.

مقدمة التحقيق ......م

## إسمال بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري<sup>(١)</sup>

يكنى أبا نجيح، وقيل: يكنى أبا محمد، وقيل: أبا يجيى، من تابعى أهل المدينة، من صغارهم، لقى أنس بن مالك، وهو ثقة، حجة فيما نقل، وأبوه غبد الله بن أبى طلحة، ولد بالمدينة في حياة النبي في قال أنس: فغدوت به إلى النبى في ليحنكه فوافيته وبيده السم يسم إبل الصدقة.

قال أبو عمر: اسم حده أبو طلحة زيد بن سهل، من كبار الصحابة قد ذكرناه وذكر نا طرفًا من أحباره في كتابنا؛ كتاب الصحابة (٢) ورفعنا هناك في نسبه.

وأم إسحاق بثينة ابنة رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الزرقي الأنصاري.

روى عن عبد الله بن أبي طلحة ابنه إسحاق، وروى عنه ابن شهاب أيضًا.

وروى عن إسحاق جماعة من الأئمة منهم يحيى بن أبى كثير، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وحماد بن سلمة، وهمام بن يحيى.

ولإسحاق إخوة جماعة، وهم: عمرو، وعمر، وعبد الله، ويعقوب، وإسماعيل، بنو عبد الله بن أبى طلحة؛ كلهم قد روى عنهم العلم، وإسحاق هذا أرفعهم وأعلمهم وأثبتهم رواية.

قال الواقدى: كان مالك بن أنس، لا يقدم على إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة في الحديث أحدًا.

<sup>(</sup>۱) انظر: ابن سعد ۲/۷۳، التاريخ الكبير ۱۰٤/۳، الصغير ۷/۷ - ۲۹، ثقات ابن حبان ۴/۳، الخرح ۱۳۲۲، ۱۳۲۲، والعقد الثمين ۲۲۲/۳، تهذيب التهذيب ۱۷۲/۱، خلاصة تذهيب الكمال ۲۲، تهذيب الكمال ترجمة ۲۰۰ (۲۲۱/۲)، التقريب ترجمة ۲۲، سير أعلام النبلاء ۱۲۳/۲.

<sup>(</sup>۲) انظر ترجمته فى: الإصابة، ترجمة رقم ۲۹۱۲، الاستيعاب ترجمة رقم ۸۵۵، أسد الغابة ترجمة رقم ۱۸٤٣، طبقات ابن سعد ترجمة ۳٫۶،۵۰ طبقات خليفة ۸۸، تاريخ خليفة ۱۲۱، المعارف ۲۰۱، ۱۲۲، ۳۰۸، الجرح والتعديل ۴٫۲۳، الاستبصار ،٥، تهذيب الكمال ۷۵۷، تاريخ الإسلام ۱۲۸، ۱۱۹/۱، العبر ۲۰/۱، تهذيب التهذيب ۴٫۱۱٪، ۲۱۵، خلاصة تذهيسب الكمال ۲۰۸، شذرات الذهب ۲۰/۱، ۲۰

١٠٦ .....

وتوفى إسحاق بالمدينة في سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل: كانت وفاته سنة أربع وثلاثين ومائة.

لمالك عنه فى الموطأ من حديث النبى النبى الله مسة عشر حديثًا، منها عن أنس عشرة، وعن رافع بن إسحاق حديثان، وعن زفر بن صعصعة حديث واحد، وعن أبى مرة حديث واحد،

#### \* \* \*

# أيوب السفتياني بصري(١)

وهو أيوب بن أبى تميمة، واسم أبى تميمة كيسان، وهو من سبى كابل، مولى لعزة، وقيل: هو مولى لعمار بن شداد، مولى المغيرة، ثم انتموا إلى بنى طهية، وأيوب يكنى أبا بكر، وكان يبيع الجلود بالبصرة، ولذلك قيل له: السختياني، وهو أحد أثمة الجماعة في الحديث، والإمامة، والاستقامة، وكان من عباد العلماء، وحفاظهم وخيارهم.

ذكر البخارى، عن أبى داود، عن شعبة، قال: ما رأيت مثل هؤلاء قط، أيوب، ويونس، وابن عون.

أخبرنا خلف بن القاسم، حدثنا ابن المفسر، حدثنا أحمد بن على بن سعيد، حدثنا أبو السائب، حدثنا حفص بن غياث، قال: سمعت هشام بن عروة يقول: ما قدم علينا أحد من أهل العراق أفضل من أيوب السختياني، ومن ذلك الرؤاسي، يعنى مسعرًا لأنه كان كبير الرأس.

وأخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا عبد المالك ابن بحر، قال: حدثنا موسى بن مروان، قال: حدثنا العباس بن الوليد النرسى، قال: حدثنا وهيب، عن الجعد أبى عثمان، عن الحسن، قال: أيوب سيد شباب أهل البصرة.

<sup>(</sup>۱) انظر: (ابن سعد ۲۶۱/۷)، ۲۰۱، الحلية ۱۶/۲/۳، تهذيب الكمال ۱۳۴، تذكرة الحفاظ ۱۳۰، انظر: (ابن سعد ۱۳۷)، الحلية ۳۹۷/۱، الحلاصة ۶۲، سير أعلام النبلاء ۱۰/۳).

قال موسى بن هارون: وسمعت العباس بن الوليد، يقول: ما كان فى زمن هـؤلاء الأربعة مثلهم: أيوب وابن عون، ويونس والتيمى وما كان فى الزمن الـذى قبلهم، مثل هؤلاء الأربعة: الحسن، وابن سيرين، وبكر، ومطرف.

وكان ابن سيرين، إذا حدثه أيوب بالحديث قال: حدثني الصدوق.

وذكر أبو أسامة عن مالك، وشعبة، أنهما قالا: ما حدثناكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه.

وقال ابن عوف: لم يكن بعد الحسن ومحمد بالبصرة مثل أيوب، كان أعلمنا بالحديث.

وقال شعبة في حديث وذكره: حدثنا به سيد الفقهاء أيوب.

وقال نافع: حير مشرقي رأيته أيوب، وقال ابن أبي مليكة: أيوب حير أهل المشرق.

وقال ابن أبى أويس: سئل مالك متى سمعت من أيوب السختيانى؟ فقال: حج حجتين فكنت أرمقه، ولا أسمع منه، غير أنه كان إذا ذكر النبى الله بكى، حتى أرحمه، فلما رأيت منه ما رأيت، واجلاله للنبى الله كتبت عنه، قال: وسمعت مالكا يقول: ما رأيت فى العامة خيرا من أيوب السختياني.

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن قال: حدثنا إسماعيل بن محمد، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق قال: سمعت على بن المدينى يقول: أربعة من أهل الأمصار يسكن القلب إليهم في الحديث، يحيى بن سعيد بالمدينة، وعمرو بن دينار . مكة، وأيوب بالبصرة، ومنصور بالكوفة.

قال أبو عمر: توفى أيوب رحمه الله سنة اثنتين وثلاثين ومائة بطريق مكة، راجعا إلى البصرة، في طاعون الجارف، لا أعلم في ذلك خلافا، وهو ابن ثلاث وستين.

لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي على حديثان، مسندان، هذا ماله عنه، في

١٠٨

رواية يحيى، وأما سائر رواية الموطأ غير يحيى، فعندهم في الموطأ عن مالك عن أيوب، حديثان آخران في الحج، نذكرهما أيضًا، إن شاء الله.

\* \* \*

### أيوب بن حبيب

وهو مولى سعد بن أبي وقاص، كذلك نسبه مالك وغيره، يقول: أنه أيوب بن حبيب الجمحي القرشي من بني جمح.

قال معصب الزبيرى هو أيوب بن حبيب بن أيوب، بن علقمة، بن ربيعة، ابن الأعور، واسم الأعور، خلف بن عمرو بن وهيب بن حذافة بن جمح، قتل بقديد، هكذا قال مصعب.

قال أبو عمر: كان أيوب بن حبيب، من ثقات أهل المدينة، مات سنة إحمدى وثلاثين ومائة، قال البخارى: روى عنه مالك، وفليح، وعباد بن إسحاق.

لمالك عنه في الموطأ من حديث رسول الله للله عنه في الموطأ من حديث واحد مسند.

\* \* \*

### ثور بن زيد الديلي

هو من أهل المدينة صدوق، روى عنه مالك بن أنس وسليمان بن بلال وأبو أويس والدراوردي. لم يتهمه أحد بالكذب، وكان ينسب إلى رأى الخوارج والقول بالقدر، ولم يكن يدعو إلى شيء من ذلك.

قال أحمد بن حنبل: هو صالح الحديث، وقد روى عنه مالك.

قال أبو عمر: كأنه يقول حسبك برواية مالك عنه، وتوفى ثور بن زيد هذا سنة خمس وثلاثين ومائة لا يختلفون فى ذلك وذكر الحسن بن على الحلواني، عن على بن المدينى، قال: كان يحيى بن سعيد يأبى إلا أن يوثق ثور بن زيد، وقال: إنما كان رأيه، وأما الحديث فإنه ثقة.

قال أبو عمر: لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي الله أربعة أحاديث، أحدها مسند متصل والثلاثة منقطعة، يشركه في أحد الثلاثة حميد بن قيس.

قال البخارى: يسمع ثور بن زيد الأيلي المدني، من عكرمة وأبي الغيث.

قال أبو عمر: أبو الغيث، مولى ابن مطيع، يسمى سالما، وهو مولى عبد الله بن مطيع بن الأسود، القرشي، العدوى، أحد بني عدى بن كعب.

#### \* \* \*

# جعفر بن محمد بن على بن حسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم

يكنى أبا عبد الله، وأمه بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وهو جعفر المعروف بالصادق، وكان ثقة مأمونا عاقلا حكيماً ورعا فاضلا، وإليه تنسب ' بن المعفرية، وتدعيه من الشيعة الإمامية وتكذب عليه الشيعة كثيرًا، ولم يكن هناك فى الحفظ، ذكر ابن عيينة أنه كان فى حفظه شىء.

توفى بالمدينة سنة ثمان وأربعين ومائة في خلافة أبى جعفر، هـذا قـول الواقـدى والمدايني.

وروى على بن الجعد، عن زهير بن محمد، قال: قال أبى لجعفر بن محمد: إن لى حارًا يزعم أنك تتبرأ من أبى بكر وعمر، فقال: برئ الله من حارك والله إنى لأرجو أن ينفعنى الله بقرابتى من أبى بكر، ولقد اشتكيت شكاة فأوصيت إلى خالى عبد الرحمن بن القاسم.

ومن كلامه - وكان أكثر كلامه حكمة -: أوفر الناس عُقلاً أقلهم نسيانًا لأمر آخرته. وهو القائل: أسرع الأشياء انقطاعًا مودة الفاسق.

وذكر مصعب الزبيرى عن مالك رحمه الله قال: اختلف إلى جعفر بن محمد زمانًا وما كنت أراه إلا على ثلاث خصال إما مصل، وإما صائم، وإما يقرأ القرآن، وما رأيته يحدث عن رسول الله الله إلا على طهارة، وكان لا يتكلم فيما لا يعنيه، وكان

من العلماء العباد الزهاد الذين يخشون الله، ولقد حججت معه سنة فلما أتى الشجرة أحرم، فكلما أراد أن يهل كاد يغشى عليه، فقلت له: لابد لك من ذلك، وكان يكرمنى وينبسط إلى فقال: يا ابن أبى عامر، إنى أخشى أن أقول: لبيك اللهم لبيك، فيقول: لا لبيك ولا سعديك.

قال مالك: ولقد أحرم حده على بن حسين فلما أراد أن يقسول: اللهم لبيك، أو قالها غشى عليه، وسقط من ناقته فهشم وجهه رضى الله عنهم أجمعين.

قال أبو عمر: لمالك عن جعفر بن محمد في الموطأ من حديث النبي الله تسعة أحاديث، منها خمسة متصلة. أصلها حديث واحد وهو حديث جابر الحديث الطويل في الحج، والأربعة منقطعة تتصل من غير رواية مالك من وجوه.

#### \* \* \*

### عميد الطويل أبو عبيدة

بصرى، وهو حميد بن أبي حميد مولى طلحة الطلحات، وهو طلحة بن عبـد اللـه الخزاعي.

قیل کان حمید من سبی سحتان، وقیل من سبی کابل. واختلف فی اسم أبیه أبسی حمید، فقیل: طرخان، وقیل: مهران، وقیل: حمید الطویل هو حمید ابن شرویه. قالم أبو نعیم، وقال غیره: هو حمید بن ثیرویه.

قال أبو عمر: سمع من أنس بن مالك والحسن بن أبى الحسن، وأكثر روايته عن أنس أخذها عن ثابت البناني عن أنس، وعن قتادة عن أنس.

وقد سمع من أنس، توفى فى جمادى سنة أربعين ومائة، وقيل: سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائة، قاله ابن إبراهيم بن حميد، وهو ابن خمس وسبعين سنة. وكان ثقة روى عنه جماعة من الأئمة.

وذكر الحلواني قال: حدثنا عفان قال: حدثنا يزيد بن زريع قال تناول رجل حميدًا الطويل عند يونس بن عبيد فقال: أكثر الله فينا أمثاله. قال عفان كان حميد الطويل

مقدمة التحقيق .....

فقيهًا وكان هو والبتى يفتيان، فأما البتى فكان يقضى وأما حميد فكان يصلح، فقال حميد للبتى: إذا جاءك الرجلان فلا تخبرهما بمر الحق ولكن أصلح بينهما احمل على هذا واحمل على هذا، فقال عثمانِ البتى: أنا لا أحسن سحرك.

وكان حميد رفيقًا. وقال الأصمعى: رأيت حميدًا الطويل ولم يكن بالطويل كان طويل اليدين.

لمالك عنه من مرفوعات الموطأ سبعة أحاديث مسندات، وواحد موقوف لم يسنده عن مالك خاصة إلا من لا يوثق بحفظه.

#### \* \* \*

### حميد الأعرج المكي(١)

وهو حميد بن قيس مولى بنى فزارة ومن نسبه إلى ولاء بنى فزارة، قال: هو آل منظور بن سيار، وقيل: مولى عفراء بنت سيار بن منظور، وقال مصعب الزبيرى: مولى أم هاشم بنت سيار بن منظور الفزارى امرأة عبد الله ابن الزبير فنسب إلى الزبير ويقال: مولى بنى أسد وآل الزبير أسديون أسد قريش وحميد بن قيس، مكى، ثقة صاحب قرآن، يكنى أبا صفوان، وقيل: أبا عبد الرحمن، وإليه يسند كثير من أهل مكة قراءتهم وإلى عبد الله بن كثير وابن محيصن. وأخوه عمر بن قيس هو المعروف بسندل مكى ضعيف عندهم.

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته فی: (تهذیب الکمال ۱۰۳۰، طبقات ابن سعد ۲/۳۳، تاریخ یحیی بروایة الدوری، ۲۸۷، ابن طهمان رقم ۱۸۶، طبقات خلیفة ۲۸۲، تاریخه ۳۹۰، علل أحمد ۱۸۱۸، ۱۲۹، ۲۰۰۰ ، ۲۰۰۰ ، ۲۰۰۰ تاریخ البخاری الکبیر ۳/الترجمة ۲۷۱، المعرفة لیعقوب ۱۸۰۱، ۲۰۲۰، ۰۰۰، ۲۸۲۲ ، ۲۲۲، ۲۹۲، ۲۹۲، المعرفة السرازی ۲۲۲، ۲۹۲، ۲۹۲، ۲۹۲، تاریخ أبی زرعة الدمشقی ۲۱۰، أبو زرعة السرازی ۴۰۳، المحرح والتعدیل ۳/الترجمة ۱۰۰۱، مشاهیر علماء الأمصار الترجمة ۱۸۲۸، الجمع لابن القیسرانی ۱۹۱۲، تاریخ دمشق (تهذیبه ۲۰۲۶)، تهذیب الأسماء واللغات ۱/۷۱، تاریخ الإسلام ۱۷۳۸، العبر ۱۷۲۲، میزان الاعتدال ۱/الترجمة ۱۳۲۱، المغنی ۱/الترجمة ۱۲۷۸، دیوان الضعفاء الترجمة ۱۱۷۰، مقدمة الکاشف ۱/۷۰، غایة النهایة لابن الجزری ۱/و۲۰، تهذیب الکمال ۱۳۵۰.

حدثنا عبد الوارث بن سفیان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهیر، قال: حدثنا ابن أبی أویس، قال: حدثنی أبی عن حمید بن قیس المكی مولی بنی أسد بن عبد العزی، قال أحمد بن زهیر: وسمعت یحیی ابن معین یقول: حمید بن قیس مكی ثقة.

قال أبو عمو: لمالك عنه ستة أحاديث مرفوعة في الموطأ منها حديثان متصلان مسندان، ومنها حديث ظاهره موقوف، ومنها ثلاثة متقطعات أحدها شركه فيه ثـور ابن زيد وقد تقدم ذكره في باب ثور بن زيد، وتأتى الخمسة في بابه هـذا، إن شاء الله.

#### \* \* \*

## غبيب بن عبد الرحمن رجل من الأنصار

هو خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف بن عتبة بن عمرو بسن خديم بن عامر بن حشام بن الحارث الأنصارى يكنى خبيب شيخ مالك هذا، أبا محمد، وقيل: يكنى أبا الحارث، لمالك عنه من مسندات الموطأ حديثان متصلان.

#### \* \* \*

## داود بن المصين أبو سليمان<sup>(۱)</sup>

داود بن الحصين أبو سليمان مولى عبد الله بن عمرو بن عثمان، كذا قال مصعب الزبيري.

وقال ابن إسحاق: داود بن الحصين، مولى عمرو بن عثمان مدنى جائز الحديث.

وقال يحيى بن معين: داود بن الحصين ثقة، قال مالك رحمه الله: كان لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في الحديث. قال ذلك فيه، وفي ثور بن زيد، وكانا

<sup>(</sup>۱) انظر: (طبقات خليفة ٢٥٩، تـاريخ محليفـة ٤١١، تـاريخ البحـارى ٢٣١/٣، الجـرح ٤٠٨٣، ١ ٩٠٤، تهذيب الكمـال ٣٨٤، مـيزان الاعتـدال ٥/٢ - ٦، العبر ١٨٢/١، تهذيب التهذيب التهذيب المال ١٨١/٣، الخلاصة ١٠٨١، سير أعلام النبلاء ٢/٦،١٠.

مقدمة التحقيق ......مقدمة التحقيق .....

جميعا ينسبان إلى القدر وإلى مذهب الخوارج ولم ينسب إلى واحد منهما كذب وقد احتملا في الحديث وروى عنهما الثقات الأئمة.

قال مصعب: كان داود بن الحصين يؤدب بنى داود بن على مقدم داود ابن على المدينة، وكان فصيحا عالمًا، وكان يتهم برأى الخوارج.

قال: ومات عكرمة عند داود بن الحصين كان مختفيا عنده وكان عكرمة يتهم برأى الخوراج.

وتوفى داود بن الحصين بالمدينة سنة خمسة وثلاثين ومائة وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، ولمالك عن داود من مرفوع حديث الموطأ أربعة أحاديث، منها: ثلاثة متصلة، وواحد مرسل.

#### \* \* \*

# ربيعة بن أبي عبد الرحمن المدني(١)

(۱) انظر: تهذیب الکمال ۱۸۸۱ ( ۱۲۳/۹ ). والمنتظم، لابن الجوزي ۳٤٩/۷ . وطبقات ابن سعد ۹/ الورقة ۲۱۷ ( أحمد الشالث ). وترايخ ابن معين ۱۳۴۲. وعلل ابن المديني ۹۳ وترايخ حليفة ۱۲۵، وطبقاته ۲۲۸. وعلل أحمد ۱۹۵۱، ۱۲۶۶ والتاريخ الکبير ۳/ ت و ترايخ حليفة ۱۲۷، والمعفير ۲۲۲، ۳۲۲، وترايخ بغداد ۲۵۳۱. والبيان والتبيين ۱۰۲۱، والکنی لمسلم، الورقة ۲۱، و وثقان العجلی، الورقة ۱۰ والمعارف ۲۲۶ والجرح والتعديل ۳/ ت ۲۱۳۱، وثقات ابن حبان ۱/ الورقة ۱۰ ومشاهير الأمصار، الترجمة ۸۸۰ ووفيات ابن زبر، الورقة ۲۶ ورحال صحيح مسلم، لابن منحوية، الورقة ۸۸ وحلية الأولياء ۳۰۹۲ والسابق وإکمال ابن ماکولا ۱۳۱۶ والتمهيد لابن عبد البر ۳/۰ وجمهرة ابن حزم ۱۳۰ والتبين واللاحق ۲۳۱. ورحال البخاري للباحي، الورقة ۵۱ والجمع لابن القيسراني ۱/۱۳۰ والتبين واللاحق ۲۳۰. وتهذيب النووى ۱/۱۹۸، ووفيات الأعيان ۲/۸۸۲ – ۲۹۰ وأسماء الرحال للطيبي، الورقة ۲۰ وترايخ الإسلام ۱/۱۶۰ ووفيات الأعيان ۲/۸۸۲ – ۲۹۰ واسماء الرحال للطيبي، الورقة ۲۰ وترايخ الإسلام ۱/۱۶۰ والکاشف ۱/۷۰۲. والتذهيب ۱/ الورقة ۲۱. وميزان الاعتدال ۲/ ت ۱/۲۰ والتذهيب ۱/ الورقة ۲۱. ولمخاني المنات ۱/۱۰۰ والمال مغلطاي ۲/ الورقة ۲۱. وتهذيب ابن حصر ۲۰۸۲ – ۲۰۹ و تحلاصة الخزرجي ۱/ تونهاية السول، الورقة ۹۲ وتهذيب ابن حصر ۲۰۸۲ – ۲۰۹ و تحلاصة الخزرجي ۱/ تونهاية السول، الورقة ۹۲ وتهذيب ابن حصر ۲۰۸۲ – ۲۰۰ و تحلاصة الخزرجي ۱/ تونهاية السول، الورقة ۹۲ وشهذرات الذهب ۲۰۶۱. وشذرات الذهب ۱۹۶۱.

مدنى، تابعى، ثقة، واسم أبى عبد الرحمن فروخ مولى ربيعة بن عبد الله ابن الهدير التيمي هذا هو الصحيح.

وقيل: مولى التيميين، ومولى آل المنكدر. والصواب ما ذكرنا، ويكنى ربيعة أبا عثمان، وقيل: أبو عبد الرحمن. والأول أصح.

وكان أحد فقهاء المدينة الثقات الذين عليهم مدار الفتوى، كان أكسثر أحمده عن القاسم بن محمد، وقد أخذ عن سعيد بن المسيب وسائر فقهاء وقته، وأدرك أنس بن مالك وروى عنه.

وكان يذكر مع حلة التابعين في الفتوى بالمدينة، وكان مالك يفضله، ويرفع به، ويثنى عليه في الفقه والفضل، على أنه ممن اعتزل حلقته لإغراقه في الرأى.

وكان القاسم بن محمد يثنى عليه أيضًا: ذكر ابن لهيعة عن أبى الأسلود، قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: ما يسرنى أن أمى ولدت لى أخًا مما ترون من أهل المدينة إلا ربيعة الرأى.

وذكر ابن سعد قال: أخبرنى مطرف بن عبد الله قال: سمعت مالك بن أنس يقول: ذهبت حلاوة الفقه مذ مات ربيعة بن أبي عبد الرحمن.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا الوليد بن شجاع، قال: حدثنا ضمرة، عن رجاء ابن أبى سلمة، عن ابن عون، قال: كان ربيعة بن أبى عبد الرحمن يجلس إلى القاسم بن محمد فكان من لا يعرفه يظنه صاحب المجلس يغلب على صاحب المجلس بالكلام.

قال: وحدثنا مصعب، قال: كان عبد العزيز بن أبى سلمة يجلس إلى ربيعة فلما حضرت ربيعة الوفاة قال له عبد العزيز: يا أبا عثمان إنا قد تعلمنا منك، وربما جاءنا من يستفتينا فى الشيء لم نسمع فيه شيئًا فنرى إن رأينا له خير من رأيه لنفسه فنفتيه؟ فقال ربيعة: اجلسونى، فجلس، ثم قال: ويحك يا عبد العزيز لأن تموت جاهلًا خير لك من أن تقول فى شيء بغير علم. لا، لا، لا، ثلاث مرات.

قال: وحدثنا مصعب، قال: حدثنا الدراوردى، قال: إذا قال مالك: وعليه أدركت أهل بلدنا، وأهل العلم ببلدنا، والأمر المجتمع عليه عندنا، فإنه يريد ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وابن هرمز.

قال مصعب: ومات ربيعة في سلطان بني هاشم، قدم على أبي العباس السفاح.

وذكر أحمد بن مروان المالكي، عن إبراهيم بن سهلويه، عن ابن أبي أويس، قال: سمعت خالى مالك بن أنس يقول: كانت أمي تلبسني الثياب، وتعممني وأنا صبى، وتوجهني إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وتقول: يا بني، ائت مجلس ربيعة، فتعلم من سمته، وأدبه، قبل أن تتعلم من حديثه، وفقهه.

وذكر ابن القاسم عن مالك أن ابن هرمز قال في ربيعة: إنه لفقيه في حكاية ذكرها.

وقال مالك وحدت ربيعة يومًا يبكى فقيل له: ما الذى أبكاك؟ أمصيبة نزلت بك؟ فقال: لا، ولكن أبكاني أنه استفتى من لا علم له، وقال: لبعض من يفتى ها هنا أحق بالسحن من السارق.

قال أبو عمر: هذه أخبار الحسان، وقد ذمه جماعة من أهل الحديث لإغراقه في الرأى، فرووا في ذلك أحبار قد ذكرتها في غير هذا الموضع.

وكان سفيان بن عيينة، والشافعي، وأحمد بن حنبل لا يرضون عن رأيه، لأن كثيرًا منه يوجد له بخلاف السند الصحيح، لأنه لم يتسع فيه، فضحه فيه ابن شهاب.

وكان أبو الزناد معاديًا له، وكان أعلم منه، وكان ربيعة أورع. والله أعلم.

قال أبو عمر: توفى ربيعة بن أبى عبد الرحمن بالمدينة في سنة ست وثلاثين ومائة، في آخر خلافة أبي العباس السفاح، وكان ثقة فقيهًا حليلاً.

لمالك عنه من مرفوعات الموطأ اثنا عشر حديثًا، منها خمسة متصلة، ومنها عن سليمان بن يسار واحد مرسل. ومنها من بلاغاته ستة أحاديث.

# زبيد بن أسلم مولى عمر بن الفطاب رضي الله عنه 🗥

قال أبو عمو: زيد بن أسلم، يكنى أبا أسامة، وأبوه أسلم يكنى أبا خالد بابنه خالد بن أسلم، وهو من سبى عين التمر، وهو أول سبى دخل المدينة فى خلافة أبى بكر، بعث به خالد بن الوليد فأسلموا وأنجبوا كلهم، منهم: حمران بن أبان، ويسار مولى قيس بن مخرمة، وأفلح مولى أبى أيوب، وأسلم مولى عمر.

وكان أسلم من جلة الموالى علمًا، ودينًا، وثقة.

وزيد بن أسلم أحد ثقات أهل المدينة، وكان من العلماء العباد الفضلاء، وزعموا أنه كان أعلم أهل المدينة بتأويل القرآن بعد محمد بن كعب القرظي.

وقد كان زيد بن أسلم يشاور في زمن القاسم، وسالم.

روى ابن وهب، قال: أخبرنى أسامة بن زيد بن أسلم أنه كـان حالسًا عنـد أبيـه إذ أتاه رسول من النصارى، وكان أميرًا لهم، فقال: إن الأمير يقـول لـك: كـم عـدة الأمة تحت الحر؟ وكم طلاقه إياها؟ وكم عدة الحرة تحت العبد؟ وكم طلاقه إياها؟

قال أبى: عدة الأمة المطلقة حيضتان، وطلاق الحر الأمة ثلاث وطلاق العبد الحرة تطليقتان، وعدتها ثلاث حيض – ثم قام الرسول، فقال أبى: إلى أين تذهب؟ فقال: أمرنى أن آتى القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله فأسألهما – فقال أبى: أقسمت عليك إلا ما رجعت إلى، فأخبرتنى بما يقولان لك، قال: فذهب ثم رجع فأحبره أنهما قالا كما قال، وقال الرسول قالا: قل له: ليس فنى كتاب الله، ولاسنة من رسول الله، ولكن عمل به المسلمون.

وقال مالك: كان زيد بن أسلم من العلماء الذين يخشون الله، وكان ينبسط إلى، وكان يقول: ابن آدم اتق الله يحبك الناس، وإن كرهوا.

<sup>(</sup>۱) انظر: (طبقات خليفة ٢٦٣، التاريخ الكبير ٣٨٧/٣، التاريخ ٢/٢٠، ٤٠، تاريخ الفسوى ١٥٠/١ الحرح ٣/٤٥، الحلية ٣٢/٢، ٢٢٩، تهذيب الكمال ٤٥١، تذهيب التهذيب التهذيب ٢٢٨/١ مردخ الإسلام ٢٥١/٥، تذكرة الحفاظ ١٣٢/١ – ١٣٣، تهذيب التهذيب ٣٩٥/٣، طبقات الحفاظ ٥٣، الخلاصة ٢٢١، سير أعلام النبلاء ٢١٦٥).

مقدمة التحقيق .....

قال أبو عمر: توفى زيد بن أسلم سنة ست وثلاثين ومائة فى عشر ذى الحجة، وفى هذه السنة استخلف أبو جعفر المنصور.

وكان على بن حسين بن على يتخطى الخلق إلى زيد بـن أسـلم، وكـان نـافع بـن حبير يثقل ذلك عليه فرآه ذات يوم يتخطى إليه فقـال: أتتخطى بحـالس قومـك إلى عبد آل عمر بن الخطاب؟ فقال على بن حسين: إنما يجالس الرجل من ينفعه في دينه.

وكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله يدني زيد بن أسلم ويقربه، ويجالسه، وحجب الأحوص الشاعر يومًا، فقال:

خليلى أبا حفص هل أنت مخبرى أفى الحق أن أقصى ويدنى ابن أسلما فقال عمر: ذلك الحق.

أحبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن عمرو القاضى المالكى، قال: حدثنا عمد بن على، قال: حدثنا بن أبى شيبة، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الخزاعى، قال: أخبرنى زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: لما وضع مالك الموطأ جعل أحاديث زيد بن أسلم فى آخر الأبواب، فأتيت فقلت: أخرت أحاديث زيد بن أسلم جعلتها فى آخر الأبواب، فقال: إنها كالسراج تضىء لما قبلها.

لمالك عن زيد بن أسلم من مرفوعات الموطأ أحد وخمسون حديثًا:

منها مسندة ثلاثة وعشرون حديثًا، ومنها حديث منقطع: قصة معاوية مع أبى الدرداء تتمة أربعة وعشرين.

ومنها مرسلة سبعة وعشرون حديثًا: من مراسيل سعيد بن المسيب واحد، ومن مراسيل عطاء بن يسار خمسة عشر، ومن مراسليه عن نفسه أحد عشر حديثًا.

## 

وهو زيد بن أبى أنيسة، يكنى أبا سعيد. اختلف فى ولائسه، فقيل: إنه مولى زيد بن الخطاب، أو لبنى عدى.

وقيل مولى لبنى كلاب، وقيل غير ذلك مما يطول ذكره، ولـم يختلف أنـه مـولى، وقيل اسم أبى أنيسة زيد أيضًا والله أعلم.

فهو زيد بن زيد، وكان زيد بن أبى أنيسة من سكان الرها من عمل الجزيرة، ومات بالرها سنة خمس وعشرين ومائة فيما ذكر الواقدى والطبرى وكان كثير الحديث، راوية للعلم، ثقة، صاحب سنة.

روى عنه مالك والثورى وجماعة من الجلة، وكان الثورى يثنى عليه، ويدعو لـه كثيرًا بعد موته بالرحمة.

وقال البخارى عن عمرو بن محمد الناقد، عن عمرو بن عثمان الكلابى، قال: مات زيد بن أبى أنيسة سنة أربع وعشرين ومائة، وهو ابن ست وثلاثين سنة.

وقیل: ولد زید بن أبی أنیسة سنة إحدی وتسعین، وتوفی سنة أربع وعشرین، وقیل: سنة خمس، وقیل: سنة شمان وعشرین وقیل: سنة خمس، وقیل: سنة شمان وعشرین ومائة؛ وقیل: توفی وهو ابن بضع وأربعین.

وقال محمد بن سعد: سمعت رجلاً من أهل حران يقول: مات سنة تسع عشرة ومائة.

قال أبو عمر: هو معدود في أهل الجزيرة، وهو رهاوي.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) انظر: طبقات ابن سعد ۱/۱۸۱، طبقات حليفة ۳۱۹، التاريخ الكبير للبحارى ٣٨٨/٣، التاريخ الكبير للبحارى ۴۸۸/۳، الحرح والتعديل ٥٥٦/٣، تهذيب الكمال ٤٤٩، تذكرة الحاريخ الصغير للبحارى ١٣٩١، الحرح والتعديل ٣٩٨، الخلاصة ١٢٧، سير أعلام النبلاء ٨٨/٦، الحفاظ ١٣٩١، تهذيب التهذيب ٣٩٧/٣، ١٩٧٨، الخلاصة ١٢٧، سير أعلام النبلاء ٨٨/٦، المغنى ١/٥٤٧.

مقدمة التحقيق .....

### زید بن ربام

وهو زید بن رباح مولی أدرم بن غالب بن فهر، هكذا قال البخاری، وقال ابن شیبة: قتل زید بن رباح سنة إحدی وثلاثین ومائة.

قال أبو عمر: هو ثقة مأمون على ما حمل وروى، روى عنه مالك بن أنس وغيره.

#### \* \* \*

### زياد بن أبى زياد

وهو زياد بن أبي زياد، مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، يكنى أبا جعفر، واسم أبي زياد ميسرة، فيما ذكر البخاري.

وكان زياد هذا أحد الفضلاء العباد الثقات من أهل المدينة، يقال: إنه لم يكن في عصره بالمدينة مولى أفضل منه، ومن أبى جعفر القارى، وولاؤهما جميعا واحد.

قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: كان زياد ابن أبى زياد عابدا، وكان يلبس الصوف، وكان يكون وحده، ولا يجالس أحدا، وكانت فيه لكنة.

وذكر العقيلى فى تاريخه الكبير، قال: أخبرنا يحيى بن عثمان، حدثنا حامد بن يحيى، حدثنا بكر بن صدقة، قال: وزياد بن أبى زياد، هو الذى يقول فيه جرير بن الخطفى، إذ اجتمعوا عند باب عمر بن عبد العزيز، فحرج الرسول، فقال: أين زياد ابن أبى زياد؟. فأذن له فقال جرير:

يا أيها القارئ المرحى عمامته هذا زمانك إنى قد مضى زمنى البلغ خليفتنا إن كنت لاقيه أنا لدى الباب محبوسون فى قرن

قال أبو عمر: قد روى من وحوه، أن هذا القول إنما قاله حرير لعون بن عبد الله بن عتبة، والله أعلم.

١٢٠ ...... مقدمة التحقيق

لمالك عن زياد بن أبى زياد، هذا من مرفوعات الموطأ، حديث واحد مرسل، وآخر موقوف مسند.

#### \* \* \*

## زياد بن سعد بن عبد الرحمن المراساني أبو عبد الرحمن<sup>(۱)</sup>

أصله من خراسان، ونشأته بها، ثم سكن مكة زمانًا، ثم تحول منها إلى اليمن، فسكن عك. قال ابن عيينة: هو من العرب، وصحب الزهرى إلى أرضه حين كتب عنه. قال ابن عيينة: وكان زياد بن سعد ثقة، قال: وكان لا يكتب إلا شيئا يحفظه إذا كان قصيرًا، وإن كان طويلاً لم يرض إلا الإملاء. قال: وقال لى زياد بن سعد: أنا لا أحفظ حفظك، أنت أحفظ منى؛ أنا بطىء الحفظ، فإذا حفظت شيئًا كنت أحفظ منك. قال ابن عيينة: وقال أيوب لزياد بن سعد: متى سمعت من هلال بن أبى ميمونة، ويحيى بن أبى كثير؟ فقال: سمعت منهما بالمدينة، قال: وكان زياد بن سعد خراسانيًا.

وذكر ابن أبى حازم عن مالك: قال: حدثنى زياد بن سعد وكان ثقة من أهل خراسان، سكن مكة، وقدم علينا المدينة، وله هيبة وصلاح.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ســألت أبــى عــن زيـاد بـن سـعد، فقــال: ثقــة. وكذلك قال يحيى بن معين: زياد بن سعد خراساني ثقة.

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته فی: (تاریخ یحیی بروایة الدوری ۱۷۸/۲، تاریخ الدارمی الترجمة ۲۰، ۳۳۹، سؤالات محمد بن عثمان بن أبی شیبة لابس المدینی، الترجمة ۲۰۱، علل أحمد ۱۳۲/۱، ۱۳، ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۰۰، تاریخ البخاری الکبیر ۳/الترجمة ۱۲۰۷، المعرفة والتاریخ ۱/۲۰، ۲۶۳، ۲۶۳، ۲۶۷، ۲۰۸ / ۲۸/۲، ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۰۰، ۲۰۰، تاریخ أبی زرعة الدمشقی ۴۳۱، الکنسی للدولابسی ۲/۵۰، الجرح والتعدیل ۳/الترجمة ۲۰، ۲۰، تشاهیر علماء الأمصار الترجمة ۱۱، ۱۱، ثقات ابن شاهین الترجمة ۲۹۳، الجمع لابن القیسرانی ۲/۲، تهذیب الاسماء واللغات ۱/۹۸، تاریخ الإسلام ۲/۲، تذکرة الحفاظ، ۱/۹۸، سیر اعلام النبلاء ۲/۳۳، الکاشف ۱/۳۳۱، شرح علل الترمذی ۳۲۲، تهذیب ابن حجر ۳/۹۲، خلاصة الخزرجی ۱/الترجمة ۲۲۰، تهذیب الکمال ۲۰۶۸، تهذیب الکمال ۲۰۶۸، ۲۰۰۸، تهذیب الکمال ۲۰۶۸، ۲۰۰۸، تهذیب الکمال ۲۰۶۸، ۲۰۰۸، ۲۰۰۸، ۲۰۰۸، تهذیب الکمال ۲۰۶۸، ۲۰۰۸، ۲۰

مقدمة التحقيق .....مقدمة التحقيق ....

قال أبو عمر: أروى الناس عنه ابن حريج، وكان شريكه. ويقال: إن زياد بن سعد، كان أميًا لا يكتب، وفي خبر ابن عيينة ما يدل على أنه كان يكتب، إلا أن أراد أنه كان يكتب له، فالله أعلم.

ولمالك عنه في الموطأ من حديث النبي الله ثلاثة أحاديث، أحدهما متصل مسند، والثاني مرسل عند أكثر الرواة، والثالث موقوف.

\* \* \*

### طلحة بن عبد الهلكالأبيلي

روى عنه مالك حديثا واحد مسندا صحيحا، وليس عند يحيي عن مالك.

وقد رواه القعنبي وأبو المصعب وابن بكير والتنيسي وابن وهب وابن القاسم وجماعة الرواة للموطأ؛ فكرهنا أن نخلى كتابنا من ذكره، لأنه أصل من أصول الفقه. وما أظنه سقط عن أحد من الرواة، إلا عن يحيى بن يحيى، فإنى رأيته لأكثرهم، والله أعلم.

وقد رواه من غير رواة الموطأ، قوم حلة عن مالك، منهم: يحيى بن سعيد القطان وأيو نعيم وعبد الله بن إدريس وغيرهم.

وهو حديث يدور على طلحة بن عبد الملك الأيلى هذا، وهو ثقة مرضى، حجة فيما نقل؛ روى عنه مالك، وعبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. على أن عبيد الله بن عمر، قد لقى القاسم بن محمد وروى عنه.

\* \* \*

### معمد بن شماب الزهری(۱)

<sup>(</sup>۱) انظر: طبقات خليفة ٢٦١، التاريخ الكبير ٢٠،١، التاريخ الصغير ٢٠،١، تاريخ الفسوى ١/٠١، الخرح والتعديل ٢١/٥، حلية الأولياء لأبى نعيم ٣٨٠،٣٦، ٣٨١، الشيرازى ٣٣٠ تهذيب الأسماء ٢٠،١، ٩، ٩، وفيات الأعيان ٢٧٧/٤، تهذيب الكمال ٢٦٨، تاريخ الإسلام ١٣٦/٥، تذكرة الحفاظ ٢٠/١، ١٠،١، ميزان الاعتدال ٤/٠٤، تهذيب التهذيب

١٧٢ .....مقدمة التحقيق

وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث ابن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى.

هكذا نسبه مصعب الزبيرى وغيره، ليس في ذلك اختلاف. قال مصعب: وأمه من بني الدئل بن عبد مناة بن كنانة.

قال أبو عمر: كنيته أبو بكر، وكان من علماء التابعين وفقهائهم، مقدم في الحفظ والإتقان، والرواية والاتساع، إمام حليل من أئمة الدين.

أدرك جماعة من الصحابة وروى عنهم، منهم: أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وعبد الرحمن بن أزهر الزهرى، وسنين أبو جميلة السلمى؛ ومنهم: عبد الله بن عمر فيما ذكره معمر عن ابن شهاب، أنه سمع منه حديثه فى الحج مع الحجاج. وقيل: إنه سمع منه حديثين، وقيل: ثلاثة، وقد ذكرنا من صحح ذلك ومن نفاه فى باب ابن شهاب عن سالم من هذا الكتاب.

وسمع ابن شهاب من جماعة أدركوا النبي الله وهم صغار، مثل محمود بن ربيع، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وأبي الطفيل، والسائب بن يزيد، ونظرائهم.

وقد روى عن عمرو بن دينار، أنه ذكر عنده الزهرى فقال: وأى شيء عنده؟ أنا لقيت جابرًا ولم يلقه، ولقيت ابن عمر ولم يلقه، ولقيت ابن عباس ولم يلقه. فقدم الزهرى مكة فقيل لعمرو: قد جاء الزهرى، فقال: احملونى إليه، وكان قد أقعد، فحمل إليه، فلم يأت أصحابه إلا بعد هوى من الليل، فقيل له: كيف رأيت؟ فقال: والله ما رأيت مثل هذا القرشى قط.

أحبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أحمد بن يونس، قال: حدثنا عبد العزيز بن أبى سلمة الماحشون، قال: قلت لابن شهاب: يا أبا بكر في حديث ذكره.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير،

<sup>-</sup> ٩ / ٤٤٠) النجوم الزاهرة ٢٩٤/١) طبقات الحفاظ ٤٢، ٣٤، الحلاصة ٣٥٩، سير أعلام النبلاء ٥٣٠٠.

مقدمة التحقيق .....

قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا ابن عيبنة، عن عمرو بن دينار، قال: حالست حابر بن عبد الله، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، فلم أر أحدًا أنسق للحديث من الزهرى.

حدثنى خلف بن القاسم بن سهل الحافظ، قال: حدثنا أبو الميمون عبد الرحمن ابن عمر البحلى بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، قال: حدثنا أيوب بن سويد، عن الأوزاعى، قال: ما داهن ابن شهاب ملكًا من الملوك قط إذ دخل عليه، ولا أدركت خلافة هشام أحدًا من التابعين أفقه منه.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمر، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا سعيد الرحمن بن مسلم، قال: حدثنا سعيد ابن عبد العزيز، قال: سمعت مكحولاً يقول: ابن شهاب أعلم الناس. قال الوليد: وسمعت سعيد بن عبد العزيز يقول: ما ابن شهاب إلا بحر.

وحدثنى حلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، قال: حدثنا ابن عياش، عن أبى بكر بن أبى مريم، قال: قلت لمكحول: من أعلم الناس؟ قال: ابن شهاب، قلت: ثم من؟ قال ابن شهاب.

أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بسن جرير، قال: حدثنا ابن البرقى، قال: حدثنا عمرو بن أبى سلمة، قال: سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول عن مكحول قال: ما بقى على ظهرها أعلم بسنة ماضية من الزهرى.

وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا ابن البرقى، قال: حدثنا عمرو بن أبى سلمة، قال: سمعت سعيد بن بشير يذكر عن قتادة، قال: ما بقى على ظهرها إلا اثنان: الزهرى، وآخر؛ فظننا أنه يعنى نفسه.

وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن

التحقيق مقدمة التحقيق حرير، قال: حدثت عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسى، قال: حدثنى إبراهيم ابن سعد بن إبراهيم، عن أبيه قال: ما جمع أحد بعد رسول الله الله الزهرى.

وذكر الحسن بن على الحلواني في كتاب المعرفة، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع، قال: حدثني إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال: ما وعي أحد من العلم بعد رسول الله على، ما وعي ابن شهاب.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبو مسلم، قال: حدثنا سفيان، قال: قال الهذلى: حالست الحسن، وابن سيرين، فما رأيت مثله يعنى الزهرى.

قال سفيان: كانوا يقولون ما بقى من الناس أحد أعلم بالسنة منه.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمر، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا معن بن الوليد، قال: حدثنا جنادة بن محمد المرى، قال: حدثنا مخلد بن حسين، عن الأوزاعى، عن سليمان بن حبيب المحاربى، قال: قال لى عمر بن عبد العزيز: ما أتاك به الزهرى بسنده، فاشدد به يديك.

وأخبرنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا الحسن بن يحيى القلزمى، قال: حدثنا حدثنا عبد الرحمن بن محدى، قال: حدثنا وحدثنا ابن مهدى، قال: حدثنا وهيب، قال: سمعت أيوب يقول: ما رأيت أحدًا أعلم من الزهرى، فقيل له: ولا الحسن؟ قال: ما رأيت أعلم من الزهرى.

وحدثنا عبد الوارث بن سفیان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهیر، قال: حدثنا أحمد بن حبل، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدی، عن وهیب، قال: سمعت أیوب یقول: ما رأیت أحدًا أعلم من الزهری. فقال له صحر بن جویریة: ولا الحسن، فقال: ما رأیت أعلم من الزهری.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمر، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثني أحمد، قال: حدثنا مروان بن محمد، قال: سمعت مالك بن أنس

حدثنا عبد الله، حدثنا أحمد، حدثنا محمد، حدثنا الزبير بن أبى بكر، حدثنا إسماعيل بن أبى أويس، حدثنا مالك، قال: حدثنا ابن شهاب أربعين حديثًا، فتوهمت فى حديث منها فانتظرته حتى خرج، ثم سألته وأخذت بلحام بغلته عن الحديث الذى شككت فيه؛ فقال: أو لم أحدثكه؟ قلت: بلى ولكنى توهمت فيه، فقال: لقد فسدت الرواية، خل لجام البغلة. فخليته ومضى.

أحبرنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أبو إسماعيل الترمذى، حدثنا أبو صالح، عن الليث بن سعد، قال: ما رأيت علمًا قط أجمع من ابن شهاب، ولا أكثر علمًا، ولو سمعت ابن شهاب يحدث بالترغيب، لقلت: ما يحسن إلا هذا، وإن حدث عن الأنبياء وأهل الكتاب، قلت: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن العرب والأنساب، قلت لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن العرب

وذكر الحلوانى، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، قال: قلت لعراك بن مالك: من أفقه أهل المدينة؟ فقال أما أعلمهم بقضايا رسول الله فلله، وأبى بكر وعمر وعثمان، وأفقههم فقهًا، وأعلمهم بما مضى من أمر الناس فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثًا، فعروة بن الزبير. ولا تشاء أن تفجر من عبيد الله بن عبد الله بحرًا، إلا فجرته. قال عراك: وأعلمهم عندى ابن شهاب؟ لأنه جمع علمهم جميعًا إلى علمه.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أحمد بن حالد، حدثنا مروان، حدثنا أبو حاتم، حدثنا الأصمعي، حدثنا عبد العزيز بن أبسى سلمة الماحشون، قال: سمعت ابن شهاب يقول: ما كتبت شيئًا قط، ولقد وليت الصدقة، فأتيت سالم بن عبد الله، فأخرج إلى كتاب الصدقة، فقرأه على فحفظته، وأتيت إلى أبي بكر بن حزم فقرأ على كتاب العقول فحفظته.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل،

قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا الزبير بن أبي بكر، قال: حدثنى إبراهيم ابن المنذر، عن عبد العزيز بن عمران، أن عبد الملك كتب إلى أهل المدينة يعاتبهم، فوصل كتابه في طومار، فقرئ الكتاب على الناس على المنبر، فلما فرغوا وافترق الناس، اجتمع إلى سعيد بن المسيب جلساؤه، فقال لهم سعيد: ما كان في كتابكم؟ فإنا نود أن نعرف ما فيه، فجعل الرجل منهم يقول فيه كذا وكذا، والآخر يقول: فيه كذا وكذا أيضًا. فلم يشتف سعيد فيما سأل عنه، فقال: لابن شهاب فقال: أقب يا أبا محمد أن تسمع كل ما فيه كاملاً؟ قال: نعم، قال: فأمسك فهذه والله هذا، كأنما هو في يده، فقرأه حتى أتى على آخره. قال: وقال ابن شهاب: ما استودعت قلبي شيئًا قط فنسيته.

أحبرنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا دحيم، حدثنا عبد الأعلى أبو مسهر، قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، قال: كان سليمان ابن موسى يقول: إذا جاءنا العلم من الحجاز عن الزهرى قبلناه، وإن جاءنا من العراق عن الحسن قبلناه، وإن جاءنا من الجزيرة عن ميمون بن مهران قبلناه، وإن جاءنا من الجزيرة عن ميمون بن مهران قبلناه، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه. قال سعيد: كان هؤلاء الأربعة علماء الناس فى خلافة هشام.

حدثنا حلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، قال: سمعت عبد الله بن جعفر أبا القاسم القزويني يقول: سمعت طاهر بن خالد بن نزار يقول: سمعت أبي يقول: سمعت القاسم بن مبرور يقول: سمعت يونس بن يزيد يقول: كان ابن شهاب إذا دخل رمضان، فإنما هو تلاوة القرآن، وإطعام الطعام. وكان ابن شهاب أكرم الناس، وأخباره في الجود كثيرة حدًا، نذكر منها لمحة دالة:

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، حدثنا محمد ابن الحسن، حدثنا الزبير بن أبى بكر القاضى، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: ما رأيت أنص للحديث من ابن شهاب، ولا رأيت أحود منه، ما كانت الدنانير والدراهم عنده، إلا بمنزلة البعر.

قال الزبير: وحدثني عبد الرحمن بن عبد الله الزهري، عن عممه موسى ابن عبد

مقدمة التحقيق العزيز، قال: كان ابن شهاب إذا أبى أحد من أصحاب الحديث أن يأكل طعامه، حلف ألا يحدثه عشرة أيام.

وذكر ابن وهب عن مالك قال: قيل لابن شهاب: لو جلست إلى سارية تفتى الناس، قال: إنما يجلس هذا المجلس من زهد في الدنيا. وذكر الحلواني: حدثنا أبو صالح عن الليث، عن ابن شهاب أنه قال: ما استودعت قلبي شيئًا قط فنسيته.

قال الحلواني: وحدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا مطرف، قــال: سمعت مالكًـا يقول: ما رأيت محدثا فقيهًا إلا واحدًا، قلت: من هو؟ قال: ابن شهاب.

وقال عبيد الله بن سعيد أبو قدامة: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما أحد أعلم بحديث المدنيين من الزهرى، وبعد الزهرى يحيى بن أبى كثير، وليس مرسل أصح من مرسل الزهرى، لأنه حافظ. وقال ابن المبارك: حديث الزهرى عندنا كأخذ باليد. قال: ورأى الزهرى أحب إلى من حديث أبى حنيفة.

قال أبو عمر: أحبار الزهرى أكثر من أن تحوى في كتاب، فضلاً عن أن تجمع في باب، وإنما ذكرت منها هاهنا طرفًا دالاً على موضعه ومكانه من العلم، وإمامته وحفظه. وكان نقش خاتم الزهرى: محمد يسأل الله العافية. ومما ينشد لابن شهاب يخاطب أخاه عبد الله:

أقـول لعبـد اللـه يـوم لقيتـه وقد شـد أحـلاس المطى مشرقا تتبع خبايا الأرض وادع مليكها لعلك يوما أن تجـاب فترزقـا

وقد روى أنه قالها لعبد الله بن عبد الملك بن مروان، وهي أبيات.

وولد رحمه الله سنة إحدى وخمسين، وقبل سنة ثمان وخمسين فى آخر خلافة معاوية، وهى السنة التى توفيت فيها عائشة أم المؤمنين، وأبو هريرة. ومات رضى الله عنه سنة أربع وعشرين ومائة، فى شهر رمضان ليلة سبع عشرة منه، وهو ابن ست وستين سنة، وذلك قبل موت هشام بعام. وقيل إنه مات وهو ابن اثنتين وسبعين سنة.

ودفن على قارعة الطويق ليدعى له. وكانت وفاته بضيعة له بناحية شغب وبدا؛ مرض

هنالك وأوصى أن يدفن على قارعة الطريق، فدفن بموضع يقال له أدامى، وهى خلف شغب وبدا، وهي أول عمل فلسطين، وآخر عمل الحجاز.

هذا كله قول الواقدي، ومصعب الزبيري، والزبير بن بكار، والطبري، وغيرهم. دخل كلام بعضهم في بعض، والله المستعان.

ولابن شهاب فى الموطأ رواية يحيى بن يحيى عن مالك، من حديث رسول الله ولابن شهاب فى الموطأ رواية يحيى بن يحيى عن مالك، من حديثًا، وأحد وثلاثون حديثًا؛ منها متصلة مسندة اثنان وتسعون حديثًا، وسائرها منقطعة مرسلة.

فأول المسند، ما رواه عن أنس بن مالك(١)، وذلك خمسة أحاديث.

#### \* \* \*

### أبي الزبيبر المكي(٢)

واسم أبى الزبير هذا، محمد بن مسلم بن تدرس مولى حكيم بن حزام، وقيل مولى محمد بن طلحة، والأول أصح وأكثر؛ سكن مكة ومات بها سنة ثمان وعشرين ومائة في خلافة مروان بن محمد وهو ابن أربع وثمانين سنة، هذا قول الواقدى.

<sup>(</sup>۱) انظر: ابن سعد ۱۷/۷، طبقات محليفة ترجمة ٥٧٥، التاريخ الكبير ۲۷/۲، التاريخ الصغير ١/٩٠١، المعارف ٢٠٠٨، الجرح ٢٨٦/٢، مشاهير الأمصار ترجمة ٢١٥، الاستيعاب ١٠٨، طبقات الشيرازى ٥١، ابن عساكر ٢٦/٣ أ، أسد الغابة ١٥١/١، تهذيب الأسماء ١٢٧/١، نهاية الأرب ٢٣٣/١، تهذيب الكمال ٢٢، تاريخ الإسلام ٣٩٣٣، تذكرة الحفاظ ٢/١٤، العبر ١/٧٠، تذهيب التهذيب ٢/٣١ ب، مرآة الجنان ١/٨٢، البداية والنهاية ٩٨٨، غاية النهاية ترجمة ٣٠٨، تهذيب التهذيب ٢/٣١، الإصابة ١/١٧، النحوم الزاهسرة ١/٢٢، الخلاصة ٥٣، تهذيب ابن عساكر ٣١٤، سير النبلاء ٣١٣٣.

<sup>(</sup>۲) انظر ترجمته في: ابن سعد ٥/١٨٤، طبقات خليفة ٢٨١، التاريخ الكبير ٢٢١/١، تاريخ الفسوى ٢٢٢، الجرح ٤/١٥، تهذيب الكمال ٢٢٦٦، تاريخ الإسلام ١٥٢٥، ميزان الاعتدال ٣٥٤، تذكرة الحفاظ ٢/١٦، العبر ٢٦٨١، العقد الثمين ٣٥٤، ٣٥٥، تهذيب التهذيب ٩٠، ٤٤٠، طبقات الحفاظ ٥٠ – ٥١، الخلاصة ٣٥٨، سير أعلام النبلاء ٥/٠٨٠.

وقال على بن المديني: مات أبو الزبير قبل عمرو بن دينار بسنة. ومات عمرو بن دينار سنة ست وعشرين ومائة.

قال أبو عمر: كان أبو الزبير ثقة حافظًا، روى عنه مالك، والثورى، وابن حريج، والليث بن سعيد، وابن عيينة، وجماعة من الأئمة؛ وكان شعبة يتكلم فيه ولا يحدث عنه، ونسبه مرة إلى أنه كان يسىء صلاته، ومرة إلى أنه وزن فأرجع وهمو عند أهمل العلم مقبول الحديث، حافظ متقن، لا يلتفت فيه إلى قول شعبة.

قال معمر: ليتنى لم أكن رأيت شعبة، جعلنى أنـى لا أكتب عـن أبـى الزبـير ولا أحمل عنه، وخدعني.

وقال يحيى بن معين: أبو الزبير ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: أبو الزبير ليس به بأس.

وروى هشيم عن الحجاج بن أرطأة، وابن أبى ليلى، عن عطاء، قال: كنا نكون عند جابر بن عبد الله فيحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، فكان أبو الزبير من أحفظنا للحديث.

حدثناه خلف بن القاسم، حدثنا ابن المفسر، حدثنا أحمد بن على بن سعيد، حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا هشيم، قال: حدثنا ابن أبى ليلى، والحجاج بن أرطأة، قالا: قال عطاء فذكره.

وذكره عبد الرزاق قال: أنبأنا عمرو بن قيس، قال: كان عطاء بن أبي رباح وأصحابه إذا قدم حابر، قدموا أبا الزبير أمامهم ليحفظ لهم.

أخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمر البجلى، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: أخبرنا ابن أبى عمر، قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما نازع أبو الزبير عمرو بن دينار في حديث قط إلا زاد عليه أبو الزبير.

وأخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد ابن حرير، قال: حدثنا الحسن بن الصباح، قال: حدثنا سفيان عن أبي الزبير، قال: كان

عطاء يقدمنى إلى جابر فأتحفظ لهم الحديث، وكان عطاء ربما سئل عن شمىء فيقول للسائل: سل أبا الزبير.

لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي للله ثمانية أحاديث متصلة مسندة.

#### \* \* \*

### معمد بن المنكدر(١)

مدنى تابعى، ثقة فاضل، وهو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بن عبد العزى، ويقال: الهدير بن مجرز بن عبد العزى بن عامر بن الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم ابن مرة القرشى التيمى، يكنى أبا عبد الله.

وقيل: يكنى أبا بكر، وأمه أم ولد، وكان من فضلاء هذه الأمة، وعبادها وفقهائها، وخيارها. كان أهل المدينة يقولون: إنه كان بحاب الدعوة وكان مقلا، وكان مع ذلك حوادا.

توفى بالمدينة سنة ثلاثين ومائة، أو إحدى وثلاثمين ومائمة، وذكر الأويسى، عن مالك، قال: كان محمد بن المنكدر سيد القراء، وكان كثير البكاء عند الحديث، وكنت إذا وحدت من نفسى قسوة آتيه فأنظر إليه فأتعظ به، وأنتفع بنفسى أياما، وكان كثير الصلاة بالليل.

قال أبو جعفر الطبرى: كان محمد بن المنكدر ثقة، كثير الحديث، أمينا على ما روى ونقل من أثر في الدين.

قال أبو عمر: لمالك عنه في الموطأ من حديث رسول الله الله مسة أحاديث، منها أربعة مسندة، وواحد مرسل.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته في: طبقات حليفة ٢٦٨، التاريخ الكبير ٢١٩/١، التاريخ الصفير ٢٨٧/١، ٢٢/٢ التاريخ الصفير ٢٨٧/١، ٢٢/٢ المعارف ٤٦١، ١٢٥، الجرح ٩٧/٨، حلية الأولياء ٣٦/٤، ١٦٥، تهذيب الكمال ١٢٧٥، تلذيب التهذيب ٤٣٣، تاريخ الإسلام ٥/٥٥، تذكرة الحفاظ ٢٧/١، الخلاصة ٣٦٠، سير أعلام النبلاء ٣٥٣٥.

مقدمة التحقيق .....

# محمد بن يحيى بن حبان(۱)

لمالك عنه أربعة أحاديث مسندة صحاح.

وهو محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ، وقد ذكرنا حده هذا في الصحابة بما يغنى عن ذكره هاهنا، ويكنى محمد بن يحيى بن حبان أبا عبد الله، وكان ثقة مأمونا على ما جاء به حجة فيما نقل، سكن المدينة، ومات بها، سنة إحدى وعشرين ومائة، وهو ابن أربع وسبعين سنة.

قال محمد بن عمر الواقدى كانت لمحمد بن يحيى بن حبان حلقة في مسجد رسول الله على.

وكان يفتى، وكان مالك يثنى عليه، ويصفه بالعلم والعبادة. قال يحيى بن معين: وقد سمع ابن عمر.

#### \* \* \*

# محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي(٢)

وهو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي من أنفسهم يكنى أبا عبد الله، وكان من ساكنى المدينة، وبها كانت وفاته في سنة أربع وأربعين ومائة، في خلافة أبي جعفر، وكان كثير الحديث.

روى عنه مالك وابن عيينة، والثوري، وجماعة من الأثمة، إلا أنه يخالف في

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته في: ابن سعد ۱۹۷۷، طبقات حليفة ۲۰۸، التاريخ الكبير ۲۹۰۱، تاريخ الفسوى ۱۲۹۸، الجرح ۱۲۲۸، ۱۲۳، تهذيب الكمال ۱۲۸۶، تهذيب التهذيب ۱۲۸۶ تهذيب التهذيب الكمال ۱۲۸۶، تهذيب العبر ۱۹۷۱، تهذيب التهذيب ۱۸۷۸، الخلاصة ۳۲۳، سير أعلام النبلاء ۱۸۲۰،

<sup>(</sup>۲) انظر ترجمته في: تاريخ عليفة ۲۰، طبقات عليفة ۲۷۰، التاريخ الكبير ۱۹۱/۱ - ۱۹۲۰ الجرح ۸/۰۳، مشاهير الأمصار ۱۳۳، الكامل ۲۸/۰، تهذيب الكمال ۱۲۰۱، ميزان الاعتدال ۲۷۳/۳ - ۲۷۴، العبر ۲/۰۰، الوافي بالوفيات ۲۸۹/۶، تهذيب التهذيب التهذيب المرور ۳۰/۳ - ۳۷۷، الخلاصة ۳۰۶، سير أعلام النبلاء ۲/۳۳۱.

المحديث فإذا خالفه في أبي سلمة الزهرى، أو يحيى بن كثير، فالقول قولهما عن أبى سلمة عند أهل العلم بالحديث.

وقال يحيى بن معين: محمد بن عمرو بن علقمة أعلى من سهيل بن أبي صالح.

وقال يحيى القطان: محمد بن عمرو أحب إلى من ابن حرملة. وقال يحيى ابن معين أيضًا: محمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو. قال: لم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها.

قال أبو عمرو: محمد بن عمرو ثقة محدث، روى عنه الأثمة ووثقوه، ولا مقال فيه إلا كما ذكرنا: أنه يخالف في أحاديث، وأنه لا يجرى محرى الزهرى وشبهه، وكان شعبة مع تعسفه وانتقاده الرجال يثنى عليه.

ذكر العقيلى، قال: حدثنى محمد بن سعد الشاشى، قال: حدثنا محمد بن موسى الواسطى، قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: قال شعبة: محمد بن عمرو أحب إلى من يحيى بن سعيد الأنصارى فى الحديث.

قال أبو عمرو: حسبك بهذا. ويحيى بن سعيد أحد الأئمة الجلة.

وقد روى ابن أبى مريم عن حاله موسى بن سلمة قال: أتيت عبد الله ابن يزيد بن هرمز، فسألته أن يحدثنى، فقال: ليس ذلك عندى، ولكن إن أردت الحديث، فعليك بمحمد بن عمرو بن علقمة.

وقال أبو مسهر: سمعت مالك بن أنس يقول: أكثر محمد بن عمرو, وحدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، قال: سمعت يحيى ابن معين، يقول: محمد بن عمرو بن علقمة ثقة.

قال أبو عمر: لم يخرج مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة فى موطقه حكمًا، واستغنى عنه فى الأحكام بالزهرى ومثله، ولم يكن عنده إلا فى عداد الشيوخ الثقات، وإنما ذكر عنه فى موطقه من المسند حديثًا واحدًا. مقدمة التحقيق ......

### معمد بن أبي أمامة

وقد ذكرنا أبا أمامة بن سهل(۱) وأباه سهل بن حنيف(۲)، وذكرنا أبا أمامة أسعد ابن زرارة جد أبى أمامة بن سهل لأمه كل هؤلاء في كتابنا في الصحابة.

وذكرنا هناك من أخبارهم ما يوقف به على مواضعهم ومنازلهم وأحوالهم. ومحمد بن أبي أمامة هذا من ثقات شيوخ أهل المدينة روى عنه مالك وغيره.

### معمد بن أبى بكر الثقفى

وهو محمد بن أبى بكر بن عوف بن الرباح الثقفى، مدنى. تابعى ثقة. روى عنه مالك بن أنس غيره.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/٢٨، طبقات خليفة ترجمة ٢٥٤، ٢١٧٦، المعرفة والتاريخ ١٧٥/، الكنى ١٤/١، مشاهير الأمصار ١٣٩، الإستيعاب ٨٦، ابن عساكر ٢٠٣/، أ، أسد الغابة ٣/٠٤، ٢/٨١، تهذيب الكمال ٩٤، تاريخ الإسلام ٢١/٤، العبر ١١٨/١، تنهيب التهذيب ١٩٠/، مرآة الجنان ٢/٧، البداية والنهاية ١٩٠٩، الخلاصة ٣٨، الإصابة ٩/٤، سير النبلاء ٣/٢٥.

<sup>(</sup>۲) انظر ترجمته في: ابن سعد ۲۰۱۱، ۲۷۱/۳، طبقات خليفة ۸۰، ۱۳۰، تاريخ خليفة ۱۹۸، الاستبصار ۲۲۰، الاستيعاب التاريخ الكبير ٤٧/٤، المعارف ۲۹۱، تاريخ الفسوى ۲۰۱۱، الاستبصار ۳۲۰، الاستيعاب ۲۰۱۲، أسد الغابة ۲۰۱۷، تهذيب الكمال ۷۰۰، تهذيب التهذيب ۲۰۱۷، الإصابة ۲۷۳/۲، اخلاصة ۱۹۷۷، سير الأعلام ۳۲۰۲۲.

١٣٤ .....

## محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن عزم الأنصاري

أمه فاطمة بنت عمارة بن عمرو بن مخزوم، ويكنى أبا عبـد الملـك، وكـان قاضيًـا بالمدينة.

قال الواقدى: توفى محمد أبى بن بكر بن محمد بن عمرو بن حزم سنة اثنتين وثلاثين ومائة، فى دولة بنى العباس، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وتوفى أبوه أبو بكر(١) سنة عشرين ومائة.

#### \* \* \*

## معمد بن عبد الرحمن أبو الأسود

وهو محمد بن عبد الرحمن بن نوفسل بن الأسود بن نوفسل بن خويلد بن أسد القرشى الأسدى يكنى أبا الأسود يعرف بيتيم عروة؛ لأنه كان يتيمًا فى حجره. سكن المدينة، ثم سكن مصر فى آخر أيام بنى أمية وهو من حلة المحدثين بها، ثقة حجة فيما نقل.

قال يحيى بن معين: وهو أحب إلى من هشام بن عروة. قال مالك: كان أبو الأسود: محمد بن عبد الرحمن صاحب عزلة، وحمج، وغزو، قال: وكان الناس أصحاب عزلة.

### \* \* \*

### محمد بن عمارة المزمى الأنصاري

وهو محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٣٤٧ (٢١/٥٨٥)، تاريخ عليفة ٢١٨، ٩٧، ٩١٨، طبقات ٩٨، التاريخ الكبير ٦/ترجمة ٢٤٧٨، الصغير ١/٥٦، ٨١، المعرفة ١/٣٣١، الجرح ٦/ترجمة ٢٤٧١، الاستيعاب ١/٢٢٣، أسد الغابة ٤/٨٤، التجريد ١/ترجمة ٣٣٦٩، تذهيب التهذيب ٣/٤ ١، الاستيعاب ١/٢٤٠، التقريب ٢/٨٢، الإصابة ٢/ترجمة ١٨٥، الخلاصة ٢/ترجمة ٢٧٦٠.

## محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى معصعة الأنصاري المازني

مدنى، ثقة، توفى سنة تسع وثلاثين ومائة، لمالك عنه حديثان.

\* \* \*

## محمد بن عبد الرحمن أبو الرجال بكني أبا عبد الرحمن

وإنما قيل له أبو الرحال، وغلب ذلك عليه، لولده كانوا عشرة رحالا، ذكورا، فكنى أبا الرحال: وهو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة ابن النعمان الأنصارى من بنى مالك بن النحار وقد ذكرنا حارثة بن النعمان فى كتابنا فى الصحابة بما يغنى، عن ذكره هاهنا.

وأم محمد هذا عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة بن عسلس بن عبيد ابن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار أنصارية أيضا، تابعية ثقة وابنها أبو الرحال هذا مدنى ثقة روى عنه مالك، وابن عيينة، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم، وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصارى.

ولأبى الرجال ابن محدث أيضا، يسمى حارثة بن أبى الرجال، وهو ضعيف فيما نقل، عن أبيه، وعن غيره وأما أبو الرجال فثقة.

\* \* \*

### موسی بن عقبة(١)

تابعی، مدنی، ثقة، و هو موسی بن عقبة بن أبی عیاش - یكنی أبا محمد مولی الزبیر بن العوام - كان الزبیر قد أعتق جده أبا عیاش. هكذا قال الواقدی وغیره.

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته في: طبقات محليفة ٢٦٧، تاريخ محليفة ٤١١، تاريخ البحارى ٢٩٢/٧، التاريخ الصغير ٢٠/٢، الجرح ١٥٤/٨، الثقات ٢٤٨/٣، تهذيب الكمال ١٣٩٢، تذكرة الحفاظ ١١٤/١، العبر ١٩٢٤، الوافي بالوفيات ١٣٧/٠، الخلاصة ٣٩٢، سير أعلام النبلاء ١١٤/٦.

٩٣٦ .....

وقال يحيى بن معين: موسى بن عقبة، مـولى أم خـالد بنـت خـالد بـن سـعيد ابـن العاص.

وقد ذكرنا في باب إبراهيم بن عقبة في صدر كتابنا هذا في نسبه وولائه ما هو أكثر من هذا، وسمع موسى بن عقبة من أم خالد بنت خالد بن سعيد ابن العاص، ورأى ابن عمر وسهل بن سعد، قال: حججت وابن عمر بمكة، عام حج نحدة الحروري، ورأيت سهل بن سعد يتخطا حتى توكاً على المنبر، فسارً الإمام بشيء.

وكان موسى بن عقبة من ساكنى المدينة، وبها توفى سنة إحدى وأربعين ومائة، قبل خروج محمد بن عبد الله بن حسن.

وكان مالك يثنى على موسى بن عقبة، وكان لموسى علم بالمغازى والسيرة، وهـو ثقة فيما نقل من أثر في الدين، وكان رحلا صالحًا رحمه الله.

لمالك عنه من حديث رسول الله على في الموطأ حديثان مسندان.

\* \* \*

### موسی بن میسرة

وكان موسى بن ميسرة من فضلاء أهل المدينة، وكان مالك يثنى عليه، ويصفه بالفضل، وتوفى موسى بن ميسرة سنة ثلاث وثلاثين ومائة.

\* \* \*

## موسی بن أبی تمیم

وموسى هذا مدنى ثقة روى عنه مالك وغيره.

\* \* \*

### مسلم بن أبي مريم وهو مدني ثقة

روى عنه مالك، وابن عيينة، ووهيب بن خالد، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وكان مالك يثنى عليه، ويقول: كان رجلا صالحا وكان يهاب أن يرفع الأحاديث لمالك

مقدمة التحقيق .....

عنه من حديث النبى في الموطأ ثلاثة أحاديث أحدها لم يختلف الرواة عن مالك في رفعه، والاثنان جمهور رواته على توقيفهما: يحيى بن يحيى، وغيره، ورفع ابن وهب أحدهما، ورفع بن نافع الآخر. وهما مرفوعان من غير رواية مالك من وجوه صحاح كلها.

\* \* \*

### مغرمة بن سليمان

وهو مخرمة بن سليمان الموالبي، قتل يوم قديد، سنة ثلاثين ومائة، وهو ابن سبعين سنة، وكان ثقة، وروى عنه جماعة من الأئمة.

\* \* \*

## المسور بن رفاعة بن أبى مالك القرظي

توفى المسور بن رفاعة هذا سنة ثمان وثلاثين ومائة.

\* \* \*

### نافع مولي عبد الله بن عمر(١)

هو نافع بن جرجس.

قال أبو عمر: يكنى نافع أبا عبد الله. قال ابن معين: كان ديلميا، وقال غيره: كان من أهل أبرشهر، وقيل كان أصله من المغرب، أصابه عبد الله ابن عمر فى غزاته، وكان ثقة، حافظا، ثبتا فيما نقل، وكانت فيه لكنة، وكان يلحن أيضا مع ذلك لحنا كثيرا.

ذكر معاذ بن معاذ، عن ابن عون، قال: كانت في نافع لكنة، وذكر الواقدي

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته فی: تاریخ خلیفة ۲۰۲، التاریخ الکبیر ۸٤/۸، التاریخ الصغیر ۹/۲، المعارف ۲۲۰، الخرح ۸۱/۵، المخارخ ۱۲۳/۱، تذکرة الحفاظ ۹/۱، ۱۲۳/۱، العبر ۱۲۳/۱، مرآة الجنان ۲۰۱/۱، البدایـة ۹/۱، ۱۳۱۳، تهذیـب التهذیـب الخفاظ ۴/۱، مطبقات الحفاظ ۵/۰، الخلاصة ۵/۰، سیر أعلام النبلاء ۵/۰۰.

١٣٨ .....مقدمة التحقيق

قال: حدثنى نافع بن أبى نعيم، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وأبو مروان عبد الله الملك بن عبد العزيز بن أبى فروة، قالوا: كان كتاب نافع الذى سمع من عبد الله ابن عمر فى صحيفة، فكنا نقرؤها عليه، فنقول: يا أبا عبد الله، إنا قد قرأنا عليك فنقول: حدثنا نافع؟ فيقول: نعم، قال: وسمعت نافع ابن أبى نعيم، يقول: من أخبرك أن أحدا من أهل الدنيا قرأ عليه نافع فلا تصدقه، كان ألحن من ذلك.

قال أبو عمر: قد روينا عن سليمان بن موسى، قال: رأيت نافعا مولى ابن عمر على عليه، ويكتب بين يديه، وذكر حماد بن زيد، عن عبيد الله بن عمر، أن عمر ابن عبد العزيز بعث نافعا إلى أهل مصر يعلمهم السنن، وكان مالك يقول: نشر نافع عن ابن عمر علما جما.

وقال ابن عيينة: أى حديث أوثق من حديث نافع. وقال يحيى بن معين: أثبت أصحاب نافع فيه مالك بن أنس، وهو عندى أثبت من عبيد الله بن عمر، وأيوب.

وقال يحيى بن سعيد القطان: أثبت أصحاب نافع أيوب، وعبيد الله، وابن حريج، ومالك. قال: وابن حريج، أثبت في نافع من مالك.

قال أبو عمر: هؤلاء الثلاثة عبيد الله بن عمر، ومالك، وأيوب، أثبت الناس فى نافع عند الناس، وابن حريج رابعهم، إلا أن القطان يفضله، وليس يلحق بهؤلاء الثلاثة فى نافع عندهم إذا خالفوه.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون، حدثنا أبو زرعة، قال: سمعت سليمان بن حرب يقول: قال يحيى، وعبد الرحمن بن مهدى عبيد الله، ومالك أثبت من أيوب في نافع ثم تعجب.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون، حدثنا أبو زرعة، قال: سمعت أحمد بن حنبل يسأل: من أثبت في نافع؟ عبيد الله أو مالك أو أيوب، فقدم عبيد الله ابن عمر وفضله بلقاء سالم والقاسم قلت له: فمالك بعده؟ قال: إن مالكا أثبت. قلت: فإذا اختلف مالك وأيوب، فتوقف وقال: ما نجترى على أيوب، ثم عاد في ذكر عبيد الله، ففضله وقال: شيخ من أهل البلد جليل، فقلت له: إنهم يحدثون عن

وقال الواقدى: مات نافع بالمدينة سنة سبع عشر ومائة فى خلافة هشام بن عبد الملك، وذكر الحسن بن على الحلوانى قال: حدثنا أحمد بن صالح المصرى، قال: حدثنا محمد بن إدريس الشافعى، قال: أخبرنى عمى محمد بن على بن شافع قال: شهدت القاسم وسالما، وحضرت الصلاة، فقال كل واحد منهما لصاحبه: تقدم أنت أسن؛ فتدافعاها حتى قدما نافعا.قال: وحدثنا بشر بن عمر، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: كنت إذا سمعت نافعا يحدث حديثا عن ابن عمر لم أبال إلا أسمعه من غيره.

لمالك عنه في موطئه من حديث رسول الله ﷺ ثمانون حديثًا.

\* \* \*

## نعيم بن عبد الله المجمر

وهو نعيم بن عبد الله المحمر مولى عمر بن الخطاب، كان أبوه عبد الله يجمر المسجد إذا قعد عمر على المنبر، وقد قيل إنه كان من الذين كانوا يجمرون الكعبة، والأول أصح والله أعلم؛ لأنه كان مولى عمر، وكان يجمر له مسجد رسول الله الله

ونعيم أحد ثقات أهل المدينة، وأحد خيار التابعين بها، قال مالك: حالس المحمر أبا هريرة عشرين سنة. ذكره الحلواني في كتاب المعرفة، عن سعيد بن أبي مريم، عن مالك.

لمالك عن نعيم هذا في الموطأ ثلاثة أحاديث مسندة، ومن الموقوفات حديثان تتمة شمسة، وهي كلها عندنا صحاح مسندة، وكان نعيم يوقف كثيرًا من حديث أبى هريرة مما يرفعه غيره من الثقات. ٠ ١٤٠......

# صفوان بن سلیم<sup>(۱)</sup>

وسليم أبوه مولى حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى، كان صفوان بن سليم من عُبَّاد أهل المدينة وأتقاهم لله عز وجل، ناسكا، كثير الصدقة بما وجد من قليل وكثير، كثير العمل، خائفا لله؛ يكنى أبا عبد الله، سكن المدينة، لم ينتقل عنها، ومات بها سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبى يسأل عن صفوان بن سليم فقال: ثقة، من خيار عباد الله وفضلاء المسلمين.

ذكر أبو داود السجستاني قال: ذكر أحمد بن حنبل صفوان بن سليم، فقال: يستنزل بذكره القطر، وقال يحيى القطان: صفوان بن سليم أحب إلى من زيد بن أسلم.

وقال أبو ضمرة أنس بن عياض: رأيت صفوان بن سليم - ولو قيل له إن الساعة غدا ما كان عنده مزيد.

وقال أحمد بن صالح: كان صفوان بن سليم أسود.

لمالك عن صفوان بن سليم من حديث النبي الله في الموطأ سبعة أحاديث، منها حديثان مسندان، وخمسة أحاديث مرسلة.

\* \* \*

### صيفي

وهو صيفى بن زياد، يكنى أبا زياد مولى ابن أفلح مولى أبى أيوب الأنصارى رحمه الله.

<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته في: طبقات عليفة ٢٦١، تاريخ عليفة ٤٠٤، التاريخ الكبير ٢٠٨، ٣٠٧، ٢٠٨، التاريخ الكبير ٢٠٨، ٣٠٨، التاريخ الصغير ١٩/٢، تاريخ الفسوى ١٦٦/١، الجرح ٢٣/٤، الحلية ١٥٨/٣ – ١٦٦، تهذيب الكمال ٢٠٨، تذهيب التهذيب ٢٣/٢، تاريخ الإسلام ٥/٢٢، العبر ٢٦/١، تهذيب التهذيب ٤/٥/٤، طبقات الحفاظ ٤٥، الخلاصة ١٧٤، تهذيب ابن عساكر ٢٥/٣٤ – ٤٣٥، سير أعلام النبلاء ٥/٤٣ – ٣٦٤،

مقدمة التحقيق .....

وقيل: صيفى هذا يكنى أبا سعيد، يقال فيه: مىولى ابن أفلح، ويقال مىولى أفلح مولى أبى أبى أبى السائب ومولى أبى أبى ألسائب، والصواب قول من قال: مولى ابن أفلح، كنيته أبو زياد.

وهو رجل من أهل المدينة، روى عنه مالك، وابن عجلان، وسعيد المقبرى، وسعيد بن أبى هند، ولا أعلم له رواية إلا عن أبى السائب مولى هشام ابن زهرة.

#### \* \* \*

## مدقة بن يسار <sup>(۱)</sup>

وصدقة بن يسار هذا يعد في أهل مكة، وكان من ساكنيها، وأصله الجزيرة؛ يقال: صدقة بن يسار المكي، وهو ثقة مأمون، سمع ابن عمر، وله عنه أحاديث صالحة، فهو من التابعين الثقات، وقد روى عن رجل، عن ابن عمر، وروى عن الزهرى أيضًا.

روى عنه شعبة، ومالك، وابن عيبنة، وموسى بن عبيدة، وغيرهم، قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: حدثنى أبى، قال: حدثنا سفيان، قال: قلت لصدقة بن يسار: إن أناسًا يزعمون أنكم خوارج، قال: كنت منهم، ثم إن الله عافاني. قال سفيان: وكان من أهل الجزيرة، قال عبد الله: وسمعت أبى يقول: صدقة بن يسار من الثقات، روى عنه شعبة.



<sup>(</sup>۱) انظر ترجمته فی: (طبقات ابن سعد ٥/٥٨٥، تاریخ الدوری ۲۹۲۲، طبقات خلیفة ۲۸۲ علل آحمد ۱۹۳۱، ۱۹۹۹، تاریخ البخاری الکبیر الترجمة ۲۸۷۷، المعرفة لیعقوب ۱۹۷۱، تاریخ أبی زرعة الدمشقی ۱۱، ۱۹۹۹، ۱۹۷۸، الجرح والتعدیل الترجمة ۱۸۸۵، ثقات ابن حبان ۱۸۷۶، ثقات ابن شاهین الترجمة ۷۵، سؤالات البرقانی للدارقطنی الترجمة ۲۲۰، رحال صحیح مسلم لابن منجویه الورقة ۸۳، الجمع لابن القیسرانی ۱/۲۲، الکاشف التزجمة ۸، ۲۲، تهذیب التهذیب ۲/۲۲، میزان الاعتدال ۲/۳۸۸۳، تاریخ الإسلام ٥/۲۲، إکمال مغلطای الورقة ۱۸۹، نهایة السول ۱۶، تهذیب التهذیب ۱/۲۲، التقریب ۱/۲۲۰، تهذیب التهذیب ۱۹/۱۶، التقریب ۱/۲۲۰، تهذیب التهذیب الکمال ۱۹/۵، التقریب ۱/۲۲۰،

وصالح بن كيسان هذا يكنى أبا محمد، وقيل: يكنى أبا الحارث؛ واختلف فى نسبه وولائه، فقيل: هو من خزاعة، وقيل: هو مولى لبنى عامر، أو بنى غفار، وقيل: مولى لأصبغ، وقيل: مولى لدوس.

وقال الواقدى: حدثنى عبد الله بن جعفر، قال: دخلت على صالح بن كيسان - وهو يوصى، فقال: أشهد أن ولائى لامرأة مولاة لآل معيقيب الدوسى، فقال له سعيد بن عبد الله بن هرمز: ينبغى أن تكتبه، فقال: إنى لأشهدك، أنت شكاك وكان سعيد صاحب وضوء وشك فيه.

قال أبو عمو: كان صالح بن كيسان هذا من أهل العلم والحفظ والفهم، وكان كثير الحديث، ثقة، حجة فيما نقل؛ كان مع عمر بن عبد العزيز – وهو أمير على المدينة، ثم بعث إليه الوليد بن عبد الملك فضمه إلى ابنه عبد العزيز بن الوليد، وكان مسنا أدرك عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وسمع منهما؛ ثم روى، عن نافع، وعن ابن شهاب كثيرا.

قال یحیی بن معین: صالح بن کیسان اکبر من الزهری، قال: وقد سمع من ابن عمر، وابن الزبیر.

وقال البحارى: أحبرنا إبراهيم بن موسى، حدثنا بشر بن المفضل، عن عبد الرحمن ابن إسحاق، عن صالح بن كيسان، سمع ابن عمر في الصرف.

وقال ابن عينة، عن عمرو بن دينار: كان صالح بن كيسان من رحالنا عند الحسن بن محمد يعني بالمدينة.

وروى معمر، وعمرو بن دينار، عن صالح بن كيسان، قال: احتمعت أنا

<sup>(&#</sup>x27;) انظر ترجمته في: طبقات خليفة ٢٦٣، التاريخ الكبير ٢٨٨/٤، الجرح ٢٠/٤، تهذيب الكمال ، ، ، ، تذهيب التهذيب ٢٨٨/، تاريخ الإسلام ٢/٢٨، تذكرة الحفاظ ١٤٨/١ - ١٤٩، ميزان الاعتدال ٢٩٩/، تهذيب التهذيب ١٩٩٤، طبقات الحفاظ ٣٣، الخلاصة ١٧١، سير أعلام النبلاء ٥/٤٠٤.

مقدمة التحقيق ......مقدمة التحقيق .....

وذكر الحسن بن على الحلواني، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: كنت أخرج مع صالح بن كيسان إلى الحج والمعمرة، فكان ربما ختم القرآن مرتين في ليلة بين شعبتي رحله، وصالح بن كيسان هو القائل: إن الله عز وجل جواد إذا أشار بشيء من الخير إلى أحد أتمه ولم ينقص منه شيئا في كلام، قاله لصديقه عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وكان صديقا له يشاوره في شيء، واختلف في وقت وفاته فقيل: كانت وفاته بالمدينة سنة أربعين ومائة.

وقال الواقدى: مات صالح بن كيسان بعد سنة أربعين ومائة، قبل مخرج محمد بـن عبد الله بن حسن.

\* \* \*

### ضمرة بن سعيد المازني

وهو ضمرة بن سعيد المازني النحارى، من بنى مازن بن النحار من الأنصار مدنى ثقة، روى عنه مالك، وابن عيينة، وأبو أويس، وسليمان بن بـالال، وغيرهم، الماك عنه حديثان مسندان.

\* \* \*

### عبدالله بن دينار

وهو عبد الله بن دينار، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، يكنى عبد الرحمن وكان ثقة؛ روى عنه جماعة من الأئمة، منهم: مالك، وشعبة، والثورى، وابن عيينة، وغيرهم. سكن المدينة وتوفى بها سنة سبع وعشرين ومائة. هكذا ذكر الواقدى.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أحمد بن أسامة بن عبد الرحمن بن أبى

١٤٤ .....

السمح، قال: حدثنى أبى، قال: حدثنا هارون بن سعيد الأيلى، قال: حدثنا حالد ابن نزار، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال مات عبد الله بن دينار، وابن أبى نجيح سنة إحدى وثلاثين ومائة.

لمالك عنه في الموطأ من حديث لرسول الله الله الله الله الله عنه وعشرون حديثا، وعن سليمان بن يسار حديثان، وعن أبي صالح حديثان.

#### \* \* \*

# عبد الله بن أبي بكر بن عزم<sup>(۱)</sup>

وهو عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن حزم الأنصارى، من بنى مالك بن النحار، يكنى أبا محمد، وكان من أهل العلم، ثقة، فقيهًا، محدثًا، مأمونًا، حافظًا، كان من ساكنى المدينة، وبها كانت وفاته فى سنة شمس وثلاثين ومائة، وهو ابن سبعين سنة، وقيل: سنة ست وثلاثين، وقال بعضهم: كانت وفاته فى سنة ثلاثين ومائة، قال الواقدى: كانت لآل حزم حلقة فى المسجد.

قال أبو عمو: روى عن عبد الله بن أبى بكر جماعة من الأئمة، مثل مالك، ومعمر، والثورى، وابن عيينة، وغيرهم، وهو حجة فيما نقل وحمل، وكان أبوه أبو بكر بن عمد بن عمرو بن حزم من جلة أهل المدينة وأشرافهم، وكان له بها قدر وجلالة؛ ولى القضاء لعمر بن عبد العزيز أيام إمرته على المدينة، ثم لما ولى الخلافة، ولاه المدينة؛ وكان لأبى بكر بنون، منهم: عمد بن أبى بكر، وعبد الله بن أبى بكر، وعبد الله بن أبى بكر، وعبد الله هذا، وكانت له ابنة تسمى: أمة الرحمن ابنة أبى بكر، واسم أبى بكر كنيته، وسنذكر وفاته وزيادة في الخبر عنه عند ذكر رواية ابنه عنه بعد هذا في هذا الكتاب، إن شاء الله.

وذكر ابن القاسم عن مالك قال: كان عبد الله بن أبى بكر من أهل العلم

<sup>(&#</sup>x27;) انظر ترجمته فى: طبقات خليفة ٢٦٤، الجرح ١٧/٥، تهذيب الأسسماء ١٩٥/٢ – ١٩٦، تهذيب الكمال ٢٦٤، تذهيب التهذيب ١٣٤/٢، تاريخ الإسلام ٢٦٤/٥، تهذيب التهذيب ٥/١٢٤، الخلاصة ١٩٢، سير أعلام النبلاء ٥/١٣٤ – ٣١٥.

والبصر؛ وروى أشهب عن مالك قال: أخبرنى ابن غزية، أن ابن شهاب سأله، من بالمدينة يفتى؟ فأحابه فقال: ما فيهم مثل عبد الله بن أبى بكر، وما يمنعه أن يرتفع إلا مكان أبيه أنه حى، وقد روى عنه ابن شهاب حديث مس الذكر، عن عروة، عن مروان، عن بسرة، هكذا يرويه أهل الحفظ والإتقان، عن ابن شهاب، عن عبد الله ابن أبى بكر، عن عروة، عن مروان، عن بسرة، وقد اختلف فيه عن ابن شهاب، ولا يصح عنه فيه إلا ما ذكرت، وبالله التوفيق.

لمالك عنه في الموطأ من حديث النبي الله ستة وعشرون حديثًا، منها ثمانية عشر مسندة، منها اثنان، ظاهر أحدهما الانقطاع، وهو متصل، وذلك: حديث أبي بكر ابن عبد الرحمن، عن أم سلمة: «ليس بك على أهلك هوان». الحديث، والآخر صحيح الانقطاع، وهو حديث أبي سلمة، عن أم سليم، في صدر النفساء قبل طواف الوداع بعد الإفاضة، وسائرها متصلة مسندة، وثمانية مرسلة، منها ثلاثة عن أبيه، وخمسة من مرسلاته عن نفسه.

#### \* \* \*

# عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أبو طوالة

وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم، أبو طوالة الأنصارى، سمع أنس ابن مالك، وروى عنه، وروى عن كبار التابعين وولى القضاء بالمدينة في أيام ولاية أبى بكر بن محمد بن عمرو من حزم عليها.

وهو من ثقات أهل المدينة، روى عنه جماعة من أئمة أهل الحديث، منهم: مالك وابن عيينة، والثورى، وزهير بن معاوية والدراوردى، وإسماعيل بن جعفر، وسليمان ابن بلال، وزائدة، وخالد بن عبد الله الواسطى.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، حدثنا أحمد ابن اسحاق بن واضح، حدثنا سعيد بن أسد، حدثنا أصبغ الفرج، حدثنا ابن وهب، حدثنى مالك، قال: كان عبد الله بن عبد الرحمين بن معمر. رجلا صالحًا، وكان قاضيًا في خلافة سليمان، وعمر بن عبد العزيز، وكان يسرد الصيام، وكان يحدث

التحقيق حديثًا حسنًا، وكان يدخل على الوالى فينصحه ولا يرفق به. ويكلمه فسى الأمر كله من الحق قال مالك: وغيره من الناس يفرق أن يضرب.

قال أبو عمر: لمالك عنه في الموطأ: ثلاثة أحاديث، أحدها عند يحيى مرسل، وهو متصل من وجوه من راوية مالك وغيره، والثاني متصل مسند، لا خلاف عن مالك في اتصاله والثالث مرسل، لم يختلف رواة مالك في إرساله.

\* \* \*

## أبو الزناد عبد الله بن ذكوان(١)

قال أبو عمو: أبو الزناد لقب غلب عليه، وكنيته أبو عبد الرحمن، لا يختلفون في ذلك؛ وهو عبد الله بن ذكوان، وذكوان أبوه مولى رملة ابنة شيبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف؛ وكانت رملة هذه تحت عثمان ابن عفان، وقيل: هو مولى عائشة بنت عثمان، وقيل: مولى عثمان؛ ويقال: إن ذكوان أبا أبى الزناد، كان أحما أبى لؤلؤة قاتل عمر بن الخطاب - بولادة العجم، هكذا قال الواقدى، ومصعب الزبيرى، والطبرى.

واخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: أخبرنا أحمد بن سعيد، قال: أخبرنا أبو مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: قال أبى: أبو الزناد من رهط أبى لؤلؤة، كانت بينهم قرابة، قال: وكان أحد مفتى أهل المدينة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا مصعب بن عبد الله، قال: كان أبو الزناد فقيه أهل المدينة، وكان صاحب كتاب وحساب؛ وكان كاتبًا لعبد الحميد بن عبد الرحمين بن زيد بن الخطاب، وكاتبًا لخالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحكم بالمدينة؛ قال: وقدم على هشام

<sup>(&#</sup>x27;) انظر ترجمته في: طبقات خليفة ٢٥٩، التاريخ الكبير ٨٣/٥، التاريخ الصغير ٢٧/٢، الجرح ٥/٥، التاريخ الإسلام ٥/٥٠، الجرح ٤٩/٥، تهذيب الكمال ٢٧٩، تذهيب التهذيب ٢٠٣٠، الخلاصة ٢٩١، تهذيب ابن عساكر ١٤٤١/١ سبر أعلام النبلاء ٥/٥٤٠.

مقدمة التحقيق .....

ابن عبد الملك - بحساب ديوان المدينة، فحالس هشاما مع ابن شهاب، فسأل هشام، ابن شهاب: في أى شهر كان عثمان يخرج العطاء فيه لأهل المدينة؟ فقال: لا أدرى؛ فقال أبو الزناد: كنا نرى أن ابن شهاب لا يسأل عن شيء إلا وحد عنده علمه، قال أبو الزناد: فسألنى هشام، فقلت: في المحرم؛ قال هشام لابن شهاب: يا أبا بكر، هذا علم قد أفدته اليوم؛ فقال ابن شهاب: بحلس أمير المؤمنين أهل أن يفاد منه العلم؛ قال مصعب: وكان أبو الزناد معاديا لربيعة بن أبي عبد الرحمسن، قال: وكان أبو الزناد وربيعة فقيهي أهل المدينة في زمانهما، وذكر الحلواني في كتاب المعرفة عن ابن أبي مريم، عن الليث، عن عبد ربه بن سعيد.

قال: رأيت أبا الزناد دخل مسجد رسول الله وهنه من الأتباع مثل ما مع السلطان من بين سائل عن حديث، وبين سائل عن فقه، وبين سائل عن فريضة، وبين سائل عن شعر؛ قال: وحدثنا على بن المديني، حدثنا سفيان بن عيينة، قال: سألت سفيان الثورى، قلت له: كيف رأيت أبا الزناد؟ قال: أو كان ثم أمير غيره؟!.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا أبو الميمون، حدثنا أبو زرعة، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو الزناد أعلم من ربيعة، فقلت لأحمد: حديث ربيعة كيف هـو؟ قال: ثقة، وأبو الزناد أعلم منه.

وحدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا سليمان ابن أبى شيخ، قال: ولى عمر بن عبد العزيز أبا الزناد بيت مال الكوفة.

وحدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنى أبى، حدثنا ابن عيينة، عن ابن شبرمة، قال: كان الشعبى يقول لأبى الزناد: حثت بها زيوفا وتذهب بها جهادًا.

وقال المدائني: كان خالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحاكم قد ولى أبا الزناد المدينة، فقال على بن الجون الغطفاني:

رأيت الخير عاش لنا فعشنا وأحياني مكان أبسى الزناد وسار بسيرة العمرين فينا نعدل في الحكومة واقتصاد

١٤٨ .....

قال الواقدى: مات أبو الزناد فجأة في مغتسله ليلة الجمعة لسبع عشرة خلت من شهر رمضان سنة ثلاثين ومائة، وهو ابن ست وستين.

وقيل: توفى أبو الزناد سنة إحدى وثلاثين ومائة - وهو ابن أربع وستين.

وقال الطبرى: كان أبو الزناد ثقة، كثير الحديث، فصيحا، بصيرا بالعربية، كاتبًا، حاسبًا، فقيها، عالمًا، عاقلًا، وقد ولى خراج المدينة.

قال أبو عمر: لمالك عنه في الموطأ أربعة وخمسون حديثًا مسندة ثابتة صحاح متصلة.

#### \* \* \*

### عبد الله بن الفضل

قال ابن البرقى: هو عبد الله بن الفضل بن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، يروى عن نافع، عن حبير بن مطعم، والأعرج.

وقال غيره: هو عبد الله بن الفضل بن عبد الرحمن بن ربيعة بن الحارث ابن عبد المطلب بن هاشم.

وهكذا ذكره أبو داود قال: حدثنا الحسن بن على، قال: حدثنا سليمان ابن داود الهاشمى قال: حدثنا ابن أبى الزناد، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن الفضل بن عبد الرحمن بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم.

قال أبو عمر: عبد الله بن الفضل الهاشمى هذا مشهور بالرواية، ثقة، روى عنه مالك وزياد بن سعد، وموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، وأبو أويس، إلا أنى لم أحده فى كتب نساب قريش: مصعب الزبيرى، والعدوى. فمن رواية مالك، وزياد بن سعد، عن عبد الله بن الفضل هذا، عن نافع بن حبير، عن ابن عباس – حديث: «الأيم أحق بنفسها من وليها».

مقدمة التحقيق ..... ٩٤

وروى عنه أبو أويس، عن نافع بن جبير أيضًا، عن ابن عبـاس مرفوعًا – حديث «المقتول يأتي يوم القيامة ملببا قاتله، تشخب أوداجه»(١) الحديث.

وروى عنه موسى بن عقبة، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبى رافع، عن على -مرفوعًا في رفع اليدين في الصلاة مع كل خفض ورفع.

وروى عنه محمد بن إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن جعفر بن عمرو ابن أمية خبرًا ونسبه محمد بن إسحاق - كما ذكر ابن البرقى، وجعل البخارى عبد الله بن الفضل الهاشمى الذى روى عنه أبو أيس، ومالك، وزياد ابن سعد - غير عبد الله ابن الفضل الهاشمى الذى روى عنه موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، وقال العقيلى: هما عندى واحد.

قال أبو عمر: هو عندى كما قال العقيلي، والله أعلم.

\* \* \*

## عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان

هكذا قال مالك: مولى الأسود بن سفيان، وروى عنه أبو أويس، فقال عبد الله ابن يزيد مولى الأسود بن عبد الأسد المخزومي.

وروى عنه عبد الرحمن بن إسحاق، فقال: عن عبد الله بن يزيد مولى آل سفيان ابن عبد الأسد ابن عبد الأسد السفيان ابن عبد الأسد ابن عبد الأسد ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وكان لعبد الأسد ثلاثة بنين: عبد الله وهو أبو سلمة زوج أم سلمة رضى الله عنها وقد ذكرناه فى كتابنا فى الصحابة بما فيه كفاية، والأسود بن عبد الأسد، قتل يوم بدر كافرًا قتله حمزة، وسفيان بن عبد الأسد – قال العدوى: وكان له قدر، ولسفيان هذا ابن يسمى الأسود بن سفيان، وكان لهم بنون لهم قدروهم موالى عبد الله بن يزيد هذا شيخ مالك؛ والذى قاله مالك وعبد الرحمن بن إسحاق فيه هو الصواب عند أهل العلم بالنسب، والله أعلم. وما قاله أبو أويس فليس بمنكر، لأنه نسب الأسود إلى جده، وعبد الله بن يزيد هذا

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني في الكبير ٢٠ ٣٧٢/١، عن ابن عباس.

٠٥٠ ..... مقدمة التحقيق

ذكر العقيلى: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أبى عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، فقال: ثقة، وسألت عنه يحيى بن سفيان، فقال: ثقة، حدث عنه مالك، والليث بن سعد.

قال أبو عمر: لمالك عنه من مرفوعات الموطأ خمسة أحاديث شركه في أحدها أبو النضر.

\* \* \*

## عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك الأنصاري المعاوي

وعبد الله هذا مدنى تابعى ثقة، روى عنه مالك وعبيد الله بن عمر، وقد ذكرنا نسبه عند ذكر حده جابر بن عتيك في كتاب الصحابة.

\* \* \*

## عبد الله بن أبي حسين المكي

وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل ابن عبد مناف القرشى النوفلى، من أهل مكة، كبير ثقة، فقيه عالم بالمناسك. روى عنه مالك، والثورى، وابن عيينة، وشعيب بن أبى حمزة، وروى عنه من الكبار: أبو إسحاق السبيعى الكوفى حديث: «تصل من قطعك، وتعطى من حرمك، وتعفو عمن ظلمك».

وهو ثقة عند الجميع، كان أحمد بن حنبل يثنى عليه. وقال البخارى: سمع نوفل ابن مساحق، ونافع بن جبير. قال سعير ابن الخمس: سمعت عبد الله بن حسن، يقول: ما أحد أعلم بالمناسك من ابن أبى حسين.

\* \* \*

## عبيد الله بن أبي عبد الله الأغر

. وعبيد الله هـذا أحـد ثقـات أهـل المدينـة، روى عنـه مـالك، وموسـي بـن عقبـة،

مقدمة التحقيق .....

وغيرهما، وأبوه أبو عبد الله الأغر، اسمه سلمان: مولى جهينة يقال: أصلهم من أصبهان، وهو من ثقات تابعي أهل المدينة، يروى عن أبي هريرة وأبئ سعيد، روى عنه ابن شهاب وغيره.

#### \* \* \*

## عبيد الله بن عبد الرحمن

وهو عبيد الله بن عبد الرحمن بن السائب بن عمير، مدني ثقة.

#### \* \* \*

## عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي معصعة الأنصاري المازني

مدنى ثقة، روى عن مالك، ويحيى بن سعيد الأنصارى، ولابن عيينة، لمالك عنه في الموطأ - خمسة أحاديث، منها: ثلاثة مسندة، واثنان مرسلان، أحدهما عن سليمان بن يسار، والآخر عن نفسه.

#### \* \* \*

# عبد الرحمن بـن القاسم بـن محمد بـن أبـى بـكر الصديق يكنـى أبـا محمد رضى الله عنـهم

قال مصعب الزبيرى: أمه قريبة ابنة عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق، وقال غيره: أمه أسماء بنت عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق، وكان من خيار المسلمين.

قال أبو عمر: كان عبد الرحمن بن القاسم هذا فقيها جليلا منتظما بالمدينة ثقة حجة فيما نقل، كان نقش خاتمه: عبد الرحمن بن القاسم، وكان أيوب السختيانى يجله ويعظمه، وكان إذا كتب إليه بدأ به، وكان يحيى بن سعيد الأنصارى يحدث عن عمرة، عن عائشة، عن النبى الله قال: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا» (1)،

<sup>(&#</sup>x27;) أخرجه البخارى ٢٨٧/٨ كتاب الحدود باب قول الله ﴿والسارق﴾.... إلى عن عائشة. وأبو داود برقم ٤٣٨٤، ٤٣٨٤ عن عائشة. وأحمد ٣٦/٦ عن عائشة. والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٤/٨ كتاب السرقة، باب ما يجب فيه القطع عن عائشة.

التحقيق مقدمة التحقيق عبد الرحمن بن القاسم عن رفعه، وقال: إنها لم ترفعه، فترك يحيى الرفع فيه إلى أن مات إحلالا له.

وقال البخارى: حدثنا على بن المدينى، عن ابن عيينة، أخبرنا عبد الرحمن ابن القاسم - وكان أفضل أهل زمانه - أنه سمع أباه القاسم بن محمد - وكان أفضل أهل زمانه - وقال ابن عيينة: مات الزهرى سنة أربع وعشرين قبل عبد الرحمن بن القاسم.

قال أبو عمو: يعنى أن عبد الرحمن بن القاسم توفى بعد الزهرى فى عام واحد سنة أربع وعشرين، وكان لعبد الرحمن بن القاسم ابن يسمى عبد الله بن عبد الرحمن ابن القاسم، ولى قضاء المدينة أيام حسن بن زيد، وابنه محمد ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم، ولى قضاء المدينة للمأمون، والمأمون بخراسان، وقيل كانت وفاة عبد الرحمن بن القاسم سنة ست وعشرين ومائة، وقيل سنة إحدى وثلاثين ومائة. لمالك عنه عشرة أحاديث، أحدها مرسل، وسائرها مسندة.

#### \* \* \*

## عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الأسلمي

أبو حرملة مدنى صالح الحديث، ليس به بأس، روى عنه مالك، وابن عيينة، وغيرهما من الأئمة، ولم يكن بالحافظ، وكان يحيى القطان يغمزه.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن حرملة قال: كنت سيئ الحفظ، فسألت سعيد بن المسيب فرخص لى في الكتاب.

قال أبو عمر: لحرمة والد عبد الرحمن هذا صحبة ورواية، وقد ذكرناه في كتابنا في الصحابة بما يغني عن ذكره هاهنا.

وتوفى عبد الرحمن بن حرملة فى خلافة أبسى العباس السفاح، وقيل سنة خمس وأربعين ومائة.

مقدمة التحقيق .....

لمالك عن عبد الرحمن بن حرملة هذا في الموطأ من حديث النبي الله خمسة أحاديث، أحدها متصل، والأربعة مرسلة.

\* \* \*

# عبد الرحمن بن أبى عمرة الأنصاري

هكذا قال فيه مالك: عبد الرحمن بن أبي عمرة - نسبة إلى جده وهو عبد الرحمن ابن عبد الله بن أبي عمرة الأنصاري، مدنى ثقة؛ يروى عن القاسم بن محمد، وعن عمه عبد الرحمن بن أبي عمرة؛ وله رواية عن أبي سعيد الخدرى وما أظنه سمع منه ولا أدركه، وإنما يروى، عن عمه عنه؛ يروى عنه مالك، وعبد الله بن خالد أخو عطاف بن خالد، وابن أبي الموالى، وغيرهم؛ وأما عمه عبد الرحمن بن أبي عمرة، فمن كبار التابعين بالمدينة، يروى عن عثمان ابن عفان، وأبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، وغيرهم؛ روى عنه إسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة، ومحمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي، وعبد الله ابن عمرو بن عثمان، وغيرهم؛ لأبيه أبي عمرة صحبة، وقد ذكرناه في كتاب الصحابة، وذكرنا نسبه، والاختلاف في اسمه في باب الباء، وفي باب الكني، والحمد لله.

\* \* \*

# عبد ربه بن سعيد بن قيس الأنصاري أغو يحيي بن سعيد

لمالك عنه ثلاثة أحاديث، أحدها مرسل؛ وهو عبد ربه بن سعيد بن قيس ابن عمرو بن سهل بن ثعلبة الأنصارى، لجده قيس بن عمرو صحبة، وقد ذكرناه ونسبناه في كتاب الصحابة. ويقال عبد ربه بن سعيد بن قيس بن أبى قيس فهد بن خالد، والأول أصح.

وتوفى عبد ربه بن سعيد بن قيس سنة تسع وثلاثين ومائة، وقيل: سنة إحدى وأربعين ومائة، وكان ثقة مأمونًا، روى عنه مالك، وشعبة، وجماعة من الأئمة.

## عبد الحميد بن سميل

ويقال: عبد المجيد، يكنى أبا عبد الرحمن، وقيل: يكنى أبا وهب وهو عبد المحيد ابن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف القرشى الزهرى المدنى، سمع سعيد ابن المسيب، وعثمان بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، روى عنه مالك بن أنس، وابن عيينة، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز بن محمد الدراوردى، وهو ثقة حجة عندهم فيما نقل.

لمالك عنه فى الموطأ حديث واحد، اختلف على مالك فى اسم هذا الرجل، فقال يحيى بن يحيى صاحبنا عنه فيه عبد الحميد، وتابعه ابسن نافع، وعبد الله بسن يوسف التنيسى، وروى بعض أصحاب ابن عيينة، عن ابن عيينة عنه حديثه هذا، فقال فيه عبد الحميد، كما قال يحيى، وابن نافع، والتنيسى. وقال جمهور رواة الموطأ، عن مالك فيه: عبد المحيد، وهو المعروف عند الناس، وكذلك قال فيه الدراوردى، وسليمان بن بلال، عنه فى هذا الحديث، وابن عيينة فى غير هذا الحديث، ونسبه مالك، والدراوردى، وسليمان بن بلال فى حديثه هذا فقالوا فيه: عبد المحيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف.

ونسبه غيرهما فقال فيه: عبد المحيد بن سهيل بن عبد العزيز بن عبـد الرحمـن بـن عوف، والقول فيه قول مالك ومن تابعه.

قال أبو عمر: سهيل والد عبد الحميد هذا هو الذى تزوج الثريا بنت عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر بن عبد شمس بن عبد مناف، وفيه يقول عمر ابن أبى ربيعة:

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية إذا ما استقلل يسمان وسهيل إذا استقل يسمان وأول هذا الشعر:

أيها الطارق الذي قد عناني بعدما نام سائر الركبان

## زار من نازح بغسير دليل يتخطى إلى حتسى أتانسي

وقد قالت طائفة من أهل العلم: بالنسب والخبر إن سهيلا الذى تزوج الثريا، وذكره عمر بن أبى ربيعة فى شعره هذا، هو سهيل بن عبد العزيز بن مروان، قالوا: إنها حملت إلى مصر، وكانت معه بمصر، قالوا: ولم يكن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف بمصر. وقال الزبير بن بكار، وهو قول طائفة من أهل النسب: تزوج الثريا بنت عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر بن عبد شمس أبو الأبيض سهيل بن عبد الرحمن بن عوف، وأمه بحد بنت يزيد ابن سلامة الحميرى، وابنه عبد المجيد روى عنه مالك وغيره الحديث. كذا قال الزبير عبد المجيد بالجيم.

قال الزبير: والثريا هذه هي مولاة الغريض، وخالف الزبير غيره فقال: هي الثريا بنت عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر.

وذكر عمر بن شبة أن الثريا هذه هى بنت على بن عبد الله بن أمية الأصغر، وقال: بما ذكره عمر بن شبة طائفة من أهل العلم بالنسب، ولعبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر بنون كثير منهم: على الأكبر، وعلى الأصغر، ولم يختلف فى أن الثريا هذه هى التى ذكرها عمر بن أبى ربيعة فى شعره، ولا اختلف فى أنها من ولد عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر، وبنو أمية الأصغر يعرفون بالعبلات.

اخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد ابن عمر ابن على، قال: حدثنا على بن حرب، قال: حدثنا سفيان، عن عبد المحيد بن سهيل ابن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، «أن بحوسيا دخل على النبى وقد أعفى شاربه، وأحفى لحيته، فقال: من أمرك بهذا؟ قال: أمرنى ربى، قال: لكن ربى أمرنى أن أحفى شاربى وأعفى لحيتى»(١).

هكذا قال على بن حرب، عن سفيان بن عيينة: عبد المحيد.

وهو الصواب في اسم هذا الرجل، وكذلك ذكره البخاري، والعقيلي في باب

<sup>(</sup>١) ذكره في الكنز رقم ١٧٢٤٨ وعزاه السيوطي لابن سعد، عن عبد الله. وابن سعد في الطبقات، عن عبيد الله بن عبد الله، عن النبي ١٩/١.

١٥٦ ...... مقدمة التحقيق عبد الحميد فقد غلط والله أعلم.

وأخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عبد المحيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف، فذكره بإسناده مثله سواء. فاتفق ابن عيينة، وسليمان بن بلال، والدراوردى فيه على عبد المحيد، وكذلك قال جمهور رواة الموطأ، عن مالك فيه: عبد المحيد، وهو الحق الذى لا شك فيه إن شاء الله.

#### \* \* \*

## عبد الكريم بن هالك الجزري

لمالك عنه حديث واحد، وعبد الكريم بن مالك هذا يكنى أبا سعيد، يقال: مـولى قيس غيلان، وقيل: مولى بنى أمية، وقيل: مولى محمد بن مروان ابن الحكم، وهذا هـو الصحيح، إن شاء الله.

كان عبد الكريم هذا أصله من اصطخر، فانتقل إلى حران وسكنها إلى أن مات بها سنة سبع وعشرين ومائة، وهو معدود في أهل الجزيرة نسبة إلى البلدة، وهو ابن عم خصيف الجزرى لحا، وكان عبد الكريم هذا ثقة مأمونا محدثا كثير الحديث، روى عنه جماعة من الأئمة، منهم: شعبة، ومالك، والثورى، وابن عيينة، ويسروى أنه رأى أنس بن مالك، رواه عبد الله بن جعفر الرقى، عن عبيد الله بن عمرو الرقى،

وقال ابن عيينة: عبد الكريم الجزرى ثقة رضى لا يقول إلا حدثنا أو سمعت، وقال على بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل: عبد الكريم الجزرى ثقة.

\* \* \*

## عبد الكريم بن أبى المفارق

واسم أبى المخارق طارق، وقيل: قيس هو أبو أمية البصرى، لقيمه مالك عكة فروى عنه؛ له عنه فى الموطأ من مرفوع الأثر حديث واحد فيه ثلاثة أحاديث مرسلة، تتصل من غير روايته، وتستند من وجوه صحاح؛ وعبد الكريم هذا ضعيف، لا يختلف أهل العلم بالحديث فى ضعفه، إلا أن منهم من يقبله فى غير الأحكام خاصة ولا يحتج به على حال؛ ومن أحل من حرحه أطرحه أبو العالية وأيوب السختيانى – تكلم فيه مع ورعه، ثم شعبة، والقطان، وأحمد بن حنبل، وعلى بن المدينى، ويحيى بن معين. روى عن الحسن، وعطاء، وبحاهد، وإبراهيم النحعى.

روی عنه الثوری، ومالك، وابن عیینة، وسعید بن أبی عروبة؛ وكان مؤدب كتاب، وكان حسن السمت غر مالكا منه سمته، ولم یكن من أهل لده فیعرفه؛ كما غر الشافعی من إبراهیم بن أبی یحیی حلقه ونباهته، فروی عنه - وهو أیضا مجتمع علی تجریحه وضعفه؛ ولم یخرج مالك عن عبد الكریم ابن أبی المخارق حكما فی موطئه، وإنما ذكر فیه عنه ترغیبا وفضلا؛ وكذلك الشافعی لم یحتج بابن أبی یحیی فی حكم أفرده به.

حدثنى محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن أيوب بن حبيب، قال: حدثنا أحمد بن عمرو البزار، قال: حدثنا الحسين بن مهدى، قال: أحبرنا عبد الرزاق، قال: أحبرنا معمر، قال: قلت لأيوب:

أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال حدثنا محمد ابن جرير، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا هشام ابن يوسف، عن معمر، قال: قال لى أيوب: عبد الكريم أبو أمية غير ثقة، فسلا تحمل عنه، قال: فما حملت عنه شيئا.

وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عمرو الغزى، قال: حدثنا الحميدى، قال: أحبرنا سفيان بن عيينة، قال: قلت لأيوب: يا أبا بكر، ما لك لم تكثر عن طاوس، قال: جئته لأجلس إليه فوجدته بين ثقيلين: عبد الكريم أبى أمية وليث بن أبى سلم، فرجعت وتركته.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عبد الرحمن بن يونس، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: أول من جالست من الناس عبد الكريم أبو أمية، جالسته وأنا ابن حمس عشرة سنة، وتوفى في سنة ست وعشرين ومائة. قال أحمد بن زهير: وسئل يحيى بن معين عن عبد الكريم بن أبي المخارق، فقال: هو أبو أمية ليس بشيء. وقال البخارى، عن على بن المديني، عن ابن عيينة، قال: هلك سنة سبع وعشرين، وذكر العقيلي: قال: حدثنا داود بن محمد، حدثنا حجاج بن يوسف، أخبرنا عبد الرزاق، قال لى معمر: ما رأيت أيوب اغتاب أحدا قط إلا عبد الكريم، فإنه ذكره فقال – رحمه الله –: كان غير ثقة، لقد سألني عن حديث لعكرمة، ثم قال: سمعت عكرمة، قال: وأخبرنا أحمد بن على، حدثنا عبد الواحد بن غياث، قال: سمعت عبد الكريم بن أمية يقول: الحسن وعمد بن سيرين ضالان. قال: وحدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي، حدثنا أبي عن عبد الكريم بن أبي الخارق فقال: رحم الله من لم حدثنا عبد الله: سألت أبي عن عبد الكريم بن أبي الخارق فقال: ضعيف.

قال أبو عمر: أما الأحاديث التي ذكر عنه مالك فصحاح مشهورة جاءت من

\* \* \*

## عثمان بن حفص بن عمر بن خلدة

وهو عثمان بن حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن خلدة الزرقى الأنصارى: ثقة، روى عنه مالك وعبد العزيز بن أبى سلمة، ولم يرو عنه غيرهما فيما علمت، إلا أنه قد قيل إن عثمان بن حفص الذى روى عنه عباد ابن إسحاق، عن إسماعيل بن محمد ابن سعد بن أبى وقاص، عن أبيه، عن جده، عن النبى الله قال: «من قال: يثرب، فليقل: المدينة»(١).

هو عثمان بن حفص بن خلدة هذا، وهذا الحديث رواه إبراهيم بن طهمان عن عباد بن إسحاق، عن عثمان؛ وعثمان هذا يروى عن الزهرى.

روى عنه مالك حديثين؛ أحدهما: حديث هذا الباب في قصة أبي لبابة، والآخر: رواه عنه أيضا، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، أن عبد الله بن عمر سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل، فيضع عنه صاحب الحق: ويعجل له الآخر؛ فكره ذلك عبد الله بن عمر، ونهى عنه. ولمه عن معاوية حديث منقطع.

وروى الزهرى عن حده عمر بن عبد الرحمن بن خليدة، وأظن عمر هذا الذى روى ابن أبى ذئب عن أبى المعتمر عنه، عن أبى هريرة حديث التفليس. وبنو خلدة معرفون بالمدينة، لهم أحوال وشرف وجلالة في الفقه ومحل العلم.

وأما حديث مالك عن عثمان هذا، فهو بلاغ.

\* \* \*

<sup>(&#</sup>x27;) أخرجه بلفظه البخارى في تاريخه ٢١٧/٦ عن سعد. وأخرجه بنحوه أبو نعيم بتاريخ أصبهان عن ابن عباس ٣٠٧/٢. وذكره بنحوه في الدر المنثور ١٨٨/٥ وعنزاه لأحمد وابن أبي حاتم عن البراء بن عازب.

## عامر بن عبد الله بن الزبير

وهو عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشى الأسدى يكنى أبا الحارث، كذلك قال الزبير بن بكار وغيره: وكان ثقة فاضلا ناسكا، من العباد المنقطعين.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا الزبير بن أبى بكر، قال: حدثنى عياش بن المغيرة، قال: كان عامر بن عبد الله إذا شهد حنازة وقف على القبر فقال: ألا أراك ضيقا؟ ألا أراك مظلما؟ لأتأهبن لك أهبتك. فأول شيء تراه عيناه يتقرب به إلى ربه، فلقد كان رقيقه يتعرضون له عند انصرافه من الجنائز ليعتقهم.

قال: وحدثنى محمد بن الضحاك الحزامى أن عامر بن عبد الله بسن الزبير دفع إلى محمد بن زياد مولى مصعب بن الزبير ثلاثين ألف درهم وقال: أقسمها فى بيوتات الأنصار ولا تعطى بيتا حارثيا منها درهما، فإنى سمعت الله يقول: إنهم قالوا: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِى بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلاَّ فِرَارًا ﴾ [الأحزاب ١٣]. وهم الذين أدخلوا على قومى يوم الحرة.

قال: وحدثنى عمى مصعب بن عبد الله، ومحمد بن الضحاك، ومن شئت من أصحابنا أن رجلا أودع محمد بن المنكدر خمسمائة دينار فاستنفقها محمد ابسن المنكدر، فقدم الرجل فجعل محمد بن المنكدر يدعو ويقول: اللهم إنك تعلم أن فلانا أودعنى خمسمائة دينار واستنفقتها، وقد قدم، وليست عندى؛ اللهم فاقضها عنى ولا تفضحنى؛ فسمع عامر دعاءه؛ فانصرف إلى منزله فصر خمسمائة دينار، ثم جاء بها فوضعها بين يدى محمد بن المنكدر، ومحمد مشغول بالصلاة والدعاء لا يشعر، فانصرف محمد من صلاته فرآها بين يديه، فأخذها، وحمد الله؛ قال عامر: فخشيت أن يفتتن فذكرت له أنى وضعتها، وأخبرته بما خفت عليه من الفتنة.

قال: وبلغ عبد الله بن الزبير أن ابنه عامر يصحب أقرانا يصعقون، فقال له: إن بلغني بعد أنك تجالسهم أوجعتك ضربا.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبى يقول: عامر بن عبد الله بن الزبير ثقة من أوثق الناس.

وذكر العقيلى، قال: أخبرنا أحمد بن محمد الشافعى، قال: حدثنى عمى، قال: سمعت جدى محمد بن على يقول: ما رأيت أحدا أعبد من عامر بن عبد الله بن الزبير! قال: وكان أكثر كلامه: أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحيى القيوم وأتوب إليه.

وقال مصعب عن مالك بن أنس: كان عامر بن عبد الله بن الزبير يواصل الصيام ثلاثة أيام فكنت آتيه آخر يوم صيامه أسأله عن حاله بعد العصر فيشير بيده - يرد السلام، وكان يرسلني إليه ربيعة.

وروى محمد بن مسلمة عن مالك – أن عامر بن عبد الله بن الزبير كان يواصل فى رمضان ثلاثا، فقيل له: ثلاثة أيام؟ قال: لا، من يقوى على ثلاثـــة أيـــام؟ بــل ثلاثــا من الدهر: يومين وليلة.

وقال مصعب: وقال ابن عيينة: كان عامر بن عبد الله بن الزبير يرخى عمامته يسدلها من خلفه شبرا.

وتوفى عامر هذا بالشام سنة أربع وعشرين، وقيل سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومائة.

قال الزبير: حدثنى عمى مصعب، قال: سمع عامر بن عبد الله بن الزبير المؤذن وهو يجود بنفسه ومنزله قريب من المسجد - فقال: حذوا بيدى، فقيل له: أنت عليل؟ فقال: أسمع داعى الله فلا أجيبه؟ فأخذوا بيده، فدخل فى صلاة المغرب، فركع مع الإمام ركعة ثم مات، رحمه الله.

وروى إسحاق بن محمد الفروى، حدثنى مالك بن أنس، قال: لم أر مثل عامر بن عبد الله بن الزبير فى زمانه فضلا، قال: ولقد شهدت ابن ذى الزوائد السعدى ينشده فى المسحد، فأعطاه عن كل بيت دينارا؛ وذلك أنه مدح أبويه، وكان إذا مدح فذكر أبواه أو احدهما أثاب من فعل، وإذا لم يذكر لم يفعل.

## علقمة بن أبى علقمة

لمالك عنه حديثان، يقال له علقمة بن أم علقمة، وعلقمة بن أبى علقمة، واسم أبى علقمة أبيه بلال مولى عائشة أم المؤمنين، وأمه أيضا مولاة عائشة، يقال: اسمها مرجانة، ولم يختلف في أمه أنها مولاة عائشة واختلف في أبيه، فقال مالك: علقمة ابن أبى علقمة مولى عائشة، وقال الزبير بن بكار: علقمة ابن أبى علقمة مولى مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، وأمه مولاة عائشة زوج النبى الله. وقال مصعب قال: إنى تعلمت النحو في كتاب علقمة بن أبى علقمة مولى عائشة، وأمه أيضا مولاة عائشة زوج النبى الله وكان نحويا.

قال أبو عمر: كان علقمة ثقة مأمونا، روى عنه مالك وغيره من الأئمة، وقد قيل: إن علقمة هذا من بني سليم، فالله أعلم.

\* \* \*

## عمرو بن يحيى المازني

وهو عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبى حسن المازنى الأنصارى، مدنى، ثقة، روى عنه مالك، وشعبة، وخالد الواسطى، والثورى، ووهيب، وسليمان بن بلال، وابن عيينة، وغيرهم من الأئمة. وروى عنه ممن فوق هـؤلاء: يحيى بن سعيد الأنصارى، وعبيد الله بن عمر. وأبوه يحيى بن عمارة، تابعى، ثقة، روى عنه محمد بن يحيى بن حبان وغيره.

وتوفى عمرو بن يحيى سنة أربعين ومائة.

\* \* \*

### عمرو بن الحارث المصري

وهو عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله، مولى سعد بن عبادة، وقيل مولى قيس بن سعد بن عبادة، يكنى أبا أمية.

قال سعيد بن كثير بن عفير، في تاريخ أهل مصر: ولند عمرو بن الحارث ابن

يعقوب، موبى فيس بن سعد بن عباده سنه انسين ونسعين، وتوقى سنه نمان واربعير ومائة، ويكنى أبا أمية، وكان من أحفظ الناس، وأرواهم للشعر، وأبلغهم في رسالة.

قال البخارى: كنيته أبو أمية، وهو مولى الأنصار. وقال مضعب: أخرجه صالح ابن على من المدينة إلى مصر مؤدبًا لبنيه.

وقال ابن وهب: لو بقى لنا عمرو بن الحارث ما احتجنا إلى مالك بن أنس، ذكره العقيلى عن أحمد بن على عن أحمد بن وزير، قال: سمعت ابن وهب، فذكره وذكر الحلوانى عن أبى سعيد الجعفى، عن ابن وهب، قال: قال لى ابن مهدى: انتق لى من حديث بن الحارث مائتى حديث، وحئنى بها. قال: فانتقيتها، ثم حملتها إلى مكة فحدثته بها.

وذكر ابن وهب عن ابن زيد، عن ربيعة، أنه قال: لا يزال بذلك المغرب فقه ما كان فيه ذلك القصير؛ يعنى عمرو بن الحارث. وقد قيل: إن عمرو بن الحارث توفى سنة تسع وأربعين ومائة.

#### \* \* \*

## عمرو بن أبي عمرو

وهو عمرو بن أبى عمرو، يكنى أبا عثمان واسم أبى عمرو ميسرة، وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي القرشي، مدنى ليس به بأس. روى عن أنس بن مالك، وعكرمة مولى ابن عباس، وعن مولاه المطلب بن عبد الله بن حنطب، والمطلب مولاه يكنى أبا الحكم.

وروى عن عمرو بن أبى عمرو: مالك بن أنس وعبد العزيز الدراوردى، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبى عن عمرو بن أبى عمرو، فقال: سمع من أنس، ليس به بأس، روى عنه مالك بن أنس. وقال ابن أبى حاتم: سألت أبى عن عمرو بن أبى عمرو فقال: لا بأس به. روى عنه مالك. وسئل أبو زرعة عن عمرو بن أبى عمرو، فقال: مدنى ثقة.

١٦٤ .....

وأما ابن معين، فروى عنه عياض الدورى أنه قال: عمرو بن أبى عمرو ليس بحجة، وقول أبى زرعة أولى من قول ابن معين - إن شاء الله - لرواية مالك عنه، وكان لا يروى عندهم إلا عن ثقة.

قال أبو عمر: قد ضعفه بعضهم ولم يفرده مالك في موطئه بحكم.

\* \* \*

### العلاء بن عبد الرحمن

وهو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، والحرقة امرأة من جهينة، وهي فخذ من أفخاذ جهينة، ينسب إليه الحرقيون.

روى عن جماعة من الأئمة منهم: مالك وشعبة والشورى، وابن عيينة، وهو من تابعى أهل المدينة، سمع أنس بن مالك، كان ابن معين لا يرضاه، وليس قوله فيه بشيء.

قال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: العلاء ابن عبد الرحمن ليس بذاك، قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: لم يزل الناس يتقون حديث العلاء بن عبد الرحمن.

قال أبو عمر: ليت شعرى من الناس الذين كانوا يتقون حديثه، وقد حدث عنه هؤلاء الأئمة الجلة، وجماعة غيرهم كثيرة؟. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبى يقول: العلاء بن عبد الرحمن ثقة، والعلاء من التابعين بإدراكه أنس بن مالك، وأبوه من التابعين أدرك أبا هريرة، وأبا سعيد وحده يعقوب أدرك عمر بن الخطاب، فهو من كبار التابعين.

وذكر ابن إسحاق، وعبد العزيز بن أبى حازم، وإسماعيل بن جعفر وغيرهم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه – ومعنى حديثهم واحد، دخل بعضه في بعض – أن يعقوب أباه كان مكاتبا لأوس بن الحدثان النصرى، فتزوج حده مولاة لرحل من الحرقة، فولدت له عبد الرحمن أبا العلاء هذا، ثم أن يعقوب قضى كتابته بعدما ولد

ولدت أم عبد الرحمن ويعقوب مكاتب فهو للحرقي، وما ولدت بعد عتقه وأداء كتابته، فهو لأوس بن الحدثان النصري.

وروى الليث بن سعد، عن يزيد بن أبى حبيب، عن أبى النضر، عن عبد الرحمن ابن يعقوب مولى الحرقة معنى ما تقدم من ولاء يعقوب وامرأته، إلا أنه جعل مكان الكتابة تدبيرا.

قال أبو عمر: لمالك عن العلاء بن عبد الرحمن عشرة أحاديث مرفوعة أحدها مقطوع، وتوفى العلاء في خلافة أبي جعفر سنة تسع وثلاثين ومائة.

#### \* \* \*

## عطاء الفراساني أبو عثمان

وهو عطاء بن أبى مسلم، قبل عطاء بن عبد الله، وقبل عطاء بن ميسرة مولى المهلب بن أبى صفرة، وقبل مولى لهذيل، والأول أكثر وأشهر: أنه مولى المهلب بن أبى صفرة. أصله من مدينة بلخ من خراسان، وسكن الشام، وهو يعد فى الشاميين، وكان فاضلاً عالمًا بالقرآن عاملاً، روى عنه جماعة من الأئمة، منهم: مالك ومعمر والأوزاعى وسعيد بن عبد العزيز، وغيرهم.

ولد سنة خمسين من التاريخ، وتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة، ذكر ذلك ضمرة وغيره عن عثمان بن عطاء، وذكر البخارى عن عبد الله بن عثمان بن عطاء أنه سأله، فقال: نحن من أهل بلخ، قال: وعطاء مولى المهلب بن أبى صفرة، ذكر ذلك في التاريخ الكبير، وأدخله البخارى في كتاب الضعفاء له، وذكر حكاية أيوب عن القاسم بن عاصم، قال: قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني حدَّث عنك أن النبي أمر الذي واقع امرأته في رمضان بعتق رقبة أو بكفارة الظهار؟ فقال سعيد: كذب ما حدثته، إنما بلغني أن النبي قل قال له: «تصدق، تصدق».

فأدخله البخاري في كتاب الضعفاء له من أجل هذه الحكاية، وليس القاسم بن

عاصم ممن يجرح بقوله ولا بروايته مثل عطاء الخراساني، وعطاء الخراساني أحد العلماء الفضلاء، وربما كان في حفظه شيء، وله أخبار طيبة عجيبة في فضائله ليس

العلماء الفصلاء، وربها كان في حفظه سيء، وله الحبار طيبه عجيبه في فضالت ليسر هذا موضع ذكرها.

منها: ما أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبخ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة عن إبراهيم بن أبي عبلة، قال: كان عطاء الخراساني يتكلم إذا صلى بكلمات، فغاب يومًا، فتكلم المؤذن، فقال رجاء بن حيوة: اسكت، إنا نكره أن نسمع الخبر إلا من أهله.

وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا على بن سهل الرملي، قال: حدثنا ضمرة، عن إبراهيم بن أبي عبلة، قال: كنا نجلس إلى عطاء الخراساني فكان يدعو بدعوات، فغاب، فتكلم رجل من المؤذنين، قال: فأنكر رجاء بن حيوة صوته، فقال: من هذا؟ فقال: أنا يا أبا المقدام. فقال: اسكت، فإنا نكره أن نسمع الخبر إلا من أهله.

وقال يحيى بن معين: روى مالك، عن عطاء الخراساني، وعطاء ثقة، قد رأى ابن عمر وسمع منه. لمالك عنه من مرفوعات الموطأ ثلاثة أحاديث أحدها مسند، والاثنان مرسلان.

\* \* \*

## قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع أحد بني سعد بن ليث

وهو مدنَّى ثقة، روى عنه مالك وغيره، لمالك عنه حديث واحد.

\* \* \*

## سعيد بن إسمال، ويقال سعد

وهو سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة صاحب رسول الله الله وقد ذكرنا حده كعب بن عجرة في كتاب الصحابة بما يغني، عن ذكره هاهنا، وهو من بلي

روى عنه مالك، ومعمر، والثورى، والقطان، وشعبة، وكان من ساكنى المدينة، وبها كانت وفاته سنة أربعين ومائة.

وروى عنه من الجلة: ابن شهاب، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وعبد الله ابن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم؛ وقد قيل إن هذا الجديث رواه ابن شهاب، عن مألك فقال فيه: حدثنى رجل من أهل المدينة يقال له مالك بن أنس، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب، عن الفريعة بنت مالك بن منان – فذكر الجديث. رواه أحمد بن شبيب، عن أبيه، عن يونس، عن يزيد، عن ابن شهاب؛ كتبناه، عن خلف ابن قاسم من وجوه، وأحمد بن شبيب يتكلمون فيه.

#### \* \* \*

## سعيد بن أبى سعيد المقبري

یکنی بأبی سعد، واسم أبیه أبی سعید کیسان، وهو مولی لبنی جندع من بنی لیث بن بکر بن عبد مناة، کان مکاتبًا لرجل منهم، فأدی کتابته فی زمن عمر بن الحظاب وعتق؛ ولهما جمیعًا روایة عن أبی هریرة وغیره من الصحابة، ویقال: إنهما قد سمعا من سعد بن أبی وقاص – وسماعهما واحد ممن سمعا منه، أو قریب بعضه من بعض، و کانا ثقتین؛ وسعید فی الروایة أشهر من أبیه، روی عنه من الأثمة جماعة، منهم: مالك، وابن أبی ذئب، وابن عیینة، واللیث؛ وقیل: إنه اختلط قبل وفاته باربع سنین، وسماع ابن أبی ذئب منه قبل الاختلاط، و كذلك مالك.

واختلف فى وفاة سعيد بن أبى سعيد، فقيل: كانت وفاته بالمدينة، وكان بها سكناه قبل سنة ثلاث وعشرين ومائة فى خلافة هشام قبل موت الزهرى بعام، وقيل: سنة همس وعشرين، وقيل: سنة ست وعشرين ومائة، وتوفى أبوه أبو سعيد فى خلافة عمر بن عبد العزيز، وقيل: فى خلافة الوليد بن عبد الملك، وكان يقال له: المقبرى لأنه كان يسكن على المقبرة، وفى المقبرة لفتان مقبرة ومقبرة – بالضم والفتح.

١٦٨ .....

لمالك عن سعيد بن أبي سعيد خمسة أحاديث، أحدها موقوف يستند مرفوعًا من وجوه ثابتة.

\* \* \*

## سعید بن عمرو بن شرحبیل

وهو سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة الأنصارى الخزرجى، قد ذكرنا نسب حده سعد بن عبادة فى كتاب الصحابة بما يغنى عن ذكره هاهنا. وسعيد هذا ثقة، عدل فيما نقل.

\* \* \*

## أبو حازم سلمة بن دينار المكيم

حدثنا عبد الوارث بن سفیان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهیر، قال: سمعت مصعب بن عبد الله یقول: اسم أبی حازم: سلمة بن دینار، وأصله فارسی، مولی لبنی لیث، وأمه رومیة، وكان أشقر أقرن أحول.

قال أحمد بن زهير: وسألت يحيى بن معين عن أبى حازم، فقال: سلمة بـن دينــار مشهور مدنى ثقة.

وسمعت يحيى بن معين يقول: مات أبو حازم المدنى سنة أربعين ومائة، وقيل غير ذلك، وهذا أصح، إن شاء الله.

وذكر الحسن بن على الحلواني، قال: حدثنا مطرف، قال: أخبرني ابن أبي حازم، عن أبيه حدث بحديث عند هشام - وهو عامل المدينة، وابن شهاب حاضر - فقال ابن شهاب: ما سمعت بهذا عن النبي فقال أبو حازم: أكل حديث رسول الله هسمعته؟ قال: لا؛ قال: فنصفه؟ قال: أرى ذلك؛ قال: فاجعل هذا في النصف الذي لم تسمع، فقال ابن شهاب: أصلحك الله، والله إنه لجارى منذ كذا وكذا، وما عرفته هكذا قط. فقال أبو حازم: أما والله لو كنت من الأغنياء، لعرفتني منذ زمان، ولكني من الفقراء.

مقدمة التحقيق ......

هذا الخبر مختلف فيه، قد روى عن أبى سهيل مع الزهرى، وروى لغيره أيضا؛ وقصة أبى حازم فى خبره الطويل عند سليمان مخطفا جرى قول الزهرى فيما روى، والله أعلم.

وأبو حازم القائل: ما الدنيا؟ أما ما مضى منها فإعلام، وأما ما بقى فأمانى؛ وأما إبليس، والله لقد أطيع فما نفع، ولقد عصى فما ضر.

وكان أبو حازم هذا أحد الفضلاء الحكماء العلماء الثقات الأثبات من التابعين، وله حكم وزهديات ومواعظ ورقائق ومقطعات يطول الكتاب بذكرها.

لمالك عنه في الموطأ من مرفوعاته تسعة أحاديث، فيها واحد مرسل وآخر موقوف عند أكثر الرواة.

#### \* \* \*

### سلمة بن صفوان

وهو سلمة بن صفوان بن سلمة الزرقي، مدنى ثقة، يروى عن أبى سلمة وغيره، روى عنه مالك وغيره.

#### \* \* \*

## أبم النضر مولى عمر بن عبيد الله

واسمه سالم بن أبى أمية مولى عمر بن عبيد الله بن معمر التميمى تيم قريش، وكان كاتبا لعمر بن عبيد الله، وهو أحد الثقات الأثبات من أهل المدينة. روى عن جماعة من التابعين بالمدينة، وقد رأى عبد الله بن عمر وسمع منه، ويروى عن ابن أبى أوفى والسائب بن يزيد.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل ابن إسحاق، قال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروى، حدثنا عبد الله بن عمر، عن أبى النضر مولى عمر بن عبيد الله، قال: كنت حالسا مع عبد الله بن عمر فحاء رحل فسلم عليه فرأى بين عينيه أثر سحدة، فقال: ما هذا؟ صحبت رسول الله الله وأبا

وروى عن أبى النضر - جماعة من الأئمة، منهم: مالك، والشورى، وابن عيينة، ومحمد بن إسحاق، وعبيد الله بن عمر، وغيرهم؛ ونسبه محمد بن إسحاق، فقال: سالم بن أبى امية، وتوفى أبو النضر فى سنة ثلاثة وثلاثين، وقيل سنة ثلاثين ومائة.

لمالك عنه في الموطأ خمسة عشر حديثا، منها: تسعة متصلة مسندة، ومنها حديث ظاهره الاتصال - وليس بمتصل، وسائرها منقطعة مرسلة.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبى عن سالم أبى النضر، فقال: ثقة، وقال يحيى بن معين: سالم أبو النضر مدنى ثقة، وقال الحميدى: سئل سفيان بن عيينة عن سالم أبى النضر، فقال: ثقة وكان مالك يصفه بالفضل والعقل والعبادة.

#### \* \* \*

## سمبل بن أبى مالم

واسم أبى صالح ذكوان، يقال له: السمان، ويقال له: الزيات، وهو مولى جويرية امرأة من غطفان – قاله مصعب وغيره، ولا خلاف بينهم فى ذلك، قال مصعب: كان أبو صالح السمان، وتوفى أبو صالح بالمدينة سنة إحدى ومائة.

قال أبو عمر: هو معدود في أهل المدينة، وروى عنه جماعة من علمائها حلة، مثل زيد بن أسلم ويحيى بن سعيد، وعبد الله بن دينار، وغيرهم وكان أبو هريرة إذا رأى أبا صالح يقول: ما ضر هذا أن لا يكون من بنى عبد مناف!.

وأما ابنه سهيل فروى عنه مالك، والثورى وموسى بن عقبة، ووهيب وابن عيينة والدراوردى وغيرهم وهو ثقة فيما نقل إلا أن يحيى بن معين كان يضعفه ولا حجة له فى ذلك، وقد روى عنه الأئمة واحتجوا به، ولا يلتفت إلى قول ابن معين فيه، وقد روى عباس الثورى، عن ابن معين قال: بنو أبى صالح: سهيل وعباد وصالح كلهم ثقة وذكر العقيلى، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن على، قال: سمعت أحمد بن حنبل، وقيل له: سهيل بن أبى صالح: كيف حديثه؟ فقال صالح، قيل له: إن

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن سهيل بن أبي صالح، ومحمد ابن عمرو بن علقمة: أيهما أحب إليك؟ فقال: ما أقربهم! ثم قال: سهيل أحب إلى.

وتوفى سهيل فى أول خلافة أبى جعفر المنصور لمالك عنه فى الموطأ من حديث النبى عشرة أحاديث منها واحد مرسل يتصل من وجوه وسائر التسعة مسندة.

#### \* \* \*

## سهی مولی أبی بکر

هو سمى مولى أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى، مدنى ثقة ثبت لا قول فيه ولا مقال؛ روى عنه جماعة من الأئمة، ولا يختلفون فى عدالته وأمانته؛ إلا أن على بن المدينى قال: قلت ليحيى بن سعيد: أسمى أثبت عندك أو القعقاع بن حكيم ؟ قال: القعقاع أحب إلى منه.

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت أبى عن سمى، فقال: ثقة، روى عنه مالك؛ وقتل سمى - رحمه الله - بقديد، وكانت غزوة قديد فى صفر سنة ثلاثين ومائة.

أخبرنا عبدالله بن محمد، حدثنا إسماعيل بن محمد، حدثنا إسماعيل بن إسحاق، أخبرنا على بن المدينى، قال: قال سفيان: أتيت المدينة فسألت عن سمى، قالوا: خرج إلى الغزو، قيل لسفيان: كأن سميا قتل؟ قال: زعموا أن الخوارج قتلته.

قال أبو عمو: لمالك عنه ثلاثة عشر حديثًا، أحدها مرسل، وفي حديث واحد منها ثلاثة أحاديث فتصير خمسة عشر حديثًا.

١٧٢ ..... مقدمة التحقيق

## هلال بن أسامة

وهو هلال بن أبي ميمونة، قال مصعب: هو مولى عامر بن لؤى.

قال أبو عمو: روى عنه مالك فقال: هلال بن أسامة، وروى عنه يحيى بن أبى كثير، وزياد بن سعد فقالا: هلال بن أبى ميمونة. وروى عنه فليح بن سليمان فقال: هلال بن على، وقيل إنه هلال بن على بن أسامة. وأبوه يكنى أبا ميمونة، وبه يعرف بالكنية، وهو بها أشهر. لمالك عنه، حديث واحد، اختصره من حديثه الطويل.

\* \* \*

### هاشم بن هاشم

وهو هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبى وقاص معروف، مشهور النسب شريف. وقيل فيه: هاشم بن هاشم بن هاشم، وقال بعضهم: إنه معروف النسب، بحه ول فى نفسه، وهذا - عندى - ليس بشىء.

وقد روى عنه مالك، والدراوردى، وشحاع بن الوليد، أبو بدر السكونى، وأبو ضمرة أنس بن عياض، ومكى بن إبراهيم، وأبو أسامة، ومروان الفزارى. ذكره أبو حاتم الرازى وغيره ويروى هاشم بن هاشم، عن سعيد بن المسيب، وعامر بن سعد، وعائشة بنت طلحة، وعبدالله بن نسطاس.

\* \* \*

## هشام بن عروة بن الزبير بن العوام

أبو المنذر وكان أحد الحفاظ الثقات العدول،أخبرنا عبدالله بن محمد، حدثنا أحمد ابن محمد بن إسماعيل، حدثنا محمد بن الحسن الأنصارى، حدثنا الزبير بن أبى بكر القاضى، أخبرنى عيسى بن سعيد بن زاذان، عن المنذر بن عبدالله، قال: رويت الشعر ثلاث عشر سنه قبل أن أروى الحديث، فلقى أبى هشام بن عروة فقال له: إن ابنك يروى الشعر؟ قال: نعم، قال: فأرسله إلى، فقال لى أبى: اغد إلى هشام بن عروة، فإنه قد استزارك وهو بالعقيق، فأخذت حمارا وذهبت إليه، فسلمت وجلست،

فقال: بلغنى أنك تروى الشعر، فلأى العرب أنت أروى؟ قلت: لبنى سليم، قال: فتروى لفلان كذا، ولفلان كذا فجعل ينشدنى لشعراء من بنى سليم لم أكن سمعت بهم، ثم قال لى: يا ابن أخى، اطلب الحديث، فمن ذلك اليوم رويت الحديث.

قال الزبير: وحدثنى مصعب بن عثمان، عن المنذر بن عبدالله، قال: ما سمعت من هشام بن عروة رفئا قط، إلا يوما واحدا، فإن رجلا من أهل البصرة كان يلزمه، فقال له: يا أبا المنذر، نافع مولى ابن عمركان يفضل أباك على أخيه عبدالله، فقال: كذب -والله- نافع، وما يدرى نافع عاض بظر أمه! عبدالله- والله- خير وأفضل من عروة.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: سمعت مصعب بن عبدالله يقول: هشام بن عروة أبو المنذر، قال: وأمه أم ولد خراسانية اسمها صافية.

قال أحمد بن زهير: وسمعت يحيى بن معين يقول: عمر بن عبدالعزيز وهشام بن عروة والأعمش ولدوا في سنة إحدى وستين، قال: ورأيت في كتاب على بن المديني، سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان هشام بن عروة يخضب بالحمرة، قال يحيى: ومات هشام عروة بعد الهزيمة، يعنى هزيمة إبراهيم كأنه يريد السنة التي بعدها، وكانت الهزيمه سنة خمس وأربعين ومائة قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: مات هشام بن عروة سنة ست وأربعين ومائة.

وقال المدائني: توفي هشام بن عروة سنة سبع وأربعين ومائة بعد خروج إبراهيم، وكان محمد وعده أن يوليه المدينة.

وقال الطبرى: كان هشام بن عروة من ساكنى المدينة، وقدم بغداد فى آخر عمره فمات بها فى سنة ست وأربعين ومائة بعد أن هزم إبراهيم بن عبدالله، فدفن فى مقبرة الخيزران، وقيل: مات بالكوفة سنة ثمان وأربعين ومائة، وقيل: توفى هشام بن عروة سنة ست أو خمس وأربعين ومائة وهو ابن ست وتسعين سنة، وولد سنة خمسين، كل هذا قد قيل فى مولده ووفاته، رحمه الله.

وقال يحيى بن معين: قال هشام بن عروة: رأيت ابن سهل بن سعد، وابن عمر، وحابر بن عبدالله، وأنس بن مالك قال هشام: ومسح ابن عمر على رأسى ودعا لى وقبلنى، قال: ورأيت عبدالله بن عمر وله جمة أو قال: وفرة.

وذكر الزبير، قال: أخبرنى عثمان بن عبدالرحمن، قال: يا أمير المؤمنين المنصور، لهشام بن عروة دخل عليه هشام: يا أبا منذر تذكر يوم دخلت عليك أنا وإخوتى مع أبى الخلائف – وأنت تشرب سويقا بقبعة يراع فلما خرجنا من عندك قال لنا أبوك: اعرفوا لهذا الشيخ حقه فإنه لا يزال فى قومكم بقية ما بقى، فقال هشام: لا أذكر يا أمير المؤمنين، فلما خرج قيل له: يذكرك أمير المؤمنين ما تحت به إليه، فتقول لا أذكره، فقال: لم أكن أذكر ولم يعودنى الله فى الصدق إلا خيرا.

قال: وحدثنى عمى مصعب بن عبدالله، عن جدى عبدالله بن مصعب، عن هشام ابن عروة، قال: وضع عندى محمد بن على بن عبدالله بن العباس وصيته، قال الزبير: توفى هشام بن عروة بمدينة السلام عند أمير المؤمنين أبى جعفر المنصور فى صحابته سنة ست وأربعين، وصلى عليه المنصور، وكبر عليه أربعا وكبر على مولى له خمسا، وذلك فى وقت واحد.

لمالك عن هشام بن عروة من مرفوعات الموطأ ستة وخمسون حديثا منها ستة وثلاثون مسندة متصلة، وسائرها مراسيل تستند من وجوه صحاح أحاديث عروة عن عائشة.

#### \* \* \*

## وهب بن كيسان أبو نعيم

لمالك عنه حديثان، قد غلبت عليه كنيته، فأهل المدينة يقولون: وهب بن كيسان، وغيرهم يقول: وهب بن أبى مغيث، وهو وهب بن كيسان مولى عبدالله بن الزبير بن العوام، ويقال: مولى آل الزبير. قال الواقدى: كان محدثا ثقة، ولقى عدة من أصحاب النبى على منهم: سعد بن أبى وقاص، وابن عمر، وجابر، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدرى، ولم تكن له فتوى؛ وكان من سكان المدينة، وبها كانت وفاته سنة سبع وعشرين ومائة.

مقدمة التحقيق .....

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عبيد الله زهير، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا عبيد الله ابن عمر، عن وهب بن كيسان، قال: رأيت سعد بن مالك، وأبا هريرة، وجابر بن عبدالله، وأنس بن مالك، يلبسون الخز.

قال أحمد بن زهير: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا بكر بن مضر، عن ابن عجدان، عن وهب بن كيسان - وكان قد أدرك ابن عمر.

اخبرنى احمد بن محمد بن احمد، قال: حدثنا أحمد بن العباس، قال: حدثنا محمد ابن حرير، قال: حدثنا يونس بن عبدالأعلى، قال: حدثنا أشهب، عن مالك، قال: كان وهب بن كيسان يقعد إلينا ولا يقوم أبدًا حتى يقول لنا: اعلموا أنه لا يصلح آخر هذا الأمر إلا ما أصلح أوله. قلت: يريد ماذا؟ قال: يريد في بادئ الإسلام، أو قال: يريد التقوى.

\* \* \*

### الوليد بن عباد

له عند مالك حديث واحد.

\* \* \*

### يزيدبن قسيط

وهو يزيد بن عبدالله بن قسيط الليثي من أنفسهم، يكنى أبا عبدالله وكان من سكان المدينة ومعدود في علمائها، وثقاتها، وفقهائها.

روى عن أبى هريرة وابن عمر وسمع منهما روى عنه مالك بن أنس وعبيدالله ابن عمر وابن أبى ذئب وكان أعرج يجمع من رجله.

قال الواقدى: توفى يزيد بن عبدالله بن قسيط بالمدينة سنة اثنتين وعشرين فى خلافة هشام، وقال غيره: سنة ثلاث وعشرين.

١٧٦ ...... مقدمة التحقيق

### بزيد بن خصيفة

وهو يزيد بن خصيفة بن يزيد بن عبدالله الكندى بن أخى السائب بن يزيد الكندى، وكان ثقة مأمونا محدثا محسنا، لا أقف له على وفاة، روى عنه جماعة من أهل الحجاز.

\* \* \*

### یزید بن رومان

ويزيد بن رومان هذا مولى الزبير بن العوام، كان أحد قراء أهل المدينة، وكان عالما بالمغازى: مغازى رسول الله على، وكان ثقة، سكن المدينة، وبها كانت وفاته سنة ثلاثين ومائة.

\* \* \*

### يزيد بن المادي

وهو يزيد بن عبد الله بن الهادي.

\* \*: \*

### یزید بن زیاد

و هو يزيد بن زياد القرظي.

\* \* \*

## يحيى بن سعيد الأنصاري رحمه الله

وهو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار، ولجده قيس بن عمرو صحبة، وقد ذكرناه فى كتاب الصحابة، وقال قوم: حد يحيى بن سعيد: قيس بن فهد.

وقال آخرون: قيس بن عاصم وكل ذلك خطأ وإنما حده قيس بن عمرو على ما ذكرناه، وهو الصحيح، عندنا؛ ويكنى يحيى بن سعيد أبا سعيد، وكان فقيها عالما

مقدمة التحقيق ......

محدثا حافظا ثقة مأمونًا عدلا مرضيا، وكان كريما حوادا حين أدرك الغنى بعد ولايت القضاء؛ وكان نزه النفس، وكان في أول أمره مقلا قد ركبه الدين ثم أثرى بعد.

وله أخبار كثيرة كرهت اجتلابها، وسنذكر ما يستدل به على ما قلنا، إن شاء الله.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا ابن مهدى، عن حماد ابن زيد، عن هشام بن عروة، قال: حدثنى الأمين المأمون على ما يعيب عليه: يحيى بن سعيد، عن عروة قال: يقطع الآبق إذا سرق قال: وسمعت أبى ويحيى بن معين يقولون: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى مدنى ثقة.

وأحبرنا عبدالله بن محمد، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: سمعت على بن المدينى يقول: أربعة من أهل الأمصار يسكن القلب إليهم في الحديث: يحيى بن سعيد بالمدينة، وعمرو بن دينار بمكة، وأيوب بالبصرة، ومنصور بالكوفة.

وذكر الواقدى قال: ولما استحلف الوليد بن يزيد بن عبدالملك، استعمل على المدينة يوسف بن محمد بن يوسف الثقفى، فاستقضى سعد بن إبراهيم على المدينة ثم عزله، واستقضى يحيى بن سعيد الأنصارى. قال الواقدى: وقدم يحيى بن سعيد على أبى جعفر الكوفة - وهو بالهاشمية، فمات بها سنة ثلاث وأربعين.

قال: وأخبرنا سليمان بن بلال، قال: خرج يحيى بن سعيد إلى إفريقية لميراث وجب له هناك، وطلب له ربيعة بن أبى عبدالرحمن البريد فركبه إلى إفريقية، فقدم بذلك الميراث – وهو خمسمائة دينار، قال: فأتاه الناس يسلمون عليه، وأتاه ربيعة فسلم عليه؛ فلما أراد ربيعة أن يقوم بحبسه، فلما ذهب الناس، أمر بالباب فأغلق؛ تم دعا بمنطقته فصبها بين يدى ربيعة، وقال: يا أبا عثمان، والله الذى لا إله إلا هو ما غيبت منها دينارًا إلا شيئا أنفقته في الطريق، ثم عد خمسين ومائتي دينار فلفعها إلى ربيعة، وأحذ خمسين ومائتي دينار لنفسه، قاسمه إياها، وكان ثقة صدوقا.

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: حدثنا يحيى بن محمد، قال: حدثنا سليمان بن بلال، قال: لما خرج يحيى بن سعيد إلى العراق، خرجت أشيعه فكان أول ما استقبلته جنازة، فتغير وجهى لذلك، فالتفت إلى فقال: يا أبا محمد كأنك تطيرت؛ فقلت: اللهم لا طير إلا طيرك. فقال: لا عليك، والله لئن صدق، لينعشن الله أمرى؛ قال: فمضى – والله – ما أقام إلا شهرين حتى بعث بقضاء دينه ونفقة أهله وأصاب حيرا.

قال: وحدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن طلحة بن عبدالله ابن أبي بكر الصديق، قال: حدثني سليمان بن بلال، قال: كان يحيى بن سعيد قد ساءت حاله، وأصابه ضيق شديد، وركبه الدين؛ فبينما هو على ذلك، إذ جاءه كتاب أبي العباس يستقضيه؛ قال سليمان: فوكلني يحيى بأهله وقال لى: والله ما خرجت وأنا أجهل شيئا، فلما قدم العراق، كتب إلى أبي: كنت قلت لك حين خرجت: قد خرجت، وما أجهل شيئا، وإنه والله لأول خصمين حلسا بين يدى فاقتصا شيئا، والله ما سمعته قط؛ فإذا جاءك كتابي هذا، فسل ربيعة بن أبي عبدالرحمن واكتب إلى بما يقول ولا يعلم أني كتبت إليك بذلك.

قال: وحدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا ابن وهب، قال: حدثنا مالك، قال: قال: وحدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا من أحاديث ابن شهاب في الأقضية، قال: فكتب له ذلك في صحيفة كأني أنظر إليها صفراء، فقيل لمالك: يا أبا عبدالله أعرض عليك؟ قال: هو كان أفقه من ذلك.

قال أبو عمر: يحيى بن سعيد من فقهاء التابعين بالمدينة، سمع من أنس بن مالك، وروى عنه أحاديث مسندة وغير مسندة، وليس عند مالك عنه، عن أنس حديث مسند.

قال محمد بن عبدالله بن نمير: مات يحيى بن سعيد سنة ثـلاث وأربعين ومائـة، ويكنى أبا سعيد، وكذلك قال يزيد بن هارون والواقدى؛ إلا أنهما قـالا: بالهاشمية سنة ثلاث وأربعين. مقدمة التحقيق .....

ولمالك عنه فى الموطأ من حديث النبى الله خمسة وسبعون حديثا، منها ثلاثون حديثا مسندة فى يسير منها انقطاع، ومنها تسعة موقوفة وسائرها مرسلة ومنقطعة وبلاغات، وكلها مرفوعة إلى النبى الله نصا أو معنى.

\* \* \*

#### ابـن حماس

واختلف في اسمه، فقيل يونس بن يوسف بن حماس، وقيل يوسف بن يونس، واضطرب في اسمه رواة الموطأ اضطرابًا كثيرًا وأظن ذلك من مالك.

وكان ابن حماس هذا رجلاً صالحًا فاضلاً بحاب الدعوة.

أخبرنا أحمد بن عبدالله، قال: حدثنا عبدالرحمن بن عمر، قال: حدثنا الحسين بن على، حدثنا أسامة بن على، حدثنا أبى، حدثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم، قال: حدثنا عاصم بن أبى بكر الزهرى، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: كان يونس بن يوسف، أو يوسف بن يونس - شك عبدالرحمن - من عباد الناس، فراح إلى المسجد ذات يوم فلقيته امرأة، فوقع فى نفسه منها: فقال: اللهم إنك خلقت لى بصرى نعمة، وأخشى أن يكون على نقمة فاقبضه إليك. فكان يروح إلى المسجد يقوده ابن أخ له، فإذا استقبل الأسطوانة اشتغل الصبى يلعب مع الصبيان، فإن نابته حاجة، حصبه وأقبل إليه، فبينما هو يصلى ذات يوم ضحوة، إذ حس فى بطنه شيئا فحصب ابن أخيه فاشتغل مع الصبيان يلعب ولم يأته، فلما خاف على نفسه، قال: اللهم إنك خلقت لى بصرى نعمة، وخشيت أن يكون على نقمة؛ وسألتك فقبضته اللهم إنى قد خشيت الفضيحة، قال: فانصرف إلى منزله وهو يبصر، قال مالك: فرأيته أعمى، ورأيته بصيرًا.

\* \* \*

# أبو عرفة يعقوب بن زيد بن طلعة

وهو يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبدالله بن أبى مليكة، وبن أبى مليكة هـو:

مده التحقیق عبدالله بن أبی ملیكة بن عبدالله بن جدعان القرشی التیمی، واسم أبی ملیكة زهیر، وكان یعقوب بن زید قاضیا ثقة مأمونا؛ روی عن أبیه زید بن طلحة، وروی هو وأبوه عن سعید المقبری، روی عن یعقوب بن زید مالك بن أنس، وهشام بن سعد، وابن عیینة، وموسی بن عبیدة، ومحمد بن جعفر بن أبی كثیر،

فروى عنه الثورى، وعبدالرحمن بن إسحاق، وابنه يعقوب، وأبو علقمــة الفـروى، ولم يرو عنه مالك.

وسمع أبوه زيد بن طلحة من ابن عباس.

قال ابن معين: زيد بن طلحة ثقة، وقال ابن المديني: هو شيخ معروف، وقال أبو زرعة: ليس به بأس – وليس بحجة وأبوه مثله.

\* \* \*

# أبو بكر بن نافع

وهو أبو بكر بن نافع مولى عبدالله بن عمر، وقد تقدم ذكر أبيه نافع فى موضعه من هذا الكتاب بما يغنى عن ذكره هاهنا.

ولنافع هذا بنون ثلاثة: أبو بكر بن نافع - وهو أوثقهم وأجلهم، وعمر بن نافع وعبدالله بن نافع.

وتوفى أبو بكر سنة ثلاث وسبعين ومائة، ولا يوقف على اسمه.

\* \* \*

# أبو ليلى الأنصاري

قال أبو عمر: اختلف في اسم أبي ليلى هذا فقيل اسمه عبدالله بن عبدالله ابن عبدالله ابن عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن سهل بن أبي حثمة. وقيل: عبدالرحمن بن سهل، وقيل: داود بن عبدالله بن عبدالرحمن بن سهل. وقيال فيه ابن إسحاق: أبو ليلى عبدالله بن سهل بن أبي حثمة.

مقدمة التحقيق .....

# أبو عبيد مولى سليمان بن عبدالملك بن مروان

وأبو عبيد هذا حاجب سليمان بن عبدالملك، ومولاه اسمه حيى، ويقال حيى، وكان ثقة ولمالك عنه مرفوعات في الموطأ حديثان، أحدهما مرسل يتصل معناه من وجوه حسان.

\* \* \*

### قائمة المراجع المعتمدة

- ١ الإيمان لابن منده.
- ٢ التوحيد لابن خزيمة.
  - ٣ السنة للمروزي.
- ه شعب الإيمان للبيهقي.
- ٦ القراءة خلف الإمام للبيهقي.
- ٧ القراءة خلف الإمام للبخارى.
  - ٨ خلق أفعال العباد للبخاري.
- ٩ رفع اليدين في الصلاة للبخاري.
  - . ١ الأربعون الصغرى للبيهقي.
    - ١١ المدخل للبيهقي.
    - ١٢ أحكام القرآن للبيهقي.
- ١٣ بيان خطأ من خطأ الشافعي للبيهقي.
  - ١٤ إثبات عذاب القبر للبيهقي.
    - ١٥ حياة الأنبياء للبيهقي.
    - ١٦ البعث والنشور للبيهقي.
      - ١٧ الزهد الكبير للبيهقي.
      - ١٨ البعث لابن أبي داود.
  - ١٩ الرسالة القشيرية للقشيري.

مقدمة التحقيق ......معدد التحقيق .........

٢٠ - نودار الأصول للحكيم الترمذي.

٢١ - المعراج للقشيري.

٢٢ - فض الوعاء برفع اليدين في الدعاء للسيوطي.

٢٣ - مصباح الزجاحة.

٢٤ - الرد على الجهمية.

٢٥ - فضيلة الشكر للخرائطي.

٢٦ - الترغيب والترهيب للأصبهاني.

٢٧ - الفردوس للديلمي.

٢٨ - التطفيل للخطيب.

٢٩ - ذيل تاريخ بغداد لابن النجار.

٣٠ – التدوين لأحبار قزوين للرافعي القزويني.

٣١ - الشكر لابن أبي الدنيا.

٣٢ - بحابو الدعوة لابن أبي الدنيا.

٣٣ - اليقين لابن أبي الدنيا.

٣٤ - العقل لابن أبي الدنيا.

٣٥ - من عاش بعد الموت لابن أبي الدنيا.

٣٦ - الحلم لابن أبي الدنيا.

٣٧ - الأولياء لابن أبي الدنيا.

٣٨ - الشكر لابن أبي الدنيا.

٣٩ - محاسبة النفس لابن أبي الدنيا.

١٨٤ .....

- .٤ الصمت لابن أبي الدنيا.
- ٤١ الغيبة والنميمة لابن أبي الدنيا.
  - ٤٢ ذم الملاهي لابن أبي الدنيا.
- ٤٣ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل.
  - ٤٤ فضائل الصحابة للنسائي.
- ه ٤ تهذيب خصائص على للنسائي.
  - ٤٦ فضائل القرآن.
  - ٤٧ فضائل بين المقدس.
    - ٤٨ تحفة الأشراف.
  - ٤٩ الطبراني في الكبير.
    - . ٥ الاعتقاد للبيهقي.
    - ٥١ المحلى لابن حزم.
  - ٢٥ نيل الأوطار للشوكاني.
    - ٥٣ المحرر لابن قدامة.
  - ٥٤ اختلاف الحديث للشافعي.
    - ه ٥ تعريف أهل التقديس.
    - ٥٦ إكرام الضيف للحربي.
      - ٥٧ أحاديث الوحدان.
        - ٥٨ علل الدارقطني.
- ٥٩ الجامع لآداب الراوى والسامع.

مقدمة التحقيق ......ما المعتملة التحقيق ......

٦٠ - الجعديات للبغوى.

٦١ – التاريخ والعلل لابن معين.

٣٢ - معرفة الرجال لابن معين.

٦٣ – التاريخ والمعرفة للفسوى.

٦٤ - علل الحديث لابن المديني.

٦٥ - الأوائل للطبراني.

٦٦ - الأوائل لابن أبي عاصم.

٦٧ - الزهد لابن أبي عاصم.

٦٨ - الأمثال للرامهرمزي.

٦٩ - الأمثال للعسكري.

٧٠ - تصحيفات المحدثين للعسكري.

٧١ - التطفيل للخطيب البغدادي.

٧٢ – تلخيص المتشابه.

٧٣ - تاريخ دمشق لابن عساكر.

٧٤ - الحداثق لابن الجوزي.

٧٥ - الأطراف بأوهام الأطراف للعراقي.

٧٦ - كشف الأستار.

٧٧ - الأم للشافعي.

٧٨ - الرسالة للشافعي.

٧٩ - أخلاق العلماء للآجري.

١٨٦ ...... مقدمة التحقيق

- ٨٠ أخلاق أهل القرآن.
- ٨١. المعجم الأوسط للطبراني.
  - ٨٢ تغليق التعليق.
  - ٨٣ الزهد لهناد.
  - ٨٤ الزهد لوكيع.
  - ٨٥ مسند خليفة بن خياط.
- ٨٦ الناسخ والمنسوخ للحازمي.
  - ٨٧ نهاية البداية والنهاية.
  - ٨٨ جزء حسن بن عرفة.
- ٨٩ الإلزامات والتتبع للدارقطني.
- ٩٠ مسند عائشة لأبي بكر بن أبي داود.
  - ٩١ المصاحف لابن أبي داود.
- ٩٢ منتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ لابن زبالة.
  - ٩٣ الآداب للبيهقي.
    - ٩٤ الفوائد العوالى.
  - ٩٥ من حديث خيثمة.
  - ٩٦ النكت على كتاب ابن الصلاح.
    - ٩٧ تحفة الودود لابن القيم.
      - ٩٨ الجنة لأبي نعيم.
    - ٩٩ عمل اليوم والليلة للنسائي.

مقدمة التحقيق .....مقدمة التحقيق .....

- ١٠٠ المنتقى لابن الجارود.
- ١٠١ الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان.
  - ١٠٢ الناسخ والمنسوخ للنحاس.
    - ١٠٣ النزول لدارقطني.
    - ١٠٤ الصفات للدارقطني.
    - ١٠٥ تحريم النرد للآجري.
    - ١٠٦ رد الدارمي على المرسى.
  - ١٠٧ مسند عمر لابن يعقوب بن شيبة.
    - ١٠٨ تقييد العلم.
  - ١٠٩ فضل الصلاة على النبي للجهمة.
    - ١١٠ الإيمان لابن عبيد.
    - ١١١ العلم لابن خيثمة.
    - ١١٢ اقتضاء العلم والعمل للخطيب.
      - ۱۱۳ مسند أبي يعلى.
- ١١٤ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر للخلال.
  - ١١٥ القول البديع في الصلاة للسخاوي.
  - ١١٦ جلاء الأفهام في الصلاة لابن القيم.
  - ١١٧ الصلاة والبشر في الصلاة للفيروزآبادي.
    - ١١٩ مختصر قيام الليل للمروزي.
    - ١٢٠ تعظيم قدر الصلاة للمروزي.

# ١٨٨ .....

١٢١ - مشيخة ابن طهمان.

١٢٢ - التمهيد لابن عبد البر.

١٢٣ – السلسلة الضعيفة.

١٢٤ - مسند الشهاب للقضاعي.

١٢٥ - الأحكام لابن حزم.

١٢٦ – تخريج أحاديث الكشاف الزيلعي.

\* \* \*

### قائمة بالمراجع الخاصة بتراجم المحدثين

- ۱ تهذیب التهذیب لابن حجر العسقلانی تصویر دار الفکر العربی عن طبعة حیدر أباد سنة ۱۳۳۶هـ.
  - ٢ تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة.
- ٣ تهذیب الکمال للحافظ المزی تصویر دار المأمون للتراث بیروت دمشق
   عن مخطوطة دار الکتب.
- ٤ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي مطبعة الفجالة الجديدة سنة
   ١٣١٩هـ ١٩٧١م.
  - ٥ الكاشف للذهبي مطبعة دار التأليف بالمالية ١٩٧٢م.
- ٦ تكملة إكمال الكمال لابن الصابوني المجمع العلمي العراقي سنة ١٣٧٧هـ
   ١٩٥٧م.
- ٧ تعجيل المنفعة لابن حجر العسقلاني تصوير دار الكتاب العربي عن طبعة حيدر أباد سنة ١٢٨٠هـ.
- ۸ الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى مطبعة حيدر أباد سنة ١٢٧١هـ ١٩٥٧ نسخة مصورة.
  - ٩ تذكرة الحفاظ للذهبي دار التراث العربي بيروت سنة ١٣٧٤هـ.
  - ١٠ ذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسيني ملحق بتذكرة الحفاظ.
    - ١١ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ.
    - ١٢ ذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي ملحق بتذكرة الحفاظ.
- ۱۳ طبقات الحفاظ للسيوطى مطبعة الاستقلال الكبرى سنة ۱۳۹۳هـ ۱۹۷۳م.

- ٠ ٩ ٩ ...... مقدمة التحقيق
  - ١٤ الثقات لابن حبان.
  - ١٥ التاريخ الكبير للبخاري نسخة مصورة عن مطبعة دار المعارف بالهند.
    - ١٦ التاريخ الصغير للبخاري دار التراث سنة ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- ۱۷ حلية الأولياء لأبى نعيم دار الكتاب العربى بيروت سنة ۱۳۸۷هـ ۱۹۶۷م.
  - ١٨ ميزان الاعتدال للذهبي مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٢هـ ٩٦٣م.
- ۱۹ لسان الميزان لابن حجر العسقلاني نسخة مصورة عن طبعة حيدر أباد سنة ١٩ ١٣٢٩هـ.
- ٢٠ المغنى في الضعفاء للذهبي مطبعة البلاغة حلب سنة ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
  - ٢١ مجمع الزوائد للهيثمي مكتبة القدس سنة ١٣٥٣هـ.
  - ٢٢ المجروحين لابن حبان دار الوعي حلب سنة ١٣٩٦هـ.
    - ۲۳ الضعفاء الصغير للبخاري دار الوعي حلب.
    - ۲۲ الضعفاء والمتروكين للنسائي دار الوعي حلب.
- ٢٥ ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبى مطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة سنة
   ١٣٨٧هـ.
  - ٢٦ الوافي بالوفيات للصفدي.
  - ۲۷ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي تصوير بيروت.
    - ۲۸ شذرات الذهب لابن العماد.
  - ٢٩ المنتظم لابن الجوزي نسخة مصورة عن طبعة حيدر أباد سنة ١٣٥٧هـ.
    - ٣٠ العبر في خبر من غبر للذهبي. الكويت ١٩٦٠.
    - ٣١ وفيات الأعيان لابن خلكان دار صادر بيروت.

مقدمة التحقيق .....

٣٢ - ذيل وفيات الاعيان (درة الحجال في أسماء الرجال) لابن القاضي.

٣٣ – التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوى مطبعة دار نشر الثقافة بالقاهرة سنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٣٤ - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للفاسي.

۳۵ - تاریخ جرجان للسهمی تصویر عالم الکتب بیروت سنة ۱۶۰۱هـ - ۱۹۸۱.

۳٦ – التاريخ ليحيى بن معين مركز البحث العلمى مكة المكرمة سنة ١٣٩٩ – هـ – ١٩٧٩م.

٣٧ - سير أعلام النبلاء للذهبي.

٣٨ - تاريخ الإسلام للذهبي.

٣٩ - البداية والنهاية لابن كثير.

. ٤ - الموضوعات لابن الجوزي.

٤١ – العلل المتناهية لابن الجوزي.

٤٢ - نسيم الرياض شرح الشفا.

٤٣ - التنكيل.

٤٤ - مقدمة فتح البارى.

٥٤ – اللآليء المصنوعة.

٤٦ - الترغيب والترهيب.

٤٧ - إسعاف المبطأ.

٤٨ – تهذيب تاريخ دمشق.

٤٩ - تاريخ دمشق.

١٩٢ .....

- ٥٠ الأنساب للسمعاني.
- ٥١ تهذيب الأسماء للنووي.
- ٥٢ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير.
  - ٥٣ الأعلام للزركلي.
    - ٤٥ معجم المؤلفين.
  - ٥٥ المشتبه في الرحال للذهبي.
    - ٥٦ تبصير المنتبه للذهبي.
  - ٥٧ جامع المسانيد للخوارزمي.
- ٥٨ مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدى مطبعة الأعظمي بغداد سنة
   ١٩٧٧م.
  - ٥٩ تراجم الأخبار من رجال شرح معاني الآتار.
    - ٠٦ الطبقات الكبرى لابن سعد.
- ٦١ هدية العارفين إسماعيل باشا البغدادي صورة بالأوفست عن طبعة استانبول سنة ١٩٥٠م.
- ٦٢ الإكمال لابن ماكولا نسخة مصورة عن مطبعة دائرة المعارف العثمانية
   بالهند سنة ١٩٦١م.
- ۱۳۳ الشقائق النعمانية طاشكبرى زاده دار الكتاب العربى بيروت سنة ١٣٩٥ ١٩٧٥م.
  - ٦٤ العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ملحق بالشقائق النعمانية.
    - ٦٥ الفهرست لابن النديم.
- 77 رجال من السند والهند للمباركفورى مطبعة التقدم سنة ١٣٩٨هـ ١٩٧٨.

مقدمة التحقيق .....

- ٦٧ رجال الطبري في تفسيره تحقيق محمود شاكر.
- ٦٨ الإكمال في أسماء الرجال للتبريزي ملحق بآخر مشكاة المصابيح.
  - ٦٩ ثلاثيات مسند أحمد للسفارييني.
    - . ٧ الكنى والأسماء للدولابي.
  - ٧١ أعلام النساء، عمر رضا كحالة، المطبعة الهاشمية دمشق.
- ٧٧ نثر الدر المكنون من فضائل اليمن الميمون للحسيني مطبعة زهران سنة
  - ٧٣ طبقات فقهاء اليمن للجعدى مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٧م.
    - ٧٤ تاريخ التراث العربي، الهيئة العامة للكتاب مصر.
      - ٧٥ روضات الجنات للخوانساري طهران.
  - ٧٦ نفح الطيب للتلمساني دار صادر سنة ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
  - ٧٧ أزهار الرياض في أخبار عياض للتلمساني مطبعة لجنة التأليف والترجمة.
    - ٧٨ رياض النفوس لأبي بكر عبد الله المالكي مكتبة النهضة العربية.
      - ٧٩ الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة للغزى.
        - ٨٠ الضوء اللامع للسخاوي.
        - ٨١ الدرر الكامنة لابن جحر العسقلاني.
          - ٨٢ البدر الطالع للشوكاني.
          - ٨٣ ترتيب المدارك للقاضى عياض.
    - ٨٤ الديباج المذهب لابن فرحون دار النصر للطباعة سنة ١٩٧٢م.
- ٨٥ نيل الابتهاج بتطريز الديباج سنة ١٣٥١هـ بهامش الديباج المذهب مطبعة المعاهد.

- ١٩٤ .....
  - ٨٦ نزهة الخواطر للحسني طبعة الهند سنة ١٣٨٧هـ ١٩٦٢م.
  - ٨٧ ذيل تاريخ بغداد لابن النحار طبعة الهند سنة ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
  - ٨٨ ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي مطبعة دار السلام بغداد سنة ١٩٧٤م.
    - ٨٩ ريحانة الأدب محمد على مدرسي تبريز.
  - ٩٠ جامع الرواة للحائري دار الأضواء بيروت سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
    - ٩١ الوفيات للسلامي مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- 97 أعيان الشيعة محسن الأمين دار المعارف للمطبوعات بسيروت سنة 15.7 هـ ١٩٨٣م.
  - ٩٣ التاج المكلل صديق حسن خان بمباى سنة ١٣٨٣هـ ٩٦٣ م.
    - ٩٤ الذيل على الروضتين أبو شامة.
    - ٩٥ شجرة النور الزكية محمد محمد مخلوف ١٣٤٩هـ.
    - ٩٦ المنهج الأحمد للعليمي مطبعة المدنى سنة ١٣٨٧هـ ٩٦٣ م.
- 9٧ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، مطبعة الاعتدال دمشق ١٣٥٠هـ، ومطبعـة المحمدية سنة ١٣٥١هـ.
- ۹۸ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٧هـ ١٩٥٢.
- ٩٩ طبقات الشافعية الكبرى للسبكى عيسى الحلبى سنة ١٣٨٣هـ وما
   بعدها.
  - ١٠٠ طبقات الشافعية للأسنوى، بغداد سنة ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
    - ١٠١ طبقات الفقهاء الشافعية للعبادى ليدن سنة ١٩٦٤م.
    - ١٠٢ طبقات الشافعية لابن هداية الله دار الآفاق الجديدة بيروت.

مقدمة التحقيق .....م

- ١٠٣ طبقات الفقهاء للشيرازي دار الرائد العربية بيروت سنة ١٩٧٠م.
  - ١٠٤ الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوى سنة ١٣٢٤هـ.
- ١٠٥ الطبقات السنية في تراجم الحنفية للغزى مطابع الأهرام سنة ١٣٩٠هـ.
- ۱۰۶ الجواهر المضية في تراجم الحنفية لابـن أبـي الوفـا عيسـي الحلبـي سـنة ۱۳۹۸هـ.
  - ۱۰۷ ذیل تاریخ دمشق لابن القلانسی لیدن ۱۹۰۸م.
    - ١٠٨ معجم المطبوعات لسركيس سنة ١٣٤٦هـ.
  - ١٠٩ الرسالة المستطرفة للكتاني سنة ١٣٨٠هـ مطبعة دار الفكر.
    - ١١٠ المعرفة والتاريخ مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٣٩٤هـ.
      - ١١١ دائرة معارف الأعلمي.
  - ١١٢ نكت الهميان للصفدى المطبعة الجمالية سنة ١٣٢٩هـ ١٩١١م.
- ۱۱۳ الشعاع الشائع في أئمة عمان لابن رزق عيسى الحلبي سنة ۱۳۹۸هـ ۱۳۹۸م.
  - ١١٤ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى بغداد سنة ١٩٣٢م.
    - ١١٥ أنساب الأشراف للبلاذرى.
- ١١٦ موارد الأتحاف في نقباء الأشراف للحسيني مطبعة الآداب بالنجف سنة ١٣٨٨هـ.
  - ١١٧ مشاهير علماء الأمصار للبستي لجنة التأليف والترجمة سنة ١٣٧٩هـ.
    - ١١٨ نظم العقيان للسيوطي المطبعة السورية نيويورك سنة ١٩٢٧م.
      - ١١٩ الفلاكة والمفلوكون للدلجي مطبعة الشعب سنة ١٣٢٢هـ.
    - ١٢٠ المحن، للتميمي دار الغرب الإسلامي بيروت سنة ١٤٠٣هـ.

١٩٦ .....

١٢١ - مقاتل الطالبيين للأصفهاني - دار المعرفة.

۱۲۲ - تعريف الخلف برحال السلف، للغول المكتبـة العتيقـة تونـس سـنة ۱۶۰۲هـ.

۱۲۳ - فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور - للبرتلي دار الغرب سنة ١٩٨١ .

١٢٤ - فهرسة الإشبيلي - سرقسطة سنة ١٨٩٣م.

١٢٥ - أعيان دمشق للشطى - المكتب الإسلامي دمشق سنة ١٩٧٢م.

١٢٦ - فهرس الرصاع - المكتبة العتيقة تونس.

١٢٧ - معرفة القراء الكبار للذهبي - دار التأليف سنة ١٣٨٧هـ.

١٢٨ – التكملة لوفيات النقلة للمنذري عيسى الحلبي سنة ١٣٩٥هـ.

١٢٩ – التحبير في المعجم الكبير للسمعاني مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٣٩٥هـ. .

۱۳۰ - أنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر سنة ١٣٨٩هـ.

١٣١ - تاريخ علماء المستنصرية، ناجي معروف الشعب سنة ١٩٧٤م.

١٣٢ - الذخيرة في محاسن الجزيرة للشنتريني - دار الثقافة سنة ١٣٩٩هـ.

۱۳۳ - المنهل الصافي للأتابكي دار الكتب سنة ١٣٧٥هـ.

١٣٤ – المغرب في حلى المغرب لابن دار المعارف سنة ١٩٦٤.

١٣٥ – الحلة السيراء لابن الأبار لجنة التأليف سنة ١٩٦٤م.

١٣٦ - المقتبس من أنباء أهل الأندلس لابن حبان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر سنة ١٣٩٠.

١٣٧ - التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار مطبعة السعادة سنة ١٣٧٥هـ.

مقدمة التحقيق .....

۱۳۸ – تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضى الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٣٨ م.

- ١٣٩ قضاة قرطبة للخشني الدار المصرية للتأليف الترجمة سنة ١٩٦١م.
- ١٤٠ حذوة المقتبس للحميدي الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٩٦١م.
  - ١٤١ الصلة لابن بشكوال الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٩٦١م.
    - ١٤٢ تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المكتب التحاري بيروت.
- ۱٤٣ العجم في أصحاب القاضي الصدفي لابن الأبار دار الكتاب العربي سنة ١٤٣ هـ.
  - ١٤٤ بغية الملتمس الضبي دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٧م.
- ١٤٥ الإحاطة في أخبار غرناطة لسان الدين الخطيب، الشركة المصرية للطباعة
   والنشر سنة ١٣٩٤هـ.
- ١٤٦ معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، الأسيدى الدباغ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٩٦٨م.
  - ١٤٧ طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي تميم والخشني.
  - ١٤٨ عنوان الدراية للغبريني، لجنة التأليف والنشر بيروت سنة ٩٦٩م.
- ۱٤۹ معجم أعلام الجزائر لنويهض المكتب التحارى للطباعة بيروت سنة ١٤٩ م.
  - ١٥٠ معجم الثقات للتبريزي مطبعة مهراستوار قم.
- ۱۰۱ طبقات أعلام الشيعة أغابزرك الطهراني دار الكتاب العربي بـيروت سنة ١٥١ ١٣٩٢هـ.
  - ١٥٢ تهذيب المقال للنجاشي مطبعة الآداب بالنجف سنة ١٣٩٠هـ.

١٩٨ ..... مقدمة التحقيق

۱۵۳ - رجال الطوسى أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى المطبعة الحيدرية بالنجف سنة ١٣٨١هـ.

- ١٥٤ عبد الله بن سبأ مرتضى العسكرى دار الكتاب بيروت سنة ١٣٥٢هـ.
  - ١٥٥ الجامع في الرجال موسى الزنجاني سنة ١٣٩٤هـ.
    - ١٥٦ أمل الآمل للعاملي مكتبة الأندلس بغداد.
- ١٥٧ موارد الإتحاف عبد الرزاق أكويه مطبعة الآداب بالنجف سنة ١٣٨٨هـ.
- ۱۵۸ معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض المكتب التجاري بيروت سنة ١٩٧١م.
  - ١٥٩ رايات المبرزين لابن سعيد الأندلسي مطابع الأهرام سنة ١٣٩٣هـ.
- ١٦٠ الحلل السندسية في الأخبار التونسية للسراج الدار التونسية للنشر سنة ١٦٠ م.
  - ١٦١ اختصار القدح المعلى دار الكتاب المصرى اللبناني سنة ١٤٠٠هـ.
- ١٦٢ الخفاجيون في التاريخ دار الطباعة المحمدية سنة ١٣٩١هـ محمد عبد المنعم خفاجي.
  - ١٦٣ معجم الأدباء.
- 174 الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة محمد بن صالح المطبعة العلامية سنة 174هـ.
  - ١٦٥ بغية الوعاة للسيوطي عيسي الحلبي سنة ١٣٨٥هـ.
    - ١٦٦ إنباه الرواة للقفطي دار الكتب سنة ١٩٧٣م.
      - ١٦٧ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.
  - ١٦٨ الطالع السعيد للأدفوى الدار المصرية للتأليف سنة ١٣٩٢هـ.

مقدمة التحقيق

١٦٩ – طبقات المفسرين للداودي مطبعة الاستقلال سنة ١٣٩٢هـ.

۱۷۰ - الجمع بين كتابى الكلاباذى والأصبهانى لابن القيصرانى طبع الهند سنة ١٣٠٣ هـ.

\* \* \*



قال الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام القاضى أبو الوليد سليمان بن خلف الباجى، حمد الله:

الحمد لله فالق الإصباح، وجعل الليل سكنًا، يرسل الرياح بين يدى رحمته نشرًا، مالك السموات والأرض وما بينهما، وهو العزيز الحكيم، وله ما سكن فى الليل والنهار، وهو السميع العليم، لا إله إلا هو، لم يشرك فى ملكه أحدًا، ولم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق وبينات من الرشاد، ووعد الصدق، وأنزل عليه كتابه المجيد، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، فبلغه للناس كافة، وبينه للخاصة والعامة ليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حيى عن بينة، حتى كمل دين الإسلام وتقررت شرائعه ولاحت سبل الأحكام وثبتت مناهجه وأمر بتبليغه إلى من شهده وإلى من سمعه ومن لم يسمعه، لتكون معالم الدين بعده لائحة، وأحكامه على ما أثبتها باقية، فصلى الله عليه وعلى آله و أتباعه و سلم تسليما.

أما بعد: وفقنا الله وإباك لما يرضيه، فإنك ذكرت أن الكتاب الذى ألفت فى شرح الموطأ المترجم بكتاب «الاستيفاء» يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه، لاسيما لمن لم يتقدم له فى هذا العلم نظر ولا تبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يبلد خاطره ويحيره، ولكثرة مسائله ومعانيه يمنع تحفظه وفهمه، وإنما هو لمن رسخ فى العلم وتحقق بالفهم، ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام فى معانى ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها فى أصل كتاب الموطأ ليكون شرحًا له وتنبيهًا على ما يستخرج من المسائل منه، ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعانى التى يجمعها وينصها ما يخف ويقرب ليكون ذلك حظ من ابتداً بالنظر فى هذه الطريقة من كتاب «الاستيفاء» إن أراد الاقتصار عليه وعونًا له إن طمحت همته إليه، فأحبتك إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والدلالة وما احتج به المخالف،

وسلكت فيه السبيل الذى سلكت فى كتاب «الاستيفاء» من إيراد الحديث والمسأّلة من الأصل، ثم أتبعت ذلك ما يليق به من الفرع وأثبته شيوخنا المتقدمون رضى الله عنهم من المسائل وسد من الوجوه والدلائل، وبالله التوفيق وبه أستعين وعليه أتوكل وهو حسبى ونعم الوكيل.

وقد قدمت في الكتاب المذكور ما لا أعلى هذا الكتاب من حرف من ذكره وذلك أن فتوى المفتى في المسائل وكلامه عليها وشرحه لها إنما هو بحسب ما يوفقه الله تعالى إليه، ويعينه عليه وقد يرى الصواب في قول من الأقوال في وقت ويراه خطأ في وقت آخر، ولذلك يختلف قول العالم الواحد في المسألة الواحدة، فلا يعتقد الناظر في كتابي أن ما أوردته من الشرح والتأويل والقياس والتنظير طريقه القطع عندى حتى أعيب من خالفها وأذم من رأى غيره، وإنما هو مبلغ اجتهادى وما أدى إليه نظرى وأما فائدة إثباتي له فتبيين منهج النظر والاستدلال والإرشاد إلى طريق الاختبار والاعتبار، فمن كان من أهل هذا الشأن فله أن ينظر في ذلك ويعمل بحسب ما يؤدى إليه اجتهاده من وفاق ما قلته أو خلافه، ومن لم يكن نال هذه الدرجة فليجعل ما ضمنته كتابي هذا الوكيل.

\* \* \*

#### وتوت الصلاة

جمع وقت، كضرب وضروب، وفلس وفلوس، ووجه ووجوه، فوقت الصلاة يتسع لتكرار فعلها مرارًا وجميعه وقت لجواز فعلها.

واختلف الناس فى وقت الوجوب منه: فذهب أكثر شيوخنا من المالكيين إلى أن جميعه وقت للوجوب، وذهب أصحاب أبى حنيفة إلى أن آخره وقت للوجوب، وذهب أصحاب الشافعي إلى أن أوله وقت الوجوب، وإنما ضرب آخره فصلاً بين الأداء والقضاء.

وذهب بعض العلماء إلى أن وقت الوجوب منه وقت غير معين، فإن للمكلف تعيينه بفعل الصلاة فيه.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: وهذا أظهر عندى وأجرى على أصول المالكية؛ لأن معظمهم قالوا: إن الأفعال المحير بينها كالعتق والإطعام والكسوة فى الكفارة الواجب منها واحد غير معين، وللمكلف تعيين وجوبه بفعله ولم يخالف فى ذلك أحد من أصحابنا غير محمد بن خويز منداد، فإنه قال: إن جميعها واجب، فإذا فعل المكلف أحدها سقط وجوب سائرها وما قدمناه هو الصحيح إن شاء الله؛ لأن الأفعال الواجب جميعها لا يسقط وجوب بعضها بفعل غيرها.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فقد اختلف الناس في حواز تأخير الصلاة عن أول الوقت: فذهب القاضى أبو محمد عبدالوهاب بن نصر إلى أنه لا يجوز ذلك إلا لبدل وهو العزم على فعلها.

وحكى عن غيره أنه يجوز تركه إلى غير بدل إلى أن يبقى من وقتها ما يفعل فيه. وقال قوم من أصحابنا: إن العزم واجب ولا أسميه ببدلاً. وهذا أظهر؛ لأنه لا يجوز للمكلف ترك العزم على فعلها متى تذكرها في وقت ولا غيره.

مسألة: وأما الصلاة، فاختلف الناس في معنى تسميتها بذلك، فقال أبو إسحاق والزجاجي وابن قتيبة وابن الأنبارى أن الصلاة في كلام العرب الدعاء، وإلى ذلك ذهب أكثر أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة والشافعي، ومن ذلك سميت صلاة الجنائز صلاة، وإن لم يكن فيها ركوع ولا سجود.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: وأخبرنا أبو محمد مكى بن أبى طالب، رحمه الله: إنما سميت بذلك من الصلوين، وهما عرقان في الردف ينحنيان في الصلاة، وحكى مثل هذا عن المبرد.

وقال ابن عزيز: الصلاة الرحمة، واختلف العلماء في لفظ الصلاة، فذهب القاضى أبو محمد: إلى أنها مجملة لأن هذا اللفظ واقع على الركوع والسحود وسائر ما تشتمل عليه الصلاة من الأفعال والأقوال. وذهب محمد بن خويز منداد، إلى أنها لفظة عامة؛ لأنها واقعة على الدعاء منها خاصة، وأن سائر الأفعال والأقوال شروط فيها ومعان تقترن بها.

فصل: وإنما ابتدأ مالك، رحمه الله، بذكر أوقات الصلاة في كتابه؛ لأنه أول ما يراعى من أمر الصلاة؛ ولأنه حينئذ يجب فعل الطهارة بحسب وحوب الصلاة، فكان الابتداء بذكر أوقات الصلاة أولى في الرتبة.

١ - مَالِك بْن أَنس، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَّرَ الصَّلاةَ يَوْمًا

1- أخرجه البخارى كتاب مواقيت الصلاة برقم ٥٢٢. ومسلم كتاب المساحد ومواضع الصلاة برقم ١٤٠. والنسائى كتاب المواقيت ٤٩٤، برقم ١٤٠. والنسائى كتاب المواقيت ٤٩٤، ٥٠٥. وأبى داود كتاب الصلاة ٣٩٤، ٧٠٤. وابن ماحه كتاب الصلاة ١٦٨، وأحمد بالمسند برقم ١٦٨، ١٦٦٤، ١١٨٥، والدارمي كتاب الصلاة ١١٨٥. وأخرجه عبدالرزاق بالمسنف بلفظه برقم ٢٠٧٢، مختصرا، عن عائشة ٢/٧٤، والطبراني في الكبير ٢٠٨/١٧ عن أبي مسعود.

وقال ابن عبدالبر: هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة الرواة عنه فيما بلغنى، وظاهر مساقه فى رواية مالك يدل على الانقطاع، لقوله: وإن عمر بن عبدالعزيز أحر الصلاة يومًا، فدخل عليه عروة، ولم يذكر فيه سماعًا لابن شهاب من عروة، ولا سماعًا لعروة من بشير بن أبى مسعود. وهذه اللفظة أعنى وأن عند جماعة من أهل العلم بالحديث محمولة على الانقطاع، حتى يتبين السماع واللقاء، ومنهم من لا يلتفت إليها، ويحمل الأمر على المعروف من بحالسة بعضهم بعضًا ومشاهدة بعضهم بعضهم عن بعض، فإن كان ذلك معروفًا لم يسأل عن هذه اللفظة، وكان الحديث عنده على الاتصال، وهذا يشبه أن يكون منهب مالك. وهذا الحديث متصل عند أهل العلم، مسند صحيح لوحوه؛ منها: أن مجالسة بعض المذكورين فيه لبعض معلومة مشهورة، ومنها أن هذه القصة قد صح شهود ابن شهاب لما حرى فيها بين عمر بن عبدالعزيز وعروة بن الزبير بالمدينة، وذلك في أيام إمارة عمر عليها لعبدالملك، وابنه الوليد، وهذا محفوظ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب. انظر لعبدالملك، وابنه الوليد، وهذا محفوظ من رواية الثقات لهذا الحديث عن ابن شهاب. انظر التمهيد: (حديث أول لابن شهاب عن عروة).

فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةً بْنُ الزَّبَيْرِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخَّرَ الصَّلاةَ يَوْمًا(١)، وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ، أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جَبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى، ثُمَّ صَلَّى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى فَصَلَّى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى فَصَلَّى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى فَصَلَّى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى فَصَلَّى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى فَصَلَّى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى فَصَلَّى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى فَصَلَّى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَسُولُ اللَّهُ عَلَى وَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى وَاللَّهُ عَلَى وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَالَ اللَّهُ الللَ

وقوت الصلاة

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: ﴿بِهَذَا أُمِرْتُ﴿ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِالْعَزِيزِ: ِ أَعْلَمْ مَا تُحَدِّثُ بِـهِ يَا عُرْوَةُ أَوَ إِنَّ حِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقْتَ الصَّلاةِ.

قَالَ عُرْوَةُ: وَكَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِىُّ يُحَدِّبُ، عَنْ أَبِيهِ قَـالَ عُرُورَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَنِنِي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَـانَ يُصَلِّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

الشرح: قوله: «أن عمر بن عبدالعزيز أخّر الصلاة يومًا، فدخل عليه عروة، فأخبره بالحديث»، يحتمل أن يكون عمر أخّرها عن الوقت المحتار إلى آخره، ويحتمل أن يكون أخرها عن جميعه إلى وقت الضرورة والأشبه بفضل عمر وحاله أن يكون التأخير إلى وقت الإسفار، فيكون عروة أنكر عليه تأخيرها بالجماعة التي من سنتها أن تقام صلاتها في أول الأوقات، وإن كان يجوز عليه السبهو عن العلم بأنه لا يجوز تأخير الصلاة عن جميع وقت الاختيار، ولابد أن يكون خفي عليه، رحمه الله، بعض العلم بالوقت، ولذلك لم يعتذر لعروة بمانع منعه من تقديم الصلاة في أول وقتها وإنما راجعه مراجعة من أنكر عليه ما أورد عليه من أمر الوقت.

فصل: وقول عروة: «إن المغيرة بن شعبة أخّر الصلاة يومًا، وهو بالكوفة»، وما قاله أبو مسعود الأنصارى سُنة فى ملاطفة الإنكار لما يجب إنكاره، لاسيما لمن علم انقياده للحق وحرصه على معرفته، فإن ذلك أقرب له إلى الرجوع إلى الحق وأسلم لنفسه من الغضب الموجب للعناد، وكذلك يجب لمن أمر بالمعروف ونهى عن منكر أن يرفق فى أمره ونهيه.

قال الله تعالى: ﴿فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى ﴾ [طه: ٤٤]، وفي فعل

<sup>(</sup>۱) هى العصر كما مر فى رواية معمر، وفى رواية الليث عند البحارى: أخر العصر شيئًا، قال الحافظ ابن حجر: وبذلك يظهر مناسبة ذكر عروة حديث عائشة بعد حديث أبى مسعود. انظر: (تنوير الحوالك صـ١١).

المغيرة تأنيس لعمر بن عبدالعزيز؛ لأنه لم ينفرد بهذا الأمر بل قد سها عن علمه كثير من فضلاء الصحابة، وذلك مما يخفف على عمر سهوه.

واحتج عروة على قوله بحديث النبى الله ليصح قوله وتثبت حجته؛ لأن عمر بن عبدالعزيز من الأئمة الذين يسوغ لهم الاجتهاد، فليس لعروة أن يرده عن رأيه وما يؤديه إليه اجتهاده إلا بخبر يمنع الاجتهاد المؤدى إلى ما يخالفه، وأرسل عروة الخبر فلم ينكر عليه عمر إرساله، وهذا يدل على اتفاقهما على القول بالمراسيل.

فصل: وقول أبى مسعود: «ما هذا يا مغيرة أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى، فصلى رمبول الله هي؟» على وجه الإنكار لفعله، إن كان قد علم من صلاة جبريل بالنبى في وتبيين الأوقات له ما علم هو، واستبعاد أن يخفى هذا على من صحب النبى في كصحبة المغيرة له، وإخباره أن جبريل صلى بالنبى في فسى أوقات الصلاة واحتجاجه به على المغيرة في مراعاة الوقت غير بيّن من لفظ الحديث، وإنما فيه من التعلق بذلك أن هاهنا وقتًا مأمور بالصلاة فيه.

وأما تعيين الوقت فليس فى لفظ هذا الحديث، وإنما انفرد به عن ابن شهاب، أسامة ابن زيد الليثى، ولا يحتمل مخالفة مثل ذلك وغيره من حفاظ أصحاب الزهرى، ويحتمل أن يكون المغيرة علم وقت الصلاة وظن أن ذلك مصروف إلى اجتهاده ونظره، وأن فعل النبى في فى وقت معين على وجه الندب والفضيلة، أو على وجه الإباحة والتحيير بينه وبين غيره من الأوقات، فأحبره أبو مسعود أن حبريل أقام للنبى في فى ذلك الوقت وأعلمه أنه مأمور به، وذلك يمنع تأخيرها عن هذا الوقت.

فصل: وقوله: «إن جبريل نزل فصلى، فصلى رمسول الله ، ذهب بعض المفسرين إلى أن الفاء هاهنا بمعنى الواو لأن النبى الله التم بجبريل عليه السلام يجب أن يكون مصليًا معه، وإذا حملت الفاء على حقيقتها وجب أن يكون مصليًا بعده.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: والصحيح عندى أن الفاء على بابها للتعقيب، ومعنى ذلك أن يكون جبريل كلما فعل جزءًا من الصلاة فعله النبى الله بعده، وهذه سنة الصلاة أن يكون المأموم تبعًا للإمام فى أفعال الصلاة يفعلها بعده، ولا يفعلها معه، فإنه على ضربين، منهما ما تفسد به الصلاة، ومنهما ما لا تفسد به، وسيأتى بعد هذا مبينًا إن شاء الله تعالى.

ولا يمتنع أن يقال: صلى فصلى عمرو، وإذا افتتح زيد الصلاة قبل عمرو، وفعلا سائر

وقوت الصلاة على ذلك، ألا ترى أنك تقول: سافر زيد، فسافر عمرو، إذا شرع زيد في أفعال الصلاة على ذلك، ألا ترى أنك تقول: سافر زيد، فسافر عمرو، إذا شرع زيد في السفر وخرج له قبل عمرو، وإن كان عمرو قد شرع فيه قبل تمام زيد، وهذا أوضح في ائتمام النبي على بجبريل من أن تكون الفاء بمعنى الواو، ولأن العطف بالواو يحتمل أن يكون النبي على صلى قبل جبريل، والفاء لا تحتمل شيئًا من ذلك، فهي أبعد من وجوه الاحتمال وأبلغ في البيان.

فصل: واحتجاج أبى مسعود على المغيرة، وعروة على عمر بهذا الخبر، إن كانا أخرا الصلاة عن جميع وقتها المستحب بين، وإن كانا إنما أخراها إلى آخره، فلما فيه من التغرير بفواتها والتشديد عليها في ذلك بتأكد وجوبها، وإنما تتم الحجة في ذلك بأن يكون قد تقدر عند المغيرة وعمر من خبر أبى مسعود وعروة وقت صلاة حبريل بالنبى يكون قد تقدر عند المغيرة وعمر من خبر أبى مسعود وعروة وقت صلاة حبريل بالنبى إما بإشارة أو بزيادة لفظ في الخبر لأنه ليس في قولهما: «صلى فصلى المغيرة وعمر أخرا الصلاة عنه.

فصل: وقوله: «بهذا أهرت»، وأمرت، روايتان، فأما أمرت، بالضم، فمعناه أمرت أن أبلغه إليك وأبينه لك، ومعنى أمرت، بالفتح، وهيى رواية ابن وضاح، أمرت أن تصلى فيه وتشرع فيه الصلاة لأمتك.

وقوله: هذا إن كان صلى في أول الوقت، ومقتضى هذا الأمر الوجوب، وإن كان إنما صلى به يومًا واحدًا فهو إشارة إلى الوقت الذي يستحب للأئمة إقامة صلاة الجماعة فيه، والله أعلم.

فصل: وقول عمر لعروة: «أعلم ما تحدث به يا عروة، أو أن جبريل هـو الذى أقام لرسول الله في وقت الصلاة» لا لمعنى الانتمام له، ولكن على سبيل الحض له، على زيادة التثبت والتنبيه على إعادة النظر والتعجب من أن يكون مثل هـذا من أمر الصلاة مع أنها رأس هذا الدين وأهم أموره، لم يصل إليه علمـه مع احتهاده في طلب العلم والاهتمام بأمر الشريعة، لاسيما الصلاة التي إليه إقامتها، وهو الإمام فيها، فعظم عليه أن يكون عليه أن يكون قد ذهب عليه مثل هذا من شأنها، ومعرفة سبب إقامة أوقاتها ومن الذي أقامها، فقال عروة: «كذلك كان بشير بـن أبي مسعود يحدث عن أبيـه» إتمامًا لحجته وإقامة لها بإسناد الحديث والإعلام باسم من حدثه به.

وأكد ذلك عروة واستشهد عليه بما حدثته به عائشة رضى الله عنها من أن النبي ﷺ

كان يصلى العصر والشمس فى حجرتها، فيحتمل أن يكون أكد ذلك بزيادة عدالة عائشة على عدالة بشير بن أبى مسعود، ويحتمل أن يكون أراد بذلك تقوية الأمر فى نفس عمر بكثرة الرواة والناقلين لمعناه، وفيه بيان أن عروة إنما أنكر تأخير فعل الصلاة عن أول الوقت ووصف الوقت الذى حض فيه على الصلاة، وهو إذا كانت الشمس فى الحجرة، وقولها: «قبل أن تظهر»، قيل معناه تذهب، وأنشدوا فى ذلك:

# وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

أى ذاهب، وقيل معنى: تظهر: تعلو وتصير على ظهر الحجرة، قال الله تعالى: ﴿ فَمَا اسطاعُوا أَنْ يَظْهُرُوهُ ﴾ [الكهف: ٩٧] الآية، والمعنيان متقاربان، وروى حبيب عن مالك، قال: معناه أن الشمس في الأرض لم تبلغ الجدار، أي لم تظهر فيه.

٧ - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاء بْنِ يَسَارِ أَنَّهُ قَالَ: حَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَى فَسَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ صَلاةِ الصَّبْعِ، قَالَ: فَسَّكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى السَّبْعَ حِينَ طَلَعَ الْفَحْرُ ثُمَّ صَلَى الصَّبْعَ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ صَلَّى الصَّبْعَ حِينَ طَلَعَ الْفَحْرُ ثُمَّ صَلَّى الصَّبْعَ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ أَنْ أَسْفَرَ ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلاةِ؟ قَالَ: هَأَنذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «مَا بَيْنَ هَذَيْن وَقْتٌ».

الشوح: هذا الحديث مرسل، ولا نعلم أحدًا من أصحاب مالك أسنده، ولا نعلم أحدًا أسنده من طريق عطاء، وقد ذكر القنازعي، رحمه الله، أن سفيان أسنده عن زيد، عن عطاء، عن النبي الله وأراه وهم.

۲ - أخرجه النسائى كتاب الأذان برقم ٦٤٢. وأجمد، عن أنس ١١٣/٣. والنسائى ٢٧١/١ عن أنس بكتاب الأذان، باب وقت أذان الصبح. والترمذى برقم ١٥٢ عن بريده ٢٨٦/١ كتاب الصلاة، الصلاة، باب ١١٥ المواقيت. وابن ماحه برقم ٢٦٧ عن بريدة حــ١٩/١ كتاب الصلاة، باب المواقيت. ابن حبان برقم ١٤٩٠ حــ٣٤/٢ عن بريدة. وأبو عوانة ٢١٩/١ فى مسنده. قال السيوطى: اتفقت رواة الموطأ على إرساله وقد ورد موصولاً من حديث أنس بن مالك. وأخرجه البزار فى مسنده وابن عبدالبر فى التمهيد بسند صحيح من طريق جميد عنه، ومن حديث عبدالله بن عمر. وأخرجه الطبرانى فى الكبير بسند حسن. ومن حديث عبدالرحمن بن زيد بن حارية، أخرجه أبو يعلى فى مسنده.

وقال ابن عبدالبر: بلغنى أن سفيان بن عيينة حدث بهذا الحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن أنس بن مالك مرفوعًا. قال: ولا أدرى كيف صحة هذا عسن سفيان والصحيح عن زيد ابن أسلم أنه من مرسلات عطاء: انظر: (تنوير الحوالك صد ١٦).

وقوله: «جاء رجل إلى رسول الله الله الله الله عن وقت الصلاة، يجوز أن يكون الرجل طارئًا أو قاطنًا قد علم أن وقت صلاة النبى الله عن أكد وقت الصلاة، ولم يعلم جميع الوقت فيسأله عن تحديده.

ويحتمل أن يريد بذلك البيان للجماعة لأنه لو أخبر السائل لانفرد بعلم ذلك والصلاة جامعة يحضرها معه كثير من الصحابة فيكون ذلك تعليمًا لجميعهم إذ كان هذا مما تعم الحاجة إليه وسكوته عنه على ما ذكر في الخبر يحتمل أن يكون قد علم من حاله أنه قاطن معه ملازم له كأبي هريرة وغيره من أهل الصفة، فكفاه علمه بعادته الماضية ومعرفته بحاله في ملازمة الصلاة معه عن أمره له بذلك.

ويحتمل أن يكون طارئًا قد علم من حاله أنه لا يرحل إلا بعد انقضاء مدة التعليم إما بوحى على ما حكاه كثير من شيوخي أو بغير ذلك.

وليس هذا من تأخير البيان الذى تكلم شيوخنا فى حواز تأخيره عن وقت الخطاب بالعبادة إلى وقت الحاجة فمنع ذلك أبو بكر الأبهرى وغيره من شيوخنا، وحوزه القاضى أبو بكر وجمهور أصحابنا ووقت الخطاب بالصلاة وبيان أحكامها وأوقاتها قد تقدم قبل سؤال هذا السائل لأنه لم يسئل إلا عن عبادة ثابتة.

ولم يختلف أحد من المسلمين في أن النبي الله أن يؤخر حواب السائل لـه عن وقت السؤال ولا يجيبه أصلاً، وقد فعل ذلك في مسائل كثيرة وأنكر على السائل مسألة اللعان، ولم يختلفوا أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل.

وقد تكلم قوم من شيوخنا في وجه تأخير جواب السائل وما في ذلك من التغرير بفوات العلم لجواز أن يموت السائل قبل وقت التعليم الذي أخر إليه الجواب، فقالوا: يجوز أن يكون الوحى قد نزل عليه فله بأن ذلك لا يكون، وهذا الوجه إن كان سائغًا، فلا يحتاج إليه مع ما فيه من التعسف لأن النبي فله كان حكمه في إجراء الأمور على ظواهرها وجعلها على عادتها حكم أمته، ولذلك كان يرسل أمراءه على الجيوش ورسله إلى البلدان مع تجويزه عليهم الموت إلا أنه كان يحمل ذلك على العادة واستصحاب السلامة.

ولا خلاف أن سائلاً لو سائل عالمًا عن حكم مسألة لجاز له تأخير الجواب عنها، ما لم يخف فواتها لاسيما إذا كان في تأخير الجواب تقريب على السائل وزيادة في البيان له، وإن كان لا طريق له إلى المعرفة ببقائه إلى وقت حوابه، وأيضًا فإن الظاهر من هذا الحديث أنه سأله بعد صلاة الصبح من يوم سؤاله لأنه بدأ بتعليمه من صلاة الصبح من الغد، فلم يتخلل بين وقت السؤال ووقت التعليم وقت صلاة يخاف عليه فيها الجهل بالوقت.

وعلى قولنا أنه سأل عن تحديد الوقت، فالأمر أسهل، ووجه جواز التأخير أبين، ولـو مات السائل قبل وقت التعليم لكان قد أثيب على بحثه وسؤاله عن العلم ولم يدخل عليه تفريط بتأخيره.

فصل: وقوله: «حتى إذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر»، تحقيق هذا اللفظ على أصل موضوعه فى كلام العرب يقتضى أن طلوع الفجر هو كان وقت فعل الصلاة، وذلك غير حائز ولابد أن يتقدم طلوع الفجر ابتداء الصلاة، إلا أن هذا اللفظ قد يستعمل فى كلام العرب بمعنى المبالغة، تقول: حلست حين حلس زيد، فيقتضى ذلك أن جلوسهما كان فى وقت واحد، غير أن ابتداء جلوس زيد تقدم، فعلى هذا يصح قوله: «صلى حين طلع الفجر».

والفحر هو البياض الذى ينفحر من المشرق يشبه بانفحار الماء، وهما فحران، الأول منهما كذنب سرحان، والسرحان الذيب، ولا يتعلق به حكم صلاة ولا صوم ويسمى الفحر الكاذب. والثانى هو الفحر الصادق وبه يتعلق تحريم الأكل على الصائم ووجوب الصلاة على المصلى.

وروى ابن ثوبان عن النبي ﷺ نحو هذا المعنى وهو وإن كان لا يعتمد على مــا روى عنل إسناده إلا أنه معمول به متفق على صحة معناه.

فصل: وقوله: «ثم صلى من الغد بعد أن أسفر»، يريد بذلك بعد بدء الإسفار، ثم وقعت الصلاة في بقية الأسفار ولو كانت الصلاة بعد جميع الإسفار لكانت عند طلوع الشمس، وليس كذلك من وقتها وإنما قصد المحدث بذلك إلى الإحبار بتقديم الصلاة في أول ما يمكن فعلها فيه من الوقت وتأخيرها إلى آخر ما يمكن فعلها فيه من الوقت، فأتى بألفاظ المبالغة فيما قصد به.

وفى هذا بيان أن ليس لصلاة الصبح وقت ضرورة وأن وقت الاختيار لها متصل بطلوع الشمس.

ولمالك، رحمه الله، مسائل تدل على أن قوله اختلف فى ذلك، فقال مرة: ليس لها وقت ضرورة، على مقتضى الحديث. وقال مرة لها وقت ضرورة فأما ما يقتضى أن جميع وقتها وقت اختيار فهو قوله: «إن من رجا أن يبدرك الماء قبل طلوع الشمس لم يتيمم»، فلو كان وقت الاختيار إلى الإسفار، لراعى الإسفار فى جواز التيمم كما يراعى مغيب الشفق فى التيمم للمغرب، وكذلك سائر الصلوات.

وأما ما يقتضى من قوله: «إن لها وقت ضرورة»، فهو ما روى ابن نافع عن مالك فى المسافرين يقدمون الرجل لسنه يصلى بهم فيسفر بصلاة الصبح وأن يصلى الرجل وحده فى أول الوقت أحب إلى من أن يصلى بعد الإسفار مع الجماعة وهذا من قوله مبنى على أن وقت الإسفار وقت ضرورة لصلاة الصبح، لا وقت اختيار، ولو كان من جملة وقت الاختيار لكانت صلاة الجماعة فيه أفضل من الصلاة فى أول الوقت لأن فضيلة الجماعة متفق عليها، وفضيلة أول وقت الاختيار على آخره، مختلف فيه.

ووجه الأول الخبر المتقدم، ومن جهة المعنى أن أول وقت صلاة الصبح لما لم يكن فيه وقت ضرورة لها ولا لغيرها من الصلوات المفروضة لم يكن في أخر وقتها وقت ضرورة وليس كذلك سائر الصلوات، فإن في أول وقت كل صلاة منها وقت ضرورة لها، ولما شاركها في وقتها من الصلوات فلذلك كان في آخر وقتها وقت ضرورة.

ووجه رواية ابن نافع أن هـذه إحـدى الصلوات الخمس، فكان لها وقت اختيار ووقت ضرورة كسائر الصلوات.

فصل: وقوله: «أين السائل عن وقت الصلاة»، يقتضى اهتمامه الله السائل وإرادته لإتمام ما شرع فيه من تعليمه، ويدل ذلك على أنه اعتقد مقامه عنده إلى أن يتم تعليمه، وهو وإن كان الله يعلم الجميع إلا أنه خص السائل لفضل اجتهاده وبحثه عن العلم.

وقوله: «ما بين هدين وقت» إخبار أن ما بين وقتى صلاتيه وقت لصلاة الصبح، وليس فى ذلك إخبار على أن وقت الصلاتين وقت للصلاة إن أشار بقوله: هذين، إلى وقتى الصلاتين.

وقد ذكر بعض المفسرين أنه يفهم من قوله في «ما بين هدين وقت» أن وقت الصلاة أيضًا من الوقت، وأن ذلك من مفهوم الخطاب كقوله تعالى: ﴿فَمَن يعمل مثقال فرة خيرًا يره ﴾ [الزلزلة: ٧] وأنه يفهم من الخطاب أنه من يعمل قنطارًا من الخير يره، وهذا ليس بصحيح.

وقوله: «ما بين هذين وقت»، إنما يتناول الخبر أن ما بين وقتى صلاتيه وقت للصلاة المسئول عنها، ولم يتناول الخبر وقتى الصلاتين من الوجه الذى ذكره كما لو قال زيد: ما بين دارى هاتين لعمرو، ولم يفهم منه أنه أقر بداريه لعمرو، وإنما يتناول إقراره ما بين الدارين خاصة، وكذلك لو قال: ما بين طلوع الفحر وطلوع الشمس، وقت لصلاة الصبح، لم يفهم منه أن وقت طلوع الفجر ووقت طلوع الشمس وقت للصبح.

وأما قوله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يـره ﴾ فهـذا يفهـم منه أن من عمـل مثقال قنطار مثقال قنطار من الخير يره لأن القنطار كله مثاقيل ذر، فلو كان من عمـل مثقال قنطار من الخير لم يره لما كان قول القائل: «من يعمـل مثقال ذرة خيرًا يـره» صدقًا لأن من عمل قنطار من خير فقد عمل مثاقيل ذر، وزاد على ذلك.

والصحيح في تأويل قوله في الله وقت الله الما بين هدين وقت»، أن الخبر إنما ثبت به أن ما بين وقتى ما أشار إلى الصلاتين فقد ثبت بالخبر أن ما بينهما وقت لصلاة الصبح وثبت بفعله أن وقتى صلاتيه وقت لها، فثبت بعض الوقت بالقول وبعضه بالفعل.

وإن كان أشار إلى ابتداء صلاته في أول يوم وإلى انتهائها في اليوم الثاني، فقد ثبت جميع الوقت بالقول، وإن كان أوله وآخره قد ثبت أيضًا بالفعل. وقوله: «وقت»، وإن كان نكرة، ولم يضف إلى شيء يكون وقتًا له، فإن المراد به: وقت الصلاة، واستغنى عن ذكرها بما تقدم من قوله: «أين السائل عن وقت الصلاة».

٣ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَـةَ زَوْج

٣ - أخرجه البخارى كتاب الصلاة، وكتاب مواقيت الصلاة، وكتاب الأذان برقم ٣٧٢، ٥٧٨،
 ٣ - أخرجه البخارى كتاب المساحد ومواضع الصلاة برقم ٦٤٥. والترمذى كتاب=

=الصلاة برقم ۱٤۱. والنسائى كتاب المواقيت، وكتاب السهو برقم ٥٤٥، ٥٤٦، ١٣٦١. وأبعد فى مسند وأبو داود كتاب الصلاة برقم ٢٦٩، وأجمد فى مسند الأنصار ٢٣٥١، ٢٣٥٧٦، ٢٤٩٢٦، ٢٥٦٩، والدارمى كتاب الصلاة برقم ١٢١٦.

(۱) متلفعات: قال ابن عبد البر: رواية يحيى بفاءين وتبعه جماعة في كثير منهم بفاء شم عين مهملة وعزاه القاضى عياض لأكثر رواة الموطأ. وقال الأصمعى: التلفع أن يشتمل بالثوب حتى يجلل به حسده. وقال صاحب النهاية: اللفاع: ثوب يجلل به الجسد كله كساء كان أو غيره وتلفع بالثوب إذا اشتمل به. وقال عبدالملك بن حبيب في شرح الموطأ: التلفع أن يلقى الثوب على رأسه ثم يلتف به ولا يكون الالتفاع إلا بتغطية الرأس. وقال الرافعي في شرح المسند: التلفع بالثوب الاشتمال به وقيل الالتحاف مع تغطيمة الرأس. انظر: (تنوير الحوالك صـ١٧).

(٢) بمروطهن: جمع مرط بكسر الميم كما في الصحاح قال: وهي أكسية من صوف أو حز كان يؤتزر بها. قال الشاعر:

كساهم ثوبهم وفى السدرع رادة وفى المرط لفسا وإن رد فهمسا عبل وقال الرافعى: المرط كساء من صوف أو خز أو كتان، عن الخليل. ويقال: هو الأزار، ويقال: درع المرأة. وفى الحكم: هو الثوب الأخضر. وفى مجمع الغرائب، المروط: أكسية من شعر أسود. وعن الخليل، هى أكسية معلمة. وقال ابن الأعرابي: هو الأزار. وقال النضر بن شميل: لا يكون المرط إلا درعا وهو من خز أخضر ولا يسمى المرط إلا الأحضر، ولا يلبسه إلا النساء نقل ذلك مغلطاى فى شرح البخارى. وقال ابن دقيق العيد فى شرح العمدة: زاد بعضهم فى صفتها، أن تكون مربعة. وقال بعضهم: إن سداها من شعر. وقال ابن حبيب فى شرح الموطأ: المرط كساء صوف رقيق خفيف مربع كان النساء فى ذلك الزمان يأتزرن به ويتنفض. وقال أبو حعفر النحاس فى شرح المعلقات عند قول امرى القيس:

فقمت بهما أمشى تجمر وراءناً على أثرينا أذيمال مسرط مرحمل المرط: إزار خز معلم. انظر: (تنوير الحوالك صـ ١٧).

(٣) الغلس: قال الرافعي: هو ظلمة آخر الليل. وقيل: اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل.
 انتهى. والأول هو المجزوم به في الصحاح.

وقال فى النهاية: الغلس ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح. وقال القاضى عياض: الغلس بقايا ظلمة الليل يخالطها بياض الفجر، قاله الأزهرى والخطابى. وقال الخطابى: والغبش بالباء والشين المعجمة قيل الغبس بالسين المهملة وبعده الغلس باللام وهى كلها فى آخر الليل ويكون الغبش أول الليل. انظر: (تنوير الحوالك صـ ١٧، ١٨).

الشرح: قوله: «إن كان رسول الله الله الصبح»، على معنى التأكيد، وإن مخففة من الثقيلة. وروى يحيى: «متلففات»، وتابعه على ذلك بعض رواة الموطأ، والأكثر على «متلفعات»، والمعنى متقارب، إلا أن التلفع يستعمل مع تغطية الرأس، والمروط أكسية مربعة سداها شعر.

وقوله: «ما يعرفن من الغلس»، يحتمل أمرين: أحدهما لا يعرف أرجال هن أم نساء، من شدة الغلس، إنما يظهر إلى الرائي أشخاصهن خاصة، قال ذلك الراوى.

و يحتمل أيضًا أن يريد: لا يعرفن من هن من النساء، من شدة الغلس، وإن عرف أنهن نساء، إلا أن هذا الوجه يقتضى أنهن سافرات عن وجوههن، ولو كنَّ غير سافرات لمنع النقاب وتغطية الوجه من معرفتهن لا الغلس، إلا أنه يجوز أن يبيح لهن كشف وجوههن أحد أمرين: إما أن يكون ذلك قبل نزول الحجاب، أو يكون بعده، لكنهن أمنَّ أن تدرك صورهن من شدة الغلس، فأبيح لهن كشف وجوههن، في هذا الحديث إباحة خروج النساء إلى المساجد للصلاة لأن معناه: فينصرف النساء اللواتى صلين معه الصبح، ولو لم يكن ذلك مرادًا باللفظ لما كان ذكر انصرافهن تبيينًا للوقت، وعلى هذا جماعة أهل العلم.

وقد قال بعض من فسر هذا الحديث: إن فيه دليلاً على مبادرة خروج النساء من المسجد لئلا يزاحمن الرجال.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: والذى يقتضيه عندى ظاهر اللفظ اتصال خروجهن بانقضاء الصلاة لقولها: ليصلى الصبح فينصرف النساء، والفاء فى العطف تقتضى التعقيب، ويصح أن يبادرن بالخزوج لما ذكر هذا المفسر من أن يسلمن من مزاحمة الرجال، ويصح أن يفعلن ذلك اغتناما لستر الظلام لهن، ويصح أن يفعلن ذلك مبادرة إلى مراعاة بيوتهن، وفعل ما يلزمهن فعله من أمور دنياهن.

مسألة: وفي هذا الحديث دليل على أن أكثر فعل النبي الشاصلة الصبح في أول وقتها لقولها: «إن كان رسول الله السلم الصبح»، وهذا اللفظ لا يستعمل إلا فيما يثابر عليه، وذلك دليل على أن أداءها في أول وقتها أفضل من أدائها في سائره لأن النبي النبي للا يثابر على ذلك إلا للفضيلة، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي، وذهب أهل الكوفة إلى أن آحر الوقت أفضل، فإن قيل: إن هذا اللفظ يستعمل فيمن يفعل الفعل مرة واحدة، ولا يثابر عليه ولا يفضله، ولذلك نقول: كان الشافعي يمسح بعض رأسه في

وقوت المصلاة ...... ٢١٥

الوضوء، وكان مالك يقضى بالشاهد مع اليمين، ولا يدل ذلك على أن الشافعي كان يثابر على مسح بعض رأسه ويراه أفضل من مسح جميعه، ولا على أن مالكًا كان يرى القضاء باليمين مع الشاهد أولى من القضاء بالشاهدين.

والجواب أن مثل هذا اللفظ لا يستعمل في الأغلب إلا فيما يلزم المخبر عنه من الأفعال، ولذلك يقال كان فلان يلبس الخضرة إذا كانت غالب لباسه، وكان ابن عمر يخضب بالصفرة، وكان رسول الله على يأتى قباء راكبًا، وإنما يقال لمن فعله مرة واحدة لبس فلان الخضرة، وخضب زيد بالصفرة، وأتى عمرو الكوفة، هذا هو المعهود من كلامهم المعروف في خطابهم.

وأما قول القائل: كان الشافعي يمسح بعض رأسه، وكان مالك يقضى باليمين مع الشاهد، وإن لم يقتض أن ذلك كان عندهما أفضل، فإنه يقتضى تكرر قولهما به، أن قولهما به أفضل عندهم من القول بغيره.

وإذا ثبت أن هذا اللفظ يقتضى التكرار، ثبت أنه هو الأفضل فيما اختلفنا فيه لأن النبى النبى الله الله الله الله الإعلى الأفضل واستدلالي في المسألة وهو أن المبادرة بها في أول وقتها احتياط للشريعة وإبراء للذمة لتلا يطرأ على المكلف ما يمنع من فعله في آخر الوقت من النسيان وغير ذلك من الأعذار، وفي التأخير تعريض للتغرير، وتسبب للفوات.

٤ - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنِ

٤ - أخرجه البخارى كتاب مواقيت الصلاة برقم ٥٧٥. ومسلم كتاب المساحد ومواضع الصلاة برقم ٥١٥، والنسائى كتاب المواقيت برقم ٥١٥، والنسائى كتاب المواقيت برقم ٥١٥، وأبو داود كتاب الصلاة برقم ٢١٤. وابن ماجه كتاب الصلاة برقم ٢٩٩. وأحمد بالمسند برقم ٥١٧، ٧٤٠٥، ٧٤٠٥.

قال أبو السعادات بن الأثير: وأما تخصيص هاتين الصلاتين بالذكر دون غيرهما، مع أن هذا الحكم ليس حاصًا بهما، بل يعم جميع الصلوات، فلأنهما طرفا النهار، والمصلى إذا صلى بعض الصلاة وطلعت الشمس أو غربت عرف حروج الوقت فلو لم يسين في هذا الحكم، وعرف المصلى أن صلاته تجزيه، لظن فوات الصلاة وبطلانها بخروج الوقت؛ وليس كذلك آخر أوقات الصلاة ولأنه نهى عن الصلاة عند الشروق والغروب فلو لم يبين لهم صحة صلاة من أدرك ركعة من هاتين الصلاتين لظن المصلى أن صلاته فسدت بدخول هذين الوقتين، فعرفهم ذلك ليزول هذا الوهم.

٢١٦ ..... وقوت الصلاة

الأعْرَجِ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْـلَ أَنْ الصَّبْحَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْـلَ أَنْ تَعْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ».

الشوح: قوله: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الصبح»، يحتمل وجهين: أحدهما من كان بصفة المكلفين وأدرك مقدار ركعة من الوقت قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك وجوب الصبح، وهذا معنى قبول ابن القاسم، رحمه الله، إنما ذلك في أهل الأعذار، الحائض تطهر، والمحنون يفيق، والنصراني يسلم، والصبى يحتلم.

والوجه الثانى: أن من أدرك أن يصلى ركعتين من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، فقد أدرك الصلاة، ولم يكن قاضيًا لها بعد وقتها، ولم يخرجه فعل بعضها بعد طلوع الشمس عن حكم الأداء، كما أن من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فإن حكمه فى جميعها حكم المأموم، وليس فعله لبعضها وحده بمخرج له عن حكم الجماعة.

وإذا قلنا إن المراد به إدراك وقت الوجوب، فإن المراد من أدرك مقدار ركعة من صلاة الصبح، وليس في قوله، ذلك إباحة لتأخير الصلاة إلى آخر الوقت حتى لا يدرك إلا بعضها فيه، وإنما بين حكم من أخرها كما أن من قال: من قتل عبد زيد عليه قيمته، فإنه قد بين حكم من فعل ذلك ولم يبح القتل.

فصل: وقوله ﷺ: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك العصر»، يحتمل من الوجوه مثل ما تقدم، وفيه أن آخر وقت العصر غروب الشمس على ما ذكرناه، فثبت بهذا الحديث وبما سنذكره بعد هذا من الأخبار في تفسير خبر

<sup>= (</sup>فائدة): روى أبو نعيم في كتاب الصلاة الحديث بلفظ: «من أدرك ركعتين قبل أن تغرب الشمس، وركعتين بعدما غابت الشمس لم تفته العصر، انظر: (تنوير الحوالك صـ ١٨،

وقال ابن عبدالبر فى التمهيد: وذكر الحسن بن على الحلوانى، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: حدثنا أبو صخر، عن هلال بن أسامة قال: كان عطاء بن يسار إذا حلس يكون زيد ابن أسلم عن يمينه، وكنت عن يساره. وأما بسر بن سعيد فإنه كان مولى لخضرموت من أهل المدينة، وكان ثقةً فاضلاً مسنًا، سمع سعد بن أبى وقاص، وحالسه كثيرًا، ولم ينكر يحيى القطان أن يكون قد سمع زيد بن ثابت. انظر: (التمهيد حديث حامس لزيد ابن أسلم متصل صحيح مسند).

عمر في أوقات الصلوات أن لصلاة العصر وقتين، أحدهما: وقت اختيار واستحباب، والآخر وقت ضرورة وكراهية ويجرى مجرى العشاء الآخرة وسنبين الأوقات بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

فصل: وقوله في هذا الحديث: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»، يقتضى أنه أقل ما يكون به المدرك مدركًا، وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه.

وقال أبو حنيفة والشافعي أيضًا: من أدرك تكبيرة من الصلاة قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك العصر. واختلفوا فيما أدرك من أدرك تكبيرة قبل غروب الشمس، فقال أبو حنيفة: أدرك العصر خاصة.

وقال الشافعى: أدرك الظهر والعصر. فإن قالوا: أليس فبى قولهم: أدرك ركعة من العصر، أنه مدرك، ما يقتضى أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركًا إلا من جهة دليل الخطاب، وأنتم لا تقولون به.

فالجواب أن كثيرًا من أصحابنا يقولون بدليل الخطاب، كالقاضى أبى الحسن بن القصار، والقاضى أبى محمد بن نصر وغيرهما، وبه قال متقدمو أصحابنا كابن القاسم وغيره، فعلى هذا يحتج بدليل الخطاب، فإن سلمتم وإلا نقلنا الكلام إليه. وإن تركنا القول بدليل الخطاب على اختيار القاضى أبى بكر وغيره من أصحابنا، فإن الحديث حجة في موضع الخلاف لأنه في إنما قصد إلى بيان آخر الوقت وما يكون المدرك به مدركًا من أفعال الصلاة ما يعتد به ولا يحتاج إلى إعادة، فلم يكن مدركًا لحكمها كما لو لم يدرك شيئًا منها، فإنهم قالوا: روى عن النبى في أنه قال: «من أدرك من العصر سحدة قبل أن تغرب الشمس، أو من الصبح قبل أن تطلع، فقد أدركها».

فالجواب أن السجدة هاهنا تقع على الركعة، يدل على ذلك أن عائشة رضى الله عنها روت مثل هذا الحديث ثم قالت في آخره: والسجدة إنما هي الركعة.

وجواب ثان أنه قد شرط إدراك السجدة، ومن لم يدرك الركعة فلم يـدرك السجدة بدليل أنه لا يعتد بها من صلاته.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فالركعة التي يكون مدركًا بإدراكها، حكى القاضى أبو محمد أن مذهب أصحابنًا أن الركعة التي يدرك بها مدركها الوقت، إنما هي الركعة بسجدتيها، وهذا كلام صحيح لأن الركعة لا تتم إلا بسجدتيها، وقد يطرأ عليها الفساد

٢١٨ .....٢١٨ .... وقوت الصلاة

مع سلامة الصلاة ما لم تكمل بستحدتيها، ألا ترى أنه لو صلى ركعة ونسى منها سجدة ثم ركع ركعة ثانية بطلت الركعة الأولى مع سلامة الصلاة، ولو أكمل الركعة بسجدتيها، لم يفسدها شيء بوجه مع سلامة الصلاة.

فرع: إذا ثبت أن إدراك وقت العصر يكون بإدراك ركعة منها قبل غروب الشمس، فإذا أحرمت المرأة بالعصر قبل الغروب بركعة، فلما كانت في آخر ركعة منها وقد غربت الشمس حاضت، فإنها تقضى العصر لأنها حاضت بعد خروج وقتها، رواه ابن سحنون عن أبيه، وقد رأيت لأصبغ: لا قضاء عليها، والله أعلم، والأول أظهر.

٥ - مَالِك، عَنْ نَافِع مَوْلَى عَبْدِ اللّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِى الصَّلاةُ، فَمَنْ حَفِظَهَا(١) وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ، ثُمَّ كَتَبَ: أَنْ صَلُّوا الظُهْرَ إِذَا كَانَ الْفَى ثُ ذِرَاعًا إِلَى ضَيَّعَهَا فَهُو لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ، ثُمَّ كَتَبَ: أَنْ صَلُّوا الظُهْرَ إِذَا كَانَ الْفَى ثُ ذِرَاعًا إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ مِثْلَهُ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ قَدْرَ مَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ فَرْسَعَيْنِ، أَوْ ثَلاَثَةٌ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءُ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءُ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَمَنْ نَامَ فَلا نَامَتْ عَيْنُهُ، وَالصَّبْحَ وَالنَّحُومُ بَادِيَةٌ مُشْتَبِكَةٌ (٢).

ه – الحديث في الموطا برقم ٥.

وقال السيوطى: هذا منقطع، فإن نافعًا لم يلق عمر. وأخرج نحوه البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة، باب تأخير الظهر إلى العصر حـ ٢٢٩/١ عن أنس. ومسلم كتـاب المساحد ومواضع الصلاة، باب استحباب التبكير إلى العصر حـ ٣٤٣/١ عن أنس. وذكره بكنز العمال ٤٣/٨ برقم ٢١٧٨٣ عن أنس، وعزاه إلى مالك، وعبد الرزاق، والبخارى ومسلم والنسائى، وأبى عوانة.

 <sup>(</sup>١) من حفظها: قال ابن رشيق: أى علم ما لا تتم إلا به من وضوئها وأوقاتها وما يتوقف على صحتها وتمامها.

وفي معجم الطبراني الأوسط عن أنس مرفوعًا: وثلاث من حفظهن فهو ولى حقًا، ومن ضيعهن فهو عدو حقًا: الصلاة والصيام والجنابة. انظر: (تنوير الحوالك صد ١٩).

<sup>(</sup>٢) مشتبكة: قال في النهاية: اشتبكت النحوم، أي ظهرت جميعها وانتقلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها؛ وشاهد هذه الجملة من المرفوع ما أخرجه أحمد عن أبي عبدالرحمن الصنابحي قال: قال رسول الله ﷺ: ولن تزل أمتى بخير ما لم يؤخروا المغرب انتظار الاظلام مضاهاة للنهود، وما لم يؤخروا الفحر لانمحاق النحوم مضاهاة للنصرانية.

الشرح: قوله: «إن أهم أهركم عندى الصلاة»، يقتضى أن أمورهم مهمة، ولكن للصلاة مزية لأنها عماد الدين وعلامة للمؤمنين، وقد أمر بإقامتها جميع الناس.

وقوله: «من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه»، يقال: حفظت الشيء، إذا قمت برعايته، ولم تضيعه، ومن رعاية الصلاة أن تقام بشروطها، من طهارتها وركوعها وسجودها وأوقاتها وغير ذلك.

وقوله: «و حافظ عليها»، قال ابن المواز: المراد به مراعاة أوقاتها، وقد قيل ذلك فى قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ [البقرة: ٢٣٨] فيكون ذلك تأكيدًا لمراعاة الوقت مع دخوله فى وقتها من حفظها، كقوله تعالى: ﴿من كان عدوا لله وملاتكته ورسله وجبريل وميكال﴾ [البقرة: ٩٨] وقيل: إن معنى قوله: «حافظ عليها»، تأكيد لقوله: «من حفظها»، وبمعناه.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: والأبين عندى فى ذلك أن يكون بمعنى أدام الحفظ لها، ويقال: حافظ فلان على الصلاة، أدام الحفظ لها، ويقال: حافظ فلان على أمر كذا وكذا، أدام الرعاية له والاهتمام به، ولا يقال: حافظ عليه إذا راعاه مرة واحدة، كما يقال: حفظه، فمعنى ذلك من حفظها وأدام الحفظ لها، حفظ دينه.

وقال الداودى: يسروى من حفظها أو حافظ عليها، وإن ذاك شك من الراوى، والأول أصح.

فصل: «حفظ دینه» یحتمل معنین، أحدهما: أنه حفظ معظم دینه وعماده، كما روی عن النبی الله أنه قال: «الحج عرفة» یعنی معظمه وعماده، والثانی أن یرید هنا به حفظ سائر دینه، فإن مواظبة الصلوات فی الجماعات، مما یستدل به علی صلاح المرء و خیره لتكررها و ظهورها دون سائر العبادات.

فصل: وقوله: «ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع»، يحتمل معنيين، أحدهما إذا علم أنه مضيع للصلاة ظن به التضييع لسائر العبادات التي تخفى. والثانى: أنه إذا ضيع الصلاة فقد ضيع سائر العبادات، وإن عملها؛ لما روى عن يحيى بن سعيد أنه قال: بلغنى أن أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة، فإن قبلت منه، نظر فيما بقى من عمله، وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله.

فصل: وقوله: «أضيع» على مثال أفعل في المفاضلة من الرباعي وهـو قليـل، واللغـة المشهورة في ذلك فهو لما سواها أشد تضييعا.

وحكى السيرافي أن بعض النحاة قال: إن سيبويه يرى الباب في الرباعي مما يجوز فيه التعجب والمفاضلة بأفعل، فيقال: ما أيسر زيدًا من اليسار، وما أعدمه من العدم، وما أسرفه من السرف، وما أفرط جهله وزيد أفلس من عمرو، وقال ذو الرمة في أضيع:

وماشية خرقاء واهية الكلا سقى بهما ساق ولما تبللا بأضيع من عينيك للماء كلما تعرفت ربعا أو تذكرت منزلا

ويحتمل أن تكون اللام في قوله: «لما سواها أضيع» بمعنى في كقوله تعالى: ﴿ويوم يجمعكم ليوم الجمع﴾ [التغابن: ٩]، معناه في يوم الجمع، حكاه ابن النحاس، ويكون معنى ذلك أنه ضائع في تركه للصلاة وأنه أضيع في غيره لأنه لا ينتفع بعمله.

فصل: وقوله: «ثم كتب أن صلوا الظهر إذا فاء الفيء ذراعًا»، الفيء، هو الظل الذي تفيء عنه الشمس بعد الزوال، أي ترجع. قال الله تعالى: ﴿حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ [الحجرات: ٩]، أي ترجع، فما كان قبل الزوال من الظل، فليس بفيء.

وقوله: «فراعًا»، يعنى ربع القامة، وإنما أطلق عليه اسم الذراع لأنه أكثر ما يقدر به لأن الإنسان لا يعدم التقدير به ولا يحتاج فيه إلى أمارة في العمل، ووجه العمل في ذلك أن يقام قائم على أي قدر كان، ويدار حوله دوائر يكون مركزها كله موضع قيام القائم ثم ترقب الشمس، فما دام الظل ينقص فهو في أول النهار ولم يدخل بعد وقت الظهر، ثم ترقب الشمس، وهو أول وقت الظهر، وكذلك إذا وقف الظل، فإذا أخذ في الزيادة فقد زالت الشمس، وهو أول وقت الظهر، ثم ينظر إلى زيادة الظل في تلك الدوائر، فإذا زاد بمقدار ربع القائم على الظل الذي وقعت عليه الزيادة فقد فاء الفيء ذراعا، وهو الوقت الذي أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن تقام فيه صلاة الجماعة.

وقوله: «إلى أن يصير ظل أحدكم مثله» يعنى إلى أن يتم الفيء مثل كل قائم أو إلى أن يتم الفل الذي زاد بعد تنافى نقصان الظل مثل كل قائم، وإنما مثل بالإنسان لأنه لا يعدم التقدير به، وإذا صار فيء كل إنسان فهو آخر وقت الظهر عنده، وهو بعينه أول وقت العصر، فإذا زاد على ذلك زيادة بينة، فقد خرج وقت الظهر وانفرد وقت العصر.

فصل: قوله: «والشمس مرتفعة بيضاء نقية» لم يذكر القعنبى ولا سويد بن سعيد ولا أبو مصعب: مرتفعة، ونقاؤها أن لا يشوب بياضها صفرة وبياضها وصفرتها، إتما يعتبران في الأرض والجدار لا في عين الشمس، حكاه ابن نافع في المبسوط عن مالك، وهذه كلها حدود للوقت يقرب بعضها من بعض، وفي قوله: «والشمس مرتفعة بيضاء نقية»، إحبار بجميع الوقت.

فصل: وقوله: وقد قبل إن ذاك شك من المحدث، ويحتمل أن يريد فرنسخين في الشتاء وثلاثة فراسخ للجاد السريع، وقد قبل إن ذاك شك من المحدث، ويحتمل أن يريد فرنسخين في الشتاء وثلاثة فراسخ في الصيف لطوال النهار، والأظهر في ذلك أنه بمعنى الحزر والتقدير، كما يقال هذا الوعاء يسع أردبين أو ثلاثة، أي أن تقديره يترجح بين الأردبين والثلاثة، وقد تيقن أنه لا يصح أن يسع أقل من أردبين ولا يسع أكثر من ثلاثة، وكذلك تقول من دار فلان إلى دار فلان أربعة أميال أو خمسة، بمعنى أنه يعلم أنه ليس بينهما ما أقل من أربعة أميال ولا أكثر من خمسة، وتقديره يترجح بين الأربعة والخمسة.

مسألة: والفرسخ ثلاثة أميال، والميل عشرة غلاء، والغلوة مائتا ذراع، ففي الميل ألـف باع، وهي ألف ذراع. قاله ابن حبيب.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: ومعنى ذلك عندى أبواع الدواب، وأما باع الإنسان وهو طويل ذراعيه وعرض صدره فأربعة أذرع، وهو القامة.

فصل: قوله: «قبل غروب الشمس». رواه يحيى بن يحيى، وتابعه على ذلك مطرف من رواية ابن حبيب عنه، ولم يذكره ابن القاسم ولا ابن بكير ولا سويد ولا أبو مصعب.

واختلف أصحابنا في الوقت الذي يمشى الراكب قبله فرسخين أو ثلاثة، قال سحنون: إن ذلك إلى الاصفرار. وقال ابن حبيب: إلى غروب الشمس، وهو الأظهر لموافقته لرواية يحيى ومطرف، لأن وقت العصر لا يتسع لمشى الراكب من أوله فرسخين أو ثلاثة إلى اصفرار الشمس.

فصل: وقوله: «والمغرب إذا غربت الشمس»، يعنى بعد غروب الشمس، والعشاء إذا غاب الشفق يعنى الحمرة في أفق المغرب، فهو أول وقت العشاء.

وقوله: «إلى ثلث الليل»، يعني أن ذلك آخر الوقت المختار لهذه الصلاة عنده.

وقوله: «فمن نام فلا نامت عينه» يحتمل أن يريد به المنع من النوم قبل صلاة العشاء على ما يأتى بعد هذا، ويحتمل أن يريد فمن غفل عن فعل الصلاة فى وقته مع سعته فلا نامت عينه، دعاء عليه بما يسهره ويمنعه من النوم. والعرب تستعمل مثل هذا فى الفاظها، تقول: نامت عينك، إذا دعت لك بالسعة والرفاهية وصلاح الحال وخلو البال، وتكراره ثلاث مرات يحتمل أن يكون أراد الاقتداء بالنبى في فيما روى عنه أنه كان إذا قال شيئًا كرره ثلاثًا، ويحتمل أن يريد بذلك التأكيد والإبلاغ.

فصل: وقوله: «والصبح والنجوم بادية مشتبكة»، يريد بذلك آخر ما تكون بادية مشتبكة، يريد بذلك آخر ما تكون بادية مشتبكة، لأن هذه حالها من أول الليل، ويحتمل أن يريد: والنحوم بادية مشتبكة مع الإصباح بعد لم يغيرها عن حالها في ليلها من الظهور والاشتباك، إذا ثبت ذلك، فإنه يتعلق بقوله: «أن صلوا الظهر إذا فاء الفيء ذراعا إلى أن يصير ظل أحدكم مثله» أربع مسائل:

إحداها: أول وقت الظهر وقت الزوال، ولا خلاف في ذلك.

الثانية: أنه يستحب تأخير صلاة الظهر في مساحد الجماعة إلى أن يفيء الفيء ذراعًا. قال ابن حبيب: وذلك في مساحد الجماعة، وأما الرحل في خاصة نفسه، فأول الوقت أفضل. وحكى القاضى أبو محمد أن ذلك للفذ. وقال الشافعي: إن أداءها على كل وجه أول الوقت أفضل.

والدليل لنا على الشافعي حديث عمر بن الخطاب: «أن صلوا الظهر إذا فاء الفيء ذراعًا» وإنما خاطب بذلك عماله وأمراءه الذين يقيمون الصلاة في مساحد الجماعة، ومحال أن يأمرهم بأن يتعدوا بالصلاة أفضل أوقاتها.

ومن جهة المعنى أنه لا خلاف أنه لا يؤذن لها إلا فى أول وقتها، وهى صلاة ترد على الناس غير متأهبين بل تجدهم نياما غافلين فى أغلب الأحوال، فلو صلى الإمام عقيب الأذان لفاتت أكثر الناس، فاستحب تأخيرها إلى أن يفىء الفىء ذراعا، فيدرك من يحتاج الغسل الصلاة، ويدركها من كان نائما بعد أن يستيقظ ويتوضأ ويروح إليها.

الثالثة: أن آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثلة.

وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: آخر وقت الظهر أن يصير كل شيء مثليه، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ما كتب به عمر إلى عماله: أن صلوا الظهر إذا فاء الفيء ذراعا إلى أن يصير ظل أحدكم مثله، وهذا مما كتب به إلى الأمصار وأخذ به عماله ولم ينكر ذلك عليه أحد، فثبت أنه إجماع.

الرابعة: أن آخر وقت الظهر إذا كملت القامة على ما قدمناه وهو بنفسه أول وقت العصر، فيقع الاشتراك بين الوقتين ما دام ظل كل شيء مثله، فإذا تبينت الزيادة حرج وقت الظهر وانفرد وقت العصر، هذا الذي حكاه أشهب عن مالك في المجموعة، وقاله أبو محمد بن نصر، وهو الصواب إن شاء الله، ووافقنا أبو حنيفة في الاشتراك، وخالفنا في وقته، فعنده أن وقت الاشتراك إذا كان ظل كل شيء مثليه.

ونفى الشافعى الاشتراك جملة، فقال: إن آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شىء مثله وأنه يليه وقت العصر بغير فصل. وقال ابن حبيب: آخر وقت الظهر مقدار ما يصلى الظهر، فيتم صلاته قبل تمام القامة، وأول وقت العصر تمام القامة. قال الشيخ أبو محمد: هذا خلاف قول مالك، رحمه الله.

والدليل على صحة ما نقوله ما رواه أحمد بن زهير، أنبأنا أحمد بن الحاج، أنبأنا الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: «هذا حبريل جاء يعلمكم دينكم» فصلى له صلاة الصبح حين طلع الفجر، شم صلى له الظهر حين زاغت الشمس، ثم صلى له العصر حين كان ظل الشيء مثله، شم صلى المغرب لوقت واحد حين غربت الشمس وحل فطر الصائم، ثم صلى العشاء حين ذهبت ساعة من الليل، ثم قال له: «الصلاة ما بين صلاتك بالأمس وصلاتك اليوم».

فصل: وقوله: «والعصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة قبل غروب الشمس» يتعلق به أيضًا أربع مسائل:

إحداها: أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، وقد تقدم الكلام فيه أنه ثبت أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله.

الثانية: أن أول وقتها مشترك، وقد تقدم.

الثالثة: أن أداءها في مساجد الجماعات وغيرها في أول وقتها أفضل، هذا قول جمهور أصحابنا. وقال أشهب: وأحب إلينا أن يزاد على القامة ذراع لاسيما في شدة الحر. وقال ابن حبيب: ويستحب تقديمها يوم الجمعة أكثر من تقديمها في سائر الأيام رفقًا بالناس بتعجيل إيابهم إلى منازلهم. وقال أبو حنيفة بالتأخير في ذلك كله.

والدليل على قول الجمهور أن وقتها ياتى على الناس فى الأغلب وهم متأهبون للصلاة، رواه فى المبسوط ابن وهب عن مالك.

الرابعة: أن آخر وقتها إذا صار ظل كل شمىء مثليه، رواه عن مالك، عبدالله بن عبدالحكم، وبه قال الشافعي. وروى ابن القاسم عن مالك، أنه لا يعرف ذلك، وأن العصر تصلى ما دامت الشمس بيضاء نقية لم يدخلها صفرة، وبه قال أبو حنيفة.

وجه رواية ابن القاسم حديث عبدالله بن عمر، عن النبى الله أنه قال: «إن وقت العصر ما لم تصفر الشمس»، وهذا نص.

ووجه رواية ابن عبدالحكم خبر أبى هريرة المتقدم، وفيه أنه صلى العصر فى اليوم الثانى حين صار ظل كل شيء مثليه. ومن جهة القياس أن هذه صلاة حدّ أول وقتها بالظل، فوجب أن يحد آخرها به كالظهر.

## فصل: وقوله: «والمغرب إذا غربت الشمس»، يتعلق به خمس مسائل:

إحداها: أن اسمها المختص بها المغرب يدل على ذلك الحديث الذي أخرجه البخارى من حديث عبدالله المزنى أن النبي الله قال: «لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب». قال: وتقول الأعراب هي العشاء.

الثانية: أن أول وقت المغرب غروب الشمس. والدليل على ذلك ما تقدم من حديث أبي هريرة.

الثالثة: معرفة آخر وقتها، وقد اختلف في ذلك قول مالك، فروى عنه في الموطأ أن آخر وقت المغرب إذا غاب الشفق، وروى عنه في المدونة ما يقتضى ذلك، وبه قال أبو حنيفة، وقال محمد بن مسلمة: إن أول وقتها غروب الشمس، ومن شاء تأخيرها إلى مغيب الشفق، فذلك له وغيره أحسن منه، والذي حكاه عن مالك أصحابنا العراقيون أنه ليس لها إلا وقت واحد، وبه قال ابن المواز والشافعي.

والدليل على أن آخر وقتها مغيب الشفق ما روى مسلم فى حديث عبدالله بن عمرو أن النبى على قال: «وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق».

الرابعة: أن آخر وقت المغرب هـو أول وقت العشـاء وإن اشـتركا كاشـتراك الظهـر والعصر، ولذلك جاز الجمع بينهما، وسنبينه إن شاء الله تعالى.

الخامسة: أنه يستحب أداء المغرب في أول وقتها، ولا خلاف فني ذلك بين أهل السنة. ووجه ذلك أنها تصادف الناس متأهبين لها منتظرين أداءها كصلاة الجمعة. ووجه آخر، وهو أن في ذلك رفقًا بالصائم الذي شرع له تعجيل فطره بعد أداء صلاته.

فصل: وقوله في الخبر: «والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل»، يقتضى أربع مسائل:

إحداها: أن اسمها في الشرع العشاء، وسيرد بيان ذلك.

الثانية: بيان معنى الشفق، والـذى حكـاه أصحابنا عـن مـالك وقالـه فـى موطنـه أن الشفق الحمرة تكون في المغرب من بقايا شعاع الشـمس، وبـه قـال الشـافعي. وحكـي

الداودى أن ابن القاسم قال عن مالك في السماع: إن البياض عندى أبين، قال: وكأنه في هذا القول يريد الاحتياط، وهو مذهب أبي حنيفة.

واستدل أصحابنا على صحة ما ذهب إليه مالك، رحمه الله، من أن الشفق الذى حدّ به أول وقت صلاة العشاء هو الحمرة بما رواه أبو داود: أخبرنا مسدد، أخبرنا أبو عوانة، عن أبى بشر، عن بشير بن أبى ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير قال: أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة، صلاة العشاء الآخرة، كان رسول الله على يصليها لسقوط القمر الثالثة.

وقد ذكر أبو عبدالرحمن هذا الحديث وضعفه، قيل له حبيب هـو مضطرب، فقـال: إن شعبة يضعف هذا الحديث، قيل له: لعله من قبل أبى بشر أو حبيب، فقال: أبـو بشـر لا علة فيه، وقد أدخل بين حبيب والنعمان رحلاً ليس بالمشهور.

قال أصحابنا في احتجاجهم: فإذا ثبت ذلك، فوجه الاستدلال من الخبر أنه قال: إن النبي الخمرة. النبي كان يصلى العشاء لسقوط القمر لثالثة، وذلك يكون عنده مغيب الحمرة. وأما الحمرة فإنها تبقى بعد ذلك بزمان طويل.

وقد أخرج أبو عبدالرحمن هذا الحديث في مصنفه، وجعله موافقًا لقول من يقول إن شفق الصلاة هو البياض، لأن سقوط القمر لثالثة من الشهر [لا يكون(١)] إلا عند مغيب البياض.

ودليلنا من جهة المعنى أنه إذا كانت الحمرة تسمى شفقًا، والبياض يسمى شفقًا، وعلى حكم من الأحكام على مغيب الشفق على الإطلاق تعلق ذلك بأولها، لأنه قد غاب ما يسمى شفقًا. ودليلنا من جهة القياس أن هذه ثلاثة أنوار متتابعة مارة بالأفق، فوجب أن تتعلق أحكام الصلاة بأوسطها كالطوالع.

الثالثة: أن خروج وقت العشاء انقضاء الثلث الأول من الليل، وبـه قــال الشــافعى، وقال ابن حبيب: انقضاء النصف الأول من الليل، وبه قال أبو حنيفة.

والدليل على القول الأول ما روى عن عائشة أنها قالت: أعتم رسول الله الله العشاء حتى ناداه عمر: الصلاة نام النساء والصبيان، فخرج فقال: «مَا ينتظرها من أهل الأرض غيركم»، قال: ولا يُصلى يومئذ إلا بالمدينة، وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول.

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين غير موجود بالأصل، وأضفناه لاستقامة المعنى المحقق.

الرابعة: أن الإتيان بصلاة العشاء في أول وقتها عند مغيب الشفق وبعد ذلك قليلاً أفضل، وهو الذي رواه ابن القاسم عن مالك، وكره تأخيرها إلى ثلث الليل، وبه قال الشافعي. وروى العراقيون من أصحابنا عن مالك، أن تأخيرها أفضل، وبه قال أبو حنيفة.

وجه القول الأول، على ما ذكرناه قبل هذا من الأدلة على أن الصلاة في أول الوقت أفضل، فيغني عن إعادته.

ووجه القول الثانى، حديث أم كلثوم بنت أبى بكر، عن عائشة: أعتم النبى على حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد، خرج، فصلى، فقال: «إنه لوقتها لولا أن أشق على أمتى»، وهذا ليس ببين لأن النبى الله قد رأى الفضل فى التخفيف. وقد قال ابن حبيب: إنه يستحب تأخيرها فى الشتاء شيئًا، وهذا لطول الليل، وهذا وجه حسن لأنه ليس فى ذلك مشقة على الأمة، ويستحب تأخيرها فى رمضان أكثر من ذلك شيئًا توسعة على الناس فى إفطارهم، وهذ أيضًا وجه صحيح لما فيه من الرفق بالناس.

فصل: وقوله: «فمن نام فلا نامت عينه»، يريد من نام قبل صلاة العشاء لأن النوم قبلها ممنوع منه لما روى أبو هريرة: أن رسول الله الله الكلم كان يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها.

٦ - مَالِك، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي أَن مُوسَى الأَشْعَرِى: أَنْ صَلِّ الظَّهْرَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ<sup>(1)</sup> وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَقِيَّةً مُوسَى الأَشْعَرِى: أَنْ صَلِّ الظَّهْرَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَأَخَرِ الْعِشَاءَ مَا لَمْ تَنَمْ، وَصَلِّ الصَّبْحَ وَالنَّجُومُ بَادِيَةً مُشْتَبِكَةً، وَاقْرَأُ فِيهَا بِسُورَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ مِنَ الْمُفَصَّلِ<sup>(1)</sup>.

الشرح: قوله: «أن صل الظهر إذا زاغت الشمس»، ظاهره مخالف لظاهر كتابه إلى عماله المتقدم ذكره في قوله: «أن صلوا الظهر إذا فاء الفيء ذراعًا»، ويحتمل أن يكون كتب إلى أبي موسى الأشعرى بذلك في خاصة نفسه في غير وقت إمارته لأن صلاة الفذ في أول الوقت أفضل، ويحتمل أن يريد بذلك الجمعة.

٢ - أخرجه البخارى عن أنس بكتاب الصلاة، باب وقت العصر ٢٣١/١. ومسلم بكتاب المساحد
 ٢ ٤٣٤/١ عن أنس. وذكره بالكنز ٤٣/٨ برقم ٢١٧٨٣. وعزاه لعبدالرزاق فى المصنف، عن أنس وعزاه للبخارى، ومسلم، وأبى عوانة، عن أنس.

<sup>(</sup>١) زاغت الشمس: أي مالت الشمس.

<sup>(</sup>٢) المفصل: ابتداء من الحجرات حتى آخر المصحف.

وقوت الصلاة ......

وقوله: ﴿والعصر والشمس بيضاء نقية ما لم تدخلها صفرة ، تحديد لآخر وقتها.

وقوله: «وأخر العشاء ما لم تنم»، يحتمل أن يكون أمره بذلك في خاصة نفسه على ما اختاره ابن حبيب في قوله: إن الإنسان في خاصة نفسه يستحب له أن يبطئ بها بعد وقت الصلاة في المساجد ما لم يخف النوم.

ويحتمل أن يكون قد علم من حاله المبادرة بالنوم في أول الليل حرصًا على التهجمه في آخره، فأمره بتأخير العشاء ليدركها معه العمال وأهل الأشغال ما لم ينسم قبلها في الوقت الذي حرت عادته بالنوم فيه.

فصل: وقوله: «واقرأ في الصبح بسورتين طويلتين من المفصل»، يريد بعد قراءة أم القرآن، ولم يحتج إلى ذكرها لما علم أنه تقرر عندهم أنه لا يجزئ صلاة إلا بها، وسنبين ذلك بعد هذا، وإنما أمره أن يقرأ في كل ركعة بسورة من طوال المفصل، لأن صلاة الصبح أطول الصلاة قراءة، وطوال المفصل فيها عدل، لأن في ذلك أخذا بحظ من التطويل، ولا يخلو ذلك من الرفق بالناس، وأما الرجل في خاصة نفسه فليطول ما شاء، وإنما سمى المفصل لكثرة انفصال سوره، وقيل سمى بذلك لثبوت أحكامه، وقلة المنسوخ فيه ولذلك سمى المحكم.

٧ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِى مُوسَى الأَشْعَرِيِّ أَنْ صَلِّ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ قَدْرَ مَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ ثَلاَثَةَ فَرَاسِخَ، وَأَنْ صَلِّ الْعِشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَإِنْ أَحَرْتَ، فَإِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ وَلا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ (١).

الشرح: قوله: وأن صل العصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب ثلاثة فراسخ»، الكلام فيه على نحو ما تقدم، غير أنه قال هاهنا: ثلاثة فراسخ بغير شك، وهذا يقتضى أحد أمرين، إما أن يكون الراوى لهذا الحديث لم يحفظ الزيادة، إذا قلنا أن «أو» في الحديث لغير الشك من راويه، وإما ان يكون الراوى لهذا الحديث لم يشك وتيقن أنها ثلاثة فراسخ، ووقع الشك في الحديث الأول من راويه.

٧ - الحديث في الموطا برقم ٧. وراجع تخريج الحديث رقم ٥.

<sup>(</sup>١) ولا تكن من الغافلين: أى عن الصلاة. وقال السيوطى: شاهده من المرفوع ما أخرحه الحاكم وصححه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله على: (من حافظ على هـؤلاء الصلولة المكتوبات لم يكتب من الغافلين.

فصل: وقوله: «وأن صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل»، كلام بحمل فى أول الوقت، ووجهه أن تقول له افعل هذا ما بين وقتك هذا وبين انقضاء وقت كذا، لما علم أن المكتوب إليه عالم بأول الوقت قام ذلك عنده مقام كونه فيه مقام تحديد أوله، فيكون معنى قوله: «ما بينك وبين ثلث الليل»، ما بينك إذا كنت فى الوقت، وما بين ثلث الليل.

وقوله بعد ذلك: «فإن أخرت فإلى شطر الليل»، يعنى أخرت لضرورة مانعة من الصلاة في الوقت المتقدم، فصل ما بين ذلك وبين شطر الليل، وإن كانت أفضل. والضرورة لا تؤقت إذ ليست باختيار الفاعل إلا أن ذلك على معنى المبالغة في الاجتهاد والإتيان بأكثر ما يقدر عليه من ذلك، كما تقول إن منعتك الضرورة من الصلاة قائمًا فصل قاعدًا، وقد تكون الضرورة تمنعه من القعود إلا أن يفعل مما كلفه الله أكثر ما يقدر عليه.

ويحتمل أيضًا أن يكون عرف من مذهب أبى موسى الأشعرى أن وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل، وما هو مما يسوغ فيه الاجتهاد، فأمره عمر رضى الله عنه بالصواب، ثم قال له بعد ذلك: «فإن أخرت» عن ذلك بما تعتقده من جواز التأخير «فإلى شطر الليل».

فصل: وقوله بعد ذلك: «ولا تكن من الغافلين»، رأيت بعض المفسرين حكى عن أبى عمر الإشبيلى، رحمه الله، أن معناه لا تكن من الغافلين بتأخيرها عن نصف الليل، وهو كلام صحيح، ويحتمل أيضًا أن يريد ولا تتخذ تأخير الصلاة إلى شطر الليل عادة، فتكن من الغافلين، وإن حاز أن يفعل ذلك في النادر إما لضرورة، وإما لحال يقتضى ذلك مما يعتقده من حواز التأخير إلى ذلك الوقت وغيره.

٨ - مَالِك، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعِ مَوْلَى أُمِّ سَـلَمَةَ زَوْجِ النَّبِى النَّهِ عُنْ اللَّهِ عُنْ وَقْتِ الصَّلاةِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةً: أَنَا أُحْبِرُكَ: صَـلٌ الظُّهْرَ

۸ – الحدیث فی الموطا برقم ۸. وأخرج نحوه السهمی، عن معاذ مرفوعا فی تاریخ حرحان ۲٤٧. قال ابن عبدالبر: هذا الحدیث موقوف فی الموطأ عند جماعة رواته والمواقبت لا تواخذ بالرأی ولا تدرك إلا بالتوقیف. وقال: وقد روی عن أبی هریرة حدیث المواقبت مرفوعًا بأتم من هذا أخرجه النسائی بسند صحیح، إلا أنه إنما اقتصر فیه علی ذكر أواخر الأوقات المستحبة دون أوائلها وحعل للمغرب وقتًا واحدًا. وقد روی عن أبی هریرة مرفوعًا كلامًا بذكر أوائل الأوقات وأواخرها. انظر: (تنویر الحوالك صد، ۲، والتمهید حدیث ثانی لیزید بن زیاد).

وقوت المصلاة ......

إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَكَ، وَالْعَصْرَ إِذَا كَانَ ظِلُّكَ مِثْلَيْكَ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَصَلِّ الصُّبْحَ بِغَبَشِ<sup>(١)</sup> يَعْنِى الْقَلْسَ.

الشرح: يحتمل أن يكون سؤاله عن آخر الوقت، ولذلك أجاب أبو هريرة عنه، ولـو سأله عن جميع وقت الصلاة لكان جوابه بتحديد جميعه.

وقول أبى هريرة: «صل الظهر إذا كان ظلك مثلك، والعصر إذا كان ظلك مثليك» معناه: فتكون قد أدركت وقت الاختيار، لأن ما ذكره ليس بجميع الوقت وإنما هو آخره، ويحتمل أن يكون أبو هريرة اعتقد حيئنذ أن ذلك أفضل وقت الصلاتين والأول أين، إن شاء الله.

فصل: قوله: «والمغرب إذا غربت الشمس»، يحتمل أمرين: أن يعتقد أن لا وقت للمغرب غير ذلك، ويحتمل أن ينكر تأخير الصلاة عنه وإن اعتقد أن وقتها ممتد بعده، وقد تقدم القول في ذلك.

وقوله: «وصل الصبح بغبش»، الغبش بقايا ظلمة الليل، وهو الغلس، وهذا على معنى تفضيل الصلاة في ذلك الوقت، وقد تقدم ذكره.

٩ - مَالِك، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَة، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنّهُ قَالَ:
 كُنّا نُصَلِّى الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الإنسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ (١) فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرُ (٢).
 الْعَصْرُ (٢).

<sup>(</sup>۱) يغبش: بفتح الغين المعجمة، والباء الموحدة وشين معجمة كذا فى روايـة يحيـى بـن يحيـى، وزلد يعنى الغلس، وفى رواية يحيى بن بكير والقعنبى وسويد: بغلس. وقال الخطـابى: والغبش بالياء والمشين المعجمة قيل الغبس بالسين المهملة وبعده الغلس باللام وهى كلها فى آحـر الليـل ويكون الغبش أول الليل. انظر: (تنوير الحوالك صـ ١٤/، ١٨، ٢٠).

٩ - أخرجه البخارى كتاب مواقيت الصلاة برقم ٥٤٨، ٥٥٠، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة برقم ٧٣٢٩. ومسلم كتاب المساحد ومواضع الصلاة برقم ٦٢١. والنسائى برقم ٥٠٦. وأبو داود كتاب الصلاة برقم ٤٠٤. والدارمي كتاب الصلاة ١٢٠٨.

قال ابن عبدالبر: هذا يدخل عندهم في المسند، فقال: كنا نصلي العصر مع النبي ﷺ. وأخرجه النسائي من طريق ابن المبارك عن مالك.

<sup>(</sup>١) بني عمرو بن عوف: قال النووي: قال العلماء: كانت منازلهم على ميلين من المدينة.

<sup>(</sup>٢) قال النووى: كانت صلاتهم في وسط الوقت ولعل تأخيرهم لكونهم أهـل أعمـال في=

الشرح: قوله: «كنا تصلى العصر، ثم يخرج الإنسان إلى بنى عمرو بن عوف فيجدهم يصلون العصر»، يقتضى أن صلاتهم العصر كانت فى أول الوقت، ولذلك كان يخرج الإنسان بعد صلاتهم إلى بنى عمرو بن عوف فيجدهم يصلون، ولا يقال هذا إلا فيما يكثر ويتكرر، ولا يجوز أن يكون المصلون فى بنى عمرو بن عوف يصلون بعد انقضاء الوقت، وإنما كانوا يصلون فى الوقت، ولعلهم كانوا يشابرون على ذلك لأنهم كانوا عمالاً فى الحوائط، فيتأهبون للصلاة بعد تمام العمل، فتتأخر بذلك صلاتهم عن أول الوقت يأتيهم بعد انقضاء صلاته في أول الوقت يأتيهم بعد انقضاء صلاته في أول الوقت يأتيهم بعد انقضاء صلاته في أول الوقت يصلون.

١٠ مالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّى الْعَصْرَ ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ (١) إِلَى قُبَاءِ (١) فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُوْتَفِعَةٌ.

قال ابن عبد البر: هكذا هو في الموطأ ليس فيه ذكر النبسي هي ورواه عبدالله بن نافع وابن وهب في رواية يونس بن عبدالأعلى عنه، وحالد بن مخلد، وأبو عامر العقدى كلهم عن مالك، عن الزهرى، عن أنس، أن رسول الله هي كان يصلى العصر شم يذهب الذاهب الحديث، وكذلك رواه عبدالله بن المبارك عن مالك، عن الزهرى وإسحاق بن عبدالله بن أبى طلحة جميعًا، عن أنس أن رسول الله كي كان يصلى العصر، ثم يذهب الذاهب إلى قباء، قال الحدهم: فيأتيهم وهم يصلون، وقال الآخر: فيأتيهم والشمس مرتفعة، ورواه أيضًا كذلك الزهرى وعند مسلم وأبى داود والنسائي وابن ماحه من طريق الليث عن الزهرى. وعند الدارقطني من طريق إبراهيم بن أبي عبلة عن الزهرى. ورواية ابن المبارك التي أوردها ابن عبدالبر أحرحها الدارقطني في سننه. وقال في غرائب مالك: لم يسنده عن مالك عن إسحاق غير ابن المبارك. انظر: (تنوير الحوالك صد ٢٠، ٢١).

(۱) ثم يذاهب الذاهب: قال الحافظ ابن حجر: أراد نفسه لما أخرجه النسائى والطحاوى من طريق أبى الأبيض عن أنس قال: كان رسول الله 紫 يصلى بنا والشمس بيضاء محلقة، ثم أرجع إلى قومى فى ناحية المدينة فأقول لهم: قوموا فصلوا فإن رسول الله 紫 قد صلى. قلت: بل أعم من ذلك لما أخرجه الدارقطنى والطبرانى من طريق عاصم بن عمر بن قتادة عن أنس قال: كان أبعد رحلين من الأنصار من رسول الله 紫 دار أبى لبابة بن عبد المنذر وأهله بقباء وأبو عبس بن حبير ومسكنه فى بنى حارثة فكانا يصليان مع رسول الله 紫 ثم يأتيان قومهما لتعجيل رسول الله 紫 بها. انظر: (تنوير الحوالك صد ٢١).

<sup>-</sup>حروثهم وزروعهم وحوايطهم، فإذا فرغوا من أعمالهم تأهبوا للصلاة، ثم احتمعوا إليها فتأخر صلاتهم لهذا المعنى. انظر: (تنوير الحوالك صـ٧٠).

١٠ أخرجه البخارى كتاب مواقيت الصلاة برقم ٤٨ ٥. ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة برقم ٢١١. والنسائي برقم ٢٠٠٠.

وقوت الصلاة ......

الشرح: قوله: «كنا نصلى العصر ثم يذهب الذاهب إلى قباء فياتيهم والشمس مرتفعة»، توكيد للحديث الأول ومبين أن صلاتهم كانت في أول الوقت، وأن الذاهب بعد ذلك إلى قباء وهو من أدنى من العوالى – بينه وبين المدينة نحو الميلين أو دون – يأتيها والشمس مرتفعة.

وحكى أبو المطرف القنازعي، عن أحمد بن خالد أنه قال: لم يتابع على قوله: ثم يذهب الذاهب إلى قباء. ورواه الليث، عن الزهري، عن أنس، فقال فيه: «ثم يذهب

(٢) قباء: قال النووى: يمد ويقصر ويصرف ولا يصرف، ويذكر ويؤنث. والأفصح فيه التذكير والصرف والمد، وهو على ثلاثة أميال من المدينة. وقال النسائي: لم يتـابع مـالك علـي قوله: إلى قباء: والمعروف إلى العوالي، وقال الدارقطني: رواه إبراهيم بن أبي عبلة عن الزهـرى. فقال: إلى العوالي، قال: وكذلك رواه صالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري وعقيل ومعمر ويونس والليث وعمرو بن الحارث وشعيب بن أبي حمزة وابن أبي ذؤيب وابن أحيى الزهري وعبدالرحمن بن إسحاق ومعقل بن عبيدالله وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي والنعمان ابن راشد والزبيدي وغيرهم عن الزهري عن أنس. وقال ابن عبدالبر: الذي قاله جماعة أصحاب ابن شهاب عنه: يذهب الذاهب إلى العوالي، وهو الصواب عند أصحاب الحديث، وقول مالك عندهم إلى قباء وهم لا شك فيه، ولم يتابعه أحـد عليه في حديث ابن شهاب هذا، إلا أن المعنى متقارب في ذلك على سنعة الوقـت لأنّ العوالي مختلفة المسافة فأقربها إلى المدينة ما كان على ميلين أو ثلاثة، ومنها ما يكون على ثمانية أميال أو عشرة، ومثل هذا هي المسافة بين قباء والمدينة. وقد رواه حالد بن مخلد عن مالك فقــال فيــه: إلى العــوالي، كـمــا قــال سائر أصحاب ابن شهاب ثم أسنده من طريقه. وقال: هكذا رواه خالد بن مخلم عن مالك. وسائر رواة الموطأ قالوا: قباء. وقال القاضي عياض: مالك أعلم ببلدته وأمكنتها من غيره، وهو أثبت في ابن شهاب ممن سواه. وقد رواه بعضهم عن مالك: إلى العوالي، كما قالت الجماعة. ورواه ابن أبي ذؤيب عن الزهري، فقال: إلى قباء، كما قال مالك. وقال الحافظ ابن حجر: نسبة الوهم فيه إلى مالك منتقد، فإنه إن كِان وهما احتمل أن يكون منه، وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكًا، فإن الباحي نقل عسن الدارقطني أن ابن أبي ذؤيب رواه عن الزهرى: إلى قباء، وقد رواه حالد بن مخلد عن مالك، فقال فيه: إلى العوالي، كما قال الجماعة فقد اختلف فيه على مالك وتوبع عن الزهري بخلاف ما حزم به ابن عبدالبر. قال: وقوله الصواب عند أهل الحديث: العوالي، صحيح من حيث اللفظ وأما المعنى فمتقارب لأن قباء من العوالي وليست العوالي كل قباء، فإنها عبارة عن القرى المجتمعة حــول المدينة من حهـة نجـد قال: ولعل مالكًا لما رأى في رواية الزهري إجمالا حملها على الرواية المفسرة وهـي روايتـه عـن إسحاق حيث قال فيها: لم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف وهم أهل قباء، فبني مالك على أن القصة واحدة لأنهما جميعًا حدثاه عن أنس. انتهى. انظر: (تنوير الحوالك صد ٧١). الذاهب إلى العوالي»، والعوالي في طرف المدينة، وقباء على فرسخ من المدينة، فلهذا لـم الذاهب إلى العوالي قداء بدل على أن العصر كانت تصل أول وقتما، وكلام أحمد بـ

يتابع مالك عليه لأن قوله يدل على أن العصر كانت تصلى أول وقتها، وكلام أحمد بن خالد يحتاج إلى تأمل، أن الليث إذا خالف مالكًا في الزهرى قضى لمالك، لأنه أوثق أصحاب الزهرى وأحفظهم، وليس الليث من متقدمي أصحاب الزهرى.

وقوله: «إن العوالى في طرف المدينة»، ليس بصحيح، إذ قباء من العوالى، وهى من أدنى العوالى إلى المدينة، ومالك أعلم الناس بهذا لأنها بلدته ومنشؤه، فكيف يقرن به الليث في علم ذلك، وهو من أهل مصر، وإنما دخل المدينة دخول المسافر، ولم يطل فيها مقامه، وكثير من حديث الزهرى كما يرويه عن عقيل عنه، وقال: قال مالك في كتاب الصلاة الثانى من المدونة: إن العوالى من المدينة على ثلاثة أميال، فكيف يصح أن يقال إن العوالى في طرف المدينة، وإن قباء أبعد منها.

وقد روى البخارى: حدثنا أبو اليمان، أنبأنا شعيب، عن الزهرى، أخبرنى أنس بن مالك قال: «كان رسول الله على يصلى العصر، والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذاهب إلى العوالى فيأتهم والشمس مرتفعة». وبعض العوالى من المدينة على أربعة أميال ونحوها.

وقوله: وإنما لم يتابع مالك على ذلك؛ لأن روايته تقتضى أن العصر كانت تصلى قبل وقتها، كلام فيه نظر؛ لأن من صلى العصر في أول وقتها يمشى الفرسخ وأكثر قبل أن ينقضى الوقت، وليس الوقت من الضيق على ما ذكره.

ويدل على ذلك قول عمر بن الخطاب في وقت العصر: قدر ما يسير الراكب ثلاثة فراسخ. وقد قال سحنون: إن ذلك إلى اصفرار الشمس، فلا وحه لاعتراضهم على رواية مالك بهذا، ولا فرق بينها وبين رواية الليث إلا اللفظ، بل رواية مالك أشد تحقيقًا.

وقولهم: إن هذه الرواية انفرد بها مالك، ليس بصحيح، وقد تابعه على ذلك ابن أبى ذئب من رواة الشافعي، عن أبى صفوان، عن عبدالله بن سعيد بن عبداللك بن مروان، عن ابن أبى ذئب، عن الزهرى، عن أنس، فقال فيه: «فيذهب الذاهب إلى قباء» كما قال مالك.

قال الِقاضى أبو الوليد رضى الله عنه: أخبرنا بذلك الشيخ الحافظ أبو ذر، فقال: أنبأنا بذلك أبو الحسن الدارقطني، رحمه الله.

وقوت الصلاة ...... وقوت الصلاة .....

١١ - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إلا وَهُمْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ بِعَشِيِّ<sup>(۱)</sup>.

الشرح: الظاهر من قوله: «ها أدركت الناس» أنه يريد الصحابة، لأنه أدرك منهم جماعة. وأيضًا فإنه قصد الاحتجاج بفعلهم وتصحيح ما ذهب إليه بنقل مثله عنهم، وقد أخبر أنه أدركهم يصلون الظهر بعشى، وإنما ذلك على معنى الإبراد في الصيف وقت الحر، وسيأتي بيانه بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

ويحتمل أن يكون أراد بذلك الإنكار على من أنكر تأخيرها عن وقت الزوال ممن يرى ذلك، فأخبر أنه لم يدرك الناس إلا وهم يصلونها جماعة بعد أن يفىء الفىء ذراعًا، وإذا فاء الفىء ذراعًا فهو أول العشى.

#### \* \* \* وقت الجمعة

١٢ - مَالِك، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلِ بَّنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَرَى طِنْفِسَةً (١) لِعَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْحُمُعَةِ تُطْرَحُ إِلَى حِدَارِ الْمَسْجِدِ الْغَرْبِيِّ، فَإِذَا عَشِي الطَّنْفِسَةَ كُلُّهَا ظِلُّ الْجِدَارِ، خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ وَصَلَّى الْحُمُعَة.

قَالَ مَالِكٌ: ثُمَّ نَرْجِعُ بَعْدَ صَلاةِ الْجُمْعَةِ فَنَقِيلُ قَائِلَةَ الضَّحَاءِ.

الشرح: قول مالك بن أبى عامر: «كنت أرى طنفسة لعقينل بن أبى طالب يوم الجمعة»، الطنافس هى البسط كلها، واحدتها طنفسة. كذلك روينا بالكسر، ووقع فى كتابى مقيدًا طنفسة بالكسر، وطتقسة بالضم.

١١ – الحنديث في الموطأ برقم ١١.

<sup>(</sup>١) يصلون الظهر بعشى: قال في الاستذكار: قال مالك: يريد الإبراد بـالظهر. وفي النهاية والمطالع: العشي ما بعد الزوال إلى الغروب، وقيل: إلى الصباح.

١٢ – الحديث في الموطأ برقم ١٢.

<sup>(</sup>۱) الطنفسة: بكسر الطاء والفاء وبضمها وبكسر الطاء وفتح الفاء البساط الذى له خمل رقيق ذكره فى النهاية. وقال فى المطالع: الأفصح كسر الطاء وفتح الفاء، ويجوز ضمهما وكسرهما. وحكى أبو حاتم فتح الطاء مع كسر الفاء. وقال أبو على القالى: بفتح الفاء لا غير وهى بساط صغير. وقيل حصير من سعف أو دوم عرضه ذراع. وقيل: قدر الذراع. انتهى. انظر: (تنوير الحوالك صـ ٢٢).

وقال أبو على: الطنفسة بالفتح وعرض الطنفسة الغالب منها، والأكثر من جنسها ذراعًا، وإنما كانت تطرح يجلس عليها عقيل بن أبى طالب ويصلى عليها الجمعة. ويحتمل أن يكون سحوده على الحصب، وحلوسه وقيامه على الطنفسة.

وقد روى فى العتبية عن مالك أنه رأى عبدالله بن الحسن بعد أن كبر يصلى على طنفسة فى المسجد يقوم عليها ويسجد ويضع يديه على الحصب. ومعنى ذلك أن السجود على الطنافس مكروه عند مالك، وكذلك كل ما ليس من نبات الأرض باقيًا على صفته الأصلية، فإنه يكره السجود عليه، إلا أن يكون من ضرورة شدة حر أو برد، وهذا الجدار وإن كان غريبًا فليس بحقيقة الغرب؛ لأن قبلة مسجد النبى اليست إلى وسط الجنوب وانحرافها إلى المشرق كثير، فجداره الغربى الذى يكون له الظل قبل الزوال، ولكنه لا يمتد الذراعين ونحوهما بقدر الطنفسة إلا بعد الزوال، وإنما يقع التحديد بذلك عند من عاين الموضع أو عرف السعة ومقدار ارتفاع الحائط. وقال الداودى: إنما ذلك فى الشتاء لامتداد الظل وانحراف الجدار، فيكون له ظل قبل الفىء.

ويحتمل أن يكون هذا الحائط قد غُيرٌ عما كان عليه في زمن النبي في برفع ووضع رف عليه، فإن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد زاد في المسجد، وما رواه البخاري، قال: حدثنا يحيى بن يعلى المحاربي، حدثنى أبي، قال: حدثنا إياس بن أبي سلمة بن الأكوع، حدثني أبي، وكان من أصحاب الشجرة، قال: كنا نصلي مع النبي في في المجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل فيه، فيحتمل أن تكون الحيطان في ذلك الوقت ليس لها علو ولا رف تقتضى الظل في أول الزوال، أو يكون خبر ابن أبي سلمة، عن حيطان معتدلة إلى الجنوب من دور المدينة وغيرها.

وروى ابن زياد عن مالك معنى ذلك أنهم كانوا ينصرفون وليس للحيطان ظل ممدود وقد زاغت الشمس.

فصل: وقوله: «فإذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خوج عمر بن الخطباب فصلى الجمعة». يعنى أن وقت خروج عمر بن الخطباب إلى صلاة الجمعة هو إذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار على هيئته التي كبان، وإن جباز أن يكون ظله قد غشى بعضها قبل خروج عمر. وقيل: وقت الصلاة الزوال.

وقوله: «فصلى الجمعة». قال اللحياني: يقال الجمعة، والجمعة يريد أنه خطب شم صلى، لكنه اقتصر على علم السامع بالأمر المعتاد المشروع في ذلك.

وقوت الصلاة ............ ٢٣٥

مسألة: وأما بسط الطنفسة في المسجد، فقد روى ابن حبيب عن مالك أنه لا بأس أن يتوقى برد الأرض والحصباء بالحصر والمصليات في المساجد، يريد بالمصليات الطنافس، وكره أن يجلس فيه على فراش أو يتكئ فيه على وساد، ومعنى أن الجلوس على الفراش والاتكاء على الوساد ينافى التواضع المشروع في المساجد، والله أعلم.

فصل: وقوله: «ثم نرجع فنقيل قائلة الضحاء» بفتح الضاد، والمدحر الشمس، والضحى بالضم والقصر ارتفاعها عند طلوعها، قال ذلك أبو عبدالملك القطان. وقال أبو على في الممدود والمقصور: وبعض اللغويين يجعل الضحى والضحاء، مثل النعماء والنعمى، وبعضهم يجعل الضحى من حين طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس حدًا ثم يعود بعد ذلك الضحاء إلى قريب من نصف النهار.

وبعضهم يجعل الضحى حين تطلع الشمس، والضحاء إذا ارتفعت، وإنما يعنى بذلك في الحديث أنهم كانوا يرجعون بعد صلاة الظهر فيدركون ما فاتهم من راحة قائلة الضحاء بالتهجير إلى صلاة الجمعة لأن سنتها أن يهجر إليها قبل وقتها، وأن تصلى في أول وقتها لأن في تعجيلها إدخال الراحة على الناس بسرعة رجوعهم إلى منازلهم.

مسألة: وأول وقت الجمعة زوال الشمس، وآخر وقتها عند ابن القاسم وأشهب ومطرف آخر وقت الظهر على حسب انقسامه في الضرورة والاختيار. وآخر وقتها عند ابن عبدالحكم وابن الماحشون وأصبغ، إلى صلاة العصر.

ووجه ما قاله ابن القاسم أن الجمعة بدل من الظهر، فوجب أن يكون وقتها كوقتها. ووجه ما قاله ابن الماحشون أن الجمعة من شرطها الجماعة، وهي مبنية على الاختيار والفضيلة، فلا يجوز أن يؤتى بها في وقت الضرورة، لأن ذلك يخرجها عن موضعها.

١٣ مَالِك، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِى سَلِيطٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ
 عَفَّانَ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِالْمَدِينَةِ وَصَلَّى الْعَصْرَ بِمَلَلٍ<sup>(١)</sup>.

قَالَ مَالِك: وَذَلِكَ لِلتَّهْجِيرِ وَسُرْعَةِ السَّيْرِ.

الشرح: قوله: وأن عثمان بن عضان رضى الله عنه صلى الجمعة بالمدينة وصلى

١٣ - الحديث في الموطأ برقم ١٣.

<sup>(</sup>١) . كملل: بفتح الميم ولامين بوزن جمل موضع بين مكة والمدينة على تسعة عشر ميلا من المدينة كذا في النهاية. وقال بعضهم: على ثمانية عشر ميلا. وقال ابن وضاح: على اثنين وعشرين ميلا حكاهما ابن رشيق. انظر: (تنوير الحوالك صـ٢٢).

٢٣٦ ...... وقوت الصلاة

العصر بماللي، يقتضى أنه صلى الجمعة فى أول وقتها لأنه قد علم من حال عثمان أنه إنما صلى العصر فى وقتها المختار، ولولا ذلك لم يفد قول تعجيل الجمعة. وقال ابن حبيب وعيسى بن دينار: بين المدينة وملل ثمانية عشر ميلا، وفسر ذلك مالك بقوله: وذلك للتهجير وسرعة السير، يعنى إدراكه صلاة العصر فى وقتها بملل.

\* \* \*

## من أدرك ركعة من الصلاة

١٤ - مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِى سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِى هُرَيْ رَةَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلاةَ» (١).

١٤ - أخرجه البخاري كتاب الغسل برقم ٢٥٤. وكتاب مواقيت الصلاة برقم ٥٥٦، و٥٧٩، ٠٨٠، وكتاب الجمعة برقم ١٠١٢. ومسلم كتاب المساحد ومواضع الصلاة برقم ٢٠٧. والترمذي كتاب الصلاة برقم ١٧١. والنسائي كتاب المواقيت برقم ١٤، ٥١٥، ٥١٧، وكتاب المساحد برقم ٢٩٩. وأبو داود كتـاب الصـلاة برقـم ٤١٢، ٨٩٣، ١١٢١. وابـن ماحه كتباب إقامة الصلاة والسنة برقم ١١٢٢. وأحمد بالمسند برقم ٧١٧٥، ٧٢٤٢، ٧٤٠٨، ٧٤٨٥، ٧٤٨٠، ٧٦٩، ٧٧٠٧، ٩٩٥٥، ٩٣٦٥. والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٢/٣ كتاب الجمعة، باب من أدرك ركعة من الجمعة، عن أبي هريرة. والبغوي في شرح السنة ٢٤٩/٢ كتاب الصلاة، باب من أدرك شيئا من الوقت، عن أبي هريرة. وعبدالرزاق في المصنف ٢٨١/٢ كتاب الصلاة، باب من أدرك ركعة أو سجدة برقم ٣٣٦٩ عن أبي هريرة. (١) قال ابن عبدالبر: لا أعلم اختلافًا في إسناد هذا الحديث، ولا في لفظه عنـد رواة الموطأ، عن مالك. وكذلك رواه ساتر أصحاب ابن شهاب، إلا أن ابن عيينة رواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ومن أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك، لم يقل: والصلاة، والمعنى المراد في ذلك واحد. وقد روى نافع بن زيد، عن ابن الهاد، عن عبدالوهاب بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: ومن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وفضلها، وهذه لفظة لم يقلها أحد عن ابن شهاب غير عبدالوهاب هذا، وليس بحجة على من خالفه فيها من أصحاب ابن شهاب، على أن الليث بن سعد قد روى هذا الحديث عن ابن الهاد، عن ابن شهاب، لم يذكر في إستالاه عبدالوهاب، ولا حاء بهذه اللفظة أعنى قوله: ووفضلها. وقد روى عمار بن مطر، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله الله الله الله الله الله الله أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة. ووقتها ، وهذا لم يقله عن مالك أحد غير عمار بن مطر، وليس ممن يحتج به فيما خولف فيه.

وقوت الصلاة ......ب٢٣٧ ......

الشرح: قوله ﷺ: «فقد أدرك الصلاة»، لا يجوز أن يريد أنه قد أدرك جميعها بالفعل، وإنما المراد أنه أدرك حكمها، مثل أن يدرك ركعة من صلاة الإمام فيكون مدركًا لصلاة الجماعة، وإن صلى من صلاته ركعة في الوقت فيكون مدركًا لوقتها، وإن صلى بعض صلاته بعد وقتها، وليس ذلك أن فضيلة الإدراكين واحدة لأن من أدرك الصلاة من أولها إلى آخرها أتم فضيلة من الذي أدرك الإمام قبل أن يرفع رأسه من آخر ركعة منها.

وكذلك من صلى جميع صلاته في وقتها أتم فضيلة ممن أدرك ركعة منها في وقتها، إلا أنهما اتفقا في حكم الأداء والجماعة، فإذا ثبت ذلك، فإن الإدراك في الوقت والجماعة يختلف، فلا يكون مدركًا للركعة في الوقت إلا أن يدرك منها مقدار ما يكبر فيه للإحرام، ويقرأ بعد ذلك بأم القرآن، ثم يركع فيطمئن راكعًا ثم يرفع رأسه فيطمئن

-وقد أخبرنا محمد بن عمروس، حدثنا على بن عمر الحافظ، حدثنا إبراهيم بن جماد، حدثنا يعقوب بن إسحاق القلزمى، حدثنا أبو على الحنفى، حدثنا مالك، عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، عن النبى تلله قال: ومن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الفضل، لم يقله غير الحنفى، عن مالك، والله أعلم. ولم يتابع عليه، وهو أبو على بن عبيدالله بن عبدالله بن عبدالله بن

وقال أبو عمر: أما قوله في هذا الحديث: وفقد أدرك الصلاة، فإنه قد اختلف في معناه فقــالت طائفة من أهل العلم: أراد بقوله ذلك: أنه أدرك وقتها.

وحكى أبو عبدالله أحمد بن عمد بن سنعد الداودى فى كتابه الموحز عن داود بن على وأصحابه، قالوا: إذا أدرك الرحل من الظهر أو العصر ركعة وقام يصلى الركعات الثلاث فقد أدرك الوقت فى جماعة وثوابه على الله عز وحل.

قال ابن عبدالبر: هؤلاء قوم حعلوا قول رسول الله 激: ومن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، في معنى قوله 激: ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، فليس كما ظنوا، لأنهما حديثان، لكل واحد منهما معنى. وقال آخرون: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك فضل الجماعة، لأن صلاته صلاة جماعة في فضلها وحكمها، واستدلوا من أصولهم على ذلك بأنه لا يعيد في جماعة من أدرك ركعة من صلاة الجماعة. وقال آخرون: معنى هذا الحديث أن مدرك ركعة من الصلاة، مدرك لحكمها، وهو كمن أدرك جميعها فيما يفوته من سهو الإمام وسجوده لسهوه، ولو أدرك الركعة مسافر من صلاة مقيم، لزمه حكم صلاة المقيم، وكان عليه الإتمام ونحو هذا من حكم الصلاة. انظر: (التمهيد كتاب وقوت الصلاة حديث أول لابن شهاب عن أبي سلمة).

٢٣٨ ..... وقوت الصلاة

قائمًا، ثم يستحد فيطمئن ساجدًا، ثم يجلس فيطمئن جالسًا، ثم يستحد فيطمئن ساجدًا، ثم يقدم، فهذا أقل ما يكون به مدركًا لحكم الوقت. حكاه القاضى أبو محمد عبدالوهاب.

وأما إدراكه صلاة الإمام، فهو أن يكبر لإحرامه قائمًا، ثم يمكن يديه من ركبتيه راكعًا قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع. قاله ابين القاسم عن مالك، لأن الإمام يحمل عنه القراءة والقيام لها ولا يحمل عنه تكبيرة الإحرام ولا القيام بسببها على ما قاله ابن المواز، لأن الإحرام عقد الصلاة وموضع النية، فلابد له من الإتيان بما لا يحمله عنه الإمام قبل رفع رأسه من الركوع الذي هو تمام ركوعها.

يبين ذلك أنه لا خلاف أن للمأموم الدخول مع الإمام ما لم يرفع، والاعتداد بما يعمله معه من الصلاة وأنه لا يعتد بما يعمله معه إذا دخل في الصلاة بعد الركوع، فوجب أن يكون ذلك آخر عمل الركوع، ولذلك جاز للمأموم إذا أدرك الإمام راكعًا وخاف أن يرفع رأسه من ركوعه قبل أن يدرك هو الصف أن يدخل في الصلاة ويركع ويهدب بعد ذلك حتى يصل إلى الصف فثبت أن إدراك الإمام يحصل بما يخاف أن يفوت به وهو رفع الرأس من الركوع.

١٥ - مَالِك، عَنْ نَافِعِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ كَانَ يَقُــولُ: إِذَا فَـاتَتْكَ البَّحْعَةُ فَقَدْ فَاتَتْك السَّجْدَةُ.

الشرح: قوله: «إذا فاتتك الركعة فقد فاتتك السجدة»، يعنى أنه يفوت الاعتداد - بها، لأن إدراكها من جهة الفعل مشاهد، ولا خلاف بين الأمة أن من أدرك سجدة من صلاة الإمام، فإنه لا يعتد بها وإنما يعتد بها إذا أدرك الركعة.

١٦ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَا يَقُولانِ مَنْ أَدْرَكَ السَّحْدَةَ (١).
 الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السَّحْدَةَ (١).

١٥ - أخرجه بمعناه أحمد ٣١٨/٢ عن أبى هريرة. وذكره الزيلعى في نصب الراية ٢٠٠/٢ كتاب الصلاة، وعزاه لمسلم، عن أبى هريرة.

١٦ - الحديث في الموطأ برقم ١٦.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبد البر فى التمهيد (۱۳۳/۱): ذكر ابن أبى شيبة، عن يحيى بن آدم قال: حدثنا إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن هبيرة، عن على، رضى الله عنه، قال: لا يعتد بالسحود إذا لم يدرك الركوع، قال: وحدثنا يحيى بن آدم، حدثنا إسرائيل، عن أبى إسحاق، عن أبى الأحوص، وهبيرة، عن عبدالله قال: إذا لم يدرك الركوع فلا يعتد بالسحود.

الشوح: قولهما: «هن أدرك الركعة، فقد أدرك السجدة»، يريد أن بإدراك السجدة الاعتداد بها، وهذا إنما يكون في صلاة الجماعة، فمن أدرك الركعة من صلاة الإمام، فإنه يعتد بالسجدة التي بعدها ولا يصح مثل هذا في الوقت، فإنه يدرك الركعة في الوقت من لا يدرك السجدة.

١٧ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةٌ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السَّحْدَةَ، وَمَنْ فَاتَهُ قِرَاءَةُ أُمِّ الْقُرْآن فَقَدْ فَاتَهُ خَيْرٌ كَثِيرٌ(١).

الشرح: معنى ذلك أن من أدرك الركعة فقد أدرك الاعتداد بالسحدة وليست فضيلة من أدرك الركعة قراءة كفضيلة من أدرك القراءة من أولها، وأشار من ذلك إلى فضيلة حضور قراءة أم القرآن، لأنها أعظم فضيلة من قراءة الركعة.

وقد قال ابن وضاح والداودى: إن تلك الفضيلة قول المأموم: آمين، عند قول الإمام: ولا الضالين، لما روى عن أبى هريرة أنه قال للإمام: لا تسبقنى بآمين، فنبت بذلك أن لإدراك هذا الموضع من القراءة مزية على غيره، إلا أن ظاهر قوله هاهنا يقتضى أن الفضيلة التي أدرك إنما هي بجميع قراءة أم القرآن لأن حضور قراءة جميعها فضيلة، يدخل فيها فضيلة إدراك آمين وغيرها.

وفى هذا الأثر معنى آخر، وهو أن من جاء فوجد الإمام راكعًا كبر وركع ولم يقرأ بأم القرآن، ويتبع الإمام بعد رفع رأسه من الركوع ولذلك وصفه بأنه قد فات قراءة أم القرآن ولو كان من حكمه أن يقرأ بأم القرآن قبل اتباع الإمام لما وصف بفوات ذلك كما لا يوصف بفوات تكبيرة الإحرام.

#### \* \* \*

# ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل

١٨ - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: دُلُوكُ الشَّمْسِ مَيْلُهَا.

١٧ – الحديث في الموطأ برقم ١٧.

<sup>(</sup>١) وفاته حيرٌ كثيره: قال ابن وضاح وغيره ذلك لموضع التأمين وما يترتب عليه من غفران ما تقدم من ذنبه. انظر: (تنوير الحوالك صـ ٢٣).

۱۸ - الحدیث فی الموطأ برقم ۱۸. عزاه السیوطی فی تنویر الحوالك لابن مرودیه فی تفسیره من طریق الزهری عن سالم عن ابن عمر مرفوعًا.

الشوح: قول عبدالله بن عمر حجة في اللغة لأنه من أهل اللسان مع ما ينضاف إلى ذلك من العلم بالشريعة وصحبته النبي في والدين والورع، وإذا كان يحتج بقول امرئ القيس والنابغة في اللغة، فبأن يحتج بقول أولى، والميل بتسكين الياء فيما ليس بخلقة ثابتة، يقال: مالت الشمس ميلا، وقال الله تعالى: فلا تميلوا كل الميل فتلروها كالمعلقة [النساء: ١٢٩]، وأما الخلق والأحسام فبفتح الياء، يقال: في أنفه ميل، وفي الحائط ميل.

١٩ - مَالِك، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ: أَحْبَرَنِي مُحْبِرٌ (١) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدَ اللَّهِ وَظُلْمَتُهُ.
 عَبَّاسِ كَانَ يَقُولُ: دُلُوكُ الشَّمْسِ إِذَا فَاءَ الْفَيْءُ وَغَسَقُ اللَّيْلِ احْتِمَاعُ اللَّيْلِ وَظُلْمَتُهُ.

الشرح: دلوك الشمس واقع على كل ميل لها، فابتداء دلوكها إذا زالت الشمس، وهو أول وقت الظهر، وإذا فاء الفيء ذراعًا، وهو دلوك أيضًا، وهو عند مالك وقت إقامة صلاة الجماعة في المساجد، وبذلك كتب عمر إلى عماله، وما بعد ذلك إذا صار ظل كل شيء مثله، وهو وقت العصر إلى آخر وقتها دلوك أيضًا، وما بعد ذلك من غروب الشمس دلوك أيضًا، وهو حد لدخول وقت صلاة المغرب.

ولذلك روى بحاهد عن ابن عباس أنه قال: دلوك الشمس غروبها، فاسم الدلوك واقع على ذلك كله، فيحتمل أن يعتقد في الآية أنها تتناول ما ذكرناه من جهة العموم ويحتمل أن يعتقد فيها بعض ذلك إذا دل عليه الدليل، والله أعلم.

فصل: وقوله: «وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته»، وصف الليل بالاحتماع، وإنما هو في الحقيقة الوقت ولا يوصف بالإحتماع وإنما يجتمع بذلك ظلامه.

وقوله: «وظلمته»، عطف على الاجتماع، والمراد بذلك سواده.

\* \* \*

### جامع الوقوت

• ٢ - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ قَالَ: «الَّـذِي

١٩ – الحديث في الموطأ برقم ١٩.

<sup>(</sup>١) مخبر: قال في الاستذكار: هو عكرمة، وكان مالك يكتم اسمه لكلام سعيد بن المسيب فه.

٠٠ - أخرجه البخاري كتاب مواقيت الصلاة برقم ٧٢٥. ومسلم كتاب المساحد ومواضع الصلاة-

= برقم ۲۲٦. والترمذى كتاب الصلاة برقم ١٦٠. والنسائى كتاب الصلاة برقم ٤٧٨. وأبو داود كتاب الصلاة برقم ٤١٤. وابن ماحه كتاب الصلاة برقم ٥٨٥. وأحمد بالمسند برقم داود كتاب الصلاة برقم ٥٠٦٠. واخمد بالمسند برقم ٢٥٣١، ٤٢٠٠، ٤٦٠١، ١٢٣١. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٢٠٧٤، ١٢٣١. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٢٠٧٤ عن ابن عمر حد ١٨٤١، وابن خزيمة برقم ٣٣٥ عن ابن عمر. والبغوى بشرح السنة ٢١٣/٢ عن ابن عمر.

(۱) اعتلف في معنى الفوات في هذا الحديث فقيل هو فيمن لم يصلها في وقتها المعتار وقيل: هو أن تفوته بغروب الشمس، قال الحافظ مغلطاى في موطأ ابن وهب: قال مالك: تفسيرها ذهاب الوقت. وقال الحافظ ابن حجر: قد أحرج عبدالرزاق هذا الحديث من طريق ابن جريج عن نافع، وزاد في آحره: قلت لنافع: حتى تغيب الشمس؟ قال: نعم، قال: وتفسير الراوى إذا كان فقيها أولى. قلت: وقد ورد مصرحًا برفعه فيما أحرحه ابن أبي شيبة في المصنف عن هشيم عن حجاج عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا: ومن ترك العصر حتى تغيب الشمس من غير عذر فكأنما وتر أهل وماله، وقيل: هو تفويتها إلى أن تصفر الشمس، وقد ورد مفسرًا من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قال فيه: وفواتها أن تدخل الشمس صفرة. وقال ابن الحافظ ابن حجر: ولعله مبنى على مذهبه في خروج وقت العصر. وقال مغلطاى في علل ابن أبي حاتم: من فاتنه صلاة العصر، وفواتها أن تدخل الشمس صفرة، فكأنما وتر أهله وماله. قال أبو حاتم: التفسير من قبل نافع. وقالت طائفة: المراد فواتها في الجماعة لما يفوته من شهود الملائكة الليلية والنهارية. ويؤيده ما أحرجه ابن منده بلفظ: «الماتور أهله وماله من وتر صلاة في جماعة وهي صلاة العصر، وروى عن سالم أنه قال: هذا فيمن فاتنه ناسيًا ومشى عليه الترمذى. وقال الداودى: إنما هو في العامد، قال النووى: وهذا هو الأظهر.

وقد احتلف أيضًا في تخصيص صلاة العصر بذلك فقيل: نعم، لزيادة فضلها ولأنها الوسطى ولأنها تأتى وقت تعب الناس من مقائلاة أعمالهم وحرصهم على قضاء أعمالهم ولاحتماع المتعاقبين من الملائكة فيها، وهذا ما رححه الرافعي في شرح المسند والنووى في شرح مسلم. قال ابن عبد البر: الحق أن الله يخص ما يشاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة. وقال ابن عبدالبر: يحتمل أن الحديث حرج حوابًا على سؤال السائل عمن تفوته العصر وأنه لو سئل عن غيرها لأحابه بمثل ذلك فيكون حكم سائر الصلوات كذلك خصوصًا وقد ورد الحديث من رواية نوفل بن معاوية الدئلي بلفظ: ومن فاتته الصلاة، وبلفظ ومن فاتته صلاة، ولم يخص العصر. انظر: (تنوير الحوالك صـ٢٣، ٢٤).

(٢) وتر أهله وماله: قال الخطابي وغيره: معناه نقص أهله وماله وسلبهم فبقى وترًا بلا أهل ولا مال، فليحذر من إصابة يطلب بها وترًا، والوتر الجناية التى يطلب تارها، فيجتمع عليه غمان، غم المصيبة، وغم مقاساة طلب الثار، ولذا قال: وتر ولم يقل: مات أهله. وقال=

الشرح: اختلف أصحابنا في معنى الفوات في هذا الحديث، فقال ابن وهب: إنما ذلك لمن لم يصل في الوقت المختار، وهو إلى أن يصير ظلك مثليك. واختار هذا القول الداودي، وذكر سحنون في تفسير حديث النبي في «من أدرك ركعة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس، فقد أدرك العصر»، فقال: يريد فيما ترى وقتها في الحديث الذي جاء: «الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله»، هو الذي تغرب عليه الشمس، ولم يدرك منها شيئًا، واختار هذا القول أبو محمد الأصيلي، وقال: الفوات هو أن يصلى بعد أن يذهب النهار كله، وهذا أشبه بلفظ الفوات.

وقد روى التأويلان عن نافع، فروى ابن جريج بإثر هذا الحديث، قلت لنافع: حتى تغرب الشمس. وروى الوليد، عن الأوزاعى، عن ابن عمر قال: قال رسول الله الله المن فاتته صلاة العصر، وفواتها أن تدخل الشمس صفرة، فكأنما وتر أهله وماله». ومعنى الفوات أن لا يمكن الأداء في الوقت، وهو قد روى عن سالم بن عبدالله أنه قال: ذلك في الناسى.

فصل: وقوله: «وتر أهله وماله»، يحتمل أن يريد به أن وتر أهله ومالمه فوات ثواب يدخر له، فيكون ما فاته من ثواب صلاة العصر في وقتها مثل ما فات الموتور من الثواب الجزيل الذي وعده الله على وتر أهله وماله في سبيل الله، ويحتمل أن يريد بذلك أن ما فائته الصلاة يلحقه من الأسف على ذلك عند معاينة الثواب مثل ما يلحق من وتر أهله وماله.

وقال الداودى: معناه أنه يجب عليه من الاسترجاع ما يجب على من وتر أهله وماله؛ لأن من فرط فى صلاته فقد أتى كبيرة يجب عليه الأسف والندم عليها والتوبة منها. وهذا الذى ذكره الداودى إنما يتوجه على من ترك الصلاة عامدًا، وأما من تركها ساهيًا أو ناسيًا، فلا يجب عليه شىء من ذلك ولا يمتنع أن يكون قد فاته من الثواب مثل ما فات من وتر أهله وماله دون ثواب أو يلحقه من الأسف عند معاينة ما فاته من الثواب ما يلحق من وتر أهله وماله.

وعلى أن ما قاله من أن من وتر أهله وماله يجب عليه الاسترجاع ليس بصحيح، بـل لا يجب عليه شيء من ذلك، وإنما يجب عليه الصــبر والتســليم، وإن اســترجع مـع ذلـك

<sup>=</sup>الجوهرى: الموتور هو الذى قتل له قتيل فلم يدرك دمه ويقال أيضًا: وتره حقه: أى نقصه. وقيل: الموتور من أحمد أهله وماله، وهو ينظر، وذلك أشد لغمه. انظر: (تنوير الحوالك صد٢).

٢١ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ انْصَرَفَ مِنْ صَلاةِ الْعَصْرِ؟
 الْعَصْرِ فَلَقِى رَجُلا<sup>(١)</sup> لَمْ يَشْهَدِ الْعَصْرَ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا حَبَسَكَ عَنْ صَلاةِ الْعَصْرِ؟
 فَذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ عُذْرًا. فَقَالَ عُمَرُ: طَفَّفْتَ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَيُقَالُ لِكُلِّ شَيْءٍ وَفَاءٌ وَتَطْفِيفٌ.

الشرح: ذكر الداودي أن الرجل الذي لم يشهد العصر مع عمر بن الخطاب، هو عثمان بن عفان، وذكر غيره أنه ابن حديدة صاحب النبي .

وقول عمر له: «طففت»، أى نقصت نفسك حظها، يريد أنه نقص حظها من فضيلة الجماعة المقصودة فى مسجد النبى الله لأنه لا يمكنه أن يصلى فيه جماعة إذا كان له إمام راتب قد صلى فيه، وإن كان هذا المخاطب يدرك فضيلة المسجد بصلاة الفذ ويدرك فضيلة الجماعة فى غير ذلك المسجد.

٢٢ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْمُصَلِّى لَيُصَلِّى الصَّلاةَ
 وَمَا فَاتَهُ وَقْتُهَا، وَلَمَا فَاتَهُ مِنْ وَقْتِهَا، أَعْظَمُ أَوْ أَفْضَلُ، مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ (١).

٢١ - الحديث في الموطأ برقم ٢١.

<sup>(</sup>١) قال فى الاستذكار: ذكر بعض من شرح للوطأ أن هذا الرحل هو عثمان بن عفان. قـال: وهذا لا يوحد فى أثر علته وإنما هو رحل من الأنصار من بنى حديدة. انظر: (تنويـر الحوالـك صـ٥٠).

<sup>(</sup>٢) طففت: أى نقصت نفسك حظها. والتطفيف في لسان العرب: هو الزيادة على العدل والنقصان منه. انظر: (لسان العرب مادة (طفف). وتنوير الحوالك صـ٢٥).

۲۲ - وأخرجه الدارقطني ۲٤٨/۱ عن أبي هريرة. وعبـد الرزاق بالمصنف ٥٨٤/١ عن طلق بن حبيب مرسلا.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر: هذا - يعنى الحديث - له حكم المرفوع إذ يستحيل أن يكون مثله رآيا وقد ورد نحوه من طرق مرفوعًا، فأخرجه الدارقطنى فى سننه من طريق عبيدالله بن موسى عن إبراهيم بن الفضل عن المقبرى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله على: «إن أحدكم ليصلى الصلاة وقد ترك من الوقت الأول ما هو خير له من أهله وماله». وأخرجه ابن عبدالبر من-

الشرح: قال مالك فى حديث يحيى بن سعيد: لا يعجبنى ذلك، ويصلى الناس فى أول الوقت ووسطه وكره التصييق فى ذلك، ووجه كراهية مالك لهذا الحديث أن ظاهره يعارض الحديث الذى لا خلاف فى صحته من قوله على: «الذى تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله»، فجعل على من فاتته صلاة العصر كأنما وتسر أهله وماله، وجعل يحيى بن سعيد من صلى الصلاة فى بعض وقتها ولم يفته الوقت أنه قد فاته منه بفوات أوله ما هو أعظم من أهله وماله، فجعل فى فوات بعض الوقت أعظم مما جعله النبى على فوات بعض الوقت أعظم مما جعله النبى في فوات جميعه، وفى ذلك أشد التضييق على الناس.

وقد ذهب أشهب إلى قول يحيى بن سعيد، فقال: من صلى العصر في تغير الشمس فقد فاته من وقتها أفضل من أهله وماله، ولا أقول فاته الوقت كله حتى تغرب الشمس، فجعل قول يحيى بن سعيد على فوات الوقت المختار، وكان هذا ينحو إلى تأويل ابن وهب في حديث ابن عمر، والله أعلم.

مَالِك: مَنْ أَذْرَكَ الْوَقْتَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَأَخَّرَ الصَّلاةَ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا، حَتَّى قَدِمَ عَلَى أَهْلِهِ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدِمَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُو فِي الْوَقْتِ، فَلْيُصَلِّ صَلاةَ الْمُقِيمِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَدِمَ وَقَدْ ذَهَبَ الْوَقْتُ، فَلْيُصَلِّ صَلاةَ الْمُسَافِرِ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْضِي مِثْلَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ.

قَالَ مَالِك: وَهَذَا الأَمْرُ هُوَ الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ، وَأَهْلَ الْعِلْمِ بِبَلَدِنَا.

الشرح: قوله: «من أدركه الوقت فأخر الصلاة ساهيًا أو ناسيًا». السهو: الذهول عن الشيء، تقدمه ذكر أو لم يتقدمه، وأما النسيان، فلابد أن يتقدمه الذكر، فمعنى قوله هذا من غفل عن الصلاة فلم يذكرها في الوقت جملة أو غفل عنها بعد أن ذكرها، فحكمه ما ذكر.

ويحتمل أيضًا أن يأتي باللفظين لاختلافهما وإن كان معناهما واحدًا كقوله تعالى: ﴿ فُسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ [ص: ٧٣، الحجر: ٣٠]، وإنما كان عليه أن يصلى صلاة الحضر إذا قدم على أهله في وقت الصلاة مؤد لها في وقتها في الحضر، وقد كان المصلى مخيرًا بين أداء الصلاة في أول الوقت وفي وسطه وآخره، فلما لم يصل في أول

<sup>-</sup>طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم عن الزهرى عن ابن عمر أن النبى 囊 قال: وإن الرحل ليدرك الصلاة وما فاته منها خير من أهله وماله.

وقال بحاهد: فرضه الإتمام، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرِبَتُم فَى الأَرْضَ فَلِيسَ عَلَيكُم جناح أَن تقصروا من الصلاة ﴾ [النساء: ١٠١]، ولم يفرق بين آخر الوقت وأوله.

ومن جهة المعنى أن الاعتبار فى صفتها بوقت وجوبها، ووقت الوجسوب من وقتها غير متعين على ما بيناه، وله تعيينه فى أى جزء شاء منه، والتعيين إنما يكون بالفعل دون النية والقول، فإذا أخرها حتى سافر فى آخر الوقت، فقد عين وقت الوجوب فيه، وهو فى حال سفره، فلزمته سفرية.

مسألة: والمقدار الذى يراعى من أدرك الوقت فى ذلك ركعة من الصلاة المنسية، فإن كانت العصر، فمقدار ثلاث ركعات فإن كانت الظهر والعصر، فمقدار ثلاث ركعات فأكثر؛ لأنه يصلى الظهر ركعتين وتبقى ركعة العصر، وإن كانت العشاء الآخرة فمقدار ركعة فأكثر، وإن كانت المغرب والعشاء، فاختلف أصحابنا فى هذا الأصل إذا خرج لمقدار ثلاث ركعات، فعلى قول سحنون وابن عبدالحكم: يصلى العشاء سفرية، وعلى قول ابن القاسم وأصبغ: يصليها حضرية.

فصل: «وإن كان قدم وقد ذهب الوقت فليصل صلاة المسافر» لأنه إنما يقضى مثل الذى كان عليه هذا مذهب مالك، رحمه الله، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعى: يقضيها حضرية.

والدليل على ما نقوله، أن هذه صلاة مقضية، فوجب أن تقضى على حسب ما تؤدى عليه من قصر أو إتمام، أصله إذا نسيها في الحضر ثم ذكرها في السفر.

فرع: قال القاضى أبو محمد فى إشرافه: من نسى صلاة سفرية، فذكرها فى الحضر فالأولى أن يقضيها سفرية، فإن أتمها كره له ذلك وجاز، ومن رأى من أصحابنا أن القصر فرض المسافر، قال: يجب قصرها، وأما إذا ذكرها فى السفرية، فإنه يقضيها سفرية، فجعل لذكرها فى الحضر تأثيرًا، وهذا فيه نظر، والله أعلم.

الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ الَّتِي فِي الْمَغْرِبِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ الْحُمْرَةُ، فَقَدْ وَجَبَتْ صَلاةُ الْعِشَاءِ، وَخَرَجْتَ مِنْ وَقْتِ الْمَغْرِبِ.

الشرح: قوله: «الشفق الحمرة»، قد تقدم الكلام فيه مع أبى حنيفة، وقوله بعد هـذا: «إن وقت المغرب يخرج بمغيب الشفق»، تصريح منه بـأن وقـت المغرب ممتـد كسـائر أوقات الصلوات وأنه ينتهى إلى مغيب الشفق، وقد تقدم الكلام عليه.

وقال الداودي: إن معنى ذلك في المسافر الذي يجد به السير ويريد الجمع بين العشاءين، وهذا عدول منه عن الظاهر مع أنه حجة عليه لأنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين على الوجه الذي ذكر إلا في الوقت المختار لهما، ولذلك لا يجمع بين الظهر والعصر بذلك السبب إلا على الوجه المختار لهما.

وقول مالك، رحمه الله، يقتضى فى هذه المسألة أن وقت الاشتراك للمغرب والعشاء ينقضى بمغيب الشفق وأن ما بعده يختص بالعشاء، وفى المجموعة عن أشهب ما يدل على أن ما بعد مغيب الشفق، هو وقت الاشتراك وأن ما قبله يختص بالمغرب، ولا يتحمه حينتذ على القولين وقت الاشتراك إلا بمقدار فعل كل واحدة من الصلاتين فيه بدلاً من الأحرى.

ووجه قول مالك حديث أبى أيوب المراغى، عن عبدالله بن عمرو أن رسول الله الله قال: «وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق» وفى حديث بريدة: «وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق».

٢٣ - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أُغْمِى عَلَيْهِ، فَلَهَبَ عَقْلُهُ، فَلَمْ يَقْضِ الصَّلاة.

قَالَ مَالِك: وَذَلِكَ فِيمَا نَرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْوَقْتَ قَدْ ذَهَبَ، فَأَمَّا مَنْ أَفَاقَ فِي الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّى.

الشوح: هذا الذى قاله مالك، رحمه الله، من أن من أغمى عليه، فذهب عقله حتى انقضى وقت الصلاة أنه لا قضاء عليه وإن لم يغم عليه إلا عن صلاة واحدة ولمقدار ركعة من آخر وقتها. ورواه عن ابن عمر رضى الله عنه، وهو قول أكثر العلماء، وهو الظاهر من مذهب الشافعي.

٣٣ - الحديث في الموطأ برقم ٢٣.

وقال أبو حنيفة: إن أغمى عليه يومًا وليلة أو أقل من ذلك قضى الصلاة، وإن أغمى عليه أكثر من ذلك لم يقص من الصلاة ما أخر وقتها.

والدليل على ما نقوله أن هذا معنى يسقط فرض الصلاة كثيره، فوجب أن يسقط فرضها قليله كالحيض، وسواء اقترن بذلك مرض أو عرا عنه.

فصل: وقوله: «فأما من أفاق وقد بقى عليه بعض الوقت، فإنما عليه قضاء الصلاة التى أفاق فى وقتها» للحديث الذى روى عن النبى الله أنه قال: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»، وهذا قد أدرك ركعة منها قبل أن تغيب الشمس، فوجب أن يكون مدركًا لجميعها على ما قدمناه.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فالوقت الذى يدرك الصلاة به المغمى عليه يفيق، والحائض تطهر، والصبى يحتلم، والكافر يسلم، هو وقت ضرورة، وقد مضى الكلام فى وقت الاختيار، والكلام هاهنا فى وقت الضرورة، وذلك للظهر والعصر إلى غروب الشمس، فمن أدرك من هؤلاء قبل غروب الشمس مقدار خمس ركعات، فقد أدرك الظهر والعصر، وهذا للمقيم.

وأما المسافر، فإنه يدرك الصلاتين بمقدار ثلاث ركعات، وإن لم يدرك الإ مقدار ركعتين، فقد أدرك العصر وفاتته الظهر، وهذا حكم المغرب والعشاء، فأما المقيم، فإن أدرك مقدار خمس ركعات قبل الفحر، فقد أدرك الصلاتين، وإن أدرك مقدار أربع ركعات، فقد قال مالك: يصلى المغرب والعشاء؛ لأنه إذا صلى المغرب أدرك ركعة من العشاء.

وهكذا روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماحشون وابن عبدالحكم وأصبخ، وروى القاضى أبو إسحاق في مبسوطه عن محمد بن مسلمة وابن الماحشون يصلى العشاء دون المغرب؛ لأن وقت المغرب قد خرج. قال القاضى أبو إسحاق: والقياس ما قاله مالك.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: والذى عندى أن أصحابنا اختلفوا فى هذه المسألة لاختلافهم فى أصلين إليهما تعدت هذه المسألة وعليهما ترتبت، وربما قيل أحدهما أصل للآخر، فأما الأصل الأول، فهو أن من أصحابنا من قال: إن ما بعد الزوال بمقدار ركعتين للمسافر وأربع ركعات للمقيم يختص بالعصر لا مشاركة فيه للظهر، وإنما يشتركان فيما بين هذين الوقتين، وإلى هذا ذهب القاضى أبو الحسن والقاضى أبو محمد وذكره القاضى أبو إسحاق فى مبسوطه.

وقال آخرون من أصحابنا: إن جميع الوقت من الزوال والعصر بما قبل الغروب للترتيب، فإذا سقط فرض العصر بوجه ما وبقى فرض الظهر، جاز أن يؤدى قبل الغروب بركعة أو ركعتين، ويكون المصلى لها فى ذلك الوقت مؤديًا لا قاضيًا، والمغرب والعشاء مثل ذلك على القول الأول ما بعد الغروب بمقدار ثلاث ركعات يختص بالمغرب، وما قبل الفحر بمقدار ركعتين للمسافر وأربع ركعات للمقيم يختص بالعشاء ووقت الاشتراك بينهما. وعلى القول الثانى: الاشتراك من وقت الغروب إلى طلوع الفحر.

فوجه القول الأول أن هذه صلاة فرض، فوجب أن يكون لها وقت يختص بها كالصبح.

ووجه آخر: وهو أنه لا خلاف في أنه إذا ضاق الوقت عنهما أن الأولى تسقط، فلم كان الوقت مشتركًا بينهما لوجب أن يكون المدرك الركعة مدركًا لهما، وأن تستقط الآخرة لتقدم الأولى في الرتبة، فلما سقطت الأولى مع تقدمها وثبتت الثانية مع تأخيرها، ثبت أن الوقت للثانية خاصة دون الأولى، يبين ذلك أن الوقت المشترك بينهما إذا اجتمعتا، قدمت الأولى على كل حال.

ووجه القول الثاني: أن هذا وقت العصر، فوجب أن يكون وقتًا مشتركًا بينها وبين الظهر، أصله إذا صار ظل كل شيء مثله.

ووجه آخر، وهو أن السفر لا ينقل أوقات الصلوات، ولذلك لم يجز أن ينقل الظهـر إلى ما قبل الزوال ولا الفحر إلى ما قبل طلوع الفحر، فلو لم يكن ما بعد الزوال بمقـدار ركعتين وقتًا للعصر في الحضر لما جاز أن يكون وقتًا لهما في السفر.

والأصل الثانى: أنه إذا ضاق وقت الصلاتين، فهل يعتبر إدراك وقتها باعتبار وقت الأولى منهما أولا أو باعتبار وقت الآخرة أولاً، اختلف أصحابنا فى ذلك، فمنهم من قال: يبدأ أولاً باعتبار وقت الأولى، ومنهم من قال: يعتبر أولاً بإدراك وقت الثانية.

مثال ذلك أن يفيق مغمى عليه لمقدار أربع ركعات قبل الفحر، فإن قلنا باعتبار وقت الأولى، فإنه مدرك لوقت الصلاتين لأنه يدرك ثلاث ركعات للمغرب، ثمم ركعة من العشاء، وأن يبدأ باعتبار وقت الأحرى، فإنه مدرك لوقت صلاة العشاء.

فوحه القول الأول: أن النظر في وقت الصلاتين يجب أن يكون علمي حسب أدائهما من الترتيب، فيكون أولاً في المغرب لأن الفعل يتناولها قبل أن يتناول العشاء. ووجه القول الثاني: أن آخر الصلاتين أحق بآخر الوقت بدليل أنه إذا ضاق الوقت عنهما تسقط الأولى، فكان الاعتبار في الوقت بالثانية منهما عند ضيق الوقت، فإن فضل عنها من الوقت شيء كان للأولى، وإن لم يفضل شيء، سقطت الأولى.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فالذى تحصل به الحائض مدركة للوقت أن تكمل طهارتها وتتمكن من الشروع فى الصلاة، وقد بقى عليها منه مقدار خمس ركعات قبل غروب الشمس، إن كانت مقيمة، أو ثلاث ركعات، إن كانت مسافرة، ولا يعتبر فى ذلك بوقت انقطاع الدم وإنما الاعتبار بوقت كمال شروط الصلاة، وكذلك الصبى يبلغ، فأما الكافر يسلم، فقد قال ابن القاسم وابن حبيب: يراعى وقت إسلامه دون فراغه من طهوره، والفرق بينه وبين الحائض أنه عاص بترك الطهور والصلاة، ولا تعصى بذلك الحائض. أما المغمى عليه، فأحراه مالك مجرى الحائض لأنه مغلوب غير ملوم.

وقال ابن حبيب: هو كالنصراني يسلم، قال: ووجه ذلك أن المغمى عليه حين يفيق من الصلاة كالكافر وإنما هو كالمحدث، وأما الحائض فليست من أهل الصلاة حتى تغتسل، وما قاله غير مسلم، ولمنازعه أن يقول: إن المغمى عليه ليس من أهل الصلاة لأن حدثه يمنعه من ذلك كالتي انقطع عنها دمها.

وحكى ابن سحنوبالا فى كتابه عن أبيه، أن الكافر يسلم والمغمى عليه يفيسق كالحائض بعد فراغها هن غسلها. وكذا حكى ابن حبيب فى واضحته عن أصبغ. قال القاضى أبو محمد: وهو القياس لأن الإسلام يَحُبُّ ما قبله، ولو وجبت عليه الصلاة بترك الإسلام لوجب عليه قضاء الصلوات قبل إسلامه.

مسألة: ولو أن مغمى عليه أفاق قبل الغروب، فذكر صلاة نسيها قبل الإغماء، فإنه يبدأ بالصلاة التى نسى، فإن بقى بعد فراغها وقت للصلاتين أو أحدهما صلى ما أدرك وقته، وإن لم يدرك شيئًا لمن الوقت، فقد اختلف فيه قول ابن القاسم، فقال فى كتاب عمد: لا يصلى ظهرًا ولا عصرًا. واختاره أصبغ ورواه عن مالك، وقال مرة أحرى: يصلى ما أفاق فى وقته. ورواه القاضى أبو إسحاق عن محمد بن مسلمة.

ووجه الرواية الثانية أنه مغمى عليه أدرك وقت الظهر والعصر، فلزمه الإتيان بهما،

، ٢٥ ..... وقوت الصلاة

وإنما قدمت عليهما الفائنة للترتيب لا لأن الوقت مختص بها، وذلك لا يسقط فرض الظهر، وهذا حكم إفاقة المغمى عليه وطهر الحائض في آخر الوقت، فأما ما يطرأ من الإغماء والحيض في آخر الوقت، فإنه يسقط فرض الصلاة إذا أدرك من وقتها مقدار ركعة فأكثر، فقد طرأ عليه ذلك، وهو مقيم لمقدار أربع ركعات قبل الغروب أو لمقدار ركعتين للمسافر سقط عنه فرض العصر.

وإن كان ذلك لمقدار خمس ركعات في المقيم أو ثلاث ركعات في المسافر سقط عنه فرض الظهر والعصر، ولو كان ذلك لمقدار خمس ركعات للمقيم. قبل الفحر سقط عنه فرض المغرب والعشاء، ولو كان لمقدار أربع ركعات قبل الفحر. فعلى قول مالك: يسقط فرض المغرب والعشاء، وعلى رواية القاضى أبي إسحاق عن محمد بن مسلمة وابن الماحشون: يسقط فرض العشاء، ويقضى المغرب.

ولو كان مسافرًا فطرأ ذلك عليه لمقدار ثلاث ركعات قبل الفجر، فعلى رواية القاضى أبى إسحاق عن عبدالملك ومحمد، يسقط فرض المغرب والعشاء لأنه قد أدرك جميع وقت العشاء ومقدار ركعة من المغرب، وعلى قول مالك: يسقط فرض العشاء ويقضى المغرب.

مسألة: فإن طرأ ذلك على مقيم لمقدار ركعة من آخر النهار، وهو ناس للعصر، سقط عنه فرضها، ولو كان ناسيًا الظهر مصليًا للعصر، ففي العتبية من رواية سحنون وعيسى عن ابن القاسم: لا يقضى الظهر لأن ذلك وقتها.

وروى يحيى، عن ابن القاسم: يقضى الظهر لأنه قد فات وقتها قبل الإغماء، فرواية عيسى وسحنون مبنية على أن ما قبل المغرب يختص بالعصر.

وأخذ ابن حبيب في هذه المسألة بالاحتياط، فإذا كان الاحتياط في رواية عيسى وسحنون أخذ بها، وذكر أنه قول مطرف وأصبغ، وإذا كان الاحتياط في رواية يحيى أخذ بها، وذكر أنه قول ابن الماجشون وابن عبدالحكم، فلو صلت امرأة الظهر بشوب نجس والعصر بثوب طاهر، ثم ذكرت ذلك لمقدار ركعة من النهار لم تقبض الظهر في قول ابن الماجشون وابن عبدالحكم وقضتها في قول الآخرين لما فيه من الاحتياط للصلاة، والله أعلم.

\* \* \*

## النوم عن الصلاة

۲۶ – أخرجه مسلم كتاب المساحد ومواضع الصلاة برقسم .٦٨٠. والترمذى كتباب تفسير القرآن برقم ٣٠٨٠. وأبنو داود كتباب الصلاة برقم ٣٠٨٠، ١٦٠، ٢١٠. وأبنو داود كتباب الصلاة برقم ٣٩٥.

قال السيوطى فى تنوير الحوالك: هذا مرسل تبين وصله، فأعرجه مسلم وأبو داود وابن ماحمه من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به.

(٢) أسرى: قال فى النهاية: السرى: السير بالليل، يقال سرى يسرى سرى، وأسرى إسراء لغتان، ولأبى مصعب أسرع، ولأحمد من حديث ذى مخبر زيادة، وكان يفعل ذلك لقلة المزاد. انظر: (تنوير الحوالك صـ٢٦).

(٣) عرّس: بتشدید الراء، قال الخلیل والجمهور: التعریس نزول المسافر آخر اللیل للنوم
 والاستراحة ولا یسمی نزول أول اللیل تعریس. انظر: (تنویر الحوالك صـ٢٦).

(٤) اكلاً: بالهمز، أى احفظ وارقب، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُوكُمْ بِاللَّيْلِ﴾ أى: يحفظكم والمصدر كلاءة، بفتح الكاف والمد. انظر: (تنوير الحوالك صـ٣٦).

(٥) اقتادوا: أى ارتحلوا وزاد مسلم: وفإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان. قال ابن رشيق: قد علله النبى ﷺ بذلك، ولا يعلم ذلك إلا هو. وقال القاضى عياض: هذا أظهر الأقوال فى تعليله. انظر: (تنوير الحوالك صـ٢٧).

الشوح: قال أبو محمد الأصيلي: قول الزهرى في هذا الحديث حين قفل من حيبر غلط، وإنما هو حين قفل من حنين، ولم يعرض ذلك للنبي الله إلا مرة واحدة حين رجع من حنين إلى مكة، والصحيح ما قاله ابن شهاب.

وفى حديث عبدالله بن مسعود أن نومه ذلك كان عام الحديبية، وذلك في زمن خيبر، وعلى ذلك يدل حديث أبي قتادة، وكذلك قال أهل السير.

وقوله: «أسرى»، يعنى سار ليلاً، ويقال أسرى وسرى بمعنى واحد، وسير الليل عند الحاجة إليه كخوف أو شدة حر غير ممنوع، إلا أن الفضل مع المتمكن نوم الليل وسيره آخره لما روى أنس، عن النبي الله أنه قال: «عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوى بالليل».

فصل: وقوله: «حتى إذا كان من آخو الليل عرس». التعريس نزول آخر الليل، قاله صاحب العين. ويستحب للمعرس التنحى عن الطريق، والأصل فى ذلك ما رواه أبو هريرة أن رسول الله على قال: «إذا سافرتم فى الخصب فأعطوا الإبل حقها، وإذا سافرتم فى الجدب فأسرعوا السير، وإذا أردتم التعريس فتنكبوا عن الطريق».

فصل: وقوله: «اكلاً لنا الصبح»، دليل على صحة العمل بخبر الواحد؛ لأنه الله وحده. في وقت الصلاة، وهو من أهم أمر الشريعة وأعظمها شأنا إلى قول بلال وحده.

وقوله: «نام رسول الله في وأصحابه» إرادة الرفق بهم والإبقاء عليهم لما أدركهم من نصب السفر، ومثل هذا يجوز لمن أراد النوم قرب وقت الصلاة وإن جاز أن يتمادى به النوم حتى يخرج وقت الصلاة لأن مثل هذا التجويز يلحق من أراد أن ينام الليل، وأفرد بلالاً بحفظ الوقت لما توهم فيه من القوة على ذلك ولعلمه بأوقات الصلاة.

فصل: وقوله: «وكلاً بلال ما قدر له»، إخبار منه الله أن فعل بلال كان بقدر الله تعالى وتكذيبًا للقدرية الذين ينفون ذلك.

وقوله: «ثم استند إلى راحلته وهو مقابل الفجر»، إخبار عن بلال أنه لم يترك حفيظ الصبح، وإنما استند إلى راحلته ليقوى بذلك على حفيظ الفجر، وكذلك قابله فغلبته عيناه.

فصل: وقوله: «لم يستيقظ رسول الله في ولا أحد من الركب حتى ضربتهم الشمس»، يريد: نالهم شعاعها وضوؤها عند ارتفاعها، «ففزغ رسول الله في ». قال أبو محمد الأصيلى: إن فزعه كان لأجل المشركين الذين رجع من غزوهم لئلا يتبعوه ويطلبوا أثره فيجدوه وجميع أصحابه نيامًا.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: ويصح عندى أن يكون فزعه الله غات من وقت الصلاة، ولم يكن عنده قبل ذلك الوقت، ما يجب على من نابه مثل ذلك، ففزع له، وهذا أشبه بالخبر، فلذلك ذكر في حديث زيد بن أسلم أنه قال للناس، وقد رأى من فزعهم: «يا أيها الناس، إن الله قبض أرواحنا ولو شاء لردها إلينا في حين غير هذا»، إخبار منه لهم بأنه لا أثم ولا حرج على من نابه مثل هذا.

فصل: وقوله: «فقال بلال: يا رسول الله، أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك»، اعتذار منه للنبى على نفسك، اعتذار منه للنبى على نفسك، وحال بينى وبين مرادى منها، الذى أخذ بنفسك، وهو الله تعالى الفعال لما يريد.

فصل: وقوله على: «اقتادوا»، يريد أن يقتادوا رواحلهم، قال: «فبعثوا رواحلهم واقتادوا شيئًا»، اختلف الناس في تأويل أمره لهم بالاقتياد مع وجوب المبادرة إلى الصلاة القائمة بإثر الاستيقاظ من النوم، وترك كل ما منع، فقال عيسى بن دينار، وعبدالله بن وهب: هو منسوخ، قال عيسى: نسخه قوله تعالى: ﴿أَقِم الصلاة لذكرى ﴿ [طه: ١٤]، ونسخه قوله لليصلها إذا ذكرها».

فأما قوله: إن الناسخ ﴿أقم الصلاة لذكرى ﴾ فليس بصحيح، لأن الآية مكية، وفعلم هذا بعد هجرته إلى المدينة بأعوام، ولا ينسخ الحكم قبل وروده والعمل به، ولا خلاف في ذلك.

وقوله: إنه منسوخ بقوله الله الاعتراض من وجهين، أحدهما: أنه أثبت ذلك بقوله أقرب قليلاً إلا أنه يتوجه عليه الاعتراض من وجهين، أحدهما: أنه أثبت ذلك بقوله الله: فإن الله تعالى يقول: وأقم الصلاة لذكرى فجعل ذلك مأخوذًا من هذه الآية المكية، وما كان بهذه المثابة لا ينسخ به فعله في المدينة. والثاني: أن النسخ لا يثبت نظرًا إلا إذا لم يمكن الجمع بين الناسخ والمنسوخ، فإذا أمكن الجمع بينهما لم يجز دعوى النسخ فيهما.

وقد ذكر أصحابنا ممن منع نسخ هذا الفعل في ذلك وجهين، أحدهما أنه الله أمر بالاقتياد لئلا يبقى من أصحابه نائم، وقد كانوا نصبوا من طول السرى، فأشفق أن يبقى منهم جماعة لا يستيقظون بالأذان والإقامة، والرحيل يعم جميعهم، ويوقظ أولهم وآخرهم.

والثاني: وهو الأبين أن النبي ﷺ علل وجه الاقتياد والامتناع مــن.الصــلاة فــي ذلــك

الوادى بما ذكره فى حديث زيد بن أسلم: «إن هذا واد به شيطان»، وهذه علة لا طريق لنا إلى معرفتها، فلا يلزمنا العمل بها، ومن استيقظ منا لصلاة فى بطن واد، وجب عليه فعلها لأنا لا ندرى هل فيه شيطان أم لا.

وقد ذكر محمد بن مسلمة فى المبسوط نحو هذا، ولو علمنا ذلك الوادى الذى أمر النبى النبى النبى النبي بالخروج منه وجرى لنا فيه مثل ذلك، فقد ذهب الداودى إلى أنه لا تجوز الصلاة فيه للعلة التي ذكرها نبينا الله ويحتمل أيضًا أن تجوز الصلاة فيه لأنا لا ندرى هل بقى الشيطان فيه أم لا؟، ولعله قد ذهب، فلا يجوز لنا ترك العبادة إلى صلاة قد فات وقتها وتعين فعلها لعلة، لا ندرى هل هى باقية أم لا؟.

وذهب أبو حنيفة إلى أن تأخير رسول الله الله الصلاة وأمره بالاقتياد إنما كان لأنه انتبه في حين طلوع الشمس ولا يجوز قضاء الفوائت ذلك الوقت عنده، فأمرهم بالاقتياد إلى أن ترتفع الشمس عن الأفق ويتم طلوعها فتحوز الصلاة.

وهذا الذى ذهب إليه ليس بصحيح لا يحتمله لفظ الحديث لأن وقت طلوع الشمس وكونها فى الأفق لا يكون لها ضوء يضرب شيئًا مما على الأرض وإنما تضرب الناس الشمس ويرتفع ضوؤها عليهم بعد ارتفاعها من الأفق، يؤيد هذا التأويل قوله فى حديث عمران بن حصين: «فما أيقظنا إلا حر الشمس»، ولا يكون ذلك إلا بعد تمكن ارتفاعها.

وأيضًا فإن أبا حنيفة لا يقول بمقتضى هذا الحديث لأنه يجوز عليه أن يصلى فى هذا الوقت صبح يومه وإنما منع أن يصلى فيه غيرها من الفوائت، والذى امتنع النبى الله من أدائها فى الوادى هى صبح ذلك اليوم، فلا يتناول الحديث موضع الخلاف معه.

فصل: وقوله: «شم أمر رسول الله فلله بالان فأقام الصلاة بهم - رواه جماعة أصحاب الموطأ - فأقام على اليقين - رواه ابن بكير - شم أمر بلالا فأذن فأقام الصلاة». وقول الجماعة عن مالك أصح وأولى، واختلف الفقهاء في الأذان للفوائت، فقال مالك والأوزاعي والشافعي: من فاتته صلاة أو صلوات، فإنه لا يؤذن لشيء منها ويقيم لكل صلاة. وقال أبو حنيفة: يؤذن للفوائت ويقام، وبه قال أحمد بن حنبل وأبو ثور، وقال سفيان: لا يؤذن لها ولا يقام.

والدليل على أنه لا يؤذن لها أن الأذان إنما هو إعلام للناس بالوقت ودعاء لهم إلى الجماعة، ووقت القضاء ليس بوقت إعلامهم ولا وقت دعائهم إلى الضلاة.

ودليل آخر: وهو أن الأذان إنما يختص بأوقات الصلوات لأن في الأذان في غير أوقاتها تخليطًا على الناس وإذا المحتص بأوقات الصلوات لم يكن مشروعًا في الفوائت لأن الفوائت لا تختص بوقت كالنوافل، وإذا ثبت ذلك، فإن الأذان المذكور في الحديث، هو الإعلام بالصلاة دون الأذان المشروع بدليل ما ذكرناه، والله أعلم.

والدليل على أن الإقامة مشروعة في الفوائت حديث مالك المذكور، وفيه: فأمر رسول الله على أن الإقامة ذكر شرع في استفتاح الصلاة لا يجوز أن ينفصل عنها، فكان لازمًا للفوائت وغيرها كتكبيرة الإحرام.

فرع: ومن ذكر صلاة يخاف فواتها إن أذن لها وهمو في جماعة يلزمهم الأذان في الوقت فليقيموا وليصلوا جماعة، ويتركوا الأذان، فإن خافوا الفوات بالإقامة صلوا بغير إقامة.

ووجه ذلك أن الأذان والإقامة من فضائل الصلاة التي تتقدمها، والوقت من فروض الصلاة، فلا يجوز أن يترك للفضائل.

مسألة: وهل يصلى ركعتى الفحر من فاتته صلاة الصبح قبلها أم لا؟ روى ابن وهب عن مالك، أنه لا يركع، وقال أشهب: لا يركع الفحر حتى يصلى الفريضة، وبه قال الثورى والليث.

وقال أشهب وعلى بن زياد: يركع ركعتى الفجر ثم يصلى الصبح، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وداود.

وحه رواية ابن وهب قوله ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»، وهذا ينفى فعل صلاة قبلها. ومن حهة المعنى أن الصلاة الفائتة يتعين وقتها بالذكر، وهو مقدار ما تفعل فيه، فلا يجوز أن يفعل غيرها فيه، كما لو ضاق وقتها المعين بها.

ووجه قول أشهب ما روى عن أبى هريرة أنه قال: عرسنا مع النبى الله فلم يستيقظ حتى طلعت عليه الشمس، فقال النبى الله الياخذ كل رجل منكم برأس راحلت، فإن هذا منزل حضرنا فيه شيطان، قال: ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين. وقال يعقوب: ثم صلى سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة.

فصل: وقوله: «فصلى بهم الصبح»، بيان أن الجماعة إذا فاتت جميعهم الصلاة صلوها جماعة بعد وقتها، وهذا في جميع الصلوات إلا الجمعة، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

وقوله حين قضى الصلاة: «من نسى الصلاة فليصلها إذا ذكرها»، تنبيه لهم على فقه ما فعله، وإخبار أن الاشتغال بالرحيل من الوادى وغير ذلك ليس مما يجوز أن يقاس عليه غيره من الأعمال التى ليست بشرط في ضحة الصلاة لأن فرض من ذكر صلاة أن يصليها، ولا يشتغل برحيل ولا غيره، ولكن الرحيل من ذلك الوادى كان شرطًا فى صحة الصلاة على الوجه الذى ذكرناه، ومثل ذلك أن يذكر الصلاة وهو فى موضع بحس، فإن عليه أن ينتقل منه إلى موضع طاهر.

فصل: وقوله ﷺ: «فإن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿أَقُم الصلاة لذكرى﴾» [طه: ١٤]، تنبيه على هذا الحكم وأخذه من الآية التي تضمنت الأمر لموسى عليه السلام بذلك وأن هذا مما يلزمنا اتباعه فيه.

واختلف أهل التفسير في معنى قوله: ﴿ وَأَقَمَ الصلاة لَذَكُرَى ﴾، فقال بحاهد: معناه، وأقم الصلاة لذكرى بالمدح، وقيل معناه: أقم الصلاة لأن أذكرك بالمدح، وقيل معناه: أقم حين تذكرها.

٧٥ - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؛ أَنَّهُ قَالَ: عَـرَّسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً، بِطَرِيقِ

٥٢ - أخرجه البيهةى فى الدلائل ٢٧٣/٤ عن زيد بن أسلم، وذكر أنها كانت عند مرجع الصحابة من خيبر فى الدلائل ٢٧٢/٤، وقد روى البيهقى بسنده الحديث السابق (٩٤١) عن أبنى هريرة، وذكر أن القصة وقعت بطريق مكة، روى نفس القصة، عن ابن مسعود وأنها وقعت زمان الحديية بالدلائل ٢٧٤/٤، ثم قال البيهقى، وأحمد ٢٩١/٤: يشبه والله أعلم أن يكون نوم الصحابة عن صلاة الصبح وقع مرتين: مرة فى مرجعهم من الحديية، ومرة فى مرجعهم من خيبر. وقال النووى فى شرحه على مسلم: ظاهر الأحاديث يدل على أن تلك الواقعة حدثت مرتين وهذا هو الذى رجحه عياض.

وقوت الصلاة ......

مَكّة، وَوَكُلَ بِلالا أَنْ يُوقِظَهُمْ لِلصَّلاةِ، فَرَقَد بِلالْ وَرَقَدُوا، حَتَّى اسْتَيْقَظُوا وَقَدْ طَلَعَتْ عَلَيْهِمُ الشَّمْسُ، فَاسْتَيْقَظَ الْقَوْمُ، وَقَدْ فَزِعُوا، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَىٰ أَنْ يَخْرُجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِى، وَقَالَ: «إِنَّ هَذَا وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ» فَرَكِبُوا حَتَّى يَحْرُجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِى، وَقَالَ: «إِنَّ هَذَا وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ» فَرَكِبُوا حَتَّى خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِى، وَقَالَ: «إِنَّ هَذَا وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ» فَرَكِبُوا حَتَّى خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِى، ثُمَّ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَىٰ أَنْ يَنْزَلُوا وَأَنْ يَتَوَضَّفُوا، وَأَمَرَ بِلالا أَنْ يُنَادِى بِالصَّلاةِ، أَوْ يُقِيمَ، فَصَلّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَىٰ بِالنَّاسِ. ثُمَّ انصَرَفَ إِلَيْهِمْ وَقَدْ رَأَى مِنْ فَرَعِهِمْ، فَقَالَ: «يَا أَيُهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهِ قَبْ صَلَّ أَرْوَاحَنَا ('')، وَلَوْ شَاءَ لَوَدُ رَأَى مِنْ فَرَعِهِمْ، فَقَالَ: «يَا أَيْهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرُواحَنَا أَنْ يُعَلِمُ الْمَعْمُ وَقَلْ إِلَيْ اللّهِ عَلَىٰ إِلَيْهَا، وَلَوْ مَقَالَ: «يَا أَيْهَا النَّاسُ، إِنَّ اللّهِ عَلَى وَقَدْ إِلَيْهَا مُعْمَى مَنْ فَرَعِهِمْ، فَقَالَ: «يَا أَيْهَا النَّاسُ، إِنَّ اللّهِ عَلَى إِلَيْهَا ثُمَّ فَرَعَ إِلَيْهَا، وَقَدْ مَوْلِكُ اللّهِ عَلَى إِلَىٰ أَبِى بَكُو فَقَالَ: فَي وَقَيْهَا». ثُمَّ الْتَفَتَ رَسُولُ اللّهِ عَلَى إِلَى أَبِى بَكُو فَقَالَ:

-قال ابن عبد البر: هكذا هذا الحديث في الموطآت لم يسنده عن زيد أحد من رواة الموطأ، وقد حاء معناه متصلاً مسندًا من وجوه صحاح ثابتة في نومه ﷺ عن صلاة الصبح في ســفره، روى ذلك جماعة من الصحابة وأظنها قصة لم تعرض له إلا مرة واحدة فيما تدل عليه الآثـار، والله أعلم، إلا أن بعضها فيه مرجعه من حيبر، كذا قال ابن شهاب: عـن سعيد ابن المسيب في حديثه هذا، وهو أقوى ما يروى في ذلك، وهو الصحيح، إن شاء الله. وقول زيد بن أسلم في حديثه هذا: بطريق مكة، ليس بمخالف لأن طريق خيبر وطريق مكة من المدينة يشبهان أن يكونا واحدًا، وربما جعلته القوافل واحدًا. وحديث زيد بن أسلم هذا مرسل، وليس مما يعارض حديث ابن شهاب. انظر: (التمهيد، حديث ثالث وأربعون لزيد بن أسلم مرسل). (١) إن الله قبض أرواحنا: زاد أبو داود من حديث ذي مخبر: ثم ردها إلينا. ولمه من حديث أبي قتادة: وإن الله قبض أرواحكم حين شاء وردّها حين شاءه. وللبزار من حديث أنسس: وإن هذه الأرواح عارية في أحساد العباد يقبضها ويرسلها إذا شاء. قال البشيخ عز الدين بن عبدالسلام: في كل حسد روحان: إحداهما: روح اليقظة التي أحرى الله العادة أنها إذا كانت في الجسد كان الإنسان مستقيظًا، فإذا خرجت من الجسد نام الإنسان ورأت تلك الروح المنامات، والأعرى: روح الحياة التي أحرى الله العادة أنها إذا كانت فـي الجســـد كــان حيًا، فإذا فارقته مات، فإذا رحعت إليه حيى، قال: وهاتان الروحان في باطن الإنسان لا يعرف مقرَّهما إلا من أطلعه الله على ذلك فهما كجنينين في بطن امرأة واحدة، قـال: ولا يبعد عندي أن تكون الروح في القلب، قال: ويدل على وحود روحي الحياة واليقظة قوله تعالى: ﴿الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها﴾ تقديره: ويتوفى الأنفس التي لم تمت أحسادها في منامها، فيمسك الأنفس التي قضى عليها الموت عنده، ولا يرسلها إلى أحسادها، ويرسل الأنفس الأخرى وهي أنفس اليقظة إلى أحسادها إلى انقضاء أحل مسمى وهو أحل الموت،فحينئذ تقبض أرواح الحياة وأرواح اليقظة جميعًا من الأحساد. انظر: (تنوير الحوالك صـ٧٨). رَانَّ الشَّيْطَانَ أَتَى بِلالا وَهُو قَائِمٌ يُصَلِّى، فَأَضْحَعَهُ فَلَمْ يَزَلُ يُهَدِّئُهُ (٢)، كَمَا يُهَدَّأُ الصَّبِيُّ حَتَّى نَامَ». ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلالا فَمَاخْبَرَ بِـلالْ، رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِثْـلَ الَّذِي أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكُرٍ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ.

الشرح: ذكر جماعة من الناس أن حديث زيد بن أسلم وسعيد بن المسيب عن صلاة واحدة ومعنى الحديثين متقارب في أكثر ألفاظها.

وقوله: «فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادى»، ليس بمحالف لقوله فى حديث سعيد: «فاقتادوا»، إلا أنه يحتمل أن يكون أمرهم بذلك على التحيير، فركب بعضهم واقتاد بعضهم.

وقوله: «فأمرهم أن ينزلوا وأن يتوضئوا» يحتمل أن يكون هو الأذان المذكور في حديث عمر بن حصين.

وقوله: «وأمر بلالا أن يؤذن أو يقيم»، شك من الراوى، وليس على معنى التحيير: لأنه لا خلاف بين الناس في نفى التحيير.

وقوله: «إن الله قبض أرواحنا ولو شاء لردها إلينا في حين غير هذا» على سبيل التأنيس لهم والرفق بهم.

وقد روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أن رسول الله على طرقه وفاطمة بنت النبى على ليلة، فقال: «ألا تصليان؟»، فقلت: يا رسول الله، أنفسنا بيله الله، فإذا شاء أن يبعثها بعثها، فانصرف حين قلت ذلك، ولم يرجع إلى بشىء، شم سمعته وهو يولى يضرب فعذه ويقول: ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلا﴾ [الكهف: ٤٥]، وإنما أراد رسول الله على أن يتأسف على من فاته ذلك ويشق ولا يخف عليه ويسهل فوات ما فاته من العبادة لأن الأجر الجزيل يحصل للمتأسف على ذلك.

وذكر في حديث زيد بن أسلم «الروح» فقال: إن الله قبض أرواحنا، وذكر في حديث سعيد بن المسيب «النفس»، وقال: أحذ بنفسي الذي أحذ بنفسك. قال الشيخ

 <sup>(</sup>٢) وأما قوله: يهدئه كما يهدأ الصبى، فمعناه يسكنه ويعلله حتى نام؟ وروى أهمل الحديث هذه اللفظة بترك الهمز، وأصلها الهمز عند أهل اللغة. قال إبراهيم بن هرمة:

خسود تعاطیک بعد رقدتهسا إذا تلاقسی العیسون مهدؤهسسا انظر: (التمهید، حدیث ثالث وأربعون لزید بن أسلم مرسل).

وقوت الصلاة ....... وقوت الصلاة .....

أبو محمد: النفس والروح شيء واحد، وكذلك قال القاضى أبو بكر والقاضى أبو جعفر السمنانى وأبو عمران الفاسى وعليه جماعة أهل السنة، ويؤيد ما ذهبوا إليه الأحبار في هذين الحديثين على معنى واحد، مرة باسم النفس، ومرة باسم الروح.

فصل: وقوله: «فليصلِها كما كان يصليها في وقتها»، يريد أن يفعل فيها من تمام الركوع والسحود وأداء الفرائض وسائر الاحكام وما كان يفعله في وقتها.

فصل: وقوله: «ثم التفت رسول الله فل إلى أبى بكر، فقال: إن الشيطان أتى بلالاً»، الخبر إظهار لنبوته وإنباء بما أطلعه الله عليه من علم غيبه بما ينفرد الناس به من أحوالهم ولا طريق إلى معرفته إلا لمن أطلعه الله عليه بالوحى، ثم دعا رسول الله لله بلالاً ليريهم تحقيق ما أخبرهم به مما انفرد بلال بعلمه من حال نفسه، فأخبر بلال رسول الله الله الم بكر.

وقوله: «يهدقه» من أهدأت الصبى إذا ضربت بيدك عليه رويدًا لينام.

### \* \* \*

# النهى عن الصلاة بالهاجرة

٢٦ - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

<sup>77 -</sup> أخرجه البخارى ٢/٥٢١ كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، عن أبى هريرة. ومسلم بكتاب المساحد باب ٣٦، ٢٣٠/١ عن أبى هريرة. والترمذى حــ ٢٦٨/١ عن برقم ١٥٨ عن أبى ذر بكتاب الصلاة، باب ما جاء في تأخير.. إلخ. والنسائى ٢٤٩/١ عن أبى هريرة. وأبو داود بكتاب الصلاة، باب ٤ حـ ١٠٨/١ عن أبى هريرة. وأجمد ٢٠٢/٢ كتاب الصلاة، باب ٤ برقم ٢٧٧ عن أبى هريرة. وأحمد ٢٠٢/٢ عن أبى ماحه ٢٢٢/١ كتاب الصلاة، باب ٤ برقم ٢٧٧ عن أبى هريرة. وأجمد ٢٠٢/٢ عن أبى هريرة. والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨٨١٤ كتاب الصلاة، باب تأخير الظهر، عن زيد بن وهب. وابن خزيمة ١١٠/١٤٢١ عن أبى هريرة. وابن حبان حـ٢/٠٣ عن أبى ذر. والبغوى بشرح السنة ٢٠٢/١ عن أبى ذر. وابن أبى شيبة ٢/٤٢١ عن أبى ذر، كتاب الصلاة. باب من كان يرد بها. إلخ، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، قال ابن العربى: هذا من مراسيل عطاء التي تكلم الناس فيها، وقال ابن عبدالبر: يقويه الأحاديث المتصلة التي رواها من طرق كثيرة.

. ٢٦ ...... وقوت الصلاة

«إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ<sup>(۱)</sup> جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلاةِ» وَقَالَ: «اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يَا رَبِّ، أَكُلَ بَعْضِى بَعْضًا فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ<sup>(۱)</sup> فِى كُلِّ عَامٍ، نَفَسٍ فِى الشِّتَاءِ وَنَفَسٍ فِى الصَّيْفِ<sup>(۱)</sup>».

الشوح: الفيح سطوع الحر، فأخبر ﷺ أن لجهنم فيحًا، وأن شدة الحر من ذلك الفيح، وأمر بالإبراد بالصلاة عند شدة الحر، ومعنى ذلك أن يؤخر فعلها إلى أن يبرد وقتها.

(۱) إن شدة الحر من فيح حهنم: بفاء مفتوحة وياء تحتية ساكنة وحاء مهملة، والفوح بواو سطوع الحرّ وانتشاره، واختلف هل هذا على حقيقته، فقال الجمهور: نعم، وقيل: إنه كلام خرج مخرج التشبيه، أى كأنه نار حهنم في الحر فاحتنبوا ضرره. قال القاضي عياض: كلا الوحهين ظاهر وحمله على الحقيقة أولى، وقال النووى: إنه الصواب لأنه ظاهر الحديث ولا مانع يمنع من حمله على حقيقته، فوحب الحكم بأنه على ظاهره.

وحهنم: قال يونس وغيره: اسم أعجمى، ونقله ابن الأنبارى عن أكثر النحويين، وقيل: عربى، ولم يصرف للتأنيث والعلمية، وفي المحكم سميت بذلك لبعد قعرها من قولهم بعيدة القمر، وفي الموعب عن أبي عمرو: حهنام اسم للغليظ، وفي المغيث لأبي موسى المدنى: حهنم تعريب كهنام بالعبرانية. انظر: (تنوير الحوالك صـ٢٨، ٢٩).

(٢) فأذن لها بنفسين: بفتح الفاء، قال القرطبى: النفس التنفس. وقال غيره: وأصله الروح، وهو ما يخرج من الجوف، ويدخل فيه من الهواء فشبه الخارج من حرارة حهنم بردها إلى الدنيا بالنفس الذى يخرج من حوف الحيوان. وقال ابن العربى: فى الحديث إشارة إلى أن حهنم مطبقة محاط عليها بجسم يكتنفها من جميع نواحيها، قال: والحكمة فى التنفيس عنها إعلام الخلق أنميذج منها. قلت: وقد روى الطبراني فى الكبير بسند حسن عن ابن مسعود قال: وتطلع الشمس من حهنم فى قرن شيطان فما ترتفع من قصبة إلا فتح باب من أبواب النار، فإذا اشتد الحر فتحت أبوابها كلها، وهذا يدل على أن التنفس يقع من أبوابها وعلى أن شدة الحر من فيح حهنم حقيقة.

(٣) نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف: هما بالجر على البدل أو البيان ويجوز الرفع، ولمسلم زيادة: وفما ترون من شدة الجر فهو من سمومها أو قال: من حرها، قال القاضى عياض: قيل: معناه إنها إذا تنفست فى الصيف قوى لهب تنفسها حر الشمس، وإذا تنفست فى الشتاء دفع حرها شدة البرد إلى الأرض. وقال ابن عبدالبر لفظ الحديث يدل على أن نفسها فى الشتاء غير الشتاء، ونفسها فى الصيف غير الصيف. وقال ابن التين: فإن قيل: كيف يجمع بين البرد والحر فى النار؟ فالجواب: أن حهنم فيها زوايا فيها نار وزوايا فيها زمهرير وليست محلا واحدًا يستحيل أن يجتمعا فيه. وقال مغلطاى: لقائل أن يقول: الذى خلق الملك من ثلج ونار قادر على جمع الضدين فى محل واحد. قال وأيضًا فالنار من أمور الآخرة، والآخرة لا تقاس على أمر الدنيا.

وقوت الصلاة ......

وقوله: «اشتكت النار إلى ربها، فقالت: يا رب أكل بعضى بعضًا»، يحتمـل وجهـين، الحقيقة وهو أن يخلق لها حياة وكلامًا فتتكلم بذلك، والثاني المجاز كقول الشاعر:

# شكى إلىَّ جملي طول السرى

وقوله: «أكل بعضى بعضًا» يريد بذلك كثرة حرها وأنها تضيق بما فيها ولا تحد ما تأكله وتحرقه حتى يعود بعضها على بعض.

وقوله: «فأذن لها بنفسين في كل عام» يريـد أنـه أذن لهـا أن تتنفـس فيخـرج عنهـا بعض ما تضيق به من أنفاس حرها وزمهريرها، أعاذنا الله برحمته منها.

وفى هذا الحديث من معنى الإبراد مسألة وقت استحباب الصلاة، وذلك أنا حددنا أوقات الصلوات وبينا فضيلة أوقاتها بما يغنى عن إعادتها وبقى علينا الكلام فى الفضائل التى ترد على فضيلة أول الوقت، فتكون لها الفضيلة فى نوع من التأخير، ولأصحابنا فيه أقاويل نحن نذكر منها ما يعول عليه ثم نخلص معانيها، إن شاء الله، وذلك أن ابن القاسم روى عن مالك فى كتاب الصلاة من المدونة أنه قال: أحب إلى أن يصلى الناس الظهر فى الشتاء والصيف، والفىء ذراعًا.

وقال ابن حبيب: أول الوقت أحب إلينا في الأوقات كلها للعامة في ذات أنفسها، فأما الأئمة في المساحد والجماعات، فذلك على ما هو أرفق بالناس، ويستحب في الصيف تأخير الظهر إلى وسط الوقت وما بعده قليلاً لأن الناس يقيلون ويستحب تعجيلها في الشتاء في أول الوقت حين تميل الشمس عن أفق المواجه للقبلة لأن الناس لا يقيلون.

وقال ابن وهب، عن مالك: إنه كره تعجيل الصلاة لأول الوقت، قال عنه ابن القاسم: ولكن بعدما يتمكن ويذهب بعضه، فمعنى التأخير الذى حكاه ابن القاسم ليس من معنى الإبراد فى شىء، وإنما هو لأجل اجتماع الناس، فحصل فى صلاة الظهر تأخيران، أحدهما: لأجل الجماعة، وذلك يكون فى الصيف والشتاء فى المساجد ومواضع الجماعات، دون الرجل يصلى فى خاصة نفسه، فإنه يستحب له تقديم الصلاة فى أول الوقت إذ هو الأفضل على ما تقدم، والتأخير الثانى بمعنى الإبراد، وهو يختص بوقت الحر دون غيره من الأوقات ويستوى فيه الجماعة والفذ.

فوقت التأخير لأحل الجماعة إلى أن يفيء الفيء ذراعًا، ووقت التأخير لأحل الإبراد أكثر من ذلك، ويصح أن يكون إلى نحو الذراعين، وقد فسر ذلك أشهب، وذلك أنه

٢٦٢ ..... وقوت الصلاة

قال: تأخير الظهر في الصيف والشتاء إلى أن يفيء الفيء ذراعًا، ثم قال بإثر ذلك: وهذا في غير الحر، فأما في الحر، فالإبراد بها أحب إلينا ولا يؤخر وقتها. ووجه ما ذكره من الإبراد الحديث المتقدم بالأمر به.

ومن حهة المعنى أن المصلى مندوب إلى الخشوع فى الصلاة والإكمال لركوعها وستجودها وغير ذلك من أفعالها وأقوالها، وشدة الحر تمنع من استيفاء ذلك من الصلاة على هذه الحال كما منع من الصلاة بالحقن الذى يمنع الخشوع وإتمام الأقوال والأفعال وكما أمر بتقديم العشاء بحضرة الصلاة لهذا المعنى، والله أعلم.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فهل يبرد بصلاة العصر أم لا؟ قال أشهب: أحب إلى أن يزيد المصلى ذراعًا على القامة ولاسيما في الحر. وقال ابن حبيب: وقتها واحد تعجل ولا تؤخر إلا في الجمعة، فإنه يعجل بها أكثر من سائر الأيام.

وجه ما قاله أشهب، أن هذه صلاة رباعية من صلوات النهار، فثبت فيها الإبراد وانتظار الجمعة كالظهر.

ووجه قول ابن حبيب، أن العصر يكون في وقت يخف الحر ويطرأ على الناس وهم متأهبون للصلاة، وكان المستحب تقديمها كالمغرب، وأما المغرب فلا خلاف في استحباب تعجيلها وإنما الاختلاف في حواز تأخيرها، وقد تقدم ذكره.

مسألة: وأما العشاء الآخرة، فقال ابن القاسم، عن مالك: يستحب أن يؤخر بعد مغيب الشفق قليلاً. وقال ابن حبيب: يؤخر في الشتاء قليلاً لطول الليل ويؤخر أكثر من ذلك في رمضان توسعة على الناس في إفطارهم، وقد تقدم ذكره، وجملة ذلك أن فعل الصلاة في أول وقتها عند مالك أفضل، وإنما يستحب التأخير لمعان توجب ذلك وقد تقدم بيانها.

٧٧ - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ

۲۷ – أخرجه البخارى كتاب مواقيت الصلاة برقم ۵۳۵، ۵۳۷. ومسلم كتاب المساحد ومواضع الصلاة برقم ۲۱۵، ۲۱۷. والنرمذى كتاب الصلاة برقم ۱٤٥. والنسائى كتاب المواقبت برقم ۱۵۰، وأبو داود كتاب الصلاة برقم ۲۰۱، وابن ماجه كتاب الصلاة برقم ۲۷۲، ۸۲۰. وابن ماجه كتاب الصلاة برقم ۲۷۲، ۸۲۸. وأحمد بالمسند برقم ۱۷۰، ۷۲۰، ۷۲۰، ۷۲۲، ۵۲۷، ۷۵۲، والبيهقى بالسنن الكبرى والمدارمى كتاب الصلاة برقم ۱۲۰۷، وكتاب الرقاق برقم ۲۸۲، والبيهقى بالسنن الكبرى ۱۲۷/ عن أبى هريرة بكتاب الصلاة، باب تأخير الظهر.. إلخ، وعبدالرزاق بالمصنف برقم-

الشرح: أمر النبى الله بالإبراد، وعلل ذلك بأن شدة الحر من فيح جهنم، وذكر أن للنار نفسين، نفس في الشتاء، ونفس في الصيف، ولم يأمر بتأخير الصلاة في شدة البرد، فلا يتعلق به حكم التأخير.

والأصل في ذلك ما رواه أبو خلدة عن أنس: كان النبي الله إذا اشتد البرد، بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة. ومن جهة المعنى أنه لا رفق بتأخيرها، بل الرفق في تقديمها؛ لأن بتأخيرها يزيد المانع من إتمامها بتزايد السبرد كما تمكن العشى وقرب الليل، والله أعلم.

### \* \* \*

# النهى عن دخول المسجد بريح الثوم

٢٨ - مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهُ قَالَ:

= ۲۰۶۹ حن أبى هريرة. وابن خزيمة برقم ٣٢٩ عن أبى هريرة حـ ١٧٠/١، والطبراني في الصغير ١٣٧/١ عن أبى هريرة. والبغوى بشرح السنة ٢٠٤/٢ عن أبي هريرة. وذكره الزيلعي بنصب الراية ٢٥/١ في كتاب الصلاة، باب المواقيت عن أبي هريرة.

٢٨ – أخرجه مسلم كتاب المساحد ومواضع الصلاة برقم ٥٦٣. وابن ماحه برقم ١٠١٥. وأحمد
 بالمسند برقم ٢٥٢٩، ٥٥٥٥.

وهكذا هو في الموطأ عند جميعهم مرسل، إلا ما رواه محمد بن معمر، عن روح بن عبادة، عن صالح بن أبي الخضر، ومالك بن أنس، عن الزهرى، عن سعيد، عن أبي هريرة، مرة موسولاً. وقد وصله معمر، ويونس وإبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب. فأما رواية معمر، فذكرها عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: من أكل من هذه الشجرة - يعنى النوم - فلا يؤذينا في مسجدنا.

وذكره البخارى، عن مسدد، عن يحيى، عن عبيد الله. قال البخارى: وحدثنا أبو معمر، حدثنا عبدالوارث، عن عبدالعزيز، قال: سأل رحل أنس بن مالك: ما سمعت من نبى الله ﷺ فى النوم؟ فقال: قال النبى ﷺ: من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ولا يصلين معنا.

وحدثنا عبدالله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد ابن حنبل، قال: حدثنا يحيى عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبى الله قال: ومن أكل من هذه الشجرة فلا يقربن المساحد.

وذكره ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب كذلك سواء مسندًا.

وحدثنا أحمد بن عبدالله بن محمد، قال: حدثنا مسلمة بن القاسم، قال: حدثنا أبو عبدالله-

الشرح: قوله: «من أكل من هذه الشجرة» لا يقتضى إباحة ولا حظرًا، فقد يرد مشل هذا اللفظ في الحظر كقوله: «من غشنا فليس منا»(١)، ويرد مثله في الإباحة كقوله: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»، وإنما ذلك شرط يتنوع معناه بتنوع جوابه.

وقوله: «فلا يقرب مساجدنا» منع لمن أكل هذه الشجرة من دحول المسجد لما فى ذلك من إذاية الناس برائحتها ولما يجب من تنزيه المساجد عن كريه الرائحة، وقد بين ذلك من إذاية الناس برائحتها ولما يجب من تنزيه المساجد عن كريه الرائحة، وقد بين ذلك من بقوله: «يؤذينا بريح الثوم»، وروى فى هذا الخبر «مساجدنا» على العموم، وروى «مسجدنا» على الإفراد، ولا تنافى بينهما، فثبت النهى عن دخول مسجد النبى من أفرد، وثبت النهى عن دخول جميع المساجد برواية من عمم.

وليس يتناول نهيه هذا دخول المساجد وإنما يتناول دخولها برائحة الشوم، وقد علل ذلك بأن الملائكة تتأذى به، فيقال من حديث جابر عنه: «من أكل البصل والكراث

-الحسين بن إسماعيل المحاملي ببغداد، قال: حدثنا فضل الأعسرج، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي على قال: من أكل من هذه الشجرة فلا يؤذينا في مسجدنا، يعني الثوم. قال يعقوب: وذكر أبي، عن أبيه، أنه ذكر معه الكراث والبصل.

قال ابن عبدالبر: روى النهى عن أكل الثوم بألفاظ متقاربة المعانى عن النبى الله جماعة، منهمة: عمر بن الخطاب، وعلى بن أبى طالب، وحذيفة، وابن عمر، وحابر، وأنس، وأبو سعيد، والمغيرة بن شعبة، ومعقل بن يسار، وأم أيوب. فأما حديث ابن عمر، فرواه عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبى الله قال فى غزوة حيبر: «من أكل من هذه الشحرة - عن نافع، عن ابن عمر، أن النبى الله قال فى غزوة حيبر: «من أكل من هذه الشحرة يعنى الثوم - فلا يقربن مسجدنا».

وقال ابن عبدالبر: اختلف العلماء في معنى هذا الحديث، فقال بعضهم: إنما خرج النهى عن مسجد النبى على من أحل حبريل – عليه السلام – ونزوله فيه على النبى على وقال آخرون، وهم الأكثرون: مسجد النبى في وسائر المساحد غيره في ذلك سواء، وملائكة الوحى في ذلك وغيرها سواء، لأنه قد أخبر أنه يتأذى منه بنو آدم، وقال: إن الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم. وقال: إن الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم. وقال: يؤذينا بريح الثوم، ولا يحل أذى الجليس المسلم حيث كان. انظر: (التمهيد باب النهى عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم، حديث تاسع لابن شهاب، عن سعيد ابن المسيب مرسل).

وذكره بالكنز ٢٦٨/١٥ برقم ٤٠٩١٨ وعزاه إلى مسلم، وابن ماجه، عن أبي هريرة. (١) أخرجه مسلم في صحيحه حديث رقم (١٠١) من حديث أبي هريرة.

وفى هذا مسألتان، إحداهما: الموضع الذى يمنع دخوله برائحة الثوم، والثانية: بيان ما يكره لمن أكله دخول المسجد، فأما المسألة الأولى: فإن المواضع التى يحصل فيها احتماع الناس على ضربين، أحدهما: ما اتخذ للعبادات كالجامع والمسجد، فهذه يكره دخولها برائحة الثوم، وقد نص أصحابنا على المسجد الجامع.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: وعندى أن مصلى العيد والجنائز كذلك. وقال ابن وهب فى المبسوط: الذى يأكل الثوم يوم الجمعة، وهو ممن تحب عليه الجمعة لا أرى أن يشهد الجمعة فى المسجد ولا فى رحابه.

فرع: وهل يدخلها من أكل الثوم إذا لم يكن فيها أحد.

قال القاضى أبو الوليد: وعندى أنه لا يجوز ذلك لقوله ﷺ: «فإن الملائكة تسأذى مما يتأذى به بنو آدم».

والضرب الثانى من المواضع: ما اتخذ لغير العبادة كالأسواق ونحوها، فقد قال مالك، رحمه الله: ما سمعت بكراهية فى دخول الأسواق ممن أكل الثوم، والفرق بينهما أن المواضع المتخذة للعبادة لها حرمة يجب أن يتنزه بها عن كريه الأرايح بخلاف المتخذة لغير العبادة، فإنه لا حرمة لها، فلو منع دخول الأسواق برائحة الثوم لكان ممنوعًا من أكله جملة لأن الأسواق بمنزلة سائر المواضع.

هسألة: وأما الروائح التي تقرب من النوم كالبصل والفحل والكراث، فقد قال مالك في البصل والكراث هنا مثل النوم، وقال: إن كان الفحل يؤذى ويظهر، فلا يدخل من أكله المسجد. وروى عن مالك أنه قال: لم أسمع في البكراث والبصل منعًا، وما أحبب أن يؤذى الناس. وقال في العتبية: وسئل عن الكراث، فقال: إنه ليكره كل ما يؤذى الناس، والصحيح أن كل الخضر الكريهة الرائحة في ذلك كالثوم.

والدليل على ذلك ما روى عنه الله أنه قال: «من أكل البصل والكراث والثوم فلا يقرب مساحدنا فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم».

ومن جهة المعنى أن هذه رائحة يتأذى أهل المسجد بها، فأشبهت رائحة الثوم.

وقال مالك في العتبية: إن الناس في ذلك لمحتلفون، منهم من لا توجد له رائحــة إن أكله، ومنهم من تكون له الرائحة إذا أكله، فإن أكله، أحد وأتى المسجد أحــرج منــه لمــا

٢٦٦ ..... وقوت الصلاة

روى عن عمر بن الخطاب أنه قال: ثم إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين ما أراهما إلا خبيئتين، لقد رأيت رسول الله لله إذا وجد ريحهما من الرجل أمر به فأخرج إلى البقيع، من أكلهما فليتمهما نضحًا.

مسألة: وليس أكل ذلك بحرام لما روى عن أبى سعيد أنه قال: لما فتحست حيبر وقع أصحاب رسول الله في تلك البقلة الثوم، والناس حياع، فأكلنا منها أكلاً شديدًا ثم رحلنا إلى المسجد، فوجد رسول الله في الريح، فقال: «من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلا يغشنا في المسجد»، فقال الناس: حرمت حرمت، فبلغ ذلك النبي في فقال: «يا أيها الناس، ليس في تحريم ما أحل الله، ولكنها شجرة أكره ريحها» وهذا فيمن أكل ذلك نيئًا، فأما من أكله بعد الإنضاج بالنار، فلا منع فيه لحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه: فليمتها نضحًا، ولم يخالفه أحد. ومن جهة المعنى أن رائحته تذهب بالإنضاج فيصير بمنزلة سائر الطعام.

٢٩ - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُحَبَّرِ (١) أَنَّهُ كَانَ يَرَى سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا رَأَى الإِنْسَانَ يُغَطِّى فَاهُ وَهُوَ يُصَلِّى جَبْدُ التَّوْبَ عَنْ فِيهِ جَبْدُ اشدِيدًا حَتَّى يَنْزِعَهُ عَنْ فِيهِ جَبْدُ الشَّوْبَ عَنْ فِيهِ جَبْدُ السَّدِيدًا حَتَّى يَنْزِعَهُ عَنْ فِيهِ.
 فيه.

الشرح: روى ابن القاسم، عن مالك في المجموعة: لا يلتثم المصلى ولا يغطى فاه، ومعنى ذلك أن الخشوع مشروع في الصلاة واللشام ينافي الخشوع لأن معناه الكبر. وقال مالك في المختصر: لا يطوف رجل ملثمًا ولا امرأة متنقبة. قال الشيخ أبو بكر: وذلك لأن الطواف بالبيت صلاة، فلا يجوز أن يفعل الرجل والمرأة في الطواف إلا ما يجوز لهما أن يفعلاه في الصلاة.

مسألة: قال ابس حبيب: لا ينبغى أن يغطى فمه ولا ذقنه ولا لحيته فى الصلاة، وحكى ابن شعبان فى مختصره الخلاف فى تغطية الذقن عن مالك، فروى عنه أنه لا بأس به، وإنما المنع من اللثام وتغطية الوجه والفم، قال: وقد روى عنه مطرف أنه كرهه.

فوجه الرواية الأولى أن الرواية إذا منعت تغطية الوجه لم تمنع تغطية الذقن كالإحرام. ووجه رواية مطرف أنه تغطية لبعض الوجه كاللثام.

٢٩ - الحديث في الموطأ برقم ٣٠.

<sup>(</sup>١) قال في الاستذكار: عبدالرحمن بن مجبر: هو عبدالرحمن بن عمر بن الخطاب وإنما قيــل لــه المحبر لأنه سقط فتكسر فحبر.

وقوت الصلاة .....

مسألة: ولا تصلى المرأة متنقبة، رواه ابن وهب عن مالك. زاد ابن حبيب: ولا متلثمة، فإن فعلت، فقد روى ابن القاسم عن مالك: لا تعيد، ووجهه ما قدمناه.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فالتقنع في غير الصلاة مكروه للرحل، قال مالك: إلا أن يكون لحر أو برد أو غير ذلك من العذر، فلا بأس أن يتقنع للرحل بثوبه، وأما لغير ذلك فلا، وكان أبو النضر يلزمه لحر يجده، قال: ورأت سكينة أو فاطمة بنت الحسين بعض ولدها مقنعًا رأسه، فقالت: اكشف رأسك، فإن القناع ريبة بالليل ومذلة بالنهار. وقال مالك: أكرهه لغير عذر، وما علمته حرامًا، ولكن ليس من لباس خيار الناس.

\* \* \*

### العمل في الوضوء

٣٠ مَالِك، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ عَاصِم (١)، وَهُوَ حَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ (٢)، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ اللَّهِ عَاصِمٍ أَنْ تُونِينِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى يَتَوَضَّا أَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ: نَعَمْ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ:

۳۰ - ذکره ابن عبد البر فی الاستذکار برقم ۳۰. و أخرجه البخساری کتاب الوضوء برقم ۱۸۰. و مسلم کتاب الطهارة برقم ۲۳۰. و الترمذی کتاب الطهارة برقم ۳۰. و النسائی برقم ۹۷، و أبو داود برقم ۱۱۸، و ابن ماحه کتاب الطهارة و سننها برقم ۲۳۵. و أحمد بالمسند برقم ۲۹۲، و الدارمی کتاب الطهارة برقم ۲۹۶.

(۱) قال السيوطى فى تنوير الحوالك: لأبى مصعب وأكثر رواة الموطأ أن رحلا قال لعبدالله ولمعن بن عبسى عن عمرو، وعن أبيه يحيى أنه سمع أبا حسن، وهو حد عمرو بن يحيى أنه سمع لعبدالله بن زيد. وفى موطأ محمد بن حسن عن مالك: حدثنا عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع حده أبا حسن يسأل عبدالله بن زيد، وكذا ساقه سيحنون فى المدونة. وعند البخارى من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال: شهدت عمرو بن أبى حسن يسأل عبدالله بن زيد. وعنده أيضًا من طريق سليمان عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال: كان يكثر عمرو من الوضوء، فقال لعبدالله بن زيد. وفى المستخرج لأبى نعيم من طريق الداروردى عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو بن أبى حسن قال: كنت كثير الوضوء، فقلت لعبدالله بسن زيد. عمن عن أبيه عن عمه عمرو وابن يحيى، فسألوه عن صفة الوضوء، وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبى حسن، فحيث نسب إليه السؤال كان على الحقيقة، وحيث نسب إلى أبى حسن، فعلى المجاز لكونه الأكبر، وكان حاضرًا، وحيث نسب ليحيى، فعلى المجاز أيضًا كونه تاقل الحديث، وقد حضر السؤال، قال: ويؤيده ما فى رواية الإسماعيلى من طريق خالد الواسطى عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال: قلنا لعبدالله، فإنه يشعر بأنهم اتفقوا على سؤاله.

(۲) وهو حد عمرو بن يحيى قال ابن عبد البر هكذا في الموطأ عند جميع رواته، وانفرد به مالك ولم يتابعه عليه أحد، ولم يقل أحد من رواة هذا الحديث في عبدالله بن زيد بن عاصم إنه حد عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني الأنصاري لا خلاف في ذلك، ولجده أبي حسن صحبة فيما ذكر بعضهم، فعسى أن يكون حده لأمه.

الطهارة ......الطهارة .....

تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجُهَهُ ثَلاثُـا، ثُـمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رِحْلَيْهِ (٣). إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ خَسَلَ رِحْلَيْهِ (٣).

الشرح: قوله: «وهل تستطيع أن تريني كيف كان وضوء رسول الله هياً» سؤال له، هل حفظ وضوء رسول الله هياته، له، هل حفظ وضوء رسول الله هي حفظ بكن أن يريه إياه على صفته وجميع هيئاته، ولا يقتصر على ما يجزئ من الوضوء. والوضوء بضم الواو، هو الفعل، والضوء بفتحها هو الماء. وحكى عن الخليل الوضوء بالفتح فيهما.

فصل: وقوله: «فأفرغ على يده»، لا يخلو وضوء عبدالله بن زيد هذا أن ينوى به مع التعليم استباحة عبادة أو لا ينوى به غير التعليم، فإن كان نوى به استباحة عبادة، فإنه يستبيح به الصلاة وغيرها، وإن لم يرد به إلا التعليم، فإنه لا يستبيح به صلاة ولا غيرها،

(٣) وقال ابن عبدالبر في التمهيد: وأما ما في هــذا الحديث من المعاني، فـأول ذلـك غسـل اليدين قبل إدخالهما في الإناء مرتين.

وأما قوله: ثم مضمض واستنثر ثلاثًا، فالثلاث فى ذلك وفى سائر أعضاء الوضوء أكمل الوضوء وأتمه، وما زاد فهو اعتداء، ما لم تكن الزيادة لتمام نقصان، وهذا ما لا حلاف فيه، والمضمضة معروفة، وهى أخذ الماء بالفم من اليد وتحريكه فى الفم هى المضمضة، وليس إدخال الإصبع ودلك الأسنان بها من المضمضة فى شىء، فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل، وقال: فأما الاستنثار والاستنشاق، فمعناهما واحد متقارب، إلا أن أخذ الماء بريح الأنف هو الاستنشاق والاستنثار رد الماء بعد أخذه بريح الأنف أيضًا، وهذه حقيقة اللفظين، وقد كان مالك يرى أن الاستنثار أن يجعل يده على أنفه ويستنثر.

وأما غسل الوجه ثلاثًا فهو الكمال، والغسلة الواحدة إذا عمت تجزئ بإجماع العلماء؛ لأن رسول الله ﷺ توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثًا ثلاثًا، وهذا أكثر ما فعل من ذلك ﷺ، وتلقت الجماعة ذلك من فعله على الإباحة والتخيير؛ وطلب الفضل في الثنتين والشلاث، لا على أن شيئًا من ذلك نسخ لغيره منه، فقف على إجماعهم فيه؛ والوجه مأخوذ من المواجهة، وهو من منابت شعر الرأس إلى العارض والذقن والأذنين، وما أقبل من اللحيين.

وقد اختلف في البياض الذي بين الأذن والعارض في الوضوء، فروى ابن وهب، عن مالك قال: ليس ما حلف الصدغ الذي من وراء شعر اللحية إلى الأذن من الوجه.

وقال الشافعى: يغسل المتوضئ وجهه من منابت شعر رأسه إلى أصول أذنيه، ومنتهى اللحية إلى ما أقبل من وجهه وذقنه؛ فإن كان أمرد، غسل بشرة وجهه كلها؛ وإن نبتت لحيته وعارضاه، أفاض على لحيته وعارضيه، وإن لم يصل الماء إلى بشرة وجهه التي تحت الشعر، أحزأه إذا كان شعره كثيرًا. انظر: (التمهيد، حديث أول لعمرو بن يحيى، متصل صحيح).

وروى عن سفيان الثورى أنه قال: من علم غيره الوضوء أجزأه، ومن علمه التيمم لم يجزه حتى ينويه لنفسه، وهذا مبنى على أن التيمم يفتقر إلى النية دون الوضوء، وما قدمناه عن ابن القاسم مبنى على افتقار الوضوء إلى النية.

فصل: وقوله: «فغسلهما مرتين مرتين»، يريد أنه نظفهما بذلك قبل إدخالهما فى وضوئه، واختلف أصحاب مالك فى صفته، فروى أشهب عن مالك أنه استحب أن يفرغ على يده اليمنى فيغسلها ثم يدخلها فى إنائه، ثم يصب على اليسرى. وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم: أحب إلى أن يفرغ على يديه فيغسلهما .كما جاء فى الحديث.

فوجه رواية أشهب قوله فى حديث عبدالله بن زيد: «فغسلهما مرتين مرتين»، وهذا يقتضى إفراد كل واحدة منهما بالغسل مرتين، ولو غسلهما جميعًا لقال: فغسل يديم مرتين.

ومن جهة المعنى أن ذلك أيسر لأنه يتناول بيسراه إلاناء فيفرغ بهما على يمناه، فإذا غسلها أدخلها في الإناء فصب بها على يسراه.

ووجه آخر، وهو أن هذا يجب أن يبنى على أن غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء طريقة العبادة ومن حكم الأعضاء فى طهارة العبادة أن يستوعب تكرار غسل اليمنى قبل أن يبدأ بغسل اليسرى.

ووجه ما ذهب إليه ابن القاسم أن غسل اليد قبل إدخالها في الإناء إنما هو على معنى التنظيف بما عسى أن يكون علق بها من أوساخ البدن والعرق وغسل اليدين بعضهما ببعض أنظف لهما وأبلغ في إزالة ما يقدر تعلقه بهما.

فصل: وقوله: «مرتين»، دليل على أن الغسل للعبادة دون النجاسة؛ لأن غسل النجاسة لا يعتبر فيه العدد، وإنما يعتبر العدد فيما يغسل عبادة كأعضاء الوضوء، والعدد المشروع في ذلك اثنان وثلاثة للحديث المتقدم.

ولحديث عبدالله بن سفيان، عن أبي هريرة أن النبي الله قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا، فإنه لا يدرى أين باتت يده».

فصل: وقوله: «ثم مضمض واستنثر ثلاثًا»، المضمضة ليست بواجبة عنــد مـالك فـي

الطهارة ...... الطهارة الصغرى، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن أبي ليلي وأحمد بن حنبل: هي واجبة فيها.

والدليل على ما نقوله، أن هذا عضو باطن في أصل الخلقة، فلم يجب إيصال الماء إليه في الوضوء كداخل العينين.

فصل: وقوله: «غسل وجهه ثلاثًا»، غسل الوجه فرض في الطهارة، ولــه أبــواب في الغسل والمغسول به والمغسول يجب بيانها.

### \* \* \*

# باب في بيان غسل الوجه.

فأما الغسل، فإن ابن القاسم حكى عن مالك أنه لم يحد فسى الوضوء شيئًا، ومعنى ذلك أنه لم يحد فيه حدًا لا يجوز التقصير عنه ولا تجوز الزيادة عليه، وأما تحديد فرضه ونقله، فمعلوم من قول مالك وغيره، ولا خلاف فيه نعلمه، وذلك أن الفرض فى الوضوء مرة.

والأصل فى ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا اللَّهِ لَا أَنْهَا اللَّهِ اللَّهِ الْمُسلوا وَالْأَصِلُ فَي الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾ [المائدة: ٦]، والأمر بالغسل أقل ما يقتضى فعله مرة واحدة لأنه أقل ما يسمى به غاسلاً لأعضاء الوضوء.

وقد روى عن ابن عباس أن رسول الله على توضأ مرة مرة، وأما النفل فمرتين وثلاثًا. وقد روى عبدالله بن زيد أن النبي على توضأ مرتين مرتين.

وروى عن عثمان أنه أراهم وضوء رسول الله على فتوضأ ثلاثًا، وهـو أكمـل الوضوء وأتمه، وهو حد للفضيلة.

وروى عنه عبدالله بن عمر أنه توضأ ثلاثًا ثلاثا، وقال: «هـذا وضوئـى ووضوء الأنبياء قبلى»، وليست الآثار في ذلك بالقوية إلا أن الفقهاء اتفقوا على العمل بها.

# ۲۷۲ ..... الطهارة على المناع المناع

وأما المغسول به، وهو الماء، فإن المشروع منه ما يكفى ويصح به الغسل، ومقدار ذلك للمتوضئ مقدار مد بمد النبي على وللمغتسل صاع، وسيأتي بيانه إن شاء الله.

مسألة: وفرضه أن يكون العضو المغسول به مع إمرار اليد بأن ينقل باليد أو ينزل عليه من مطر أو غير ذلك من الوجوه، وأما أن يتناول بيده ثم يرسله ثم يمرها على العضو المغسول، فلا يجزئ لأنه مسح، وليس بغسل.

### \* \* \*

# باب في بيان المغسول

وأما المغسول وهو الوجه، فحده طولاً من منابت شعر الرأس على الوجه المعتاد إلى طرف الذقن في الأمرد، وأما الملتحي، فاختلف أصحابنا فيه، فروى عن ابن القاسم أن حده إلى آخر الشعر.

وقال سحنون: فمن لم يمر بيديه إلى آخر شعر لحيته، لم يجزه. وقال أبو بكر الأبهرى: إن الفرض من ذلك ما حاذى المغسول من الوجه. وسنبين ذلك بعد هذا إن شاء الله.

مسألة: فإن كانت اللحية خفيفة لا تستر البشرة و جب إيصال الماء إليها، وإن كانت كثيفة، فقد اختلف أصحابنا في ذلك، ففي العتبية، أنه عاب تخليلها. وقال ابن حبيب: يخللها رغبة وليس بواجب. وقال محمد بن عبدالحكم: يخلل في الوضوء، وبه قال أبو ثور.

ووجه ما قاله مالك، أن هذا شعر يستر البشرة، فلم يجبب إيصال الماء إلى ما تحته كشعر الرأس.

ووجه قول ابن عبدالحكم أن هذه طهارة يغسل فيها الوجه، فوجب أن تخلل فيها اللحية كالغسل.

مسألة: وحد الوجه عرضًا في الملتحى من الصدغ إلى الصدغ، وأما الأمرد، فروى ابن وهب في المجموعة عن مالك أنه بمنزلة الملتحى، وحكى أبو محمد بن نصر، عن متأخرى أصحابنا أن عرض الوجه في حق الأمرد ما بين الأذنين بخلاف الملتحى.

الطهارة ......الطهارة ........

وقال أبو حنيفة والشافعي: عرض الوجه في الأمرد والملتحي ما بين الأذنين. وفي المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك مثله.

وجه القول الأول، البياض بين الصدغين والأذنين لا تقع المواجهة به، فلم يجب غسله مع الوجه في الوضوء كالقفا.

ووجه القول الثاني أنه عضو بين الأذنين في الوجه كالخدين.

مسألة: حكى الشيخ أبو محمد فى نوادره أن عليه أن يغسل ما تحت مارنه وما غار من أجفانه، ومعنى ذلك أن كل ما كان ظاهرًا، فإنه يجب إيصال الماء إليه، فلا يجب غسله كجرح برئ على استغوار كبير وما كان خلقًا خلق به لأنه يشق إيصال الماء إليه وغسله كموضع القطع من الكوع وأصابع القدم.

فصل: وقوله: «ثم غسل يديه مرتبين مرتبين إلى المرفقين»، ذكر غسل اليدين ولم يذكر الترتيب فيهما، والسنة أن يبدأ باليمنى لما روى عن مسروق، عن عائشة قالت: كان النبي عجبه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله.

فصل: وقوله: «إلى المرافق»، اختلف أصحابنا في اقتضاء دخول المرفقين في الغسل مع اليدين، وقد حكى عن المبرد أنه يقتضى دخول المرفقين في الغسل لأن الحد إذا لم يستغرق المسمى وإنما حدد بعضه، فإنه يجب أن يدخل في جملة ما حد منه، كما لو قال: بعتك هذا الثوب من أوله إلى نصفه، لاقتضى ذلك اشتمال البيع على نصف الثوب.

وقال جماعة: إن «إلى» في الآية بمعنى «مع»، وكذلك قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ [النساء: ٢]، والصحيح من ذلك أن «إلى» لا تقتضى دخول الحد في المحدود وأنها على بابها إلى أن يدل الدليل على كونها بمعنى مع أو غير ذلك مما يصح أن يحمل عليه. وليس إذا دل الدليل على العدول بها عن ظاهرها في سائر المواضع بغير دليل، فمن ادعى دخول المرفقين في الغسل مع اليدين، وحب عليه أن يدل على ذلك من غير لفظ «إلى».

وقد اختلف الفقهاء في ذلك، فروى ابن القاسم عن مالك وجوب إدخالهما في الغسل مع اليدين، وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال أبو حنيفة والشافعي.

وروى ابن نافع في المحموعة عن مالك، أنه يبلغ بالغسل إلى المرفقين وإلى الكعبين.

وقد ذكر الاختلاف في ذلك الشيخ أبو محمد، وأنكر القاضي أبو محمد أن يكون ذلك من مذهب مالك، وقال: إنما هو من مذهب زفر بن الهذيل.

وقال أبو الفرج من أصحابنا: إن المرفقين يجب إدخالهما في الطهارة، لا على معنى أن الطهارة واجبة فيهما، ولكن على معنى أنه يجب استيعاب الذراعين إليهما ولا يتيقن ذلك لهما إلا بغسل المرفقين.

وذهب بذلك أصحابنا في قوله تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ [البقرة: ١٨٧]، والواحب إمساك جزء من الليل يتيقن بذلك الإمساك جميع النهار. وحكى ذلك القاضى أبو محمد عن بعض أصحابنا وأنكره، وذهب إلى أن المرفقين على الطهارة وهو الصحيح إن شاء الله.

والدليل على ذلك حديث أبى هريرة أنه غسل يده اليمنى حتى شرع فى العضد، تسم ذكر بعد أن أكمل وضوءه، هكذا رأيت رسول الله على يتوضأ.

ودليلنا من جهــة المعنـى أن هــذا أحـد طرفـى المعصــم، فوجــب غســله فــى الوضــوء كالرسغ.

مسألة: فإن كان في يده خاتم، فهل عليه تحريكه أم لا؟ قال مالك في العتبية: ليس عليه تحريك الخاتم في الوضوء. وقال ابن المواز: ولا في الغسل. وقال ابن حبيب: إن كان ضيقًا فعليه تحريكه، وليس عليه ذلك إن كان واسعًا. وقال الشيخ أبو إسحاق: عليه تحريك الخاتم ضيقًا كان أو غير ضيق.

و يحتمل ما قاله مالك تعليلين أحدهما: أن الخاتم لما كان ملبوسًا معتادًا يستدام لبسه من غير نزع في الغالب لم يجب إيصال الماء إلى ما تحته بالوضوء كالخفين، والشاني أن الماء برقته مع دقة الخاتم يصل إلى ما تحته من البشرة، فلا يحتاج إلى تحريكه، فعلى هذا لا يخالف ما قاله ابن حبيب.

وقد قال محمد بن دينار فيمن يلصق بذراعيه قدر الخيط من العجين أو غيره، فلا يصل الماء إلى ما تحته فيصلى بذلك، فلا شيء عليه. قال ابن القاسم: عليه الإعادة.

مسألة: وهل يلزمه تخليل أصابعه أم لا؟ قال ابن وهب فى العتبية: لابـد مـن التخليـل فى أصابع اليدين، وأما أصابع الرجلين، فإن لم يخللها فلابد من إيصال الماء إليها، وذكـر نحوه ابن حبيب.

وقد تعلق أصحابنا في ذلك بحديث لقيط بن سبرة، قال: قال رسبول الله على: «إذا توضأت فأسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع»، وإنما المراد بذلك إمرار اليدين على ما بين الأصابع على أن حك بعضها ببعض في اليدين يجزى عن ذلك إلا أن التخليل أفضل.

وأما عفوهم عن تخليل أصابع الرجلين، فقد قال قوم من أصحابنا إن هذه رواية عن مالك في جواز ترك إمرار اليد على أعضاء الطهارة في الوضوء، وقد أشار مالك إلى إبداء فرق بينهما؛ لأن أصابع الرجلين ملتصقة لا يظهر ما بينهما لأنه قال في العتبية: لا يدخل يده في لحيته عند الوضوء، وهو مثل أصابع الرجلين.

ويؤكد هذا التأويل أن ابن حبيب قال: ليس عليه تخليل أصابع رجليـه فسى الوضـوء، وإن تركه في ذلك في غسله من الجنابة أو ترك تخليل لحيته، لم يجزه.

وقد نصوا على وحوب إيصال الماء إلى ما بين الرجلين، والفرق بين ذلك وبين البشرة التي تحت اللحية أن ما بين أصابع الرجلين مستور في أصل الخلقة وبشرة الوجه ساترها طار، فانتقل الفرض إليه.

فصل: وقوله: «ثم مسح رأسه، فأقبل بهما وأدبر»، يريد بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذى بدأ منه، اختلف الناس فى تأويل قوله: «فأقبل بهما وأدبر»، فقال قوم: معنى ذلك أن الإقبال هو إلى قفاه والإدبار إلى مقدم رأسه.

وقال أحمد بن داود من أصحابنا: إنه بدأ بناصيته ثم أقبل بيديه إلى مقدم رأسه، ثم أدبر بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى ناصيته، وهو الموضع الذي بدأ منه، فيصير الإقبال متبعضًا، ويكون ابتداؤه من وسط رأسه حتى انتهى إلى وجهه، وأيضًا فإن سنة أعضاء الوضوء أن يبدأ بطرفها، فيحب أن يجرى الرأس مجراها في ذلك لأنه عضو من أعضاء الطهارة.

وقد قال قوم: إن الواو لا تقتضى رتبة، وأنه قدم الإقبال في اللفيظ وهو مؤخر في العمل وهذا أصح هذه الأقوال.

فصل: وما ذكره من صفة وضوء النبي الله في مسح الرأس يقتضى ثلاثـة أبـواب حده وإيصال الماء إليه، واستيعابه.

۲۷۶ ...... الطهارة عالم عند الرأس عد الرأس عد الرأس عد الرأس عد الرأس عد الرأس عد الرأس الطهارة الرأس الطهارة الرأس عدد الرأس الطهارة الرأس الرأس الطهارة الطهارة الرأس الطهارة الطها

أما حده، فهو منابت شعره مما يلى الوجه إلى آخر منابت شعره مما يلى القفا وفى العرض ما بين الصدغين، وهو حد منابت الشعر المضاف إلى الرأس مما يليهما، وقد حكى الشيخ أبو محمد فى نوادره أن شعر الصدغين من الرأس يدخل فى المسح.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: ومعناه عندى ما فوق العظم من حيث يعرض الصدغ من جهة الرأس لأن ذلك الموضع يحلقه المحرم، وأما ما دون ذلك، فهو من الرأس.

وحكى القاضى أبو محمد أنه إذا كان شعر العارضين من الخفة بحيث لا يستر البشرة لزم إيصال الماء إلى البشرة، واحتج على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَاغْسَلُوا وَجُوهُكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]، هذا يقتضى عنده أن العارض من الوجه.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: ومعنى ذلك عندى من موضع العظم وحيث يبتدئ نبات الشعر بعرض من جهة الوجه.

### \* \* \*

# باب كيفية إيصال الماء إليه

وأما إيصال الماء إليه، فهو أن ينقل بلل الماء بيده ولا يجزيه، أن يمر يديه حافتين على بلل رأسه، فإن ذلك ليس بمسح بالماء، وإنما هو مسح بيد، حكى ذلك ابن حبيب عن ابن الماحشون، والذى يتوضأ بالمطر ينصب يديه للمطر، فيمسح بالبلل رأسه، وأما الغسل فيجزئه فيه أن يمر يده على حسده بما صار فيه من ماء مطر أو غيره، قاله ابن القاسم وسحنون.

والفرق بينهما أن المسح يسير، فإذا كان على العضو الممسوح لم يكن الماسح ماسحًا بالماء، وإذا كان الماء في اليد كان ماسحًا بالماء وأما الغسل يتعلق باليد وينصرف معها على أعضاء الغسل كان في اليد ماء أو لا لكثرته، فيكون غاسلاً بالماء ومباشرة الممسوح بالماء يجب أن تكون على وجه المسح.

فإن كان على وجه الغسل، فقد قال الشيخ أبو إسحاق: يجزيه، وقال ابن حبيب: في الخفين. ووجه ذلك أنه أتى بما عليه وزيادة ممنوعة على وجه الكراهية بمنزلة من كرر مسح الرأس.

# باب استيعاب الرأس مسحًا

وأما استيعاب الرأس، فهو الفرض عند مالك، وقال محمد بن مسلمة: يجزى مسح أكثره، فإن ترك الثلث أجزأه، وحكى العتبى عن أشهب، أن من مسح مقدم رأسه، أجزأه. وقال أبو الفرج: إن اقتصر على مسح الثلث، أجزاه.

وقال أبو حنيفة: الواجب قدر ثلاثة أصابع. وقال أيضًا: قدر الناصية، وهو ربع الرأس. وقال الشافعي: الفرض أقل ما يقع عليه الاسم، ولأصحابه في ذلك وجهان، منهم من قال: إن اسم الرأس ينطلق على الشعرة الواحدة. ومنهم من قال: لا ينطلق إلا على ثلاث شعرات فما زاد.

والدليل على وجوب الاستيعاب قوله تعالى: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾ [المائدة: ٦]، وهذا يقتضى مسح الرأس لأن هذا اللفظ إنما يقع حقيقة على جميعه دون بعضه، وقد أمر مسح ما يتناوله الاسم، فيحب مسح جميعه.

مسألة: وإذا كثرت المرأة شعرها بصوف أو شعر، لم يجز أن تمسح عليه لأنه لا يصل الماء إلى شعرها من أحله، وإن وصل فإنما يصل إلى بعضه، وهذا مبنى على وحوب الاستيعاب.

مسألة: وأما المسترسل من الرأس، فهل يجب عليه إمرار اليدين أم لا؟ اختلف أصحابنا في ذلك، فقال أبو بكر الأبهرى: لا يمسح منه إلا ما حاذى المسوح من الرأس، وبه قال أبو حنيفة. وقال مالك وابن القاسم: يمسح جميعه إلى أطراف الشعر، واختاره القاضى أبو محمد، وبه قال الشافعي.

ودليلنا من جهة القياس أنه شعر نابت على محمل تجب مباشرته بالماء في الوضوء، فوجب إمرار الماء عليه كشعر الحاجبين.

مسألة: وسنة مسح الرأس مرة واحدة دون تكراره ثلاثًا، وبه قال أبو حنيفة. وروى ابن نافع عن مالك في مسح الرأس مرة أو مرتين، فقد يقل الماء فيكون مرتين، ويكثر فيكون مرة، وليس هذا من باب التكرار، وإنما هو من باب استئناف أخذ الماء لما بقى من مسح الرأس ثلاثًا كسائر الأعضاء.

والدليل على صحة ما نقوله ما روى عن عبدالله بن زيد أنه وصف وضوء النبى الله مرتين مرتين، ومسح رأسه مرة واحدة، فوجه الدليل أن عدوله فيه عن التكرار الذى فعله في سائر الأعضاء دليل على اختلاف الحكمين.

وما روى فى حديث عبدالله بن زيد المتقدم فى الموطأ أنه أقبل بهما وأدبر، فليس مما اختلفا فيه، وإنما ذلك تكرار مسح بغرفة واحدة، وإنما اختلفا فى تكرار مسح ما قد مسح منه بماء قد يستأنف اغترافه كسائر الأعضاء.

وقد قال الشيخ أبو القاسم بن الجلاب: إن قوله: «فأقبل بهما وأدبر»، ولا تكرار فيه، ولكن ذهب بهما أولاً واضعًا يديه في وسط رأسه رافعًا كفيه عن فوديه، ثم ردهما رافعًا يديه عن وسط رأسه وواضعًا كفيه على فوديه ليتم استيعاب الرأس في المرتين.

ودليلنا من جهة القياس أنه ممسوح في الطهارة، فلم يسن فيه التكرار كالتيمم والمسح على الخفين.

مسألة: مسح شعر الرأس أصل فى الطهارة، وليس ببدل، فمن مسح رأسه ثم حلقه لم يجب عليه إعادة المسح خلافًا لعبدالعزيز بن أبى سلمة، والدليل على ذلك أن هذا ظاهر من الأصل، فكان أصلاً فى الطهارة كالبشرة.

فصل: وقوله: «غسل رجليه» يقتضى وحوب غسلهما لأن أفعاله الله على الوجوب، وبهذا قال فقهاء الأمصار.

وقال ابن حرير الطبرى وداود: إن الفرض التخيير في المسح والغسل، والدليل على ذلك أن هذا ظاهر من الأصل، فكان أصلاً في الطهارة كالبشرة.

فصل: وقوله: «غسل رجليه»، يقتضى وجوب غسلهما لأن أفعاله الله على الوجوب، وبهذا قال فقهاء الأمصار. وقال ابن جرير الطبرى وداود: إن الفرض التخيير في المسح والغسل.

والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور قوله تعالى: ﴿فَاغْسَلُوا وَجُوهُكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمُعْبِينَ ﴾ [المائدة: ٦]، وهـى قـراءة نـافع وابن عامر والكسائى وعاصم من رواية حفص عنه.

فإن قيل إنه إذا وجب غسل الرجلين لقراءة من قرأ بالنصب وجب مسحها لقراءة من قرأ بالجر، فالجواب أن هذا الذي ذهبتم إليه من التخيير غير صحيح لأن الأمر بالشيء نهى عن ضده.

وفي الأمر بالغسل نهى عن المسح كما أن في الأمر بالمسح نهى عن الغسل، ولا يجوز أن يقال إن مجرد الأمر بهما يقتضي التخيير بينهما لأن الأمر بكل واحد منهما غير

معين، ويصرف تعينه إلى المأمور به، فكلا القراءتين حجة عليكم مما تدعونه من التخيير، لأن ظاهر القراءتين جميعا ينفي التخيير بينهما.

فإن قيل، فإن الأمر بالشيء والنهى عنه إذا وردا على وجه فلم يعلم الآخر من الأول فيحمل أنه ناسخ له حملاً على التخيير.

والجواب أن هذا لا يجوز ولا يقول به أحد، بل إذا ورد الأمر بالشيء والنهى عنه على وجه يمكن الجمع بينهما، جمع بينهما سواء علم الآخر منهما أو لم يعلم، وإنحا يحتاج إلى التاريخ أو إلى أن ينظر ما يحمل عليه إن جهل أمره على اختلاف الناس في ذلك متى تمكن الجمع بينهما.

وهاتان القراءتان لا يمكن الجمع بينهما، بل تحمل قراءة الجرعلى الجواز، وهو كثير سائغ فى القرآن وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق﴾ [الواقعة: ١٧]، إلى قوله: ﴿وحور عين كأمشال اللؤلؤ المكنون﴾ [الواقعة: ٢٣]، والحور العين لا يطاف بهن، ولكن يطفن بأنفسهن كالولدان. وقال امرؤ القيس: حفيف شواء أو قديد معجل

# وقال النابغة:

لم يبق إلا أسير غير منفلت أو موثق في حبال القد مسلوب فخفض أو موثق على الجواز، فإن قيل فإن مثل هذا يلزمكم أيضًا فإن قراءة النصب يصح أن يحمل العطف على موضع الرأس الأن موضعه النصب، وذلك مشهور شائع في كلام العرب، قال الشاعر:

معاوى إننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا فالجواب أن هذا الاعتراض لا يجوز لكم إيراده لأنه يقتضى المنع من الغسل، وأنتم لا تقولون به.

وجواب ثان، وهو أن العطف على الموضع إنما يجوز إذا كان المعطوف عليه يتعدى بحرف جر، وفي معنى ما يتعدى بغير حرف جر كقولك: مررت بزيد وعمرا، فمعناه لقيت زيدًا وعمرًا.

وأما قوله: ﴿فَامَسَحُوا بُرَءُوسُكُم﴾ [المائدة: ٦]، فإنه لا يتعدى إلا بحرف جر، فـلا يجوز أن يعطف على موضعه. وقد ذكرنا معنى ذلك في مسألة مسح الرأس.

وجواب ثالث، وهو أن العطف على الموضع لا يجوز إلا حيث لا يشكل، وذلك يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرا، لما لم يكن في الكلام ما يصح أن يعطف عليه على اللفظ، ولو قلت: رأيت زيدًا ومررت بعمرو وخالدًا، وأنت تريد العطف على موضع

عمرو لم يجز لأنه لا يعلم حينتذ على أيهما تريد عطفه.

ووجه آخر في العطف، وهو أن الغسل قد يسمى مسحًا لأن المسح خفيف الغسل، حكى ذلك أبو على الفارسي، قال: ولذلك يقسال: تمسحت للصلاة، بمعنى توضأت، فيجوز لذلك أن يعطف على الرأس، فيكون المراد به الغسل لأن المعطوف والمعطوف عليه متى اشتركا في لفظ ما يعطف به أحدهما على الآخر جاز العطف، وإن اختلفا في المعنى، يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿إِن الله وملائكته يصلون على النبي ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فجمع بينهما في لفظ الصلاة، وإن كانت الصلاة من البارى تعالى بمعنى الرحمة، ومن الملائكة بمعنى الدعاء.

ودلیلنا من جهة السنة ما رواه مسلم، حدثنا شیبان بن فروخ وأبو كامل جمیعًا عن ابی عوانة، قال أبو كامل: حدثنا أبو عوانة عن أبی بشر، عن یوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عمرو قال: تخلف النبی فی سفر سافرناه فأدركنا، وقد حضرت صلاة العصر، فجعلنا نمسح علی أرجلنا، ونادی: «ویل للأعقاب من النار».

ودليلنا من جهة القياس أنه عضو منصوص على حده، فكان فرضه في الوضوء الغسل كاليدين.

والجواب أن حديث يعلى بن عطاء هذا ليس مما يجرى بحرى الصحيح، ولو لـم يكن فيه علة إلا إحتماع الرواة على مخالفته فيه لقالوا «ومسح على خفيه».

وجواب ثان، وهو أنه يحمل على الخفين لأن من مسح على خفيه يجوز أن يقال: مسح على قدميه، وكذلك لو ضرب خفًا فيه رجله لجاز أن يقال: ضرب رجله، ويقال: أخذت بعضد زيد، وإنما أخذت بثوبه من فوقه.

و يحتمل أن يريد الغسل و سماه مسحًا على ما قدمناه، فنحمله على ما ذكرناه، ونجمع بينه وبين حديث عبدالله أبى عمرو المتقدم على أنه لو مسح رجليه لجاز أن يحمل على أنه فعله لعلة مانعة من الغسل.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فقد احتلف أصحابنا في الكعبين اللذين إليهما حد الغسل في الوضوء، فحكى القاضى أبو محمد عن مالك في ذلك روايتين، إحداهما: أنهما العظمان اللذان في ظهور القدمين، وروى عن مالك أيضًا أنهما الناتئان في جانبي الساقين، وهذه الرواية هي المشهورة عن مالك، وهي الأظهر.

الطهارة .....الطهارة .....

٣١ - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّاً أَحَدُكُمُ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ (١) مَاءً، ثُمَّ لِيَنْثِرِهْ (٢)، وَمَنِ اسْتَجْمَرُ (٢) فَلْيُوتِرْ».

۳۱ - أخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ۱۲۱. ومسلم كتاب الطهارة برقم ۲۳۷. والنسائى كتاب الطهارة برقم ۸۲۱. وأبو داود برقم ۳۵. وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ۳۸، ۴۰۹، وأبو داود برقم ۳۵، وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ۳۳۸، ۴۰۹، ۵۰۱، ۲۲۷، ۴۰۷، ۲۲۲، ۸۳۹۸، ۲۲۲، ۸۰۰۸.

(١) وإذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه: قال ابن عبدالبر: هكذا رواه يحيى: فليجعل في أنف ثم ليستنثر ولم يقل ماء، وهو مفهوم من الخطاب؛ وهكــذا وحدنــاه عنــد جماعــة شـيوخنا، إلا فيما حدثناه أحمد بن محمد، عن أحمد بن مطرف، عن عبيدالله بن يحيى، عن أبيه، فإنه قال فيه: فليجعل في أنفه ماء. وأما القعنبي فلم يقل: ماء، في رواية على بن عبدالعزيز عن القعنبي. ورواه أبو داود، عن القعنبي، فقال فيه: فليجعل في أنفه ماء، وكذلك رواية ابن بكير، ومعـن، وجماعة عن مالك: فليجعل في أنفه ماء، وعند أكثر الرواة هو هكذا: فليجعل في أنفه ماء. وقال أبو خليفة الفضل بن حباب القاضي البصري، عن القعنبي في هذا الحديث: فليجعل فسي أنفه الماء، وهذا كله معنى واحد والمراد مفهوم؛ ورواية ورقاء الهذا الحديث، عن أبي الزناد كما روى يحيى، عن مالك، لم يقل: ماء. انظر: (التمهيد حديث ثان وعشرون لأبي الزناد). (٢) قال ابن عبدالبر: في هذا الحديث الأمر بالاستنثار بالماء عنـد الوضـوء، وذلـك دفـع المـاء بريح الأنف بعد الاستنشاق، والاستنشاق أخذ الماء بريح الأنف من الكف، والاستنثار دفعه، وعال أن يدفعه من لم يأخذه، ففي الأمر بالاستنثار أمر بالاستنشاق فافهم؛ وعلى ما وصفت لك في الاستنشاق والاستنثار جمهور العلماء؛ وأصل هذه اللفظة في اللغة: القذف، يقال: نــثر واستنثر بمعنى واحد؛ وذلك إذا قذف من أنفه ما استنشق مثل الامتخاط، ويقال: الجراد نثرة حوت، أي قذف به من أنفه، وقد روى ابن القاسم، وابن وهب، عن مالك قال: الاستنثار أن يجعل يده على أنفه ويستنثر، قيل لمالك: أيستنثر من غير أن يضع يده على أنفه؟ فـأنكر ذلك، وقال: إنما يفعل ذلك الحمار! وسئل مالك عـن المضمضة والاستنثار مـرة أم مرتـين أم ثلاثـًا؟ فقال: ما أبالي أي ذلك فعلت، وكل ذلك حائز عند مالك وجميع أصحابه أن يتمضمض ويستنثر من غرفة واحدة. انظر: (التمهيد، حديث ثان وعشرون لأبي الزناد).

(٣) استجمر: قال القاضى عياض: قال الهروى: الاستجمار هو المسح وهى الأحجار الصغار ومنه سميت جمار الرمى. وقال ابن القصار: يجوز أن يقال أنه أخذ من الاستجمار بالبخور الذى يطيب به الرائحة وهذا يزيل الرائحة القبيحة. قال: وقد اختلف قول مالك وغيره فى معنى الاستجمار المذكور فى هذا الحديث فقيل هذا، وقيل المراد: به فى البخور أن ياخذ منه ثلاث قطع أو يأخذ ثلاث مرات تستعمل واحدة بعد أخرى، قال: والأول أظهر. وقال النووى: إنه الصحيح المعروف. انظر: (تنويز الحوالك صـ ٣٣).

الشرح: وقوله: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه»، يريد الماء، وكذلك هو في بعض الروايات، ومعنى ذلك أن الاستنشاق هو وضع الماء في الأنف وحذبه بالنفس والمبالغة في ذلك مستحبة لغير الصائم، وأما الصائم فممنوع من ذلك لأن فيه تغريرًا بصومه.

فصل: قوله: «ثم لينثره»، معناه ينزل الماء من أنفه يدفعه بنفسه ومن سنته أن يضع يده عند ذلك على أنفه، وقد روى ابن وهب عن مالك في المحموعة في المذي يستنثر من غير ذلك أن يضع يده على أنفه، أنه أنكره، وقال: هكذا يفعل الحمار.

فصل: وقوله: «ومن استجمر فليوتىر»، اختلف مالك وأصحابه فى الاستجمار، فروى سحنون فى التفسير، قال: قال لنا على بن زياد: قلت لمالك: كيف الوتر فى الاستجمار؟ فقال: أما أنا فآخذ العود فأكسره ثلاث كسر، وأستجمر بكل كسرة منهن، فإن كان العود مدقوقًا، أخذت منه ثلاث مرات.

قال على: فكلمه في ذلك رجل من قريش، وأنا شاهد، فقال: إن العرب تسمى الاستنجاء بالحجارة من الغائط استجمارًا، فرجع إلى ذلك مالك. قال على: وقوله الأول أحب إلى قال سحنون: القول ما رجع إليه مالك. وقد روى عبدالرزاق عن معمر مثل قول مالك الأول.

فرع: إذا ثبت أن الاستحمار هو الاستنجاء، فقد الحتلف أصحابنا في معناه، فمنهم من قال: سمى بذلك لأنه يتعلق بالأحجار، وهي الجمار. قال أبو بكر بن الأنبارى: استحمر الرجل إذا تمسح بالجمار، والجمار الحجارة الصغار، وبه سميت جمار مكة.

وقال القاضى أبو الحسن: يجوز أن يقال إنه أخذ من الاستجمار بالبخور الذى تطيب به الرائحة، وهذا يزيل الرائحة القبيحة، وهذا الفصل يتعلق به ثلاثة أبواب، أحدها: وجوب إزالة النجاسة، والثانى: تمييز النجاسات من غيرها، والثالث: في اختلاف أحكامها لاختلاف محالها.

### \* \* \*

# باب حكم إزالة النجاسة

فأما إزالة النجاسة، فإن أصحابنا العراقيين اختلفوا فيما حكوا عن مالك في ذلك، فحكى القاضي أبو محمد في المعونة عن مالك في ذلك روايتين، إحداهما: أن إزالتها

والثانية: أنها واجبة وحوب السنن، ومعنى ذلك أن من صلى بها عامدًا أثم، ولم يعد إلا في الوقت استحبابًا، وهذا ظاهر قولى ابن القاسم وعلى الوجهين جميعًا: من صلى بها ناسيًا أو غير قادر على إزالتها أجزأته صلاته، ويستحب له الإعادة في الوقت.

وذهب القاضى أبو الحسن إلى أننا إن قلنا إنها واحبة وحوب الفرائض، أعاد الصلاة أبدًا أبدًا من صلى بها ناسيًا أو عامدًا، وإذا قلنا إنها واحبة وحوب السنن، أعاد الصلاة أبدًا من صلى بها عامدًا، ومن صلى بها ناسيًا أو مضطرًا أعاد في الوقت استحبابًا.

وقال القاضى أبو محمد مثل هذا فى شرح الرسالة، وقال فى تلقين المبتدى: إنها واحبة لا خلاف فى شرط فى صحة الصلاة أم لا؟ وهذا هو الصحيح عندى إن شاء الله وبالله التوفيق.

والدليل على وحوب إزالة النجاسة قوله تعالى: ﴿وثيابك فطهر﴾ [المدثر: ٤]، ولا خلاف إنه ليست هاهنا طهارة واحبة للثياب غير طهارتها من النجاسة.

فإن قيل إن الثياب هاهنا القلب، والمراد بالآية تطهيره من الشرك، ويدل على ذلك أن هذه الآية أول ما نزل من القرآن قبل الأمر بالصلاة، والوضوء، وإزالة النحاسة إنما شرع للصلاة؟

فالجواب أن اسم الثياب أظهر في ثياب اللباس، فيحب أن يحمل على ما هو أظهر فيه، أو يحمل عليهما جميعًا لاحتماله لهما إلا أن يدل دليل على إخراج بعض ما يتناوله اللفظ من الجملة.

وأما قولهم: إن الآية نزلت قبل الأمر بالصلاة وفي ذلك دليـل على أن المراد بذلك القلب، فغير صحيح لجواز أن يكون النبي الله خص بذلك في أول الإسلام وفرض عليه دون أمته.

وجواب ثان، وهو أن شرع من قبلنا شرع لنا، فيحتمل أن يكون قد اتبع في الصلاة شرع من قبله من النبيين، فوجب ذلك باتباعهم وتأخر الأمر به بنص شرعنا عن ذلك الوقت، فلا يمتنع أن يكون قد أمر على الوجهين بتطهير الثياب للصلاة في أول الأمر ثم ورد بعد ذلك نص الأمر بالصلاة.

والدليل على ما قلناه من جهة السنة ما رواه البخارى حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن حازم، حدثنا الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: مر النبى قبرين، فقال: «إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشى بالنميمة، ثم أخذ جريدة رطبة فشقها بنصفين فغرز في كل قبر واحدة»، قالوا: يا رسول الله، لم فعلته؟ قال: «لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا».

فرع: إذا ثبت ذلك، فوجه قولنا إنها ليست بشرط في صحة الصلاة، وهو الذي يناظر عليه أصحابنا أن كل ما صحت الصلاة مع يسيره، فإنها تصح مع كثيره كدم الاستحاضة.

فإن قيل لا يجوز اعتبار الكثير باليسير لأن دم البراغيث لا يمكن الاحتراز منه، فلذلك صحت الصلاة به، وأما ما كثر من النجاسة، فإنه يمكن الاحتراز منه، فلم تصح الصلاة به كالحدث.

فالجواب أن ما قلتموه من أن يسير السدم لا يمكن الاحتراز منه، فلذلك لم تصح الصلاة به كالمحدث غير صحيح على أصلكم؛ لأنه ينتقض بمن له حرح ينفحر دمًا في الصلاة، فإن عليه عندكم إعادة الصلاة به، وإن كان لا يمكن الاحتراز منه، والفرق بين هذه الطهارة وطهارة الحدث على أصولنا أن هذه لا تجب بالشك، وطهارة الحدث تجب بالشك، فلذلك قلنا: إن طهارة الحدث شرط في صحة الصلاة دون هذه.

ووجه الرواية الثانية، وبها قال أبو حنيفة والشافعي واختارها القاضي أبو محمد، أن هذه طهارة تجب للصلاة، فكانت شرطًا في صحتها كطهارة الحدث.

فرع: إذا ثبت أنها شرط في صحة الصلاة، فهل تكون شرطًا مع النسيان؟ ذهب القاضي أبو الحسن إلى أنها شرط مع الذكر والنسيان.

واستدل القاضى أبو محمد فى ذلك بما رواه أبو داود، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، عن أبى نعامة السعدى، عن أبى نضرة، عن أبى سعيد الخدرى، قال: بينما رسول الله على يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله على صلاته، قال: «ما حملكم على إلقاء نعالكم؟» قالوا: رأيناك ألقيت نعليك، فألقينا نعالنا، فقال رسول الله على: «إن جبريل أتانى، فأخبرنى أن فيهما قذرًا، وقال: إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر، فإن رأى فى نعله قذرًا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما».

ودليلنا من جهة المعنى أن النسيان يسقط التكليف كعدم الماء، ثم ثبت وتقدر أنه لو عدم الطهارة بالماء لعدم الماء لصحت صلاته، فكذلك إذا نسى.

ووجه ما قاله أبو الحسن أنها طهارة تجب للصلاة، فكان عدمها ونسيانها سواء في إبطال الصلاة كطهارة الحدث.

فرع: إذا ثبت ذلك، فمن رأى نجاسة من بول أو غيره فى ثوبه أو فى حسده، وهو فى صلاته، فروى ابن القاسم عن مالك: يقطع الصلاة، وقال ابن القاسم فى المدونة: وإن كان وراء الإمام، ويبتدئها بعد إزالة ذلك، وحكى أبو الفرج فى حاويه إن استطاع إزالتها تمادى فى صلاته.

فرع: ومن ألقى عليه فى صلاته ثوب بحس، فسقط عنه مكانه، قال سحنون: أرى أن يبتدئ صلاة، وهذا مبنى على رواية ابن القاسم. وأما على رواية أبى الفرج، فإنه يتمادى فى صلاته، ومن رآها بعد أن كملت صلاته، فإنه يعيدها مادام فى الوقت ولا إعادة عليه بعد الوقت.

واختلفت الرواية عن مالك فى تحديد آخر الوقت، فروى ابن القاسم أن وقت صلاتى النهار فى ذلك إلى اصفرار الشمس، وروى عنه محمد بن يحيى أن وقتها إلى غروب الشمس، وهذا فى صلاة العصر واضح لأن آخر وقتها المختار أن يكون ظل كل شىء مثليه، لكنه لما كان بعد ذلك إلى اصفرار الشمس وقت اختيار الصلاة تشاركها فى الوقت، كان وقتًا لاستدراك فضيلتها.

فعلى هذا للظهر ثلاثة أوقات: وقت اختيار من زوال الشمس إلى أن يكون ظل الشيء مثله، ووقت استدراك فضيلته وهو إلى اصفرار الشمس أو إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، ووقت ضرورة وهو إلى أن يبقى قبل غروب الشمس قدر ما تختص به العصر أو إلى غروب الشمس على الخلاف في ذلك.

وأما وقت المغرب والعشاء في هذا الحكم على ما قدمناه من رواية محمد بن يحيى فإلى طلوع الفجر، وعلى رواية ابن القاسم، فإلى أن يمضى ثلث الليل، ويمضى نصفه على قول ابن حبيب، ووقت استدراك فضيلة صلاة المغرب ووقت مغيب الشفق إلى انقضاء وقت الاختيار للعشاء الآخرة.

وأما صلاة الصبح فوقتها على رواية محمد بن يحيى، إلى طلوع الشمس، وأما على رواية ابن القاسم، فإن قلنا: ليس لها وقت ضرورة، فإلى طلوع الشمس، وإن قلنا: لها

٣٨٦ ..... الطهارة

وقت ضرورة فإلى آخر وقت الاختيار، وهو الإسفار، وليس لها وقت استدراك فضيلة لأنه ليس بعدها صلاة تشاركها في وقتها، والله أعلم وأحكم.

### \* \* \*

# باب تمييز النجاسة

وأما تمييز النحاسات من غيرها، فإن ذلك على ضربين، أحدهما: تمييز حنسها، والثاني: تمييز الكثير الممنوع من اليسير المرخص فيه، فأما تمييز جنسها، فإن أبوال ما لا يؤكل لحمه لتحريمه محرمة، وما لا يؤكل لحمه لكراهيته مكروهة.

قال الشيخ أبو بكر: وقد اختلف في جواز مسحه، وأصل ذلك أن الأبوال والأرواث تابعة لأجناس اللحوم في الطهارة والنجاسة، وعرق الدواب كلها طاهر، وأما الخمر والمسكر فنجس تعاد منه الصلاة كما تعاد من سائر النجاسات، رواه ابن القاسم عن مالك في المجموعة.

مسألة: وأما تبيين قليل النجاسة من كثيرها، فتحقيق مذهب مالك أن قليل النجاسات كلها وكثيرها سواء إلا الدم، فإن قليله مخالف لكثيره.

والدليل على ما نقوله حديث ابن عباس المتقدم وفيه: فكان لا يستتر من البول، ولم يفرق بين القليل والكثير. ودليلنا من جهة القياس أن هذه نجاسة يمكن الاحتراز منها، فوجبت إزالتها كالزائد على قدر الدرهم.

والاستدلال في هذه المسألة هو أن ما ذهب إليه أبو حنيفة في هذه المسألة مخالف للأصول وموجب لغسل قليل النجاسة ومبيح لترك كثيرها، ذلك أنه يقول: إن النجاسة إذا كانت بقدر الدرهم، وكانت متراكمة بذلك المقدار بحيث لو بسطت لعمت جميع الثوب، فإنه لا يجب غسلها وإذا كانت أوسع من الدرهم، ولم تكن متراكمة، فإنه يجب غسلها إذا كانت أقل من الأولى.

أمِا هم، فأحتج من نص قولهم بأن هذه نجاسة لا تجاوز قدر الدرهم، فلم تجب إزالتها كأثر الحدث على موضع الاستنجاء.

والجواب أنه لا يجوز اعتبار سائر النجاسات بموضع الحدث، ألا ترى أن النجاسة في

الطهارة .....

موضع الحدث القبل والدبر من المرأة معفو عنه، وقد زاد على قدر الدرهم، ولا يجوز مثل ذلك في سائر النجاسات.

وجواب ثان، وهو أن النجاسة في موضع النجو متكررة، لا يمكن الاحتراز منها مع عدم الماء ولا مع وجوده.

وليس كذلك فيما عاد إلى مسألتنا، فإنه ليس متكررًا تكررًا لا يمكن الاحتراز منه فوجب إزالتها كالذى يزيد على قدر الدرهم، استدلوا بأن هذه نحاسة، فلم يجب إزالة يسيرها كالدم.

والجواب أن الدم متكرر لا يمكن الاحتراز عنه، فلم تجب إزالته، وليس كذلك في مسألتنا، فإن يسيرها يمكن الاحتراز منه، فوجب كالكثير.

مسألة: وأما الدم، فإنه معفو عن يسيره، والدليل على ذلك أنه لا يجب على المكلف غسل دم البرغوث الواحد من ثوبه ولا ما يسيل من البثرة من جسده؛ لأنه لا تخلو الأحسام والثياب من ذلك، ولا يمكن الاحتراز منه.

فرع: إذا ثبت ذلك، فقد روى ابن القاسم عن مالك أن ما قبل من الدم أو كثر يغسل. وقال الداودى، رحمه الله: إن مالكًا، رحمه الله، لم يرد بذلك اليسير حدًا لأنه قد قال: لا يغسل دم البراغيث إلا أن ينتشر، فدل هذا على أن اليسير حدًا ليس على الكلف غسله.

فعلى هذا تكون الدماء على ثلاثة أضرب: ضرب يسير جدًا لا يجب غسله ولا يمنع الصلاة، وضرب أكثر منه يجب غسله ولا يمنع الصلاة كقدر الأنملة والدرهم، وضرب ثالث كثير جدًا يجب غسله ويمنع الصلاة.

مسألة: والدماء عند مالك كلها سواء، دم الحوت وغيره إلا دم الحيضة، فعنه فيه روايتان، إحداهما: أنه كسائر الدماء يعفى عن قليله، رواه ابن القاسم. والثانية: أن قليله وكثيره سواء تجب إزالته، رواه ابن وهب، وفي المدنية من رواية عيسى عن ابن القاسم، بلغني أن مالكًا قاله ثم رجع عنه، وقال: الدم كله واحد.

فوجه الرواية الأولى أنه دم، فوجب أن يفرق بين قليله وكثيره كسائر الدماء.

ووجه الرواية الثانية أنه مائع خرج من القبل، فاستوى قليله وكثيره كالبول، وروى أبو الطاهر عن ابن وهب: من صلى بدم حيضة أو دم ميتة أو بول أو رجيع أو احتلام، فإنه يعيد أبدًا ولا يفرق بين القليل والكثير.

٧٨٨ .....١١٨٠

وقال ابن حييب: إن الميتة كدم المذكى، ودم الإنسان والبهيمة والحوت لا تعاد الصلاة إلا من كثيره. وقال الشيخ أبو الحسن: إن دم الحوت طاهر.

ووجه رواية ابن وهب أنه مائع يجاور الميتة، ويمكن الاحتراز منه، فوجب أن يغسل قليله وكثيره كالماء الذي يسيل منها.

مسألة: وكم مقدار اليسير المعفو من الدم؟ روى على بن زياد عن مالك فى المجموعة أن قدر الدرهم من الدم لا تعاد منه الصلاة، ولكن الفاشى الكثير المنتشر. وقال ابن حبيب: سئل مالك عن قدر الدرهم، فرآه كثيرًا، ورأى قدر الخنصر قليلاً.

فوجه رواية على، أنها نجاسة متكررة، ولا يمكن الاحتراز من يسيرها، فوجب أن تتقدر بقدر الدرهم كموضع النجو.

فرع: ومعنى ذلك فى الدم دون أثره، فإن ما فوق الدرهم منه فى حيز اليسير. وقال ابن حبيب: من لم يغسل موضع المحاجم من الدم حتى صلى، لم يعد. ومن سماع أشهب فى العتبية فيمن تجفف من غسل فى ثوب فيه دم يسير لا يخرج بالتحفيف، لا تشىء عليه، وإن كان كثيفًا يخاف أن يخرج ببلل التحفيف، فليغسل جلده.

#### \* \* \*

# باب اختلاف النجاسة باختلاف محلها

وأما اختلاف أحكام النجاسات لاختلاف محالها، فهو أن النجاسات على ضربين، ضرب يندر ويمكن الاحتراز منه كالبول والغائط في الثوب والجسد في غير مخرجيهما وكسائر النجاسات في الثوب والجسد وكالدم الكثير فيهما، فهذا تجب إزالة عينه وأثره، وضرب متكرر لا يمكن الاحتراز منه كالبول والغائط في مخرجيهما، وما يتطاير من بعض النجاسات في الطرقات على الثوب والجسد والخف ونجاسة الدم على السيف، فهذا تجب إزالة عينه دون أثره. فأما وجوب إزالة عين الضرب الأول وأثره، فقد تقدم الكلام فيه.

وأما الضرب الثانى، فهو على أقسام، منها ما اختلف فيه، ومنها ما اتفق عليه. فأما المتفق عليه، فأثر البول والغائط فى مخرجيهما، فهلذا لاخلاف فى أنه لا تجب إزالته. والآثار فى ذلك من جهة السنة كثيرة.

ومن جهة المعنى أن الناس محتاجون إلى التصرف في السفر في مواضع تقل فيها الميــاه

الطهارة .....

وخروج البول والغائط أمر معتاد لا يمكن مدافعته، فلو كلف الناس إزالة أثره بالماء لكان في ذلك منعًا من أكثر الأسفار والحج والجهاد ومعظم العبادات.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فما الذى يختص به هذا الحكم؟ روى عيسى بن دينار عن أبى حازم أن ذلك يختص بالمخرج وما لابد منه، وهذا الذى يحكيه أصحابنا العراقيون عن مالك، وروى ابن القاسم عن مالك أنه لم يسمعه يذكر ذلك، قال ابن القاسم: وحكم ذلك سواء، والذى عندى أن الذى يريد ابن القاسم مثل قول أبى حازم، وإنما يخالف فى العبارة، والله أعلم.

فرع: إذا ثبت ذلك، فتطهير المحلين على ثلاثة أضرب، أحدها: أن يزيل العين بالجمار والأثر بالماء، وهذا أفضلها. والثانى: أن يزيل العين والأثر بالماء، وهذا أفضلها. والثانى: أن يزيل العين خاصة دون الأثر.

فرع: وهذا فيما يخرج من النجاسات والسبيلين، والاستنجاء مشروع فيه. وأما ما يخرج منهما من طاهر كالريح فلا استنجاء فيه خلافًا لمن قال: يستنجى منه، والدليل على ما نقوله أن الاستنجاء مأخوذ من النجو، فإذا لم يكن نجو، لم يشرع الاستنجاء.

مسألة: وأما خروج الحصى والدود دون شيء من الآدمي، فعندى أنه لا يجب فيه الاستنجاء إن أمكن الرد مع بعده؛ لأنه خارج طاهر، فلم يجب منه الاستنجاء كالريح.

فصل: وأما ما يتطاير من نجاسات الطرقات على الثوب والجسد والخف، فعلى ضربين، أحدهما: ما تخفى عينه ويتيقن وجوده لكثرته فى الطرقات وتكرره بها، فهذا لا يجب غسله من خف ولا ثوب ولا حسد؛ لأنه مما يتكرر ولا يمكن الاحتراز منه، فكان معفوا عنه.

وثانيهما: ما ظهرت عينه وهو على ضربين، محرم ومكروه، والمحرم كبول بنى آدم وعذرتهم والدماء وبول ما حرم لحمه وما يأكل النجاسات من سائر الحيوان، فهذا يجب غسله من الثوب والخف والجسد؛ لأنه مما يمكن الاحتراز منه ولا يتكرر ولا تخفى عينه ولا يكثر كثرة الاحتراز منه.

مسألة: وأما المكروه، فكروث الدواب وبولها وما يكره أكل لحمه، فلا خلاف على المذهب أنه مأمور بغسل الثوب والجسد منه ما لم يكن في غسله مشقة داعية لأن يسترك المتوقى منه عبادات يضطر إلى ذلك فيها كالمجاهد في أرض العدو يمسك فرسه، ولا يكاد ينجو من بوله، فهذا ليس عليه غسله.

٠ ٢٩ .....الطهارة

وأما في أرض الإسلام، فقال مالك في العتبية: يتوقى جهده ودين الله يسر، فالظاهر من قوله أنه مأمور بالتوقى إلى من اضطر إلى ذلك من معيشته في السفر بالدواب، والله أعلم.

هسألة: وقد اختلف قول مالك في غسل الخف منه، فقال مرة: يغسل، وقال مرة: يجزى المسح، فوجه الغسل أنه مأمور بغسل الثوب منه، فكان مأمورًا بغسل الخف منه كبول ما حرم لحمه، ووجه القول الثاني يختلف باختلاف أصله.

فإن قلنا: إن لحوم الحمر محرمة، فإن هذا متكرر في الطرقات لا يمكن حفظ الخف منه، ويمكن حفظ النياب، ويخالف هذا العذرة وبول الناس؛ لأنه لا يكاد يوجد في وسط الطرق، وإنما يقصد بها المستراح، وإن قلنا: إن لحوم الحمر مكروهة فلأن أرواثها ليست بنجسة، إنما هي مكروهة ولا يمكن حفظ الخفاف منها مع أن الخف يفسد بالغسل.

فرع: فإن قلنا: يجزئ المسح في الخف، فهل يجزئ ذلك في النعل، فقال ابن حبيب: لا يجزئ فيه إلا الغسل، وروى عيسى أن ابن القاسم فرق بين الخف والنعل، وفي المدونة ما ظاهره أن المسح يجزئ فيهما.

فوجه قول ابن القاسم، أن المشقة لا تلحق بنزعهما في الصلاة بخلاف الخف. ووجمه القول الثاني أن الغسل يفسد النعلين كالخف.

مسألة: أما الرجل، فلم أر فيها نصًا، وعندنا أن المسح يجزئ فيها بعد إزالة العين؛ لأن العلة المبيحة لمسح الخف تكرر لهذه العين وعدم خلو الطرقات منها، وهذا المعنى موجود في القدم، ويجوز أن يقال بغسل القدم؛ لأن الغسل لا يفسدها وبمسح الخف؛ لأن الغسل يفسده.

مسألة: وأما الدم على السيف، ففى العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك: يمسح ويصلى به، وقد علل القاضى أبو محمد ذلك بصقالته، وأن النجاسة تزول عينها وأثرها مسحه؛ لأنها لا تبقى فيه، ويحتمل أن يقال فى ذلك أن الذى يبقى منه فيه يسير معفو عنه كأثر المحاجم، وهذا آكد؛ لأن السيف يفسد بالغسل والحاجة إلى مباشرة الدماء متكررة، وبالله التوفيق.

الطهارة ......الطهارة .....

٣٢ – مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَاب، عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الْحَوْلانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّاً فَلْيَسْتَنْثِرْ وَمَن اَسْتَحْمَرَ فَلْيُوتِرْ» (١).

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْت مالِكًا يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَتَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْثِرُ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِـدَةٍ: إِنَّهُ لا بَأْسَ بِذَلِكَ.

الشرح: قوله: «أنه لا بأس بهما من غرفة واحدة»، يريد أن الفاعل لذلك لا يخالف السنة المباحة ولا يخرج، وإن ترك الأفضل.

وقوله: «يتمضمض ويستنثر من غرفة واحدة»، يحتمل وجهين، أحدهما: أن يفعل المضمضة كلها والاستنثار كله من غرفة واحدة. والثانى: أن يجمع كل مضمضة واستنثار في غرفة واحدة، فيأتي بالمضمضة والاستنثار في ثلاث غرفات.

واختلف أصحابنا في تأويل قول مالك: إن تفريق ذلك أولى، على وجهين، أحدهما: أن الأفضل عنده أن يأتي بمضمضة واستنثارة في غرفة واحدة، ثم يأتي بهما في ثانية، ثم في ثالثة فيفعل ذلك في ثلاث غرفات، والوجه الثاني أن يأتي بالمضمضة على النسق في ثلاث غرفات، ثم يأتي بالاستنشاق على نسق في ثلاث غرفات، فيأتي بهما في ست غرفات.

۳۷ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ۳۷. وأخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ۱۲۱، وأخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ۱۲۰، ومسلم كتاب الطهارة برقم ۲۳۰. والنسائي كتاب الطهارة برقم ۲۳۰، وأبو داود برقم ۳۰۰ وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ۳۳۸، ۹۰۹. وأحمد بالمسند برقم ۷۱۸، ۳۷۲۰ وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۸۳۲، ۸۳۲۸، والدارمي كتاب الطهارة ۲۲۲، ۷۲۷۳ عن سلمة بن قيس.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر: لا يصح عن مالك ولا عن ابن شهاب في هذا الحديث غير هذا الإسناد، وقد وهم فيه عثمان الطرايقي، عن مالك، أخبرنا محمد، حدثنا على بن عمر، حدثنا أبو محمد الحسين بن أحمد بن صالح، حدثنا عبدالله بن محمد بن ناحية، حدثنا أحمد بن عبدالرحمن بن المفضل، حدثنا عثمان بن عبدالرحمن، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، عن النبي على قال: ومن توضأ فليستنثر ومن استحمر فليوتره.

قال أبو الحسن على بن عمر: هذا وهم، ولا يصح فيه عن مالك ولا عن الزهرى غير حديث أبى إدريس الخولاني، وقد رواه أسيد بن عاصم، عن بشر بن عمر، عن مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبى هريرة، عن النبي وذلك أيضًا خطأ والصواب ما في الموطأ. انظر: (التمهيد، حديث ثان لابن شهاب، عن أبى إدريس الخولاني).

۲۹۲ ..... الطهارة

وقال الشافعي: إن الجمع بينهما في غرفة واحدة أفضل.

والدليل على ما نقوله رواية وهيب لحديث عبدالله بن زيد بن عاصم، وفيه تمضمض واستنشق واستنثر من ثلاث غرفات. ودليلنا من جهة المعنى أن هذين عضوان منفصلان، فوجب أن يفصل بينهما في الطهارة كاليدين.

٣٣ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ قَدْ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ فَلَى، يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، فَدَعَا بِوَضُوء، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَـةُ: يَا عَبْدَ النَّبِيِّ فَلَى، يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، فَدَعَا بِوَضُوء، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَـةُ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَٰنِ، أَسْبِغِ الْوُضُوءَ فَإِنِّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ فَلَى يَقُولُ: «وَيْـلُ (١) لِلاَّعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

الشرح: قول عائشة، رضى الله عنها: «أسبغ الوضوء»، على وجه التنبيه له على إكمال واستيعاب أعضائه.

وقوله على: «ويل للأعقاب من النار» دليل على أن عائشة تلقنت ذلك من قوله على العلى الوعيد لمن لم يبلغ بالوضوء أعقابه، والألف واللام في قوله على: «ويل للأعقاب»، يحتمل أن تكون للعهد، وأن يريد به الأعقاب التي لا ينالها الوضوء، ويبعد أن يريد به الجنس لأن ذلك يخرجه عن أن يكون وعيدًا لمن أخل ببعض الوضوء.

٣٤ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَحْلاء، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ

۳۳ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ۳۸. وأخرجه البخارى ۲۰/۱ كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، عن أنس. مسلم ۲۱۳/۱ كتاب الطهارة، باب ۹ عن ابن عمرو. الترمذي ۱۸/۱ برقم ۹۷ عن عبدالله بن عمرو. النسائي ۱۸/۱ برقم ۹۷ عن عبدالله بن عمرو. النسائي ۱۸/۱ كتاب الطهارة، باب ۸۸ عن ابن عمرو. ابن ماجه ۱۹/۱ وقم ۵۰ عن ابن عمر، برقم ۱۰۵ عن عائشة. أحمد ۱۹۳۲ عن ابن عمرو. عبدالرزاق في المصنف برقم ۵۸، ۲۲ عن أبي هريرة ۱/۱۲. الدارمي ۱۷۹۱ عن ابن عمرو. ابسن خزيمة برقم ۱۳۱ عن ابن عمرو ۱۸/۱ عن ابن عمرو ۱۸/۱ عن عن عبدالله بن عمرو الطبراني في الكبير ۱۲۲۸ عن عبدالله ابن عمرو. البيهقي في السنن الكبرى ۱۹۲۱ ومعرفة السنن والآثار ۱۹۲۱ عن عبدالله ابن عمرو. البيهقي في السنن الكبرى ۱۹۲۱ ومعرفة السنن والآثار ۱۹۲۱.

(۱) ويل: قال النووى: أى هلكة وخيبة. وقال الحافظ ابن حجر: اختلف فى معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى سعيد مرفوعًا: ويل، واد فى حهنم. قال: وحاز الابتداء بالنكرة لأنه دعاء. انظر: (تنوير الحوالك صـ٣٣).

٣٤ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٣٩.

ا**لطهارة** أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَتَوَضَّأُ بِالْمَاءِ وضوءًا لِمَا تَحْتَ إِزَارِهِ<sup>(١)</sup>.

الشرح: معنى قوله: «إنه سمع عمر بن الخطاب يتوضأ بالماء»، يريد أنه سمع وقع الماء وحركة يديه.

وقوله: «وضوءًا لما تحت إزاره»، يريد أنه كان يستعمل الماء في الاستنجاء، وقد كان سعيد بن المسيب وغيره من السلف يكرهون ذلك، ويقول ابن المسيب: إنما ذلك وضوء النساء، فبين مالك، رحمه الله، وجه إباحته بالعمل الجارى به، مع ما يعضده من النظر في مبالغة التطهير به.

وقوله: «لما تحت إزاره»، يحتمل أن تكون اللام بمعنى «فى» وكنى عن موضع الحدث بما تحت الإزار؛ لأن الوضوء لو أطلق لكان الأظهر حمله على الوضوء الرافع للحدث، فبين أن المراد به الاستنجاء.

سُئِلَ مَالِك عَنْ رَجُلِ تَوَضَّا فَنَسِى، فَغَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَمَضْمَض، أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَمَضْمَض، أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَمَضْمَض، وَرَاعَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَمَضْمَض، فَلْيَعْسِلْ فَرَاعَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَلْيَغْسِلْ فَلْيَعْسِلْ فَرَاعَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَلْيَغْسِلْ وَجْهَةُ ثُمَّ لَيُعِدْ غَسْلَ فِرَاعَيْهِ مَا لَكِي غَسْلَ فِرَاعَيْهِ وَلَا يُعِدْ غَسْلَ وَرَاعَيْهِ، حَتَّى يَكُونَ غَسْلُهُمَا بَعْدَ وَجْهِهِ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَكَانِهِ، أَوْ بِحَضْرَةِ ذَلِكَ.

المشوح: يحتمل أن يكون ذكر الناسى؛ لأنه لا عتب عليه فى فعله ولا إنكار بترك الترتيب المستحب فى الطهارة، وهذا على مذهب ابن القاسم، وأما على رواية ابن حبيب، فهو أبين؛ لأن حكم الناسى عنده غير حكم العامد والجاهل ولا خلاف فى أن الترتيب مشروع، وإنما الخلاف فى وجوبه، وفرق بين المضمضة وبين غسل الوجه فى الترتيب؛ لأن المضمضة من سنن الوضوء وغسل الوجه من فرائضه، وحكم الترتيب إنما ورد فى الفرائض، وهذا على مذهب ابن القاسم.

وأما ابن حبيب، فقال: من نكس طهارته عامدًا أو جاهلاً ابتدأ الوضوء، وإذ فعل ذلك ناسيًا، نظرت فإن حالف بين مفروض ومسنون، فلا شيء عليه، وإن كان بين مفروضين، أخر ما قدم وأتى بما بعده من مفروض ومسنون، حكى ذلك عن مطرف وابن الماحشون.

<sup>(</sup>١) ولما تحت إزاره: قيل: كناية عن موضع الاستنجاء تأدبًا، أي أنه بالماء أفضل منه بالحجر.

وروى ابن مسلمة في المبسوط فيمن غسل رجليه قبل مسح رأسه، يمسح رأسه، وليس عليه أن يعيد غسل رجليه؛ لأن المسح خفيف.

فصل: «وأما الذى غسل ذراعيه قبل وجهه، فليغسل وجهه، ثم ليغسل ذراعيه»، ظاهره أنه بدأ بغسل يديه، ثم ذكر بعد أنه يغسل وجهه، فهذا إن كان بحضرة ذلك غسل وجهه؛ لأنه لم يكن غسله بعد غسل يديه، ثم أتى بباقى وضوئه ليحصل له الترتيب والموالاة.

وأما إن كان ذكر بعد أن غسل وجهه، فإنه لا يحتاج إلى إعادة غسل وجهه، وإنما عليه أن يعيد غسل يديه ليكون غسلهما بعد وجهه فيحصل الترتيب بينهما ثم يتم وضوءه على ذلك، وهذا حكم من أتى بالوضوء كله غير غسل وجهه ثم ذكره، فإنه يغسله ثم يعيد غسل يديه ثم يتم وضوءه، فيحصل له الترتيب والموالاة، والله أعلم وأحكم.

فصل: وقوله: «إن كان في مكانه أو بحضرة ذلك»، يريد أنه إذا بدأ بغسل ذراعيه ثم غسل وجهه، فإن كان بحضرة ذلك غسل ذراعيه ليحصل له الترتيب المستحب إذا أدرك الموالاة المستحقة، وإن ذكر غسل وجهه بعد أن طال وزال عن مكانه، غسل وجهه خاصة، ولم يكن عليه في رواية ابن القاسم إعادة غسل يديه؛ لأن الموالاة المستحقة قد فاتته، فسقط حكم الترتيب الملازم لها، وفي المبسوط لمحمد بن مسلمة في شرح مسألة الموطأ: هكذا وقع في النسخة الثانية.

فصل: وقوله: «إذا كان في مكانه أو بحضرة ذلك» ويخرج عن حد الموالاة؛ لأن جبر الترتيب يحصل له بغسل يديه وسائر أعضاء الطهارة بعد وجهه؛ لأنه إنما نقض الترتيب بين الوجه واليدين على سائر الأعضاء، فقد وجد ذلك.

ولما كان لهذا الغسل الآخر حظ من الوضوء بترتيبه، شرعت الموالاة بينه وبين سائر أعضاء الطهارة، وذلك إنما يكون ما لم يجف الوضوء، ولم تفت الموالاة، فإذا حف الوضوء فاتت الموالاة، فلم يشرع الإتيان بباقى الطهارة؛ لأنه لا فائدة فى ذلك إلا الموالاة، وقد فات حكمها وإنما تجب مع الذكر دون النسيان.

وفى المبسوط لمحمد بن مسلمة فى شرح مسألة الموطأ: أنه يعيد غسل ذراعيه بعد وجهه، إن كان بحضرة ذلك، وإن تطاول استأنف وضوءه بمنزلة من فرق وضوءه، وهذا مبنى على أن طويل النسيان يبطل الموالاة وعلى أن الموالاة مستحقة، والسترتيب مستحق

الطهارة .....

على وجه ما، وفرق ابن حبيب بين مسألة التنكيس ومسألة النسيان لبعض أعضاء الوضوء، فجعله يستأنف الوضوء في مسألة النسيان؛ لأن الموالاة شرط في صحة الطهارة.

فرع: ومقتضى هذه المسألة أن الترتيب ليس بشرط في صحة الطهارة. وبه قال أبو حنيفة، وروى على بن زياد عن مالك أن الترتيب شرط في صحة الطهارة، وبه قال الشافعي.

والدليل على صحة القول الأول، وهو المشهور من المذهب، قوله تعالى: ﴿فَاغْسَلُوا وَجُوهُكُمْ وَأَيْدِيكُمُ إِلَى المُرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ [المائدة: ٦]، فعطف أعضاء الوضوء بعضها على بعض بالواو، والواو في كلام العرب تقتضى الجمع دون الترتيب، فإن قالوا: فإنه قال: ﴿فَاغْسَلُوا ﴾ فتلقى الأمر بالفاء في قوله: ﴿فَاغْسَلُوا ﴾ فتلقى الأمر بالفاء في قوله: ﴿فَاغْسَلُوا ﴾ وذلك يقتضى الترتيب، وإذا وجب الترتيب في الوجه والبداءة وجب في غيره؛ لأن أحدًا لم يفرق بينهما.

فالجواب أنا لا نسلم أن الفاء للتعقيب، وإنما هي لجواب الشرط وإنما تكون للـترتيب في العطف خاصة.

وجواب ثان، وهو أنا لو سلمنا أن الفاء للتعقيب لما لزم ذلك؛ لأنه عطف الأعضاء بعضها على بعض بالواو التي تقتضى الجمع، فكأنه قال: إذا قمتم للصلاة فاغسلوا هذه الأعضاء، وهذا يمنع الترتيب.

سُئِلَ مَالِك عَنْ رَجُلٍ نَسِى أَنْ يَتَمَضْمَضَ وَيَسْتَنْثِرَ حَتَّى صَلِّى؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ، وَلَيْمَضْمِضْ وَيَسْتَنْثِرْ مَا يَسْتَقْبِلُ، إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّىَ.

الشرح: وهذه المسألة مبنية على ما ذكرنا من أن المضمضة والاستنشاق ليسا من فرض الوضوء، فلذلك لم يكن على من نسيها أن يعيد الصلاة إذا أتى بالواجب من الطهارة، وإنما أمره بالمضمضة والاستنثار إذا أراد الصلاة ليكمل نقل طهارته وفرضها، فإن لم يرد أن يصلى فلا يمضمض ولا يستنثر؛ لأن وقت ذلك قد ذهب بفعل الصلاة، والطهارة عبادة لا تراد لنفسها وإنما تراد لغيرها.

٢٩٦ .....الطهارة

# وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة

٣٥ - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ (١)، فَسَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ (٢)».

۳۰ - ذکره ابن عبد البر فی الاستذکار برقم ۵۰. و أخرجه البخساری کتاب الوضوء برقم ۱۹۲. و مسلم کتاب الطهارة برقم ۲۷۸. و البرمذی کتاب الطهارة برقم ۲۵. و النسائی کتاب الغسل و التيمم برقم ۲۵۱. و أبو داود کتاب الطهارة برقم ۱۰۵، ۱۰۰ و ابن ماجه کتاب الطهارة و سنتها برقم ۳۹۳. و آحمد بالمسند برقم ۷۲۲، ۷۳۹، ۷۳۹، ۷۲۱۷، ۲۷۲۷، ۲۷۳۹ و ۷۲۲۱، ۲۰۱۱، ۱۰۲۱۱ و و البغوی بشرح السنة ۲/۲، ۵۰ عن أبی هریرة. و البیهقی فی السنن الکبری ۱/۵۱ عن أبی هریرة کتاب الطهارة، باب غسل الیدین. الخ، و الدارمی ۱۹۲۱ عن أبی هریرة.

(۱) يدخلها في وضوئه: أى في الماء الذى في الأناء المعد للوضوء. زاد الشافعي ومسلم وأبو داود: وثلاثا وفي رواية: ثلاث مرات. قال الرافعي: والقدر الذى يستحب غسله ما بين رعوس الأظافر والكوع هو الذى يغمس في الأناء غالبًا للاغتراف. قال: وعلى ذلك ينزل قوله تعالى: ﴿فاقطعوا أيديهما ﴿ قال: ولو دخل الساعد في مسمى اليد لم يكن إلى التقييد بالمرافق حاحة في قوله تعالى: ﴿وأيديكم إلى المرافق ﴾ . انظر: (تنوير الحوالك صـ٣٤).

(٢) قال ابن عبدالبر: لم تختلف الرواية عن مالك في حديث أبي الزناد هذا في قوله: وفليغسل يده قبل أن يدخلها، بغير توقيت ولا تجديد في الغسلات، وكذلك رواية الأعرج، فيما علمت، عن أبي هريرة في هذا الحديث بغير توقيت، كما قال مالك، عن أبي الزناد سواء. وروى الليث بن سعد، عن حعفر بن ربيعة، عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة رفعه قال: إذا استيقظ أحدكم من منامه، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسل يده أو يفرغ فيها، فإنه لا يدرى أين باتت يده.

وكذلك رواه عمار بن أبى عمار، عن أبى هريرة، ذكر حماد بن سلمة، عن عمار بن أبى عمار، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يضع يده فى الإناء حتى يغسلها، فإنه لا يدرى على ما باتت يده؛ فقال له قين: أرأيت إذا أتينا مهراسكم هذا الليل، فكيف نصنع؟ فقال: أعوذ بالله من شرك يا قين! هكذا سمعت النبى على يقول.

وكذلك رواية همام بن منبه، عن أبى هريرة أيضًا سواء بغير توقيت؛ ذكره عبدالرزاق، عن معمر، قال: حدثنا همام بن منبه، عن أبى هريرة، عن النبى الله قال: إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها، فإنه لا يدرى أين باتت يده.

وكذلك رواه ثابت مولى عبدالرحمن بن زيد، عن أبي هريرة بغير تحديد.

الطهارة .......

الشرح: اختلف الناس في سبب غسل اليد لمن قام من النوم، فقال ابن حبيب في واضحته: إنما أمر بذلك لما لعله أن ينال به ما قد يبس من نجاسة خرجت منه لا يعلم بها أو غير نجاسة مما يتقذر، وقيل أيضًا: إنما ذلك لأن أكثرهم كان يستجمر بالحجارة، فقد يمس بيديه أثر النجاسة، وهذه الأقوال ليست ببينة؛ لأن النجاسات لا تخرج من الجسد في الغالب إلا بعلم من تخرج منه، وما لا يعلم به، فلا حكم له.

وكذلك موضع الاستحمار لا تناله يد النائم إلا مع القصد لذلك، ولو كان غسل اليد بتحويز ذلك لأمر بغسل الثياب التي ينام فيها لجواز أن تخرج النحاسة منه في نومه فتنال ثوبه، أو لجواز أن يمس ثوبه موضع الاستحمار، وهذا باطل.

والأظهر ما ذهب إليه شيوخنا العراقيون من المالكيين وغيرهم، أن النائم لا يكاد أن يسلم من حك جسده، وموضع بثرة في بدنه، ومس رفغه وإبطه، وغير ذلك من مغابن جسده، ومواضع عرقه، فاستحب له غسل يده قبل أن يدخلها في وضوءه على معنى التنظف والتنزه، ولو أدخل يديه في إنائه قبل أن يغسلها لما أثم خلافًا لأحمد بن حنبل في قوله: غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء واجب، إذا قام من نوم الليل دون نوم النهار.

=وذكره عبدالرزاق، عن ابن حريج، عن زياد بن سعد، عن ثابت مولى عبدالرحمن بن زيد، أنه أخبره، أنه سمع أبا هريرة، يقول: قال رسول الله على: وإذا كان أحدكم نائما ثم استيقظ فأراد الوضوء، فلا يضع يده في الإناء حتى يصب على يده، فإنه لا يدرى أين باتت يده.

قال ابن عبدالبر: احتج بعض أصحاب الشافعي لمذهبهم في الفرق بين ورود الماء على النحاسة وبين ورودها عليه بهذا الحديث؛ وقالوا: ألا ترى أن رسول الله على لما خاف على النائم المستيقظ من نومه القائم منه إلى وضوئه أن تكون في يده نجاسة، أمره بطرح الماء من الإناء على يده ليغسلها، ولم يأمره بإدحال يده في الإناء ليغسلها فيه، بل نهاه عن ذلك، قال: فدلنا على أن النجاسة إذا وردت على الماء القليل أفسدته ومنعت من الطهارة به وإن لم تغيره؛ قال: ودلنا ذلك أيضًا على أن ورود الماء على النجاسة لا تضره، وأنه بوروده عليها مطهر لها وهي غير مفسدة له؛ لأنها لو أفسدته مع وروده عليها لم تصح طهارة أبدًا في شيء من الأشياء، واحتجوا أيضًا بنهيه عن البول في الماء الدائم وبحديث وولوغ الكلب في الإناء، وبنحو ذلك من الآثار مع أمره بالصب على بول الأعرابي.

قال ابن عبدالبر: أما لو لم يأت عن النبي ﷺ في الماء غير هذا الحديث، لساغ في الماء بعض هذا التأويل، ولكن قد حاء عن النبي ﷺ - في الماء أنه لا ينجسه شيء - يريد إلا ما غلب عليه، بدليل الإجماع على ذلك، وهذا الحديث موافق لما وصف الله - عز وحل - به الماء في قوله: ﴿وَأَنْزِلْنَا مِن السماء ماء طهورًا ﴿ يعنى: لا ينجسه شيء إلا أن يغلب عليه. انظر: (التمهيد، حديث ثالث وعشرون لأبي الزناد).

والدليل على ما نقوله أن هذه طهارة عقيب نوم، فاستحب غسل اليد قبلها، أصل ذلك الطهارة عقيب نوم الليل، وأما الحديث فإنه وإن كان ظاهر الأمر الوجوب، فإنه قد اقترن به ما دل على أن المراد به الندب دون الوجوب؛ لأنه قال: «فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده»، فعلل بالشك، ولو شك هل مست يده نجسًا أم لا؛ لما وجب عليه غسل يده.

مسألة: وتعليق هذا الحكم بنوم الليل لا يدل على اختصاصه به؛ لأن النائم إن كان لا يدرى أين باتت يده، فكذلك المحنون والمغمى عليه، وكذلك من قام إلى وضوء من بائل أو متغوط أو محدث، فإنه يستحب له غسل يده قبل أن يدخلها في إنائه، خلافًا للشافعي؛ لأن المستيقظ لا يمكنه التحرز من مس رفغه، ونتف إبطه، وفتل ما يخرج من أنفه، وقتل برغوث، وعصر بثر وحك موضع عرق.

وإذا كان هذا المعنى الذى شرع له غسل اليد موجودًا فى المستيقظ، لزمه ذلك الحكم ولا يسقط عنه أن يكون علق فى الشرع على النائم، ألا ترى أن الشرع علقه على نوم المبيت، ولم يمنع ذلك من أن يتعدى إلى نوم النهار لما تساويا فى علة الحكم.

مسألة: من غسل يده قبل وضوءه ثم شرع في وضوءه، فأحدث في أثناء وضوءه ولزمه استئنافه، فهل عليه غسل يده ثانية في استفتاح وضوءه أم لا؟ روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك في المجموعة: يعيد غسل يديه، وهذا اختيار ابن القاسم. وروى ابن وهب عن مالك في المجموعة أيضًا رواية أخرى: لا يعيد غسل يديه، وهو اختيار أشهب ويحيى بن يحيى.

فوجه الرواية الأولى أن الطهارة متى شرعت للنظافة ثم دخلها أحكام العبادة المحضة لتأكدها، غلب عليها حكم العبادة المحضة، لم يراع فيها ويعود سببها كغسل الجمعة، أصله إزالة الرائحة، فلما دخلت أحكام العبادة المحضة من اعتبار العد، د لزمه الإتيان به، وإن عدمت الرائحة، فكذلك في مسألتنا لما دخله ما يختص بالعبادة المحضة من اعتبار العدد، لزم الإتيان بها، وإن لم يوجد سببها.

٣٦ - مَالِك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا نَامَ

٣٦ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٤١. وأخرجه الترمذي ١١١/١ كتاب الطهارة، باب ما حاء في الوضوء من النوم برقم ٧٧ عن ابن عباس. الدارقطني ١٦٠/١ كتاب الطهارة، باب فيما روى فيمن نام قاعدًا وقائمًا ومضجعًا، عن ابن عباس. الطبراني في الكبير ٢٩٠/٨ عن أبي أمامة.

الشرح: وحوب الوضوء على النائم المضطحع من باب نواقض الطهارة الصغرى، وهى ثلاثة أنواع لا خلاف فيها فى المذهب: ذهاب عقل، وخارج، وملامسة. فأما ذهاب العقل، فهو النوم وما كان فى معناه من الإغماء والسكر والجنون، والأصل فى وحوب الوضوء ن النوم فى الجملة قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا اللَّهُ فَى آمَنُوا إِذَا قَمْتُم إِلَى

(۱) قال ابن عبدالبر: وروى أبو حالد يزيد الدالانبى، عن قتادة، عن أبى العالية، عن ابن عبدس، أن رسول الله على قال: وإنما الوضوء على من نام مضطحعًا، وهو عندهم حديث منكر، لم يروه أحد من أصحاب قتادة التقات؛ وإنما انفرد به أبو خالد الدالاني، وأنكره عليه، وليس بحجة فيما نقل.

وقال الليث بن سعد: إذا تصنع للنوم حالسًا فعليه الوضوء، ولا وضوء على القـاتم؛ والجـالس إذا غلبه النوم توضاً.

وقال الشافعى: على كل نائم الوضوء إلا الجالس وحده، فكل من زال عن حد الاستواء ونام فعليه الوضوء، وسواء نام قاعدًا، أو ساحدًا، أو قائمًا، أو راكعًا، أو مضطحعًا وهو قول الطبرى وداود بن على.

وروى عن على، وابن مسعود، وابن عمر، أنهم قالوا: من نام حالسا فلا وضوء عليه.

وروى عن ابن عباس، أنه قال: وحب الوضوء على كل نائم إلا من خفق برأسه خفقة أو خفقتين. رواه هشيم، عن يزيد بن أبى زياد، عن مقسم، عن ابن عباس؛ ورواه الشورى، عن يزيد، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: وحب الوضوء على كل نائم إلا من خفق خفقة برأسه. وقال الحسن، وسعيد بن المسيب: إذا خالط النوم قلب أحدكم واستحلى نومًا فليتوضأ. وروى ذلك عن أبى هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، وبه قال إستحاق وأبو عبيد، وهو معنى قول مالك.

وكان عبدالله بن المبارك يقول: إن نام ساحدًا في صلاته فلا وضوء عليه، وإن نام ســـاحدًا فــى غير صلاته فعليه الوضوء، وكذلك إن تعمد النوم حالسا وهو في صلاته، فعليه الوضوء.

وروى عن أبى موسى الأشعرى ما يدل على أن النوم عنده ليس بحدث على أى حال كان حتى يحدث النائم حدثا غير النوم، لأنه كان ينام ويوكل من يحرسه. وروى عن عبيدة نحو ذلك. وروى عن سعيد بن المسيب أنه كان ينام مرارًا مضطحعًا ينتظر الصلاة، ثم يصلى ولا يعيد الوضوء للصلاة.

وقال المزنى صاحب الشافعى: النوم حدث، وقليله وكثيره يوجب الوضوء كسائر الأحداث. قال ابن عبدالبر: حجة من ذهب مذهب المزنى فى النوم حديث صفوان بن عسال، مع القياس على ما أجمعوا عليه فى أن غلبة النوم وتمكنه يوجب الوضوء إلا شىء روى عن أبى موسى وعبيدة، محتمل للتأويل. انظر: (التمهيد، حديث ثالث وعشرون لأبى الزناد).

الطهارة الصلاة فاغسلوا وجوهكم اللائدة: ٦] الآية، وهذا قائم إلى الصلاة، فوجب عليه الوضوء.

ودليلنا من جهة المعنى أن الغالب من النوم مع الاستثقال خروج الحدث لاسترخاء المفاصل، فأجرى جميعه بحرى غالبه.

فرع: وليس النوم بحدث في نفسه، لما روى ابن عباس أنه قال: بت عند خالتي ميمونة، والنبي عندهم فتوضأ، ثم قام يصلى، فقمت عند يساره، فأخذني فجعلني عن يمينه، فصلى ثلاث عشرة ركعة، ثم نام حتى نفخ، وكان إذا نام نفخ، ثم أتاه المؤذن فخرج وصلى ولم يتوضأ.

فرع: وحكم وجوب الوضوء به أن من استغرق في النوم وطال أمره على أى حالة كان، فعليه الوضوء. وقال أبو حنيفة: من نام على هيئات الصلاة، فالوضوء عليه، وقال الشافعي: من نام جالسًا فلا وضوء عليه. ورواه ابن وهب عن مالك.

والدليل على صحة المشهور من المذهب أن هذا مستغرق النوم، فوجب عليه الوضوء أصل ذلك المضطجع.

فرع: ولا وضوء ليسير النوم خلافًا لأبي إبراهيم المزنى في قوله: إن الوضوء يجب بقليل النوم وكثيره.

والدليل على ما نقوله أن النوم ليس بحدث فى نفسه، وإنما يجب الوضوء لما يخفى عنه وقوعه كغيره من الحدث الذى يكون الغالب حروجه، وأما يسير النوم، فإنه يخلو من ذلك ولا يخفى عليه ما يجرى له من ذلك ومن غيره.

إذا ثبت ذلك، فإن أحوال الإنسان تختلف في النوم باختلاف هيئته على ضربين، أحدهما: يكثر منه الحدث ويتهيأ خروجه. والثاني: لا يَبْكن معه في الغالب، وهو يمعنين، أحدهما: لا يتهيأ معه الاستغراق في النوم كحالة الركوع، والثاني: لا يتهيأ معه خروج الحدث كحال الجلوس.

فإذا تهيأ أن يتفق المعنيان، فلا يمكن استغراق النــوم، ولا يتهيــأ خــروج الحــدث، فــلا وضوء على من نام على هذه الهيئة، وهي هيئة الاحتباء.

وإن انفردت إحدى الحالتين، فإن مالكًا، رحمه الله، راعى الهيئة التى لا يمكن معها خروج الحدث، فيقول: لا وضوء على من نام جالسًا، ما لـم يطـل ذلـك، ولا يراعـي

٣٧ – مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ تَفْسِيرَ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] أَنَّ ذَلِكَ إِذَا قُمْتُمْ مِنَ الْمَضَاحِع، يَعْنِي النَّوْمَ.

الشرح: ذهب زيد في هذه الآية إلى أن القيام إنما هو القيام من النوم خاصة، وذهب إلى ذلك جماعة من المالكيين وغيرهم، واستدلوا على ذلك بأن الآية قمد ورد فيها ذكر سائر الأحداث الموجبة للوضوء، فيجب حمل أولها على القيام من النوم ليحتمع في الآية أنواع الأحداث الموجبة للوضوء.

وذهب غير زيد بن أسلم إلى أن الآية عامة في كل قائم إلى الصلاة إلا ما خصه الدليل، وليس هذا ببعيد؛ لأنه لا يمتنع أن يعم في أول الآية جميع الأحداث، ثم يخص بعضها بالذكر بعد ذلك.

فصل: وقوله عز وحل: ﴿فاغسلوا وجوهكم﴾ [المائدة: ٦]، قال القاضى أبو محمد: معناه، فاغسلوا وجوهكم للصلاة. قال: وذلك دليل على اعتبار النية فى الطهارة، وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي وجمهور الفقهاء.

والدليل على ما نقوله الآية المتقدمة. ومن جهة السنة قوله الله الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى»، وهذا ما لم ينو الوضوء، فلم يكن له. ودليلنا من جهة القياس أن هذه طهارة تتعدى محل موجبها من حسم المكلف، فافتقرت إلى النية. أصل ذلك التيمم. إذا ثبت ذلك، ففيه ثلاثة أبواب، الأول: في تبيين ما يفتقر إلى النية من الطهارة، والباب الثانى: في إيضاح ما يجزئ في ذلك من النيات، والباب الشالث: في محل النية من الطهارة.

\* \* \*

۳۷ - ذكره ابن عبد البر فى الاستذكار برقم ٤٢. أخرجه أبو داود ٤٣/١ كتاب الطهارة، باب الرجل يصلى الصلوات بوضوء واحد برقم ١٧٢ عن بريدة. الترمذى ٨٩/١ برقم ٢٦ كتاب الطهارة، باب ٤٥ عن بريدة. النسائى ٨٦/١ عن بريدة بكتاب الطهارة. مسلم ٢٣٢/١ كتاب الطهارة، باب ٢٥ عن بريدة. ابن ماجه برقم ٢٥٠ عن بريدة. أحمد ٥/٠٥٠ عن بريدة. البيهقى فى السنن الكبرى ١٦٢/١ عن بريدة. أبو عوانة ٢٣٧/١ عن بريدة. ذكره الزيلعى بنصب الراية ١٦٤/١ عن بريدة.

## ياب فيما يغتقر إلى النية من الطهارة

إذا ثبت ذلك، فإن غسل الجمعة يفتقر إلى النية عنـد جمهـور أصحابنـا، ويجىء على قول أشهب والشيخ أبى إسحاق أنها لا تفتقر إلى نية.

فوجه القول الأول قوله على: «إنما الأعمال بالنيات». ومن جهة المعنى أن هذا الغسل وإن كان أصله لما يكون بالإنسان من العرق والصنان الذى يلزم إزالته للصلاة التى شرع لها النظافة والتجمل، فإنه قد اعتبر فيها من العدد وغير ذلك مما يعتبر في العبادات المحضة كالوضوء وغسل الجنابة، فثبت لها حكم العبادة، فافتقرت إلى النية، ولأنها أيضًا تتعدى محل موجبها لأنها تلزم من لا عرق له ولا صنان، وتتعلق من الأعضاء بما يعدم فيه ذلك كما تتعلق مما يوجد فيه ذلك.

ووجه قول أشهب وأبى إسحاق أنها طهارة لإزالة معنى، فاعتبرت إزالته دون النية كغسل الجنابة.

مسألة: وأما غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء، فإن افتقاره إلى النية يتخرج على وجهين، من جعله من سنن الوضوء كابن القاسم، اعتبر فيه النية، ومن رأى غسلهما على سبيل النظافة كأشهب ويحيى بن يحيى، فلا يعتبر في ذلك نية. وقد روى ابن وهب عن مالك ما يقتضى الوجهين جميعًا.

مسألة: وأما غسل الذكر من المذى، فحكى الشيخ أبو محمد في نوادره، أنه لا يفتقر إلى النية كغسل النجاسة.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: والصحيح عندى أنه يفتقر إلى النية؛ لأنها طهارة تتعدى على وحوبها. وأما من خلع خفيه بعد المسح عليهما، فأراد أن يغسل رجليه أو يمسح على خفين أسفلين.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وقد انفصلت من جملتها، فلابد من تجديد النية لها، وكذلك من نسى غسل عضو من أعضاء الطهارة الكبرى والصغرى، ثم ذكره بعد أن حف وضوءه وطال أمره، فإنه لابد له فى غسله من النية.

مسألة: وأما من مس ذكره بيده في أثناء غسله قبل غسل أعضاء الوضوء، فليس عليه تجديد النية، وإن كان ذلك بعد غسل أعضاء الوضوء، فقد قال الشيخ أبو محمد: يحتاج إلى تجديد نية الوضوء عند غسل أعضاء الوضوء، ومنع من ذلك الشيخ أبو

### \* \* \*

## باب في إيضاح ما يجري من النية

وأما الباب الثانى، فيما يجزئ من النية فى الطهارة، فإن الاعتبار فى ذلك بمعنيين، أحدهما: بما يتناول من الأحداث والأسباب، والثانى: بما يتناول من العبادات، فإذا تساوت الطهارتان فى أنفسهما وفيما تتناوله من الأحداث والأسباب، وفيما تمنعه من العبادات، فلا خلاف أن نية إحدى الطهارتين تنوب عن الأحرى، وإن تساوتا فى الغسل، واختلفتا فى أن إحداهما عن حدث، والأحرى سبب غسل الجنابة، والغسل للرواح للجمعة، فقد اختلف أصحابنا فيمن اغتسل للجمعة ولم ينو الجنابة، فقال ابن القاسم: لا يجزيه نية الغسل للرواح عن نية الجنابة، ورواه عن مالك، وبه قال ابن عبدالحكم وأصبغ. وقال ابن وهب وابن كنانة وابن الماحشون ومطرف وابن نافع: تجزيه. ورووه عن مالك.

فوجه قول ابن القاسم أن غسل الجمعة غير واحب، فلا تجزيه نية عن نية غسل الجنابة، وهو واحب.

ووجه القول الثاني أن غسل الجمعة مشروع مأمور به، فوجب أن تجزى نيته عن نيسة غسل الجنابة. قال ابن حبيب: كمن توضأ لنافلة، فإنه يصلي بها فريضة.

فرع: وإن نوى الجنابة، فهل يجزيه عن نية غسل الجمعة؟ ذهب أكثر أصحابنا إلى أنه لا يجزيه. وقال محمد بن مسلمة وأشهب: يجزيه.

وجه قول الجماعة أن غسل الجمعة إنما يثبت بعد ارتفاع الحدث ولا ينتقض بالحدث، ويحتمل أن يكون قول أشهب مبنيًا على أن غسل الجمعة لا تفتقر إلى النية، فإن نوى الطهارتين معًا، ففي المدونة عن ابن القاسم: تجزيه. وقال محمد بن مسلمة: لا نجزيه إلا أن يغتسل للجنابة ويجزيه ذلك عن غسل الجمعة.

مسألة: وأما من اعتقد أنه على وضوء يتوضأ بحددًا للطهارة، ثم ذكر أنه قد أحدث، فذكر الشيخ أبو محمد في نوادره عن أشهب، أن ذلك يجزيه. وفي كتاب ابن سلحنون: أنه لا يجزيه؛ لأنه قصد النافلة.

وذكر أبو محمد عبدالحق: أن ما زاد على الفرض في تكرار الوضوء يجب أن يفعل

بنية الفرض لتنوب الغسلة الثانية عما نقص من الأولى، فإن أتى بالثانية والثالثة بنية الفضل، فإنه يخرج على الخلاف المذكور في تجديد الطهارة.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: إنه لا يكون التكرار بنية النفل، وإنما يؤتى به بنية الفرض بمنزلة تطويل القراءة فى الصبح والركوع والسحود؛ لأن النفل ليس من جنس الفرض فتتم به فضيلته، ألا ترى أن من صلى صلاة فرض فنذًا ثم أراد أن يعيدها فى جماعة للفضيلة، فإنه لا يعيدها إلا بنية الفرض، ولو صلاها بنية النفل لما كملت بها فضيلة الأولى، والله أعلم وأحكم.

مسألة: ومن لم يذكر جنابة فاغتسل على أنه إن كانت به جنابة، فهذا الغسل يرفع حكمها، ثم ذكر بعد ذلك جنابة، فقد روى عيسى عن ابن القاسم: لا يجزيه. وقال عيسى: يجزيه، واحتج بأن ابن كنانة قال: من اغتسل للجمعة ناسيًا للجنابة أجزاه. قال عيسى: فكيف بهذا.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: والذى عندى أنه أراد بذلك أن نية الطهارة الواحبة لا تفتقر إلى نية الوجوب، وهذه المسألة تحتاج إلى نظر وتقسيم، وذلك أن اللذى يغتسل على هذا الوجه لا يخلو أن يشك هل أجنب بعد غسله أو رأى شيئًا، فشك أهو حنابة أو غيرها أو لم يشك، بل تيقن أنه على طهارة، فإن شك فى الجنابة بعد الغسل، فهذا على مذهب ابن القاسم، يجب عليه الغسل، وهذا الشك عنده يقوم مقام تيقن الجنابة، فلا يجوز أن يقول ابن القاسم: لا يجزيه، ولا أن يشبهه بغسل الجمعة، وإنما يجوز أن يقال ذلك على مذهب من قال من أصحابنا: إن الطهارة مع هذا النوع من الشك مستحبة، وأما من رأى بللاً فشك فيه، فإنه يتخرج على قول ابن نافع: إن الغسل يلزمه، وعلى رواية ابن زياد أن الغسل لا يلزمه، وأما من تيقن الطهارة، فاغتسل مع ذلك استظهارًا بحددًا لغسله، فهو بمنزلة من توضأ بحددًا لوضوئه.

مسألة: فإذا تساوت الطهارتان عن حدث، واختلفت موانعهما كالجنابة والحيض، فإن الحيض يمنع الوطء ولا تمنعه الجنابة، فإن اغتسلت الحائض تنوى الجنابة دون الحيض، ففي كتاب ابن سحنون عن أبيه: لا يجزئ.

وفى كتاب الحاوى للقاضى أبى الفرج: يجزى. وقال محمد بن عبدالحكم: وحه قـول سحنون أن الحيض يمنع مما لا تمنع منه الجنابة، وإذا رفع موجب الجنابـة لـم يرتفع جميع موجب الحيض، فوجب أن لا يجزيه.

ووجه القول الثانى أن هذين حدثان موجبهما واحد، فوجب أن تنوب نية أحدهما عن نية الآخر كالوضوء من النوم والبول واختلاف موانعهما لا يوجب التنافى بينهما؛ لأن الحائض لو نوت استباحة الصلاة خاصة لأجزأها ذلك من جميع موانع الحيض، وهذا المعنى موجود في مسألتنا، ولهذا اختلف قول مالك وأصحابه في الجنب يتيمم ناسيًا لجنابته، ينوى من الحدث الأصغر، فمنع منه مالك، وجوزه ابن مسلمة ورواه عن مالك.

هسالة: فإن نوت بغسلها الحيض دون الجنابة، فقد قال مالك: يجزيها عن غسل الجنابة، وكذلك قال ابن القاسم في المجموعة، وهذا مطرد على رواية من لا يرى للحائض قراءة القرآن عند انقطاع الدم، وعلى رواية من لا يرى لها قراءة القرآن جملة. أما من حمل قول أصحابنا في ذلك على تجويز القراءة لها على الإطلاق، فإنه يتحرج على قول سحنون أن نية الحيض لا تجزى عن نية الجنابة، والله أعلم وأحكم.

مسألة: وأما ما تختلف موجباته وموانعه كالجنابة والحدث الأصغر، فإن نية الأعم منه تنوب عن نية ما هو أخص منه، فتنوب نية الجنابة عن نية الحدث الأصغر ولا تجزئ نية الحدث الأصغر عن نية الأكبر في الطهارة بالماء، وأما في التيمم فقد اختلف فيه على ما تقدم لاختلاف موانعهما واتفاق موجبهما.

فصل: وأما تناول النية للعبادات والأفعال، فإن نوى بالطهارة استباحة جميع ما يمنعه حدثها أجزأ ذلك، وهو أعم وجوهها، فإن نوى استباحة فعل بعينه، فإن الأفعال على ثلاثة أضرب، أحدها: ما تكون الطهارة شرطًا في صحته، والثاني: ما شرعت فيه الطهارة على وجه الاستحباب، والثالث: ما لم تشرع فيه طهارة بوجه، فإن نوى استباحة فعل شرعت الطهارة في صحته، فلا خلاف على المذهب أنه يجزى، ويستباح بها ذلك الفعل مثل أن ينوى الجنب الصلاة أو مس المصحف وقراءة القرآن.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وعندى أنه يجرى محرى ذلك أن ينوى الجنب دخول المسجد أو ينوى المحدث صلاة نافلة.

فرع: وهل له أن يستبيح به سائر موانع ذلك الحدث؟ المشهور من المذهب أن من نوى صلاة بعينها أو مس مصحف وما أشبه ذلك، فإنه يستبيح به كل ما يمنع منه ذلك الحدث.

وقال القاضى أبو الحسن فيمن نوى بطهارته استباحة صلاة بعينها دون غيرها: أنه يتحرج على روايتين عن مالك في رفع نية الطهارة، فإن قلنا إن الطهارة لا ترفع، حاز

٣٠٦ .....الطهارة

له أن يصلى ما نوى وغيرها، وإن قلنا إنها ترفع، لم يجز لـه أن يصلى غيرها؛ لأنه قـد نوى رفض طهارته بعدها، فليس له أن يصلى شيئًا بعدها. وفرق القـاضى بـين أن ينـوى استباحة صلاة بعينها دون غيرها.

مسألة: وأما الضرب الثانى، فهو أن ينوى بطهارته فعلاً شرعت فيه استحبابًا مثل أن يتوضأ المحدث لدخول المسجد أو لقراءة القرآن أو النوم، فقد حكى أبو الفرج فيمن توضأ لقراءة القرآن: له أن يصلى بوضوئه ذلك ومثل ذلك فى المختصر فيمن توضأ ليكون على طهر.

وحكى ابن حبيب أنه لم يختلف أصحابنا فى صحة الصلاة بالوضوء للنوم، ومثل هذا يلزم فى الوضوء لدخول المسجد أو السعى أو الغسل للجمعة ودخول مكة والوقوف بعرفة، وألحق ابن حبيب بذلك من توضأ ليدخل على الأمير ورواه فى المحموعة ابن نافع عن مالك، وقال القاضى أبو محمد: لا يجوز شىء من ذلك.

هسألة: وأما الضرب الشالث، وهو أن ينوى بوضوئه استباحة ما لم تشرع فيه الطهارة أصلاً، فإنه لا يستبيح بتلك الطهارة صلاة ولا خلاف في ذلك نعلمه، ومن توضأ ليعلم الوضوء أو ليتعلمه، قال ابن حبيب: لا يصلى به. وفي النوادر من قول أصحابنا: مكرهًا لم يجزه.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فيلزم الجنب معنيان، أحدهما: أن ينوى بطهارته الجنابة أو ما يغسل منه جميع الجسد وجوبًا أو استحبابًا، والثانى: أن ينوى استباحة جميع موانعها وبعضها.

وأما الوضوء فيحتاج إلى نية الطهارة من معنى تجب منه أو شرعت فيه استحبابًا وليس عليه تعيين الحدث ونية استباحة الموانع وبعضها، فإن اغتسل ولم يعين حدثًا، فالظاهر من المذهب أنه لا يجزيه.

وقال الشيخ أبو إسحاق: من اغتسل ينوى التطهير ولا ينوى الجنابة، قال مالك مرة: لا يجزيه، وقال مرة: يجزيه، وعلى ذلك أكثر أصحابنا. ويلزم في التيمم تعيين الفعل الذي يستباح به. وحكى ابن حبيب أن ذلك على الوجوب ويتخرج على قول مالك وابن القاسم أن ذلك على الاستحباب، والله أعلم.

## باب في محل النية من الطهارة

ومحل النية من الطهارة على ما يقتضيه قول القاضى أبى محمد فى أولها عند التلبس بها، وقد رأيت ذلك لغيره من أصحابنا، وظاهر قول القاضى أبى محمد يدل على أن محلها عند ابتدائه بفرض الطهارة، وبه قال الشافعي.

وروى عيسى عن ابن القاسم فيمن توجه إلى البحر أو الحمام ينوى غسل الجنابة، فلما أخذ في الطهر نسى الجنابة، أنه يجزيه، وقال سحنون: يجزيه في البحر، ولا يجزيه في الحمام، قال ابن القاسم: ومنزلته ذلك منزلة من يوضع له الماء، وهو يقصد الاغتسال من الجنابة، فنسى حتى فرغ، فإن ذلك يجزئ عنه؛ لأنه على نيته ما دام مشتغلاً بالعمل، فلا يؤثر فيه النسيان.

وفرق سحنون بين البحر والحمام بأن البحر لا يقصده في الغالب إلا لغسل الجنابة، وأما الحمام فيقصده ليغتسل فيه تنظفًا، وهذا التعليل صحيح إن شاء الله، غير أنه يحتاج أن يفرق بينه وبين قوله في نية الصلاة: أنها مقارنة لتكبيرة الإحرام.

ووجه ذلك أن من حكم نيات العبادة أن تقارن افتتاحها إلا أن يمنع من ذلك مانع كما يمنع من الصوم، وذلك أنه يجوز لمن أراد الصوم في غرة أن ينوى ذلك في أول ليلته.

وأما الطهارة، فإنها تفتتح بنوافلها فلو قارنت النية الفرض لعرا غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق عن النية، فحاز له تقديم النية عند الشروع في أمر الطهارة من المشى إلى موضع الماء وغير ذلك مما يحتاج إليه الوضوء مع اتصال العمل به إلى الشروع في الوضوء.

وأما في الصلاة، فإنها تفتتح بفرض من فروضها ولا يخفى على المكلف الدخول فيها؛ لأنه يفعله، فوجب أن تقارن النية افتتاحها وكذلك الحج.

فصل: وأما ما يفعله في غيره، فلا يفتقر إلى نية كغسل الميت، وغسل الإناء من ولوغ الكلب وغسل الكتابية إذا انقطع عنها دم حيض أو نفاس ومن وضَّاً غيره لمرض أو زمانه، فإن الشيخ أبا محمد قال: النية على الموضاً لا على الغاسل.

فصل: ذكر ابن الجهم أن فرض الوضوء نزل بالمدينة في سورة المائدة، وكان الطهر عكة من النوادر، وهذا أمر لو صح لحملناه على ذلك غير أنه يحتاج إلى نقل صحيح،

ويحتمل أن يريد بذلك أنه كان الوضوء بمكة أمر النبى الله وواردًا من قبله، وإن كان على الوجوب لكنه لم ينزل فيه القرآن إلا بالمدينة، والله أعلم وأحكم.

فصل: قوله: ﴿وإِن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو الامسة النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدًا طيبًا ﴿ [النساء: ٤٣]، فذكر الملامسة والمجيء من الغائط مع النوم، وهي أصول أسباب الطهارة، إلا أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا تقديرها على التحقيق إذا قمتم إلى الصلاة أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى المرافق، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين، وإن كنتم جنبًا فاطهروا، وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا، قال ذلك محمد بن مسلمة.

قَالَ مَالِك: الأمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لا يَتَوَضَّا أُ مِنْ رُعَافٍ<sup>(١)</sup>، وَلا مِنْ دَمٍ، وَلا مِنْ قَيْحٍ يَسِيلُ مِنَ الْحَسَدِ، وَلا يَتَوَضَّا إلا مِنْ حَدَثٍ يَخْرُجُ، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ دُبُرٍ أَوْ نَوْمٍ.

الشرح: قد تقدم قولنا أن الأحداث المتفق عليها في المذهب ثلاثة أضرب، ذهاب العقل، وقد ذكرنا حكمه، والثاني: ما يخرج من السبيلين، ونحن نبين حكمه الآن، والثالث: الملامسة، وما في معناها، وسيأتي ذكرها بعد هذا إن شاء الله.

فأما ما يخرج من الجسد، فإنه على ضربين حارج من السبيلين، وحارج من غير السبيلين، فأما الخارج من السبيلين، فإنه يوجب الطهارة على وجوه سنبينها بعد هذا إن شاء الله، وأما الخارج من غير السبيلين، فإنه لا يجب به الوضوء، طاهرًا كان أو نجسًا، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: كل نجاسة سالت من الجسد من أى موضع حرجت منه، فالوضوء يجب بها.

والدليل على ما نقوله أن هذا خارج لا ينقض الطهارة قليله، فلم ينقضها كثيره كالبصاق.

مسالة: وأما الخارج من السبيلين، فإنه لا يخلو أن يكون معتادًا أو غير معتاد، فإن كان معتادًا فإنه تجب فيه الطهارة، وهو على ثلائة أضرب: البول والغائط والودى.

وروى ابن نافع عن مالك في المحموعة: أنه ماء أبيض خاثر يخرج بأثر البــول يكــون من الجماع. وقال ابن حبيب: يكون من الرجل والمرأة لحمام أو أبردة.

<sup>(</sup>١) الرعاف: هو خروج الدم من الأنف.

قال القاضى أبو محمد: هو بذال معجمة، وقيل بدال غير معجمة، وكل قد حكى عن أهل اللغة، وقد استوعب الكلام فيه فى الاستيفاء، فهذه المعانى الثلاثة يجب بها الوضوء خاصة، والذى هو ماء رقيق يخرج عند الالتذاذ عند الملاعبة أو التذكار، فإن فيه الوضوء، وهل يجب فيه غسل الذكر أم لا؟ سيأتى ذكره بعد هذا إن شاء الله، وأما المنى، فإنه تجب به الطهارة الكبرى.

فرع: وهذا كله إذا تيقن خروجه، فإن شك فى ذلك، فهو على ثلاثة أضرب، أحدها: إن تيقن أنه أحدث ولا يدرى أن ذلك قبل الوضوء أو بعده، فهذا يجب عليه الوضوء، والثانى: إن تيقن الوضوء، وشك أحدث بعده أم لا؟ فروى ابن القاسم عن مالك: يعيد الوضوء، وروى عنه: لا يعيده.

واختلف في تأويل ذلك، فذُهب العراقيون إلى أنهما روايتان، إحداهما: إيجاب إعادة الوضوء، والثانية: نفيه. وذهب المغاربة إلى أنه على الاستحباب.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: والأول أظهر عندى؛ لأن مالكًا قاسه على من شك أصلى ركعتين أو ثلاثًا، وقال: عليه إتمام ما شك فيه. ولا خلاف أن ذلك على الوجوب.

ووجه ذلك أنه قد لزمه أداء الصلاة بطهارة، فلا يبرأ منها إلا بيقين، ولا يحصل له اليقين إلا باستثناف الطهارة. ووجه آخر وهو أنه ليس بحدث في نفسه، وإنما يجب به الوضوء للشك في بقاء الطهارة، وهذا المعنى موجود في مسألتنا.

فرع: فإذا قلنا بوجوب الوضوء بالشك في الحدث، فإن شك حارج الصلاة فهذا حكمه، وإن شك في الصلاة، فقد روى القاضى أبو الحسن عن مالك في ذلك روايتين، إحداهما: يقطع ويتوضأ، والثانية: إن شك في نفس الصلاة، فلا وضوء عليه، وإن شك خارج الصلاة، فعليه الوضوء، وبه قال إبراهيم النخعي.

وجه الرواية الأولى أن هذا شك في الطهارة، فوجب عليه الوضوء لما يلزمه من فعل الصلاة، كالذي يشك قبل التلبس بالصلاة.

ووجه الرواية الثانية ما روى عنه الله الله الله الله الله السيء في الصلاة لا ينصرف حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا.

ومن جهة المعنى أن المتلبس بالصلاة لم يبطل تيممه، وإذا وحده قبل التلبس بها بطل تيممه، والله أعلم.

فصل: وأما الضرب الثالث، فهو أن يوجد منه أمر يشك، هل هو حدث أم لا؟ مثل أن يتخيل له ريحًا وجدت منه أو يجد بللاً فلا يدرى، فهذا قد اختلف أصحابنا فيه، فقال ابن حبيب، في المتخيل: لا طهارة عليه. وفرق بينه وبين الذي يشك بعد الطهارة في الحدث، وروى على بن زياد عن مالك في الذي يجد البلل، فلا يدرى ما هو: لا غسل عليه، ولعله عرق.

وروى ابن نافع عن مالك: إن وجد البلل في الصلاة، فلا ينصر ف حتى يستيقن، قال: وإن وجده خارج الصلاة، فشك، فعليه الغسل.

مسألة: وأما غير المعتاد، فهو كالحصى والدم والدود، فإن المشهور عن مالك وأصحابه أنه لا يجب به وضوء. وقال محمد بن عبدالحكم: يجب به الوضوء، ويه قال أبو حنيفة والشافعي.

وجه القول الأول أنه خارج غير معتاد، فلم يجب به الوضوء كـدم الفصـادة. ووجـه القول الثاني أنه خارج من السبيلين، فوجب به الوضوء كالمعتاد.

٣٨ – مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَنَامُ جَالِسًا؛ ثُمَّ يُصَلِّى وَلا يَتَوَضَّأُ.

الشرح: معنى ذلك أن نومه كان يسيرًا يعلم معه أنه لم ينتقل عن مستوى جلوسه، وهذا على ما يقتضيه مذهب مالك، ويحتمل أن يكون ابن عمر رأى في ذلك رأى المخالف.

## \* \* \*

## الطهور للوضوم

٣٩ - مَالِك، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ مِنْ آلِ بَنِي الأَزْرَقِ (١)،

٣٨ – أخرجه أبو داود ١/١٥ كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم برقم ٢٠٢ عن ابن عباس.

۳۹ – أخرجه الترمذى كتاب الطهارة برقم ٦٤. والنسائى كتاب المياه برقم ٣٣٠. وكتاب الصيد والذبائح برقم ٤٣٤. وأبو داود كتاب الطهارة برقم ٨٣٠. وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ٣٨٠. وكتاب الطهارة وسننها برقم ٣٨٠. وكتاب الصيد برقم ٣٢٤٠. وأحمد بالمسند برقم ٣٨٠، ١٣٠٨، وكتاب الطهارة برقم ٣٧٤، وابن أبى شيبة بالمصنف ١٣٠/١ عن مدالله بن المغيرة، عن رحل من بنى مدلج وأنه سأل النبى، وأخرجه الحاكم عن المغيرة بن أبى بردة، عن رحل من بنى مدلج ١٤١/١. وأخرجه عبدالرزاق في المصنف، عن المغيرة بن عبدالله بن أبى بردة ٤/٤١، برقم ٨٣٥٧. وأخرجه البيهقى بسنده، عن المغيرة بن أبى بردة، عن رجل من بنى مدلج ٨٠٥٠. وأخرجه البيهقى بسنده، عن المغيرة بن أبى بردة، عن رجل من بنى مدلج ٨٠٥٠.

الطهارة ......الطهارة .....الطهارة .....

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ (٢)، وَهُوَ مِنْ يَنِي عَبْدِ الدَّارِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ (٢) يَقُولُ: حَاءَ رَجُلُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَىٰ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرْ كَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتُوضًا مِن ماء البحر؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأُنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتُوضًا مِن ماء البحر؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولُولُولَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُل

الشرح: قوله: «إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء»، يحتمل أن ما يركبونه لا يحمل أكثر من ذلك، ويحتمل أن يكون ذلك لغير هذا الوجه، فيكون اقتصارهم على قليل الماء لهذا الوجه؛ لأن ذلك مباح، ويكون على الوجه الأول للضرورة.

وقوله: «فإن توضأنا به عطشنا»، دليل على أن العطش له تأثير في ترك استعمال الماء المعد للشرب، ولذلك أقره النبي الله على التعلق به.

فصل: وقوله على: «هو الطهور»، يعنى الذى يتكرر التطهير به، ولا يصح أن يكون معنى طهور، طاهر لأنهم لم يسألوه هل هو طاهر، وإنما سألوه هل هو مطهر، فأجابهم بأنه طهور، وهذا يقتضى أن لفظ طهور يتضمن معنى مطهر، ولا يكون مطهرًا حتى يكون ماء طاهرًا، ولا خلاف في جواز التطهير بماء البحر، إلا ما يروى عن عبدالله بن عمر، وقد أنكر القاضى أبو الحسن أن يكون ذلك قولاً لأحد، والأصل في جواز

<sup>(</sup>۱) سعيد بن سلمة من آل بنى الأزرق: قال ابن عبدالبر: لم يرو عنه فيما علمت إلا صفوان ابن سليم ومن كانت هذه حاله فهو مجهول لا تقوم به حجة عندهم، وتعقب بأنه روى عنه أيضًا الجلاح أبو كثير، ذكره الرافعى فى شرح المسند، وحديثه عنه فى مستدرك الحاكم. قال الرافعى: وعكس بعض الرواة الاسمين فقال: سلمة بن سعيد وبدل بعضهم فقال: عبدالله بن سعيد. انظر: (تنوير الحوالك صه٥٠).

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر: سأل محمد بن عيسى الترمذى البخارى عن حديث مالك هذا، فقال: هو حديث صحيح قال: قلت: هشيم يقول فيه المغيرة بن أبى بردة فقال: وهم فيه. انظر: (تنوير الحوالك صه٣).

<sup>(</sup>٣) قال الرافعى: روى الحديث بعضهم عن المغيرة عن أبيه عن أبى هريرة قال: ولا يوهم ذلك إرسالا في إسناد الكتاب قال: فيه ذكر سماع المغيرة من أبى هريرة. انظر: (تنويس الحوالك صـ٥٥).

<sup>(</sup>٤) قال الرافعي لما عرف على اشتباه الأمر على السائل في ماء البحر أشفق أن يشتبه عليه حكم ميتنه وقد يبتلى بها راكب البحر فعقب الجواب عن سؤاله بيان حكم الميتة، قال: والحل معنى الحلال، وقد ورد بلفظ الحلال في بعض الروايات انتهى. قلت: أحرجه الدارقطني من حديث حابر بن عبدالله وأنس وعبدالله بن عمر. انظر: (تنوير الحوالك صـ٣٥).

مسألة: والمياه على ضربين، مطلق ومضاف، فالمطلق ما لـم يتغير بمخالطة ما ليس بقرار له، وينفك الماء عنه غالبًا كماء السماء والآبار والأنهار والعيون والبحر، وهذا هو الطاهر المطهر، وكذلك ما تغير من المياه والتراب والحمأة الذى هو قرار لها، وكذلك ما جرى من المياه على كحل أو نورة أو شب أو كبريت أو زاج أو غير ذلك مما هو في معناه يغير صفاته، وعلى ذلك عمل الناس في الحمامات، وكذلك ما تغير بالطحلب؛ لأنه لا ينفك الماء عنه غالبًا.

وأما إذا سقط ورق الشجر أو الحشيش في الماء فتغير، فإن مذهب شيوخنا العراقيــين أنه لا يمنع الوضوء به.

وجه القول الأول أنه مما لا ينفك الماء عنه غالبًا، ولا يمكن التحفظ منه ويشق ترك استعماله كالطحلب. وقد روى في المجموعة ابن غانم عن مالك في غدر تردها الماشية، فتبول فيها وتروث، فتغير طعم الماء ولونه: لا يعجبني الوضوء به ولا أحرمه، ومعنى ذلك أن هذا مما لا ينفك الماء عنه غالبًا، ولا يمكن منعه منه.

وأما مخالطة الملح الماء، فقد قال القاضى أبو الحسن: الملمح من جنس الأرض، يجوز التيمم عليه، فإذا غير الماء يمنع الوضوء به.

وقد رأيت الشيخ أبا محمد وأبا الحسن اختلفا في مسألة الملح يخالط الماء، فأحاز أحدهما الوضوء به، ومنعه الآخر، ولم يفصلا، ويحتمل كلام شيوخنا العراقيين أن الملح المعدني هو الذي حكمه حكم التراب، وهو الذي ذكره القاضي أبو الحسن.

وأما ما يجمد لصنعة آدمى، فقد دخلته الصناعة المعتادة، فلا يجوز التيمم به، وإن غـير الماء بمخالطته، منع الوضوء به، والله أعلم.

مسألة: وأما المضاف من المياه، فهو في اللغة ما خالطه غيره وكان مضافًا إليه، ولكنه عند الفقهاء ولاسيما المالكيين واقع على ما تغيرت صفاته بما أضيف إليه، فأما ما لم تتغير صفاته، فلا يخلو أن يخالطه طاهر أو نجس، فإن خالطه طاهر كاليسير من الخلل والعسل والمذى، فلا خلاف بين الفقهاء نعلمه في أنه لا يمنع الطهارة به، إلا ما روى عن الشيخ أبي الحسن أنه قال: لا يطهر، وإذا توضأ مكلف بالماء، وأزال به حكم الحدث، فإنه يكره أن تعاد طهارة للخلاف في ذلك، ومن لم يجد غيره توضأ به وأجزأه. قال ابن القاسم: وهذا يقتضى أنه طاهر مطهر.

والمشهور من مذهب مالك وأصحابه إلا أصبغ، فإنه قال: لا يرفع الحدث، وهو أحد قولى الشافعي. وحكى القاضى أبو الحسن تأويلاً على رواية ابن القاسم: يتوضأ به ويتيمم.

والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿وَأَنْوَلْنَا مِن السَّمَاءُ مَاءَ طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، وطهور على مثال شكور وصبور، وإنما يستعمل فيما يكثر منه الفعل، وهذا يقتضى تكرار الطهارة بالماء.

ودليلنا من جهة القياس أن رفع الحدث بالماء مرة لا يمنع من رفعه به ثانية كرفعه من آخر العضو بعد تطهير أوله.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وقول أصبغ عندى مبنى على ما ذكر عن الشيخ أبى الحسن أن يسير الطاهر يسلب الماء حكم التطهير، وإن لم يغيره لأنه لا يخلو أن يكون على حسد الإنسان أثر يسير من عرق أو غبار أو غيره، فخسالط الماء فيسلب حكم التطهير، وإن لم يغيره.

فرع: إذا قلنا بقول أصبغ، فإن هذا الماء طاهر غير مطهر. وروى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة، أنه نجس، وبه قال أبو يوسف. والدليل على ما نقوله أن هذا ماء طاهر لاقى أعضاء طاهرة، فلم ينجس بذلك كما لو توضأ به تبردًا.

مسألة: وإن كان المخالط للماء ولم يغيره نجسًا، فإن كان الماء كثيرًا فهو طاهر على الإطلاق، وإن كان الماء قليلاً فالذى رواه أهل المدينة عن مالك، أنه طاهر مطهر. وابن القاسم يطلق عليه اسم النجاسة في روايته.

وقوله: ويرى على من توضأ به الإعادة في الوقت دون غيره، وهـو يعـود إلى مذهب مالك الذي حكاه أهل المدينة عنه.

وأما الخلاف ففى العبارة. وقال أبو حنيفة: كلما وردت عليه النجاسة، فإنه نجس، وإن لم يتغير، فإن كان كثيرًا لم ينجس منه غير موضع النجاسة، وإن كان قليلاً نجس جميعه، والكثير عنده الغدير الذى لا يتحرك أحد طرفيه بتحرك الآخر.

وقال الشافعي: إن بلغ الماء قلتين فهو طاهر، وإن كان أقـل مـن قلتـين فهـو نجـس، والقلة عنده خمسمائة رطل.

ودليلنا ما روى المقدام بن شريح بن هانئ، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي على قسال:

«الماء لا ينجسه شيء». ودليلنا ما رواه الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، عن عبدالله ابن عبدالرحمن بن رافع بن حديج، عن أبي سعيد الخدري قيل لرسول الله على: أنتوضاً من بئر بضاعة وهي تطرح فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن؟، فقال رسول الله على: «الماء طهور لا ينجسه شيء».

ودليلنا من جهة القياس أن هذا ماء لم يتغير بمخالطة ما ليس بقراره وينفك الماء عنه غالبًا، فوجب أن يكون طاهرًا مطهرًا كما لو زاد على القلتين.

فرع: إذا ثبت ذلك، فالظاهر من المذهب أنه مكروه لخوف الخلاف فيه، وهذا الماء يسميه ابن القاسم نحسًا، ويحكم له بحكم الماء المكروه في رفع الحدث به، بحكم الماء النحس في غسل الثوب والجسم منه، وتبعه على هذا جماعة من أصحابنا.

قال الشيخ أبو محمد في نوادره: أعرف لبعض أصحابنا فيمن توضأ بماء نجس شم اغتسل في البحر تبردًا، أنه يجزيه من طهارة أعضائه، يعنى من الماء النحس، ويصح وضوؤه بالماء النحس، قال: إلا أن يكون نجسًا لا اختلاف فيه كالذي تغير لونه وطعمه، فلا يجزيه حتى يعيد الوضوء بنيته.

وقال ابن الماحشون ومحمد بن مسلمة: هو ماء مشكوك فيسه، وكذلك يقولون فى سؤر الكلب. وأما سؤر النصرانى وفضل وضوئه، فهو من هذا الباب. وفى المدونة: لا يتوضأ بواحد منهما. قال الشيخ أبو محمد: وذلك على الكراهية. وفى العتبية من رواية أبى القاسم عن مالك: يتوضأ بسؤره ولا يتوضأ بفضل وضوئه.

ووجه ذلك أن الغالب عليه النجاسة لأنه لا يتدين بالتوقى منها لأنه يأكل الميتة والخنزير ويشرب الخمر، فهو بمنزلة ما يأكل النجاسة من الدجاج المخلاة وغيرها التى يمنع من الوضوء بسؤرها. وفي العتبية عن سحنون: إذا أمنت أن يأكل ميتة أو يشرب خمرًا، فلا بأس بسؤره لغير ضرورة.

وأما البئر تقع فيها فأرة أو دجاجة أو هرة، ففى العتبية من رواية أشهب وابن نافع عن مالك، في البئر تقع فيه الهرة فتموت فينزح منها قدر ما يطيبها، وأشار إلى مثل ذلك في بئر وقعت فيها فأرة فتمعطت.

وروى على بن زياد في المجموعة عن مالك: إن سال في البئر من فرثها أو دمها شيء، نزحت إلى أن يغلب الماء، وإن لم تتفسخ نزح منها شيء.

وفرق ابن الماجشون بين أن تقع فيها ميتة، وبين أن تقع فيها حية فتموت فيها، فقال: إن وقعت ميتة لم يضر ذلك الماء، وإن تغيرت رائحته حتى يتغير لونه أو طعمه، ولم يؤمر أهل البئر أن ينحوا منها شيئًا، وإن ماتت فيها نزح منها قدر ما يطيبها، وإن لم يتغير.

وحكى ذلك عنه أبو زيد فى ثمانيته، وحكى عن أصبغ أن كلا الوجهين يفسد الماء، ويوجب عدم إباحتها، والتى تقع فيها ميتة أشد إفسادًا، وفى هذا ثلاثـة أبـواب، الأول: فى حكم ذلك الماء المحكوم بالمنع من استعماله، والثانى: فى صفة تطهير المحل منه، والثالث: فى الفرق بين هذا القليل وبين الكثير الذى لا يفسد إلا بالتغيير.

### \* \* \*

# باب في حكم الماء المنوع من استعماله

يمنع منه مع وجود غيره، فإن لم يوجد غيره، فالذى عليه شيوخنا العراقيون وهو المشهور من قول مالك أنه يستعمل في كل ما يستعمل فيه الماء الطاهر، وقال ابن الماحشون وسحنون: يجمع بين التيمم والوضوء لأنه ماء مشكوك فيه، وبه قال الثورى.

وقال ابن القاسم: يتيمم أحب إلى من الوضوء به، فأما القول، فهـو على مـا قدمنـاه من أن الماء لا ينجس إلا بالتغيير، وإنما يكره مع القدرة على غيره للخلاف الظاهر فيه.

ووجه قول سحنون وعبدالملك أنه ماء مشكوك في طهارته، فإن كان ماء طاهرًا فقد توضأ به، وإن كان نجسًا فقد تيمم.

وما قاله ابن القاسم يحتمل معنيين، أحدهما: أن يسير الماء ينحسه قليل النحاسة، وإن لم يغيره، والثانى: أن التيمم يلزم مع وحود الماء المكروه، وإنما يمنع مع وحود الماء المطلق، وهذا أظهر لقوله: «من توضأ به وصلى يعيد الصلاة مادام في الوقت، ولا يعيدها بعد الوقت».

فرع: فإذا قلنا يجمع بين الوضوء والتيمم، فإن ابن سحنون روى عن أبيه قال: يتيمم ويصلى، ثم يتوضأ بذلك الماء، ويعيد الصلاة. وقال ابن الماحشون: يتوضأ بالماء ويتيمم ويصلى.

وجه قول سحنون ما احتج به من أنه إن بدأ بالوضوء، وكان الماء نجسًا، تنجست أعضاؤه وثيابه، وإن أخر الوضوء صلى، وقد نجست أعضاؤه أيضًا، فيصلى بالتيمم أولاً

ووجه قول ابن الماحشون أنه لا يصح تيممه، وهو واحد للماء، فيتوضأ ثم يتيمم بعد ذلك لعدم الماء، وقد رأيت لسحنون: يهريق الماء ثم يتيمم ويصلى.

مسألة: فإن توضأ بهذا الماء وصلى، فقد روى ابن القاسم وعلى بن زياد عن مالك يعيد في الوقت ولا يعيد بعده. وقال ابن حبيب: إن توضأ به جاهلاً أو عامدًا أعاد الصلاة أبدًا، وإن توضأ به غير عالم، أعاد في الوقت، وهذه طريقة ابن حبيب فيمن ترك المسنون.

وروى يحيى بن يحيى فى عشرته عن ابن القاسم، فى اللذى يتوضأ بماء وقعت به دجاجة فتزلعت ثم صلى، وهو مما لو عجن به لطرح ذلك الطعام، لا يعيد الصلاة إلا فى الوقت.

قال يحيى بن يحيى: هو كمن لم يتوضأ، ويعيد الصلاة أبدًا، وقول يحيى مبنى على أنه بحس كالمتغير، ومثل هذا يلزم على قول ابن الماجشون وسلحنون لمن توضأ به وصلى دون تيمم لأنه لا يتيقن أداءه للصلاة حين توضأ لها بماء لا يعلم هل يرفع الحدث أم لا؟.

مسالة: وأما ما امتزج بهذا الماء من عجين أو حنطة تبل، ففي العتبية من رواية أشهب عن مالك: لا يؤكل ذلك الخبز. قال الشيخ أبو بكر: ذلك على الكراهية.

قال القاضى أبو الوليد: ويحتمل عندى وجهين، التحريم والكراهة، فأما ما يقتضى التحريم، ففى العتبية لأشهب عن مالك: أن قومًا سألوه، وقد عجنوا به حبزًا بمتين من دراهم ثم أعلموه بذلك، فأمرهم بطرحه أو علفه الدواب، ونهى عن أكله، ولو لم يكن على التحريم لما أمرهم بطرحه لما فيه من إهانة أرفع الأقوات، والشرع يمنع من ذلك، ولما فيه من إضاعة المال الكثير.

وأما ما يقتضى الكراهة، فقد حكى ابن حبيب، أن من عجن بالماء النحس المتغير لا يطعم الدجاج، وهو كالميتة وهذا يقتضى أنه إنما أمرهم فى رواية أشهب بإطعامه الدواب والإبل لما لم يكن عنده نجسًا.

وروى ابن حبيب عن ابن الماحشون وابن عبدالحكم وأصبغ: أن ما عجن من الخبز

الطهارة .....الطهارة والمستمنين المستمنين الطهارة المستمنين المستم

بما لم يتغير أحد أوصافه، فلا بأس أن يطعمه رقيقه من اليهبود والنصباري. وحكمي ابن سحنون عن أبيه: لا يطعمهم إياه ولا يمنعهم منه.

قال ابن حبيب: وما تغير لونه أو طعمه أو ريحه فلا يطعم ما عجن بــه شــىء مــن الحيوان. وحكى ابن القاسم في المدونة، أن العسل النجس يعلفه النحل.

وهذا ظاهر في أن الحرام النجس يعلفه الحيوان، ويجب أن لا يجوز ذلك على أصل ابن حبيب. ووجه ذلك على قول ابن القاسم، أن النحل تأكل ذلك لأن العسل يغتذى به ويجتنى عسلاً آخر من التوار، ويحكم له في نفسه بحكم الطهارة لتغيبه عنا ووروده المياه، كالهرة تتناول الميتة ثم تغيب عنا.

وقال المغيرة: سقى الدواب ذوات اللبن، والأشجار ذوات الثمر هذا الماء، قال يحيى ابن عمر: فينجس بول الحيوان، ولا ينجس لبنه، ولا ثمر الشجر.

وأما ما طبخ من اللحم بهذا الماء، ففي العتبية من رواية معاوية بن موسى عن ابن القاسم: يغسل ذلك ويؤكل. وروى أشهب عن مالك: لا يؤكل.

وجه قول ابن القاسم أن ما في اللحم من المائية تقوى بالنار، فمنبع الماء المكروه أن يصل إلى باطنه، وإنما يتعلق بظاهره، والماء يزيل ذلك عنه.

ووجه قول مالك أن مائية اللحم تمتزج بهذا الماء المكروه، فيحصل لـه حكمـه، ولا سبيل إلى إزالة ذلك من باطن اللحم بالغسل، والله أعلم.

## \* \* \*

# باب في صفة القطهير من هذا الماء

وأما تطهير المحل من هذا الماء، فإنه على ضربين، أحدهما: أن يطهر مستقره، والثانى: أن يطهر ما أصابه، فأما تطهير مستقره، فروى أشهب عن مالك: إن ماتت فى البتر أخرج منها بقدر ما يطيبها، وقاله ابن الماجشون، قال: وليس لذلك حد.

وروى على بن زياد عن مالك فى المجموعة: إن تفسخت فى البئر نزعت، إلا أن يغلب الماء، وإذا لم تتفسخ نزع منها شىء. قال ابن كنانة: بقدر ما يطيبها. وروى أبو زيد فى ثمانيته عن أصبغ قولاً هو عندى أصل هذه المسألة، والله أعلم، وذلك أنه يراعى فى قدر ما ينزع من البئر قدرها وقدر ماء البئر وطول إقامتها فى الماء ودروجها فيه، قال: وأصل ذلك أنه إنما يباح من الماء ما يرى أنه جاوزها وأصابها.

مسألة: وأما تطهير ما أصاب هذا الماء من جسم أو ثـوب، فروى ابن القاسم عن مالك يغسل منه الثوب والجسد، وقد قال إنه يرفع الحدث لأنه إنما يعيد المتوضى مادام في الوقت.

وروى ابن حبيب عن ابن الماحشون: لا يغسل الثوب الرفيع الذي يفسده الغسل، وله بيعه كذلك والصلاة فيه، ويستحب أن يغسل غيره من الثياب وحسده، وقد قال: إنه مشكوك في طهارته، وذلك يقتضى إعادة المتوضئ منه الصلاة أبدًا، وحكى الشيخ أبو محمد في نوادره عن ابن نافع عن مالك: ينضح منه الثوب.

### \* \* \*

# باب في الفرق بين الكثير والقليل منه

والفرق بين هذا الماء وبين الكثير الذى لا يؤثر فيه إلا التغيير يكون من وجهين، أحدهما: القلة والكثرة، والثانى: البقاء والتحدد، فأما الكثرة والقلة، فحكى ابن حبيب عن ابن الماحشون وابن عبدالحكم وأصبغ: أن الآبار الصغار مثل آبار الدور تفسد بما مات فيها من شاة أو دحاحة، وإن لم تتغير ولا تفسد بما وقع فيها ميتًا حتى تتغير. وأما آبار الزرانيق والسوانى، فلا يفسدها ما مات فيها، وإن لم يغيرها إلا أن تكون البرك العظام حدًا.

وقد قال ابن وهب فى الدابة تموت فى حب فيه ماء السماء، فتنشق فيه وتتفسخ ولم يتغير من الماء لكثرته إلا ما قرب منها: أنها تخرج وينزع منها ما ذهب دسم الميتة والرائحة واللون، فتطيب بذلك إن كان الماء كثيرًا، وأنكر هذا ابن القاسم، وقال: لا خير فيه، فيحب على قول ابن وهب أن الماء المتحدد والدائم سواء فى هذا الحكم، وإن اختلفا فى الكثرة، وعند ابن القاسم وأصحابه أن الماء الدائم خلاف المتحدد فى هذا الحكم إلا أن يكثر الدائم حدًّا.

فصل: ويجب أن يراعى فى ذلك فصلان، أحدهما: قلة النجاسة، والثانى: تخفيف حكمها، فأما قلتها، ففى العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم، فى إناء وقعت فيه قطرة من بول أو دم: إن كان مثل الجزار لم تفسده، وإن كان مثل إناء الوضوء أفسدته.

وروى أبو زيد في ثمانيته عن ابن القاسم: أن ذلك لا يفسد ماء بئر الدار، وأما تخفيف حكمها، فروى عيسى عن ابن القاسم في العتبية: أن إناء الوضوء يفسده روث

الدابة، وإن وحده طافتًا في الجب لم يفسده، ولا تأثير له. ومعنى ذلك لاختلاف النــاس في نجاسته.

وروى عن مالك في الجب تحد فيه الروث طافيًا رطبًا أو يابسًا: لا خمير فيه، ولعله مبنى على قوله بنجاسة أرواثها. وقد اختلف قوله في غسل الخف منها، فقال مرة: يغسل، وعلل ذلك بعلتين، إحداهما: أنه لا يمكن التحرز منها، والثانية: للاختلاف في نجاستها.

فصل: ثم نعود إلى أصل التقسيم، وقد قضينا الكلام في الماء المطلق، وأما الماء المضاف، فهو الذي تغير بمخالطة ما ليس بقرار له، وينفك عنه الماء غالبًا، وتغيره يكون في المشهور من مذهب مالك من ثلائمة أوجه: لونه أو طعمه أو ريحه. وقال ابن الماحشون: لا اعتبار في تغير الرائحة، وإنما الاعتبار بتغير الطعم واللون.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فالمضاف ما تغير بمخالطة ما ليس بقرار له وينفك عنه الماء غالبًا، فما تغير بنجاسة خالطته، فلا خلاف في نجاسته وما تغير بطاهر كالزعفران وغيره، فإنه طاهر غير مطهر، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: هو طاهر مطهر.

والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿ فَلَم تَجَدُوا مَاء فَتَيَمُمُوا صَعِيدًا طَيْبًا ﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]، فشرط عدم الماء المطلق في جواز التيمم، ولم يجعل بينهما واسطة، وأبو حنيفة يجعل بينهما واسطة، وهو ماء الزعفران.

ودليلنا من جهة القياس أنه ماء قد تغير بمخالطة ما ليس بقرار له، وينفك الماء عنه غالبًا، فلم يكن مطهرًا كماء الباقلاء.

مسألة: فإن وجد مريد الطهارة الماء متغيرًا ولم يدر من أى شيء تغير أمن معنى يمنع التطهير به؟ أم معنى لا يمنع ذلك؟ فإنه ينظر إلى ظاهر أمره، فيقضى عليه به، وإن يكن له ظاهر، ولم يدر من أى شيء هو، حمل على الطهارة. روى ذلك ابن القاسم عن مالك في المحموعة.

وأما إذا كان له ظاهر، فقد روى فى العتبية أشهب عن مالك فى بئر فى دار تغيرت، ولم يدر من أى شىء تغيرت، قال: يـنزف يومـين وثلاثـة، فإن طابت وإلا لـم يتوضاً منها، وقال فى موضع آخر: أخاف أن تسقيه قناة مرحاض، ولو علم أنه ليس منه لـم أر به بأسًا، يحكم بالظاهر من أمرها لقرب المراحيض من آبار الدور ورخاوة الأرض.

. ٣٧ .....الطهارة

وقد روى عنه على بن زياد في المجموعة: رب بئر في الصفا والحجر لا يصل إليها شيء، ورب أرض رخوة يصل منها، فهذا أيضًا من المعاني التي يجب أن تراعى في مثل هذا.

وقد روى أشهب عنه فى العتبية فى حليج الإسكندرية الذى تجرى فيه السفن، فإذا جاء النيل صفا ماؤه وابيض، وإذا ذهب النيل ركد وتغير والمراحيض إليه حارجة، قال: لا يعجبنى إذا حرجت إليه المراحيض وتغير لونه، وقال بإثر هذا: اجعل بينك وبين الحرام سترًا من الحلال لا تحرمه، فظاهر هذا أنه منع منه كراهية واستظهارًا لا الحكم بنجاسته لأنه بجرى المراحيض إليه يجوز أن يكون لها تأثير فيه.

مسألة: ومن كان عنده مياه ماء فأكثر، فعلم نجاسة أحدها، ولم يعلم عينه، فذلك على ضربين، أحدهما: أن يتغير أحدها بنجاسة وسائرها بما لا يمنع الطهارة، والثانى: أن يكون سقط فى أحدها نجاسة يسيرة لم تغيره إلا أنه يمنع التطهير به عند ابن القاسم، فحكى ابن سحنون عن أبيه: يتيمم ويتركها، وبه قال المزنى. ويتروى عنه: يتوضأ بأحدها ويصلى ثم يتوضأ بالآخر ويصلى، وبه قال ابن الماجشون.

وقال محمد بن مسلمة: يتوضأ بأحدها، ويصلى ثم يغسل من الآخر مواضع الطهارة ثم يتوضأ به ويصلى. واختاره القاضى أبو محمد، وقال محمد بن المواز: يتحرى أحدها، فيتوضأ به ويصلى به ويجزئه، وبه قال أبو حنيفة والشافعي.

وقال القاضى أبو الحسن: إن كان عدد المياه قليلاً لا يشق عليه أن يتوضأ من كل إناء منها ويصلى بطهارته، فلا يجوز التحرى، وإن كانت كثيرة يؤدى استعمال ذلك إلى المشقة، حاز له التحرى.

وجه منع التحرى أنه أمر يتعلق بأداء الصلاة اشتبه عليه، وله طريق يوصله إلى اليقين فيه، فلزمه كما لو نسى صلاة واحدة لا يدرى أى صلاة هى، فإنه يجوز له صلاة يوم وليلة، ولا يجوز له التحرى.

ووجه قول سحنون أنه إذا توضأ بأحدها لم يؤد الصلاة بيقين، وإذا توضأ بكل واحد منها وصلى لزمه صلاتان للظهر، وهو خلاف الأصول، فوجب العدول إلى التيمم.

قال القاضى أبو محمد: وهذا أضعف الأقوال؛ لأنه يلزمه على هــذا مـن نسـى صـلاة وجهل عينها.

ووجه قول ابن المواز بالتحرى، أن هذه عبادة تؤدى تارة بيقين، وتارة بظاهر، فحاز دخول التحرى فيها عند الاشتباه كاستقبال القبلة عند معاينتها. والظاهر مع عدم المعاينة واليقين في الوصول أن يتوضأ من البحر والنيل، والظاهر أن يتوضأ بماء متغير لا يدرى أي شيء غيره.

فوع: وأما إذا قلنا بقول ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة فى الوضوء بكل إناء، فوجه قول عبدالملك فى تركه غسل أعضاء الوضوء بماء الإناء الثانى قبل الوضوء به، أن الماء الثانى إذا غلب على آثار الماء الأول فى الأعضاء، صار له حكم فى نفسه، فإمرار اليد معه على هذه الصورة يجزى من الوضوء به، ولا يلزمه نقله إلى العضو لرفع الحدث عاصة، بدليل من نزل عليه المطر، فأمر يده معه على أعضاء الوضوء، أجزأه.

وقول محمد بن مسلمة مبنى على أنه يجب غسل العضو من النحاسة، ثم يستأنف غسله بعد ذلك للوضوء. وقال القاضى أبو محمد فى هذه المسألة: إن لم يغسل ذراعيه، حاز؛ لأنه ليس بمتحقق، وبناه على أن ذلك مذهب محمد بن مسلمة، وقد رأيت لمحمد ابن مسلمة مثل ما قدمته فيمن كانت فى ذراعيه نجاسة فتوضا، ولم ينقلها: أنه يعيد أبدًا.

فرع: وإذا قلنا بقول ابن المواز في التحرى، فإنه يجوز ذلك مع تساوى المحظور والمباح مع كون المحظور أكثر، وهذا حكم الثياب، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: ذلك في الثياب، ومنع ذلك في المياه، وقال: لا يجوز التحرى فيها إلا إذا كان عدد المباح أكثر.

والدليل على ما نقوله أن هذا جنس يجوز فيه التحرى إذا كبان عـدد المبـاح أكـثر، فجاز فيه التحرى وإن تساويا أو كان عدد المحظور أكثر كالثياب.

فصل: وقوله: «الحل ميتته»، يريد ما مات من حيوانه المنسوب إليه من غير ذكاة، والحيوان حنسان، بحرى وبرى، أما البحرى فنوعان، نوع لا تبقى حياته فى البركالحوت، ونوع تبقى حياته فى البركالضفدع والسرطان والسلحفاة.

فأما الحوت، فإنه طاهر مباح على أى وجه فاتت نفسه، وبهذا قال مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: ما مات منه حتف أنفه، فإنه غير مباح.

والدليل على صحة قولنا قوله تعالى: ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه ﴾ [المائدة: ٩٦]، فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وهو من أهل اللسان: صيده ما صدته، وطعامه ما رمى به.

ودليلنا قوله على البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»، واسم الميتة إذا أطلق فى الشرع، فإنما يطلق على ما فاتت نفسه من غير ذكاة، ولذلك قال تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة ﴾ [المائدة: ٣].

مسألة: وأما ما تدوم حياته كالضفدع والسلحفاة، فهو عنـد مـالك طـاهر حـلال لا يحتاج إلى ذكاة. وقال ابن نافع: هو حرام نجس، إن مات حتف أنفه.

ووجه قول مالك، أن هذا من دواب الماء، فلم يفتقر إلى ذكاة كالحوت.

ووجه قول ابن نافع أنه حيوان تبقى حياته في البر كالطير.

مسألة: وأما حيوان البر، فعلى نوعين أيضًا، ما له نفس سائلة كالطير والفأرة والحية والوزغة وشحمة الأرض. وزاد القاضى أبو الحسن: والبراغيث، فإن ذلك كله ينجس بالموت، وهذا الذى ذكره فى البراغيث، يحتاج إلى تحقيق لأن من هذا الخشاش ما يكون فيه دم ينتقل إليه وغيره، وليس له دم من ذاته كالبراغيث والبعوض. وقد قال سحنون فى برغوث وقع فى ثريد: لا بأس أن يؤكل.

وفى كتاب ابن حبيب عن مالك: ما ليس له لحم ولا دم سائل كالخنفساء والنمل والدود والبعوض والذباب وما أشبه ذلك، من احتاج شيئًا منها للدواء وغيره فليذكه، عما يذكى الجراد، فحعل البعوض من صنف ما ليس له دم، وفيه دم ينتقل إليه، فعلى هذا إنما يراعى فى الدم أن يكون من نفس الحيوان، فيكون فيما ليس فيه دم قول واحد، أنه لا ينجس بالموت، وما له دم قول واحد، أنه ينجس بالموت، وفيما فيه دم وليس له دم القولان، ينجس على قول القاضى أبى الحسن، ولا ينجس على قول سحنون ومالك.

ويحتمل ذلك وجهًا آخر، وهو أن يكون البرغوث ينجس بالموت إذا كــان فيـه الـدم ولا ينجس إذا لم يكن فيه دم، وذكر اللحم فيما يعتبر به مع الدم والحلزوم لحم وحكمه حكم الجراد، والله أعلم.

مسألة: وأما فأرة المسك، فقد قال أبو إسحاق: هي ميتة ويصلي بها.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وتفسير ذلك عندى أنها كحراج يحدث

الطهارة ...... سيه

بالحيوان يجتمع فيه مداد ثم يستحيل مسكًا، ومعنى كونها ميتة أنها تؤخذ منه حال الحياة أو بذكاة من لا تصح تذكيته من أهل الهند؛ لأنهم ليسوا أهل كتاب، وإنما حكم لها بالطهارة، والله أعلم؛ لأنها قد استحالت عن جميع صفات الدم، وخرجت عن اسمه إلى صفات واسم يختص بها، فطهرت بذلك كما يستحيل الدم وسائر ما يتغذى به الحيوان من النجاسات إلى اللحم، فيكون طاهرًا ويستحيل الخمر إلى الخل، فيكون طاهرًا، وكما يستحيل ما يدمن به من العذرة والنجاسة تمرًا أو بقلاً فيكون طاهرًا، وإنما لم تنجس فأرة المسك بالموت لأنها ليست بحيوان، ولا جزء منه، فتنجس بعدم الذكاة، وإنما هي شيء يحدث في الحيوان كما يحدث البيض في الطير، والله أعلم.

وقد أجمع المسلمون على طهارته، وهو أقوى في إثبات طهارته من كل ما يتعلـق بـه مما ذكرنا، وإنما ذلك بمعنى تبين به وجه حكمه، والله أعلم وأحكم.

والنوع الثاني ما ليست له نفس سائلة كبنات وردان والصرار والخنفساء والذباب والحشرات، فإن ذلك لا ينجس بالموت.

﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ مَالِكُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةً (١) وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةً (١) وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةً (١)

٤ - أخرجه الترمذى كتاب الطهارة برقم ٥٨. والنسائى برقم ٦٨. وأبو داود برقم ٥٧. وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ٣٦٧. وأحمد بالمسند برقم ٢٢٠٢٢، ٢٢٠٧٤، ٢٢١٣٠.
 والدارمى كتاب الطهارة برقم ٣٣٧. والحاكم ١/٩٥١ عن كبشة كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة. والدارقطنى ١/٠٧ عن كبشة. والبيهقى فى السنن ١/٥٤٢ كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، عن كبشة. وابن أبى شيبة ٢١/١ كتاب الطهارات، باب من رخص فى الوضوء بسؤر الهرة، عن كبشة. والحميدى برقم ٣١٠ عن كبشة. وابن خزيمة برقم ٢٠١ عن كبشة. والبغوى بشرح السنة ٢٩/٢ عن كبشة.

<sup>(</sup>١) حميدة بنت أبى عبيد بن فروة: قال ابن عبدالبر: هكذا قال يحيى وهو غلط منه لم يتابعه عليه أحد، وإنما يقول رواة الموطأ كلهم ابنة عبيد بن رفاعة إلا أن زيد بن الحباب، قال فبه:=

الأنصارِيِّ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا فَحَاءَتْ هِرَّةً لِتَشْرَبَ مِنْهُ، فَأَصْغَى لَهَا الإَنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قَالَتْ كَبْشَهُ: فَرَآنِي أَنْظُرُ إِلَيْهِ فَقَالَ: لِتَشْرَبَ مِنْهُ، فَأَصْبُ اللَّهِ فَقَالَ: «إِنَّهَا أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَةَ أُحِي، قَالَتْ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى قَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطُوَّافِينَ عَلَيْكُمْ أُو الطُّوَّافَاتِ (٣)».

الشرح: قوله: «إن أبا قتادة دخل عليها»، يريد دخل عليها منزلها، وعلى هذا المعنى يستعمل هذا اللفظ.

وقوله: «فسكبت وضوءًا» على معنى إكرام الحم، وإنما جاز له ذلك لأنـه كـان ذا محرم منها.

فصل: وقوله: «فجاءت هرة لتشرب منه، فأصغى لها الإناء»، يريد أنه أماله لها يمكنها من الشرب ابتغاء الأجر فى ذلك لأنها من ذى الكبد الرطبة، قالت كبشة: «فرآنى أنظر إليه»، وإنما كان نظرها إليه تعجبًا من أن مكنها من أن تشرب من وضوئه، وقد شرعت فيه الطهارة مع ما علم أن الهرة تتناول من الميتة.

وقوله: «أتعجبين يا ابنة أخي»، يحتمل أن يكون على معنى التحقيق لما ظنه من تعجبها لجواز أن يكون نظرها إليه لغير ذلك، فلما قالت: «نعم»، قال لها: «إن رسول الله على قال: إنها ليست بنجس»، وهذا اللفظ ينفى نجاسة العين، فكل حى طاهر، فالهرة عند مالك طاهرة العين، وبه قال الشافعي.

وقال أبو حنيفة: هي نحسة العين، ولكنه لما لم يمكن الاحتراز منها عفي عن

<sup>-</sup>عن مالك: حميدة بنت عبيد بن رافع نسبة إلى حدها وهو عبيد بن رافع بن مالك بن العجلان الأنصارى، وقال يحيى أيضًا حميدة بفتح الحاء، وأن عبيد الله بن يحيى ومحمد بن وضاح عنه وغير يحيى من رواة الموطأ عن مالك يقول حميدة بضم الحاء، وحميدة هذه امرأة إسحاق، وكذلك قال يحيى القطان ومحمد بن الحسن الشيباني عن مالك وكنيتها أم يحيى. انظر: (تنوير الحوالك صـ ٣٥، والتمهيد، حديث خامس عشر لإسحاق، عن حميدة).

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر: ورواه ابن المبارك، عن مالك، عن إسحاق، بإسناده مثله، إلا أنه قال: كبشة امرأة أبى قتادة، وأما حميدة، فامرأة إسحاق، وكنيتها أم يحيى. انظر: (التمهيد، حديث حامس عشر لإسحاق، عن حميدة).

<sup>(</sup>٣) قال ابن عبدالبر: معنى الطوافين علينا، الذين يداخلوننا ويخالطوننا، ومنه قبول الله عز وحل في الأطفال: ﴿طوافون عليكم بعضكم على بعض﴾.

الطهارة .....

سؤرها، وظاهر قوله على: «إنها ليست بنجس» ينفى نحاسة العين، والله أعلم وأحكم.

وأما نجاسة المجاورة، فهو أمر طارئ، والأصل عدمه، فسإذا ظهرت النحاسة في فيها أو علمت بتناولها الميتة فهي نجسة بالمجاورة، وإذا شربت في إناء ماء، فغلب الماء النجاسة طهر فمها، وكان الماء طاهرًا بحسب ما تقدم.

فصل: وقوله على «إنما هي من الطوافين عليكم» تنبيه على تعذر الاحتراز منها وإشارة إلى تأكد طهارتها لعلة مؤثرة فيها.

وقوله: «أو الطوافات» يحتمل أن يكون على معنى الشك من الراوى، ويحتمل أن يكون على الشك من الراوى، ويحتمل أن يكون عن هملة الذكور الطوافين أو الإناث الطوافات.

قَالَ مَالِك: لا بَأْسَ بِهِ إِلا أَنْ يُرَى في فَمِهَا نَحَاسَةً.

الشوح: ومعنى ذلك: لا بأس باستعمال سؤرها، إلا أن يرى فى فيها نجاسة. وقال ابن حبيب: وإن وحدت عنه غنى، فهو أحب إلى، ومعنى ذلك التوقى مما يحصل فى الماء من ريقها، وربما غلب عليه وهذا على معنى الاختيار، وأما الإباحة فمتفق عليها.

13 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِبِمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، أَنْ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ حَرَجَ فِي رَكْب، فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِصَاحِبِ الْحَوْضِ: يَا عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ لِصَاحِبِ الْحَوْضِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ، هَلْ تَرِدُ حَوْضَكَ السِّبَاعُ؟ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْعَطَابِ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ لا تُعْبِرْنَا، فَإِنَّا نَرِدُ عَلَى السِّبَاعِ، وَتَرِدُ عَلَيْنَا.

الشوح: قوله: «حتى وردوا حوضاً»، الورود مستعمل في الشرب، وقد يحتمل أن يريد به الطهارة، والحوض مجتمع الماء. وقد روى عمرو بن دينار أن هذا الحوض مجنة.

٤١ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٥٤. وأخرجه من طرق أخرى البيهقي عن أبى سعيد
 ٤١ - ذكره ابن عبد البروم ١٧٩/٧. وذكره بالكنز برقم ٢٨٣٠، ١٨٩١. وذكره بالكنز برقم ٢٨٣٠، ٢٨٣١ وعزاه لأحمد، والنسائي، والحاكم، عن أبى سعيد الجدرى. وأحمد ٢٤/٣ عن أبى سعيد.

٣٢٦ .....الطهارة

وقول عمرو بن العاص: «هل تود حوضك السباع»، استخبار لهم عن حال الماء إذ كان يختلف عنده ما ترده السباع، وما لا ترده.

وقول عمر بن الخطاب: «يا صاحب الحوض لا تخبرنا، فإنا نرد على السباع، وترد علينا»، إنكار لقول عمرو بن العاص، وإحبار أن ورود السباع على المياه لا تغير حكمها.

ويحتمل قوله: «فإنا نرد على السباع وترد علينا»، معنيين، أحدهما: قصد تبيين علة منع الاعتبار بورودها لأن ما لا يمكن الاحتراز منه فمعفو عنه، والمعنى الثانى: أن يريد أن ورود السباع علينا، وورودنا عليها مباح لنا.

مسألة: وقول عمر رضى الله عنه يقتضى أن أسآر السباع طاهرة، وبه قال مالك. وقال الشافعي: هي طاهرة إلا الكلب والخنزير.

وقال أبو حنيفة: هي نجسة، واستثنى سؤر سباع الطير وكذلك سؤر الهوام.

والدليل على ما نقوله أن هذا سبع، فوجب أن يكون سؤره طاهرًا كالهر.

فرع: إذا ثبت أن أسآر السباع طاهرة، فإنها قد تكره لمعان، أحدها: أن يكون الماء يسيرًا يخاف عليه من غلبة ريقها عليه لكثرة ريق الكلب وما جانسه منها.

وروى على بن زياد عن مالك في المدونة من توضأ بما ولغ فيه كلب لم يعد في وقت ولا غيره. وروى عنه على بن زياد عن مالك في المجموعة.

الكلب كالسباع لا يتوضأ بسؤرها إلا الهر، وهي من المعاني التي تقتضي الكراهية.

قال سحنون: إلا أن الهر في ذلك أيسر من الكلب، والكلب أيسر حالاً من السباع، وذلك بقدر الحاجة إليه؛ لأن النبي على علل طهارتها بتطوافها علينا.

وفى المختصر: لا بأس بفضل جميع الدواب والطير، إلا أن يكون بموضع يصيب فيه الأذى، ولا بأس بسؤر الهر ما لم يكن بخطمه أذى، فبين أن حكم سائر الحيوان أشد؛ لأنه يعتبر فيه تمكنه من الأذى ولا يعتبر في الهر إلا بمعاينة الأذى في خطمه.

فرع: وحكى ابن حبيب أن بعض العلماء كره أســـآر الــدواب التــى تــأكل أرواثهــا. وحكى ابن القاسم أنه قال: لا بأس به ما لم ير ذلـك فـى أفواههــا عنــد شربها، إلا أن أكثرها يفعل ذلك.

وأما الجلالة التي تأكل القذر، فلا يتوضأ بسؤرها وليتيمم، فحعل الدواب لما كانت الحاجة إليها، الحاجة إليها، وكان أكلها أرواثها فيها شائعًا بمنزلة الهرة التي تعم الحاجة إليها، وجميعها تأكل الميتة، وقد قال ابن القاسم في المدونة: لا بأس بسؤر البرذون والبغل والحمار.

مسألة: وأما سؤر الخنزير، فيكره لما ذكرناه، وروى أبو زيد في حياض الريف: لا بأس بالوضوء والشرب منها، وإن ولغت فيها الكلاب، فإن ولغت فيها الخنازير، فلا يتوضأ ولا يشرب منها، وذلك أن كراهيتها أشد من كراهية الكلاب؛ لأنه لا يجوز اتخاذها بوجه.

وقد حكى القاضى أبو الحسن أن الخنزير طاهر حال حياته، وهذا حقيقة المذهب، وغير ذلك محمول على الكراهية، وممنوع من الماء القليل لما يخاف أن يغلب عليه من ريقه.

مسألة: والمقدار الذى لا يكره استعماله من الماء الذى ولغت فيه السباع كالحوض، ونحوه، قاله فى المختصر؛ لأن مثل هذا المقدار لا يغلب عليه ريقها ولا تغيره أفواهها، ويحتمل أن يريد بالسباع هاهنا غير الخنزير، ويريد برواية أبى زيد، الخنزير حاصة، ويحتمل أن يكون اختلاف فى حد القليل ويحتمل أن يكون اختلاف فى حد القليل والكثير، والله أعلم.

٤٢ - مَالِك، عَنْ نَافِع، أَنَّ عَبْـدَ اللَّـهِ بْـنَ عُمَـرَ كَـانَ يَقُـولُ: أَنْ كَـانَ الرِّحَـالُ وَالنِّسَاءُ فِى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَتَوَضَّتُونَ جَمِيعًا(١).

<sup>27 -</sup> أخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ١٩٣. والنسائى كتــاب الطهـارة برقـم ٧١. وأبـو داود برقـم ٩٧. وابـن ماحـه كتـاب الطهـارة وسننها برقـم ٣٨١. وأحمـد بالمسند برقـم ٣٤٦٧، وأحمـد بالمسند برقـم ٢٠٥١، ٥٧٦٥، ١٣٤٧، وذكره بالكنز ٩/٥٠، برقم ٢٧٥١ وعـزاه للطبراني، عـن ابـن عمـ.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر: رواه هشام بن عمار، عن مالك، فقال فيه: من إناء واحد، حدثنا خلف ابن قاسم، حدثنا على بن الحسن بن على الحراني، حدثنا محمد بن معافى، ومحمد بن محمد. وحدثنا خلف، حدثنا عبدالله بن عمر بن إسحاق، حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، قالوا: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان الرحال والنساء يتوضئون على عهد رسول الله على من إناء واحد. ليس قى الموطأ من إناء

الشرح: قوله: «يتوضئون جميعًا»، يعنى بحتمعين في فور واحد، هذا أظهر ما يحمل عليه هذا اللفظ، وقد يحتمل اللفظ الإخبار عن جميعهم أنهم كانوا يتوضئون، والأول أولى؛ لأن الفائدة في الإخبار عنه، وأكثر الفقهاء على إباحة أن يتوضأ الرجال والنساء في فور واحد من إناء واحد ويغتسل الرجل بفضل المرأة. وقال أحمد بن حنبل: لا يغتسل الرجل بفضل المرأة.

والدليل على ما نقوله ما روى ابن عباس عن ميمونة أنها قالت: اجنبت أنا ورسول الله، فاغتسلت من جفنة، وفضلت منها فضلة، فجاء النبي الله عليه عنابة». قد اغتسلت منها، قالت: فأغتسل منها، وقال: «إن الماء ليس عليه جنابة».

ودليلنا من جهة القياس أن هذين شخصين، فجاز أن يتوضأ أحدهما بفضل الآخر كالمرأة تغتسل بفضل الرجل.

### \* \* \*

## ما لا يجب منه الوضوم

٣٤ - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيم، عَنْ أُمِّ وَلَدٍ
واحد، والمعنى في ذلك سواء.

=حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا بن محمد بن الحسين العسكرى، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا الشافعى، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبدالله بن عمر، أنه كان يقول: إن الرحال والنساء كان يتوضئون فى زمن رسول الله الله في هذا الحديث دليل واضح على إبطال قول من قال: لا يتوضأ بفضل المرأة لأن المرأة والرحل إذا اغترفا جميعًا من إناء واحد فى الوضوء فمعلوم أن كل واحد منهما متوضئ بفضل صاحبه، وقد وردت آثار مرفوعة بالنهى عن أن يتوضأ الرحل بفضل المرأة؛ وزاد بعضهم فى بعضها، ولكن ليغترف جميعًا، فقالت طائفة: لا يجوز أن يغترف الرحل مع المرأة فى إناء واحد، لأن كل واحد منهما متوضئ حينشذ بفضل صاحبه. وقال آخرون: إنما كره من ذلك أن تنفرد المرأة بالإناء، ثم يتوضأ الرحل بعدها بفضلها، وكل واحد منهم روى بما ذهب إليه أثرًا. انظر: (التمهيد حديث تاسع وعشرون بفضلها، وكل واحد منهم روى بما ذهب إليه أثرًا. انظر: (التمهيد حديث تاسع وعشرون

27 - أخرجه الترمذى كتاب الطهارة برقم ١٣٣. وأبو داود برقم ٣٨٣. وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ٥٣١. والبيهقى بالسنن الكبرى ٤٠٦/٢ عن أم سلمة. كتاب الطهارة. وابن أبي شيبة ٢٠٦٥ عن أم سلمة. والبغوى بشرح السنة ٤/٢٩ عن أم سلمة. وذكره بالكنز ٢٧٢٧٨، ٢٧٢٩٥ وعزاه لابن أبي شيبة.

الطهارة ......الطهارة .....

لإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ هُمَّ، فَقَالَتْ: إِنِّي الْمَرَأَةُ أُطِيلُ ذَيْلِي، وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَذِرِ، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ إِنِّي الْمَكَانِ الْقَذِرِ، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللللِهُ الللللِهُ اللللللِّهُ اللللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ اللللْمُ اللَّلْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ ا

الشرح: قوله: «إنى امرأة أطيل ذيلي»، تريد أنها كانت تطيل ثوبها الذي تلبسه؛ ليستر قدميها في مشيها على عادة العرب، ولم يكن نساؤهم يلبسن الخفاف، فكن يطلن الذيل للستر، ورخص النبي في ذلك لذلك المعنى.

فصل: وقولها: «أمشى فى المكان القدر»، تريد أنها لا يمكنها ترك المشى فيه؛ لأن المتصرف الماشى يمشى على موضع قذر، وغير قذر؛ لأن الطريق لا يخلو فى الأغلب من هذا، وترك المشى فى مثل هذا يمنع التصرف جملة، والمرأة تحتاج من إرحاء ذيلها وستر قدميها فى المكان القذر إلى ما تحتاج إليه فى غيره.

فصل: وقول أم سلمة: قال رسول الله في «يطهره ما بعده»، أفتتها بالحديث وأخبرتها بما عندها في ذلك من العلم ليجتمع لأم ولد إبراهيم معرفة الحكم، ونقل الحديث الموجب له، وهذا لما رأته أم سلمة من حفظها وضبطها، وأنها ممن تصلح لنقل العلم وفهمه، وهكذا يجب أن يكون حكم العالم إذا سأله من يفهم، ويصلح للتعليم عن مسألة بينها له، وذكر أدلتها وفروعها ما أمكنه، وبحسب ما يليق به ويصلح له.

وإذا سأله عن مسألة من ليس من أهل العلم، ولا يصلح لنقله أجابه بحكم الذي سأله عنه خاصة.

وقد اختلف أصحابنا في معنى هذا الحديث وتفسير الموضع القذر الذي يطهر الذيل ما بعده، فروى ابن نافع عن مالك: أن ذلك في الموضع اليابس الذي لا يعلق بالثوب.

قال أبو بكر بن محمد: وقال بعض أصحابنا: إن معنى ما روى فى المرأة من جر ذيلها أن الدرع يطهره ما بعده، أنها تسحب ذيلها على الأرض تدية نجسة، وقد أرخبص لها أن ترخيه وهى تجره، بعد تلك الأرض على أرض طاهرة، فذلك له طهور.

قال الداودي: وقد قال بعض أصحاب مالك بظاهر الحديث، ورووه في الرطب

<sup>(</sup>۱) يطهره ما بعده: قال ابن عبدالبر وغيره: قال مالك: معناه في العن اليابس والقدر الجاف الذي لا يلصق منه بالثوب شيء وإنما بعلق فيزول المتعلق بما بعده لأن النجاسة يطهرها غير الماء. انظر: (تنوير الحوالك صـ٣٧٩).

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وأما معنى ذلك عندى، والله أعلم، أن النجاسة التى فى الطرقات لا يمكن الاحتراز منها مع التصرف الذى لابد منه للناس، فخفف أمرها إذا خفى عينها، فإذا مر الذيل على موضع بحس، ثم مر بعد ذلك على موضع طاهرًا خفى عين النجاسة، فأسقط عن اللابس حكم التطهير، ولو لم يمر على موضع يطهره بإخفاء عين النجاسة لظهرت عين النجاسة، ولوجب تطهيرها، وإنما معنى ذلك أن ما لم تظهر عين النجاسة لا يجب غسله.

وإن جوزنا وجود نجاسة خفيت عينها به، وهذه بمنزلة الطرقات من الطين والمياه التي لا تخلو من العذرة والأبوال وأرواث الدواب، فإذا غلب عليها الطين، وأخفى عينها لم يجب غسل الثوب منها، فكان ذلك تطهيرًا لها، ولو ظهرت عين النجاسة، فإن رأتها لم يطهره إلا الغسل.

وإنما معنى يطهره ما بعد أنها لم تعلم بالنجاسة، وإنما تخاف أن يكون ثوبها قد أصاب ما لا تخلو الطرقات منه، فقيل لها: إن خفاء عين النجاسة بما يتعلق بالثوب من الطين والتراب يمنعك من مشاهدة العين، وتحقق وصولها إليه، فيسقط عنك فرض تطهير ثوبك، وكان ذلك بمنزلة تطهيره، ولو مر رجل بطين فيه نجاسة فطارت على ثوبه وعلم بها ثم تطاير عليها طين، وأخفى عينها لم يكن له بد من غسلها، وإنما يسقط عنه غسلها إذا لم ير عينها في ثوبه ولا علم بوصولها إليه.

وهذا يقتضى أن سؤال المرأة إنما كان على ما يتوقع من النجاسات لمشيها في المكان القذر ولا تعلم هل يتعلق بثوبها منه نجاسة أم لا؟، ولم تسأل عن مشيها على نجاسة معلومة مشاهدة بتيقن تعلقها بذيلها وأن تلك لابد من غسلها.

ع عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقْلِسُ (١) مِرادًا، وَهُوَ فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقْلِسُ (١) مِرَارًا، وَهُوَ فِي

٤٤ - أخرجه أبو داود برقم ٣٨٣، ٢/١ كتاب الطهارة، باب الأذى يصيب الذيل، عن أم سلمة، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الوطئ. ٢٢٦ عن أم سلمة، كتاب الطهارة، باب الرض يطهر بعضها بعضا، عن أم وابن ماجه برقم ٥٣١، ١٧٧/١ كتاب الطهارة، باب الأرض يطهر بعضها بعضا، عن أم سلمة، سلمة. وأحمد ٢/٦ عن أم سلمة. والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢ عن أم سلمة، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢ عن أم سلمة،

الطهارة ..... الْمَسْجِدِ، فَلا يَنْصَرِفُ وَلا يَتَوَضَّأَ، حَتَّى يُصَلِّىَ.

الشرح: وهذا مما تقدم، أن ما خرج من غير السبيلين فلا ينقض الطهارة، نحسًا كان أو غيره، والقلس ماء أو طعام يسير يخرج إلى الفم، فلا يوجب وضوءًا وليس بنجس، فوجب غسل الفم، ولكن إن قلس طعامًا، فإنه يستحب تنظيف فمه منه بالغسل؛ لأن تنظيف الفم مشروع للصلاة كالسواك، وإنما كان ربيعة لا ينصرف حتى يصلى؛ لأنه كان يقلس، وذلك أمر خفيف يذهب بالبصر، وأما الطعام فإنه يبقى له أثر، فيستحب المضمضة منه. وقال أبو حنيفة: القلس أول القيء.

فصل: وقوله: «فلا ينصرف ولا يتوضأ»، يحتمل أن يريد وضوء الخدث، ويحتمل أن يريد وضوء الخدث، ويحتمل أن يريد به أنه لا يتمضمض، وهكذا روى هذا الحديث يحيى، وأكثر رواة الموطأ ورواه ابن حبيب، عن مطرف، عن مالك، أنه قال: كنت أرى ربيعة كثيرًا ما يقلس في صلاته، فيمضى ولا ينصرف.

سُئِلَ مَالِك عَنْ رَجُلِ قَلَسَ طَعَامًا، هَلْ عَلَيْهِ وُضُوءٌ؟ فَقَـالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ وُضُوءٌ، وَضُوءٌ، وَلَيْتَمَضْمَضْ مِنْ ذَلِكَ وَلَيْعْسِلْ فَاهُ.

الشوح: وهذا على معنى ما تقدم من أنه ليس عليه وضوء حدث وليست المضمضة عليه بواجبة، ولكنه يستحب أن يتمضمض من ذلك ويغسل فمه؛ لأن القلس لا يكون طعامًا متغيرًا، وإنما يستحب منه تنظيف الفم، وإزالة ما عسى أن يكون فيه من رائحة الطعام.

خَمْرَ حَنْطَ<sup>(۱)</sup> البُّنَا لِسَعِيدِ بُنِ زَيْدٍ،
 مَالِك، عَنْ نَافِع، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بُنَ عُمَرَ حَنْطَ<sup>(۱)</sup> البُّنَا لِسَعِيدِ بُنِ زَيْدٍ،
 وَحَمَلَهُ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْحِدَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأ.

<sup>=</sup> كتاب الطهارة. وابن أبى شيبة ١/٥٥ عن أم سلمة. والبغوى فى شرح السنة ٩٤/٢ عـن أم سلمة. وأبو نعيم فى الحلية ٣٣٨/٦ عن أم سلمة. وذكره فى الكنز ٢٧٢٧٨، ٩٧٢٩ وعزاه لابن أبى شيبة.

<sup>(</sup>١) القلس: قال في النهاية: القلس بالتحريك. وقيل بالسكون ما خرج من الجوف مــلاً الفـم أو دونه وليس بقىء فإن عاد فهو القيء. انظر: (تنوير الحوالك صــ ٣٧).

٥٤ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٤٨. وأخرجه ابن عدى في الكامل ٣٤٧/١ عـن ابن
 عباس.

<sup>(</sup>١) الحنوط: نوع من الطيب يُطيُّب به الميت.

٣٣٢ ..... الطهارة

الشرح: لا خلاف أن من حنط ميتًا لا وضوء عليه، ومن حمله فلا وضوء عليه عند جمهور الفقهاء. وما روى في ذلك: من غسل ميتًا فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ، فليسس بثابت، ولو صح كان معناه أن يتوضأ إن كان محدثًا ليكون على وضوء، فيصلى عليه مع المصلين.

قال يحيى: وسُئِلَ مَالِك هَلْ فِي الْقَيْءِ وُضُوءٌ؟ قَالَ: لا، وَلَكِنْ لِيَتَمَضْمَضْ مِنْ ذَلِكَ وَلْيَغْسِلْ فَاهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ وُضُوءٌ.

الشرح: وهذا مما ذكرناه؛ لأنه لا ينتقض الوضوء بالقيء؛ لأنه حارج من غير السبيلين.

وقوله: «يتمضمض من ذلك وليغسل فاه»، ولا يخلو أن يكون القىء متغيرًا أو غير متغير، فإن كان غير متغير فغسل القم منه على وجه الاستحباب لإزالة رائحته على ما تقدم، وإن كان تغير فهو نحس وغسل الفم منه واجب.

### \* \* \*

# ترك الوضوء مما مست النار

٢٦ - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ،
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكُلَ كَتِفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأُ.

الشرح: قوله: «أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضاً»، يمنع وجوب الوضوء مما مست النار، وإنّ كان لم يذكر أنه مطبوخ، إلا أنه معلوم من حاله، فاستغنى عن ذكره كذكاة الشاة، وعلى ترك الوضوء مما مست النار جميع الفقهاء في زماننا، وإنما كان الخلاف فيه في زمان الصحابة والتابعين، ثم وقع الإجماع على تركه.

وقد روى عن النبى على بأسانيد لا بأس بها أنه قال: «توضئوا مما أنضحت النار»، واختلف أصحابنا في تأويل ذلك، فمنهم من قال: إنه لم يكن قط الوضوء مما أنضحت النار واحبًا، وإنما كان معناه المضمضة وغسل الفم على وجه الاستحباب.

۲۶ – وأخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ۲۰۷. ومسلم برقم ۲۰۵۴. والنسائى كتاب الطهارة 1۸۶. وأجمد بالمسند البوضوء برقم ۱۸۷. وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۶۸۸. وأجمد بالمسند برقب ۱۸۷، وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۱۸۷، وأجمد بالمسند برقب ۱۸۷، وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۱۸۷، وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۱۸۷، وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۲۰۰۵، ۱۸۷، وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۲۰۲۵، ۱۸۷، وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۲۰۲۵، وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۲۰۲۵، وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۲۰۵۸، وأحمد بالمسند الطهارة وسننها برقم ۲۸۷، وأحمد بالمسند المسلم الم

ومنهم من قال: قد كان واجبًا ثم نسخ، وتعلقوا في ذلك بما رواه شعيب بن حمسزة، عن محمد بن المنكدر، عن حابر بن عبدالله أنه قال: كان آخر الأمريس من رسول الله للله ترك الوضوء مما مست النار.

وقد قال قوم من أصحاب الحديث: إن شعيب بن أبى حمزة المحتصر حديث ابن المنكدر الذى يأتى بعد هذا، فغير معناه، والله أعلم وأحكم، وقد ألحق بنواقض الطهارة معان نبين منها ما يليق بهذا الكتاب، فمنها أكل لحوم الإبل.

قال مالك: لا ينقض الطهارة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وفقهاء الأمصار. وقال أحمد بن حنبل: ينقض ذلك الطهارة.

والدليل على ما نقوله أن هذا لحم، فلم يجب بأكله وضوء كلحم الضأن.

فرع: القهقة في الصلاة لا تنقض الطهارة، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: تنقض الطهارة.

والدليل على ما نقوله أن ما لا ينقض الطهارة خارج الصلاة، فإنه لا ينقضها داخلها كالكلام وقذف المحصنات.

فرع: ورفض الطهارة ينقضها في رواية أشهب عن مالك؛ لأنه روى عنه من تصنع للنوم، فعليه الوضوء، وإن لم ينم. قال الشيخ أبو إسحاق: وهذا يدل على أن رفض الوضوء يصح، وابن القاسم يخالف في هذا ويقول: هو كالحج لا يصح رفضه من مختصر ما ليس في المحتصر.

وجه رواية أشهب أن هذه عبادة يبطلها الحدث الأصغر، فصح رفضها كالصلاة. ووجه قول ابن القاسم أن هذه طهارة، فلم تبطل بالرفض كالطهارة الكبرى.

فرع: وأما الردة، فقال في العتبية موسى بن معاوية، عن ابن القاسم، فيمن ارتد وهو على وضوء، ثم تاب وراجع الإسلام: الإسلام أحب إلى أن يأتنف الوضوء. قال يحيى: ذلك واحب عليه؛ لأن الشرك أحبط عمله.

ووجه قول ابن القاسم أن هذه طهارة، فلم تبطلها الردة كالطهارة الكبرى.

ووجه قول يحيى بن عمر قوله تعالى: ﴿ لَتُن أَسُر كُت لِيحبطن عملك ﴾ [الزمر: ٢٦٥) وهذا عام في كل عمل إلا ما خصصه الدليل.

٧٤ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، مَوْلَى بَنِى حَارِثَةَ، عَنْ شُوَيْدِ بْنِ النَّعْمَانِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَنَّ عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا سُويَّةٍ بْنِ النَّعْمَانِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولُ اللَّهِ عَنَّا عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ (١) وَهِي مِنْ أَدْنَى خَيْبَرَ، نَزلَ رَسُولُ اللَّهِ عَنَّ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَعَا بِالسَّوِيقِ (٢) فَأَمَرَ بِهِ فَتُرِّى (٣) فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ وَأَكَلَنا، ثُمَّ بَالاَزْوَادِ، فَلَمْ يُؤْتَ إِلا بِالسَّوِيقِ (٢) فَأَمَرَ بِهِ فَتُرِّى (٣) فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ.

الشرح: قوله: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر»، يريد فتح خيبر.

وقوله: «بالصهباء، وهي من أدني خيبر»، يريد أنها أدنى من أعمال خيبر إلى المدينة.

ومثل هذا يجوز للإمام أن يفعله في الأسفار والمواضع التي لا يوجد فيها الطعام. وقد فعل ذلك أبو عبيدة في حيش الخبط، وسيأتي ذكره إن شاء الله. فهذا ما للإمام فعله لاسيما إذا فعل ذلك بزاد من يخصه، ومن يعلم مسارعته إلى ما يدعوه إليه من ذلك، ويحتمل أنه إنما أمر بخلط ما كان معه من الزاد ليطعم أصحابه وأهل الفقر ومن قرب منه.

فصل: وقوله: «فمضمض»، يريد لإزالة ذفر السمن والسويق للتنظيف للصلاة. وقد روى ابن عباس أن رسول الله على شرب لبنًا، فدعا بإناء فمضمض منه، وقال: «إن له دسمًا».

<sup>2</sup>۷ – وأخرجه البخارى كتاب الإيمان برقم ٩، وكتاب الوضوء برقم ٢٠، ٢١٥، وكتاب الجهاد والسير برقم ٢٩٨١، وكتاب الأطعمة برقم ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٥٥، والنسائى كتاب الطهارة برقم ١٨٦، وأحمد بالمسند برقم الطهارة برقم ١٨٦. وأجمد بالمسند برقم ١٥٣٧.

<sup>(</sup>۱) الصهباء: بفتح المهملة والمد، وهي من أدنى خيبر، أي: طرفها مما يلى المدينة، قال أبو عبيد البكرى في معجم البلدان: هي على بريد من خيبر، وبين البخارى أن هذه الجملة من قول يحيى ابن سعيد أدرحت. انظر: (تنوير الحوالك صـ٧٧).

<sup>(</sup>٢) السويق: طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير.

<sup>(</sup>٣) ثرى: أى مزج بالماء.

وروى محمد بن يحيى أن مالكًا استحب لمن أكل طعامًا مسته النار أن يتمضمض قبل الصلاة، وهو من الفاكهة أخف، والصلاة بـأثر الأكـل أشـد؛ لأنـه إذا طـال ذلـك أزال الريق الرائحة.

فصل: وقوله: «ثم صلى ولم يتوضاً»، يريد وضوء الحدث، وهو دليل بين على أن لا وضوء مما غيرت النار، وأن ما رواه أبو هريرة من ذلك إن كان منسوخًا، فلم يشاهده، وإنما رواه عن غيره؛ لأن أبا هريرة لم يحضر التوجه إلى خيبر.

﴿ كَا اللَّهِ مُن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ، أَنَّهُ تَعَشَّى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ ثُمَّ سَلِّى وَلَمْ يَتَوَضَّأ.

الشرح: ذكر فى هذا الحديث أنه تعشى مع عمر بن الخطاب، ثم صلى ولم يتوضأ، ولم يذكر إن كان ما تعشى به مما مسته النار، وقد يجوز أن يكون تمرًا لم تمسه النار، إلا أنه حمله على الأغلب من أحوال الطعام، أنه لا يستبد بما مسته النار.

٩٤ - مَالِك، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَقَّانَ أَكُلَ خُبْرًا وَلَحْمًا، ثُمَّ مَضْمَضَ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِهِمَا وَحْهَهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

الشرح: قوله: «ثم مضمض»، يريد لإزالة رائحة الطعام من الفم على ما روى من فعل النبي الله.

وقوله: «وغسل يديه ومسح بهما وجهه»، يريد أنه مسحه ببلل يديه ليزيل عنه الشعث.

وقوله: «ثم صلى ولم يتوضأ»، من باب ما ذكرناه من أنه لا ينقض الوضوء كل ما مسته النار.

• ٥ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِى عَلِى أَبِى طَالِبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بَنَ عَبَّاسٍ كَانَا لا
 يَتَوَضَّفَانِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

٤٨ - الحديث في الموطأ برقم ٤٩.

٤٩ – أخرجه أبو داود، عن حابر بن عبد الله برقم ١٩٢ حـ١٨/١٤.

<sup>.</sup> ٥ - الحديث في الموطأ برقم ٥١.

١٥ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرِ بْسِنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الرَّحُلِ يَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِى الرَّحُلِ يَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِى يَغْعَلُ ذَلِكَ وَلا يَتَوَضَّأُ.

الشرح: سأل يحيى بن سعيد، عبدالله بن عامر عن ما عنده فى الوضوء مما مسته النار، فأجابه بعمل أبيه عامر بن ربيعة فى هذا، وهذا يدل على أحذه به وموافقته له عليه، ولولا ذلك ما أجابه.

٧٥ - مَالِك، عَنْ أَبِى نُعَيْمٍ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ الأَنْصَادِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ أَكَلَ لَحْمًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأُ.

الشرح: وإنما اختلف مالك، رحمه الله، في هذه الآثار كلها، وفعل الصحابة وفتوى التابعين بعدهم بخلاف جماعة من الصحابة والتابعين في ذلك لاسيما أهل المدينة. روى ذلك عن عائشة، وأم حبيبة، وزيد بن ثابت، وابن عمر وعمر بن عبدالعزيز، وابن شهاب، فلذلك اختلف مالك، رحمه الله، فيما عنده في ذلك من الأحاديث وعمل الأثمة من الصحابة، والله أعلم.

٣٥ - مَالِك، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دُّعِىَ لِطَعَامٍ، فَقُرِّبَ الْثَهِ خُبْرٌ وَلَحْمُ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ أَتِى بِفَضْلِ ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ صَلِّى وَلَمْ يَتَوَضَّأُ (١).

الشرح: وضوؤه هي بعد أن أكل من الخبز واللحم، يحتمل أن يكون الأجل الطعام الذي مسته النار، ثم يكون ترك الوضوء منه في الصلاة الثانية ناسخًا له، ويحتمل أن

٥١ - الحديث في الموطأ برقم ٥٢.

٥٢ - أخرجه ابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ٤٨٩.

٥٣ - أخرجه المترمذى كتاب الطهارة برقم ٧٠. والنسائى برقم ١٨٥. وأبو داود برقم ١٩١٠ الام ١٩٠٠. وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ٤٨٩. وأحمد بالمسند برقم ٤٠٤٤. وقال السيوطى فى تنوير الحوالك: وصله أبو داود من طريق ابن حريج والمترمذى من طريق

سفيان بن عيينة كلاهما عن محمد بن المنكدر عن حابر، وفيه: أن الداعى امرأة من الأنصار. (١) قال ابن عبدالبر عند هذا الحديث: مرسلات مالك كلها صحيحة مسندة. انظر: (تنوير الحوالك صـ٣٨).

عُهِ - مَالِك، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَة، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِى، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكِ قَدِمَ مِنَ الْعِرَاق، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ وَأُبَى ابْنُ كَعْبِ، فَقَرَّبَ لَهُمَا طَعَامًا قَدْ مَسَّتُهُ النَّارُ، فَأَكُلُوا مِنْهُ، فَقَامَ أَنَسٌ فَتَوَضَّأَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ وَأُبَى بْنُ كَعْبٍ: مَا هَذَا يَا أَنسُ، أَعِرَاقِيَّةٌ ؟(١) فَقَالَ أَنسٌ: لَيْتَنِى لَمْ أَفْعَلْ، وَقَامَ أَبُو طَلْحَةَ وَأُبَى بُنُ بُنُ كَعْبٍ: مَا هَذَا يَا أَنسُ، أَعِرَاقِيَّةٌ ؟(١) فَقَالَ أَنسٌ: لَيْتَنِى لَمْ أَفْعَلْ، وَقَامَ أَبُو طَلْحَةَ وَأُبَى بُنُ كُعْبٍ، فَصَلِّيا ولَمْ يَتَوضَاً.

الشرح: قوله: «إن أنس بن مالك قدم من العراق فدخل عليه أبو طلحة وأبى بن كعب»، هذه سنة في زيارة القادم من السفر.

وقول أبى طلحة وأبى بن كعب: «ما هذا يا أنس أعراقية»، إنكار منهما لوضوئه مما مست النار، ونسبا ذلك للموضع الذى جاء منه بمعنى أنه مخالف للسنة التى تستفاد بالمدينة، وتتعلم من أهلها بمعنى أن هذا مما أحذته من أهل العراق، أو رأيته من بعض أهلها.

وقول أنس: «ليتنى لم أفعل»، انقياد منه لقولهما، ورجوع لرأيهما وموافقتها، ونبذ لما فعله من الوضوء مما مست النار.

ويحتمل أن يكون أنس فعل ذلك تجديدًا للوضوء لا لاعتقاد وجوب الوضوء مما مست النار، فأنكر عليه موافقة من حالف السنة عندهما في ذلك، وإن وافقهم في الصورة دون المعنى، فقال أنس: ليتني لم أفعل، لما ظهر له من موافقته من غير الصواب في الوضوء مما مست النار، فيجب ترك النوافل التي تدعي فيها الفرائض، ويكثر في ذلك الخلاف حتى يخاف عليه منه اعتقاد الخطأ لاسيما إذا كان ممن يقتدى به، ويعتمد على قوله.

\* \* \*

٥٥ - أخرجه من طرق أخرى ابن عدى في الكامل ٣٤٧/١ عن ابن عباس.

<sup>(</sup>١) أعراقية: قال ابن رشيق أي أبالعراق استفدت هذا العلم، يعنى: وتركت عمل أهل المدينة.

۳۳۸ ..... الطهارة

## جامع الوضوء

مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَنِ السَّطَابَةِ ('')، فَقَالَ: «أَوَ لا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلاثَةَ أَحْجَارِ ('')».

الشرح: الاستطابة هى الاستجمار بالأحجار، مأخوذ من الطيب، فلما سئل عن ذلك قال في الله المروتيسيره؛ لأن ذلك قال في الأمروتيسيره؛ لأن المحدث لا يكاد يعدم مثل هذا، وعلقه بالثلاثة من الأحجار؛ لأنه مما يقع به الإنقاء فى الغالب، وإنما قصر على الأحجار؛ لأن أكثر ما يستعمل فى الاستطابة وتتهيأ إزالة عين النحاسة به. وقد روى ابن عبدالحكم، عن مالك أنه تستحب الاستطابة بها. ووجه ذلك لفظ الحديث؛ لأنه متفق عليه.

مسألة: فإن استجمر بغير ذلك من الخرق والقشب وما في معناهما جاز، خلافًا لزيد في قوله: لا يجوز شيء من ذلك.

ودليلنا أن هذا ظاهر منفصل منق لا حرمة له، فجاز الاستجمار به كالأحجار.

مسألة: وأما الاستجمار بالعظم والروثة والحمئة، فروى ابن القاسم عن مالك النهى عن الاستجمار بالعظم والروث، وروى عنه مثل ذلك في الحمئة. وروى عنه أشهب أنه قال: ما سمعت في العظم الروث نهيًا عامًا، وأما أنا في علمي، فما أرى به بأسًا. واختار القاضي أبو الحسن أن الاستجمار بذلك يجزئ.

٥٥ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٥٠. وهو حديث مرسل، وصله أبو داود عن عائشة
 كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة. والنسائي كتاب الطهارة باب الاحتزاء في
 الاستطابة بالحجارة دون غيرها.

وأخرجه أبو داود برقم ٤٠ عن حزيمة بن ثابت ١٠/١ كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، عن بالحجارة، عن بالحجارة، عن عائشة أم المؤمنين. والنسائى فى كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة، عن أم المؤمنين عائشة ٢٢١١، وذكره فى مجمع الزوائد ٢١١/١ عن سهل بن سعد، وعزاه للطبرانى فى الكبير.

<sup>(</sup>١) الاستطابة: التطهر بعد قضاء الحاحة بالماء.

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر: هكذا رواه عن مالك جماعة الرواة مرسلا إلا ما ذكره سحنون في رواية بعض الشبوخ عنه عن ابن القاسم عن مالك عن هشام عن أبيه عن أبي هريرة، قال: وقد روى عن ابن بكير أيضًا في الموطأ هكذا، وهو غلط فاحش، ولم يروه واحد كذلك لا من أصحاب هشام ولا من أصحاب مالك ولا رواه أحد عن عروة عن أبي هريرة وإنما رواه مسلم بن قرظ عن عروة عن عائشة، قلت: ومن طريقها أخرجه أبو داود والنسائي.

وجه القول الأول أنها ممنوعة لحق الغير لما روى عن النبى الله أنه قال: «إنها زاد إخوانكم من الجن»، وما منع من الاستجمار به لحق الغير لا يمنع صحة الاستجمار كمن تمسح بثوب لغيره، أو استجمر بحجارة لغيره.

مسألة: ويمنع الاستحمار بما كان نحسًا أو مكروهًا، وبكل شيء مأكول، قال الشيخ أبو بكر: فإن فعل، فلا أعرف فيه نصًا لمالك ولا لأحد من أصحابنا، وعندى أنه قد أساء، ولا شيء عليه كمن استنحى بيمينه.

وقال أصبغ: يعيد في وقت الصلاة، أى المفروضة. وقولنا في القياس المتقدم: لا حرمة له، يقتضى أنه لا يجوز له ذلك ولا يجزى؛ لأن له حرمة والله أعلم، وقد رأيت القاضى أبا محمد يشترط الطهارة فيما يستحمر به.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: والذى عندى أنه إن كان ما يستجمر به نجس العين، فإنه لا يجوز الاستجمار به، فقد طرأت على المحل نجاسة بنجاسة ما استجمر به، وزوال ما أراد إزالتها، ولا ترتفع هذه النجاسة إلا بالغسل؛ لأنها نجاسة واردة غير معتادة، فلا يؤثر فيها الاستجمار، وإنما يؤثر في إزالتها وتطهير المحل منها الماء الطاهر المطهر، وإن كان ما استجمر به نجسًا بالمجاورة كالحجر، فإن باشر الاستجمار بالموضع الذى فيه النجاسة، فحكمه ما تقدم، وإن باشر الاستجمار بموضع طاهر منه كالحجر الواحد منه في أحد جهاته نجاسة، فيستجمر هو بجهة طاهرة، فإن الاستجمار به يصح ولا يضره وجود النجاسة في جهة غير الجهة التي باشر الاستجمار بها، وبالله التوفيق.

وقوله على: «أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار» اختلف العلماء في اعتبار العدد، فذهب مالك إلى الاعتبار بالإنقاء دون العدد، وبه قال أبو حنيفة. وقال أبو الفرج والشيخ أبو إسحاق: الاعتبار بالعدد مع الإنقاء، وبه قال الشافعي.

وجه قول مالك ما روى عن النبى الله أنه قال: ومن استحمر فليوتر، والوتـر يكـون واحدًا، وهو أقل من الثلاثة. ومن جهة المعنى أن هذه إزالة نجاسة، فلم يعتبر فيهـا العـدد كالغسل.

ووجه قول أبى الفرج ما روى عن النبى الله على حديث سلمان: ونهانا أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار.

فإن قلنا بقول مالك، ووقع الإنقاء بأقل من ثلاثة أحجار، فإنه يستجب له أن يكمل

ثلاثة أحجار ليخرج من الخلاف. ويحمل حديث سلمان على الندب أو على أنه قصد إلى ذكر ما لا يقع الإنقاء غالبًا بأقل منه.

وإن قلنا بقول أبى إسحاق وأبى الفرج، فقد قال أبو إسحاق: لا يجزيه حجر له ثلاثة حروف، وحكمه حكم الحجر الواحد خلافًا للشافعي في قوله: يجزئ. ووجه قولـه أنـه حجر لا يجزئ في الجمار عن ثلاثة أحجار، فلم يجز في الاستجمار عنها، كأنه ليس لـه إلا حرف واحد.

مسألة: ومن بال أو تغوط، فإنه لا يجزيه على قبول من يعتبر العدد أقبل من ستة أحجار، فلا أحجار، فلا أحجار، فلا خرج مع الإنقاء، فإن لم يوجد الإنقاء بثلاثة أحجار، فلا خلاف في أنه لابد من الزيادة عليها حتى يوجد الإنقاء.

مسألة: وصفة الاستحمار أن يبدأ بمخرج البول، فيمسحه حتى يجف أثر البول منه، والبداءة بما فضل لتلا يقطر على يده منه ثم يمسح مخرج الغائط، وصفة ذلك على قول أكثر بعض العلماء أن يعم بكل حجر موضع النجو.

وقال الأخفش: يأخذ ثلاثة أحجار، فيمسح بأحدها إحدى الصفحتين، ويمسح بالثاني الثانية، ويمسح بالثالث عليهما، والأول أظهر وأحوط، والله أعلم.

هسألة: ومن استجمر فلبس ثوبًا، فعرق فيه، فأصاب موضع الاستنجاء، فقد قال القاضى أبو الحسن: ينجسه. ووجه ذلك أنه إذا وصل أثر النجو إلى موضع من الجسد غير المحرج، فإنه لا يطهره إلا الماء، فكذلك إذا نال الثوب، وتعلق بسه مشل ذلك الأثر فإنه لا يطهره إلا الماء.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: والذى عندى أنه لا ينجس ولا يتعلق به شيء بعد الإنقاء، وهذا مما لا يمكن الاحتراز منه وتلحق به المشقة كموضع النجو.

مسألة: ومن نسى الاستحمار وصلى، فقد روى أشهب عن مالك: أرجو أن لا تكون عليه الإعادة. قال الشيخ أبو محمد: أراه يريد إذا مسح. وقال محمد بن مسلمة في المبسوط: من تغوط أو بال فلم يغسله، ولم يمسح حتى صلى يعيد في الوقت؛ لأنه كسائر الجسد، إلا أنه يجزئ فيه المسح بالأحجار، ولا جزئ في سائر الجسد.

٥٦ - مَالِك، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْـرَةَ، أَنَّ رَسُولَ

٥٦ – أخرجه البخاري كتاب المسافاة برقم ٢٣٦٧. ومسلم كتاب الطهارة برقم ٢٤٦. والنســائي=

الطهارة .....الطهارة .....الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة المستعدد الطهارة المستعدد الطهارة المستعدد المس

اللهِ عَلَىٰ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبُرَةِ، فَقَالَ: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُوْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ، بِكُمْ لاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنِّى قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَلْسُنَا بإِخْوَانِكَ؟ قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانَنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ (') بإِخْوَانِك؟ قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانَنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِك؟ قَالَ: عَلَى الْحَوْضِ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِك؟ قَالَ: «أَرَائِيتَ لَوْ كَانَ لِرَجُلِ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ، فِي خَيْلٍ دُهُم بُهُم، أَلا يَعْرِفُ خَيْلَهُ ؟» وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلا يُذَاذَ رَقَالُ: «فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوء وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلا يُذَاذَنَّ أَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُصُوء وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلا يُذَاذَنَّ إِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُصُوء وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلا يُذَاذَنَّ إِنَّهُمْ يَاتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوَصُوء وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَلا يُذَاذَنَّ أَنَّهُ مُ يَا يَا عَلَى الْحَوْضِ، فَلا يُذَاذَنَ إِنَّهُمْ قَدْ بَلَنُوا بَعْدَكَ، فَاتُولُ: «فَسُحْقًا، فَسُحْقًا، فَسُحْقًا، فَسُحْقًا، فَسُحْقًا، فَسُحْقًا، فَسُحْقًا،

الشوح: قوله: «إن رسول الله الله على خرج إلى المقبرة»، يقتضى إباحة زيارة القبور؛ لأن ظاهر قوله: «خرج إلى المقبرة»، يقتضى قصد إليها.

فصل: وقوله: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين»، يعنى بذلك المقبرة، إلا أن قوله: «عليكم»، يدل على أن المراد بالسلام أهلها فكأنه قال: السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، ويحتمل أن يحيوا فيسمعوا سلامه، ويحتمل أن يسلم عليهم مع كونهم أمواتًا، وهو أظهر؛ لامتثال أمته بعده لذلك.

فصل: وقوله: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»، يحتمل معانى، أحدها: أنه مأمور بأنه لا يقول أفعل غدًا شيئًا، إلا أن يقول: إن شاء الله، فعلى ذلك قال: «وإنا إن شاء

<sup>=</sup> كتاب الطهارة برقم ١٥٠. وأبو داود كتاب الجنائز برقم ٣٢٣٧. وابن ماحه كتاب الزهد برقم ٣٢٣٦. وابيهقى فى السنن الكبرى برقم ٤٣٠٦. وأجمد فى السنن الكبرى ٤٧١/٥ عن أبى هريرة، ٤٧١/٥ عن عائشة. والبغوى فى شرح السنة ٥/١٧٤ عن عائشة. والبيهقى فى الدلائل ٥٣٧/٦ عن أبى هريرة.

<sup>(</sup>١) الفرط: السابق والمتقدم.

<sup>(</sup>٢) فلا يذادن: قال ابن عبدالبر: كذا رواه يحيى وتابعه مطرف وابن نافع على النهى، أى لا يفعلن أحد فعلا يذاد به عن حوضى، ورواه أبو مصعب: فليذادن، وتابعه ابن القاسم وابن وهب وأكثر رواة الموطأ بلام التأكيد على الإخبار، أى ليكونن لا محالة من يذاد عن حوضى، أى يطرد عنه وذاله الأولى معجمة، والثانية مهملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ امرأتين تذودان ﴾. انظر: (تنوير الحوالك صـ٣٩).

الطهارة الله بكم لاحقون»، ويحتمل أن يقول ذلك مع القطع على اللحاق، كقوله تعالى: الله بكم المسجد الحرام إن شاء الله آمنين، [الفتح: ٢٧].

و يحتمل أن يقول ذلك غير قاطع على اللحاق بهم إذ وصفهم بأنهم مؤمنون على الظاهر من حالهم، فيكون معنى ذلك إن شاء الله أن يرحمكم ويتفضل عليكم، وقد كان النبي الله لا يدرى ما يفعل به ولا بأحد من أمته.

وقد قال على في حديث عثمان بن مظعون: «أما هو وقد جاءه اليقين، والله إنى لأرجو له الخير، وما أدرى والله وإنى رسول الله ما يفعل بى»، ثم أعلم بعد ذلك على اعد له، وما تفضل به عليه وعلى كثير من أصحابه.

وروى الداودى أن معنى قوله: «إن شاء الله» كما شاء الله. وقبال أبو القاسم الجوهرى: معناه لا نبدل ولا نغير، نموت على ما متم عليه إن شاء الله تعالى، وهو قبول محتمل.

فصل: وقوله: ﷺ: «وددت أنى قد رأيت أخواننا» تمن منه ﷺ لرؤية من يأتى بعده من أمته، وقد علم أنه لا يراهم إلا بعد الموت، وقد قال ﷺ: «لا يتمنين أحدكم الموت، إما محسنًا فعله يزداد، وإما مسيئًا فلعله يستعتب»، وإنما معنى ذلك أن لا يعلق التمنى بالموت، وإنما تعليقه بما يرضاه الإنسان بعد الموت، فإنه جائز كما يجوز للإنسان أن يعلقه بدخول الجنة.

فصل: وقوله على: «إخواننا»، لقوله تعالى: ﴿إنَّمَا المؤمنون إخوة﴾ [الحجرات: ١٠]، فقالوا، يعنى أصحابه: «ألسنا بإخوانك»، فقال: «بل ألتم أصحابي»، يريد أن لهم مزية على إخوانه واختصاصًا لصحبته، ولم ينف بذلك أن يكونوا إخوانه، وإنما منع أن يسموا بذلك؛ لأن التسمية بذلك إنما هي على سبيل الثناء على المسمى والمدح والترفيع من حاله، فيحب أن يسمى بأرفع حالاته، ويوصف بأفضل صفاته، وللصحابة بصحبة النبى درجة لا يلحقهم فيها أحد، فيجب أن يوصفوا بها، والذين لم يكونوا أتوا بعد مس أنه ليست لهم درجة الصحبة، فلذلك وصفهم بأنهم إخوانه، جعلنا الله منهم برحمته.

فصل: وقوله: «وأنا فرطهم على الحوض»، يريد أنه يتقدمهم إليه، ويجدونه عنده، رواه حبيب عن مالك يقال: فرطت القوم إذا تقدمتهم لترتاد لهم الماء وتهيئ الماء والرشاء، وافترط فلان ابنا له، أى تقدمه ابن.

فصل: وقولهم: «كيف تعرف من يأتي بعدك من أمتك»، يعنون أنه لم يرهم في

الطهارة ......الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة المتعاملات ال

الدنيا، فبأى شيء يعرفهم في الآخرة، فقال في الأرأيت لو كان لرجل خيل غو محجلة في خيل دهم بهم، ألا يعرف خيله»، يريد في أنه يعرفهم بسيماهم كما يعرف ذوا الخيل الغر المحجلة خيله في جملة خيل دهم بهم، والغرة بياض في وخه الفرس.

والتحجيل بياض في يديه ورجليه، وهذه سيماء ظاهرة لا يمكن تغييرها ولا خفاؤها، ثم قال بين «فإنهم يأتون يوم القيامة غرًا محجلين من أثر الوضوء»، وهذا مما يدل على أن سائر الأمم لا تكون على هذه الصفة، ولذلك يعرف الغر المحجلين منهم.

وقد ذهب قوم بهذا الحديث إلى أن سائر الأمم كانت لا تتوضأ، وأن الوضوء اختصت به أمة محمد على، ولذلك يعرف أمته بآثار الوضوء، وهذا وجه محتمل.

ويحتمل أن يكون سائر الأمم كانت تتوضأ وضوءنا هذا أو غيره، ولا يأتون يوم القيامة غرًا محجلين من أثر الوضوء، فيكون ما جعل لأمة محمد الله من الغرة، والتحجيل فضيلة خصت بها.

فصل: وقوله: «فلا يذادن» هكذا رواه يحيى، وتابعه عليه مطرف. وروى أبو مصعب «فليذادن»، وتابعه ابن القاسم وابن وهب وأكثر رواة الموطأ.

قال ابن وضاح: معنى «فلا يذادن» لا يفعلن رجل فعلاً يـذاد بـه عـن حوضـ كمـا يذاد البعير الضال، يريد الذى لا رب له فيسقيه. قال ابن وهب: معناه يطردن.

وقوله على: «ألا هلم، ألا هلم، ألا هلم» يحتمل هذا أن المنافقين والمرتدين وكل من توضأ منهم مسلمًا فإنه يحشر بالغرة والتحجيل من أثر الوضوء، ولذلك يدعوهم النبى ولو لم يكن سيماهم سيما المسلمين لما دعاهم ويعرف أنهم ليسوا ممن يرد حوضه، وإنما يدعوهم لما يرى بهم من سيما أمته، فإذا علم أنهم بدلوا بعده قال: «فسحقًا» أى بعدًا لهم، قيل: معنى بدلوا غيروا سنتك، ويحتمل أن يكون ذلك لمن رأى النبى على فبدل بعده من أهل الردة، ويحتمل أن يكونوا ممن يأتى بعده إلى يوم القيامة.

وقال الداودى: أنه ليس هذا مما يختم به للمذادين عنه بدخول النسار؛ لأنه يحتمل أن يذادوا وقتًا فتلحقهم شدة، ثم يتوفاهم الله برحمته، ويقول لهم النبي الشيئة: «سحقًا»، ثم يشفع فيهم، وهذا بدل من قوله، على أنه جوز ذلك على أهل الكبائر من المؤمنين.

٧٥ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ (١)، مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ

٥٧ – أخرجه البخاري كتاب الوضوء برقم ١٦٠. ومسلم كتاب الطهارة برقم ٢٢٦، ٢٢٩. وأبو=

ع ٣٤ على .....الطهارة

عَفَّانَ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ جَلَسَ عَلَى الْمَقَاعِدِ<sup>(۲)</sup>، فَحَاءَ الْمُؤَذِّنُ فَآذَنَهُ بِصَلاةِ الْعَصْرِ، فَدَعَا بِمَاء فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لأَحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا، لَوْلا أَنَّهُ فِي كِتَابِ الْعَصْرِ، فَدَعَا بِمَاء فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَىٰ يَقُولُ: «مَا مِنِ امْرِئَ يَتَوَضَّأُ، اللَّه اللهِ عَلَىٰ يَقُولُ: «مَا مِنِ امْرِئَ يَتَوَضَّأُ، فَي مَا حَدَّثُتُكُمُّوهُ، ثُمَّ يُصلِّى الصَّلاة، إلا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلاةِ الأَخْرَى حَتَّى يُصلِّى الصَّلاةِ الأَخْرَى حَتَّى يُصلِّيهَا».

=داود كتاب الطهارة برقم ۱۰۲. وأحمد بالمسند برقم ۴۰۱، ۲۲۱، ۲۷۵، ۴۸۰. والدارمی كتاب الطهارة، باب فرض كتاب الطهارة برقم ۱۹۳، والنسائی ۹۱/۱ عن عثمان فی كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء. الوضوء. والبغوی بشرح السنة ۱۸۹۳ عن عثمان فی كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء. وذكره فی كنز العمال برقم ۱۸۹۳۹ وعزاه للنسائی، والهیثمی فی موارد الظمأن، عن عثمان.

(۱) قال ابن عبدالبر: حمران مولى عثمان هو حمران بن أعين بن خالد بن عبد عمرو بن عقيل ابن كعب بن سعد بن حندلة بن مسلم بن أوس بن زيد مناة بن النمر بن قاسط، وهو ابن عم صهيب بن سنان، يلتقى هو وصهيب فى خالد بن عبد عمرو، وكان حمران من سبى عين التمر، وهو أول سبى، دخل المدينة فى خلافة أبى بكر الصديق، سباه خالد بن الوليد، فرآه غلامًا أحمر مختونًا كيسًا، فتوجه به إلى عثمان - رضى الله عنه - فأعتقه، ودار حمران بالبصرة مشرفة على رحبة المسجد الجامع، وكان عثمان أقطعه إياها وأقطعه أيضًا أرضًا على فراسخ من الأيلة فيما يلى البحر. ذكر ذلك أهل السير والعلم بالخبر، قالوا: وكان حمران أحد العلماء الأحلة أهل الوداعة والرأى والشرف بولائه ونسبه، وهو أحد الشاهدين على الوليد بن عقبة بشرب الخمر، فحلده بشهادته على، حعل ذلك إليه عثمان، وتولى ضرب الوليد بيده عبدالله ابن حعفر بأمر عَلِي له بذلك، وكان حلده له أربعين حلدة. انظر: (التمهيد، حديث تاسع وعشون لهشام بن عروة).

(۲) المقاعد: قيل دكاكين حول دار عثمان، وقيل الدرج، وقيل موضع قرب المسجد، قال القاضى عياض: ولفظها يقتضى أنها مواضع حرت العادة بالقعود فيها. انظر: (تنويسر الحوالث صد٠٤).

(٣) قال ابن عبدالبر: أما قوله: لولا أن في كتاب الله، فاختلف في هذا اللفظة، فطائفة روت: ولولا أنه في كتاب الله، بالنون وهاء الضمير، وطائفة روت: ولولا آية في كتاب الله، بالنون وهاء الضمير، وطائفة روت: ولولا آية في كتاب الله، بالياء وتاء التأنيث، وقد روى عن عروة أن الآية قوله: ﴿إِن الذين يَكتمون ما أنزلنا من البينات والمهدى الآية، وروى آخرون كما قال مالك: ﴿إِن الحسنات يذهبن السيئات الآية، وعلى هذا المعنى ينبغى أن تكون الرواية: ولولا أنه، بالنون وهاء الضمير، والله أعلم. وقول مالك أراه يريد هذه الآية يحتمل الوجهين جميعًا أيضًا. انظر: (التمهيد، حديث تاسع وعشرون لهشام بن عروة).

حْيَى: قَالَ مَالِك: أُرَاهُ يُرِيدُ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طُوَفَى النَّهَارِ وَزُلَفًا إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِللَّاكِرِينَ ﴾ [هود: ١١٤].

ح: قوله: «أن عثمان بن عفان جلس على المقاعد»، وهو موضع عند باب المدينة. وقال ابن حبيب: قال مالك: المقاعد، الدكاكين عند دار عثمان.

الداودى: هو المدرج، فحاءه المؤذن فآذنه بصلاة العصر، يريد أن المؤذن كان حتماع الناس بعد الأذان لشغله بأمور الناس.

: وقوله رضى الله عنه: «لولا أنه فى كتاب الله ما حدثتمكوه» هكذا رواه ، يحيى، ويحيى بن بكير. وروى أبو مصعب: لولا آية فى كتاب الله ما وه، ثم ذكر مالك ما اعتقد أنه يريد بذلك، فقال: أراه يريد هذه الآية: ﴿إِنَّ ، يَدْهِبُ السَيَّاتِ ﴾ [هود: ١١٤]، وعلى هذا التأويل تصح رواية يحيى ورواية ، فيكون معنى قوله: «لولا أنه فى كتاب الله»، لولا أن معنى ما أورده عليكم ، الله ما أخبرتكم به لئلا تتكلوا، ويكون معنى قول أبى مصعب لولا آية فى له تتضمن معنى هذا الحديث لما أخبرتكم به لئلا تتكلوا.

ى عروة بن الزبير أنه قال: يريد قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهِ فَي يَكْتَمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مَنَ وَالْهَدَى ﴿ [البقرة: ١٥٩]، فعلى هذا التأويل لا تصح رواية يحيى، وإنما يجب أن رواية الصحيحة: لولا آية من كتاب الله، ما روى أبو مصعب ومن تابعه، لك لولا آية في كتاب الله تمنع من كتمان شيء من العلم لما أخبرتكم.

،: وقوله ها: «ما من امرئ يتوضأ فيحسن وضوءه»، يعنى يأتى على أكمل والفضائل، وتقديره فيحسن في وضوئه.

وإلا غفر له ما بينه وبين الصلاة الأخرى حتى يصليها»، ومعنى هذا، والله ، ثواب ما فعله من الوضوء الذى أحسن فيه، والصلاة بعده أكثر من أثم ما , المعاصى بين الصلاتين. ولذلك قال مالك، رحمه الله: أراه يريد هذه الآية: عملاة طرفى النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات، [هود:

- مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ترجه النسائي كتاب الطهارة برقم ١٠٠٣. وابن ماجه كتـاب الطهـارة وسننها برقم ٢٨٢. حمد بالمسند برقم ١٨٥٨٥. والحاكم ١٢٩/١ عن الصنابحي.

٣٤٦ .....الطهارة

الصُّنَابِحِيِّ " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَىٰ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّا الْعَبْدُ الْمُؤْمِنِ، فَتَمَضْمَنَ، خَرَجَتِ الْحَطَايَا مِنْ أَنْهِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتِ الْحَطَايَا مِنْ أَنْهِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتِ الْحَطَايَا مِنْ أَنْهِهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتِ الْحَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ، حَتَّى تَحْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتِ الْحَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ، حَتَّى تَحْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتِ الْحَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَحْرُجَ مِنْ أَذُنَهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِحْلَيْهِ خَرَجَتِ الْحَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَحْرُجَ مِنْ أَذُنَهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِحْلَيْهِ خَرَجَتِ الْحَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَحْرُجَ مِنْ أَذُنَهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِحْلَيْهِ حَرَجَتِ الْحَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَحْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ رِحْلَيْهِ، قَالَ: «ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى مِنْ رَحْلَيْهِ، وَاللهِ وَتَلَيْهِ، قَالَ: «ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى مِنْ رَحْلَيْهِ، وَاللهِ وَتَلَيْهِ، وَاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ الهُ اللهِ اللهُ المُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ المُؤْلِلهُ اللهُ اله

الشرح: قوله: «إذا توضأ العبد المؤمن، فمضمض، خرجت الخطايا من فيه»، يحتمل أن يكون معنى ذلك أن فيما يفعله من المضمضة كفارة لما يخص الفم من الخطايا، فعبر عن ذلك بخروجها منه، ويحتمل أن يكون معنى ذلك أن يعفو تعالى عن عقاب ذلك العضو بالذنوب التى اكتسبها الإنسان، وإن لم يختص بذلك العضو.

فصل: وقوله: «فإذا غسل وجهه، خرجت الخطايا من وجهه، حتى تخرج من تحت أشفار عينيه» جعل العينين مخرجًا لخطايا الوحه دون الفم والأنف؛ لأن الفم والأنف يختصان بطهارة مشروعة في الوضوء دون العينين.

فصل: وقوله: «فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه» دليل على أن الأذنين من الرأس؛ لأنه جعلهما مخرجًا لخطاياه كما جعل العينين مخرجًا لخطايا الوجه، والأظفار مخرجًا لخطايا اليدين والرجلين، إلا أنهما ينفردان لأخذ الماء لهما كما ينفرد الفم والأنف على الوجه.

<sup>(</sup>١) عبدالله الصنابحى: قال ابن عبدالبر: سئل معين عن أحاديث الصنابحى عن النبى 震، فقال: مرسلة، ليس له صحبة، وإنما هـو من كبار التابعين وليس هـو عبدالله وإنما هـو أبـو عبيدالله واسمه عبدالرحمن بن عسيلة. انظر: (تنوير الحوالك صـ٤١).

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر: وفي هذا الحديث من الفقه: أن الوضوء سنة مسنونة ومفروضة حاء فيه بحيثًا واحدًا، وأن من شرط المؤمن، وما ينبغي له إذا أراد الصلاة: أن يأتي بما ذكر في هذا الحديث لا يقصر عن شيء منه، فإن قصر عن شيء منه كان للمفترض حينئذ حكم، وللمسنون حكم، إلا أن العلماء أجمعوا على أن غسل الوجه، واليدين إلى المرفقين، والرحلين إلى الكعبين، ومسح الرأس فرض ذلك كله، لأمر الله به في كتابه المسلم عند قيامه إلى الصلاة إذا لم يكن متوضعًا، لا خلاف علمته في شيء من ذلك إلا في مسح الرحلين وغسلهما.

واختلفوا في المضمضة والاستنثار فقالت طائفة: ذلك فرض، وقال آخرون: ذلك سنة، وقال بعضهم: المضمضة سنة، والاستنثار فرض. انظر: (التمهيد، حديث تاسع لزيد بن أسلم).

الطهارة ...... الطهارة ....... الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة الطهارة اللهام اللهام

والفرق بين الأذنين والفم والأنف في أنه جعل الأذنين مخرجًا لخطايا الرأس مع إفرادهما بالماء، ولم يجعل الفم والأنف مخرجًا لخطايا الوجه؛ لأن الفم والأنف مقدمان على الوجه، فلم يكن لهما حكم التبع وخرجت خطاياهما منهما قبل خروجها من الوجه، والأذنان مؤخران على الرأس، فكان لهما حكم التبع، وخرجت خطاياهما منهما قبل خروجهما من الوجه والأذنان مؤخران على الرأس، فكان لهما حكم التبع، فتخرج خطايا الرأس منهما.

فصل: قوله: «ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة»، يحتمل أن يريد أن الوضوء يكفر ذنوبه كلها ويطهر أعضاءه كلها من الخطايا، وذلك يوجب طهارة جميع حسده من الحدث ثم يكون مشيه إلى المسجد وصلاته، وإن كانت فريضة نافلة له، يريد زيادة له من الأجر على ما يكفر به ذنوبه، والنافلة في كلام العرب الزيادة، ولذلك قال في حديث عثمان: إن صلاته بعد وضوئه، تكفر عنه مستقبل ذنوبه، ومستقبل ذنوبه إلى الصلاة التي تليها؛ لأن بوضوئه خاصة يكفر عنه ماضى ذنوبه على ما جاء في هذا الحديث، والله أعلم وأحكم.

90 - مَالِك، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِح، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَنَ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَنَالَ: «إِذَا تَوضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوِ الْمُؤْمِنُ فَغَسَلَ وَجْهِهُ، خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاء، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ، خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ (١) مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاء، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاء، خَتَى يَحْرُجَ نَقِيًّا خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاء، حَتَّى يَحْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذَّنُوبِ».

٩٥ – أخرجه البحارى كتاب الأذان برقم ٤٥٠. ومسلم كتاب الطهارة برقم ٢٤٤. والترمذى كتاب الطهارة برقم ٢، وأحمد بالمسند برقم ٢٩٦٠. والدارمي كتاب الطهارة برقم ٢١٨. وأجمد بالمسند برقم ٢٩٦٠. والدارمي كتاب الطهارة، باب فضيلة الوضوء. وابن والبيهقي بالسنن الكبرى ٨١/١ عن أبي هريرة في كتاب الوضوء، باب ذكر حط الخطايا بالوضوء. والبغوى بشرح السنة ٢٧٢/١ عن أبي هريرة في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء.

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر: هكذا هو في الموطأ في هذا الحديث: وبطشتها يداهم، ليحيى وغيره جماعة، بتثنية الضمير المتصل بالفعل، وهو ضمير الخطيئة، والخطيئة المفردة، وليس بالجيد؛ لأن التثنية إنما هي لليدين لا للخطيئة، ويقال إنه في رواية ابن وهب عن مالك كذلك أيضًا. انظر: (التمهيد حديث سادس لسهيل).

٣٤٨ .....الطهارة

الشرح: قوله: «إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن»، تخصيص له بهذا الحكم؛ لأن الوضوء لا يكفر مع الكفر ذنبًا، والظاهر أن هذا اللفظ شك من الراوى.

وقوله: «خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه»، يدل على ما قلناه فى الحديث قبل هذا الحديث، من أن معنى خروج الخطايا من العضو تكفير ما اختص به من الخطايا.

وقوله: «مع الماء أو مع آخر قطر الماء أو نحو هذا»، الشك من النراوى مع تقارب المعنى.

فصل: وقوله: «حتى يخرج نقيًا من الذنوب من أعضاء الطهارة تكمل الطهارة لسائر الجسد منها»، وهكذا روى هذا الحديث رواة الموطأ غير ابن وهب، فإنه زاد فيه ذكر الرأس والرجلين، ورواه الوليد بن مسلم، فلم يذكر غير الوجه، والله أعلم.

• ٦ - مَالِك، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنسِ بْسِنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أَبِي طَلْحَهْ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ وَضُوءًا فَلَمْ يَحِدُوهُ، فَأَتِي رَسُولُ اللَّهِ عَنَى زَلُكَ الإِنَاءِ يَحِدُوهُ، فَأَتِي رَسُولُ اللَّهِ عَنَى ذَلِكَ الإِنَاءِ يَدَهُ، ثُمَّ أَمَرَ النَّاسَ يَتَوَضَّتُونَ مِنْهُ، قَالً أَنسٌ: فُرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ، يَدَهُ، ثُمَّ أَمَرَ النَّاسُ حَتَّى تَوَضَّتُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ (١).

الشرح: قوله: «فالتمس الناس وضوءًا»، الوضوء اسم للماء الذي يتوضأ به، ولذلك قال: فأتى رسول الله على بوضوء في إناء، فوضع في ذلك الإناء يده، ثم أمر الناس أن

٦٠ - أخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ١٦٩. ومسلم كتاب الفضائل برقم ٢٢٧٩. والترمذى
 كتاب المناقب برقم ٢٥٦٤. والنسائى كتاب الطهارة برقم ٧٦، ٧٨. وأحمد بالمسند برقم
 ١١٩٣٩، ١٢٠٨٨، ١٢٣١٦، ١٢٣١٩.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر: في هذا الحديث تسمية الشيء باسم ما قرب منه، وذلك أنه سمى الماء وضوءًا، لأنه يقوم به الوضوء، ألا ترى إلى قوله: وفأتى رسول الله الله بوضوء في إناء، بفتح الواو فعل المتوضئ، ومصدر فعله، وبضمها الماء. وفيه إباحة الوضوء من إناء واحد للجماعة، يغترفون منه في حين واحد، وفيه أنه لا بأس بفضل وضوء الرجل المسلم يتوضأ به، وهذا كله في فضل طهور الرجال، إجماع من العلماء، والحمدلله. وفيه العلم العظيم، من أعلام نبوته الله وهو نبع الماء من بين أصابعه، وكم له من هذه، صلوات الله وسلامه ورضوانه عليه. انظر: (التمهيد حديث ثان لإسحاق عن أنس مسند).

يتوضئوا، وهذا إنما يكون بوحى يعلم به أنه وضع يده فى الإناء نبع الماء حتى يعم أصحابه الوضوء، وهذا من أعظم المعجزات وأبين الدلالات على صدقه ونبوته، وعلى أن ما جاء به من عند الله وحى؛ لأن إخراج الماء من بين أصابعه وخلقه هناك لا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى القادر على كل شيء، والمصدق لرسالة نبيه، وقد روى حميد عن أنس أن الإناء كان مخضبًا صغر عن أن يضع فيه يده وتوضأ منه ثمانون رجلاً وأزيد.

١٦ - مَالِك، عَنْ نُعَيْمٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَدَنِىِّ الْمُحْمِرِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَنْ تَوَضَّا فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ حَرَجَ عَامِدًا إِلَى الصَّلاةِ، فَإِنَّهُ فِي صَلاةٍ مَا دَامَ يَعْمِدُ لَلَى الصَّلاةِ، فَإِنَّهُ فِي صَلاةٍ مَا دَامَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلاةِ، وَأَنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ بِإِحْدَى خُطُوتَيْهِ حَسَنَةٌ، وَيُمْحَى عَنْهُ بِالأَحْرَى سَيِّئَةٌ، وَلَي الصَّلاةِ، وَأَنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ بِإِحْدَى خُطُوتَيْهِ حَسَنَةٌ، وَيُمْحَى عَنْهُ بِالأَحْرَى سَيِّئَةٌ، فَإِنَّ أَعْظَمَكُمْ أَجْرًا أَبْعَدُكُمْ دَارًا، قَالُوا: لِمَ يَا فَإِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ الإقامَة فَلَا يَسْعَ (١)، فَإِنَّ أَعْظَمَكُمْ أَجْرًا أَبْعَدُكُمْ دَارًا، قَالُوا: لِمَ يَا أَبُا هُرَيْرَةٍ؟ قَالَ: مِنْ أَحْلِ كَثْرَةِ الْحُطَا.

الشرح: قوله: «ثم خرج عامدًا إلى الصلاة»، يريد أن يقصدها دون غيرها، فإنه في صلاة ما كان يعمد إلى الصلاة، يريد أن أجره أجر المصلى ما دام يقصد إلى الصلاة.

وقوله: «فإنه تكتب له ياحدى خطوتيه حسنة وتمحى عنه بالأخرى سيئة»، يحتمل أن يريد بذلك أن لخطاه حكمين، فيكتب له ببعضها الحسنات، وتمحى عنه ببعضها السيئات، وأن حكم الحسنات غير حكم محو السيئات، وهذا ظاهر اللفظ، ولذلك فرق بينهما، وقد ذكر قوم أن معنى ذلك واحد، وأن كتب الحسنات هو بعينه محو السيئات.

فصل: وقوله: «فإذا سمع أحدكم الإقامة، فلا يسع، فإن أعظمكم أجرًا أبعدكم دارًا»، قال مالك: لا يحب ولا بأس أن يسرع في مشيه. وقال ابن القاسم: لا يجرى، والسعى في الحديث هو الإسراع في إتيان الصلاة حتى يخرج بذلك عن حد المشى،

٦١ - ذكره في الكنز ٧١/٧٥ برقم ٢٠٣٠٦ وعزاه لابن حرير، والبيهقي في شعب الإيمان، عن
 أبي هريرة.

قال ابن عبدالبر: هكذا هذا الحديث موقوف في الموطأ، لم يتجاوز به أبا هريسرة، ولسم يختلف على مالك في ذلك، ومعناه يتصل ويستند إلى النبي ﷺ من طرق صحاح من غير حديث نعيم عن أبي هريرة، من حديث أبي سعيد الخدري وغيره، عن النبي ﷺ ؛ والأسانيد فيه صحاح كلها، ومثله أيضا لا يقال بالرأي. انظر: (التمهيد، حديث رابع لنعيم، موقوف).

<sup>(</sup>١) لا يسع: أي لا يسرع ولا يعجل في مشيته.

ومنع من ذلك لوجهين، أحدهما: أنه تقل به الخطا وكثرة الخطا مرغب فيها مرجو منها ما تقدم من كتب الحسنات ومحو السيئات، ولذلك قال: «وإن أعظمكم أجرًا أبعدكم دارًا»، وفسرت أنا ذلك من أجل كثرة الخطا. والوجه الثانى: أنه يخرج عن الوقار المشروع في إتيان الصلاة.

١٢ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُسْأَلُ عَنِ الْوُضُوءِ مِنَ الْغَائِطِ بِالْمَاءِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا ذَلِكَ وُضُوءُ النِّسَاءِ.

الشرح: قال ابن نافع: يريد سعيد بن المسيب أن الاستنجاء بالحجارة يجـزى الرحـل، وإنما يكون الاستنجاء بالماء للنساء.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: يحتمل عندى وجهين، أحدهما أن يكون سعيد بن المسيب أراد أن ذلك حكم من أحكام النساء من جهة العادة والعمل، وأن عمل الرحال الاستجمار.

ويحتمل أن يريد بذلك عيب الاستنجاء بالماء كما قال الله التصفيق للنساء»، وهذا لا يراه مالك ولا أكثر أهل العلم، والاستنجاء عندهم بالماء أفضل، وجميع الفقهاء على أن الاستنجاء يجزى مع وجود الماء، وقال ابن حبيب: ليس الاستحمار يجزى إلا مع عدم الماء. ولعله أراد بذلك وجه الاستحباب وإلا فهو خلاف الإجماع فيما علمناه.

٣٣ - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

٦٢ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٥٦.

<sup>77 -</sup> أخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ,١٧٢ ومسلم كتاب الطهارة برقم ٢٧٩. والترمذى كتاب الطهارة برقم ٨٤. والنسائى كتاب المياه برقم ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٣٩، وأبو داود كتاب الطهارة برقم ٢٧، ٧٠٠، ٧٠٤، ٧٠٣١، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٠ ١٨٠، ١٩٠٥، ١٩٠٠،

الشوح: اختلف قول مالك، رحمه الله، في أمـر النبـي ﷺ بغسـل الإنـاء مـن ولـوغ الكلب، فمرة حمله على الوجوب، ومرة حمله على الندب.

فوجه الوجوب أمره ﷺ بغسله، والأمر يقتضى الوجوب. ووجه الندب أنه حيــوان، فلم يجب غسل الإناء من ولوغه، أصل ذلك الحيوان.

مسألة: واختلف قول مالك في الكلب الذي يجب غسل الإناء من ولوغه، فروى عنه ابن أبي الجهم روايتين، إحداهما: أنه في الكلب المنهى عن اتخاذه. والثانية: أنه في جميع الكلاب.

وجه الرواية الأولى أن الأمر بذلك إنما كان على وجه التغليظ، والمنع من اتخاذها، وذلك يختص بالمنهى عنه لا بالمباح.

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر: هكذا الحديث في الموطأ بهذا الإسناد عند جميع رواته، فيما علمت. ورواه يعقوب بن الوليد، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وليس بمحفوظ لمالك بهذا الإسناد.

حدثنا حلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن هارون الأنماطى بمكه، حدثنا عبدالله ابن محمد بن عبدالعزيز، حدثنا حدى، حدثنا يعقوب بن الوليد، حدثنا مالك، عسن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبي على قال: وإذا ولغ الكلب في الإناء غسل سبع مرات، هذا عندى خطأ في الإسناد لا شك فيه، والله أعلم.

حدثنى حلف بن قاسم، حدثنا أجمد بن محمد بن الحسين العسكرى، حدثنا الربيع بن سليمان، والمزنى، قالا: حدثنا محمد بن إدريس الشافعى، قال: أخبرنا مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله المالة الأعرج، عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله الحلالة وإذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات، وهكذا يقول مالك في هذا الحديث: وإذا شرب الكلب، وغيره من رواة حديث أبى هريرة هذا - بهذا الإسناد وبغيره - على تواتر طرقه وكثرتها عن أبى هريرة وغيره، كلهم يقول: وإذا ولغ الكلب، ولا يقولون: وشرب الكلب، وهو الذي يعرفه أهل اللغة.

<sup>(</sup>۲) قال ابن عبدالبر: وأما قوله فى الحديث: وفليغسله سبع مرات؛ ولم يزد، ولا ذكر التراب فى أخراهن ولا أولاهن؛ فكذلك رواه الأعرج، وأبو صالح، وأبو رزين، وثابت الأحنف، وهمام بن منبه، وعبدالرحمن أبو السرى، وعبيد بن حنين، وثابت بن عياض مولى عبدالرحمن ابن زيد، وأبو سلمة، كلهم رووه عن أبى هريرة، ولم يذكروا التراب. انظر: (التمهيد، حديث خامس وعشرون لأبى الزناد).

۳۵۲ ...... الطهارة و الطهارة و الخبر و لم يخص كلبًا دون كلب.

ومن جهة المعنى أنه إذا وجب غسل الإناء من ولوغها لــم يتخـذ منهـا إلا مـا تدعـو الضرورة إليه والحاجة الوكيدة.

مسالة: ولم يختلف قول مالك في أن إناء الماء يغسل من ولوغ الكلب. واختلف قوله في غسل إناء الطعام، فروى عنه ابن القاسم نفى غسله، وروى عنه ابن وهب وغيره، إثبات غسله.

وجه رواية ابن القاسم أن الأمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب إنما كان على وجه التغليظ فى اتخاذ الكلب، وإنما يحصل ذلك بغسل إناء الماء؛ لأنه هو الذى يمكن أن تصل إليه الكلاب، وأما إناء الطعام فلا تصل إليه لقلته وكثرة التوقى فيه.

ووجه الرواية الثانية، أن هذا إناء ولغ فيه كلب، فشرع غسله كإناء الماء.

فصل: وقوله: «فليغسله سبع مرات»، يقتضى اعتبار العدد، وقال أبو حنيفة: لا يعتبر في ذلك العدد.

والدليل على ما نقوله الحديث المذكور، وفيه أمره بغسل الإناء سبع مرات، والأمر يقتضى الوجوب.

مسألة: وغسل الإناء من ولوغ الكلب عبادة لا لنجاسة. وذهب ابن الماحشون إلى أنه للنجاسة وللشك في النجاسة. وقال أبو حنيفة والشافعي: إنه يغسل للنجاسة.

والدليل على ما نقوله أن هذا حيوان يجوز الانتفاع به من غير ضرورة، فكان طاهرًا كالأنعام.

٩٤ - مَالِك (١)، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ عَالَ: «اسْتَقِيمُوا (٢) وَلَنْ تُحْصُوا،

١٤ – أحرحه ابن ماحه عن ثوبان برقم ۲۷۷، ۱۰۰/۱، في كتاب الطهارة ٢، باب لا يقبل الله صلاة بلا طهور. أحمد، عن ثوبان في مسنده ٥/٢٧٧. البيهقي في السنن الكبرى، عن ثوبان في الكبير ١٠٣/١. الطبراني في الكبير ١٠٣/١. الطبراني في الكبير ١٣٥٨ برقم ٥٠١٠ عن ثوبان. ابن المبارك في الزهد ٣٦٧ برقم ١٠٤٠ عن ثوبان.

(۱) قال السيوطى: قال ابن عبد البر: هذا الحديث يتصل مسندًا من حديث ثوبان وعبدالله بن عمرو من طرق صحاح. قلت: حديث ثوبان أخرجه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه بلفظ الموطأ إلا أن فيه: «واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة»، وحديث ابن عمر وأخرجه ابن ماحه، والبيهقى في سننه وفيه: «واعلموا أن من أفضل أعمالكم الصلاة». وأخرج ابن ماحه-

الشرح: قوله: «استقيموا ولن تحصوا»، قال ابن نافع: معناه، ولن تحصوا الأعمال الصالحات، ولا يمكنكم الاستقامة في كل شيء.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: معناه عندى لا يمكنكم استيعاب أعمال البر من قوله تعالى: ﴿والله يقدر الليل والنهار علم أن لسن تحصوه﴾ [المزمل: ٢٠]، وقال مطرف: معناه، ولن تحصوا مالكم من الأجر إن استقمتم.

فصل: وقوله ﷺ: «واعملوا وخير أعمالكم الصلاة»، يريد أنها أكثر أعمالكم أجرًا، وقد روى عن عبدالله بن مسعود أنه سأل رسول الله ﷺ، أى الأعمال أفضل؟ فقال: الصلاة.

فصل: وقوله: «ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»، يريد والله أعلم، أنه لا يديم فعله بالمكاره وغيرها منافق ولا يواظب على ذلك إلا مؤمن.

### \* \* \*

# ما جاء في المسح بالرأس والأذنين

• ٦ - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِإِصْبُعَيْهِ الأَذْنَيْهِ.

الشرح: وقال عيسى بن دينار: معناه أنه كان يقبض أصابعه من كلتى يديه ويمد إصبعيه اللتين تليان الإبهامين إصبعا من كل يد، ثم يمسح بهما أذنيه من داخل و حارج. قال: وهو حسن من الفعل، وهذا الذى قاله عيسى محتمل، وهو حسن فى صفته تناول الماء لمسح الأذنين.

وأما تناوله للغسل، ففي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك، يدخل يديه جميعًا في الإناء، فيأخذ بهما الماء.

<sup>-</sup> أيضًا عن أبى أمامة يرفع الحديث قال: واستقيموا ونعما إن استقيم و حير أعمالكم الصلاة، الحديث. وأخرجه ابن عبدالبر من وحه آجر عن ثوبان مرفوعًا: وسددوا وقاربوا واعملوا و حير أعمالكم الصلاة، الحديث. انظر: (تنوير الحوالك صـ٤٣، ٤٤).

<sup>(</sup>٢) قوله: «استقيموا»، أى لا تزيغوا وتميلوا عما سن لكم وفرض عليكم، فقد تركتم على الواضحة ليلها كنهارها ليتكم تطيقون ذلك. انظر: (التمهيد، حديث تاسع وعشرون من البلاغات).

٦٥ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٥٩.

وفى المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك فى مسح الرأس: يتناول الماء بيمناه ويفرغه على يسراه. وكذلك قال عيسى بن دينار فى جميع الوضوء، ومعنى ذلك أن يأخذ الماء بيمناه ثم يجعل بعضه فى يسراه، فينقله بهما إلى وجهه، وخير ابن حبيب بين الأمرين، وبه قال الشيخ أبو محمد، والقاضى أبو محمد.

وجه رواية ابن القاسم أن الطهارة مبنية على أنه متى كان الغسل باليدين كان تناول الماء بهما، وتحريره أن هذا عمل من أعمال الطهارة للوجه، فكان حكمه أن يكون باليدين كإمرارهما مع الماء.

ووجه رواية ابن وهب حديث ابن عباس أنه توضأ أحد غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى ثم غسل بها وجهه، ثم قال: هكذا رأيت النبي على يتوضأ.

ومن جهة المعنى أن هذا تناول الماء للطهارة، فوجب أن يختص باليمنى، أصله إذا غرف بيمناه ليغسل يسراه. ووجه التخيير تساوى الدليلين، وهكذا الكلام إنما هو فى غسل الوجه ومسح الرأس، وأما غسل اليدين والرجلين، فلا يتهيأ إلا أن يغرف الماء باليمنى ويغسل باليسرى غير غسل يده اليسرى، فإنه يعرف باليمنى، فيفرغ بها على اليسرى ثم يغسل باليمنى.

فصل: والذى يقتضيه الحديث تجديد الماء للأذنين، ويحتمل أن يكون عبدالله بن عمر كان يأخذ الماء بإصبعين من كل يد، فيمسح بهما أذنيه، وهو أشبه بحديث عبدالله بن عمر، ونحو ما روى عن عبدالله بن عباس: أن باطن الأذنين يمسح بالسبابة، وظاهرهما بالإبهام، وهذه طهارة الأذنين عند مالك وأبى حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء. وقال الزهرى: يغسلان مع الوجه، وظاهرهما مع الراس.

وقد روى عن ابن عباس في صفة وضوء النبي الله على الله واذنيه ظاهرهما بالسبابتين، وباطنهما بإبهاميه.

مسألة: وصفة مسحهما أن يمسح ظاهرهما وباطنهما. قال مالك في المختصر: يدخل إصبعيه في صماعيه، لا يتبع غضونهما.

فوع: إذا ثبت ذلك، فهل يمسحان فرضًا أو نفلاً؟، ذهب محمد بن مسلمة وأبو بكر الأبهرى إلى أنهما يمسحان فرضًا، وذهب سائر أصحابنا إلى أنهما يمسحان نفلاً، وهو الظاهر من مذهب مالك، رحمه الله. الطهارة .....الطهارة على الطهارة الطها

وجه القبول الأول أنهما عضوان جعلا في الشرع مخرجًا لخطايا عضو، فكان حكمهما في الوضوء حكمه كالعين مع الوجه والأظفار مع اليدين والرجلين.

ووجه القول الثاني أنهما عضوان سن لهما تجديد الماء، فلم يكونا مع الرأس كسائر الأعضاء.

فصل: وقوله: «وكان يأخذ الماء بإصبعيه الأذنيه»، ظاهره أنه يتناول بإصبعيه، ويقتضى استئناف الماء لهما، ولذلك أخذ الماء لهما دون غيرهما من الأعضاء، وهذا هو الظاهر من المذهب، وقد قال مالك في المختصر: يستحب تجديد الماء لهما. وقال ابن حبيب: من لم يجدد لهما ماء، فهو بمنزلة من لم يمسحهما.

وقال محمد بن مسلمة: إن شاء حدد لهما الماء، وإن شاء مسحهما بما فضل بيده من مسح رأسه. وأبو حنيفة يقول: لا يستأنف لهما الماء.

ودليلنا على استئناف الماء لهما أن المغسولات نفلاً لما انفصلت من المغسولات فرضًا، فكذلك الممسوحات نفلاً يجب أن تنفصل عن الممسوحات فرضًا، وأما قول محمد بن مسلمة: إن شاء مسحهما بما فضل بيده من مسح رأسه، فمبنى على أنهما موضع من الرأس، فحكمهما حكمه في تجديد الماء، غير أنهما آخر العضو، فيختم مسحه بمسحهما.

٦٦ - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيَّ، سُيْلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَقَالَ: لا، حَتَّى يُمْسَحَ الشَّعْرُ بِالْمَاءِ.

الشرح: قوله: «سئل عن المسح على العمامة، قال: لا حتى يمسح الشعر بالماء»، يقتضى أن المسح على العمامة لا يجزى، وبه قال جمهور العلماء. وقال أحمد وداود: يجزى المسح على عمائم العرب.

ودليلنا قوله تعالى: ﴿واهسحوا برءوسكم﴾ [المائدة: ٦]، والأمر يقتضى الوجوب، فمن مسح على العمامة لم يمسح رأسه، ولا امتثل الأمر. ودليلنا من جهة القياس أن هذا عضو مفترض مسحه، فوجب أن لا يجزئ المسح على حائل دونه مع السلامة كالوجه في التيمم.

فصل: وقوله: «حتى يمسح الشعر بالماء»، يقتضى مسح جميعه؛ لأن لفظ يمسح الشعر

٦٦ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٦٠.

٣٥٣ ......الطهارة

بالماء، يقتضى أن المسح لا يكون إلا بما في يديه، ولو مسحه بما على رأسه من بلل أو غيره لم يجزه، قاله ابن القاسم. ووجهه أنه لم يمسح رأسه بالماء، وإنما مسح شعرًا مبلولاً بيد حافة.

ولو مسحه بما فضل على يديه من بلل ذراعيه، فقد قال مالك: من مسح رأسه ببلل ذراعيه أو لحيته وصلى، أعاد الوضوء والصلاة، وإن ذهب الوقت، وليس هذا بمسح.

وقال ابن الماجشون: إن كان بحضرته ماء، فلا يمسحه بما ذكر من البلل، فإن لم يكن بحضرته ماء، فليمسح به، وبه قال عطاء.

فقول مالك يحتمل أن يكون موافقًا لقول أصبغ: إن الماء المستعمل في الوضوء لا يرفع الحدث، ويحتمل أن يريد أن ما تعلق باليدين من البلل عن غسل الذراعين أو بلل اللحية يسير لا يتأتى المسح به، وهو الأظهر لقوله، وليس هذا بمسح ولو كان من الكثرة بحيث يمكن أن يمسح به لكان حكمه حكم الماء المستعمل، وهو معنى قول ابن الماحشون، والله أعلم وأحكم.

٦٧ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ أَبَاهُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبْيْرِ كَانَ يَنْزِعُ الْعِمَامَة،
 وَيَمْسَحُ رَأْسَةُ بِالْمَاءِ.

١٨ - مَالِك، عَنْ نَافِع، أَنَّهُ رَأَى صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِى عُبَيْدٍ، امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،
 تُنْزِعُ خِمَارَهَا، وَتَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا بِالْمَاءِ، وَنَافِعٌ يَوْمَثِذٍ صَغِيرٌ.

وسُيُلَ مَالِك عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ؟ فَقَالَ: لا يَنْبَغِى أَنْ يَمْسَحَ الرَّجُلُ وَلا الْمَرْأَةُ عَلَى عِمَامَةٍ وَلا خِمَارٍ وَلْيَمْسَحَا عَلَى رُءُوسِهِمَا.

انسرح: هذا على نحو ما تقدم من حديث جابر أنه يجب مباشرة الشعر بالماء ولا يجزئ المسح على حائل دون الرأس، وأن حكم المرأة في ذلك حكم الرجل.

فصل: وقوله: «ونافع يومئذ صغير»، يريد أنه كان وقت رآها تفعل ذلك صغيرًا سنه، بحيث لا تحجب منه، ويجوز أن يطلع على مثل هذا من حال صفية بنت أبى عبيد، وذلك أن للمرأة ثلاثة أحوال، حال صغر وهي حال لا تؤمر فيها بالاستتار، ثم حال

٦٧ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٦١. وأخرجه أبو داود ٣٦/١ برقم ١٤٧ عن أنس.
 ٦٨ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٦٢.

شباب وهى حال تؤمر فيها بالاستتار، ثـم حـال هـرم وهـى حـال تؤمـر فيهـا ببعـض الاستتار، وسيأتي بيان ذلك كله إن شاء الله.

وسُئِلَ مَالِكَ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ، فَنَسِيَ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى رَأْسِهِ، حَتَّى جَفَّ وَضُوءُهُ؟ قَالَ: أَرَى أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى يُعِيدَ الصَّلاةَ.

الشرح: ومعنى ذلك أن من توضاً ونسى مسح رأسه، فلا يخلو أن يذكر ذلك بحضرة الوضوء بحضرة الوضوء أو ما يقارب من ذلك أو بعد مدة طويلة، فإن ذكر ذلك بحضرة الوضوء أو قربه مسح رأسه وما بعده ليحصل الترتيب المشروع في الطهارة، وإن كان ما نسى مغسولاً كرر فيه الغسل على حسب ما كان يفعله في نفس الطهارة، ولا يكرر الغسل فيما يأتى بعده لمعنى الترتيب. روى ذلك عن الشيخ أبي عمران.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فإن تفريق الوضوء لغير عذر يبطله على المشهور من المذهب. وقال محمد بن عبدالحكم: لا يبطله، وقد تأوله غيره من أصحابنا على المذهب، وبه قال أبو حنيفة والشافعي.

وجه القول الأول أن هذه عبادة يبطلها الحدث الأصغر، فكانت الموالاة شرطًا فى صحتها كالصلاة والطواف.

ووجه القول الثاني أن هذه طهارة، فلم يكن من شرطها الموالاة كطهارة النجاسة.

مسالة: وأما تفريق الطهارة لعذر، فعلى ضربين، أحدهما: النسيان، والثاني: العجز عن قدر الكفاية.

فأما النسيان، فلا يفسد الطهارة عند مالك وابن القاسم على ما تقدم، سواء كان ما أخر مغسولاً أو ممسوحًا، طال ذلك أو لم يطل. وروى عن مالك مطرف وابن الماحشون أن ذلك في الممسوح والمسنون من المغسول، قال أبو زيد في ثمانيته: إذا كان الممسوح رأسًا دون خف. وأما المغسول من المفروض، فإن تأخيره يفسد الطهارة بأى وجه أخره من نسيان أو غيره.

وجه الرواية الأولى أن المغسول أحد نوعى الطهارة، فلم يفسدها تأخيره ناسيًا كالممسوح. وأنكر حبيب بن الربيع الرواية الثانية عن مالك، على ابن حبيب، وقال: هي سهو على من نقلها. وقد تابع ابن حبيب على هذه الرواية أبو زيد، وهو قول محمد ابن مسلمة، واحتج لها بأن شأن المسح أخف.

مسألة: وأما عجز الماء عن قدر الكفاية، فإنه يبطل الوضوء تفريقه له من أجله إذا طال ولا يبطله فيما قرب. وروى ابن وهب عن مالك، أنه يبنى في عجز الماء عن قدر الكفاية، وإن حف، وفي الطول المعتبر على رواية ابن القاسم قولان، أحدهما: يبنى ما لم يجف، والثانى: الرجوع فى ذلك إلى اجتهاد المتطهر دون الجفوف، كالعمل فى الصلاة، والله أعلم.

#### \* \* \*

### ما جاء في المسح على الخفين

٦٩ - مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ زِيَادٍ، وَهُوَ مِنْ وَلَدِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةً الْأَنْ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةً (١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةً (١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةً (١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةً (١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ،

79 - أخرجه البخارى كتاب اللباس برقم ٥٧٩٨. ومسلم كتاب الطهارة برقم ٢٧٤. والترمذى كتاب الطهارة برقم ٩٠، ٩١. والنسائن برقم ٥٧، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٥. وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ٣٨٩، ٥٥٠. وأحمد بالمسند برقم ١٧٦٦، ١٧٦١، ١٧٦٩، ٢٩٦/، وابنهقى في السنن الكبرى ٢٩٦/٢ عن المغيرة. والبغوى في شرح السنة ٤٥٦/١ عن المغيرة.

(١) قال ابن عبدالبر: وهكذا قال مالك في هذا الحديث عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة ابن شعبة، لم يختلف رواة الموطأ عنه في ذلك. وهو وهم وغلط منه، ولم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب، ولا غيرهم عليه، وليس هو من ولد المغيرة بن شعبة عند جميعهم. وزاد يحيي ابن يحيى في ذلك أيضا شيئا لم يقله أحد من رواة الموطأ، وذلك أنه قال فيه: وعن أبيه المغسيرة ابن شعبة،، ولم يقل أحد فيما علمت في إسناد هذا الحديث: رعن أبيه المغيرة،، غير يحيى بن يحيى، وسائر رواة الموطأ عن مالك يقولون: وعن ابن شهاب عن عباد بن زياد، وهو مـن ولـد المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة،، لا يقولون: رعن أبيه المغيرة، كما قال يحيى، ولم يتابعــه واحد منهم على ذلك. كتبت هذا وأنا أظن أن يحيى بن يحيى وهم في قوله: وعن أبيه، حتى وحدته لعبدالرحمن بن مهدى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، من ولد المغيرة ابن شعبة، عن أبيه كما قال يحيى، ذكره أحمد بن حنبل وغيره عن ابن مهدى، وقد ذكرناه. وذكر الدارقطني أن سعد بن عبدالحميد بن حعفر قال فيه: وعن أبيه، كما قبال يحيمي، قبال: وهم وهم، قال: ورواه روح بن عبادة، عن مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن رحل من ولد المغيرة، عن المغيرة، قال: فإن كان روح حفظ فقد أتى بالصواب؛ لأن الزهـرى يرويـه عن عباد عن المغيرة. وإسناد هذا الحديث من رواية مالك في الموطأ وغيره إسناد ليس بالقائم؛ لأنه إنما يرويه ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة وحمزة ابني المغيرة بين شعبة، عين أبيه المغيرة بن شعبة. وربما حدث به ابن شهاب عن عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة عن أبيه. الطهارة ......الطهارة .....

غَزُورَةِ تَبُوكَ<sup>(۲)</sup>. قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَلَاهَبْتُ مَعَهُ بِمَاء، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَكَبْتُ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَّى جُبَّتِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ مِنْ ضِيقِ كُمَّى الْجُبَّةِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى كُمَّى الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْحُفَيْنِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَوُمُّهُمْ، وَقَدْ صَلَّى بِهِمْ الْحُفَيْنِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ، فَفَرْعَ النَّاسُ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّحْمَنَ التِي بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ، فَفَرْعَ النَّاسُ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى مَلَانَ «أَحْسَنَتُمْ».

وقوله: «فذهبت معه بماء»، يريد أنه ذهب معه إلى بعض طريقه؛ لأنه لابد أن يبعد عنه أو يتوار لقضاء حاجة. وقد روى عنه هذا الحديث من غير هذا الطريق.

فصل: وقوله: «فجاء رسول الله فلله الله فله الماء، فغسل وجهه»، أخبر المغيرة عن المفروض في الوضوء، وترك ذكر غير ذلك من مسنونه؛ لأنه هو القصد.

فصل: وقوله: «ثم ذهب يخرج يديه من كمى جبته فلم يستطع من ضيق الجبة»، يريد أنه لم يستطيع أن يخرجهما إلى المرفقين. وأما الكفان، فإنهما كانا خارجين، وبهما غسل وجهه، وأخرجهما من تحت الجبة؛ لأنه كان عليه إزار يستره.

فصل: وقوله: «ومسح برأسه ومسح على الخفين»، المسح على الرأس أصل فى الطهارة، والمسح على الخملة، وبه قال جمهور الفقهاء.

<sup>-</sup>ولا يذكر حمزة بن المغيرة. وربما جمع حمزة وعروة ابنى المغيرة فى هذا الحديث عن أبيهما المغيرة. ورواية مالك لهذا الحديث عن ابن شهاب عن عباد بن زياد عن المغيرة مقطوعة، وعباد ابن زياد لم ير المغيرة، ولم يسمع منه شيئا. انظر: (التمهيد، باب المسح على الخفين، ابن شهاب عن عباد بن زياد حديث واحد).

<sup>(</sup>١) ذهب لحاحته في غزوة تبوك: زاد مسلم وأبو داود: قبل الفحر.

<sup>(</sup>۲) تبوك: كانت غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة في رحب وهسي آخر غزواته ﷺ بنفسه، وهي من أطراف الشام المقاربة للمدينة. قيل سميت بذلك لأنه ﷺ رأى قومًا من أصحابه يبوكون عين تبوك، أى يدخلون فيها القدح ويحركونه ليخرج الماء، فقال: ما زلتم تيبوكونها بوكا. انظر: (تنوير الحوالك صـ٥٤).

وقد روى عن مالك فى العتبية ما ظاهره المنع منه. وإنما معناه إيشار الغسل عليه، وحسبك بما أدخل فى موطئه، وهو أصح ما نقل عنه.

وقد قال الشيخ أبو بكر في شرح المختصر الكبير: إنه روى عن مالك: لا يمسح المسافر ولا المقيم، فإن صحت هذه الرواية، فوجهها أن المسح منسوخ.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وهذا عندى يبعد؛ لأن ابن وهب روى عنه أنه قال: لا أمسح في سفر ولا حضر، وكأنه كرهه.

وفى النوادر عن ابن وهب أنه قال: آخر ما فارقته على المسح فى السفر والخضر، وكأنه وهو الذى روى عنه متأخرو أصحابه مطرف وابن الماحشون، فدل ذلك على أنه منعه أولاً على وحه الكراهية لما لم ير أهل المدينة بمسحون، ثم رأى الآثار فأباح المسح على الإطلاق.

هسألة: وهذا في السفر، فأما المسح في الحضر، فعن مالك فيه روايتان، إحداهما: المنع، والثانية: الإباحة، وهو الصحيح، وإليه رجع مالك.

والدليل على ذلك حديث على بن أبى طالب، رضى الله عنه، قال: جعل رسول الله للمقيم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويومًا وليلة للمقيم.

فرع: إذا ثبت ذلك، فإن المحرم لا يمسح على الخف، قاله مالك فى المختصر. قال ابن القاسم فى المحموعة: لأنه مقطوع تحت الكعبين. وقد روى الشيخ أبو إسحاق فى مختصره عن الوليد بن مسلم عن مالك: يمسح المحرم على خف قطعه أسفل من الكعبين، ويمر على ما بدا من كعبيه. وهذه رواية غير معروفة عن مالك، وإنما يعرف هذا من أقوال الأوزاعى، والوليد بن مسلم كثير الرواية عنه.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وعندى أنه لا يجوز للمحرم أن يمسح على الخف، وإن لم يقطعه أسفل من الكعبين؛ لأنه منهى عن لبسه، وإنما يتعلق المسح على البيح له لبسه وحكم النساء في المسح على الخف حكم الرحال، رواه ابن القاسم وعلى بن زياد عن مالك.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وعندى أنه يجوز لها المسح على الخف حال الإحرام؛ لأنها ليست بممنوعة من لبسه.

فصل: وقوله: «فجاء رسول الله ﷺ، وعبدالوحمن بن عوف يؤمهم»، يريد أنه جاء

الطهارة .....

موضع الصلاة وجماعة أصحابه، فألفى عبدالرحمن بن عوف يؤمهم، وفى ذلك دليل على أن الصلاة فى أول الوقت مندوب إليها، وأن لها فضيلة متأكدة، ولذلك قدموا عبدالرحمن بن عوف إذ تغيب النبى في فى حاجته مع فضيلة الصلاة خلف النبى في عبدالرحمن بن عوف خوف فوات الوقت؛ لأن النبى في صلى بعض صلاته بعد تمام صلاة عبدالرحمن بن عوف، ولا يظن به تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت.

فصل: وقوله: «فصلى رسول الله الله الركعة التى بقيت عليهم»، يريد الركعة التسى أدركها معهم. وروى أن تلك الصلاة صلاة الصبح.

٧٠ - مَالِك، عَنْ نَافِع، وَعَبْدِ اللّهِ بْنِ دِينَار، أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ عَبْدَ اللّهِ بْنَ عُمَرَ يَمْسَحُ قَدِمَ الْكُوفَةَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَهُو أَمِيرُهَا، فَرَآهُ عَبْدُ اللّهِ بْنُ عُمَرَ يَمْسَحُ عَلَى الْحُفَيْنِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: سَلْ أَبَاكَ إِذَا قَدِمْتَ عَلَيْهِ، فَقَدِمَ عَبْدُ عَلَى الْحُفَيْنِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: سَلْ أَبَاكَ إِذَا قَدِمْتَ عَلَيْهِ، فَقَدِمَ عَبْدُ اللّهِ، فَنَسِى أَنْ يَسْأَلُ عُمَرَ عَنْ ذَلِك، حَتَّى قَدِمَ سَعْدٌ، فَقَالَ: أَسَأَلْتَ أَبَاك؟ فَقَالَ: اللهِ، فَقَالَ عُمَرَ عَنْ ذَلِك، حَتَّى قَدِمَ سَعْدٌ، فَقَالَ: أَسَأَلْت أَبَاك؟ فَقَالَ: لا، فَسَأَلَهُ عَبْدُ اللّهِ، فَقَالَ عُمَرُ: إِذَا أَدْخَلْتَ رِحْلَيْكَ فِي الْحُفَيْنِ، وَهُمَا طَاهِرَتَانِ، فَامْسَحْ عَلَيْهِمَا، قَالَ عَبْدُ اللّهِ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الْغَائِطِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ، وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ.

الشرح: إنكار عبدالله بن عمر على سعد بن أبى وقاص المسح على الخفين فى الحضر، وهو أمير البلدة على ما علم من حال الصحابة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ولا يهابون فى ذلك أميرًا ولا غيره، ولاسيما وقد علم من فضل سعد المسارعة إلى ما يظهر له من الصواب، ويدل إنكار عبدالله بن عمر لذلك أنه لم ير أباه ولا أحدًا من جملة الصحابة بالمدينة يمسحون مع تجويزهم له أخذًا بالأفضل.

فصل: وقول سعد بن أبي وقاص: إذا قدمت، فسل أباك، يحتمل أنه قد كان علم من

٧٠ - وأخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ٢٠٢. واين ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ٣٤٥،
 ٣٥٥. وأحمد في المسند برقم ٨٨، ١٢٩، ١٩٤، ٢١٦، ٢٣٩، ٢٣٩، ٣٤٥، ٣٨٩.

فصل: وقوله: «فقدم عبدالله، فنسى أن يسأل عمر عن ذلك حتى قدم سعد» يحتمل أن يكون عبدالله إنما أغفل سؤال أبيه؛ لأنه سكن ووثق، واستغنى بخبر سعد، فى ذلك وعلم فضله وحفظه وصدقه، فلما قدم سعد وأمره بالسؤال، سأل عبدالله عن ذلك، إما ليعلم أباه بما ظهر إليه، ووصل إليه من علم هذه الحادثة، وإما ليطلب زيادة إن كانت عنده وأخبره عمر بمثل ما أخبره به سعد. وقال له: «إذا أدخلت رجليك فى الخفين وهما طاهرتان، فامسح عليهما»، فجعل طهارة الرجلين عند إدخالهما فى الخفين شرطًا فى صحة المسح عليهما، وسيأتى بيانه إن شاء الله.

فصل: وقول عبدالله بن عمر: «وإن جاء أحدنا من الغائط»، تثبيتًا في الأمر وتقريرًا له على طهارة الحدث دون طهارة الفضيلة، فأجابه عمر بأن ذلك لمن تطهر عن حدث.

مسألة: ومن تيمم ثم لبس خفيه، فقد قال أصبغ في العتبية: إن لبس خفيه قبل أن يصلى كان له أن يمسح على خفيه، وإن لبسهما بعد أن صلى لم يمسح عليهما.

قال سحنون: لا يمسح عليهما، وإن لبسهما قبل الصلاة. حكى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن عبدالحكم معناه.

وجه قول أصبغ أنه لبس خفيه بطهارة يستبيح بها الصلاة، فكان له أن يستبيح بها الماء كالمسح على الجبائر.

ووجه القول الثانى أن هذا أحد حالتى التيمم، فلم يستبح المسح على الخفين، أصله إذا لبسهما بعد الصلاة، واحتج مطرف وصاحباه بأن منتهى طهر التيمم فراغ تلك الصلاة.

مسألة: المشهور من قول مالك وأصحابه أن مدة المسح غير مقدرة. قال الشيخ أبو محمد: وقال غير واحد من أصحابنا البغداديين في الرسالة المنسوبة إلى مالك في التوقيت: إنها لا تصح، وفيها أحاديث لا تصح عنه.

وفى العتبية من رواية ابن وهب وابن القاسم: للمقيم والمسافر أن يمسحا، وليس لذلك حد من الأيام. وقال عنه ابن نافع فى المجموعة: حده للحاضر من الجمعة إلى الجمعة، يريد أنه يلزمه خلعها لغسل الجمعة. قال الشيخ أبو بكر: وقد روى أشهب عن مالك: يمسح المسافر ثلاثة أيام، ولم يذكر للمقيم وقت.

الطهارة ...... ٣٦٣

وجه القول الأول أن هذه طهارة، فلم تتوقت بزمن مقدر كغسل الرجلين.

ووجه القول الثانى ما روى عن النبى الله الله المسلم المسافر ثلاثة أيام، والمقيم يومًا وليلة، ومن جهة المعنى أن انتقال الطهارة من الغسل إلى المسلم مؤثر فى المنع من استدامتها كالتيمم.

٧١ - مَالِك، عَنْ نَافِع، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بَالَ فِى السُّوق، ثُمَّ تَوَضَّأ، فَغَسَلَ وَجْهَةُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ رَأْسَةُ، ثُمَّ دُعِى لِحَنَازَةٍ لِيُصلِّى عَلَيْهَا حِينَ دَحَلَ الْمَسْحِد، فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ صلَّى عَلَيْهَا.

الشرح: قوله: «ومسح رأسه، ثم دعى لجنازة ليصلى عليها جين دخل المسجد»، يحتمل أن يكون أخر المسح لما اعتقد تفريق الطهارة، ويحتمل أن يكون أخر ذلك لعجز الماء عن قدر الكفاية، وقد قال ابن القاسم في المجموعة: لم يأخذ مالك بفعل ابن عمر في تأخير المسح، فحمل ذلك على القصد إلى تأخيرها.

وروى على بن زياد عن مالك، أن من أحر مسح حفيه فى الوضوء، وحضرت الصلاة فليمسحهما، ويصلى ولا يخلع، وهذا يحتمل تجويز التفريق فى الطهارة أجمع، ويحتمل أن يكون ذلك لتجويزها فى المسح حاصة، وقد فسر ذلك محمد بن مسلمة فى المسوط، وقال: إن ذلك إذا صار إلى المسح، فهو حفيف.

فصل: وظاهر قوله: «إنه دعى لجنازة حين دخل المسجد فمسح على خفيه، ثم صلى عليها»، يقتضى أنه مسحهما بعد دخول المسجد، إما أن يكون في المسجد، وإما أن يكون بعد الخروج منه، فإن كان في المسجد، فقد استجاز ذلك لقلة الماء الذي يقطر منه.

وأما الوضوء في المسجد، فقد اختلف فيه أصحابنا، فأجازه ابن القاسم في صحته من رواية موسى بن معاوية عنه، وكرهه سحنون لما في ذلك من مج الريق في المسجد، وما يتناثر من الماء مما يؤثر في نظافة المسجد.

وقد روى محمد بن يحيى في المدنية عن مالك: لا يصلح أن يتمضمض في المسجد، وإن غطى بالحصباء بخلاف النحامة؛ لأن النحامة لا يجد الناس منها بدًا ولا مضرة عليهم في ترك المضمضة في المسجد، يريد والله أعلم، أن النحامة تكثر وتتكرر فشق الخروج

٧١ - الحديث في الموطأ برقم ٧١.

٤٣٦ .....الطهارة

لها من المسجد، والله أعلم، والمضمضة تندر وتقل، فلا مضرة ولا مشقة في الخروج لها من المسجد، والله أعلم، وهذا التعليل مروى عن القاسم بن محمد.

فرع: إذا قلنا إن ذلك ممنوع في المسجد، فقد قال ابن حبيب: حاء النهى أن يتطهر إلا حارجًا عنه في رحابه، وعلى أبوابه، فأباح ذلك في رحاب المسجد وعند أبوابه متنحيًا عن طريق الناس في الدحول إليه والخروج عنه.

فصل: وقوله: «ثم صلى عليها»، يريد على الجنازة، يحتمل أن يكون يصلى عليها فى موضع الجنائز، لقوله: «ثم صلى عليها»، و«ثم» تقتضى المهلة والتراخى، ويحتمل أن يكون صلى عليها فى المسجد والجنازة خارج المسجد، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى كتاب الجنائز، إن شاء الله.

٧٢ - مَالِك، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُقَيْشِ الأَشْعَرِى، أَنَّـهُ قَـالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَتّى قُبَاء فَبَالَ، ثُمَّ أُتِى بِوَضُوء (١) فَتَوَضَّا، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْعُفَيْنِ، ثُمَّ جَاءَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى.

الشرح: قوله: «ثم أتى قباء فبال»، إخبار منه بتقدم حديثه على الوضوء، وأن ما حكاه من المسح على الخفين لم يكن في تجديد طهارة، وإنما كان في طهارة حدث لا تجزى الصلاة إلا بها، وتمم ذلك بالإخبار عن دخول المسجد وصلاته فيه، ولم يعين الصلاة؛ لأن الطهارة لا تختلف لذلك.

وسُئِلَ مَالِكَ عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّا وُضُوءَ الصَّلاةِ ثُمَّ لَبِسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ بَالَ، ثُمَّ نَزَعَهُمَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا فِي رِجْلَيْهِ، أَيَسُتُأْتِفُ الْوُضُوءَ؟ فَقَالَ: لِيَنْزِعْ خُفَيْهِ، وَلْيَغْسِلْ رِجْلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ، مَنْ أَدْحَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْحُفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ بِطُهْرِ الْوُضُوءِ، وَأَمَّا مَنْ أَدْحَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْحُفَيْنِ وَهُمَا غَيْرُ طَاهِرَتَيْنِ بِطُهْرِ الْوُضُوءِ، فَلا يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ.

الشرح: وهذا كما قال أنه لبس خفيه بعد وضوئه، ثم خلعهما ثم لبسهما، فقد زال حكم لبسهما على الطهارة، وصار لابسًا لهما على غير طهارة، وإدخالهما في الخف

٧٢ - الحديث في الموطأ برقم ٧٢.

<sup>(</sup>١) بوضوء: الماء المعد للوضوء.

طاهرتين شرط في صحة المسح على الخفين، والفرق بين الحفين وبسين الجبائر أن سبب لبس الحفين موقوف على اختيار من وضعت به.

مسألة: ولبس الخفين إنما أبيح المسح عليهما إذا لبسهما للوجه المعتاد من المشى فيهما أو التدفى بهما، وأما من لبسهما ليمسح عليهما، فالمشهور من المذهب أنه لا يجزئ، وحكى أبو زيد في ثمانيته عن أصبغ، أنه يكره، فمن فعله أجزأه، وأجاز ذلك إبراهيم النخعى والحكم بن عتيبة.

وجه المنع أنه إنما أبيح المسح عليهما للحاجة ومشقة خلعهما، ولم يبح المسح عليهما لمشقة إيصال الماء إلى العظم، وإنما ذلك حكم الجبائر.

ووجه الرواية الأخرى أنه ملبوس يجوز المسح عليه لضرورة اللبس، فحاز المسح عليه إذا لبس للمسح عليه كالجبائر.

فرع: إذا ثبت ذلك، فإن المسح على الخفين لا يرفع الحدث، وبه قال جمهور الفقهاء. وقال داود: يرفع الحدث الأصغر.

وفائدة ذلك أن خلع الخفين بعد المسح عليهما يبطل حكم المسح، ويوجب غسل الرجلين. وقال داود: الطهارة باقية لا تبطل إلا بحدث.

والدليل على ما يقوله أن هذا مسح على حائل دون عضو من أعضاء الوضوء، فظهور أصله يبطل حكمة أصله، إذا مسح على الجبائر والعصائب.

فرع: إذا قلنا إنه يجب غسلهما عند نزع الخفين بنوعهما، فقد روى ابن القاسم عن مالك، أنه إن غسلهما مكانه أجزأه. وروى زيد بن شعيب الإسكندرى عن مالك أنه ينتقض وضوؤه، وبه قال الشافعي.

وجه ذلك عند مالك أن الموالاة شرط في صحة الطهارة، وذلك معدوم في غسل رجليه بعد خلع خفيه.

ووجه القول الأول أنه لم يوجد بين حالى الطهارة مهلة، فلم تعدم الموالاة، وإنما تعدم الموالاة بأن تمضى مدة طويلة بين أول الطهارة وآخرها يعلم فيها المكلف أنه غير كامل الطهارة، وهذا معدوم في مسألتنا، ولذلك جاز لمن نسى عضوًا من أعضاء طهارته، ثم ذكر بعد مدة أن يفرده بالطهارة؛ لأنه في تلك المدة لم يكن عالمًا بأنه على غير طهارة، ففي مسألتنا أبين، والله أعلم.

فرع: فإذا قلنا إنه يغسل، فإن غسلهما مكانه أجزأه، وإن أخذ ذلك، فقد روى ابن القاسم عن مالك، أنه يستأنف الوضوء.

وروى محمد بن يحيى عن مالك: يجزيه غسلهما. وروى ابن وهب عن مالك: أرجـو أن يجزيه ذلك، وابتداء الطهارة أحب إلى .

وجه القول ما قدمنا من أن الموالاة شرط في صحة الطهارة، وتمنع الموالاة إن تخللها مدة يعلم فيها أنه على غير طهارة.

والرواية الثانية مبنية على أن الموالاة ليست بشرط في صحة الطهارة أو على أنها ليست بشرط في صحة تطهير ما ظهر من المحل بعد إكمال الطهارة بتطهير البول.

قال القاضى أبو الحسن: من قال من أصحابنا: الموالاة مستحبة، فإنه يغسل رجليه، وإن طال ذلك.

وسُئِلَ مَالِك عَنْ رَجُلٍ تَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ خَفَّاهُ، فَسَهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعُفَيْنِ، حَتَّى جَفَّ وَصُرُّهُ، وَصُوءُ وَصَلَّى، قَالَ: لِيَمْسَحُ عَلَى خُفَيْهِ، ويُعِيدُ الصَّلاةَ، وَلا يُعِيدُ الْوُضُوءَ.

الشرح: وهذا كما قال؛ لأنا قد بينا أن تأخير غسل الرجلين عن الطهارة ناسيًا لا يفسدها، فلذلك لم يجب عليه إعادة الوضوء، ولم يكمل الوضوء دون ذلك، فوجب إعادة الصلاة والمسح على الخفين بدلاً من غسل الرجلين، فكان ذلك حكمهما.

وسُئِلَ مَالِك عَنْ رَجُل غَسَلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ لَبِسَ خُفَيْهِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْوُضُوءَ، فَقَـالَ: لِيَنْزِعْ خُفَيْهِ ثُمَّ لَيْتَوَضَّأَ، وَلْيَغْسِلْ رِحْلَيْهِ.

الشرح: هذا المشهور من مذهب مالك، رحمه الله، والمروى عن جماعة من أصحابه. وروى موسى بن معاوية الصمادحى، عن ابن القاسم، عن مالك فنى العتبية: أنه إذا غسل رحليه دون سائر أعضاء وضوئه، ثم أدخلهما فى الخفين، جاز المسح عليهما وإن نام بعد أن لبس خفيه، وقبل أن يكمل طهارته، فالخلاف بين الروايتين مبنى على فصلين.

وأما الفصل الأول، فإن الرواية الأولى مبنية على أنه لا يطهر عضو من أعضاء الطهارة إلا بكمال الطهارة كلها، ولا يكمل بتطهيره خاصة، فمن غسل رجليه قبل أن يتوضأ لم تطهر قدماه بغسل قدميه، وإنما يطهران بإكمال طهارته، وكذلك سائر أعضائه.

وأما الرواية الثانية، فمبنية على أن كل عضو تكمل طهارته بتطهيره، فإذا غسل رجليه فقد طهرتا بالغسل، فكان حكمه في لبس الخفين حكم من كملت طهارتمه! لأن قدميه قد كملت طهارتهما.

فصل: وأما الفصل الثانى، فهو إفراد القدمين بالغسل طهارة شرعية يستباح بها المسح على الخفين دون الطهارة المشروعة في رفع الحدث، فلذلك قال: إنه إن نام قبل تمام الطهارة حوز له المسح مع ذلك على الخفين، وعلى الرواية الثانية، ليست بطهارة شرعية، ولا يستباح بها مسح ولا غيره.

مسألة: ولو توضأ فغسل إحدى رجليه ثم لبس الخف الواحد، ثم غسل الأخرى ثم لبس الآخر، فالمشهور من مذهب مالك أنه لا يمسح عليهما. وقال مطرف من أصحابنا: يمسح عليهما، ويه قال أبو حنيفة.

وجه الرواية الأولى أن كل ما كانت الطهارة شرطًا في صحته، وجب أن يتقدم على جميعه كالصلاة. ووجه الرواية الثانية أنه حدث ورد على طهر كامل، فأشبهه إذا ابتـدأ اللبس بعد غسل القدمين.

### \* \* \*

# العمل في المسح على الخفين

٧٣ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُـرْوَة، أَنَّهُ رَأَى أَبَاهُ يَمْسَحُ عَلَى الْحُقَيْنِ، قَـالَ: وَكَـانَ لا يَزِيدُ إِذَا مَسَحَ عَلَى الْحُقَيْنِ، عَلَى أَنْ يَمْسَحَ ظُهُورَهُمَا، وَلا يَمْسَحُ بُطُونَهُمَا.

الشوح: وهذا على ما ذكر من جواز المسح على الخفين، وذلك أن عروة كان لا يزيد في مسح الخفين على مسح الظهور، ومعنى ذلك أن ظهر الخف عنده محل وجوب المسح، وبه قال مالك، ولو مسح الأسفل دون الأعلى لم يجزه، ويعيد أبدًا، قاله سحنون ٧٣ - أخرجه مسلم ٢٥٤/١ كتاب الطهارة باب ٩ عن أبي هريرة. وابن ماحه ٢٥٤/١ برقم ٤٥٢

۱۷ - الحرجة مسلم ۱۱۵۲۱ تتاب الطهاره باب ۹ عن ابي هريرة. وابن ماجه ۱۱۵۲۱ عن عائشة عن عائشة. وأحمد ۲۹/۱ عن أبي هريرة. والبيهقي في السنن الكبرى ۱۹/۱ عن عائشة بكتاب الطهارة، باب الدليل على.. إلخ. والطبراني في الكبير ۴۸/۸ عن أبيي أمامة. وابن أبي شيبة ۲۲۲۱ عن أبي هريرة. وأبو عوانة ۲۳۰/۱ عن عبد الله بن عمرو. وابن عدى أبي شيبة ۲۲۲۱ عن عائشة. وذكره في الكنز ۴/۰۳۱ برقم ۲۲۸۲۷ وعزاه لسعيد بن منصور، عن أبي ذر.

الطهارة المشهور من المذهب. وروى ابن عبدالحكم عن أشهب، أنه يجزيه، وبه قال بعض أصحاب الشافعي.

والدليل على المشهور من المذهب أن ظاهر الخف له حكم الخف بدليل أنه لا يجوز للمحرم لبسه، وأسفل الخف له حكم النعل، بدليل أنه يجوز للمحرم لبسه، فوجب أن يختص المسح يما له حكم الخف دون ما حكمه حكم النعل.

وتحرير ذلك أن هذا موضع من الملبوس في القدم لا يلزم المحرم بلبسه فدية، فلم يجز أن يفرد بالمسح كما لو انفرد.

ووجه قول أشهب، والله أعلم، أن الممسوح عنده غير مستوعب، ولذلك حوز المسح ببعض الرأس، وإذا كان أسفل الخف عنده محلاً للفرض؛ لأنه يحاذى من القدم ما هو محل لفرض الغسل، حاز له الاقتصار عليه.

٧٤ - مَالِك، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ كَيْفَ هُـو؟ فَأَدْخَلَ
 ابْنُ شِهَابٍ إِحْدَى يَدَيْهِ تَحْتَ الْخُفِّ، وَالأَخْرَى فَوْقَهُ، ثُمَّ أَمَرَّهُمَا.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَقَوْلُ ابْنِ شِهَابٍ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَىَّ فِي ذَلِكَ.

الشرح: وهذا كما قال ابن شهاب، رحمه الله، جمع في مسحه بين الفرض، وهو ظاهر الخف، وبين الفضيلة، وهو باطن الخف، فمسح جميع الخف إلى العقب، وهذا هو المشهور من المذهب، وبه قال ابن القاسم.

وقال ابن عبدالحكم: إن مسح باطن الخف فرض لا يخرق الإخلال به. وقال ابن نافع: من ترك مسح باطن الخف أعاد أبدًا.

وروى ابن عبدالحكم، عن أشهب: أن الفرض مسح باطن الخف، وأنه إن مسحه دون ظاهره أجزأ، وقد تقدم توجيه قول ابن القاسم.

ووجه قول ابن عبدالحكم وابن نافع، أنه موضع من الخف يحاذى المغسول من القدم، فوجب غسله كالظاهر.

فرع: فإذا قلنا برواية ابن القاسم، فإن مسح أعلى الخف دون باطنه، أعاد في الوقت. وقال سحنون: لا إعادة عليه.

٧٤ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٦٦. أخرجه البغوى في شرح السنة ٤٦٣/١ عن المغيرة.

الطهارة .....الطهارة الطهارة ا

وجه قول ابن القاسم: يعيد في الوقت ليؤدى الفرض باتفاق وليأتي به على أكمل ميئاته.

مسألة: وهل عليه استيعاب الممسوح من الخف بالمسح أم لا؟. الظاهر من المذهب وجوب الاستيعاب، وهو مقتضى رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم فى العتبية، ويقتضى قول محمد بن مسلمة: ليس شأن المسح الاستيعاب أن ذلك غير واجب، وقد قال به قوم من أصحابنا. قال الشيخ أبو بكر: وجه وجوب الاستيعاب أنه مسح أبدل من غسل، فكان حكمه فى الاستيعاب كالجبيرة.

مسألة: ويجوز المسح على الخف إذا كان إلى الكعبين.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: ومعنى ذلك عندى أن يستر محل الغسل، ويكون من الصحة بحيث يمكن متابعة المشى فيه غالبًا، فإن كان الخرق يسيرًا حاز المسح عليه خلافًا لأحد قولى الشافعي، وإن كان كثيرًا لم يجز المسح عليه. وقال الثورى: يمسح عليه، وعلى ما ظهر من الرجل.

والدليل على ما نقوله أن هذا ملبوس لا يمكن متابعة المشى فيه غالبًا، فلم يجز المسح عليه كالخرق تلف على الرجل.

فوع: وفرق العراقيون من أصحابنا بين القليل الذى لا يمنع المسح وبين الكثير الذى يمنعه، فإن القليل ما يمكن متابعة المشى عليه غالبًا، والكثير لا يمكن متابعة المشى معه غالبًا.

وقال ابن القاسم: إن الخرق إذا ظهر منه القدم منع المسح، وإذا لم يظهر منه القدم لم يمنعه، ولم يحد فيه أحد من أصحابنا ربعًا ولا ثلثًا،، خلافًا لأبى حنيفة في قوله: إن كان الخرق أقل من ثلاثة أصابع، حاز المسح عليه، وإن كان ثلاثة أصابع فأكثر ما حاز المسح عليه.

والدليل عليه ما تقدم، فإن أشكل الخرق، فلم يدر أهو من الكثير الذي يمنع المسح أم من القليل الذي لا يمنعه؟، فقد قال ابن حبيب: لا يمسح عليه.

ووجه ذلك أنه لا يجوز المسح إلا على ما تيقن إجزاؤه، والله أعلم وأحكم.

مسألة: واختلف قول مالك في جواز المسح على الجرموق، فأجازه مرة وأخذ به ابن القاسم، ومنعه مرة.

ووجه الجواز أن هذا خف يمكن متابعة المشى فيه غالبًا. ووجه الرواية الثانية أن المسح على الخف أبيح لضرورة مشقة خلعه ولبسه، وذلك معدوم في الجرموق كالنعل.

واستدل القاضى أبو محمد فى ذلك بإنه ملبوس على ممسوح، فلم يجز أن يمسح فى الوضوء لغير ضرورة كالعمامة، فاقتضى استدلاله أن الجرموق هو جف ملبوس على خف ..

قال الشيخ أبو محمد فى نوادره: قال بعض البغداديين: اختلف قول مالك فى مسح خف الملبوس على خف، فقال مرة: يمسح، وقال مرة: لا يمسح، وهكذا ذكره الشيخ أبو بكر فى شرحه.

وقال القاضى أبو الحسن: الجرموق هو الخف فـوق الخـف. وقـال ابـن حبيـب: هـو خف غليظ لا ساق له.

مسألة: ومن لبس مهاميز فوق خف، فقد قال سحنون: يمسح على المهاميز. ووجه ذلك على قول من لا يرى ذلك أنه لما سومح ذلك على قول من لا يرى ذلك أنه لما سومح في يسير الحائل الذي تدعو الضرورة إليه أولى.

### \* \* \*

## ما جاء في الرعاف

٧٥ – مَالِك، عَنْ نَافِع، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا رَعَف، انْصَرَفَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ فَبَنَى وَلَمْ يَتَكَلَّمْ.

الشرح: قوله: «انصرف» معناه، والله أعلم، إذا كان بأن يراه قاطرًا أو سائلاً أو يرى أثره في أنامله، فإن لم يتيقن ذلك، ففي المدونة عن مالك في مصل ظن أنه أحدث أو رعف، فانصرف لقبل الدم ثم تبين له أنه لم يصبه شيء، يرجع فيستأنف الصلاة، ولا يبنى.

قال ابن القاسم: ومن قطع صلاته تعمدًا أفسد على من خلفه، فظاهر هذا يقتضى إن فعل الإمام ذلك بطلت صلاته، وصلاة من خلفه. وقال سحنون في المجموعة: إن استخلف الإمام في الرعاف، ثم تبين له أنه يرعف لم تبطل على من خلفه؛ لأنه خرج لما يجوز له وليعد هو صلاته خلف المستخلف.

٧٥ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٦٧. وأخرحه البيهقي فـــى الســنن الكـبرى ٤٠٧/٢. ابن أبي شيبة في المصنف ١٠٣/١. المحلي ٨٤/٣. كشف الغمة ١٨٦/١.

ووجه قول مالك ما احتج به ابن القاسم، وجعل خروجه من الصلاة بظن الرعاف ممنوعًا منه؛ ولذلك أبطل صلاته وصلاة من خلفه.

وقد قال سحنون: إن ذلك يجوز له، ولذلك لم تبطل صلاة من خلفه؛ لأن ما كـان على وجه السهو لا يتعدى صلاة الإمام إلى صلاة المأموم كالمصلى محدثًا.

وقد قال سحنون في الإمام شك في ثلاث ركعات أو أربع، فيسلم على شك: أنه قد أبطل عليه وعليهم، والفرق بينهما أن هذا مأمور بالتمادي على إتمام صلاته، ومنهى عما أتى به من السلام ومن ظن الرعاف، فمأمور بالخروج منهى عن التمادي، وإنما يبنى على الظاهر، ويحتمل أن يفرق بين الظن والشك.

وقد قال فى الواضحة، وكتاب ابن سحنون فى الذى يسلم على الشك فى ثلاث أو أربع: أنها تجزيه. قال ابن حبيب: كمن تزوج امرأة لها زوج غائب، لا يدرى أحى هـو أم ميت، ثم تبين أنه مات لمثل ما تنقضى فيه عدتها قبل نكاحها، فنكاحه ماض.

وروى عيسى عن ابن القاسم فى العتبية فيمن صلى ركعتين ثم شك فى الوضوء فأتم الصلاة على ذلك، ثم تيقن الوضوء: أن صلاته تجزيه. وقال أشهب: لا تجزيه، وهو باطل.

فصل: وقوله: «انصرف فتوضاً، ثم رجع فبني»، يريد انصرف عن صلاته ثم رجع إلى الصلاة، فبنى على ما تقدم له منها، ولم يتكلم، يريد أنه استدام حكم الصلاة. وأما قوله: «فتوضاً»، فإنه يحتمل قوله: «فتوضاً» وضوء الحدث، ويحتمل غسل الدم.

والكلام في هذا الحديث في أربعة فصول، أحدها: أن الرعاف لا ينقبض الطهارة، والثاني: في أن الحدث يمنع البناء، والثالث: في أن الرعاف لا ينقبض الصلاة، والرابع: فيما يلزم من الخروج إلى غسل الدم وحكم البناء، فأما الأول فقد تقدم دليلنا على أن ما يخرج من غير السبيلين من الدم لا ينقض الطهارة.

فصل: وأما الفصل الثاني في أن الحدث يمنع البناء، سواء كان غالبًا أو غير غالبًا، فهو مذهب مالك وجميع أصحابه. وقال أبو حنيفة: إن الحدث الغالب لا يمنع البناء، والرعاف عنده حدث غالب، فلذلك يمنع البناء.

والدليل على ما نقوله أن المحدث إذا خرج إلى الوضوء لا يخلو أن يكون فسى صلاة أو في غير صلاة، فإن كان في غير صلاة، وجب أن لا يبنى على أول صلاته للإجماع

٣٧٢ ..... الطهارة

على أن التفريق مفسد لها، وإن كان في صلاة وجب أن تبطل صلاته للإجماع على أن الطهارة شرط في صحتها، ولو صح بعضها مع عدم الطهارة لوجب أن يصح جميعها مع عدم الطهارة. وهذا باطل باتفاق، وإذا بطل هذان الوجهان بطل البناء مع الحدث.

فصل: وأما الفصل الثالث في أن الرعاف لا يبطل الصلاة ولا يمنع البناء، فقد قال القاضى أبو محمد: إنه إجماع الصحابة، يروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وأنس، ولا مخالف لهم.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: والأظهر عندى فى ذلك المتعلق بالقياس؛ لأنه مانع يخرج من الجسد من غير مسلك الطعام والشراب، فلم يبطل خروجه الصلاة كالعرق والدموع.

فصل: وأما البناء، فإن الأفضل عند مالك إن رعف أن يقطع الصلاة بكلام أو غيره، فيغسل عنه الدم ثم يبتدأ الصلاة، رواه في المجموعة ابن نافع وعلى بن زياد عن مالك.

وجه ذلك أن يخرج من الخلاف ويؤدى الصلاة باتفاق.

فرع: وهذا إذا كان مأمومًا، فإن كان فذًا، فهل له أن يبنى أم لا؟ عن مالك فى ذلك روايتان، إحداهما: ليس له ذلك، وهو المشهور من مذهبه، والثانية: له ذلك، وبه قال محمد بن مسلمة.

وجه الرواية الأولى أن العمل يبطل الصلاة وينافيها إلا أن يكون بفائدة لا تصح لهما به، وإذا كان وراء إمام أبيح له الخروج وغسل الدم؛ ليحرز صلاة الجماعـة مع الإمام، ولولا ذلك لفاتته، وإن كان وحده، فلا فائدة في خروجه إلا بمجرد العمل في الصلاة؛ لأنه يقدر بعد غسل الدم على الصلاة وحده.

ووجه الرواية الثانية قوله تعالى: ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾ [محمد: ٣٣]، وقد تقدم لـه عمل، فوجب أن لا يبطله. ومن جهة المعنى أن هذا رعف فى الصلاة، فكان له أن يبنـى فى الرعاف كالمأموم.

مسألة: واختلف أصحابنا في حكم الراعف، فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك لا يبنى حتى يتقدم له ركعة بستجدتيها، فإن رعف قبل ذلك لم يبن، وقال ابن الماجشون: إن رعف في الركعة الأولى قطع واستأنف الإقامة. وروى ابن وهب عن مالك فيمن رعف بعد ركعة وسجدة إن بني أجزاه.

وفرق ابن حبيب بين الجمعة وغيرها فقال: إن كان في الجمعة لم يبن، إلا أن يرعف بعد كمال الركعة. وأما في غير الجمعة، فإنه يبنى. قال سحنون: إن أحرم ثم رعف بنى على إحرامه.

وجه رواية ابن القاسم أن البناء لا يكون على غير شيء، وإنما يكون على شيء قد كمل وحصل وأقل ما يوصف بذلك من الصلاة ركعة بسجودها. وقول ابن القاسم على أن الفذ لا يبنى، ومن جوز البناء قبل عقد الركعة، فمبنى على أن للفذ أن يبنى، وعلى ذلك فرق ابن حبيب بين الجمعة وغيرها؛ لأن الجمعة لا تكون إلا بالإمام، ولا يحصل للمأموم حكم صلاة الإمام إلا بأن يصلى معه ركعة بسجدتيها.

فرع: فإذا أدرك ركعة بسجدتيها، وبعدها ركعة سجد لها سجدة، ثم رعف فخرج ثم رجع بعد أن غسل الدم، فروى ابن القاسم أنه يأتنف تلك الركعة الثانية من أولها. وقال ابن الماجشون: إذا تقدمت له ركعة كاملة، ثم رعف في الثانية، فإنه يبنى على ما تقدم.

وجه قول ابن القاسم أن الركعة الواحدة لا يصح الفصل فيها بعمل لغيرها، وإن كان من الصلاة، وكذلك من فصل بين ركعة وسحدتيها بركوع أو سجود لغيرها، فقد فاته إتمامها، ولما كان الخروج لغسل الدم ليس من الركعة كان فصلاً بين الركعة مانعًا من إتمامها.

ووجه القول الثاني أن الخروج لغسل الدم لم يكن مانعًا من إتمام الركعة.

فصل: وقوله: «ثم رجع فبنى ولم يتكلم»، يريد أنه رجع إلى صلاته وإلى موضع صلاته، وذلك أن المأموم إذا رعف فخرج وغسل الدم، فإن اعتقد أن إمامه فى صلاته لزمه الرجوع إلى تمام ما أدرك معه من الصلاة، فإذا سلم الإمام قام فأتى بما فاته من صلاة الإمام، وإن اعتقد أن إمامه قد أتم صلاته فلا يخلو أن يكون فى جمعة أو غير جمعة، فإن كان فى جمعة لزمه الرجوع إلى الجامع؛ لأن بقية صلاته من الجمعة، والجمعة لا تصلى إلا فى الجامع، وإن كان فى غير جمعة، أتم حيث غسل عنه أو فى أقرب المواضع إليه مما يمكنه أن يتم فيه؛ لأن الزيادة على ذلك عمل تستغنى عنه الصلاة، فكان مفسدًا لها. هذا هو المشهور من مذهب مالك.

ورواية ابن القاسم عنه، وهو في المدنية من رواية محمد بن يحيى عن مالك، أنه لا يرجع لإتمام الصلاة إلا في مسجد رسول الله في وفي المسجد الحرام، فجعل له الرجوع لفضيلة المكان، وإن لم يكن من شرط صحة الصلاة.

ولعل قوله في حديث ابن عمر: «فتوضأ ثم رجع»، إنما عنى بذلك أنه كان يرجع إلى مسجد النبي ﷺ، والله أعلم.

فرع: فإن كان في جهة، فقد قال أبو إسحاق: وإنما يرجع إلى أدنى موضع تصلى فيه الجمعة بصلاة الإمام. ومعنى ذلك أن ما زاد على هذا المقدار عمل كثير مستغنى عنه، فإن أتم في غير الجامع مع القدرة على إتيانه، فقد قال الشيخ أبو إسحاق: لا إعادة عليه، فحعل الرجوع إلى الجامع من فضيلة ما بقى عليه من صلاته وليس شرطًا في صحتها.

والظاهر من قول مالك أن ذلك لا يجزئه. وقد قال ابن المواز، من ذكر سحدتي السهو قبل السلام من الجمعة، فلا يجزئه.

وقول أبى إسحاق يصح على رواية محمد بن يحيى عن مالك: يرجع الراعف لإتمام صلاته في المسجد الحرام؛ لأن إتيانه فضيلة، وليس بشرط في صحة الصلاة.

مسألة: والمشهور من المذهب أن الراعف يرجع مادام إمامه في بقية من صلاته من تشهد أو غيره. وقال أبو إسحاق: إن رجا أن يدرك مع إمامه ركعة، وإلا صلى مكانه.

٧٦ - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، كَانَ يَرْعُفُ فَيَخْرُجُ فَيَغْسِلُ الدَّمَ
 عَنْهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَبْنِي عَلَى مَا قَدْ صَلَّى.

٧٧ - مَالِك، عَـنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ قُسَيْطِ اللَّيْشِيِّ، أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ رَعَفَ وَهُوَ يُصَلِّى، فَأَتَى حُجْرَةً أُمِّ سَـلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ اللَّهِ، فَأَتِى بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّا، ثُمَّ رَحَعَ فَبَنَى عَلَى مَا قَدْ صَلَّى.

الشرح: وقوله في حديث ابن عباس: «أنه رعف، فخرج فغسل عنه المدم»، إخبار وتصريح بأنه كان لا يرى الوضوء من الرعاف، وأنه رأى ذلك تكرر من عبدالله بن عباس حتى خرج عن أن يفعل ذلك ساهيًا.

فصل: وقوله في حديث سعيد بن المسيب: «أنه أتى حجرة أم سلمة زوج النبى، الله كان أقرب المواضع إلى مصلاه مما يمكنه فيه غسل الدم؛ لأن الراعف إنما يجب

٧٦ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٦٨.

٧٧ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٦٩.

الطهارة .....

أن يخرج إلى أقرب المواضع المباحة له التي يمكنه فيها غسل الدم، فإن زاد على ذلك بطلت صلاته؛ لأن الزيادة على ذلك عمل كثير في الصلاة لا تعلق له بالصلاة.

وقوله فيه: «فأتى بوضوء فتوضأ»، على حسب ما روى فى حديث ابن عمر، يحتمـل الوجهين المذكورين فيه.

فصل: وقوله: «ثم رجع، فبنى على ما قد صلى»، يقتضى أنه قند كنان تقدم من صلاته ما بنى عليه.

### \* \* \*

## العمل في الرعاف

٧٨ - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ حَرْمَلَةَ الأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَرْعُفُ، فَيَعْرُجُ مِنْهُ الدَّمُ، حَتَّى تَعْتَضِبَ أَصَابِعُهُ مِنَ الدَّمِ الَّذِي يَعْرُجُ مِنْ أَنْهِ، ثُمَّ يُصَلِّى، وَلا يَتَوَضَّاُ.

الشوح: قوله: «يرعف فيخرج منه الدم حتى تختصب أصابعه»، ظاهر هذا اللفظ يقتضى أنها كانت تختصب أصابعه كلها، وهذا في حيز الدم الكثير، ولعله أراد الأنامل العليا من أصابع يده، وأن ذلك في حيز اليسير، والرعاف على ضربين، قليل وكثير.

فأما الكثير، فهو الذى يخرج الراعف إلى غسله، ثم يبنى على ما تقدم من صلاته. وأما القليل، فإنه يفتله بأصابعه حتى يجف، ويتمادى على صلاته، ويجرى ذلك بحرى البثرة يحكها في الصلاة، فيخرج منها يسير الدم، فإنه يفتله بأصابعه حتى يجف ويتمادى في صلاته، وهذا مما لا نعلم فيه خلافًا.

فرع: والكثير أن يسيل أو يقطر، لقوله تعالى: ﴿ وَأُو دُمّا مَسَفُوحًا ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، فإن لم يسل ولم يقطر، وإنما كان يرشح من أنفه، فإنه يفتله بأصابعه، فإن عمم أنامله الأربعة العليا، ولم يزد على ذلك فهو يسير لا ينصرف منه، وإن زاد على ذلك إلى الأنامل التى تليها فلينصرف، فإنه كثير. قاله ابن نافع في المجموعة عنه، وفي كتاب ابن المواز نحوه. ومعنى انصرافه في هذا قطع صلاته واستتنافه بعد غسل الدم؛ لأنه حامل بخاسة في خروجه، فتبطل بذلك صلاته.

٧٨ -- ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٧٠.

فصل: وقوله: «ثم يصلى ولا يتوضاً»، يحتمل أيضًا معنيين، يحتمل أن يقصد إلى الإخبار عن أن مثل هذا المقدار من الدماء لا يوجب عليه وضوء حدث، وهو مذهب من يقول إن خروج الدم من الجسد ينقض الطهارة أنه إنما ينقضها الكثير الذي يسيل، فأما الرشح فلا ينقضها، والوجه الثاني أن يريد به ولا يغسل عنه الدم الخارج من أنفه.

٧٩ - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُحَبَّرِ، أَنَّهُ رَأَى سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَحْرُجُ
 مِنْ أَنْفِهِ الدَّمُ، حَتَّى تَحْتَضِبَ أَصَابِعُهُ، ثُمَّ يَفْتِلُهُ(١)، ثُمَّ يُصلِّى وَلا يَتَوَضَّأُ.

الشرح: قوله: «ثم يفتله»، يريد أنه كان يفتله بإصبعه ليجف فيها، وتذهب رطوبته، فلا يفسد ثوبه ولا شيئًا من جسده، وهذا في اليسير على ما تقدم ذكره.

### \* \* \*

# العمل نيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف

٨٠ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَحْرَمَةً، أَحْبَرَهُ، أَنَّـهُ دَحَلَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي طُعِنَ فِيهَا فَأَيْقَظَ عُمَرَ لِصَلاةِ الصَّبْح، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ، وَلا حَظَّ فِي الإسْلامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلاة (١)، فَصَلِّى عُمَرُ، وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ (٢) دَمًا.

الشرح: قوله: «إنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التى طعن فيها»، ظاهره أن وقت صلاة الصبح من الليل؛ لأن الذى صح عن عمر أنه طعن فى صلاة الصبح من أول ركعة، ولعل هذا مخالف لتلك الرواية، ويحتمل أنه أراد بذلك من الوقت المتصل بتلك الليلة، وعند مالك أن النهار من طلوع الفحر. وقد روى عيسى عن ابن القاسم أن عمر مات من يومه الذى طعن فيه.

٧٩ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٧١.

<sup>(</sup>١) يفتله: أي يحكه ويزيله.

٨٠ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٧٢. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٧١٥٧/١.
 عبد الرزاق في المصنف ١٥٠/١.

<sup>(</sup>۱) وولا حظ فى الإسلام لمن ترك الصلاة،، أخذ بظاهره من كفر بترك الصلاة تكاسلا وهـو مذهب جمع من الصحابة، وبه قال أحمد وإسحاق، ومال إليه الحافظ المنذرى فى ترغيبه. انظر: (تنوير الحوالك صـ٤٨).

 <sup>(</sup>۲) يثعب: أى ينزف ويسيل منه السدم. وقال فى النهاية: أى يجرى، وقال فى العين: أى ينفجر. انظر: (تنوير الحوالك صـ٤٨).

فصل: وقوله: «فأيقظ عمر لصلاة الصبح»، يقتضى أن ذلك يجب عليه؛ لأن الصلاة لا تسقط بحرح ولا شدة مع بقاء العقل، ولذلك قال عمر: «نعم ولا حط فى الإسلام لمن ترك الصلاة»، يعنى أنه لا نصيب له فى الإسلام، ولا تقبل منه أعماله إذ الصلاة أول أعمال الإسلام قبولاً وأرفعها شأنًا، فمن ترك الصلاة بطل نصيبه من سائر أعمال الإسلام، ولم ينتفع بها، ولم يكن له نصيب منها.

ويحتمل أيضًا أن يريد بذلك: ولا حفظ في الإسلام لمن ترك الصلاة مكذبًا بها، وسيأتي الكلام في ذلك، ويحتمل أن يكون أراد بذلك: ولا يحقن دمه من لا يصلى؛ لأن الذي يحقن الإنسان به دمه، هو إظهار الشهادتين والصلاة والزكاة، قال الله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصلاة وَ آتُوا الزكاة فَحُلُوا سبيلهم ﴾ [التوبة: ٥]، فمعنى ذلك من ترك الصلاة فليس له في الإسلام حظ يحقن به دمه.

فصل: وقوله: «فصلى عمر وجرحه يثعب دمًا»، يريد يسيل دمًا، وخروج الدم من الجرح على وجهين، أحدهما: أن يكون متصلاً غير منقطع، والثانى: أن يجرى فى وقت دون وقت، فإن اتصل خروجه، فعلى المجروح أن يصلى على حاله، ولا تبطل بذلك صلاته؛ لأنه نجاسة لا يمكنه التوقى منها، وليس عليه غسلها إلا إذا كثرت وتفاحشت، فإنه يستحب غسلها.

فرع: وأما ما لا يتصور خروجه ويمكن التوقى من نجاسته ودمه، فإن انبعث فى الصلاة بفعل المصلى أو بغير فعله، فإنه يقطع الصلاة لنجاسة جسمه وثوبه، فيغسل ما به من الدم، ثم يستأنف صلاته؛ لأن هذه نجاسة يمكن التوقى منها.

٨١ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِيمَنْ غَلْبَهُ الدَّمُ مِنْ رُعَافٍ فَلَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهُ؟ قَالَ مَالِك: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: ثُمَّ قَالَ سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: أَرَى أَنْ يُومِئَ بِرَأْسِهِ إِيمَاءً.
 ابْنُ الْمُسَيَّبِ: أَرَى أَنْ يُومِئَ بِرَأْسِهِ إِيمَاءً.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.

الشرح: سؤال ابن المسيب لأصحابه على سبيل الاستخبار لهم بالمسائل والتدريب لهم في فهمها والنظر في أحكامها، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التنبيه لهم على السؤال عن حكم من رعفه الدم وغلبه ولم ينقطع.

٨١ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٧٣.

٣٧٨ ......الطهارة

وقوله: «أرى أن يومئ برأسه إيماء»، يريد أنه لا يتمكن من غسل الدم؛ لأنه لا ينقطع، فحكمه أن يصلى به على هيئته ويومئ لركوعه وسحوده.

واختلف أصحابنا في توجيه ذلك، فقال ابن حبيب: إنما ذلك ليدراً عن ثوبه الفساد بالإيماء له؛ لأنه لو ذهب فتم ركوعه وسجوده لأفسد ثوبه الدم، فكان ذلك من الأعذار التي تبيح الإيماء كما يبيح التيمم الزيادة في ثمن الماء، وتسقط فرض استعماله. وقال محمد بن مسلمة: إنما ذلك إذا كان الرعاف يضر به في ركوعه وسجوده كالرمد، ومسن لا يقدر على السجود.

### \* \* \*

### الوضوء من المذي

٨٢ - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الأَسْوَدِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ الْمَنْدِي ابْنَةَ الرَّحُلِ إِذَا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ فَعَرَجَ مِنْهُ الْمَنْدِي مَاذَا عَلَيْهِ، قَالَ عَلِيٍّ: فَإِنَّ عِنْدِي ابْنَةَ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ أَسْأَلَهُ، قَالَ الْمِقْدَادُ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ عَنْ أَسْأَلَهُ، قَالَ الْمِقْدَادُ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنْ عَنْ

۸۷ - أخرجه البخارى كتاب العلم برقم ۱۳۲. ومسلم كتاب الحيض ۳۰۳. والنسائى كتاب الطهارة برقم ۱۰۲، ۱۰۵، ۱۰۵، ۱۰۹، ۱۹۳، ۱۹۳، وكتاب الغسل والتيمم برقم ۴۳۵، ۱۹۳، ۱۹۳، وكتاب الطهارة برقم ۴۰۲، ۲۰۷، وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۵۰۰، وأجمد بالمسند برقم ۲۰۷، ۱۱۹، ۱۲۸، ۸۵۸، ۱۰۱۲ كتاب الطهارة وسننها برقم ۵۰۰، وأحمد بالمسند برقم ۲۰۷، ۱۱۹، ۱۲۲، ۱۲۲۸، ۱۲۲۸، ۱۲۲۷، ۲۳۳۰۷، وعبدالرزاق برقم ۲۰۰ عن المقداد. وذكره في كنز العمال برقم ۲۷۰۷ وعزاه السيوطي لعبدالرزاق بالمصنف، عن المقداد.

وقال ابن عبدالبر: هذا إسناد ليس بمتصل؛ لأن سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد ولا من على ولم ير واحدا منهما.

ومولد سليمان بن يسار سنة أربع وثلاثين، وقبل سنة سبع وعشرين، ولا حلاف أن المقداد توفى سنة ثلاث وثلاثين، وهو المقداد بن عمرو الكندى يكنى أبا معبد تبناه الأسود بن عبد يغوث الزهرى فنسب إليه. وقال: بين سليمان وعلى فى هذا الحديث ابن عباس. وأحرحه مسلم والنسائى من طريق ابن وهب عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار عن ابن عباس قال: قال على بن أبى طالب أرسلت المقداد بن الأسود... الحديث. انظر: (التمهيد، حديث عاشر لأبى النضر، باب الوضوء من المذى، وتنوير الحوالك صـ٤٨).

**الطهارة** ذَلِكَ، فَقَالَ: إِذَا وَحَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ<sup>(١)</sup> وَلْيَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ.

الشرح: قوله: «إن على بن أبى طالب أمره أن يسئل رسول الله ه السل السل التعاون على طلب العلم والنيابة فيه وقبول خبر الثقة فيما يعقل عنه.

فصل: وقوله: «عن الرجل إذا دنا من أهله، فخرج منه المذى»، الأصل هاهنا الزوجة، وفي غير هذا الموضع القرابة، قال الله تعالى في قصة نوح: ﴿إِنَّ ابني من أهلى ﴾ [ هود: ٥٥]، والمذى بفتح الميم وإسكان الذال المعجمة وتخفيف الياء وبتحريك الذال وتشديد الياء، حكى ذلك القاضى أبو محمد.

قال ابن حبيب: هو ماء رقيق إلى الصفرة يخرج على وجه الصحة عند الالتذاذ بالنساء، ولذلك قال في سؤاله عن الرجل إذا دنا من أهله، فسأل عن المذى الخارج بلذة دون المذى الخارج على وجه السلس.

فصل: وقوله: «فإن عندى ابنة رسول الله فلى، وأنا أستحى أن أسأله» إظهار، للعذر المانع لمه من المباشرة لسؤال رسول الله فلى، وهو غاية فى حسن الأدب وكريم الأخلاق وتمام المروءة، إذا كانت ابنة رسول الله فلى، فأعظمه ووقره على أن يذكر بحضرته شيئًا من مباشرة النساء والدنو منهن على وجه الالتذاذ بهن.

فصل: وقوله على معنيين، الرش، والثاني بمعنى إرسال الماء وسكبه، وفى المصلاق، النضح يكون على معنيين، الرش، والثاني بمعنى إرسال الماء وسكبه، وفى الحديث بمعنى إرسال الماء على الفرج لغسله، وإنما يكون النضح بمعنى الرش فى موضع الشك فى نجاسة الثوب، وسنبين ذلك إن شاء الله.

مسألة: وقد اختلف أصحابنا في الواجب بالمذى، فروى على بن زياد عن مالك: يجب به غسل الذكر كله. وقال أصحابنا البغداديون: معنى ذلك غسل مخرج الأذى من الذكر دون سائره، وبه قال أبو حنيفة والشافعي.

<sup>(</sup>۱) فلينضح فرحه: أى ليغسله. وقال فى النهاية: يريد النضح بمعنى الغسل والإزالة وأصله الرشح ويطلق على الرش. وضبطه النووى بكسر الضاد. قال الزركشى واتفق فى بعض بحالس الحديث أن الشيخ أبا حيان قرأه بفتح الضاد فرد عليه السراج الدمنهورى، وقال: نص النووى على أنه يكسر، فأساء أبو حيان، وقال: حق النووى أن يستفيده منى والذى قلت هو القياس. قال الزركشى: وكلام الجوهرى يشد لما قاله النووى لكن نقل عن صاحب الجامع أن الكسر لغة وأن الأفصح الفتح. انظر: (تنوير الحوالك صـ٤٩).

وجه إيجاب غسل الذكر قوله على السائل: «توضأ واغسل ذكرك». ومن جهة المعنى أن ما يخرج من الذكر للذة وجب به غسل الذكر، يريد على ما يجب بالبول كالمنى.

٨٣ - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ قَالَ: إِنِّى لأَجِدُهُ يَنْحَدِرُ مِنِّى مِثْلَ الْحُرَيْزَةِ (١)، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْسِلْ ذَكَرَهُ، وَلْيَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ (٢). يَعْنِي الْمَذْيَ.

الشرح: قول عمر بن الخطاب: «إنسى لأجده ينحدر منسى مشل الخريزة»، يريد أن انحداره على فخذه كانحدار الخريزة. ورواه عمر فقال: مثل الجمانة، يحتمل أن يريد به أن يجده، وهو قائم فى الصلاة على ما سنذكره بعد هذا، «فإذا وجد ذلك أحدكم»، يريد والله أعلم، فإذا وجد المذى على غير هذا الوجه.

وقد يحتمل أن يريد به، فإذا وجد انحداره منه مثل الخريزة، والأول أظهر؛ لأن حكم المذى المنحدر مثل الخريزة، وحكم غيره مما يجده الإنسان مضطحعًا أو حالسًا، فلا ينحدر على فخذه، سواء عندنا.

فصل: وقوله: «فإذا وجد ذلك أحدكم، فليغسل ذكره وليتوضأ»، يحتمل أن يكون عمر بن الخطاب خصهم بهذا الحكم، وإن كان هو غير داخل فيه، إذا كان خروجه منه على غير وجه اللذة.

ويحتمل أن يكون عمر بن الخطاب أمرهم بذلك، وحكمه فيه حكمهم لخروجه منه على وجه اللذة، وأمر بغسل الذكر على ما قدمناه ظاهره أنه غسل على وجه التعبد، ولو كان يغسله لنجاسة المذى لقال: فليغسل المذى.

۸۳ - أمحرجه أبو داود برقم ۲۰۷ عن على في كتاب الطهارة، باب في المذى. والنسائي ۹۷/۱ عن على في كتاب الطهارة، باب ما ينقض الوضوء. وابن ماجه برقم ٥٠٥ عن عبد الله بن زيد في كتاب الطهارة، باب الوضوء من المذى. وعبد الرزاق برقم ٢٠٠ عن المقداد. وأحمد ٦/٤ عن المقداد. وذكره في كنز العمال برقم ٢٧٠٧١ وعزاه السيوطي لعبد الرزاق بالمصنف، عن المقداد.

<sup>(</sup>١) الخريزة: الخرزة الصغيرة. والمراد: أي حامدًا مثلها.

وقال السيوطى فى تنوير الحوالك: تصغير الخزرة وهى الجوهرة، وفى روايـة عنـه مثـل الجمانـة وهى اللؤللؤة. انظر: (تنوير الحوالك صـ٩٩).

<sup>(</sup>٢) وليتوضأ وضوءه للصلاة، قال الرافعى: يقطع احتمال حمل التوضؤ على الوضاءة الحاصلة بغسل الفرج فإن غسل العضو الواحد قد يسمى وضوءًا كما ورد أن الوضوء قبل للطعام ينفى الفقر والمراد غسل اليد. انظر: (تنوير الحوالك صـ ٤٩).

الطهارة ...... ١٨٩

فصل: وقوله: «وليتوضأ وضوءه للصلاة» مبالغة في البيان لتلا يظن السامع أنه يريد بالوضوء غسل الذكر من المذي، فبين أنه يريد وضوء الحدث.

وقوله: «يعنى المدى»، يريد أنه يعنى بقوله: إنه يجده ينحدر منبه مثل الخريزة هو، المذى.

٨٤ - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ جُنْدُب، مَوْلَى عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَيَّاشٍ أَنَّـهُ قَـالَ:
 سَأَلْتُ عَبْدَ اللّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الْمَـذْي، فَقَـالَ: إِذَا وَحَدْتَهُ، فَاغْسِـلْ فَرْحَـكَ، وَتَوَضَّـأُ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ.

الشرح: قوله: «إذا وجدته»، يريد إذا وجدته قد برز من مخرجه، «فاغسل فرجك»، يحتمل أن يريد الذكر.

وقوله: «توضأ وضوءك للصلاة»، على ما تقدم.

### \* \* \*

# الرخصة في ترك الوضوء من المذي

٨٥ – مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ، وَرَحُلٌ يَسْأَلُهُ، فَقَالَ: إِنِّى لأَحِدُ الْبَلَلَ وَأَنَا أُصَلِّى، أَفَأَنْصَرِفُ؟ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: لَوْ سَالَ عَلَى فَعِذِى مَا انْصَرَفْتُ حَتَّى أَقْضِى صَلاتِي.

الشرح: قوله: «إنى لأجد البلل وأنا أصلى»، يريد أنه يجد في صلاته بللاً مما يخرج من ذكره. فقال سعيد: «لو مسال على فخذى ما انصرفت»؛ لأن ذلك عنده مما لا ينقض الطهارة، ولا يمنع صحة الصلاة، فحمل مالك، رحمه الله، ذلك على سائر المذى، وإنما وردت هذه اللفظة عامة في البلل، فكان مذهب حذيفة وزيد بن ثابت والحسن وعطاء وقتادة أن البلل لا يبطل الوضوء في الصلاة على من تيقنه حتى يقطر، فإذا قطر بطل الوضوء.

وكان سعيد بن المسيب يقول: لا يبطل الوضوء في الصلاة، وإن قطر وسال، فهذا وحد حديث سعيد بن المسيب، إلا أن مالكًا، رحمه الله، حمله على المذى الخارج لغير اللذة.

٨٤ - أخرجه من طرق أخرى الطبراني في الكبير، عن سهل بن حنيف ١٠٦/١.

٨٥ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٧٦.

وقد روى ابن نافع عن مالك: إن وجد بللاً في الصلاة فلا ينصرف حتى يستيقن، إلا أن يكون مستنكحًا، فيتمادى، فتقرر من هذا أن ما خرج من العادة، وتكرر حتى تشق مراعاته دخل في باب السلس المعفو عنه.

ومن قول مالك: أن ما خرج من منى أو مذى أو بول على وجه السلس، فإنه لا ينقض الطهارة خلافًا لأبى حنيفة والشافعي.

والدليل على ما نقوله أن هذا مائع تحب به الطهارة إذا خرج على وجه الصحة لم تحب به تلك الطهارة كدم الحيض. وحكى القاضى أبو الحسن فى المرأة يخرج منها دم الاستحاضة المرة بعد المرة: عليها الوضوء، وإن كان يتكرر عليها بالساعات استحب لها الوضوء.

قال: ويخرج من ذلك قول مالك لابن القاسم فيمن اعتراه المذى مرة بعد مرة: عليه الوضوء، إلا أن يستنكحه، فظاهر قول أبى الحسن أن المذى الخارج بغير لذة يجب به الوضوء، إلا أن يكثر، وهو خلاف المشهور من المذهب، وإنما حمل شيوخنا قول مالك في المذى يخرج المرة بعد المرة للذة؛ لأن ذلك غالب حال المذى أن يخرج للذة.

وأما ما يستنكح به وهو أن يخرج لغير لذة ولا سبب، فلا يجب بـه الوضوء؛ لأنـه خارج على غير الوحه المعتاد، فيمجىء على مذهب القاضى أبى الحسن أن معنى خروجه على وجه الصحة أن يخرج المرة بعد المرة ولا يكثر جدًا، ولا يراعى اللَّذة.

قال الشيخ أبو إسحاق: وقد اختلف في غسل من لدغته عقرب أو ضرب أسواطًا أو كانت به حكة، فاغتسل بماء سخن، فأنزل، فالاختيار أن يغتسل للإنزال، فيحيء على اختياره هذا أن معنى خروجه على وجه الصحة أن يخرج سواء كان السبب اللذة أو الماء.

وقال سحنون في كتاب ابنه: من أمنى للذغة عقرب أو ضرب بسيف، فلا غسل عليه، وإنما الغسل على من حرج منه ذلك للهذة مثل أن ينتشر لشبق، فيمنى أو ينزل الحوض، فيمنى فيحىء على مذهبه أن ما كان من المياه يخرج للهذة، فإن حروجه على وجه الصحة أن يخرج لتلك اللذة، فإن عرا منها فهو خارج على غير وجه الصحة، فلا تجب به تلك الطهارة، وهذا إجراء على المذهب.

فصل: إذا ثبت أنه لا يجب بسلس المذى والبول وضوء، فهو على قسمين، أحدهما: أن ينقطع في بعض الأوقات، فهذا يستحب منه الوضوء لكل صلاة، إلا أن يؤذى

رواه على بن زياد عن مالك، فإن قرن بين صلاتين بوضوء واحـد مـن بـه سـلس أو استحاضة، يقطع فى بعـض الأوقـات، ففـى العتبيـة مـن روايـة أشـهب عـن مـالك فـى المستحاضة: لا إعادة عليها. وروى ابن المواز عنه: تعيد الثانية فى الوقت.

فرع: ومن به سلس البول، فإنه يجب عليه الوضوء، إذا تعمد البول كالذى به سلس المذى لا يجب عليه الوضوء حتى يقصد اللذة، بأن يلاعب، فيخرج منه المذى للذة. وروى معنى هذا على بن زياد عن مالك، ووجهه أنه حارج على المعتاد، والله أعلم.

٨٦ - مَالِك، عَنِ الصَّلْتِ بْنِ زِيَادٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنِ الْبَلَـلِ أَحدُهُ، فَقَالَ: انْضَحْ مَا تَحْتَ قَوْبِكَ، وَاللهُ عَنْهُ.

الشرح: قوله: «سألت سليمان بن يسار عن البلل أجده» أدخله مالك، رحمه الله، في باب ترك الوضوء من المذى، وليس في اللفظ ما يقتضيه دون غيره مما يقع عليه اسم بلل إلا أن يكون عنده في ذلك توقيف، ويحتمل أن يكون مالك، رحمه الله، استوى عنده بلل المذى وبلل البول الخارجان على وجه السلس، وكان السؤال إنما يكون عن أحدهما في الغالب، ولما كان هذا الخبر يقتضى الجواب عنهما أدخله في الباب.

فصل: وقوله: «انضح ما تحت ثوبك واله عنه»، دليل على أن المراد بـه رفع مـا يقـع فى النفس من الوسواس من احتباس البول وتوقع نجاسة، فأمره أن ينضح ما تحـت ثوبـه، وهو الفرج وما قرب منه ثم يلهو عن ذلك البلل، ويعتقد أنه من الماء الذى نضحه.

### \* \* \*

# الوضوء من مس الفرج

٨٧ - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، أَنْهُ

٨٦ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٧٧.

۸۷ -- أخرجه الترمذى كتاب الطهارة برقم ۷۷. والنسائى برقم ١٦٣، ١٦٤. وأبو داود برقم ١٨١. وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ٤٧٩. وأحمد بالمسند برقم ٢٦٧٤. والدارمى كتاب الطهارة ٤٧٧، ٥٧٠. والبيهقى ١٣٨/١ عن بسرة. والحاكم بالمستدرك ١٣٨/١ عن بسرة. والدارقطنى، عن بسرة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٢١٤ عن بسرة. وابن خزيمة فى=

٤٨٣ ...... الطهارة

سَمِعَ عُرْوَةً بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَتَذَاكَرْنَا مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضُوءُ، فَقَالَ عُرْوَةُ: مَا عَلِمْتُ هَذَا، فَقَالَ مُرْوَانُ: وَمِنْ مَسِّ الذَّكِرِ الْوُضُوءُ، فَقَالَ عُرْوَةُ: مَا عَلِمْتُ هَذَا، فَقَالَ مُرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ: أَخْبَرُنْنِي بُسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى يَقُولُ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأَ».

الشرح: قوله: «فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء»، إخبار عما كانوا عليه من تذاكر العلم والاجتماع إليه، وقول عروة: ما علمت ذلك مراجعة لمروان بن الحكم فيما ادعاه من الوضوء من بعس الذكر، وإظهار مخالفته.

ولذلك احتج عليه مروان بن الحكم بالخبر الذى رواه عن بسرة بنت صفوان عن النبي النبي الذي النبي الله الله الله على مله بأى حزء من حسده، وعلى أى وجه مسه عليه، إلا أنه من جهة العرف والعادة، فحرى ذلك في الأكثر على المس باليد؛ لأن القصد إلى المس في الغالب إنما يكون بها.

وقد اختلف أصحابنا في وجوب الوضوء من مس الذكر، فروى ابن القاسم في المدونة عن مالك: أن الوضوء منه واجب. وروى عنه في المستخرجة: أنه ليس بواجب، واختلف أصحابنا في توجيه القولين، فذهب سحنون وغيره من أصحابنا إلى أن ذلك على روايتين، إحداهما: إيجاب الوضوء من مس الذكر، وبه قال الشافعي. والثانية: نفيه، وبه قال أبو حنيفة.

وذهب العراقيون من أصحابنا إلى أن ذلك لاختلاف حالين، وأنه يجب الوضوء، إذا قارنه معنى، وينفيه إذا عرا من ذلك المعنى. واختلف القاتلون بذلك في المعنى المراعى، فقالت طائفة: المعنى المراعى هو اللمس بباطن الكف، وهو مذهب ابن القاسم. وقال إسماعيل القاضى وجمهور أصحابنا العراقيون: إن المراعى في ذلك اللذة.

والدليل على صحة وجوب الوضوء من مس الذكر خبر بسرة بنت صفوان، وهو نص في موضع الخلاف.

ودليلنا على ذلك من جهة القياس أن هذا التقاء بشرتين على معنى الاستمتاع، فوجب بذلك طهارة كالتقاء الختانين. ودليلنا على أن لمس الذكر إذا عرا عن اللذة لم

<sup>=</sup>صحیحه برقم ۳۳، ۲۲/۱ عن بسرة. والبغوی فی شرح السنة ۳٤٠/۱ عن بسرة فی کتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الفرج. وابن حبان فی صحیحه ۲۲۰/۱ عن بسرة.

ووجه ثان، وهو أن من اغتسل من جنابة فلابد له من غسل ذكره، فلو كان حدثًا مع تعريه من قصد اللذة لما كان طهارة؛ لأنه لا خلاف إن كان حدث من الأحداث ليس بطهارة من جنسه من الأحداث، والله أعلم وأحكم.

فرع: فإذا قلنا بوجوب الوضوء، فمن صلى قبل أن يتوضأ أعاد الوضوء والصلاة أبدًا، قاله ابن نافع. وإن قلنا بنفى الوجوب، ففى العتبية من رواية سحنون عن ابن القاسم فى ذلك روايتان، إحداهما: يعيد الصلاة فى الوقت. والثانية: لا يعيدها فى الوقت ولا غيره.

مسألة: واختلفت الرواية في إيجاب الوضوء بمس المرأة فرجها، فروى ابن القاسم وأشهب عن مالك: لا وضوء عليها. وروى على بن زياد: عليها الوضوء.

وروى إسماعيل بن أبى أويس: عليها الوضوء إذا ألطفت أو قبضت عليه، واختلف أصحابنا في تأويل هذه الرواية، فقال الشيخ أبو بكر: إن ذلك ليس باختلاف أقوال، وإنما هو لاختلاف أحوال، فمن روى لا وضوء عليها، فإن معنى ذلك إذا لم تلتذ، ومن روى عليها الوضوء، فإنما ذلك إذا التذت.

ومن أصحابنا من يحمل ذلك على الحتلاف روايتين، إلا أن الوجوب يتعلق بالإلطاف، وهو إدحال الإصبع ومس الفرج به، والكلام في توجيه ذلك مبنى على الكلام في مس الذكر، والله أعلم وأحكم.

٨٨ - مَالِك، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَاحْتَكَ ثُنَّ أَمْسِكُ الْمُصْحَفَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَاحْتَكَ ثَنَ فَقَالَ سَعْدٌ: لَعَلَّكَ مَسِسْتَ ذَكَرَك؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: قُمْ، فَقَالَ: قُمْ، فَقَالَ: قُمْ، فَقَالَ سَعْدٌ: لَعَلَّكَ مَسِسْتَ ذَكَرَك؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: قُمْ، فَقَالَ: قُمْ رَحَعْتُ.

الشرح: قوله: «فاحتككت»، يحتمل أن يكون احتكاكه دون الثوب، فباشر ذكره بيده، ويحتمل أن يكون من فوق الثوب، ويرى سعد فيه الوضوء.

٨٨ -- الحديث في الموطأ برقم ٨٨.

وقد روى ابن القاسم عن مالك فيمن مس ذكره فوق ثوب عليه الوضوء. وروى عنه على بن زياد: إنما ذلك في الثوب الخفيف، يريد عند العراقيين من أصحابنا، الثوب الذي لا يمنع بشرة اليد أن تصل إلى الذكر. وأما الثوب الكثيف الذي يمنع ذلك، ويحول دونه، فلا يوجب ذلك.

وجه قول ابن القاسم أن بالقبض على الذكر تحصل اللذة. وهذا المعنى الموجب للوضوء.

ووجه الرواية الثانية أن اللذة لا تأثير لها إلا مع اللمس والمباشرة، وأما بحرد اللذة، فلا وضوء فيها، وقد يلتذ الإنسان بالذكر ولا يجب عليه وضوء.

فصل: وأمر سعد لمصعب بالوضوء، يقتضى أنه كان يرى أن لا يمس المصحف إلا طاهرًا، وسيأتى ذكره، ويقتضى أيضًا أنه كان يرى الوضوء من مس الذكر. وقد روى عن مصعب أن أباه سعدًا قال له: اغسل يدك، والأول أصح؛ لأن روايته أثبت. والمعنى أصح؛ لأنه لا وجه لغسل اليد منه، ولا خلاف أن ذلك لا يجب.

وقد روى قيس بن حازم أن رجلاً قال لسعد: مسست ذكرى، قال: إن علمت أن بضعة منك تنجس، فاقطعها، وهذا يعارض ما روى من غسل اليد من مس الذكر.

٨٩ - مَالِك، عَنْ نَافِع، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ
 فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

٩٠ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَقَـدْ
 وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

۸۹ - أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب ۲۹ الوضوء من مس الذكر ۱/۲۶۱ عن بسرة. والنسائي والترمذي في كتاب الطهارة، باب ۱۱ الوضوء من مس الذكر ۱٬۲۲۱ عن بسرة. والنسائي في كتاب الطهارة، باب ۱۱۸ الوضوء من مس الذكر ۱٬۰۰۱ عن بسرة. وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر ۱٬۱۱۱ برقم ۲۷۹ عن بسرة. وأحمد ۲۷/۱ كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر ۱٬۱۱۱ برقم ۲۷۹ عن بسرة. وعبد عن بسرة. والبيهقي ۱٬۲۸۱ عن بسرة. وابن ماجه في صحيحه برقم ۳۳ عن بسرة. الرزاق في المصنف برقم ۲۱۲ عن بسرة. وابن ماجه في صحيحه برقم ۳۳ عن بسرة. وابن ماجه في صحيحه برقم ۳۳ عن بسرة. وابن حبان في صحيحه ۱٬۲۰۱ عن بسرة.

<sup>.</sup> ٩ - الحديث في الموطأ برقم . ٩.

الطهارة .....الطهارة .....

الشرح: الوضوء في الحديثين محمول على الوضوء الشرعى دون غسل اليد؛ لأن اليد إنما تغسل للنجاسة، ولا نجاسة في الذكر توجب غسل اليد.

وقول عروة: «من مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء»، تصريح منه بالأخذ بخبر بسرة واعتقاد العمل به، ولا يجوز أن يكون عروة مع دينه وفضله يصير إلى العمل به، ويترك ما كان يعتقده من ترك الوضوء من مس الذكر، إلا أن يصح عنده الخبر، ويأخذه عمن يوثق بنقله، ويلزم الأخذ بروايته.

٩١ - مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي عَبْدَ اللّهِ بْنَ عُمَرَ، يَغْتَسِلُ ثُمَّ يَتَوَضَّأً، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ، أَمَا يَحْزِيكَ الْغُسْلُ مِنَ الْوُضُوءِ؟
 قالَ: بَلَى، وَلَكِنِّى أَحْيَانًا أَمَسُّ ذَكِرى، فَأَتَوَضَّأً.

الشرح: إنما كان سؤال سالم أباه لما رآه يتوضأ بعد غسله، وافتتحه بالوضوء، فأنكر عليه إعادة الوضوء، ولا يصح أن ينكر عليه الوضوء مع الغسل برفع صغير الحدث وكبيره، وإنما يتوضأ مع الغسل على معنى تخصيص أعضاء الطهارة، فقال عبدالله بن عمر: أن الغسل يجزيه من الوضوء، ولكنه ربما مس ذكره فتوضأ لذلك، ويجوز أن يكون مس ذكره من غير قصد المنى، بل مرور يديه في دلكه حسده، ويحتمل أن يكون ذلك بقصد، وقد روى معمر في هذا الحديث ما يدل على ذلك.

مسألة: لم يذكر في حديث عبدالله بن عمر متى مس ذكره إن كان في حين غسله أو بعد الفراغ منه، فإن بعد غسله فهو حدث مستأنف يجتاج أن يجدد له طهارة، وإن كان حال غسله وهو الأظهر من قول سالم: «رأيت أبي عبدالله يغتسل ثم توضأ»، ولفظة «ثم» وإن كان موضوعها للمهلة، فلا تستعمل في مثل هذا إلا للرتبة، فهي . يمعنى الفاء.

وهذا يقتضى أن مس ذكره كان حين غسله، ولا يخلو أن يكون مس ذلك قبل أعضاء الوضوء، فلا ريب أن غسل أعضاء الوضوء بعد ذلك لا يفتقر إلى نية؛ لأن نية الغسل في أوله التي تشتمل على نية الوضوء ثابت حكمها، ما لم يغسل أعضاء الوضوء.

وإن مس ذكره بعد وضوئه، فقد قال الشيخ أبو محمد: تلزمه النية للوضوء، ومنع من

٩١ – الحديث في الموطأ برقم ٩١.

٣٨٨ .....الطهارة

ذلك الشيخ أبو الحسن، والأولان مبنيان على أصل اختلف فيه قبول مبالك وأصحابه، وهو المتطهر إذا غسل عضوًا من أعضاء طهارته، فهل يطهر بتمام غسل ذلك العضو أم لا يطهر إلا بتمام طهارته؟.

فإذا قلنا إن الحدث لا يزول عن ذلك العضو إلا بتمام الطهارة؛ لأن أعضاء الوضوء التي غسلها حكم الحدث ثابت فيها، فكان ذلك بمنزلة أن يمس ذكره قبل غسله، فحكم نية الغسل بأولها؛ لأنه لا يأتي إلى الآن بموجبها، والفعل فلا يحتاج في غسل أعضاء الوضوء إلى تجديد نية.

وإن قلنا إن أعضاء الوضوء قد طهرت، وارتفع الحدث عنها بتمام إمرار الماء عليها قبل تمام الغسل، فإن ذلك بمنزلة من مس ذكره بعد تمام وضوئه، فعليه أن يستأنف الوضوء بنية مستأنفة، وعلى هذا أيضًا يجب أن يكون الخلاف فيمن مس ذكره في أثناء غسل أعضاء وضوئه، وإن قلنا إن كل عضو يزول حدثه بتمام غسله، فلابد من تجديد نية وضوئه، وإن قلنا لا يرتفع حدثه إلا بتمام وضوئه، فحكم النية الأول باق، فلا يحتاج إلى تجديد نية، والله أعلم.

٩٢ - مَالِك، عَنْ نَافِع، عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمْرَ فِي سَفَرٍ، فَرَأَيْتُهُ، بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، تَوَضَّا ثُمَّ صَلَّى، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ عُمَرَ فِي سَفَرٍ، فَرَأَيْتُهُ، بَعْدَ أَنْ بَوَضَّا ثُمَّ صَلَّى، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ لَصَلاةً الصَّبْحِ مَسِسْتُ هَذِهِ لَصَلاةً الصَّبْحِ مَسِسْتُ فَرْجى، ثُمَّ نَسِيتُ أَنْ أَتَوضَّا مَ فَتَوضَّا أَتُ، وَعُدْتُ لِصَلاتِي.

الشرح: إعادة عبدالله بن عمر الوضوء والصلاة من مس الذكر بعد طلوع الشمس، دليل على تأكد ذلك عنده، وعلى وحوب الطهارة منه، وعلى أنه من جملة الأحداث التي لا تبقى الطهارة حكمها.

وروى ابن القاسم وابن نافع عن مالك أنه يعيد الصلاة في الوقت، فإن خرج الوقت فلا إعادة عليه، وهذا على رواية نفى وجوب الوضوء من مس الذكر في الزقت؛ ليؤدى الصلاة على يقين، فإذا خرج الوقت فقد فات ذلك، وقد روى عن ابن القاسم نفى الإعادة في الوقت وغيره.

وذهب العراقيون من أصحابنا إلى أنه يعيد أبدًا، وبه قال ابن نافع وعيسى بـن دينــار،

٩٢ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٧٩.

الطهارة ......وهو المروى عن عبدالله بن عمر. وقد روى الزهرى عن سالم أن الصلاة التي أعاد عبدالرحمن بن عمر كانت صلاة العصر.

#### \* \* \*

# الوضوء من قبلة الرجل امرأته

٩٣ - مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبْلُهُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ، وَجَسَّهَا بِيَدِهِ، مِنَ الْمُلامَسَةِ، فَمَنْ قَبَّلَ امْرَأَتُهُ، أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ، فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

الشرح: قول عبدالله بن عمر: «أن قبلة الرجل امرأته، ووجسّها بيده من الملامسة» التى أوجب الله تعالى بها الوضوء فى قوله: ﴿أو لامستم النساء﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]، وأخبر ابن عمر أن القبلة والجس باليد واقعان تحت ذلك، وأنهما مما يجب به الوضوء، وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء، وبه قال مالك والشافعي.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يوجب شيء من ذلك الوضوء، وإنما يجب الوضوء بالمباشرة الفاحشة التي يقدر معها خروج الماء.

والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿ وَهُو لامستم النساء ﴾ والملامسة التقاء بشرتين، فإن قيل إن الملامسة هي الجماع، وقد روى ذلك عن ابن عباس، فالجواب أن عبدالله ابن عباس من أهل اللسان، وقد قالا: إن القبلة من الملامسة. وتابعه على ذلك عبدالله بن مسعود وهو من كبار الصحابة وأهل اللسان، ولا يجوز أن يختلفوا في اللغة، وإنما اختلفوا في الحكم.

وذهب عبدالله بن عباس إلى أن الملامسة التي ذكرت في الآية هي الجماع، ولذلك روى عنه أنه قال: ربنا حيى كريم، كني عن الجماع بالملامسة، وليس هذا مما يرد به قول ابن عمر وابن مسعود، وقد حملا اللفظ على مقتضاه في اللغة.

فإن قيل أن الملامسة من باب المفاعلة، ولا تكون إلا من اثنين، واللمس باليد إنما يكون من واحد، فثبت أن الملامسة هي الجماع الذي يكون من اثنين.

<sup>9</sup>۳ – أخرجه عبد الرزاق فى المصنف، عن ابن عمر ١٣٢/١. وأخرج نحوه ابن أبى شيبة، عن ابن مسعود، مسعود، ١٦٦/١ كتاب الطهارة. وذكره فى الكنز برقم ٢٧٠٩٢، عن ابن مسعود، وعزاه لابن أبى شيبة فى المصنف وعبد الرزاق بالمصنف.

فالجواب إن الملامسة هي التقاء بشرتين، سواء كان ذلك من فعل واحد أو من فعل اثنين؛ لأن كل واحد منهما ملامس وملموس على أنه لو سلم له ما ذكر، فإن الملامسة فعل اثنين أيضًا؛ لأن كل واحد منهما يقصد إليها بها، ولو امتنع ذلك في اللمس لامتنع في الجماع؛ لأن الفعل لواحد.

وجواب ثان، وهو أن الملامسة قد تكون من الواحد، ولذلك نهى النبي عن بيع الملامسة، وإن كان الثوب ملموسًا وليس بلامس.

وجواب ثالث وهو إذا قرئ: «أو لامستم النساء»، وبها قرأ الكسائي وحمزة.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فإن التقاء البشرتين يكون على ضربين، أحدهما: أن يفعل على وجه اللذة، فهذا القدر يجب به الوضوء. والثانى: أن يكون لغير لذة، فهذا لا يجب منه الوضوء، وبه قال النخعى ومالك. وقال الشافعى: يجب به الوضوء على كل حال، وبه قال زيد بن أسلم والأوزاعى.

والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث الذى يأتى بعد هـذا، وهـو مـا روى عن عائشة أنها قالت: كنت أنام بين يدى رسول الله في ورجلاى فى قبلته، فإذا سجد غمزنى فقبضت رحلى، فإذا قام بسطتهما، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح.

ودليلنا من جهة القياس، أن هذه المس عرا اللذة، فلم ينقض الطهارة كلمس الذكر.

فصل: وقوله: «فيمن قبل أمرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء»، لفظ عام يحتمل أن يريد به من فعل ذلك ملتذًا، ولذلك خصه بامرأته؛ لأن قبلة الرجل امرأته في الأغلب لا تنفك من لذة وجسها بيده لا يكون إلا للذة بخلاف لمس يدها لتناول شيء أو مناولته، هذا الذي قاله أصحابنا.

والذى من مذهب مالك وأصحابه أن الوضوء إنما يجب بقصد اللهذة دون وجودها، فمن قصد اللذة بلمسه فقد وجب عليه الوضوء، التذ بذلك أو لم يلتذ، وهذا معنى ما في العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم.

مسألة: وأما الإنعاظ بمجرده، فقد روى ابن نافع عن مالك أنه لا يوجب وضوءًا ولا غسل ذكر. وقال الشيخ أبو إسحاق: من أنعظ إنعاظًا قويًا انتقض وضوؤه، وهو قول مالك في المدونة.

وحه القول الأول أن مجرد اللذة لا يجب لها طهارة جتى يقارنها معنى آحر من ملامسة أو مذى أو غير ذلك.

الطهارة .....الطهارة .....الطهارة .....

- ٩٤ مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مِنْ قُبُلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ.
- ٩٥ مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَـهُ الْوُضُوءُ.

الشرح: قوله: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء»، على نحو ما تقدم، وحس المرأة بذلك لأنها مقصودة باللذة في الأغلب، فأما تقبيل الطفل الصغير، فلا وضوء فيه؛ لأن ذلك لغير لذة.

وفى المجموعة: ليس فى قبلة أحد الزوجين الآخر لغير شهوة من فرض أو غيره وضوء. قال ابن القاسم وأصبغ: إن أكرهها، فعليه الوضوء.

وجه الرواية الأولى أنه لما كان الغالب عــدم اللـذة مـن التقبيـل علـى وجـه الإشـفاق والتحنين لم يجب بذلك الوضوء.

ووجه الرواية الثانية أن هذا مما لا يعرى من اللذة في الأغلب، فإذا كان ذلك المعلوم منه حمل نادره على حكم الغالب، كالجماع للذة لما كان لا يفعل إلا للذة وكان ذلك بابه حمل الإكراه فيه على الاختيار في وجوب الطهارة.

### \* \* \*

# العمل في غسل الجنابة

٩٤ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٨٢.

ه ٩ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٨١.

<sup>97 -</sup> أخرجه البخارى كتاب الغسل برقم ٧٤٨. ومسلم كتاب الحييض برقسم ٣١٦، ٣٢١، ٣٤٨ والترمذى كتاب الطهارة برقم ٩٧. والنسائى برقم ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥ ، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٥، والنروب وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها، برقسم ١٩٥٥. وأبو داود كتاب الصوم برقم ٢٤٦٧، ٢٤٦٩، وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها، برقم ٧٤٥. وأحمد بالمسند برقم ٢٣٧٣، ٢٤٨٥، ٢٤٨٤١، ٢٤٨٥١، ٢٤٨١، ٢٥٦٠٩، والنفوى بشرح السنة ١٠/١ عن عائشة فى كتاب الطهارة، باب كيفية الغسل. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٩٩ عن عائشة.

الشرح: قوله: «بدأ فغسل يديه»، يحتمل أن يكون ذلك لما أصابها من منى أو غيره من التحات، فيكون ذلك واجبًا على ما سنذكره بعد هذا، ويحتمل أن يكون لقيامه من نومه أو لبعد عهده بغسلهما، فيكون ذلك مستحبًا على ما تقدم ذكره.

فصل: وقوله: «ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة»، يريد الوضوء المشروع، وقد تقدم ذكر وصفنا له ومن جملته غسل الرجلين.

وقد اختلف أصحابنا في تأخير غسل الرجلين إلى آخر الغسل أو تقديم ذلك في جملة الوضوء في ابتداء الغسل، فروى على بن زياد عن مالك: يتم وضوءه في أول غسله، وليس الغسل على تأخير غسل الرجلين.

وروى ابن وهب عن مالك في المبسوط: ومن أحب أن يؤخر غسل رجليه حتى يفرغ من غسله فيغسلها، فذلك واسع.

وجه القول الأول حديث عائشة هذا أنه يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، وذلــك يقتضى غسل رجليه كما يقتضي غسل وجهه ويديه.

ووجه القول الثانى حديث ميمونة في وصف غسل النبي الله الته الته الته وضوءه للصلاة وأخر غسل رجليه، وغسل فرجه، وما أصابه من الأذى، ثم أفاض عليه الماء ثم نحى رجليه فغسلهما، هذا غسله من الجنابة.

ومن جهة المعنى أنه لما افتتح غسله بوجهه الذي هو أول أعضاء الوضوء ختمه برجليه التي هي آخر أعضاء الوضوء فإن قلنا

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر: وفي هذا الحديث كيفية غسل المغتسل من الجنابة، وهو من أحسن حديث روى في ذلك، وفيه فرض وسنة، فأما الوضوء قبل الاغتسال من الجنابة ثبت ذلك عن رسول الله الله أنه كذلك كان يفعل، إلا أن المغتسل من الجنابة إذا لم يتوضأ وعم جميع حسده ورأسه ويديه ورحليه وسائر بدنه بالماء وأسبغ ذلك وأكمله بالغسل ومرور يديه فقد أدى ما عليه إذا قصد الغسل ونواه وتم غسله؛ لأن الله عز وحل إنما فرض على الجنب الغسل دون الوضوء بقوله عز وحل: ﴿ولا حنبا إلا عابرى سبيل حتى تغتسلوا وقوله: ﴿وإن كنتم حنبا فاطهروا وهذا إجماع لا خلاف فيه بين العلماء، إلا أنهم بحمعون أيضا على استحباب الوضوء قبل الغسل للحنب، تأسيا برسول الله الله الأنه ولأنه أعون على الغسل وأهذب فيه، وأما بعد الغسل فلا. انظر: (التمهيد، حديث أول لهشام بن عروة، باب العمل في غسل الجنابة).

برواية على بن زياد، فعندى أن عليه أن يمسح رأسه قبل غسل رجليه، ثم يغسل رجليه ثم يستأنف تخليل شعر لحيته، وتخليل شعر رأسه، وهو عندى معنى قول ابن حبيب: يتوضأ وضوءه للصلاة كاملاً. وروى ابن القاسم عن مالك فى المدونة: يتوضأ الجنب قبل غسله.

وإن قلنا برواية ابن وهب، فإنه إذا غسل وجهه خلل أصول شعر لحيته ثم غسل يديه ثم غرف ما يخلل به أصول شعر رأسه، ثم يفيض الماء على سائر جسده.

فرع: وإذا قلنا برواية على بن زياد، فقدم وضوءه وأخر غسل رحليه، فقد روى على عن مالك، أنه يعيد الوضوء عند الفراغ من الغسل. ورواه ابن القاسم عن مالك في المبسوط. ووجهه أنه راعى الموالاة في الوضوء، والإتيان به على هيئته وصورته.

فصل: وقوله: «ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره»، في ذلك أغراض مقصودة، أحدها: تسهيل إيصال الماء إلى البشرة وأصول الشعر، وهذا مذكور في المختصر والواضحة. والثاني: مباشرة الشعر باليد على أكثر ما يمكن لما يلزم من إمرار اليد على جميع الجسد، وقد أشار إليه مالك من رواية على بن زياد عنه في المجموعة.

مسألة: وهذا حكم شعر اللحية في التخليل في الطهارة. وقد اختلفت الرواية في ذلك عن مالك، فروى ابن القاسم عنه: ليس على المغتسل من الجنابة تخليل لحيته. وروى عنه أشهب: أن ذلك عليه.

وجه رواية ابن القاسم أن الفرض قد انتقل إلى الشعر النابت على البشرة، فوجب أن يسقط حكم إيصال الماء إلى البشرة بإمرار اليد عليها.

ووجه قول أشهب، قول عائشة في هذا الحديث: ثم يدخل أصابعه في الماء، فيخلل بها أصول شعره.

ومن جهة المعنى أن استيعاب جميع الجسد فى الغسل واحب والبشرة التى تحت اللحية من جملته، فوجب إيصال الماء إليها ومباشرتها بالبلل، وإنما انتقل الفرض إلى الشعر فى الطهارة الصغرى؛ لأنها مبنية على التخفيف ونيابة الأبدال فيها من غير ضرورة، ولذلك جاز فيها المسح على الخفين ولم يجزئ فى الغسل.

فصل: وقوله: «ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات»، يحتمل أن يكون على ما شرع فى الطهارة من التكرار، ويحتمل أن يكون لتمام الطهارة؛ لأن الغرفة لا تجزى فى استيعاب ما يحتاج إليه من غسل رأسه.

فرع: قال القاضى أبو محمد: ويتخرج فى تخليل شعر الرأس روايتان، على رواية ابسن القاسم، أن ذلك حائز، وعلى رواية أشهب، لا يجوز.

وقال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وعندى فى هذا نظر؛ لأن بشرة الرأس ممسوحة فى الوضوء، مغسولة فى الغسل، فلذلك اختلف حكم شعرها، وليس كذلك بشرة الوجه، فإنها مغسولة فى الحالتين، فيحتمل أن يكون الشعر النابت عليها واحدًا فى الحالين، والله أعلم.

فصل: وقوله: «ثم يفيض الماء على جلده كله»، إفاضة الماء على الجلد يكون بإرسال الماء باليد على الجسم، وقد يكون إمرار اليد مع الماء معينًا في الإفاضة، وقد يجوز حلو الإفاضة من ذلك إلا أنه لما جمع على أن الجلد لابد من استيعابه بالإفاضة، وعلمنا أن من الجسد مغابن ومواضع لا يصل إليها الماء بإرساله من أعلى الجسد حتى يوصل إليها باليد، دلنا ذلك على أن إمرار اليد، معتبر مع الإفاضة في جميع الجسد للإجماع على أن حكم الجسد متساو في الغسل. وهذا مذهب مالك أنه لا تصح الطهارة إلا بإمرار اليد على جميع البدن.

وقال أبو حنيفة والشافعي: ليس إمرار اليد على الجسد شرطًا في صحة الطهارة، وبه قال محمد بن عبدالحكم وأبو الفرج من أصحابنا.

والدليل على صحة القول الأول قوله تعالى: ﴿ولا جنبًا إلا عابرى سبيل حتى تغتسلوا ﴾ [النساء: ٤٣]، وجه الاستدلال من الآية أنه نهى عن الصلاة إلا بالاغتسال والاغتسال معنى مفعول، فمعلوم أنه زائد على إفاضة الماء والغمس في الماء، فلذلك فرقت العرب بين قولهم: غسلت الثوب، وقولهم: أفضت عليه الماء، وغمسته في الماء.

ودليلنا من جهة القياس أن هذا أحد نوعى الطهارة، فلزم فيها إمرار اليد مع الماء كالمسح.

فرع: إذا ثبت ذلك، فمن لم يستطع إمرار يده على جميع جسده، فقد قال سحنون: يجعل من يلى ذلك منه أو يعالجه بخرقة. وفي الواضحة: أنه يمر يده على ما يدركه من جسده ثم يفيض الماء حتى يعم ما لم تبلغه يداه.

وللقاضى أبى الحسن فى ذلك قولان، أحدهما: أنه إذا لم يجد ثوبًا يمره على جسده، ولم يجد من يتناول ذلك منه أجزاه إفاضة الماء للضرورة. والقول الثانى: أنه إن كان الذى لا يناله من جسده كثيرًا فعليه أن يأتى بمن يلى ذلك منه، وإن كان يسيرًا لا بال له، فهو معفو عنه كالعمل اليسير فى الصلاة.

٩٧ - مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبْيْرِ، عَنْ عَائِشَـةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنَّاءٍ هُوَ الْفَرَقُ (١) مِنَ الْجَنَابَةِ (١).

الشرح: قولها: «كان يغتسل من إناء هو الفرق»، يحتمل معنيين، أحدهما: أنه كان يغتسل من هذا الإناء، وإن استعمل اليسير من مائه، ويبقى أكثره، أو استعمل جميع ما فيه وزيادة معه، فيتناول ذلك إباحة الوضوء بذلك الإناء.

وقد أجمع الفقهاء على حواز الوضوء بكل إناء طاهر، ليس فيه من ذهب ولا فضة إلا ما يروى عن ابن عمر أنه كان يمنع الوضوء من إناء الشبه ونحا به ناحية الذهب. وقد روى أن الإناء الذي أشارت إليه عائشة أنه كان من شبه.

والمعنى الثانى أنه يحتمل أن يريد أنه كان يستعمل غسله مل وذلك الإناء المسمى بالفرق، فتقصد بذلك الإخبار عن مقدار ما كان يستعمله غالبًا من الماء، وإن لم يكن فيه إخبار عن أقل ما يجزى عن ذلك.

وقد روى عن النبى الله أنه كان يتوضأ بالمد ويتطهر بالصاع، وهذا أيضًا ليس فيه تحديد لأقل ما يستعمل في الوضوء والغسل، ومن اغتسل أو توضأ بأقل من ذلك أجزأه، هذا هو المشهور من المذهب.

۹۷ – أخرجه البخارى كتاب الغسل برقم. ٢٥٠٠. ومسلم كتاب الحيض برقم ٣١٩. والنسائى كتاب الطهارة برقم ٢٢٨، وكتاب الغسل والتيمم برقم ٤١٠. وأبو داود كتاب الطهارة برقم ٢٣٨. وأجمد بالمسند برقم ٣٣٠، و٢٣٥، ٦ ، ٢٥١٠. والدارمي برقم ٧٠٠. والبيهقي بالسنن ١٩٣/١ عن عائشة ١٩٤٤. وابن أبي شيبة ٢٥/١ عن عائشة. وذكره بالكنز برقم ٢٧٥١٠ وعزاه لعبدالرزاق بالمصنف، وابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور.

(١) الفرق: إناء يسع قدر ثلاثة أصع.

وقال السيوطى فى تنوير الحوالك: الفرق: بفتح الراء على الأفصح الأشهر وحكى إسكانه ونقل أبو عبيد الاتفاق على أنه ثلاثة آصع، وأنه ستة عشر رطلا، وقال الأزهرى: الفرق فى كلام العرب بالفتح والمحدثون يسكنونه. وفى النهاية لابن الأثير: الفرق بالتحريك مكيال يسع ستة عشر رطلا وهى اثنا عشر مدًا وثلاثة آصع فأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلا. وقال الحافظ ابن حجر: وهو غريب. انظر: (تنوير الحوالك صـ٥١).

(٢) قال ابن عبدالبر: هكذا قال مالك في هذا الحديث، وتابعه ابن عيينة واللبث بن سعد، على إسناده ومتنه، إلا أنهما زادا فيه: ووكنت اغتسل أنا ورسول الله هي من إناء واحد، وهذا اللفظ عند مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وروى هذا الحديث عن ابن شهاب معمر، وابن حريج بمثل إسناد مالك، إلا أنهما قالا: وكنت أغتسل أنا ورسول الله هي من إناء واحد، هو الفرق، انظر: (التمهيد، حديث ثان لابن شهاب عن عروة).

قال الشيخ أبو إسحاق: لا يجزى في الغسل أقل من صاع، ولا في الوضوء أقل من مد. وفي العتبية من رواية عيسى، عن ابن القاسم، عن مالك قال: رأيت عياش بن عبدالله بن معبد، وكان فاضلاً يتوضأ بثلث مد هشام، ويفضل له منه، ويصلى بالناس، فأعجب مالكًا، وثلث المد بمد هشام دون الرطل. وقال ابن نافع الفرق: ثلاثة آصع بصاع النبي النبي

وروى يحيى الفرق بتسكين الراء، وروى غيره الفرق بتحريكها وهو الصحيح، والفرق ثلاثة آصع، قاله عيسي عن ابن كنانة.

٩٨ - مَالِك، عَنْ نَافِع، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى، فَغُسَلَهَا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَحْهَهُ، ثُمَّ الْيُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ الْيُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ الْيُسْرَى، ثُمَّ الْيُسْرَى، ثُمَّ الْيُسْرَى، ثُمَّ الْيُسْرَى، ثُمَّ عَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ الْيُسْرَى، ثُمَّ عَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ الْيُسْرَى، ثُمَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ.

الشرح: قوله: «كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ، فأفرغ على يده اليمنى، فغسلها»، لما ذكرناه من غسل اليد قبل إدخالها في الإناء، ويكفى غسل اليمنى في هذا الموضع على قول أشهب ليمكنه غرف الماء بها، ولا معنى لغسل اليد اليسرى معها؛ لأنه يغسل بها فرحه، بعد ذلك فيباشر النجاسة ولا يباشر شيئًا من ذلك بيمناه، فلذلك غسلها ليتناول بها الماء.

فصل: وقوله: «ثم غسل فرجه»، بدأ بغسل فرجة قبل وضوئه لما فيه من إزالة نجاسة، إن كانت عليه وإنما تكون طهارة الحدث بعد إزالة النجاسة وتطهير الأعضاء منها؛ ولأن في غسل الفرج من الذكر يجب أن يقدم ذلك قبل الوضوء؛ لأن مس الذكر بعد الوضوء ناقض للطهارة عند جماعة من الفقهاء، ومما يجب التوقى منه عند سائرهم للخلاف في ذلك.

فرع: فإذا قلنا إنه يؤثر في الطهارة الصغرى دون الكبرى؛ لأنه إذا غسل ذكره في جنابته، فإنه يقضى بذلك من غسله، وإن كان ماسًا له.

٩٨ - الحديث في الموطأ برقم ٩٨. البيهقي في السنن الكبرى ١٧٧/١.

<sup>(</sup>١) ونضح في عينه: قال ابن عبدالبر: لم يتابع ابن عمر على النضح في العين أحد، قال: ولـه شدائد حمله عليها الورع، قال: وفي أكثر الموطآت سئل مالك عن ذلك، فقال: ليس عليه العمل. انظر: (تنوير الحوالك صـ٥).

فصل: وقوله: «ثم مضمض واستنثر»، يريد أنه لما كان غسل يده ليتناول الماء ثم غسل فرجه لإزالة النجاسة منه لتقدم غسله على وضوئه، ثم بدأ بالوضوء ليفتتح به غسله على ما تقدم.

فصل: وقوله: «ثم غسل وجهه ونضح الماء في عينيه»، كان عبدالله بن عمر ينضح الماء في عينيه في طهارته على معنى المبالغة لا على معنى الوجوب. وروى عن مالك أنه قال: ليس العمل على حديث ابن عمر في نضح العينين، يريد أنه لا يرى فعل ذلك لتلا يلحق بالسنن.

وأما المضمضة والاستنشاق فهما سنتان في الغسل، وهو الذي ذهب إليه مالك أن المضمضة والاستنشاق ليسا بواجبين في غسل الجنابة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: هما واجبان فيه.

والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ومن قال بقوله أن هذه طهارة تتعلق بالبدن، فلم يجب فيها إيصال الماء إلى داخل الفم والأنف من غير نجاسة كغسل الميت.

فصل: وقوله: «ثم غسل يده اليمنى ثم غسل يسده اليسرى»، إحبار عن استعماله التيمن في غسله والترتيب فيها، ولا خلاف أن هذا الترتيب مستحب وليس بمستحق، والله أعلم.

٩٩ - مَالِك، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ سُئِلَتْ عَنْ غُسْلِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْحَنَابَةِ، فَقَالَتْ:
 لِتَحْفِنْ عَلَى رَأْسِهَا ثَلاثَ حَفَنَاتٍ مِنَ الْمَاء، وَلْتَضْغَثُ (١) رَأْسَهَا بِيَدَيْهَا.

الشرح: سؤالها عن غسل المرأة من الجنابة خاصة؛ لأنه أمر متكرر، وليس عليها نقض رأسها إلى تلك المدة في الأغلب إلا أن صفة الغسل منهما واحدة.

وقولها: «لتحفن على رأسها ثلاث حفنات»، قصدت إلى الأهم على السائلة فيما علمت من حالها، فأجابتها عنه، بأنه يكفيها نقض رأسها أن تحفن عليه ثلاث حفنات من الماء وتضغثها بيدها ليداخله الماء ويصل إلى بشرة الرأس؛ لأن الفرض في الغسل استيعاب البشرة بالغسل.

<sup>\* \* \*</sup> 

٩٩ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٨٥.

<sup>(</sup>١) لتضغث: بإعجام الضاد والغين ومثلثة. وقال في النهاية: الضغث معالجة شعر الرأس بـاليد عند الغسل كأنها تخلط بعضه ببعض ليدخل فيه الغسول والماء. انظر: (تنوير الحوالك صـ٥١).

٣٩٨ ......واجب الغسل إذا التقى الختانان

• • • • - مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْـنَ الْحَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَعَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانُ (١) فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

الشرح: قوله: «إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل»، يريد ختان الفرج وختان الذكر، ولا يتماسان إلا بالإيلاج، قاله ابن حبيب، ورواه عن مطرف وابن الماجشون عن مالك، وهو موجب للغسل عند مالك والشافعي وأبي حنيفة.

وقد اختلف فى ذلك الصحابة اختلافًا كثيرًا، ثم رجعوا فيه إلى رواية عائشة عن النبى الله فى الغسل منه، وقال داود: لا يجب بذلك الغسل، وقد أحرج البخارى ومسلم حديث أبى هريرة عن النبى الله «إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها، فقد وجب الغسل». وفى حديث مسلم: «وإن لم ينزل».

ودليلنا من جهة القياس أن هذا معنى يتعلق بالجماع، فوجب أن يتعلق بالتقاء الختانين كالحد والمهر.

١٠١ - مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ هَا، مَا يُوجِبُ الْغُسل؟ فَقَالَتْ: هَلْ تَدْرِي مَا مَثَلُكَ يَا أَبَا سَلَمَةً؟ مَثَلُ الْفَرُّوج، يَسْمَعُ الدِّيكَةَ تَصْرُخُ، فَقَالَتْ: هَلْ تَدْرِي مَا مَثَلُكَ يَا أَبَا سَلَمَةً؟ مَثَلُ الْفَرُّوج، يَسْمَعُ الدِّيكَةَ تَصْرُخُ، فَقَالُ وَجَبَ الْغُسْلُ (١).

۱۰۰ – ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ۸۲. وأخرجه الترمذي كتاب الطهارة حديث رقم

<sup>(</sup>١) قال أهل اللغة: حتان المرأة إنما يسمى عفاضًا، فذكره هنا بلفظ حتان للمشاكلة. انظر: (تنوير الحوالك صـ٥١).

۱۰۱ – أخرجه الترمذي كتاب الطهارة برقم ۱۰۱. وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقــم ۲۰۸، وأحمد بالمسند برقم ۲۰۰۸، ۲۵۷۵۳، ۲۵۷۵۷.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر: على هذا القول جمهور أهل الفتوى بالحجاز والعيراق والشام ومصر، وإليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والليث بن سعد والأوزاعي والتورى وأحمد ابن حنبل وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد والطبرى واختلف أصحاب داود في هذا المسألة، فبعضهم قال يما عليه الفقهاء والجمهور على ما وصفنا من إيجاب الغسل يمجاوزة الختان

الطهارة ...... الطهارة .....

الشرح: سؤاله عما يوجب الغسل عام، غير أنها فهمت عنه أنه سأل عن معنى الجماع، ولذلك لم تجبه عن جميع ما يوجب الغسل، وإنما حاوبته على ما يوجب الغسل معنى الوطء.

فصل: وقولها: «هل تدرى ما مثلك يا أبا سلمة، مثل الفروج يسمع الديكة تصوخ فيصوخ معها»، يحتمل معنيين أحدهما: أن أبا سلمة كان في زمان الصبا، وقبل أن يبلغ حد الجماع يستل عن مسائل الجماع ويتكلم فيها، وهو لا يعرفها إلا بالسماع من غيره كالفروج الذي يسمع الديكة التي بلغت حد الصراخ تصرخ، فيصرخ معها، وإن لم يبلغ ذلك الحد، والثاني: أن أبا سلمة كان صبيًا لم يبلغ مبلغ الكلام في العلم، إلا أنه كان يسمع الرجال والكهول يتكلمون في العلم، فيتكلم معهم.

١٠٢ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِى أَتَى عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِى فَقَالَ لَهَا: لَقَدْ شَقَ عَلَى الْحَيْلافُ أَصْحَابِ النَّبِى فَقَالَ نَهَا: لَقَدْ شَقَ عَلَى الْحَيْلافُ أَصْحَابِ النَّبِى فَقَالَ فِي أَمْر، إِنِّى لأَعْظِمُ أَنْ أَسْتَقْبِلَكِ بِهِ. فَقَالَتْ: مَا هُو؟ مَا كُنْتَ سَائِلا عَنْهُ أُمَّكَ فَسَلْنِي عَنْهُ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يُصِيبُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ وَلا يُنْزِلُ؟ فَقَالَتْ: إِذَا جَاوَزَ الْحَيَانُ الْحِيَانَ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يُصِيبُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ وَلا يُنْزِلُ؟ فَقَالَتْ: إِذَا جَاوَزَ الْحَيَانُ الْحِيَانَ، فَقَالُ وَجَبَ الْغُسْلُ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ: لا أَسْأَلُ عَنْ هَذَا الْحَيَانُ الْحَيْدَانُ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ: لا أَسْأَلُ عَنْ هَذَا

<sup>=</sup> الختان، ومنهم من قال: لا غسل عليه إلا بإنزال الماء الدافق، وحعل في الإكسال الوضوء؟ واحتج من ذهب هذا المذهب بما حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى القطان، عن هشام بن عروة، قال: أخبرني أبي، قال: أخبرني أبي بن كعب، قال: (يارسول الله، إذا حامع الرحل المرأة فلم ينزل، قال: يغسل ما مس المرأة ثم يتوضأ ويصلي، وذكره البخارى عن مسدد بإسناده مثله سواء. انظر: (التمهيد، باب وجوب الغسل بالتقاء الجتانين).

۱۰۲ – أخرجه مسلم كتاب الحيض برقم ۳٤٩. والترمذى كتاب الطهارة برقم ۱۰۱. وابسن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ۲۰۸. وأحمد بالمسند برقم ۲۵۲۵، ۲۵۷۵۷.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر: هكذا هذا الحديث موقوفًا في الموطأ عند جماعة الرواة، وقد روى عن أبى قرة عن مالك مرفوعًا ما حدثناه حلف بن القاسم، حدثنا أبو الحسن على بن محمد بن أحمد المقدسي بمنى في مسجد الخيف إملاء من حفظه، قال: حدثنا أبوسعيد الخدري، حدثنا على بن زياد اللخمي، حدثنا أبو قرة، قال: ذكر مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد ابن المسيب، عن أبى موسى، عن عائشة، أن النبي الله قال: وإذا التقى الختانان وحب الغسل،

الشرح: قوله: «لقد شق على اختلاف أصحاب النبى في أمر إنى لأعظم أن أستقبلك به»، يريد أن الخلاف شق عليه، ولم يشق عليه إلا لقوته ولقوة موجبه، والأخبار الصحاح التي يتعلق بها الفريقان، فيشق عليه ترك بعضها والتعلق بسائرها، ولا يصح ذلك إلا بدليل، وأعظم أن يستقبلها به لما فيه من التصريح بمجامعة النساء، فنبهته على أن حرمتها مؤبدة، وأنها في ذلك بمنزلة الأم وأن كل ما يجوز للرجل أن يستقبل به أمه إذا رجا عندها منه علمًا، فلا عليه أن يستقبل به أم المؤمنين.

فصل: وقوله: «الرجل يصيب أهله»، يريد بذلك الجماع.

وقوله: «ثم یکسل ولا ینزل»، یقال: أکسل الرجل إذا فتر عن الجماع، فقالت: «إذا جاوز الختان الختان، فقد وجب الغسل»، فأجابته بعلمها في ذلك، وما توفي عنه النبي في وهي كانت أعلم الناس بذلك، وبما تقدم منه، وما تأخر لمكانها من النبي في ولذلك قال لها أبو موسى: «لا أسئل عن هذا أحدًا بعدك»، يريد أنه قد أخذ بقولها في ذك ووثق بعلمها.

١٠٢ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَنَّ مَحْمُودَ بْنَ لَبِيدٍ الأَنْصَارِيَّ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ أَهْلَهُ ثُمَّ عَفَّانَ، أَنَّ مَحْمُودَ: إِنَّ أَبَى بْنَ كَعْبٍ كَانَ لا يُكْسِلُ (١) وَلا يُنزِلُ، فَقَالَ زَيْدٌ: يَغْتَسِلُ، فَقَالَ لَهُ مَحْمُودٌ: إِنَّ أَبَى بْنَ كَعْبٍ كَانَ لا

= وهذا خطأ، والصواب ما فى الموطأ، وهذا الحديث يدخل فى المسند بالمعنى والنظر لأنه محال أن ترى عائشة نفسها فى رأيها حجة على غيرها من الصحابة فى حين اختلافهم فى هذه المسالة النازلة بينهم، ومحال أن يسلم أبو موسى لعائشة قولها من رأيها فى مسألة قد خالفها فيها من الصحابة غيرها برأيه؛ لأن كل واحد ليس بحجة على صاحبه عند التنازع؛ لأنهم أمروا إذا تنازعوا فى شىء أن يردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله، وهذا يدلك على أن تسليم أبى موسى لعائشة فى هذه المسألة إنما كان من أحل أن علم ذلك كان عندها عن رسول الله الاستدلال، فقد روى هذا الحديث عن عائشة عن النبى على مسندا؛ وروى أن سعيد بن المسيب دحل مع أبى موسى على عائشة فى هذه القصة، فبان بذلك حقيقة قولنا وصحة المستدلالنا، وبالله التوفيق. انظر: (التمهيد، باب وحوب الغسل بالتقاء الحتانين، حديث ثان ليحيى بن سعيد).

۱۰۳ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ۸۹. وأخرجه من طرق أخرى البيهقي في السنن، عن محمود بن لبيد ١٦٦/١.

(١) يكسل: الإكسال: قطع الجماع قيل الإنزال. وقال في النهاية: أكسل الرحل إذا حامع ثم أدركه فتور فلم ينزل ومعناه صار ذا كسل. انظر: (تنوير الحوالك صـ٥١).

يرَى الْغُسْلَ، فَقَالَ لَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِنَّ أُبَىَّ بْنَ كَعْبٍ نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ

يَمُوتَ.

الشرح: سؤال محمد بن لبيد، زيد بن ثابت عن هذا الحكم؛ لأن الأنصار كانت تقول: لا يجب الغسل إلا بـالإنزال، وكـان المهـاجرون يقولـون: يجب الغسـل بالتقـاء الختانين، فأرسلوا أبا موسى الأشعري إلى عائشة، رضي الله عنهما، ليعلموا ما توفي عنه النبي على الخبرتهم بموجب الغسل نزع أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما ممن كان ينفي الغسل إلى قـول عائشـة وعلمـوا أن مـا كـان عندهـم مـن نفيـه منسـوخ أو مخصوص.

وقد روى عن سهل بن سعد الساعدي عن أبي بن كعب أن النبي على إنما جعل ذلك رخصة للناس في أول الإسلام لقلة الثبات، ثم أمرنا بالغسل ونهينا عن ذلك، يعنى «الماء من الماء». وروى عن ابن عباس أنه قال: إنما ذلك في الاحتلام.

١٠٤ – مَالِك، عَنْ نَافِعِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْـنَ عُمَرَ كَـانَ يَقُـولُ: إِذَا حَـاوَزَ الْحِتَـانُ الْحِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ.

الشرح: قوله: «كان يقول: إذا جاوز الختان الختان»، يدل على تكرر هذا القول عنه واعتقاده له، وأخذه به، وهذا حكم الواطئ في الفرج، فأما في غير الفرج، فلا غسل على الواطئ إلا أن ينزل، فيحب عليه الغسل بالإنزال، ولا غسل على المرأة إلا أن تنزل، فإن وصل شيء من مائه إلى فرجها، ففي المدونة عن مالك: لا غسل عليها إلا أن تكون التذت. قال ابن القاسم: يريد أنزلت. وقال الشيخ أبو إسحاق: وقد قيل عليها الغسل وإن لم تنزل، وهو الاختيار احتياطًا.

وجه قول ابن القاسم أن غسل الجنابة إنما يجب بالتقاء ختـانين أو إنـزال، وقـد عدمـا في حق المرأة، فلا غسل عليها.

ووجه الرواية الثانية أنه إذا وصل ماء الرجل قبلها والتذت أشكل عليها أمرها، فلم تدر أنزلت أم لا؟ ولما كان غالب حالها الإنزال عنمد وجودهما اللذة حمل أمرهما على الغالب.

١٠٤ - أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب ٢٢ نسخ حديث (الماء من الماء) برقم ٨٨ عن أبي مؤسى ٢٧٢/١ بنحوه. وأحمد ١٣٥ عن عائشة. والمترمذي ١٨٢/١ عن عائشة في كتاب الطهارة، باب ٨٠ وإذا التقى الحتانان وحب الغسل.

۲۰۲ .....الطهارة

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وهو عندى معنى قول مالك، والله أعلم وأحكم.

#### \* \* \*

## وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل

• ١٠٥ - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ تُصِيبُهُ جَنَابَةٌ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: «تَوَضَّأُ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمْ (١٠)».

الشرح: سؤال عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، فى هذا الحديث محذوف؛ لأنه سأله هل له أن ينام قبل أن يغتسل إذا أصابته الجنابة، فقال النبى الله الله عنه، واغسل ذكرك شم نم»، يريد والله أعلم، أن له تأخير الغسل ما لم يأتى وقت الصلاة، وندبه إلى أن يتوضأ ويغسل ما بذكره من الأذى ثم ينام إن شاء، وليس هذا بواجب على من أراد النوم.

وروى ابن نافع في المجموعة عن مالك: من لم يفعل فليستغفر الله تعالى. وقال الداودي: من ترك ذلك لم تسقط عدالته، وهذا الأظهر من قول الفقهاء.

والأصل فى ذلك ما رواه أبو إسحاق السبيعى، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة قالت: كان النبى على ينام، وهو جنب من غير أن يمس ماء.

۱۰۰ - أخرجه البخارى كتاب الغسل برقم ۲۸۷. ومسلم كتاب الحيض برقم ۳۰٦. والترمذى كتاب الطهارة برقم ۱۱۱. والنسائى برقم ۲۰۹، ۲۲۰. وأبو داود برقم ۲۲۱. وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ٥٨٥. وأحمد بالمسند برقم ۲۲۵، ۲۲۱، ۳۲، ۳۲، ۱۲۸، ۵۲۲، ۲۹۲، والبغوى ۲۹۲، ۱۹۹۱ عن ابن عمر. والبغوى بالسنن الكبرى ۱۹۹۱ عن ابن عمر. والبغوى بشرح السنة ۲۲۹، ۳۲۹، عن على.

(۱) توضأ واغسل ذكرك ثم نم، قال ابن الجوزى: الحكمة فيه أن الملائكة تبعد عن الوسخ والريح الكريهة وأن الشياطين تقرب من ذلك، وقال النووى: احتلف في حكمة هذا الوضوء، فقال أصحابنا: لأنه يخفف الحدث وقيل: لعله أن ينشط إلى الغسل إذا بل أعضاءه، وقيل ليبيت على إحدى الطهارتين حشية أن يموت في منامه، قلت: أحرج الطبراني في الكبير بسند لا بأس به عن ميمونة بنت سعد، قالت: يا رسول الله، هل يأكل أحدنا وهو حنب، قال: لا يأكل حتى يتوضأ، قلت: يا رسول الله، هل يرقد الجنب، قال: ما أحب أن يرقد وهو حنب حتى يتوضأ فإني أحشى أن يتوفى فلا يحضره حبريل عليه السلام. انظر: (تنوير الحوالك صده).

الطهارة ..... الطهارة .....

وذكر الشيخ أبو محمد عن ابن حبيب وجوب ذلك قال: وما روى عن النبى أنه كان ينام جنبًا ولا يمس ماء، فحمله عندنا أنه لم يحضره ماء وأنه تيمم، وهذا الذى قالمه يبعد؛ لأنه لا يستعمل هذا اللفظ في العادم الماء، ولذلك لا يقال كمان رسول الله على يصلى ولا يمس ماء، ويريد به عدم الماء؛ لأنه إنما حرت العادة بذكر العلمة المانعة من ذلك، وهو عدم الماء، هذا عرف التخاطب.

ولما قالت: كان ينام بعد الجماع من غير أن يمس ماء، كان مقتضى اللفظ وظاهره استباحة ذلك، ولذلك قلنا فيما روى أن ماعزًا زنا فرجم، أن الرجم كان لأحل الزنا، وليس لقائل أن يقول كان قتل.

وكذلك ما روى عن النبى الله أنه سها فسجد، ظاهره أن سجوده كان لسهوه، ولا يصح أن يقال أن سجوده كان على وجه الشكر أو لغير ذلك من المعانى، فلا يصرف عن هذا اللفظ إلا بدليل.

مسألة: ولا يبطل هذا الوضوء ببول ولا غائط، قاله مالك في المحموعة، ولا يبطل بشيء إلا بمعاودة الجماع، فإن حامع بعد وضوئه أعاد الوضوء؛ لأن الجماع الثاني يحتاج من أحدث الوضوء مثل ما احتاحه الأول.

١٠٦ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ اللَّهِ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلا يَنَمْ حَتَّى يَتَوَضَّا وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ.

الشرح: قولها: «وضوءه للصلاة»، يريد وضوءاً كاملاً كالوضوء الذى يستبيح به الصلاة، وكذلك قال مالك. وقال ابن حبيب: إن أخذ بقول ابن عمر، فترك غسل رجليه، فذلك واسع، وقول مالك أولى بما في حديث النبي الله من إطلاق لفظ الوضوء، وذلك يقتضى الوضوء الشرعي.

۲۰۱ - أخرجه البخارى كتاب الغسل برقم ۲۸۲، ۲۸۸. ومسلم كتاب الحيض برقم ۳۰۰. والنسائى كتاب الطهارة برقم ۲۰۵، ۲۰۵، ۲۰۷، ۲۰۷، وكتاب الغسل والتيمم برقم ۱۰۵. وأبو داود كتاب الطهارة برقم ۲۲۲، وكتاب الصلاة برقم ۲۲۶. وابن ماجه برقم ۱۸۵، وأحمد بالمسند برقم ۲۳۵۰، ۲۳۵۷، ۲۲۱۸۰، ۲۲۱۸۰، ۲۲۱۸۰، ۲۲۳۳۵، ۲۲۳۳۵۰ والدارمى كتاب الطهارة برقم ۷۷۷.

١٠٧ - مَالِك، عَنْ نَافِع، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطْعَمَ،
 وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدُيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ طَعِمَ أَوْ نَامَ.

الشرح: قوله: «إذا أراد أن ينام أو يطعم وهو جنب»، كان عبدالله بن عمر يسوى بينهما في الوضوء لهما، وبه قال عطاء.

وأما مالك فقال: لا يتوضأ إلا من أراد أن ينام فقط، وأما من أراد أن يطعم ويعاود الجماع، فلم يؤمر بالوضوء، وما روى الأسود بن يزيد عن عائشة قالت: كان رسول الله على إذا كان جنبًا، فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه.

فمعنى وضوئه هاهنا إذا أراد أن يأكل غسل يده من الأذى، ومعنى وضوئه إذا أراد أن ينام الوضوء الشرعى، إلا أنه لما اشتركا في اللفظ جمع بينهما، كقوله تعالى: ﴿إِنْ الله وملائكته يصلون على النبي ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، والصلاة من البارى رحمة ومن الملائكة دعاء.

وقد روى ذلك مفسرًا أبو سلمة عن عائشة أن النبي الله كان إذا أراد أن ينام، وهـو حنب توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام، فإذا أراد أن يطعم غسل فرجه ثم طعم.

وقد روى عن ابن عمر أنه لم يكن يتوضأ لشيء من ذلك، والفرق بين النوم والأكل أن النوم وفاة، فشرع له نوع من الطهارة كالموت، وأما الأكل، فإنما يـراد للحيـاة، فلـم يشرع له وضوء كسائر تصرفات الأحياء.

فصل: وقوله: «إنه كان يغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه»، لم يذكر غسل الرجلين على ما تقدم من الخلاف فيه، وإنما فرق بين الرجلين وبين سائر الأعضاء على قول ابن عمر لأنه عضو يسقط مباشرته بالماء لغير عذر، وذلك في المسح على الخفين، والله أعلم وأحكم.

# 

١٠٨ - مَالِك، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ

١٠٧ -- الحديث في الموطأ برقم ١٠٧.

١٠٨ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٩٣.

وقال السيوطي في تنوير الحوالك: قال ابن عبدالبر: هـذا حديث مرسل وقـد روى متصلاً=

الطهارة ......

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَبَّرَ فِى صَلاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ أَنِ امْكُثُوا، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ وَعَلَى جِلْدِهِ أَثَرُ الْمَاءِ.

الشرح: قوله: «كبر في صلاة من الصلوات» يريد تكبيرة الإحرام لأنها أظهر ما ينطلق عليه هذا اللفظ منها.

وقوله: «ثم أشار إليهم أن امكشوا» يريد أن يقيموا على حالهم، وهذه من سنة الصلاة لا يتكلم الإمام إذا طرأ له ما يمنعه التمادى في الصلاة ويستخلف إشارة أو يشير اليهم بالمكث إلا أن يخاف أن لا يفهموا فليتكلم، ولو تكلم عامدا من غير ضرورة لم تبطل صلاة من خلفه، وليس في الحديث بيان عن تكبير أصحابه، فيحتمل أن يكون النبي أشار إليهم «أن امكثوا» بعد أن كبروا، وقد قال ابن نافع: إن المأمومين إذا كانوا في الصلاة، فأشار إليهم إمامهم بالمكث، فإنه يجب عليهم انتظاره حتى يأتي، فيتم بهم الصلاة.

وروى عن على بن زياد عن مالك، أنه لا ينبغى لهم انتظاره وأما الذى فعله النبى في الله في الله وأما الذى وعن مالك يحتاج إلى دليل في اختصاص هذا الحكم بالنبى في إلا أن في عبارة أصحابه عنه تجوزًا، فقد ينقلون العمل عن هذا الحديث وإنما يريدون، ليس العمل على ظاهره عندهم وينقلون عنه: هذا خاص بالنبي في يريد أن ظاهره لا يجوز لأحد بعده ويتورع عن تأويله في خاصة النبي في فيمسك عنه، ويقال هذا خاص النبي في فيمسك عنه، ويقال هذا خاص النبي في فيمسك عنه، ويقال هذا خاص النبي في فيمسك عنه، ويقال

وفى الجملتين القولان مبنيان على صحة بناء الصحابة على ما تقدم من تكبيرهم للصلاة، وذلك يدل على صحة الطاهر خلف إمام محدث ناس لحدثه. روى ابن أبى زياد فى نوادره عن بعض أصحابنا أن ما ورد «أن النبى الله خرج وانتظروه حتى اغتسل شم عاد» أنه لم يحرم، وقال: هذا الثابت أنه لم يكن أحرم، وما ذهب إليه هذا القائل ليس بين لأن ما سئل عطاء فسنة يعمل بها عندنا لا سيما وقد روى مسندًا، والأبين أن

<sup>-</sup>مسندا من حديث أبى هريرة وأبى بكرة. قلت: حديث أبى هريرة أخرحه البحارى ومسلم وأبو داود والنسائى، وحديث أبو بكرة أخرجه أبو داود، وفيه: أنها صلاة الفحر. وانظر: التمهيد، باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ناسيا أنه حنب وغسله ثوبه، حديث ثالث لإسماعيل بن أبى حكيم مرسل.

أخرجه البخارى في كتاب الغسل، باب ١٧ إذا ذكر في المسجد أنه حنب ١٢٨/١ عن أبي هريرة. ومسلم في كتاب المساجد برقم ١٥٨، ١٥٨ ٤٢٢/١ عن أبي هريرة.

٤٠٦ .....الطهارة

تكبير النبى على ثابت وتكبير من خلفه محتمل، فإن قلنا بما ذهب إليه مالك فنحمله أن القوم لم يحرموا وأنه أشار إليهم أن ينتظروا لما لم يدخلوا في الصلاة، وذلك حكم الإمام مع الناس اليوم.

وقد قال ابن القاسم في المدونة: ولو أحدث الإمام قبل أن يحرم أو بعد ما أحرم، أن ذلك كله سواء ويستخلف من يتم بهم الصلاة، وإن قلنا بقول ابن نافع في حواز ذلك للناس اليوم، حملناه على الغالب من الحال لأن الإمام متى كبر، كبر الناس بأثره ولا يكاد يتأخر تكبيرهم عن تكبيره.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فإنه يصح للإمام قطع صلاته ولا يفسد ذلك صلاة المأمون غلبة الحدث أو ذكر حدث متقدم. وفي كتاب ابن سحنون: إذا صلى الإمام ركعة ثم انفلتت دابته و خاف عليها أو على صبى أو أعمى أن يقع في نار أو بئر أو ذكر متاعًا خاف عليه أن يتلف، فذلك عذر يبيح له أن يستخلف ولا يفسد على من خلفه شيئًا.

٩ • ١ • مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زُبَيْدِ بْنِ الصَّلْتِ، أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ إِلَى الْحُرُفِ (١)، فَنَظَرَ فَإِذَا هُوَ قَدِ إِخْتَلَمَ، وَصَلَّى وَلَمْ خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ إِلَى الْحُرُفِ (١)، فَنَظَرَ فَإِذَا هُوَ قَدِ إِخْتَلَمَ، وَصَلَّى وَلَمْ يَغْتَسِلْ. فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَانِي إِلَا احْتَلَمْتُ وَمَا شَعَرْتُ، وَصَلَّيْتُ وَمَا اغْتَسَلْتُ. قَالَ: فَالَ: فَالَ: فَالَ أَنْ عَلَى مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ وَنَضَحَ مَا لَمْ يَرَ وَأَذَّنَ أَوْ أَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ارْتِفَاعِ الضَّحَى مُتَمَكِّنًا.

الشرح: قوله: «خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف»، الجرف موضع.

وقوله: «فنظر فإذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل»، يريد أنه رأى فى ثوبه من أثر النبى ما دله على الاحتلام، فقسال: «والله ما أرانى إلا وقد احتلمت وما شعرت»، ظاهره أنه لم يذكر احتلامه جملة.

وقوله: «وصليت وما اغتسلت»، يريد أنه فعل ما يقع عليه اسم الصلاة، وأن خروج المنى على وجه الاحتلام يوجب الغسل لأنه حارج على وجه اللذة كخروجه حال اليقظة بملاعبة أو تذكار وسواء ذكر أنه جامع في نومه والتذ أو لم يذكر شيئًا إلا أنه

١٠٩ - الحديث في الموطأ برقم ١٠٩.

<sup>(</sup>١) الجرف: بضم الجيم والراء وفاء، قال الرافعى: على ثلاثة أميال من المدينة من حانب الشام. انظر: (تنوير الحوالك صـ ٥٣).

مسألة: وقد تتقدم اللذة المنى ثم يخرج بعد سكونها كالرجل يلاعب أهله فيجد اللذة الكبرى ولا ينزل فيتوضأ ويصلى ثم ينزل، فروى على بن زياد عن مالك: يجب عليه الغسل من المجموعة. وقال القاضى أبو الحسن: والظاهر من مذهب مالك أنه إذا لم تقارنه لذة حال خروجه لم يجب عليه غسل.

وجه القول الأول، أن الماء انفصل عن مستقره بـاللذة، وذلـك المراعـى فـى وحـوب الغسل دون ظهوره.

ووجه القول الثانى ما يتعلق به أبو الحسن من أن الاعتبار من اللذة مــا قــارن خــروج المنى لأنه حينقذ يكون له حكم المنى فى وجوب غسل الجنابة وثبوت الحدث، وأما قبــل ذلك فلا حكم له.

فرع: وإذا قلنا يجب عليه الغسل فهل عليه إعادة الصلاة، روى في المحموعة عن ابن القاسم عن مالك يعيد الصلاة، وبه قال ابن كنانة. وروى ابن المواز عن أصبغ: يغتس ولا يعيد الصلاة. وفي المحموعة عن ابن القاسم عن مالك فيمن رأى أنه احتلم ولم ينزل فتوضأ وصلى ثم أنزل لغير لذة.

فالرواية الأولى مبنية على أنه راعى اللذة حين انفصال الماء عن مستقره، فصلسى على حال جنابة لم يغتسل من ذلك فوجب عليه أن يستأنف الغسل والصلاة.

ووجه الرواية الثانية ما احتج به ابن المواز أنه إنما صار جنبا بخروج الماء وذلك بعد تمام الصلاة وصحتها. وقال القاضى أبو الحسن: ومعنى هذه الرواية أن الماء خرج بلذة ثانية.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: وقول ابن المواز عندما ظاهر، يريـد أنـه لـو اغتسل قبل خروج الماء لم يجزه، والله أعلم.

مسألة: ومن حامع ولم ينزل فاغتسل لالتقاء الختانين وصلى ثم خرج منه المنى بعد ذلك، ففي العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم: لا غسل عليه، وبه قال ابن المواز وسحنون في كتاب ابنه، وقد قال أيضا: يعيد الغسل، وحكاه عن بعض أصحابنا.

وجه القول الأول ما احتج به ابن المواز وسحنون من أنه ماء اغتسل لــه مرتـين،

الطهارة الطهارة المحتج له يحيى بن عمر بأنه خرج لغير لذة، والله أعلم، أنه لم يجد الله الكبرى التى يقدر معها انفصال الماء عن مستقره، وإنما وحد لذة الإتعاظ خاصة والمباشرة.

ووجه القول الثانى الذى يوجب إعادة الغسل أن وجود لـذة الجماع مع وجود خروج المنى موجب للغسل، وهو بانفراده حدث، والتقاء الختانين حدث، فإذا اجتمعا تداخلا وإذا انفصلا لزم بكل واحد منها الغسل.

فرع: وإذا قلنا أنه لا يجب بهذا المنى غسل، فروى عيسى عن ابن القاسم وابن وهب عن مالك أنه الوضوء فيه عن مالك أنه يتوضأ. قال القاضى أبو الحسن: والظاهر من مذهب مالك أن الوضوء فيه واحب، ومن أصحابنا من قال: هو مستحب.

وجه القول الأول أنه خارج من الفرج على وجه الصحة والعادة فوجب بـ هطهـارة كالبول.

ووجه القول الثاني أن هذا مني فلم يجب به الوضوء كمني السلس.

وإن قلنا: يجب عليه الغسل، فهل يجب عليه إعادة الصلاة؟ قال سحنون: قال بعض أصحابنا: يعيد الصلاة. وبه قال قتادة، وتوجيه القول في ذلك كالذي تقدم، والله أعلم.

فصل: وقوله: «فاغتسل عمر»، يريد من جنابة، «وغسل ما رأى فى ثوبه»، يريد أنه غسل ما تيقن فى ثوبه من المنى لنجاسته ونضح ما لم ير منه، يريد ما شك فيه من ثوبه أن يصيبه منى، وهذا حكم ما يشك فيه من الثياب أن تنضح فى قول مالك. وقال أبو حنيفة والشافعى: لا تنضح، وهو محمول على الطهارة.

مسألة: إذا ثبت ذلك، فما شك فيه من النحاسة، ثلاثـة أضرب، أحدها: أن يتيقن وصول النحاسة إلى الثوب ويشك هل غسله بعـد ذلك أم لا؟ والثانى: أن يشـك هـل أصابه بول أو غير ذلك مما لو تيقن وصولـه إليـه لحكـم بنحاسته. والثالث: أن يصيب الثوب شيء لا يدرى أطاهر هو أو نجس؟.

فأما الأول، فلا خلاف أنه يجب غسله ولا يجزى نضحه لأن النجاسة متيقنة فلا يزول حكمها إلا بيقين. وأما الثالث: فليس فيه نضح ولا غيره، وقد روى عن ابن عبدالملك ما يقتضى أنه ينضح.

فرع: إذا ثبت هذا، فهذا حكم الثوب، وأما الجسد، فاختلف أصحابنا فيه، فقال ابن

الطهارة .....ا

شعبان: إن حكمه حكم الثوب في النضح، وفي المدونة ما يدل على أن حكم الجسد الغسل إذا شك في نجاسته وذلك ما رواه على بن زياد عن مالك: ليس على الرجل غسل أنثييه من المذى إلا أن يخشى أن يصيبهما شيء، وهذا يقتضى إن خشى ذلك كان عليه غسلهما، وفرق بينه وبين الثوب لأن الثوب يفسد بالغسل، والجسد لا يفسد بالغسل.

١١٠ - مَالِك، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيم، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَار، أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْحَطَّابِ غَذَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْحُرُفِ، فَرَأَى فِي ثَوْبِهِ اخْتِلامًا، فَقَالَ: لَقَّدِ ابْتَلِيتُ بِالاخْتِلامِ مُنْذُ وُلِيتُ أَمْرَ النَّاسِ (١)، فَاغْتَسَلَ وَغَسَلَ مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ مِنَ الاحْتِلامِ،
 بالاحْتِلامِ مُنْذُ وُلِيتُ أَمْرَ النَّاسِ (١)، فَاغْتَسلَ وَغَسلَ مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ مِنَ الاحْتِلامِ،
 ثُمَّ صلَّى بَعْدَ أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

الشرح: قوله: «إن عمر بن الخطاب غدا إلى أرضه بالجرف»، يدل على أن لمن ولى شيئًا من أمور المسلمين أن يخرج إلى أرضه ويتعاهد ضيعته وأمور دنياه. وقد روى ابن حبيب عن مالك: لا بأس أن يطالع القاضى ضيعته فيقيم فى إصلاحها اليومين والثلاثة وأكثر من ذلك، وهذا الذى قال صحيح لأنه لو منع ذلك لأدى إلى خراب ضيعته وفساد حاله وذهاب قوت عياله.

فصل: وقوله: «فرأى في ثوابه احتلامًا»، يريد منيًا من احتلام، وهذا يقتضى أن ثوب لبسه كان لنومه.

وقوله: «لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت أمور المسلمين»، يحتمل أن يريد أن شغله بأمر الناس واهتمامه بهم صرفه عن الاشتغال بالنساء وكثر عليه الاحتلام، ويحتمل أن يريد أن ذلك كان وقتًا لابتلائه بالاحتلام لمعنى من المعانى لم يذكره ووقته بما ذكر من ولايته.

۱۱۰ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٩٤. وذكره بلفظه في كنز العمال ٢٢٤٠١/٨ و ١١٠ و ١١٠ و عزاه للبيهقي في السنن، عن مطيع بن الأسود وأنه أصاب وذكر أنه رأى أنه أصاب احتلاما، وعزاه للبيهقي، وابن شيبة، وذكر رؤيته بللا.

فصل: وقوله: «فاغتسل وغسل ما رأى فى ثوبه من الاحتلام»، يريد اغتسل من حدث الجنابة وغسل ما بجسده منها وغسل ثوبه من منى الاحتلام، ثم صلى بعد أن طلعت الشمس فقضى صلاته حينئذ إذ لم يكن صلاها على طهارة.

111 - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَار، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى بِالنَّاسِ الصَّبْحَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْجُرُفِ، فَوَجَدَ فِى ثُوْبِهِ احْتِلامًا، الْحَطَّابِ صَلَّى بِالنَّاسِ الصَّبْحَ، ثُمَّ غَدَا إِلَى أَرْضِهِ بِالْجُرُفِ، فَوَجَدَ فِى ثُوْبِهِ احْتِلامًا، فَقَالَ: إِنَّا لَمَّا أَصَبْنَا الْوَدَكَ لانتِ الْعُرُوقُ، فَاغْتَسَلَ وَغَسَلَ الاحْتِلامَ مِنْ ثُوْبِهِ، وَعَادَ لِصَلاتِهِ (١).

الشرح: قوله: «إنا لما أصبنا الودك لانت العروق»، قيل إن معنى ذلك أن عمر بن الخطاب لما ولى كان يرد عليه أعيان الناس والعرب من البلاد وكان يطعمهم ويأكل معهم استئلافا لهم، والمشهور من حال عمر أنه لم يتغير من حاله شيء بالولاية ولا كان يصطنع لمن ورد عليه من الطعام إلا مثل ما كان يأكله تعليمًا لهم وإنكارا على الناس السرف فيه، ويحتمل أن يكون معنى قول عمر، أن الناس كانوا قبل ذلك في جهد من الجدب فامتنع من أكل الودك والسمن ليكون حاله في القلة حال المسلمين حتى روى عنه أنه ضرب بطنه، وقال: «لنصبرن على أكل الزيت ما دام السمن يباع بالأواقي»، وأنه جعل على نفسه أن لا يأكل سمنًا حتى يناله جميع الناس ثم إن الناس أخصبوا بعد ذلك، فعاد إلى أكل السمن والودك، فكثر عليه الاحتلام، فقال: لما إنا أصبنا الودك ذلك، فعاد إلى أكل السمن والودك، فكثر عليه الاحتلام، فقال: لما إنا أصبنا الودك والخصب نال النسباء ما يقطع عنه

١١١ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٩٣.

(۱) قال ابن عبدالبر: وأما اختلاف الفقهاء في القوم يصلون خلف إمام ناس لجنابته، فقال مالك، والشافعي وأصحابهما، والثورى، والأوزاعي: لا إعادة عليهم، وإنما الإعادة عليه وحده إذا علم اغتسل وصلى كل صلاة صلاها وهو على غير طهارة، وعليه أكثر العلماء، وقال ماد: أعجب إلى أن يعيدوا، وقال أبوحنيفة وأصحابه: عليهم الإعادة، لأن صلاتهم مرتبطة بصلاة إمامهم، فإذا لم تكن له صلاة، لم تكن لهم، وروى إيجاب الإعادة على من صلى خلف حنب أو غير متوضئ عن على بن أبي طالب، من حديث عبدالرزاق، عن إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن أبي حعفر، عن على، وهو منقطع، وفيه عن عمر خبر ضعيف، لا يصح، وهو قول الشعبي، وحماد بن أبي سليمان، وذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل إذا صلى إمام بقوم وهو على غير وضوء، ثم ذكر قبل أن يتم، فإنه يعيد ويعيدون، ويبتدؤون الصلاة، فإن لم يذكر حتى يفرغ من صلاته، أعاد وحده، ولم يعيدوا. انظر: (التمهيد: باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى المنه، وغسله أنه حنب وغسله ثوبه).

الطهارة .....

الاحتلام، فلما ولى الخلافة واشتغل عن الإكثار من الجماع ونال الودك أصابه الاحتلام.

فصل: وقوله: «وعاد لصلاته»، يريد قضاء صلاته لأنه كان صلاها على غير طهارة، وأما من كان صلى بصلاته، فقد اختلف العلماء في ذلك، فقال: إن كان الإمام ناسيًا لجنابته فصلاة من خلفه صحيحة، وإن كان عالًا بها فصلاة من خلفه فاسدة.

وروى ابن الحكم فى المولدات عن أشهب: أن صلاة المأموم صحيحة فسى الوجهين، وهو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة: صلاة المأموم فاسدة فى الوجهين. وقال أبو الفرج فى حاويه: إن هذا قياس قول مالك فى قوله: إن صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام.

والدليل على صحة صلاة المأموم إذا لم يعلم بجنابته حديث عطاء المتقدم «أن رسول الله كبر في الصلاة فأشار إليهم أن امكثوا، فذهب ثم رجع وعلى حلده أثر الماء».

ووجه الدليل منه أنه لم يعدل عن الكلام إلى الإشارة مع أن الكلام أعم وأبين فى مثل هذا المعنى إلا لتصحيح صلاة من خلفه إذ لا فائدة لذلك غيرها، وما لا يمكن التحرز منه من الحدث فى صلاة الإمام لا يفسد صلاة الماموم، أصل ذلك إذا سبقه الحدث.

والدليل على فساد صلاة المأموم إذا كان الإمام عالمًا يجنابته، أن الصلاة خلف الفاسق غير صحيحة.

وحكى ابن القصار عن أبى بكر الأبهرى أنه يعيد المصلى خلفه أبدًا، وهذا إذا تعمد الصلاة بالناس جنبًا فاسق، فلا تصح الصلاة خلفه ولأن كل معنى لو علمه المأموم من الأمام لم تصح صلاته، فإذا علمه الإمام من نفسه لم تصح صلاة المأموم كالكفر، ويفرق بينهما أن ابتداء حدث الإمام عامدًا يبطل صلاة المأموم وابتداؤه سهوًا وغلبة لا يبطل صلاة المأموم، فكذلك استدامة الصلاة به عمدًا تبطل صلاة المأموم واستدامة ذلك سهوًا لا تبطل صلاة المأموم.

١١٢ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ؛ أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فِي رَكْبٍ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَرَّسَ بَبْعْضِ الطَّرِيقِ، قَرِيبًا مِنْ بَعْضِ الْمِيَاهِ فَاحْتَلَمَ عُمَرُ، وَقَدْ كَاهَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَرَّسَ بَبْعْضِ الطَّرِيقِ، قَرِيبًا مِنْ بَعْضِ الْمِيَاهِ فَاحْتَلَمَ عُمَرُ، وَقَدْ كَاهَ أَنْ يُصْبِحَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَ الرَّكْبِ مَاءً فَرَكِبَ، حَتَّى جَاءَ الْمَاءَ، فَجَعَلَ يَعْسِلُ مَا رَأَى

١١٢ - الحديث في الموطأ برقم ١١٢.

مِنْ ذَلِكَ الاحْتِلامِ حَتَّى أَسْفَرَ. فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: أَصْبَحْتَ وَمَعَنَا ثِيَابٌ، فَدَعْ ثُوْبَكَ يُلَّمِنُ الْعَاصِ! لَقِنْ فَدَعْ ثُوْبَكَ يُغْسِلُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ: وَاعَجَبًا لَكَ يَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ! لَقِنْ كُنْتَ تَحِدُ ثِيَابًا أَفَكُلُّ النَّاسِ يَجِدُ ثِيَابًا ؟ وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتُهَا لَكَانَتْ سُنَّةً، بَـلْ أَغْسِلُ مَا كُنْتَ تَحِدُ ثِيَابًا أَفَكُلُّ النَّاسِ يَجِدُ ثِيَابًا ؟ وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتُهَا لَكَانَتْ سُنَّةً، بَـلْ أَغْسِلُ مَا كُنْتُ، وَأَنْضِحُ مَا لَمْ أَرَ.

الشرح: قوله: «اعتمر عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمرو بن العاص»، خصه بالذكر لما كان سببا لقول عمر ما احتاج إلى إيراده من العلم.

وقوله: «إن عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبًا من بعض المياه» يريد أنه نـزل من آخر الليل بقرب بعض المياه التي بطريقه، ويجوز أن يمنعه من الوصول إلى الماء أنـه لـم يكن على طريقه، ويجوز أن يمنعه بعد مسافة أو خوف سرف مع ما كان عنده من المياه التي تجزئ في رفع الحدث الأصغر ولا تجزئ في رفع الحدث الأكبر.

فصل: وقوله: «فاحتلم عمر، وقد كاد أن يصبح فلم يجد مع الركب ماء»، يقتضى طلبه عندهم، وكذلك يجب لمن عدم الماء أن يطلبه عند رفقته إذا كانت عددًا يسيرًا.

فصل: وقوله: «فركب حتى جاء الماء»، ذكر أن الماء الذى جاءه ماء الروحاء، ويحتمل أن يكون نكب عن طريقه إليه، إما لقربه أو لمبالغته في طلبه، وإن كان لا يلزمه.

وروى ابن القاسم عن مالك في المسافر يكون الماء حائدا عن طريقه، أن ذلك على قدرة قوة الرجل وضعفه وبعد الموضع وقربه، فإن كان فيه مشقة أحزأه التيمم ولم يكن عليه أن يعدل إليه.

وقال سحنون: ليس عليه أن يعدل عن طريقه إلى الماء ميلين وإن لم يخف. وأما إن كان الماء على طريقه ولا يقدر أن يصل إليه في وقت الصلاة إلا بأن ينفرد عن أصحابه الميل ونصف ويخاف في ذلك لسلابة أو سباع، فروى ابن القاسم عن مالك: عليه ذلك وسنذكر شيئًا من هذا التيمم إن شاء الله، ويحتمل أن يكون الماء على طريق عمر بن الخطاب فعجل السير إليه حين احتلم بحاجته إلى الاغتسال، وقد روى ذلك عبدالرزاق.

فصل: وقوله: «فجعل يغسل ما رأى من الاحتلام حتى أسفر»، يريد أنه تتبع ما كان فى ثوبه من المنى حتى أسفر الصبح، رأى أن تطهير ثوبه الذى هو فرض أولى من مبادرة أول الوقت الذى هو أفضل، وهذا يدل على نجاسة المنى لأن اشتغاله به وتتبعه له حتى ذهب أكثر الوقت وحيف عليه من ضيقه، وأنكر عليه عمرو بن العاص التأخير وأمره

الطهارة .....الطهارة .....الطهارة ....

باستبدال ثوب، دليل على نجاسة الثوب عندهم ولو لم يكن نجسا عندهم لما اشتغل عمر بغسله، ولو اشتغل به لقيل له تشتغل عن الصلاة بإزالة ما لم تلزم إزالته وبنجاسة المني.

قال أبو حنيفة وقال الشافعى: هو طاهر، والدليل على نجاسته فعل عمر بن الخطاب بحضرة جماعة من الصحابة في سفره، وأفعاله كانت تنقل ويتحدث بها ولم ينكر ذلك عليه منكر فثبت أنه إجماع. ودليلنا من جهة القياس أنه مائع تثيره الشهوة فوجب أن يكون نجسا كالمذى.

فصل: وقول عمرو بن العاص: «أصبحت»، هذه اللفظة تقولها العرب على وجهين، أحدهما: أن يكون ذلك قبل الصباح، بمعنى أنك قاربت الصباح، وتستعمل بمعنى تمكن الصباح وتنبيهه على قرب فواته، كقول عمرو لعمر بن الخطاب: أصبحت وقد أسفر، تنبيها على تمكن الوقت وخوف فواته.

فصل: وقوله: «ومعنا ثياب»، يريد أن معهم ثيابا طاهرة يصلى بها ويترك ثوب حتى يغسل بعد صلاته لئلا يفوتهم الوقت أو يصيروا في ضيق منه.

فصل: وقوله: «واعجبا لك يا عمرو بن العاص لئن كنت تجد ثيابًا أفكل الناس يجد ثيابًا»، تعجب عمر بن الخطاب من عمرو بن العاص حيث لم ينظر في حال جميع الناس الذي لا يجد أكثرهم إلا ثوبًا واحدا، وبني قوله على حال نفسه وأهل الجدة مثله، وعمر ابن الخطاب من الأثمة المقتدى بهم، فكان يجرى أمره بحرى يقتدى به الفقير والضعيف، قال: فإذا كنت تجد ثيابًا تلبسها من احتلام ولا تشتغل بغسل ثوبك فمن أين يجد غيرك ذلك.

فصل: ثم قال: «والله فعلتها لكانت سنة»، يريد لو تركت الاشتغال بغسل ثوبى لكان ذلك سنة يقتدى بها من بعدى، فيؤديهم ذلك إلى أحد أمرين: إما ترك غسل الثياب والصلاة بها على نجاستها. وإما اتخاذ ثياب معدة لذلك ويكلف ما لا يلزم من الاستكثار، وعمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يؤثر التقلل.

فصل: وقوله: «بل أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر»، على ما تقدم، والنضح هو الرش. وقال الداودى: هو صب الماء وليس بالرش وهو ضرب من الغسل.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: وأنضح يستعمل عندى فى الوجهين فى هذا الثوب لما خص به ما شك فيه من النجاسة فى الثياب على معنى التدفئة، ولو كان صب الماء يبلغ مبلغ الغسل لقال: أغسل ما رأيت وما لم أر.

فصل: وقول عمر: «بل اغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر»، يقتضى وجوب النضح لأنه لا يشتغل عن الصلاة بالناس فى ذلك الوقت مع ضيقه إلا لمعنى واجب مانع من الصلاة، وصرح بذلك بحضرة الصحابة فلم يسمع منكرًا لقوله ذلك ممن حضره ولا ممن بلغه، ويحتمل أن يكون عمر رضى الله عنه شك فى نجاسة ثوبه لشىء رآه فيه لا يدرى أنجس هو أم طاهر؟ فهذا قد قلنا: إنه يجب نضحه، ويحتمل أن يكون كان ينضحه لما يخاف أن يكون قد وصل إليه من المنى مع النوم وعدم التوقى. وقد قال ابن حبيب عن ابن الماجشون: من صلى ولم ينضح ثوبه، فإن كان ذلك لغير شك كالجنب والحائض فلا شيء وينضحه لما يستقبل.

وروى أبو زيد في العتبية عن ابن القاسم: يعيد في الوقت، وكلا القولين مبنى على صحة الصلاة.

وإن كان لشك في نجاسته، فقد قال ابن حبيب: إن صلى به حاهلاً أعاد أبدًا، وإن صلى به ناسيًا أعاد في الوقت لأن النضح لما شك فيه كالغسل لما تيقن، وليس يشبه المحتمل هذا شك وذلك لم يشك. وفي المحموعة عن ابن القاسم: من شك في نجاسة ثوبه فصلى قبل أن ينضحه أعاد في الوقت.

قَالَ مَالِكَ فِي رَجُلٍ وَجَدَ فِي ثَوْبِهِ أَثَرَ احْتِسلامٍ وَلا يَدْرِي مَتَى كَانَ وَلا يَذْكُرُ شَيْئًا رَأَى فِي مَنَامِهِ، قَالَ: لِيَغْتَسِلْ مِنْ أَحْدَث نَوْمٌ نَامَهُ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّوْمِ مِنْ أَحْلِ أَنَّ الرَّجُلُ رُبَّمَا احْتَلَمَ وَلا يَرَى النَّوْمِ مِنْ أَحْلِ أَنَّ الرَّجُلُ رُبَّمَا احْتَلَمَ وَلا يَرَى شَيْئًا وَيَرَى وَلا يَحْتَلِمُ، فَإِذَا وَجَدَ فِي ثَوْبِهِ مَاءً، فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ وَذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ أَعَادَ مَا كَانَ صَلَّى لآخِرِ نَوْمٍ نَامَهُ وَلَمْ يُعِدْ مَا كَانَ قَبْلَهُ.

الشوح: وهذا كما ذكر مالك، رحمه الله، فيمن وجد في ثوبه احتلامًا، ولــم يذكر شيئًا رآه، فالذي عليه جمهور الفقهاء أن الغسل وحب عليه، وبه قال الشافعي والنجعي. وقال مجاهد: لا غسل عليه.

والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور أنه غير متيقن لطهارته وهبي شرط في صحة صلاته وإذا لم يتيقن طهارته لم تتيقن صحة صلاته ولم تبرأ ذمته منها.

فصل: وقوله «فيمن وجد في ثوبه احتلامًا ولا يدرى متى كان ولا يذكر شيئًا: أنه يغتسل من أحدث نوم نامه»، لا يخلو أن يلبس ذلك الثوب أبدًا لا ينام إلا فيــه أو يكــون

الطهارة ...... د ٤١٥

ينام فيه في بعض الأوقات دون بعض، فإن كان ينام فيه في بعض الأوقات دون بعض، أعاد ما صلى من الصلوات بعد أحدث نومة نامها لأنه مما لا يشك أن تلك الصلاة للاها على غير طهارة، سواء كان ذلك الاحتلام في تلك النومة أو قبلها، وما قبل تلك النومة من الصلوات فهو شاك فيها، وهذا الشك إنما طرأ على الصلاة بعد كمالها وبراءة الذمة منها.

وفيه قولان، أحدهما: أنه غير مؤثر فيها كما لو سلم من الصلاة ثم شك هل أحدث بعد طهارته أم لا، فلا شيء عليه لأنه شك طرأ بعد تمام العبادة وتيقن سلامتها، فهذا القول في هذه المسألة مبنى على هذا الأصل.

والقول الثانى: أن الشك يؤثر فيها ويوجب إعادتها فعلى هذا القول يجب عليه إعادة الصلوات كلها من أول نومة نامها فى ذلك الثوب، فيلزمه إعادة ما صلى بعد أحدث نومة نامها، فى ذلك الثوب قولاً واحدًا، وما قبل ذلك على قولين لما ذكرناه، وهذا لم يغتسل فى طول هذه المدة، فإن اغتسل فيها ولو مرة واحدة تعلق الشك بجميع الصلوات وجرى الاختلاف فى جميعها على ما تقدم.

مسألة: ولو كان لابس هذا الثوب لا ينام إلا فيه، فروى ابن حبيب عن مالك، أنه يعيد الصلاة من أول نومة نامها فيه.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: ورواه أكثر شيوخنا يحملون هذا على أنه تفسير لمسألة الموطأ وأن المسألتين مفترقتان، فإذا كان ينام فى غير هذا الثوب، فإنه يعيد الصلاة من أول ما نام فيه وهذا التأويل عندى غير بين ولا فرق بين المسألتين من هذا الوجه لأن الذى ينام فيه أبدًا يتيقن أن أخرى الصلوات صلاها على حدث ويشك فيما قبل ذلك كما يفعل الذى ينام فيه مرة وفى غيره أخرى.

قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه: والصواب عندى أن يكون اختلف قوله فى المسألة ونقلها عنه الناقل على غير ذلك، وهذا على أن هذه المسألة الثانية مبنية على أنه لم يغتسل فى جميع المدة من جنابة، فإن اغتسل من جنابة كان حكمه ما تقدم أيضا.

فصل: وقوله: «من أجل أن الرجل ربما احتلم ولا يرى شيتًا، ويرى ولا يحتلم»، يريد أن الرجل قد يكون منه الإنزال بما يراه فى النوم فينسى ذلك جملة ولا يذكره، فهذا عليه الاغتسال لأنه أنزل ملتذًا وخرج منه المنى على الوجه الصحيح من مقارنة اللذة، وإنما ذهب عنه ذكر ذلك.

فصل: وقوله: «ويرى ولا يحتلم»، يريد يرى فى نومه يجامع ولا ينزل، فلا يجب عليه غسل لأن الغسل إنما يجب على الرجل بأحد أمرين: إما بالتقاء الختانين على ما تقدم، أو بأنزال الماء الدافق على الوجه المعتاد، فمتى رأى المحتلم أنه يجامع ولا يسنزل، فلا غسل عليه لأنه لم يوجد منه أحد أمرين.

فصل: وقوله: «وذلك أن عمر بن الخطاب أعاد ما كان صلى لآخر نومة نامها ولم يعد ما كان قبله»، احتج بذلك على إعادة ما صلى بعد النوم ولم يفرق فى هذه المسألة بين أن يكون ينام فى هذا الثوب أو ينام فيه وفى غيره، وكذلك حديث عمر محتمل، ويحتمل أيضا أن يكون قد اغتسل قبل أحدث نومة نامها، ويحتمل أن يكون ذكر احتلامه لما رأى المنى فى ثوبه أو لعله قد وجد فيه ما دله على حدوثه من رطوبة أو غيرها، ويحتمل أن يكون رأى فى ذلك رأى مالك، والله أعلم.

### \* \* \*

# غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى ارجل

اللهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبَيْرِ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ لِرَسُولِ الزَّبَيْرِ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ لِرَسُولِ اللّهِ اللّهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبَيْرِ، أَنَّ أُمَّ الْمَوْأَةُ وَمَى الرَّحُلُ، أَتَغْتَسِلُ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللّهِ عَلَى: «نَعَمْ فَلْتَغْتَسِلْ» فَقَالَتْ لَهَا عَامِشَةُ: أُفِّ لَكِ! وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَوْأَةُ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللّهِ عَلَى: «تَرِبَتْ يَمِينُكِ وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشّبَهُ؟» (١).

الشرح: وقولها: «المرأة ترى فى المنام مثل ما يرى الرجل»، تريد من الإنزال والاحتلام «أتغتسل» فأخبرها أن حكمها فى ذلك الغسل حكم الرجل يرى ذلك، فقالت لها عائشة: «أف لك»، على معنى الإنكار

۱۱۳ – الحديث في الموطأ برقم ۱۱۳. الاستذكار برقم ۹۰. أخرجه مسلم كتباب الحييض برقم ۱۱۳. والنسائي كتباب الطهبارة برقم ۱۹۳. وأبو داود برقم ۲۳۷. وأحمد بالمسند برقم ۳۱۳. والدارمي كتاب الطهارة برقم ۷۲۳.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدالبر: هكذا هذا الحديث في الموطأ عن عروة أن أم سليم، وقال فيه ابن أبي أويس: عن مالك، عن أبي شهاب، عن عروة، عن أم سليم. وكل من روى هذا الحديث عن مالك لم يذكر فيه عن عائشة فيما علمت، إلا ابن أبي الوزير، وعبدالله بن نافع أيضا، فإنهما روياه عن مالك عن عروة عن عائشة. انظر: (التمهيد، باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل، حديث خامس عشر لابن شهاب عن عروة).

قال عيسى بن دينار: ما أراه يريد بذلك إلا خيرًا وما الإتراب إلا الغنى، فرأى أن ترب وليس من الإتراب بسبيل، وإنما هو من الترب. وقال ابن نافع: معناه أضعف عقلك أتجهلين هذا، وقد قيل: إن معناه افتقرت يداك من العلم، ومعناه على هذا، والله أعلم، إذ جهلت مثل هذا فقد قل حظك من العلم، وهو معنى قول ابن كيسان.

وقال الأصمعى: معناه الحض على تعلم مثل هذا كما تقول: انج ثكلتك أمك، لا يريد أن تثكل. وقال أبو عمر: معنى تربت يداك، أصابها التراب، ولم يدع عليها بالفقر. وقال الداودى: وقد قال قوم: إنه تربت بالتاء، يريد استغنت من التراب الذى هو الثبج، وقال: هى لغة القبط صيروا التاء ثاء حتى حرى على السنة العرب كما أبدلوا من التاء فاء، والأظهر أن النبى فلل خاطبها على عادة العرب فى تخاطبها وهم يستعملون هذه اللفظة عند الإنكار لمن لا يريدون فقره، وإن كان معناها افتقرت يداك، يقال ترب فلان إذا افتقر فلصق بالتراب، وأترب إذا استغنى صار ماله كالتراب كثرة، ويحتمل أن يفعل ذلك بعائشة على وجه التأديب لها لإنكارها ما أقر عليه، وهو لا يقر إلا على الصواب.

وقد روى عن النبى الله أنه قال: «اللهم فأيما مؤمن سببته فاجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة». فلا يمتنع على هذه الأقوال أن يقوم ذلك لها النبى الله لتؤجر وليكفر بها ما قالته لأم سليم. وروى حبيب عن مالك: تربت بمعنى خسرت، وهو بمعنى ما قدمناه وقيل معناه امتلاً ترابًا، والله أعلم.

فصل: وقوله: «من أين يكون الشبه»، يريد شبه الابن لأحد أبويه أو لأقاربه منه»، ومعنى ذلك أن للمرأة ماء تدفعه عند اللذة الكبرى كما للرجل ماء يدفعه عند اللذة الكبرى، فإذا سبق ماء الرجل ماء المرأة خرج الولد يشبه عمومته، وإذا سبق ماء المرأة خرج الولد يشبه عمومته، وإذا سبق ماء المرأة خرج الولد يشبه خؤولته.

الله عن هِشَامِ بْنِ غُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ

<sup>118 -</sup> ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٩٦. أخرجه البخاري كتاب العلم برقم ١٣٠. ومسلم كتاب الحيض ٣١٣. والترمذي كتاب الطهارة برقم ١١٣. والنسائي كتاب الطهارة برقم ١٩٧. وأحمد بالمسند برقم ٢٩٧٤، وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ٢٠٠٠. وأحمد بالمسند برقم ٢٢٥٧٣،

٨١٤ .....الطهارة

أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ، امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ الأنْصَارِيِّ، إِلَّى سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ<sup>(۱)</sup>، هَـلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ. إِذَا رَأَتِ الْمَاءَ» (٢).

الشرح: قولها: «يا رسول الله، إن الله لا يستحى من الحق»، يحتمل أن تريد بذلك لا يأمر أن يستحيا من الحق ويحتمل أن تريد به لا يمتنع من ذكره امتناع المستحى، وإنما قدمت ذلك بين يدى قولها لما احتاجت إليه من السؤال عن أمر يستحى النساء من ذكره، ولم يكن لها بد منه لأنه من أهم أمر دينها، فقدمت هذا من قولها بمعنى أنه إن كان أمرًا يستحيا منه إلا أنه حق واجب يلزم النساء السؤال عنه والتوصل إلى علمه.

وقد روى عن عائشة أنها قالت: نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين.

فصل: وقولها: «هل على المرأة من غسل إذا هى احتلمت» تريد هل يلزمها غسل كما يلزم الرجال من الاحتلام، فقال: «نعم إذا رأت الماء» يريد الماء الدافق عند اللذة الكبرى وما يخرج من الرجل على هذا الوجه هو المنى، بتشديد الياء، وذلك أن الاحتلام منه ما يكون معه الإنزال فيجب به الغسل، فذلك بين لها وفرق بين الأمرين.

<sup>(</sup>۱) إن الله لا يستحى من الحق، قال الباحى: يحتمل أن تريد: لا يأمر أن يستحى من الحق، ويحتمل أن تريد لا يمتنع من ذكره امتناع المستحى، قال: وإنما قدمت ذلك بين يدى قولها لما احتاجت إليه من السؤال عن أمر يستحى النساء من ذكره ولم يكن لها بد منه. وقال الراقعى: معناه لا يتركه فإن من يستحى من الشريتركه، والمعنى أن الحياء لا ينبغى أن يمنع من طلب الحق ومعرفته، وقال ابن دقيق العيد: لعل لقائل أن يقول إنما يحتاج إلى تأويل الحياء في حق الله إذا كان الكلام مثبتًا كما حاء إن الله حيى كريم، وأما في النفى فالمستحيلات على الله تنفى ولا يشترط في النفى أن يكون المنفى ممكنًا، وحوابه أنه لم يرد النفى على الاستحياء مطلقًا بل ورد على الاستحياء من الحق وبطريق المفهوم يقتضى أنه يستحى من غير الحق. فيعود بطريق المفهوم إلى حانب الإثبات. ويستحى بياءين في لغة الحجاز وبياء واحدة في لغة تميم. انظر: (تنوير الحوالك صـ ٥٦).

<sup>(</sup>٢) إذا رأت الماء: أى المنى بعد الاستيقاظ. وقال السيوطى: وزاد البخارى من طريق آخر عن هشام: فغطت أم سلمة يعنى وحهها، وقالت: يا رسول الله وتحتلم المرأة، قال: نعم، تربت يمينك فبم يشبهها ولدها، ولأحمد أنها قالت: وهل للمرأة ماء، فقال: هنّ شقائق الرحل. قال الرافعي: أى نظائرهم وأمثالهم فى الخلق. انظر: (تنوير الحوالك صـ ٥٦).

الطهارة .....الطهارة .....

مسألة: وماء المرأة مخالف لماء الرجل، ماء الرجل أبيض خاثر رائحته كرائحـــة الطلـع، وماء المرأة رقيق أصفر.

#### \* \* \*

### جامع غسل الجنابة

١١٥ - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَانَ يَقُـولُ: لا بَـأْسَ أَنْ يُغْتَسـَلَ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، مَا لَمْ تَكُنْ حَاثِضًا، أَوْ حُنبًا.

١١٦ - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَـرَ، كَـانَ يَعْرَقُ فِـى الشَّوْبِ وَهُـوَ
 جُنُبٌ ثُمَّ يُصلِّى فِيهِ.

١١٧ - مَالِك، عَنْ نَافِع؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَانَ يَغْسِلُ جَوَارِيهِ رِجْلَيْهِ،
 وَيُعْطِينَهُ الْحُمْرَةَ(١)، وَهُنَّ حُيَّضٌ.

الشرح: قوله: «لا بأس أن يغتسل الرجل بفضل المرأة»، يريد لا بأس أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة وبفضل غسلها، ما لم تكن المرأة في استعمال الماء حائضًا أو جنبًا، فإن ابن عمر كان لا يرى أن يغتسل الرجل بفضل المرأة الحائض والجنب، وبه قال أحمد، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء بجواز ذلك وقد تقدم الكلام فيه.

فصل: وقوله: «كان يعرق في الثوب وهو جنب ثم يصلي فيه»، لأن الجنابة حدث

۱۱۰ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ۹۷. وأخرجه من طريق آخر البخارى في كتاب وضوء الرحل مع امرأته ۹۹/۱ عن ابسن عمر. والنسائي ۱۷۹/۱ عن ابن عمر في كتاب الوضوء، باب الرخصة في فضل المرأة. وأبو داود برقم عن ابن عمر ۲۰/۱ كتاب الطهارة، باب الوضوء بفضل المرأة. وذكر بالكنز ۹۸،۱/۹ برقم ۲۷۰۱۲ وعزاه للطبراني، عن ابن عمر ح-۸۱/۹.

١١٦ – ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٩٨.

١١٧ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ٩٩.

<sup>(</sup>١) الخمرة: قال في النهاية: هي مقدار ما يضع الرجل عليه وجهه في سجوده من حصير أو نسجة أو نحوه من الثياب، ولا يكون خمرة إلا في هذا المقدار وسميت خمرة لأن خيوطها مستورة بسعفها. انظر: (تنوير الحوالك صـ٥٦).

فصل: وقوله: «كان عبدالله بن عمر يغسل جواريه رجليه»، يحتمل أن يريد بذلك في الوضوء، على ذلك حمله سحنون. وفي العتبية من رواية أشهب عن مالك: أنه سئل عن ذلك وقيل له ألا يخاف أن يكون غسل الجوارى رجلي عبدالله من امتهانهن؟ فقال: لا لعمرى، وما كان عبدالله بن عمر يفعل ذلك إلا من شغل أو ضعف يجده.

فصل: وقوله: «ويعطينه الخمرة وهن حيض»، يريد أن الحيض لم يكن يمنع عبدالله ابن عمر من الصلاة على الخمرة التي يتناولنها بأيديهن لأن الحيض إنما هو حدث وليس نجاسة فينجس ما جاور الحائض أو تمسه.

وقد روى عن عائشة أنها قالت: قال لى رسول الله ﷺ: «نـاولينى الخمـرة، قـالت: فقلت: إنى حائض، فقال: إن حيضتك ليست بذلك».

سُئِلَ مَالِكَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ نِسْوَةً وَجَوَارِى، هَلْ يَطَوُهُنَ جَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِل؟ فَقَالَ: لا بَاْسَ بِأَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ جَارِيَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ. فَأَمَّا النِّسَاءُ الْحَرَائِرُ، فَيُكْرَهُ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ فِي يَوْمِ الأَحْرَى. فَأَمَّا أَنْ يُصِيبَ الْحَارِيَة، ثُمَّ يُصِيبَ الْحَرَى وَهُوَ جُنُبٌ، فَلا بَاْسَ بذَلِكَ.

الشرح: قوله: «لا بأس أن يصيب الرجل جاريته قبل أن يغتسل بالماء»، لما روى عن أنس أن النبى على كان يطوف على نسائه في فور واحد، لأن الغسل إنما يراد للصلاة أو لما حرى مجراها شرط فيه الطهارة وليس الجماع مما شرط فيه الطهارة فيحتاج إلى الغسل، إلا أنه يستحب له غسل فرجه ومواضع النحاسة من حسده لله تنحس بذلك ثيابه لما روى عن أبي سعيد الخدرى أن رسول الله على قال: «إذا أتى أحدكم أهله شم أراد أن يعود فليتوضأ» والوضوء في هذا الجديث محمول على ما ذكرنا من غسل الفرج وإزالة النحاسة من الجسد.

فصل: وقوله: «فأما النساء الحرائر فإنه يكره أن يصيب الرجل المرأة في يوم الأخرى»، هذا الذى ذكره بمعنى القسم بين النساء ولأنه لا يجوز أن يصيب امرأة من حرائر نسائه في يوم صار بالقسم لأخرى إلا أن تأذن له في ذلك، وما ذكر في حديث

سُيُلَ مَالِكَ عَنْ رَجُلٍ جُنُبٍ وُضِعَ لَهُ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَسَهَا فَأَدْخَلَ إِصْبُعَهُ فِيهِ، لِيَعْرِفَ حَرَّ الْمَاءِ مِنْ بَرْدِهِ.

قَالَ مَالِك: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ إِصْبُعَهُ أَذًى، فَلا أَرَى ذَلِكَ يُنَحِّسُ عَلَيْهِ الْمَاءَ.

الشرح: وهذا كما قال أنه إن لم يكن على أصابعه ماء، فإن الماء طاهر، ولا حلاف في ذلك، وإن كان في أصابعه أذى، فإن كان الماء كثيرًا فإن إدخال يده فيه لا يفسده، وإن كان قليلاً فليتحيل في شيء يتناول به الماء فيغسل يده قبل أن يدخلها فيه، فإن لم يجد إلى ذلك سبيلاً ولم يكن عنده غير هذا فلا يخلو أن يكون ما بيده من النجاسة يغير ما عنده من الماء أو لا يغيره، فإن كان يغيره فلا يدخل يده فيه لأن ذلك ينجس الماء، ويفسده، وحكمه حكم من ليس عنده ماء لأنه ممنوع من تناوله وإن كان لا يغيره فليدخل يده فيه ثم يغسل يديه بما يغرف بهما من الماء ثم يتوضأ أو يغتسل لأن إدخال يده في الماء إذا لم يغيره، فإنه لا ينجسه، وإنما يكره ذلك مع وجود غيره وحكم هذا عده في الماء إذا لم يغيره، فإنه لا ينجسه، وإنما يكره ذلك مع وجود غيره وحكم هذا أو كثيرًا، فإن كان قليلاً فحكمه حكم اليسير تحله نجاسة لا تغيره، فالظاهر من قول أصحابنا أنه أولى من التيمم فعلى هذا القول يدخل يده فيه ثم يغسل يده ثم يتوضأ بما فضل.

وظاهر قول ابن القاسم في المدونة محتمل فتأول عليه قوم أن التيمم أولى منه، فعلى هذا التأويل لا يدخل يده فيه ويتيمم. وقد قال مالك: لا يغتسل الجنب في الماء الدائم وإن غسل عنه الأذى، قال ابن القاسم: لا بأس به إذا غسل عنه الأذى، ولو كان الماء كثيرا يحتمل ما وقع في ذلك لجاز، وإن لم يغسل عنه الأذى فيقتضى قول ابن القاسم أنه أراد بالماء الكثير مقدارًا يزيد على ما يتغير بالنجاسة، ويحتمل أن يكون عنده في حيز الممنوع.

مسألة: وأما أخذه الماء بفيه ليغسل به يديه، فقد اختلف أصحابنا في ذلك، فروى أشهب عن مالك في العتبية المنع منه، وروى موسى بن معاوية عن ابن القاسم إباحة ذلك.

.....الطهارة

ووجه قول مالك أن ما ينضاف إليه من الريق مع قلته يجعله ماء مضافًا ويمنع إزالـة النحاسة به.

ووجه قول ابن القاسم أن الريق من قربه لطعم الماء ولونه وريحه مع قلته لا يغيره، فلا يمنع رفع النجاسة.

مسالة: وأما اغتسال الجنب، فقد قال مالك: لا يغتسل الجنب فى الماء الدائم وإن غسل عنه الأذى، ولو كان الماء كثيرًا غسل عنه الأذى، ولو كان الماء كثيرًا يحمل ما وقع فيه لجاز ذلك وإن لم يغسل منه الأذى، والله أعلم.

### \* \* \*

### هذا باب في التيمم

١١٨ - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؟ أَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الْعَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ بَذَاتِ الْجَيْشِ، انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْتِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاء، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاء، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلا وَلَيْسُوا عَلَى مَاء، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ برَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلا مَعَهُمْ مَاءٌ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَاء أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ عَلَى مَاء، وَلَيْسُوا عَلَى مَاء، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. وَلَيْسُوا عَلَى مَاء، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَاء أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ عَلَى مَاء، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِى أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيسِدِهِ فِي عَاشِئَةُ: فَعَاتَبَنِى أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيسِدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلا يَمْنَعْنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلا مَكَانُ رَأْسِ رَسُولِ اللّهِ عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللّهِ عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللّهِ عَلَى فَحِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللّهِ عَلَى عَلَى عَمْ عَلَى غَيْرِ مَاء، فَأَنْزَلَ اللّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى آيَة التَيَمْم، وَسُولُ اللّهِ عَلَى فَالَتْ: مَا هِي بَكْرٍ. مَا هَى بَكْرٍ، قَالَتْ: فَبَعَنْسَا فَتَعَالَى أَسَامُ وَتَعَالَى أَلَى الْهُ اللّهُ عَلَى فَعَرْدِي مَا مَنْ فَقَالَ أُسَوْلُ اللّهِ عَلَى اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَى فَعَرْدٍ مَا هِى بِأُولُ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَتْ: فَبَعَنْسَا فَقَالَ أَسَامُ اللّهُ اللّهُ عَلَى فَعَرْدٍ مَا هَى بِأَولُ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكُورٍ. قَالَتَ وَتَعَلَى فَالَتْ اللّهُ اللّهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمَوْلِ اللّهُ الْمَوْلِ اللّهُ الْمَالُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ الْمَاسُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ الْمُؤْلُ

۱۱۸ - ذكره ابن عبد البر فى الاستذكار برقم ۱۱۰. أخرجه البحارى كتاب التيمم وكتاب المناقب وكتاب تفسير القرآن وكتاب النكاح وكتاب اللباس بأرقام ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۷، ۳۲۷، ۳۷۷۳ وكتاب اللباس بأرقام ۳۷۷، ۴۳۵، ۳۷۷۳ وكتاب اللباس بأرقام ۳۷۷، ۴۵۰، وكتاب اللباض برقم ۳۷۷، ۴۵، ۵۱۲، وأبو داود كتاب الطهارة برقم ۳۱۰، ۳۱۲. وأبو داود كتاب الطهارة وسننها برقم ۳۱۸، ۵۱۰، وأجمد بالمسند برقم ۲۳۷۷، ۲۲۹۲۷، ۲۲۹۲۷، ۲۲۹۲۷، ۲۰۸۰، والدارمي كتاب الطهارة ۳۵۷،

الشرح: قول عائشة: «خوجنا مع رسول الله فل في بعض أسفاره»، دليل على حواز سفر الرجل بأهله وقد كان للنبي فل أزواج فيحتمل من جهة اللفظ أن يكون خرج بجميعهن، ويحتمل أن يكون خرج ببعضهن، وقد كان رسول الله فل يسهم بين نسائه إذا أراد سفرًا، وسيأتي بيان ذلك في النكاح، إن شاء الله تعالى.

فصل: وقولها: «حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش القطع عقد لى»، هذه مواضع بقرب المدينة، والعقد قلادة در كان فيها جزع، وروى أن القلادة كانت من جزع أظفار ولم يكن المقام لأجل انقطاعه وإنما كان لأجل ضياعه لأن معنى ذلك أنه انقطع بغير علمها، فلما ذكرت أمره خفى عليها مكانه.

فصل: وقولها: «فأقام رسول الله على التماسه»، تريد أنه أقام حتى يمكنه التماسه بذهاب الظلام المانع من التماسه أو لانتظار من أرسله لطلب ذلك، ويحتمل أن يكون أقام ولا يظن عدم الماء، ونام رسول الله على قبل دخول الوقت واستيقظ ولا يقدر على الوصول إلى الماء إلا بعد انقضاء الوقت، ويحتمل أن يكون أقام على التماسه مع علمه بعدم الماء لوجهين، أحدهما: أن تكون إقامته طلب العقد خاصة ليكون ذلك سنة في حفظ الأموال فيجوز للرجل المقام على طلب ماله وحفظه، وإن أدى ذلك إلى عدم الماء في الوقت والاضطرار إلى أداء الصلاة بالتيمم، ويجوز له أيضا سلوك طريق يتيقن فيه عدم الماء طلبا للمال ورعى المواشى في الفلوات لأنه إذا جاز له المقام بموضع لا ماء فيه وليس بقرار له، فبأن يجوز له المرور به أولى وأحرى. ونحو هذا لمحمد بن مسلمة في المبسوط.

فصل: وقوله: «وأقام الناس معه وليسوا على ماء وليس معهم ماء»، إقامة الناس معه دون ماء مع علمهم بعدمه وتركه الإنكار عليهم، دليل على جواز المقام بموضع لا ماء فيه لمن لا ماء معه لما يعن له من الحاجات فيه أو لمن يكون معه.

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر: فيه من الفقه: خروج النساء مع الرحال في الأسفار، وأن خروجهن مع الرحال في الغزوات، وغير الغزوات مباح إذا كان العسكر كبيرا يؤمن عليه الغلبة. انظر: (التمهيد، باب التيمم حديث خامس لعبدالرحمن بن القاسم).

وقال السيوطى: لأبى داود من حديث عمار بن ياسر فى آخره زيادة: ... فقام المسلمون مع رسول الله على فضربوا بأيديهم الأرض ثم رفعوا أيديهم ولم يقبضوا من التراب شيئًا فمسحوا وحوهم وأيديهم إلى الماكب وحوهم وأيديهم إلى الماكب وحوهم وأيديهم إلى الآباط، انظر: (تنوير الحوالك صـ٥٠).

فصل: وقولهم: «ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله و وبالناس وليسسوا على ماء وليس معهم ماء» دليل على علمهم بعدم الماء، وأن المقام إنما كان لطلب العقد خاصة وإنما نسب المقام في ذلك إلى عائشة و شكوا فعلها إما لأنهم لم يعلموا أن النبى علم علم بعدم الماء عندهم فظنوا أنه أقام لطلب عقد عائشة وهو لا يعلم بعدم الماء حتى ضاق الوقت عن إدراك الماء وخيف ذلك فيه، أو لأن النبي القام على طلب العقد ونام فلم يكن لهم سبيل إلى الرحيل دون إذنه ولا أمكنهم إيقاظه لأن النبي الوقط لأجل الوحى.

فصل: وقولها: «فجاء أبو بكر ورسول الله فل واضع رأسه على فخدى قد نام»، يريد أن أبا بكر حاء ليعاتبها فيما ذكر له عنها أو ليعلم عذرها في ذلك و دخل عليها ورسول الله فل واضع رأسه على فخذها ولم تمنع هذه الحالة دخول أبى بكر عليها.

فصل: وقولها: «فعاتبنى أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول»، تريد أنه لامها وبالغ فى لومها وطعنها بيده فى خاصرتها أو أنه أراد المبالغة فى عتبها وإظهار التغليظ عليها أو أنه أراد أن يكون تحريكها سببًا لإيقاظه الله على لما خاف من وقت فوات الصلاة على نحو ما روى عن عمر أنه رفع صوته بالتكبير ليوقظه.

فصل: وقولها: «فلا يمنعنى من التحرك إلا مكان رسول الله على فخذى»، تريد أن طعن أبى بكر فى خاصرتها كان يقتضى تحريكها لألمه، ولكن منعها من ذلك إكرامها للنبى الله ورفقها به وإشفاقها من أن تتحرك فخذها فينقطع عليه نومه.

فصل: وقوله: «فقام رسول الله على حتى أصبح على غير ماء»، وقدمنا أن يحتمل أن يكون نومه قبل أن يعلم بعدم الماء، غير أنه على يعلم ما يكون من حاله في وقب نومه فلا يجب عليه الوضوء بمجرد النوم وأما الواحد منا فإنه لا يعلم ما يكون منه حال النوم فيحب عليه الوضوء بالنوم.

والأحداث على ضربين: ضرب يكون معتادًا ولا يمكن الامتناع منه كالنوم والبول والغائط، فهذا يجوز فعله للمتوضئ مع عدم الماء. وضرب يمكن الاحتراز منه كالجماع والملامسة ومس الذكر فلا يجوز فعله مع عدم الماء فيما يقرب ويطرأ من المشقة.

فصل: وقولها: «فأنزل الله تعالى آية التيمم»، وهى قوله عز وحل: ﴿فَإِنْ لَـم تَجَـدُوا مَاء فَتِيمُمُوا صَعِيدًا طَيْبًا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه الله [النساء: ٤٣].

قال أسيد بن حضير: «ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر»، يريد أن بركتكم،

سُئِلَ مَالِكَ عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ لِصَلاةٍ حَضَرَتْ، ثُمَّ حَضَرَتْ صَلاةٌ أُخْرَى، أَيْتَيَمَّمُ لَكُلِّ صَلاةٍ؛ لأنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَغِى الْمَاءَ لِكُلِّ صَلاةٍ؛ لأنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَغِى الْمَاءَ لِكُلِّ صَلاةٍ؛ لأنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَغِى الْمَاءَ لِكُلِّ صَلاةٍ؛ فَمَنِ ابْتَغَى الْمَاءَ فَلَمْ يَجِدْهُ، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ.

الشوح: وقوله: «يتيمم لكل صلاة»، أصله أن اليتمم لا يرفع الحدث. وقال الزهرى وسعيد بن المسيب والحسن: يرفع الحدث الأصغر. وقال أبو سلمة: يرفع الحدثين جميعًا، ودليلنا على أنه لا يرفع الحدث أنه معنى لا يرفع الحدث مع وجود الماء فلم يرفعه مع عدمه كسائر المائعات.

مسألة: إذا ثبت أنه لا يرفع الحدث، فإنه يستباح به ما لا يجوز فعله مع الحدث، وهو على ضربين: عبادة مؤقتة، وعبادة غير مؤقتة. فأما العبادة المؤقتة فإنها لا تستباح بالتيمم إلا مع ثلاثة شروط، أحدها: عدم الماء وعدم القدرة على استعماله، والثانى: طلب الماء، والثالث: دخول وقت العبادة المؤقتة.

فأما عدم الماء، فإنه معتبر بالوقت مع التمادى على المعتاد من السفر فليس عليه أن يجهد نفسه في الجرى لإدراك الماء ولا أن يخرج عن مشيه المعتاد ولا أن يعدل عن طريقه أكثر من مقدار ما حرت به العادة بالعدول له إلى الاستقاء من العيون والمياه التي يعدلها عن الطريق.

وفى المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك: أن كل ما يشق على المسافر طلبه والخروج إليه وإن خرج إليه فاته أصحابه، فإنه يتيمم ولم يحد فيه حدًا، وروى ابن المواز عن مالك: إذا لم يخف فى نصف الميل إلا العناء، فمن الناس من يشق ذلك عليه. قال عمد: فتأويل قوله، المرأة والرجل الضعيف بخلاف القوى. وقال سحنون فى عدول المسافر عن طريقه الميلين إلى الماء: أراه كثيرًا وإن كان أمنا ولا أرى ذلك عليه ولو كان فى سفر لا تقصر فيه الصلاة.

مسألة: والذى يراعى من وجود الماء أن يجد منه ما يكفى لطهارته وإن وجد منه أقل من الكفاية تيمم ولم يستعمل ما وجد منه، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعى: يستعمل ما معه من الماء ولا يتيمم، والدليل على ما نقوله أنه مائع ولا يرفع الحدث فلم يجب عليه استعماله كما لو كان مستعملاً.

فرع: وأما عدم القدرة على استعمال الماء كأن يجد الماء ولكنه يخاف من تناوله مضرة بجسمه من تلف نفسه أو تجدد مرضه أو زيادته، حكى ذلك ابن نافع فى المحموعة. وقال القاضى أبو الحسن: مثل أن يخاف الصحيح نزلة أو حمى وكذلك إن كان المريض يخاف زيادة مرض أو نحو ذلك، قاله أبو حنيفة. وقال الشافعى: لا يجوز له التيمم مع وجود الماء إلا أن يخاف التلف. ورواه القاضى أبو الحسن عن مالك.

والدليل على ما نقوله، قوله تعالى: ﴿وإِنْ كُنتُم مُرضَى أَو على سفر أَو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ﴿ [النساء: ٤٣] فوجه الدليل منه أنه ذكر الأحداث وهي ملامسة النساء والمجيء من الغائط، فأمر بالوضوء إلا مع المرض أو مع عدم الماء في السفر فإنه نقل إلى التيمم ولا يجوز أن يعلق المرض بعدم الماء لأنه لا تأثير له فيه وإنما يؤثر بعدم القدرة على استعماله، وإنما علقه بالسفر لأن الغالب من حاله عدم الماء وقلته.

ودليلنا من جهة القياس أن هذا مسح أبيح للضرورة فلم يفترق الحكم فيه بين خـوف المرض وخوف التلف كالمسح على الجبائر.

مسألة: فأما الفصل الثانى، وهو طلب الماء فإنه يراعى فى الظاهر من المذهب، وبه قال الشافعى. وروى القاضى أبو الفرج عن مالك أنه لا بأس أن يجمع بين الصلاة من الفوائت بتيمم واحد. وذهب القاضى أبو محمد بن نصر وغيره من أصحابنا إلى أن وحه ذلك أن طلب الماء ليس بشرط فى صحة التيمم، وبه قال أبو حنيفة.

قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: ويحتمل عندى وجها آخر أن يكون طلب الماء شرطًا فى صحة التيمم وأن تيممه لو لم يتقدمه طلب الماء لما كان تيممًا يستبيح به الصلاة، ولكنه لما صح تيممه ذلك لم يجب عليه إعادة طلب الماء لكل صلاة فيكون تحديدًا الخلاف فى هذا أن المشهور من مذهب مالك ما فى الموطأ أن طلب الماء لكل صلاة شرط فى صحة التيمم.

وعلى رواية أبي الفرح طلب الماء شرط في صحة التيمم على الإطلاق.

والدليل على أن طلب الماء شرط في صحة الصلاة قوله تعالى: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ [النساء: ٤٣] فوجه الدليل من الآية أنه قال: ﴿فلم تجدوا﴾ وذلك لأنه لا يستعمل إلا بعد طلب الماء، وقد شرط في صحة التيمم فوجب أن يكون الطلب شرطًا في صحته.

الطهارة ......الطهارة .....

ودليلنا من جهة القياس أن هذا بدل مأمور به عند العجز عن مبدله فلا يجزى فعلم إلا مع تيقن عدم مبدله كالصوم مع العتق في الكفارة.

مسألة: ولا يجمع بين صلاتى فرض بتيمم واحد فى وقتيهما لما قدمناه من وحوب دخول الوقت قبل التيمم ولوجب طلب الماء لكل تيمم، فإن فعل ولم يكن بين وقتى الصلاة اشتراك أعاد الثانية أبدًا، وإن كان بينهما اشتراك كالظهر والعصر، روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم: يعيد الثانية ما دام فى الوقت.

وروى أبو زيد في ثمانيته عن مطرف وابن الماجشون: يعيد الثانية أبدًا، وهو الذي يناظر عليه أصحابنا. والقول الأول مبنى على أن طلب الماء ليس بشرط في صحة التيمم لكل صلاة.

مسألة: فإن صلى نوافل متصلة بتيمم واحد أجزأه وكذلك إن صلى فريضة ثم صلى بعدها نافلة أو نوافل واتصل ذلك بالفريضة ولو صلى نافلة ثم صلى بذلك التيمم الفريضة، فالذى روى ابن القاسم عن مالك: يستأنف التيمم للفريضة، وروى محمد بن يحيى عن مالك أنه خفف أن يصلى الصبح بعد ركعتى الفحر.

فرع: إذا ثبت ذلك، فإن طلب الماء يتعلق بالمواضع التي يغلب على الظن وجود الماء فيها أو سؤال من يغلب على الظن وجوده عنده على الوجه المعتاد، وأما المريض الذي لا يقدر على مس الماء، فإنه يتطلب بغلبة قدرته على استعمال الماء.

مسألة: وأما الشرط الثالث، فهو دخول الوقت، وهذا مراعى فى المشهور من مذهب مالك، وبه قال الشافعى. وقال ابن شعبان من أصحابنا: ليس بشرط فى صحة التيمم، وبه قال أبو حنيفة.

والدليل على صحة ما نقوله قوله تعالى: ﴿إِذَا قَمْتُم إِلَى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الله والدليل على صحة ما نقوله قوله تعدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وهذا يفيد أن يكون التيمم في وقت القيام إلى الصلاة ولا يكون ذلك إلا بعد دخول الوقت. ودليلنا من جهة القياس، أن هذا مستغن عن التيمم فلم يجزه التيمم كالواحد للماء.

سُئِلَ مَالِك عَنْ رَجُلٍ تَيَمَّمَ، أَيَوُمُ أَصْحَابَهُ وَهُمْ عَلَى وُضُوءٍ؟ قَالَ: يَوُمُّهُمْ غَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَىَّ. وَلَوْ أُمَّهُمْ هُوَ لَمْ أَرَ بِذَلِكَ بَأْسًا.

الشرح: وهذا كما قال أن الأفضل أن يؤم المتوضئين متوضئ لأن من حكم الإمام أن

يكون حاله مساويًا لحال من خلفه وأفضل منها، والتيمم غير لاحق بفضيلة المتوضئ فلا يؤمه ولا يتقدم عليه، هذا المشهور من مذهب مالك. وفي المبسوط عن محمد بن مسلمة: يؤمهم المتيمم لأن حاله متساوية بحال المتوضئ بالماء، والأول أظهر.

فصل: وقوله: «لو أمَّهم هو لم أر بدلك بأسًا»، يريد أن الأفضل ما تقدم وأن إمامته لهم مما لا تمنع صحة الصلاة وإن منعت فضيلتها. وقد قال ربيعة ومحمد بن الحسين: لا تصح إمامته لهم، ودليلنا أن هذه طهارة تصح بها الصلاة فصحت بها إمامته المتوضئين كالطهارة بالماء.

وَسُئِلَ قَالَ مَالِكَ فِي رَجُلِ تَيَمَّمَ حِينَ لَمْ يَجِدْ مَاءً، فَقَامَ وَكَبَّرَ، وَدَخَلَ فِي الصَّلاةِ، فَطَلَعَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ مَعَهُ مَاءً؟ قَالَ: لا يَقْطَعُ صَلاتَهُ، بَلْ يُتِمُّهَا بِالتَّيَمُّمِ، وَلْيَتَوَضَّأُ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الصَّلَوَاتِ.

الشرح: وهذا كما قال مالك، رحمه الله، وذلك أن تيمم الواجد للماء لا يخلو من ثلاثة أحوال، أحدها: أن يجد الماء قبل التلبس بالصلاة، والثانى: أن يجده بعد التلبس بالصلاة وقبل الفراغ منها، والثالث: أن يجده بعد الفراغ منها، فإن وجده قبل التلبس بالصلاة فإن عليه استعماله، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، وقال أبو سلمة بن عبدالرحمن: ليس عليه استعمال الماء.

والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور حديث أبى ذر أن النبى على قال له: «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو بقى عشر سنين، فإذا وجدت الماء فامسسه».

ودليلنا من جهة القياس، أن هذا بدل من مبدل يراد لغيره، فإذا وجد المبدل قبل التلبس بالمقصود وجب الرجوع إليه كوجود النص قبل إنفاذ الحكم بالقياس المخالف له.

فصل: وإذا وجد الماء بعد التلبس بالصلاة وقبل الفراغ منها فليس عليه قطع الصلاة واستعمال الماء وليتم صلاته وليتوضأ لما يستقبل، وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: يقطع الصلاة ويتوضأ ويستأنف الصلاة.

والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ [محمد: ٣٣].

ودليلنا من جهة القياس، أنه دخل في صلاة متعبد بها بتيمم مأمور به فلم يلزم الخروج عنها بطلوع الماء عليه كما لو دخل، في صلاة الجنازة.

فصل: فإن وحد الماء بعد الفراغ من الصلاة لم تجب عليه إعادة الصلاة، وبه قال أبو حنيفه والشافعي. وقال طاوس: يجب عليه الوضوء وإعادة الصلاة في الوقت.

والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور أن هذا أدى الصلاة بما وحب عليه أن يؤديها به فلم يجب عليه إعادتها بوجود الماء بعد الفراغ منها كما لو وحده بعد انقضاء الوقت.

قَالَ مَالِك: مَنْ قَامَ إِلَى الصَّلاةِ، فَلَمْ يَجِدْ مَاءً، فَعَمِلَ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ التَّيَمُّمِ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَلَا أَتَمَّ صَلاةً؛ لأَنْهُمَا أُمِرَا خَفَدْ أَطَاعَ اللَّه، وَلَيْسَ الَّذِى وَجَدَ الْمَاءَ، بِأَطْهَرَ مِنْهُ، وَلَا أَتَمَّ صَلاةً؛ لأَنْهُمَا أُمِرَا خَمِيعًا، فَكُلُّ عَمِلَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْوُضُوءِ، لِمَنْ حَمِيعًا، فَكُلُّ عَمِلَ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ، وَإِنَّمَا الْعَمَلُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْوُضُوءِ، لِمَنْ وَجَدِ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلاةِ.

الشرح: قوله: «فعمل بما أمر الله به من التيمم»، يريد أنه كان ممن يجوز لـه التيمم لا المتماع شروط التيمم فيه من عدم الماء بعد الطلب ودخول الوقت فهـذا الـذي أطاع الله تعالى.

وقوله: «ليس من وجد الماء بأطهر منه»، يريد أن هذا المتيمم قد أدى فرضه كما أداه المتوضئ وليست استباحة المتوضئ بالماء لصلاته بأكثر من استباحة المتيمم لها ولا أتم صلاة، يريد في الأداء لأن ذمة المتيمم قد برئت من صلات كما برئت ذمة المتوضئ، وبين هذا بقوله: لأنهما أمرا جميعًا، أمر المتيمم بالتيمم وأمر الواحد للعاء بالوضوء.

فإذا تيمم هذا وصلى وتوضأ الآخر فقذ فعل كل واحد منهما ما أمر به وأدى فرضه على الوجه الذى لزم، وكذلك الصحيح وصاحب الجبائر كل واحد منهما قد عمل بما أمر الله به من المسح على الجبائر للشحوج ومباشرة العضو بالماء للصحيح، فلا يقال إن أحدهما أدى فرضه دون الآخر ولا أن طهارة أحدهما أتم في باب الإجزاء، وهو الذى قصده مالك، رحمه الله، وأما الكلام على الفضيلة فلم يعرض لها فإن الفضل قد يوجد في الوضوء بالماء.

قَالَ مَالِك فِي الرَّجُلِ الْجُنُبِ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَيَقْرَأُ حِزْبَـهُ مِنَ الْقُـرْآنِ، وَيَتَنَفَّلُ مَا لَـمْ يَجِدْ مَاءً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ بِالتَّيَمُّمِ.

المشرح: وهذا كما قال أن الجنب يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن ويتنفل مرارًا هذه المسألة على فصلين، أحدهما: أن الجنب يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن يستبيح ما تمنع منه الجنابة بالتيمم. والثانى: تفسير ما يستبيحه الجنب بالتيمم.

فأما استباحة الجنب الصلاة وغيرها من ممنوعات الجنابة بالتيمم، فهو مذهب جمهور الفقهاء، وروى منعه عن عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود. والذى يظهر لى من قولهما أنهما إنما منعا ذلك للذريعة وذلك أن أبا وائل روى عن عبدالله بن مسعود أنه قال: لو رخصنا لهم فيها لأوشك إذا يرد على أحدهم الماء أن يدعه ويتيمم.

وقد روى الضحاك بن مزاحم أن عبدالله بن مسعود ترك قوله في الجنب لا يصلى حتى يغتسل، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ [المائد: ٦] إلى قوله: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا ﴾.

ودلیلنا من جهة السنة حدیث عمران بن حصین «أن النبی علی صلی بالناس فلما انفتل من الصلاة إذا رجل معتزل لم یصل مع القوم، قال: ما منعك یا فلان أن تصلی مع القوم؟ قال: أصابتنی جنابة و لا ماء، قال: علیك بالصعید فإنه یكفیك».

ودليلنا من جهة القياس، أن هذا حكم محدث لم يجدد الماء فكان فرضه التيمم مع التمكن منه إذا أراد الصلاة كالمحدث.

مسألة: وأما ما يستبيحه الجنب بالتيمم فهو كل أمر من شرطه الطهارة الكبرى كالصلاة والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف، وقد قال مالك: إن الجنب لا يمر في المسجد، فعلى هذا إذا اضطر إليه وجب عليه التيمم.

فصل: وقوله: «وإنما ذلك في المكان الذي يجوز له أن يصلى فيه بالتيمم»، يريد أن من كان واحدا للماء لا يجوز له أن يستبيح قراءة القرآن بالتيمم لأن التيمم لا يكون بدلاً من الوضوء إلا عند الحاجة إليه وعدم الماء ولا خلاف في وجوب ذلك في السفر وإجزائه.

وأما في الحضر، فقد قال مالك: يتيمم ويصلي عند عدم الماء في الحضر، وبـ قـال الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يصلي بالتيمم عند عدم الماء في الحضر.

والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن عادم الماء معنى يجوز له التيمم فى السفر فوجب أن يجوز معه التيمم فى الحضر كالمرض.

فرع: إذا قلنا بالتيمم في الحضر، فهل يعيد إذا وحد الماء أو لا؟ المشهور من مذهب مالك أنه لا يعيد. وقال ابن حبيب ومحمد بن عبدالحكم: يعيد أبدًا، وبه قال الشافعي. والدليل على صحة القول الأول أن هذا مأمور بالصلاة وبالتيمم، فوجب أن تكون صلاته بحزئة كالمسافر.

\* \* \*

الطهارة .....الطهارة .....

# العمل في التيمم

١٩٩ – مَالِك، عَنْ نَافِع؛ أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنَ الْجُرُف، حَتَّى إِذَا كَانَا بِالْمِرْبَلِ<sup>(١)</sup>، نَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ فَتَيَمَّمَ صَعِيدًا طَيَبًا، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى.

الشرح: قوله: «أقبل هو وعبدالله بن عمر من الجرف»، موضع بقرب المدينة ليس بينه وبينها ما تقصر فيه الصلاة، وأما المربد، فروى سفيان الشورى أن بينه وبين المدينة مبلا أو ميلين، وهذا يقتضى اعتقاد عبدالله جواز التيمم لعدم الماء في الحضر لأن من يقصر التيمم على السفر لا يجزئه من المسافة إلا فيما تقصر فيه الصلاة، قاله ابن حبيب.

فصل: قال محمد بن مسلمة: وإنما تيمم عبدالله بالمربد، وهو بطرف المدينة، ولم ينتظر الماء لأنه خاف فوات الوقت ويجب أن يريد بذلك خروج الوقت المستحب وهو أن تصفر الشمس. وقد روى سفيان وابن عجلان أنه دخل المدينة والشمس مرتفعة. وروى سفيان الثورى أنه لم يعد، وقد روى ذلك عبدالرزاق عن مالك، انفرد به عنه فى هذا الحديث.

وذلك يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد بقوله: والشمس مرتفعة، أى أنها مرتفعة عن الأفق لم تغب بعد إلا أن الصفرة قد دخلتها فخاف فوات وقت الصلاة فتيمم على هذا الاجتهاد وصلى ثم تبين له أنه كان في فسحة من الوقت فلم يعد. وقد روى عن ابن القاسم أنه قال: من رجا إدراك الماء في آخر الوقت فتيمم في أوله وصلى فإنه تجزيه ويعيد في الوقت خاصة على معنى الاستحباب، ويحتمل أن يكون عبدالله رأى هذا الرأى وذهب إليه، وسيأتي ذكره بعد هذا، إن شاء الله.

۱۱۹ - أخرحه أبو داود برقم ۲۲، ۸۷/۱ كتاب الطهارة، باب التيمم، عن عمار. والنسائى ١١٩ - أخرحه أبو داود برقم ۳۲، ۸۷/۱ كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر، عن عمار. وابن ماحه برقم ۲۹، ۱۸۸/۱ كتاب الطهارة، باب ۹۱ عن عمار. وأحمد ۲۳/۲ عن عمار. وابن خزيمة برقم ۲۲۸ عن عمار بن ياسر. والحميدي في مسنده برقم ۲۱، ۱۷۹ عن أبي خفاف ناحية بن كعب. وأبو عوانة في المنسد ۲۰۱۱ عن عبد الرحمن بن أبزي. والدارقطني ۱۸۳/۱ عن عمار بن ياسر. والبيهقي في السنن الكبري ۱۸۹/۱ عن عمار.

<sup>(</sup>١) المربد: هو مربد النعم موضع على ميلين من المدينة. وقال الأصمعى: المربد: كل شيء حبست فيه الإبل، ولهذا قيل مربد النعم بالمدينة. انظر: (معجم البلدان).

مسألة: إذا ثبت ذلك، فالعادمون الماء على ثلاثة أضرب، أحدها: أن يغلب على ظن المكلف عدم الماء في جميع الوقت. والثاني: أن يشك في الأمر. والثالث: أن يغلب على ظنه وجود الماء في آخر الوقت، فإنه يستحب له التيمم والصلاة في أول الوقت أفضل على ما قدمناه، فإذا فاتته فضيلة الماء فإنه يستحب له أن يحوز فضيلة أول الوقت، وأما إذا شك في الأمر، فالذي حكاه أصحابنا عن مالك أنه يتيمم في وسط الوقت، ومعنى ذلك أن يتيمم من الوقت في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت لأنه يؤخر الصلاة رجاء إدراك الماء ما لم تفت فضيلة أول الوقت، فإذا خاف فوات فضيلة أول الوقت تيمم وصلى لئلا تفوته فضيلة أول الوقت ثم لا يدرك فضيلة الماء فتفوته الفضيلتان.

وأما إن غلب على ظنه إدراك الماء في آخر الوقت فإنه يؤخر الصلاة إلى أن يجد الماء في آخره لأن قضيلة الماء أعظم من فضيلة أول الوقت لأن فضيلة أول الوقت عختلف فيها وفضيلة الماء متفق عليها، وفضيلة أول الوقت يجوز تركها دون ضرورة ولا يجوز ترك فضيلة الماء إلا لضرورة، والله أعلم.

فرع: والوقت فى ذلك هو الوقت المختار، قاله ابن حبيب، فلو علم وجود الماء فى آخر الوقت فتيمم فى أوله وصلى، فقد قال ابن القاسم: تجزئه، فإن وجد الماء أعدد فى الوقت خاصة. وقال عبدالملك: إن وجد الماء فى الوقت فلم يعد أعاد الصلاة أبدًا.

ووجه قول ابن القاسم أنه يتيمم ليحوز فضيلة لا تتم إلا بالطهارة فكان تيممه صحيحًا كما لو تيمم للنافلة.

ووجه قول ابن الماجشون أنه يتيمـم لصلاة مع الاستغناء عـن التيمـم كـالذى قبـل الوقت.

فصل: وقوله: ﴿ فَبَيْمِمُوا صَعِيدًا طَيبًا ﴾ [النساء: ٤٣]. قال محمد بن مسلمة في المبسوط: يريد أن يكون طاهرًا، ولم يرد كرم الأرض ولا لؤمها.

فصل: وقوله: «ومسح بوجه وعلى يديه إلى المرفقين ثم صلى»، لا خلاف فى أن حكم الوجه فى الوضوء والتيمم فى الاستيعاب واحد، وقد تقدم ذكره فى الوضوء، وأما اليدان فاختلف العلماء فى حكمهما فى التيمم، فقال ابن شهاب: حكمهما المسح إلى المناكب. وعن مالك فى ذلك روايتان، إحداهما: أن فرض التيمم فيهما إلى المرفقين، وبه قال أبو حنيفة والشافعى.

وجه القول الأول، ما قاله عمر بن يسار لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنا كنا في

الطهارة .....

ودليلنا من جهة القياس أن هذا حكم علق في الشرع على اسم اليد فوجب أن يخص بالكوع كالقطع في السرقة. قال ابن نافع: من تيمم إلى الكوعين أعاد الصلاة أبدًا.

ووجه القول الثاني، أن هذه طهارة تتعدى محل موجبها فلم يقتصر بفرض اليدين فيهما على أدون من المرفقين كالوضوء.

• ١٢ - مَالِك، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَيَمَّمُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

وسُئِلَ مَالِك كَيْفَ التَّيَمُّمُ وَأَيْنَ يَبْلُغُ بِهِ؟ فَقَالَ: يَضْرِبُ ضَرْبَةً لِلْوَحْهِ، وَضَرَّبَةً لِلْيَدَيْنِ، وَيَمْسَحُهُمَا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

الشرح: وهذا كما قال أن حكم التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين. وقال عطاء: ضربة واحدة للوجه واليدين.

والدليل على صحة القول الأول أن هذه طهارة فشرع فيها استئناف الطهور لكل عضو كالوضوء، وإنما يجزئ في اليدين ضربة واحدة لأن الطهر في اليد اليمني إنما يفعل باليد اليسرى خاصة، والطهر في اليد اليسرى إنما يفعل باليد اليمني خاصة، فحعل لكل يد طهارة بيد ليس يباشرها تطهر عضو آخر فكان ذلك بمنزلة استئناف طهور.

فرع: فإن اقتصر على ضربة واحدة للوجه واليدين فهل يكفيه أو لا؟ حكى ابن سحنون عن ابن نافع: لا يجزئه ويعيد أبدًا. وفي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك: أرجو أن تجزئه.

ووجه قول ابسن نافع، أن هذا مسح مفترض في طهارة فوجب أن لا يجزى إلا باستثناف الطهور، وأصل ذلك إذا مسح رأسه بفضل ذراعيه.

ووجه قول مالك أن المسح فى الوضوء من فروضه ممسوح به، وهـو الماء، ولذلك قال: إنه إذا فنى الماء من يديه قبل استيعاب رأسه جـدد آخر، فأمـا التيمـم فليس من فروضه ممسوح به لأنه يعلم أنه لا يبقى إلى آخر العضو من آثار ما تعلق باليد من التراب

١٢٠ - أخرجه من طرق أخرى عبد الرزاق ٢١١/١ عن ابن عمر رقم ٨١٧.

شيء، وبدليل أنه يجوز له التيمم على الحجر الصلد وإنما الغرض منه وضع اليـد على الصعيد في التيمم، وهذا قد وجد في مسألتنا.

فصل: وقوله: «ويمسحهما إلى المرفقين»، يحتمل أن يريد به الوجوب، ويحتمل أن يريد به الاستحباب على ما تقدم من الاختلاف في ذلك، وقد اختلف أصحابنا في صفة المسح فقال مالك من رواية ابن القاسم: يبدأ فيمسح اليمنى باليسرى، يبدأ من ظاهرها من أطراف أصابعها إلى المرفقين ثم يمسح من باطنها إلى المرفق إلى أطراف الأصابع من جهة الكف ثم يمسح اليسرى باليمنى مثل ذلك. وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك: أنه يبدأ فيمسح اليمنى باليسرى من ظاهرها على أطراف أصابعها إلى المرفق ثم يمسح باطنها من المرفق إلى الكف ولا يمسح الكف ثم يمسح اليسرى باليمنى مثل ذلك ويمسح الكفين بعضهما ببعض مرة واحدة، واختار أصحابنا رواية ابن القاسم لأن أعضاء الطهارة مبنية على أنه لا يشرع في تطهير عضو إلا بعد استيفاء الذي قله.

فرع: قال الشيخ أبو إسحاق: ويخلل أصابعه في التيمم وليس عليه متابعة العضوين، ووجه ذلك استيعاب ظاهر بشرة اليدين بالمسح، وقال الشيخ أبو محمد: لم أر تخليل الأصابع في التيمم لغيره.

# \* \* \* تيمم الجنب

١٢١ - مَالِك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ،؛ أَنَّ رَجُلا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَنِ الرَّجُلِ الْجُنُبِ يَتَيَمَّمُ ثُمَّ يُدْرِكُ الْمَاءَ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: إِذَا أَدْرَكَ الْمَاءَ، فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ لِمَا يُسْتَقْبُلُ.

الشرح: معنى ذلك أنه كان حنبا ولذلك قال: «عليه الغسل لما يستقبل» لأنه إذا تيمم بعد أن تمت له شروط التيمم المتقدمة ثم صلى بعد ذلك، فإذا وحد الماء لم تلزمه إعادة الصلاة لأنه قد أتى بها على ما لزمه، وعليه أن يغتسل لما يستقبل لأن تيممه لم يرفع حدث حنابته، وإنما أباح له الصلاة، وقد تقدم من قول أبى سلمة: إن التيمم يرفع حدث الجنابة.

١٢١ – الحديث في الموطأ برقم ١٢١.

قَالَ مَالِكَ فِيمَنِ احْتَلَمَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، وَلا يَقْدِرُ مِنَ الْمَاءِ إِلا عَلَى قَدْرِ الْوُضُوءِ، وَهُوَ لا يَعْطَشُ حَتَّى يَأْتِىَ الْمَاءَ. فَقَالَ: يَغْسِلُ بِذَلِكَ فَرْجَهُ، وَمَا أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ الْأَدَى، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ صَعِيدًا طَيْبًا، كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالى.

الشرح: وهذا كما قال أن من وجب عليه الغسل لاحتلام ولا يقدر من الماء إلا على قدر الوضوء فإنه غير واحد للماء وفرضه التيمم، وبه قال جمهور الفقهاء. وقال عطاء والحسن: يتوضأ بذلك الماء ويصلى، فإن لم يكن معه من الماء إلا قدر ما يغسل به وجهه ويديه، فهو أولى من التيمم، وإن لم يجد إلا ما يغسل به وجهه غسله ومسح كفيه بالتراب.

والدليل على ما ذهب إليه الجمهور ما قدمناه من أن من وجد من الماء أقبل من كفايته للطهارة فليس بواجد للماء، وأن الاعتبار بوجود قدر الكفاية.

فصل: وقوله: «وهو في سفو»، إنما خص السفر لأن الغالب من عدم الماء إنما يكون في الأسفار، واشترط أنه لا يخاف العطش باستعمال الماء لتملا يكون تركبه لاستعماله بسبب ضرورة العطش؛ إذ هو ما يبيح التيمم.

فصل: وقوله: «يغسل بذلك الماء فرجه وما أصابه من ذلك الأذى»؛ لأنه كانت عليه طهارة طهارة الجنابة وطهارة النحاسة فلما أمكنه فعل إحداهما فعلها، وهي طهارة النحاسة، وأبدل التيمم من الآخر، أو لم يكن عنده ما يغسل به النحاسة عنه، تيمم وصلى ولم يكن عليه إعادة بعد حروج الوقت. وبهذا قال أبو حنيفة. وقد قال الشافعي: يكون عليه الإعادة.

ودليلنا أن هذه نجاسة لا تمنع صحة الصلاة فلم يجب لأجلها الإعادة، وأصل ذلك إذا صلى بدم البراغيث وأثر الاستنجاء.

فصل: وقوله: «ثم يتيمم صعيدًا طيبًا كما أمره الله»، يريد أنه من خوطب بقوله تعالى: ﴿فَتَيْمُمُوا صَعِيدًا طَيبًا﴾ [النساء: ٤٣].

وسُيْلَ مَالِك عَنْ رَجُلٍ جُنُبٍ، أَرَادَ أَنْ يَتَيَمَّمَ فَلَمْ يَحِدْ تُرَابًا إِلا تُسرَابَ سَبَخَةٍ (١)، هَلْ يَتَيَمَّمُ بِالسِّبَاخِ؟ وَهَلْ تُكُرَهُ الصَّلاةُ فِي السِّبَاخِ؟.

<sup>(</sup>١) السبخة: أرض مالحة لا تكاد تنبت.

قَالَ مَالِك: لا بَأْسَ بِالصَّلاةِ فِي السِّبَاخِ، وَالتَّيَمُّمِ مِنْهَا، لأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا فَهُو يُتَيَمَّمُ بِهِ النساء: ٤٣] فَكُلُّ مَا كَانَ صَعِيدًا فَهُو يُتَيَمَّمُ بِهِ سِبَاحًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

الشرح: وهذا كما قال أنه لا بأس بالصلاة في السباخ والتيمم بها للآية التي احتج بها، وروى عن مجاهد أنه قال: لا يتيمم بالسباخ، والدليل عليه الآية.

ومن جهة السنة ما روى عن جابر بن عبدالله أن النبي الله قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لى الأرض مسجدًا وطهورًا، فأيما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل، وأحلست لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى، وأعطيت الشفاعة، وكان النبى الله يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة».

فقال النبى الله الله الله الله الله الأرض مسجدًا وطهورًا ولم يفرق بين السباخ وغيرها، وأصل مالك في ذلك أن كل ما كان من جنس الأرض ولم يتغير عن حكم الأصل، فإنه يجوز التيمم به، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا يجوز التيمم بغير التراب، وله في الرمل قولان. وقال الشيخ أبو إسحاق: لا يتيمم برمل لا تراب فيه، ولا بحجر سقط عنه ترابه، فذهب مذهب الشافعي.

والدليل على ما ذهب إليه مالك وجمهور العلماء قوله تعالى: ﴿فتيمموا صعيدًا طيبًا﴾ [النساء: ٤٣] والصعيد وجه الأرض، ترابًا كان أو رملاً أو حجرًا. قال ابن الأعرابي وأبو إسحاق والزحاج: قال أبو إسحاق: لا أعلم فيه خلافًا بين أهل اللغة.

ودليلنا من جهة السنة الحديث المتقدم: «جعلت لى الأرض مسجدًا وطهـورًا» ولـم يخص ترابًا من غيره.

ودليلنا من جهة القياس، أن هذا جزء طاهر من الأرض لم يتغير عن جنس الأصل، فحاز التيمم به كالتراب.

مسألة: ولا يجوز التيمم بالجير، ويجىء على قول ابن حبيب: أنه يجوز التيمم به. والأول أصح لأنه قد تغير بالطبخ عن حنس أصله.

مسألة: وهل يجوز التيمم بالمسح أم لا؟ قال القاضى أبو الحسن: يتيمم به، ورأيت لبعض أصحابنا لا يتيمم به. قال القاضى أبو الوليد، رضى الله عنه: والملح عندى على ضربين، معدنى محت من الأرض كالحجارة، فهذا حكمه حكم الزرنيخ والكحل. والضرب الشانى، يجمد من الماء، فحكمه عندى حكم الثلج، بل هو أشد من الثلج لما فيه من الصناعة.

مسألة: وأما الثلج، فقد روى ابن زياد عن مالك فى المدونة، وابن وهب عن مالك فى المبسوط: ويتيمم به. زاد ابن وهب: والجليد، وذكر الشيخ أبو بكر أن ابن القاسم روى عن مالك: لا يجوز التيمم بالثلج.

وجه الرواية الأولى: أن الثلح حامد إذا قصد المكلف تغيير الماء به لم يسلبه ذلك حكم التطهير، فحاز به حال انفراده كالتراب. ووجه الرواية الثانية أن هذا ليس بصعيد، فلم يجز التيمم به كالنبات.

مسألة: وأقل ما يكفى التيمم من التراب ما يضرب عليه بيده مرتين، فإن لم يجد إلا ما يضرب عليه مرة واحدة، فقد قال القاضى أبو الحسن: ليس عليه استعماله لأنه لا ينتفع به إذا لم يكمل تيممه، وهذا مبنى على قول ابن نافع المتقدم: أن الضربة الواحدة لا تجزئ، وأما على قول مالك فإنه يستعمله ويجزيه ذلك لوجهه ويذيه، وبالله التوفيق.

فصل: ومن لم يجد ماءً، ولا ترابًا من مريض أو مربوط لا يجد من يناوله إياه، فروى عن مالك: لا صلاة عليه، وبه قال أصبغ. وروى أصبغ وأبو زيد عن ابن القاسم: يصلى كذلك.

وجه قول مالك أن هذا محدث لا يقدر على رفع حدث ولا استباحة الصلاة بالتيمم، فلم تكن عليه صلاة كالحائض.

ووجه قول ابن القاسم: أن هذا مكلف يقدر على إزالة حدثه، فوحبت عليـه الصـلاة وإن لم يجد ما يزيله به كالذي لا يجد الماء يجد التراب.

فرع: فإذا قلنا بقول ابن القاسم، ففى العتبية عنه من رواية أبى زيد: يعيد أبدًا. ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون، وروى ابن سحنون عن أبيه: لا إعادة عليه. وإذا قلنا بقول أصبغ، فقد قال ابن حبيب: لا يعيد، وحكاه القاضى أبو الحسن على المذهب أنه لا يعيد، قال: ومن قال من أصحابنا: يعيد، فمعناه في المربوط على طهارة لا يصلى إيماءً.

٤٣٨ ......ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض

# ١٢٢ - مَالِك، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؛ أَنَّ رَجُلا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهَا إِزَارَهَا، ثُمَّ يَحِلُ لِي مِنِ امْرَأَتِي وَهِي حَائِضٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللهُ اللَّهُ الللهُ اللَّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

الشرح: قوله: «ها يحل لى من امرأتى وهى حائض»، وإن كان لفظًا عامًا فهو حاص بالاستمتاع بالوطء؛ لأنه إذا وقع السؤال على عين من الأعيان انصرف بالعرف والعادة إلى المنافع المقصودة منه، والمقصود من المرأة الاستمتاع والوطء، فكان السؤال على ما يحل له من وطئها في حال حيضها لما علم أنه ممنوع من وطئها في الفرج لقول الله تعالى: ﴿ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض [البقرة: ٢٢٢] وانصرف الاعتزال أيضًا إلى اعتزال وطء لما تقدم ذكره، وعلم هذا السائل أن الاستمتاع بالنظر إليها والمباشرة لها والقبل وغير ذلك من الاستمتاع مباح، فطلب تحديد المباح وتمييزه من المحظور.

فصل: وقوله ﷺ: «لتشد عليها إزارها ثم شأنك بأعلاها» جواب للسائل ونص منه له على المباح بأنه ما فوق المتزر، وما ليس بمباح، فلا يجوز أن يطأ امرأته تحت الإزار فى فرج ولا غيره، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، وذهب أصبغ من أصحابنا ومحمد بن الحسن من أصحاب أبى حنيفة إلى أنه يجوز وطؤها تحت الإزار فيما عدا الفرج.

والدليل على صحة القول الأول قولة تعالى: ﴿قُلْ هُو أَذَى فَاعْتَوْلُوا النساء فَى المحيض﴾ [البقرة: ٢٢٢] وعلم أنه أراد اعتزالهن بالوطء، فيحب حمل ذلك على عمومه إلا ما خصه الدليل واستدلالى في المسألة، وهو أن الوطء في الحيض إنما منع لموضع أذى الدم أن ينال الرجل أو يصيبه ولا يؤمن من ذلك فيما دون الإزار، وإنما جاز ذلك فيما فوق الإزار لأن ذلك يؤمن به، وهذا القول أحوط. والقول الثناني محتمل إذا أمن الدم.

فصل: فأما الوطء في الفرج في وقت الحيض، فلا خلاف في منعه، فمن فعـل ذلـك

١٢٢ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٠١.

وقال ابن عبدالبر: لا أعلم أحدا روى هذا الحديث مسندًا بهذا اللفظ. ومعناه صحيح ثابت. وأخوجه الدارمي كتاب الطهارة برقم ١٠٣٢. والبيهقي في السنن الكبرى ١٩١/٧ عن زيد ابن أسلم. وذكره في الكنز برقم ٤٤٨٩٥ ١٦ /٣٥٣ وعزاه لمالك، والبحاري، ومسلم، عن زيد بن أسلم.

الطهارة .....

فقد أثم ولا غرم عليه، وبه قال أبو حنيفة والشافعي في الجديد. وقال في القديم: عليه دينار يتصدق به، وبه قال ابن حنبل. ودليلنا من جهة القياس، أن هذا وطء محرم لا لحرمة عبادة فلم تجب فيه كفارة كالزنا.

١٢٣ - مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِى عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ اللَّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ اللَّهِ عَلَى فَي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّهَا قَدْ وَثَبَتْ وَثُبَةً شَدِيدَةً. كَانَتْ مُضْطَجَعَةً مَعَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى: «مَا لَكِ؟ لَعَلْ كِ نَفِسْتِ» يَعْنِى الْحَيْضَةَ. فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَى نَفْسِكِ إِزَارَكِ، ثُمَّ عُودِى إِلَى مَضْجَعِكِ».

الشرح: قولها: «إنها وثبت وثبة شديدة»، يريد لما رأته من دام الحيضة لمكان رسول الله على معها.

وقوله: «لعلك نفست»، يريد لعل الموجب لوثبتك النفاس؟ وهو الحيض، فقالت: «نعم»، فأعلمها بما يجب أن تمتثله في مثل هذا الحال، فقال: «شدى على نفسك إزارك» يريد أن تشد الإزار على ما حرت العادة بشده عليها منها ونفسها حقيقتها، ففهم من ذلك شدى الإزار على ما حرت به العادة كما لو قال: شدى عليك إزارك، لفهم ذلك منه.

فصل: وقوله على: «ثم عودى إلى مضجعك» دليل على ما تقدم من مباشرة الحائض إذا ائتزرت ومضاجعتها لأن الذى حظر عليه وطؤها فى موضع مخصوص، وأما الالتذاذ بها فليس بممنوع ولا محظور.

١٧٤ - مَالِك، عَنْ نَافِع؛ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَة، يَسْأَلُهَا: هَلْ يُهَاشِرُ الرَّحُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَتْ: لِتَشْدُ إِزَارَهَا عَلَى أَسْفَلِهَا، ثُمَّ يُهَاشِرُهَا (١) إِنْ شَاءَ.

١٢٣ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٠٢.

قال ابن عبدالبر: هكذا هذا الحديث في الموطأ، كما روى، منقطع، ويتصل معناه مــن حديث أم سلمة عن النبي ﷺ، ولا أعلم أنه روى من حديث عائشة بهذا اللفظ البتة.

أخرجه الترمذى كتاب الطهارة برقم ١٢٢. والنسائى كتاب الحيض والاستحاضة برقم ٣٧٣، ٣٧٤. وابن ماحه كتــاب الطهـارة وسننها برقــم ٦٣٥، ٦٣٦. وأحمــد بالمسند برقــم ٢٣٨٢.

١٢٤ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٠٣. أخرجه الدارمي كتاب الطهارة برقم ١٠٣٣.
 ١١) المباشرة: المعاشرة فيما دون الجماع.

الشرح: سؤال عبدالله عائشة وإن كان من أهل النظر والاستدلال لموضعها من رسول الله فل وأنها عرفت ذلك من فعله مرارًا فسألها عن ذلك، فقالت: «لتشد عليها إزارها على أسفلها»، تريد على الوجه المعتاد ثم يباشرها، إن شاء على ما تقدم من مباشرة الحائض بعد شد إزارها.

• ١٢٥ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ؛ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، سُئِلا عَنِ الْحَائِضِ، هَلْ يُصِيبُهَا زَوْجُهَا إِذَا رَأْتِ الطَّهْرَ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ؟ فَقَالًا: لا، حَتَّى تَغْتَسِلَ.

الشرح: قوله: «هل يصيبها زوجها إذا رأت الطهر»، يريد بذلك إذا رأت علامة وجوب الطهر، وأما الطهر فليس بمرئى وإنما ترى المرأة من القصة البيضاء أو الجفوف ما يوجب عليها الطهر ولا يجب لزوجها أن يصيبها بذلك حتى تغتسل، سواء كان انقطع دمها لأكثر الحيض أو لأقله، وعلى هذا جمهور الفقهاء، وبه قال مالك والشافعي. وقال ابن بكير: الإمساك عنها استحسان. وقال أبو حنيفة: إذا انقطع الدم لأكثر أمد الحيض، وهو عشرة أيام عنده، حاز للزوج أن يطأها قبل أن تغتسل، فإن انقطع عنها قبل ذلك لم يجز له أن يطأها حتى تغتسل أو يحكم بطهرها لمجيء آخر وقت صلاة.

والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرهن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والتطهر إنما هو الاغتسال لأنه تفعل ولا يقال لانقطاع الدم تطهر، وإن جاز أن يقال له طهر، فإن قيل لا نسلم أن معنى يطهرن يغتسلن، ويجوز أن يقال تطهرت المرأة، إذا انقطع عنها الدم، وإن لم يكن ذلك من فعلها، كما يقال تطهرت الأرض، إذا زال ما فيها من الأذى والنجاسة ويقال تقطع الحبل وتكسر الكوز، وإن لم يكن شيء من ذلك من فعلهما، وإنما معناه انقطع الحبل وانكسر الكوز، وكذلك في مسألتنا معنى تطهرن، تطهرن بانقطاع الدم عنهن، وإن لم يكن من فعلهن.

والجواب أن الفراء من أهل العلم بهذا الشأن، قال في معنى قوله: ﴿حسى يطهرن هو [البقرة: ٢٢٢]، هو الغسل، ولا نعلم له في ذلك مخالفًا، ويدل على ذلك أن تطهرن هو تفعلن، والتفعل وقوع الفعل ممن يضاف إليه هذا مقتضاه في كلام العرب وهو يمنع من حمله على انقطاع الدم لأن ذلك ليس من فعل النساء. وقولهم: تطهرت الأرض وتكسر

١٢٥ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٠٤.

الطهارة .....الطهارة ....

الكوز على سبيل التجوز والاتساع لأن ذلك ليس من فعلها، وإنما معناه طهرت لما يقال طال الزرع وكثر الماء، وإن لم يكن شيء من ذلك من فعلهما، ولكنه يضاف إليهما مجازًا واتساعا، ولا يجوز أن يصرف اللفظ عن موضوعه، ومقتضاه إلى مجاز له إلا بدليل ولا دليل لكم من هذا الموضع.

ومما يبين ما ذكرناه قوله في آخر الآية: ﴿إِنَّ اللَّه يُحسب التوابين ويحب المتطهرين ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فمدح المتطهرين وأثنى عليهم، وذلك يقتضى أن يكون التطهير من فعلهم، وقد علمنا أن انقطاع الدم ليس من فعل المرأة ولا تمدح به.

فرع: وإذا لم تحد التى انقطع دم حيضتها الماء فتيممت لم يجز وطؤها بطهر التيمم، هذا المشهور من مذهب مالك. وقال الشيخ أبو إسحاق: ويجوز وطؤها بالتيمم، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: إن صلت بالتيمم حاز وطؤها، وإن لم تصل لم يجز وطؤها، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾ [البقرة: ٢٢٢]. ودليلنا من جهة القياس أن الوطء يتقدمه معنى يبطل التيمم، وهو المباشرة، فلم يجز بعده الوطء كما لو رأى الماء.

## \* \* \*

# طهر الحائض

١٧٦ - مَالِك، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ مَـوْلاةِ لَعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ النِّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، بِالدِّرَجَةِ(١) فِيهَا الْكُرْسُفُ(١)، فِيهِ الصَّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلاةِ. فَتَقُولُ لَهُنَّ: لا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْفَصَّةَ (١) الْبَيْضَاءَ. تُرِيدُ بِذَلِكَ، الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ.

١٢٦ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٠٥٠

<sup>(</sup>۱) بالدرحة: قال ابن عبدالبر: من رواه هكذا فهو على تأنيث الدرجة، وكان الأخفش يرويسه الدرحة، ويقول: هو جمع درج مثل خرحة، وخرج وترسة وترس، وقال صاحب النهاية: هكذا يروى بكسر الدال وفتح الراء جمع درج، وهو كالصفد الصغير تضع فيه المرأة خف متاعها وطيبها، وقيل إنما هو بالدرحة تأنيث درج، وقيل: إنما هى الدرحة بالضم وجمعها المدرج وأصله شيء يدرج أي يلف فيدخل في حياء الناقة، ثم يخرج ويترك على حوار فتشتبه فتظنه ولدها فتر أمه. انظر: (تنوير الحوالك ص ٥٩).

<sup>(</sup>٢) الكرسف: هو القطن.

<sup>(</sup>٣) القصة: بفتح القاف والصاد المهملة المشددة، قال ابن رشيق: وهو الطهر الأبيــض الــذى-

الشرح: قولها: «كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة»، تريد لعلمها بهذا الأمر لأنها كانت مع النبي في وتدل عليه في السؤال عن أحكام الحيض وتظهر إليه من السؤال عنه ما يستحى منه النساء، فاستقر عندها من علم ذلك ما لم يصل إلى غيرها، فكان النساء يرجعن في علم ذلك إليها فكن يبعثن إليها بالدرجة، وهي جمع درج فيه الكرسف، وهو القطن لأنه أفضل ما يستبرأ به الرحم والدم لنقائه وبياضه وتحفيفه الرطوبات فتظهر فيه آثار الدم ما لا تظهر في غيره.

فصل: وقولها: «فيه الصفرة من دم الحيضة»، فإن النساء كن يسألن عائشة إذا رأينها عن الصلاة فكانت عائشة تحكم بأنها حيضة، وتقول لهن: «لا تعجلن حتى تريس القصة البيضاء»، وترى أنهن ممنوعات من الصلاة إذا رأين الصفرة في زمن الحيض؛ لأنها حيض، وهذا الذي ذهب إليه مالك أن الصفرة والغبرة والكدرة كلها دماء لها بحكم الدم، وذلك يرى في وقتين، أحدهما: قبل الطهر، والثاني: بعده، فأما ما رأت منه قبل الطهر، فهو عند مالك دم حيض، سواء تقدمه دم قليل أو كثير، وكذلك لو رأت زمن من الحيض ابتداء، دون أن يتقدمه دم، فإنه يكون حيضًا، وإن رأته النفساء كان نفاسًا، وإن كان في زمن الاستحاضة كان استحاضة، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي.

وقال أبو يوسف: لا يكون حيضًا إلا أن يتقدمه دم يومًا وليلة. وحكى عن بعضهم، أنه لا يكون حيضًا إلا في الأيام المعتادة فإن رأته المبتدأة أو رأته المعتادة في غير أيام العادة لم يكن حيضًا.

والدليل على ما نقوله، قول عائشة في الحديث المتقدم، وهي من أعلم الناس بهذا الشأن، وقد شاع ذلك من فتواها مع تكرر ذلك عليها ولم ينكره عليها أحد ولا خالفها فيه مخالف، فثبت أنه إجماع.

ودليلنا من جهة القياس أن هذا معنى لو رؤى بعد دم يــوم وليلـة كــان حيضًا، فـإذا رؤى مبتدأ وجب أن يكون حيضًا كالدم الأحمر.

مسألة: وأما ما رؤى بعد الطهر، فقال عبدالملك: ما رأته المرأة بعد الاغتسال من حيض أو نفاس من قطرة دم أو غسالة، فإنه لا يجب به غسل وإنما يجب به الوضوء، وهى الترية عنده.

<sup>-</sup>يرينه النساء عند النقاء من الحيض شبه بياضه بالقص، وهو الجص، وقال في النهاية: هـو أن تخرج القطنة أو الحرقة التي تحشى بها الحائض كأنها قصة بيضاء لا يخالطها صفرة، وقيـل القصة شيء كالحيط يخرج بعد انقطاع الدم كله. انظر: (تنوير الحوالك صــ٦).

ووجه ذلك ما رواه قتادة عن أم الهذيل عن أم عطية، قالت: كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئًا. قال الداودى: الترية الماء المتغير دون الصفرة. وقال أحمد بن المعدل في المبسوط: الترية هي الدفعة من دم الحيض لا يتصل بها من الحيض ما يكون حيضة كاملة.

فصل: وقولها: «لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء»، تريد لا تعجلن بالصلاة حتى ترين القصة البيضاء وهى علامة الطهر، والمعتاد في الطهر أمران: القصة البيضاء، وهى ماء أبيض، وروى على بن زياد عن أنه شبه المنى، وروى ابن القاسم عن مالك أنه شبه المبول.

والأمر الثانى: الحفوف، هو المرأة تدخل القطن أو الخرقة فى قبلها فيخرج ذلك جافًا ليس عليه شىء من دم. وعادة النساء تختلف فى ذلك فمنهن من عادتها أن ترى القصة البيضاء، ومنهن من عادتها أن ترى الجفاف، فمن كانت من عادتها أن ترى أحد الأمرين، فرأته حكم بطهرها، وإن رأت غيره هل تطهر بذلك أم لا؟ قال ابن القاسم: القصة البيضاء، ومن كانت عادتها برؤية القصة البيضاء لم تطهر برؤية الجفوف.

وروى ابن حبيب عن ابن عبدالحكم: الجفوف أبلغ فمن كانت عادتها القصة البيضاء طهرت بالجفوف، ومن كانت عادتها الجفوف لم تطهر بالقصة البيضاء.

وجه ما قاله ابن القاسم أن القصة البيضاء علامة للطهر لا تكون إلا عنده، والجفوف قد يوجد في أثناء الدم كثيرًا فكانت القصة البيضاء التي لا توجد مع الدم أصلا أبلغ في الدليل على انقطاعه.

ووجه قول ابن عبدالحكم أن القصة من بقايا ماء ترخيه الرحم من الحيضة كالصفرة والكدرة، والجفوف انقطاع ذلك كله فكان أبلغ.

وقال القاضى أبو محمد وأبو جعفر الداودى: النظر أن يقع الطهر بكل واحد من ذلك لمن كانت تلك عادتها، ولو لم تكن عادتها.

فرع: وهذا في المعتادة فأما المبتدأة، فقد قـال ابـن القاسـم وابـن الماحشـون: أنهـا لا تطهر إلا بالجفوف. وهذا من ابن القاسم نزوع إلى قول ابن عبدالحكم.

١٢٧ - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنِ ابْنَةِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَنَّهُ

١٢٧ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٠٦.

٤٤٤ .....الطهارة

بَلَغَهَا، أَنَّ نِسَاءً كُنَّ يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، يَنْظُرْنَ إِلَى الطَّهْرِ، فَكَانَتْ تَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ، وَتَقُولُ: مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا.

الشرح: وقولها: «بلغها أن النساء كن يدعون بالمصابيح من جوف الليل»، تريد أنهن كن يفعلن ذلك في أثناء نومهن ينمن ثم يقمن، فيدعون بالمصابيح من حوف الليل قبل وقت الصلاة ثم يعدن إلى النوم، ولم يكن يردن الصلاة من الليل فكانت تعيب ذلك عليهن لتكلفهن من ذلك ما لا يلزم، وإنما يلزم النظر إلى الطهر إذا أردن النوم، وإذا قمن لصلاة الصبح، قاله مالك في المبسوط.

وقال الداودى: عليهن أن ينظرن قرب الفجر، هل يجب عليهن صلاة العشاءين أو إحداهما؟ وهل يجب عليهن السوط: وعليهن أن ينظرن في أرمضان؟ ومن المبسوط: وعليهن أن ينظرن في أوقات الصلوات فأما أن يقمن من حوف الليل أو قبل الفجر للنظر إلى الطهر خاصة، فإن مالكا قال: لا يعجبني ذلك، ولم يكلف الناس مصابيح.

ووجه ذلك أنه لو كان عليهن النظر من جوف الليل إلى الطهر لما جاز لهن النوم لتلا يفوتهن النظر بالنوم.

فصل: وقول ابنة زيد: «ما كان النساء يصنعن هذا»، تريد أن هذا تكلف ما لا يجب عليهن وذلك أن من أدركته من النساء كن أكثر اجتهادًا وأفضل علمًا ولم يكن يصنعن ذلك لسبب العشاءين لأن النظر إلى الطهر بسببهما انقضى عند النوم أو الليل، وإنما يكون على قول أبى جعفر الدمياطى فى آخر وقتهما مع التمكن من ذلك.

سُئِلَ مَالِكَ عَنِ الْحَاثِضِ تَطْهُرُ فَلا تَجِدُ مَاءً هَلْ تَتَيَمَّمُ قَالَ: نَعَمْ لِتَتَيَمَّمْ فَإِنَّ مِثْلَهَا مِثْلُ الْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً تَيَمَّمَ.

الشرح: وهذا كما قال لأن الحيض بعد انقطاع دمه حدث يمكن رفعه بالغسل كالجنابة والجنب إذا لم يجد الماء تيمم للصلاة وغيرها من موانع الجنابة، فكذلك الحائض إذا لم تجد الماء تتيمم وتستبيح بذلك موانع الحيض غير الوطء مما قدمنا ذكره.

### \* \* \*

# جامع الحيضة

١٢٨ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ النَّبِيِّ الْمَوْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى
 الدَّمَ أَنَّهَا تَدَعُ الصَّلاةَ.

١٢٨ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٠٧.

الشرح: قولها في المرأة الحامل ترى الدم: «أنها تدع الصلاة»، تريد أن دمها دم حيض يحكم له بإسقاط فرض الصلاة ومنع الصلاة وغير ذلك من موانع الحيض، كما لو كانت حائضًا وإلى هذا ذهب مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: ما رأته الحامل من الدم، فهو دم فساد وليس بدم حيض، فلا تدع الصلاة ولا الصوم ولا تمتنع من شيء من موانع الحيض، وقال: لو أخذت في هذا بالأحوط فتصلى وتصوم ولا يقربها زوجها ثم تقضى الصوم لكان أحوط.

ودليلنا من جهة القياس أن هذا دم في زمن الحيض خارج من المخرج المعتاد، فوجب أن يكون حيضًا كدم الحائل.

١٢٨ - م مَالِك أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ، عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ تَرَى الدَّمَ؟ قَالَ: تَكُفُّ عَن الصَّلاةِ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِك: وَذَلِكَ الأَمْرُ عِنْدَنَا.

الشرح: وهذا على ما تقدم من أن الحمل لا يمنع الحيض، وأن الدم متى وجد من الحامل حكم بكونه حيضًا وامتنعت المرأة من مواضع الحيض، ونص على الصلاة لأنها اكد العبادات وأعظمها شأنًا، وإذا كان الدم يمنعها وبوجب الكف عنها، فبأن يمنع ذلك أولى وأحرى، ودم الحيض يمنع عشرة أشياء، أحدها: رفع حدثه، والثانى: صحة الصلاة، والثالث: صحة الصوم، والرابع: مس المصحف.

وروى أبو زيد عن ابن القاسم في العتبية: للحائض أن تمسك اللوح تقرأ فيه وتكتب القرآن على وجه التعلم وما كتب في الرقاع من آيات القرآن على وجه التعوذ، فيعلق على الحائض والصبي، وقد روى أشهب عن مالك: لا بأس بذلك إذا حرز أو حعل في شيء يكنه.

والخامس: الجماع على وجه مخصوص، والسادس: دحول المسجد، والسابع: الطواف، والثامن: الاعتكاف، والتاسع: إيقاع الطلاق على الحائض.

وفى منعه قراءة القرآن، روايتان، إحداهما: المنع، والثانية: الإباحة. ذكر القاضى أبـو محمد تسعة أشياء، فلم يذكر الاعتكاف ولا إيقاع الطلاق، وزاد على ما ذكرنا منعه وجوب الصلاة، وقال في الصوم: يمنع فعله ولا يمنع وجوبه.

١٢٨ -م ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٠٨.

وهذا الذى ذكره يحتاج إلى تأمل وذلك أن الفعل إذا لم يصح انتفى وحوبه؛ لأن تكليفه لا يصح، فإذا قلنا: إن دم الحيض يمنع صحة الصوم، فلا معنى لقولنا: إن دم الحيض يمنع صحة الصلاة، فلا معنى لقولنا: إن دم الحيض يمنع صحة الصلاة، فلا معنى لقولنا: إن دم الحيض يمنع صحة الصلاة، فلا معنى لقولنا: إنه وحوبها لأنه يستحيل أن يجب ولا يصح فعلها.

وكذلك قوله: لا يمنع وجوب الصوم، غير صحيح؛ لأن الصوم في زمن الحيض لا يجب لوجه، ولو وجب لأثمت الحائض بتأخيره ولوجب أن يصح منها فعله، وإنما يجبب عليها صيام آخر في غير أيام الحيض، وإنما يقال أن ما تفعله الحائض من الصوم بعد انقضاء أيام الحيض قضاء على سبيل المجاز والاتساع.

النَّبِيِّ هَوْ النَّبِيِّ هُوْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَاثِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيِّ النَّبِيّ قَالَتْ: كُنْتُ أُرَجِّلُ<sup>(١)</sup> رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَاثِضٌ.

الشرح: ترجيلها لرأس رسول الله الله الله على جواز مباشرة الحائض، وقد ذكر ذلك إذا كان يمعنى الاستمتاع، وفي هذا زيادة جواز مباشرتها لغير الاستمتاع وتصرفها كتصرف الطاهر في جميع حوائج الرحال، وقد كانت اليهود إذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من البيت فلم يؤاكلوها ولم تتصرف بين أيديهم، فأمر النبي الله يمخالفتهم في ذلك وأباح مباشرتها لأن الحائض ليست بنحس، وإنما النحاسة في الدم. وأما الحدث فليس بنجاسة وإنما هو حكم، وقد روى عن النبي الله اله العائشة: «ناوليني الخمرة، من المسجد، فقالت: إنى حائض، فقال رسول الله الخيا: إن حيضتك ليست في يدها فتنجس الخمرة بذلك.

مسألة: وأما استناد المصلى إلى الحائض، فقد قال ابن القاسم في المريض، لا يستطيع

<sup>1</sup>۲۹ - أخرجه البخارى كتاب الغسل برقم ۲۶۸. ومسلم كتاب الحيض برقم ۲۹۷، والنسائى كتاب الطهارة برقم ۲۷۷، ۲۷۲، ۲۷۷، الحيض والاستحاضة برقم ۲۸۳، والغسل والتيمم برقم ۲۵۳. وأبو داود كتاب الصوم برقم ۲۶۹. وابن ماجه كتاب الطهارة وسننها برقم ۲۳۳، وكتاب الصيام برقم ۲۷۷، واللباس برقم ۳۲۵۳. وأحمد بالمسند برقم ۲۳۷۱، و٢٣٧، وكتاب الطهارة برتم ۲۰۷۱، والدارمي كتاب الطهارة برقم ۲۰۷۱، ۲۰۲۱، ۲۰۷۱، دو الخطيب في كتاب الطهارة برقم ۲۰۱۸، ۱۰۲۹، والخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب المهمن عائشة. والخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب ۲/۲۸ عن عائشة.

<sup>(</sup>١) أرحل: الترحل هو تمشيط الشعر.

الطهارة ...... الطهارة المستمنان المستمان المستمنان المستمان المستمان المستمان المستمان المستمان

أن يصلى جالسًا إلا أن يستند إلى أحد: أنه يصلى مستندًا ولا يستند إلى حــائض ولا إلى جنب، وقال أشهب: يستند إن شاء إلى حائض وإلى جنب.

وجه ما قاله ابن القاسم أن حدث الحيض لما منع الحائض الصلاة منع غيرها أن يستند إليها كالنجاسة.

ووجه ما قاله أشهب ما روى منصور بن صفية عن أمه عن عائشة أن النبي الله كان يتكئ في حجرى، وأنا حائض، ثم يقرأ القرآن.

ومن جهة المعنى أن هذا حدث فلم يمنع صحة صلاة من استند إليه كالحدث الأصغر، وقد قال بعض القرويين: إن ذلك ليس باختلاف من قولهما، وإنما معنى قول ابن القاسم أنه إنما منع ذلك لنجاسة الثوب أو الجسد لأن الغالب أن ثوب الجنب والحائض لا يسلم من نجاسة، وأن أشهب إنما حوز ذلك إذا تيقن سلامة ثيابهما من النجاسة، والقول الأول أظهر.

• ١٣٠ - مَالِك، عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ بْنِ الرَّبَيْرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلَتِ امْرَأَةٌ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ أَنَّهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ فِيهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ عِنْ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُضُهُ (١) أَسَال أَوْل إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُضُهُ (١) أَسَال

۱۳۰ - أخرجه البخاری كتاب الوضوء برقم ۲۷۷. ومسلم كتاب الطهارة برقــم ۲۹۱. والـترمذی كتاب الطهارة برقم ۱۲۸. والنسائی برقم ۲۹۳. وأبو داود برقــم ۳۲۰، ۳۲۱. وابن ماحه كتاب الطهارة وسننها برقم ۲۲۹. وأحمد بالمسند برقم ۲۳۳۸، ۲۶٤۱، والدارمی كتاب الطهارة برقم ۷۷۲، ۱۰۱۱، ۱۰۱۸، والبغوی بشرح السنة ۷۲/۲ عن أسماء. وابن عساكر ٥٥/٥ بتهذيب تاريخ دمشق عن أسماء.

(۱) قال ابن عبدالبر: وروى: دفلتقرصه، بفتح التاء وضم الراء وكسرها أيضا، ويروى على التكثير: دفلتقرصه، بضم التاء وكسر الراء وتشديدها. وقال أبو عبيد: دفلتقرصه، يقول: دفلتقطعه بالماء، وكل مقطع فهو مقرص، يقال منه: المرأة قرصت العجين إذا قطعته. قال ابن عبدالبر: قول أبي عبيد – عندى – في هذا بعيد، وحير منه قول الأخفش: سئل عن هذه الكلمة فأراهم كيف ذلك القرص، فضم إصبعيه الإبهام والسبابة، وأحذ بهما شيئًا من ثوبه، فقال: هكذا يفعل بالماء في موضع الدم، ثم كما يقرص الرحل حاربته هو كذلك القرص، قال: وأما القرس بالسين فهو قرس البرد.

قال ابن عبد البر: هؤلاء إنما فسروا اللفظة في اللغة، وأما المعنى المقصود إليه بهـذا الحديث-

الشرح: سؤال المرأة يحمتل أن يكون عما يلزم من أصابها ذلك من الامتناع من لبس الثوب أو قطع موضع الدم لشناعة نجاسته في نفسها، وأنه ليس كسائر الدماء، ويحتمل أن تسئل كيف تصنع في غسله فأمرها رسول الله في أن تقرضه، رواه يحيى «فلتقرضه»، بضم الراء وتخفيفها، وتابعه على ذلك ابن بكير وأكثر الرواة. ورواه القعنبي «فلتقرضه» بكسر الراء وتشديدها، ومعنى ذلك أن تأخذ من موضع الدم بأصبعيها وتغمزه للغسل، فيحتمل أن يكون ذلك هو الغسل، واستغنى عن ذكر الماء مع القرض لما علم أنه يقتضى ذلك لأن فائدته إنما تتم ثم يكون النضح بعد ذلك لسائر الثوب لما لم يتيقن منه نجاسة.

وقد روى عن عائشة تفسير ذلك: كانت إحدانا تحيض ثم تقرص الدم من ثوبها عند طهرها فتغسله وتنضح على سائره، ثم تصلى فيه، فأخبرت أن النضح كان على سائر الثوب وأن القرص والغسل كان لموضع الدم، ويحتمل أن يكون التقريص معه نضح الماء فيكونان غسلا للدم وتكون «ثم» بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿آمن وعمل صالحا ثم اهتدى ﴿ [الكهف: ٨٨] ومعناه واهتدى، إلا أن الأول أظهر لأن «ثم» تقتضى الترتيب والمهلة.

وقوله: «ثم لتصلى فيه» يقتضى أن ذلك كمال طهارته لأنها لا تصلى فيه إلا بعد أن تتم طهارته.

### \* \* \* الستحاضة

١٣١ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا

-فى الشريعة، فهو غسل دم الحيض من الثوب إذا أصابه، والخبر بأنه يجب غسله لنجاسته، وحكم كل دم كدم الحيض، إلا أن قليل المدم متحاوز عنه لشرط الله عز وحل فى نحاسة المدم أن يكون مسفوحًا فحيند هو رحس، والرحس النجاسة. انظر: (التمهيد، حديث رابع وثلاثون لهشام بن عروة).

الطهارة ......الطهارة .....

قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِى حُبَيْشِ ('): يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّى لا أَطْهُرُ، أَفَأَدَعُ الصَّلاةَ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكِ عِرْق ('')، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَشْبَ قَدْرُهَا، فَاغْسَلِى الدَّمَ عَنْكِ وَصَلِّى».

الشوح: قوله: «إنى لا أطهر»، تريد لا ينقطع عنها الدم، فهل تدع الصلاة أبدًا ما دامت ترى الدم، فقال رسول الله على: «إنما ذلك عرق وليست بالحيضة» يريد أن الدم إذا تمادى بها علم أنه عرق لأن دم الحيضة يتقطع ويأتى بعده الطهر.

فصل: وقوله: «فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة» فى المبسوط من رواية يحيى الفربرى عن مالك أن معنى إقبال الحيضة وإدبارها فى التى تتقطع حيضتها وتختلط بأيام الطهر، فأمرت بترك الصلاة إذا رأت الدم، وهو إقبال الحيضة، وأمرت بفعل الصلاة إذا رأت الله، وهو إقبال الحيضة، وأمرت بفعل الصلاة إذا رأت الطهر، وهو إدبار الحيضة.

قال القاضى أبو الوليد: والحديث عندى يحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون من أهل التمييز لدم الحيض باللون والرائحة. وقد روى عن النبى أنه قال: «إذا كانت دم الحيضة فهو دم أسود معرق». وإن كان الحديث ليس بثابت إلا أن فيه ترجيحًا للتأويل، فعلى هذا إذا كانت من أهل التمييز، وكانت مستحاضة فإنها تصلى أبدًا وتصوم حتى ترى دمًا لا تشك أنه دم حيض، ويمضى لها من العدة مقدار أقبل الطهر، فتمسك عن الصوم والصلاة وتكون حائضًا، فإن رأت دم حيض لا تشك فيه ولم يمض لها مقدار أقل الطهر، أو مضى لها مقدار طهر ولم تر التغيير الذي لا يكون إلا للحيض، فإنها لا تكون حائضًا ولا يمتنع منها زوجها، فعلى هذا يكون تقدير الحديث.

«فإذا أقبلت الحيضة» بأن ترى الدم المتغير، وقد مضى الطهر، «فدعى الصلاة فإذا ذهب قدرها»، وذلك بأن ترى غير دم الحيض «فاغسلى عنك الدم وصلى»، فيكون هذا فعلها أبدًا مستمرًا.

<sup>=</sup>الطهارة برقم ۷۷۶، ۷۷۹، وعبدالرزاق بالمصنف برقم ۱۱۹۵ حـ ۳۰۳/۱ عن عائشة. وابن أبي شيبة ۱۲۰/۱ عن عائشة. وأبو عوانة بالمسند ابی شیبة ۱۲۰/۱ عن عائشة. وأبو عوانة بالمسند ۳۱۹/۱ عن عائشة.

<sup>(</sup>١) قال السيوطى فاطمة بنت حبيش: بالحاء المهملة والموحدة والشين المعجمة بصيغة التصغـير وهى غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثًا. انظر: (تنوير الحوالك صـ٦١).

<sup>(</sup>٢) قال السيوطي: عرق: بكسر العين وسكون الراء، هو المسمى بالعاذل، بالذال المعجمة.

والوجه الثانى أن تكون من غير أهل التمييز فإذا رأت تركت الصلاة قدر أمد أكثر الحيض، فإذا انقضى اغتسلت وصلت، وكانت مستحاضة فيكون إقبال الحيضة أول ما ترى الدم وإدبارها عند التقدير لها، فيكون ذلك على وجه التعليم لمن يصيبها بعد هذا ما قد أصاب فاطمة بنت أبى حبيش، وهذا إذا حملنا قولها: إنى لا أطهر، على حقيقته، وأن الدم يتصل ولا ينقطع عنها.

وإن قلنا: إنه على المجاز، وأن معناه لا يكاد ينقطع، فإنه يكون إقبال الحيض أول الدم ثم إدبارها إذا انقضى مقدار دم الحيض، ثم إقبالها إذا رأته مرة أخرى بعد انقطاعه، وهكذا أبدًا فيكون ذلك حواب فاطمة بنت أبى حبيش فيما سألته عنه وما تمتثله فى المستقبل.

مسألة: عن مالك في مقدار أقل الطهر روايتان، روى عنه ابن القاسم أن ذلك غير مقدر وأن الرجوع فيه إلى العرف والعادة.

ووجه ذلك أن كل أمر احتيج إلى تحديده ولم يرد في الشرع تحديده، فإن الرجوع فيه إلى العرف والعادة كالعمل في الصلاة.

والرواية الثانية أنه مقدر، واختلف فى التقدير، فروى فى المبسوط عبدالملك بن الماحشون: أقل الطهر خمسة أيام. وقال ابن حبيب: عشرة أيام. وقال محمد بن مسلمة: خمسة عشر يومًا.

وجه ما قاله محمد بن مسلمة، قال القاضى أبو الوليد: وهو الأظهر عندى، أن الله تعالى، جعل عدة المطلقة التى تحيض ثلاثة قروء وجعل عدة اليائسة ثلاثة أشهر، فأعلمنا بذلك أن بدل كل قرء شهر، فإذا صح ذلك لم يخل الشهر أن يكون قد أقيم مقام أكثر الحيض وأقل الطهر، أو مقام أقل الحيض وأكثر الطهر، أو مقام أكثرهما أو مقام أقلهما.

ولا يجوز أن يقام مقام أقلهما لأن أقل الحيض الذى يقع الاستبراء به ثلاثة أيام أو خمسة أيام على المحتلاف الرواية في ذلك وأقل الطهر خمسة عشر يومًا؛ وأقل من ذلك فيما دون مدة الشهر بكثير ولا يجوز أن يقام مقام أكثرهما، ولا مقام أقل الحيض وأكثر الطهر لأن أكثر الطهر لا حد له، فلم يبق إلا أن يقام مقام أكثر الحيض وأقل الطهر وليس من أصحابنا من يجعل الحيض أكثر من خمسة عشر يومًا فوجب أن يكون أقل الطهر بقية الشهر، وذلك خمسة عشر يومًا.

فصل: وقوله على: «فإذا ذهب قدرها»، يريد قدر الحيضة، وهـذا يختمل أن يراد به

الطهارة .....الطهارة .....

قدر الحيضة على ما قدره الشرع، إن كان في الشرع تقديره، ويحتمل أن يريد الله قدره على ما تراه الحائض المكلفة لذلك وتقدره وأن ذلك يصرف إلى اجتهادها أو لاجتهاد من يقدر ذلك لها ممن يلزم الحائض تقليده، ويحتمل أن يريد بقدرها على ما تقدم من عادتها في حيضها وفي هذا ثلاث مسائل، إحداها: معرفة أقل الحيض، والثانية: معرفة أكثره، والثالثة: معرفة مقدار حيض المبتدأة والمعتادة، إذا تمادى بها الدم اتصلت أيام الدم أو تخللها طهر.

مسألة: فأما أقل الحيض، فقال أصحابنا عن مالك: لا حد له، وهذا يحتاج إلى تفصيل على أصله، فأما في موانع الحيض فلا حد لأقله، وأما في الاعتداد والاستبراء، فلأقله حد. وقد قال القاضى أبو الفرج من أصحابنا: إن الدفعة من الدم حيض، وليست بحيضة.

وقد اختلف فيه أصحابنا فروى ابن القاسم عن مالك في كتاب الاستبراء من المدونة في التي ترى الدم يومًا أو يومين يسئلن عنه النساء، فإن قلن يقع به الاستبراء استبرأت به الأمة. وقال ابن الماجشون: لا يقع الاستبراء والاعتداد بأقل من خمسة أيام. زاد الشيخ أبو إسحاق في مختصره عنه: بلياليها. وقال محمد بن مسلمة: أقله ثلاثة أيام، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: أقل الحيض يوم وليلة.فيرجع الخلاف في إعادة الصلاة إذا كان اللهم أقل من ثلاثة أيام، مع أبي حنيفة، وإذا كان أقل من يوم وليلة، مع الشافعي.

والدليل على صحة ما نقوله قوله تعالى: ﴿ويسئلونك عن المحيض قبل هو آذى فاعتزلوا النساء في المحيض والبقرة: ٢٢٢] قلنا: من هذه الآية دليلان، أحدهما: اقتصاره في إجابتهم عن سؤالهم عن المحيض بأنه أذى وتفسيره لهم المحيض بالأذى، وذلك يقتضى أن كل أذى من هذا الجنس لما كان في حوابه تفسير ولا إعلام بمعنى الحيض.

والدليل الثانى: أمره باعتزال النساء فى المحيض، وذلك يقتضى أن يكون لنا طريق إلى معرفته ليصح اعتزالهن فيه، ولو لم يعلم ذلك إلا بعد انقضاء يوم وليلة أو ثلاثـة أيـام لكان قد علق الأمر بما لا طريق لنا إلى معرفته وهذا باطل باتفاق.

ودليلنا من جهة السنة، قوله في حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة». ولنا في هذا دليلان، أحدهما: أمرها بأن تترك الصلاة عند إقبال أمر يسمى بإقباله حيضًا، وعندهم لا يكون حيضًا إلا بعد يوم وليلة أو بعد ثلاثة أيام.

والدليل الثانى: أنه أمرها بأن تترك الصلاة عند إقبال الحيضة، وذلك يقتضى ترك الصلاة بأقل الدم وأنه حيض بإقباله، ولو لم يكن حيضًا إلا بعد يوم وليلة أو بعد ثلاثة أيام، لما جاز ترك الصلاة إلا بعد ذلك، ولما أجمعنا على وجوب ترك الصلاة بأول ما ترى من الدم، ثبت أنه حيض.

ودليلنا من جهة القياس أن هذا دم يسقط فرض الصلاة، فلم يكن لأقله حد كدم النفاس.

مسالة: وأما المسألة الثانية، وهو معرفة أكثر الحيض فذهب مالك والشافعي إلى أن أكثر الحيض خمسة عشر يومًا. وقال أبو حنيفة: أكثر الحيض عشرة أيام. وقال الأوزاعي: أكثر الحيض سبعة عشر يومًا، وبه قال داود.

ودليلنا في هذه المسألة على أبي حنيفة قوله تعالى: ﴿ويسئلونك عن المحيض قل هـو أذى أذى فاعتزلوا النساء في المحيض﴾ [البقرة: ٢٢٢] وذلك يقتضى حمله على كل أذى من جنسه إلا ما خصه الدليل.

ومن جهة القياس أن هذه مدة أبقت لأقل الطهر وقتًا في الشهر، فوجب أن يكون حيضًا كالعشرة أيام.

مسألة: وأما المسألة الثالثة، وهي مقدار مكث الحائض إذا اتصل بها الدم، فإن الحائض على ضربين، حائل وحامل، فأما الحائل فعلى ضربين، مبتدأة ومعتادة، فأما المبتدأة، فهي التي ترى الدم أول بلوغها، فإن تمادى بها الدم، فعن مالك فيها ثلاث روايات، روى عنه على بن زياد أنها تقعد أيام، لداتها ثم تغتسل وتكون مستحاضة، وروى ابن وهب تقعد أيام لداتها ثم تستظهر بثلاثة أيام، ثم تكون مستحاضة، وروى عنه ابن القاسم وأكثر المدنيين: تقعد خمسة عشر يومًا ثم تكون مستحاضة.

وقال أبو حنيفة: تقعد أكثر مدة الحيض ثم تكون مستحاضة، وهو نحو رواية ابن القاسم عن مالك. وقال الشافعى: تقيم أكثر مدة الحيض، فإن تمادى بها الدم، فله فى ذلك قولان، أحدهما: أنه يكون الحيض من ذلك يومًا وليلة وتعيد صلاة سائر المدة. والقول الثانى: تعد من ذلك حيضًا سبعة أيام، وتعيد صلاة سائر المدة.

وجه رواية على بن زياد أنها لما لم تكن لها عادة ترجع إليها وجهل أمرها، وجب اعتبارها بأحوال لداتها، إذ لا طريق إلى معرفة حالها بأكثر من ذلك.

ووجه رواية الاستظهار أن هذا خارج من الجسد أريد التميز بينه وبـين غـيره، فحـاز أن يعتبر فيه بثلاثة أيام، أصل ذلك لبن المصراة.

وجه رواية ابن القاسم أن هذه مدة حيض، فإذا رأت الدم فيها وجب أن يكون حيضًا كأيام لداتها.

وما ذهب إليه الشافعي من إعادة الصلاة فغير صحيح لأن تلك الأيام لو لم يحكم بكونها حيضًا لما جاز أن تمنع فيها الصلاة، فلما منعت فيها من الصلاة لم تجب عليها إعادتها، وقد كان الأصح إذا لم يتبين أمرها أن تؤمر بالصلاة، فإن كانت ممن تصح منها وتجب عليها فقد أدتها وأخذت بالأحوط في أمرها، وإن كانت ممن لا تصح منها ولا تجب عليها فقد فعلتها استظهارًا، فأما أن تمنع منها في وقتها الذي يختص بها وتمنع من أدائها وتؤمر بها في غير وقتها، فإن ذلك لا يصح كغير الحائض.

ولذلك قال مالك رحمه الله في التي ترى الدم خمسة عشر يومًا وعادتها ثمانية أيام: أنها تستظهر بثلاثة أيام ثم تصوم وتصلى استظهارًا إلى انقضاء خمسة عشر يومًا، فإذا طهرت قضت الصوم، فإن كانت ممن يصح منها الصوم والصلاة، فقد أدتهما وإن لم يصح ذلك منها فهى تقضى الصوم وتسلم من تضييع عبادة في وقتها وتركها حين وجوبه، وهذا وجه الاحتياط فيما شك فيه.

فرع: وأما المعتادة، فإن تمادى بها الدم أكثر من أيام عادتها، فعن مالك فى ذلك روايتان، إحداهما: أنها تقيم أيام عادتها تستظهر بثلاثة أيام، والرواية الثانية: تقيم أكثر مدة الحيض، وذلك خمسة عشر يومًا ثم تكون مستحاضة على معنى الاحتياط تصوم وتصلى ولايطؤها زوجها ثم تنظر فى أمرها، فإن انقطع دمها عند تمام الخمسة عشر يومًا علم أنها قد انتقلت عادتها، وكانت المدة كلها حيضًا، وإن زادت المدة على خمسة عشر يومًا علم أنها قد انتقلت على أن ذلك دم استحاضة واعتدت بحيضها على ما تقدم من عادتها وتقضى الصوم فيما بين ذلك وبين الزيادة على خمسة عشر يومًا.

وقال ابن الماحشون ومحمد بن مسلمة ومطرف: تجلس خمسة عشر يومًا، فإن انقطع دمها، فذلك أكثر حيضها، وإن زاد فهى مستحاضة، واختلفوا فى الحيضة الثانية بعدها، فقال عبدالملك: تجلس أيام عادتها ثم تستظهر. وقال محمد بن مسلمة: تجلس أيام عادتها دون استظهار. وقال مطرف: تجلس خمسة عشر يومًا أبدًا ثم تكون مستحاضة.

فرع: وأما الحامل، فاختلف في أكثر مدة حيضها، فقال ابن الماحشون: أكثره خمسة

٤٥٤ .....الطهارة

عشر يومًا، رواه أبو زيد في ثمانيته، وقال: لا أنظر إلى أول الحمل ولا إلى آخره، روى عن مالك قال ابن القاسم في رواية سحنون عنه: في مدة ثلاثة أشهر ونحوها من أول الحمل خمسة عشر يومًا. وقال ابن وهب: تضعف الحامل أيام عادتها، فعلى هذا إن كانت عادتها خمسة عشر يومًا، فأكثر حيضتها ثلاثون يومًا. وقال مطرف: في أول شهر من شهور الحمل أيام عادتها وتستظهر بثلاث، وفي الثاني تضعف أيام عادتها دون استين استظهار، والثالث تضعف أيام عادتها ثلاث مرات، والرابع أربع مرات حتى تبلغ ستين يومًا، وهي في الواضحة من رواية مطرف عن مالك.

فصل: وقوله: «فإذا ذهب قدرها فاغسلى عندك الدم وصلى» يحتمل أن يريد غسل الاستحاضة واستغنى عن ذكر الغسل من المحيض لأنه قد تقرر علمه.

١٣٢ - مَالِك، عَنْ نَافِع، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَار، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْج النَّبِيّ اللَّهُ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عِلَىٰ، فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولِ اللَّهِ عِلَىٰ، فَاسْتَفْتَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَىٰ اللهِ عَدَدِ اللَّيَالِي وَالأَيّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ، قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلْتَتْرُكِ الصَّلاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا لِنَاهُمْرِ، قَبْلُ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلْتَتْرُكِ الصَّلاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا لَا يَعْسَلُ، ثُمَّ لِتَصَلّى اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ الللهُ اللهُ ا

الشرح: قوله: «إن امرأة كانت تهراق الدماء»، يقال هى فاطمة بنت أبى حبيش، وقد بين ذلك حماد بن زيد وسفيان بن عيينة فى حديثهما عن أيوب عن نافع عن سليمان بن يسار.

وقوله: «كانت تهراق الدماء»، يريد أنها كانت من كثرة الدم بها كأنها تهريقه

۱۳۲ - أخرجه النسائى فى الحيض والاستحاضة برقم ٣٥٤، ٣٥٥. وأبو داود كتاب الطهارة برقم ٢٣٧. وأحمد بالمسنند برقم ٢٦١٧، وأحمد بالمسنند برقم ٢٦١٧، وأحمد بالمسنند برقم ٢٦١٧، والطحاوى بمشكل الآثار ٣٠٣/٣ عن أم سلمة.

<sup>(</sup>۱) هكذا رواه مالك، عن نافع بن سليمان، عن أم سلمة، وكذلك رواه أيوب السختياني، عن سليمان بن يسار، كما رواه مالك عن نافع سواء، ورواه الليث بن سعد، وصخر بن حويرية، وعبيد الله بن عمر على اختلاف عنهم، عن نافع، عن سليمان بن يسار وأن رحلاً أخبره عن أم سلمة، فأدخلوا بين سليمان بن يسار وبين أم سلمة رحلا. انظر: (التمهيد، نافع عن سليمان بن يسار، حديث واحد، وهو حديث رابع وسبعون لنافع).

فاستفتت أم سلمة لها لاستحيائها من ذلك إذ كانت امرأته، وكان في ذكره عورة، فسألت أم سلمة أن تسأل لها عن حكمها رسول الله الله الله الله الما كانت أم سلمة تحل من النبي الله علا يزيل الخجل في سؤالها إياه عن مثل ذلك، ويقتضى ذلك أن يكون النبي الله قد عرف المرأة باسم أو صفة أو إشارة إليها لذلك لم يستفسر حالها مع اختلاف أحوال الناس في ذلك لأن النساء على ثلاثة أضرب: حال صغر، وحال حيض، وحال يأس.

فأما حال الصغر، فإنه لا يثبت لما رؤى فيه من الدم شيء من أحكام الحيض وإنما هو دم جرح فاسد. وأما حال الحيض، فهو الذي أجاب عنه فلل وقد تقدم كلامنا فيه. وأما حال اليأس من المحيض، فهو في سن الشيخ والهرم، وما رؤى من السدم في تلك الحال، فليس يحيض، وهل يثبت له أحكام الحيض أم لا؟ اتفق أصحابنا على أنه لا يقع به اعتداد، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ﴿ والطلاق: ٤].

فرع: وهل تترك اليائسة الصلاة والصوم؟ في النوادر من رواية ابن المواز عن مالك: أنها تترك الصوم والصلاة. وقال ابن وهب: لا تترك الصوم ولا الصلاة.

وجه رواية ابن المواز، أن هذا دم كثير وجد بكثرة، فوجب أن يكون منه ما يمنع من صحة الصوم والصلاة كغير اليائسة.

ووجه رواية ابن حبيب أنه دم من لا يحمل مثلها، فلم يمنع صحة الصلاة والصوم كدم الصغيرة.

مسألة: فإذا انقطع عنها الدم، فقد قال ابن القاسم: لا غسل عليها. وقال ابن حبيب: عليها الغسل، وإن أشكل أمرها تركت الصلاة كالحائض.

وجه قول ابن القاسم، أن هذا دم لا يمنع الصلاة فلم يوجمب الغسل كدم الاستحاضة.

فرع: والسن الذى يحكم فيه للمرأة باليأس من المحيض، قبال الشبيخ أبو إسحاق: خمسون عامًا، واحتج على ذلك بأن عمر بن الخطاب، قبال: بنبت خمسين عجبوز فى الغابرين. وقالت عائشة: قل امرأة تجاوز الخمسين فتحيض إلا أن تكون قرشية.

فصل: وقوله على: «لتنظر إلى عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل

أن يصيبها ما أصابها». تعليقه ذلك بالشهر لما في عادة النساء في الأغلب من أنهن يحضن في كل شهر، ولذلك أقيمت حيضة وطهرها مقام شهر، وقصر حيضها على أيامها التي كانت تحيضهن من كل شهر، يحتمل أن يكون النبي النها قد علم حيضتها وأنها كانت أكثر الحيض، فلذلك قصرها عليها، وهذا هو الأظهر لأنه لو لم يعلم حيضتها لجواز أن تختلف عادتها فيكون الجواب غير مستوفى في حقها، ويحتمل أنه لم يعلم مقدار حيضها، فأحابها بجواب يقتضى حكم كل حائض معتادة، وذلك أنها لما أحالها من عدد الأيام والليالي على ما كان من عادتها من الاستحاضة، وعلم أنها عادة النساء في ذلك، وإن اختلف فغير خارجة عن قدر أيام الحيض، فقد أمرهن باعتبار قدر أيام الحيض على حسب عادة كل واحدة منهن.

ولذلك اختلف الناس في حكم الحائض إذا تمادى بها الدم، فقال بعضهم: حيضتها على ما ثبت من عادتها، وقد بينا أن ذلك قول المغيرة وأبى مصعب وهو قول محمد بن مسلمة في الحيضة الثانية، وقد قال قوم: تنتقل إلى أكثر الحيض، وكذلك قال مالك ومطرف، وحملوا هذا الحديث على أنه مختص بالمرأة لاحتمال أن يكون النبي المجابها على ما علم من حالها.

فصل: وقوله الله المنترك الصلاة قدر ذلك من الشهر القتضى منع الحيض للصلاة وتعليق ذلك بالشهر ظاهره يقتضى أن الحيض يتكرر غالبا وأن الحيض قدرا من كل شهر لا يختلف أقله وأكثره وإن زاد على قدر أكثره خرج عن حكم الحيض المانع مدة الصلاة وذلك القدر في المشهور من مذهب مالك خمسة عشر يوما، وعلى قول أصحابنا: لكل امرأة قدر عادتها إلا أنها تزيد العادة في ذلك على خمسة عشر يوما فإذا زاد على خمسة عشر يوما خرجت عن حكم المحيض إلى حكم الاستحاضة التي لا تحيض بعادة.

١٣٣ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا رَأْتُ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا رَأْتُ زَيْنَبَ بِنْتِ عَوْفٍ وَكَانَتُ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَكَانَتُ تُسْتَحَاضُ فَكَانَتُ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّى.

الشرح قولها: «إن زينب بنت جحش التي كانت تحت عبدالرحمن بن عوف الان،

۱۳۳ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١١٢. أخرجه أبو داود كتاب الطهارة برقم ٢٩٣. (١) قال القاضي عباض: اختلف أصحاب الموطأ في هذا عن مالك، فأكثرهم يقولون:

تحت طلحة بن عبيد الله وأحتها أم حبيبة هي التي كانت تحت عبدالرحمن بن عوف، واسمها حبيبة. وقد روى هذا الحديث مالك عن ابن عمر، فقال: ابنة ححش، فلم يسمها، وكذلك رواه القاضي أبو إسحاق عن القعنبي عن مالك، فإن كان هذا محفوظًا، فهو الصواب والله أعلم.

فصل: وقولها: «وكانت تستحاض فكانت تفتسل وتصلى»، يحتمل أن الاستحاضة كانت تتكرر عليها فكانت تغتسل متى استحيضت عند خروجها من الحيض وتتمادى بعد ذلك على الصلاة، ويحتمل أنها كانت تغتسل متى انقطع عنها دم الاستحاضة.

وقد اختلف قول مالك فقال مرة: تغتسل، وقال مرة: ليس ذلك عليها. وقال ابن القاسم: ذلك واسع. ويحتمل أيضًا أن يكون معنى ذلك أنها كانت تغتسل للصلاة إذا أرادتها.

17٤ - مَالِك، عَنْ سُمَى مَوْلَى أَبِى بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ أَنَّ الْقَعْقَاعَ بْنَ حَكِيم، وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أَرْسَلاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، يَسْأَلُهُ كَيْفَ تَعْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ؟ فَقَالَ: تَعْتَسِلُ مِنْ طُهْرٍ إِلَى طُهْرٍ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلاةٍ، فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَثْفَرَتْ.

الشرح: قوله: «كيف تغتسل»، يقتضى صفة غسلها والمراد به فى هذا الحديث السؤال عن وقت اغتسالها، ولذلك جاوبه سعيد بوقت الغسل دون صفته. وروى أبو داود السجستانى قال: قال مالك: إنى لأظن حديث سعيد بن المسيب من ظهر إلى ظهر، إنما من طهر إلى طهر، فقلبها الناس، فقالوا: من ظهر إلى ظهبر؛ وقد تابع مالكا على هذا القول هود بن عبدالملك وسعيد بن عبدالرحمن، فقالا: إنما هو من طهر إلى طهر، وإنما قال ذلك مالك، رحمه الله، لما لم يكن لوقت الظهر معنى يقتضى اغتسالها، فرأى أن اللفظ قد صحف عن ابن المسيب، وأصله ما ذكره وذلك لمن تميز الدم فتغتسل

<sup>=</sup>زينب بنت ححش، وكثير من الرواة يقولون: عن ابنة ححش، قال: وهذا هو الصواب، قال: ويين الوهم فيه قوله: كانت تحت عبدالرحمن، وزينب هي أم المؤمنين لم يتزوحها عبدالرحمن بن عوف قط إنما تزوحها أولاً زيد بن حارثة ثم تزوحها رسول الله تله والتي كانت تحت عبدالرحمن بن عوف هي أم حبيبة. انظر: (تنوير الحوالك صـ ٦٣).

١٣٤ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١١٣. أخرجه الدارمي في الطهارة ٨٠٨، ٨١٠.

إذا انقطع عنها الدم الأسود أو حكم بأنها مستحاضة لتمادية، فالاغتسال في هذا الموضع له وجه صحيح.

وقد بين عبدالكريم الجزرى في روايته عن سعيد بن المسيب أنه من ظهر إلى ظهر، فقال: تغتسل كل يوم عند صلاة الظهر، وعبد الكريم حافظ.

قال القاضى أبو الوليد: ومعنى ذلك عندى أنه شرع لها الغسل فى كل يموم تجديدًا للنظافة، وذلك الوقت أحق بالغسل لما يختص به من الحر وكثرة العرق وظهور الرائحة التى تحتاج المرأة إلى إزالتها وخفة الغسل فى ذلك الوقت، ولذلك شرع غسل الجمعة ذلك الوقت دون سائر الأوقات ومما يدل على أن الغسل ليس بواجب على المستحاضة قوله على : «إنما ذلك عرق وليست بالحيضة» وهذا وجوب الغسل كسائر العروق.

فرع: إذا اثبت أنه لا يجب به غسل، فهل يجب به الوضوء؟، فالمشهور من المذهب أنه لا يجب به الوضوء. وقال القاضى أبو الحسن: إنه على ضربين: منه ما يكون مرة بعد مرة، فهذا يجب به الوضوء لأنه ليس بمرض ومنه ما يتكرر بالساعات فيستحب منه الوضوء ولا يجب.

ودليلنا على نفى الوضوء أنه دم لا يجب به الغسل فلم يجب به الوضوء كما لو خرج من سائر الجسد.

١٣٥ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِلا أَنْ تَغْتَسِلَ غُسْلا وَاحِدًا ثُمَّ تَتَوَضَّا أَبَعْدَ ذَلِكَ لِكُلِّ صَلاةٍ.

الشرح: وهذا على ما تقدم من أن المستحاضة إنما يجب عليها غسل واحد عند انقضاء حيضتها وابتداء استحاضتها لتزيل بذلك حدث الحيض، وأما دم الاستحاضة، فإن القاضى أبا الحسن قال: اختلف أصحابنا فيه، فقال بعضهم: هو حدث، معفو عنه. وقال بعضهم: ليس بحدث.

قَالَ مَالِك: الأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا صَلَّتْ أَنَّ لِزَوْجِهَا أَنْ يُصِيبَهَا وَكَذَلِكَ النُّفَسَاءُ إِذَا صَلَّتْ أَنَّ رَأَتِ اللَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ النُّفَسَاءُ إِذَا بَلَغَتْ أَقْصَى مَا يُمْسِكُ النِّسَاءَ اللَّمُ، فَإِنْ رَأَتِ اللَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُصِيبُهَا زَوْجُهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ.

الشرح: وهذا كما قال أن موانع الحيض هي الصلاة والـوطء، فإذا وجبت الصلاة

١٣٥ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١١٤.

وجبت إباحة الوطء، وما لا يمنع منه الطهر فلا تمنع منه الاستحاضة، وبهذا قال سعيد ابن جبير والحسن وعكرمة. وقال سليمان بن يسار والزهرى: لا يصيب المستحاضة زوجها.

فصل: حكم النفساء عند مالك فى ذلك حكم الحائض إذا بلغت أقصى ما يمسك النفساء دم النفاس وتمادى بها الدم اغتسلت، وكانت مستحاضة، واختلف الرواة عن مالك فى أقصى ما يمسك النساء النفاس، فقال مرة: لاحد فى ذلك، ويرجع فيه إلى النساء ومعرفتهن. وقال مرة: أقصى ذلك ستون يومًا، وبه قال الشافعى. وقال ابن الماجشون: ستون أو سبعون يومًا. وقال أبو حنيفة: أربعون يومًا.

وجه ما قاله مالك أن الرجوع في ذلك إلى المعروف والعادة، وقد وجد النفاس ستين يومًا عادة مستمرة.

مسألة: وأقل النفاس لا حد له، وبه قال أبو حنيفة والشافعي. وقال أبو يوسف: أقلمه أحد عشر يومًا.

والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور، أن هذا أمر طريقه العادة وقد وجد معتادًا بأقل من أحد عشر يومًا، فلم يجز أن يحد بأحد عشر يومًا كما لم يحد بثلاثين يومًا لما وجد معتادًا أقل من هذا المقدار.

قَالَ مَالِك: الأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمُسْتَحَاضَةِ عَلَى حَدِيثِ هِشَامِ بُـنِ عُـرُوَةً، عَـنُ أَبِيـهِ وَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَىَّ فِي ذَلِكَ<sup>(۱)</sup>.

الشرح: وهذا كما قال لأن حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبى في قصة فاطمة بنت أبى حبيش أصح ما ورد في هذا الباب ويحتمل أن يريد به حديث هشام بن عروة عن أبيه أنها لا تغتسل إلا غسلا واحدًا ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة وهذا أظهر من جهة المعنى.

### \* \* \*

## ما حاء في بول الصبي

١٣٦ - مَالِك، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرُورَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الل

- (١) قال: إن عروة كان يفتى بأن المستحاضة تنوضاً لكل صلاة، وذلك عند مالك على الاستحباب لا على الإيجاب. انظر: (التمهيد باب المستحاضة).
- ۱۳۲ أخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ۲۲۲. ومسلم كتاب الطهارة برقم ۲۸۲. والنسائى كتاب الطهارة برقم ۳۰۳. وأحمد بالمسند برقم كتاب الطهارة وسننها برقم ۵۲۳. وأحمد بالمسند برقم ۲۳۲۷. ٢٣٧٣٥. و ٢٠٢٤٠.

قَالَتْ: أُتِى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ'\).

الشوح: قولها: «أتى رسول الله الله المحبى»، معناه أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يأتون بصبيانهم إلى النبى الله يلدعو لهم ويحنكهم يسميهم تبركا به الله، فأتى بصبى فبال على ثوبه، فدعا بماء فأتبعه إياه، يريد اتبع الماء بول الصبى، وهذا يدل على نجاسته على قولنا: إن أفعال النبى الله على الوجوب، ولو لم يكن نجسًا لما وجب اتباعه بالماء، هذا مذهب مالك في بول الصبى والجارية سواء أكلا الطعام أو لم يأكلاه. وقال عبدالله: بول الصبى الذي لم يأكل الطعام طاهر لا يجب غسله ويغسل بول الجارية لنجاسته، وبه قال الشافعي. وروى الوليد بن مسلم عن مالك في مختصر ما ليس بالمختصر: لا يغسل بول الجارية ولا الغلام حتى يأكل الطعام، وهذه رواية شاذة، والصحيح المشهور ما تقدم.

ودليلنا من جهة القياس أن هذا بول آدمي فوجب غسل الثوب منه، أصل ذلك بــول من أكل الطعام.

١٣٧ - مَالِك، عَنِ ابْسِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ (١) بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ (٢) ؛ أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنِ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَـأْكُلِ الطَّعَامَ، إِلَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى أَنْ بَابْنِ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَـأُكُلِ الطَّعَامَ، إِلَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى أَنْ بِهِ؛ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَى أَنْ بِمَاءٍ، فَنَطَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلُهُ (٢).

<sup>(</sup>١) أتبعه أياه: أى أتبع رسول الله ﷺ البول بالماء أى صبه عليه، ولمسلم: فاتبعـه ولـم يغسـله، ولابن المنذر فنضحه عليه. انظر: (تنوير الحوالك صـ٦٣).

۱۳۷ – أخرجه البخارى كتاب الوضوء ۲۲۳. ومسلم كتاب الطهارة برقم ۲۸۷. والترمذى كتاب الطهارة برقم ۲۸۷. والترمذى كتاب الطهارة الطهارة برقم ۲۰۲. والنسائى برقم ۳۰۲. وأبو داود برقم ۳۷۶. وابــن ماحــه كتــاب الطهارة وسننها برقم ۵۲۵. واحمد بالمسند برقم ۲۲۵۲. والدارمى كتاب الطهارة برقم ۷۶۱.

<sup>(</sup>١) فى تنوير الحوالك: عن وعبيدالله بن عتبة، ولم يذكر: وابن عبدالله، واكتفى بالتعليق بأنها زائدة فى بعض النسخ. وذكره ابن عبدالبر فى التمهيد: عبيدالله بن عبدالله.

<sup>(</sup>٢) قال ابن عبدالبر: أم قيس هذه اسمها حذامة بنت وهب بن محصن، أخت عكاشة بن وهب بن محصن، أخت عكاشة بن وهب بن محصن. انظر: (التمهيد، باب ما حاء في بول الصبي، حديث عاشر بن شهاب عن عبيدالله).

<sup>(</sup>٣) ولم يغسله: ادعى الأصيلي أن هذه الجملة مدرجة في آخر الحديث من كلام ابن شهاب وأن المرفوع انتهى عند قوله: فنضحه. قال: وكذلك روى معمر عن ابن شهاب، وكذلك وأن المرفوع انتهى عند قوله:

المسرح: قوله «أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام»، يريد أن الصحابة كانوا يأتون بمن ولد من أولادهم قبل أن يأكل يحنكه رسول الله الله على رجاء البركة في ذلك، وقد تقدم ذكره، وهذا إذا أراد بقوله: لم يأكل الطعام، لم يقبل غذاء من رضاع ولا غيره، ويحتمل أن يريد بذلك أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع، فإن الصحابة كانوا يأتون بأبنائهم ليدعو لهم لاسيما عند شيء يجده أحدهم من مرض أو شبهه.

فصل: وقوله: «فأجلسه في حجره»، يريد وضعه فيه، فسمى ذلك إحلاسًا وإن كان الطفل عند الولادة لا يجلس، ويحتمل أن يكون ذلك على التأويل خالصًا للنبى الله ويحتمل أن يريد بذلك الإحلاس المعتاد، وأن ذلك كان قبل انقضاء الحولين في وقت مكن فيه حلوسه.

وقوله: «فبال على ثوبه»، إلى قوله: «فنضحه ولم يغسله»، يريد أنه صب عليه من الماء ما غمره وأذهب لونه وطعمه وريحه فطهر بذلك الثوب، وهذه حجة لمالك في أن قليل الماء لا ينجسه قليل النجاسة، إذا غلب عليها وليس يفتقر تطهير النجاسة إلى إمرار اليد وإنما المقصود منه إزالة العين والحكم لم يأت بأى وجه كان من غلبة الماء عليه أو غير ذلك.

# \* \* \* ما حاء في البول قائمًا وغيره

١٣٨ - مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ أَعْرَابِي الْمَسْجِدَ، فَكَشَفَ عَنْ فَرْجِهِ لِيَبُولَ، فَصَاحَ النَّاسُ بِهِ، حَتَّى عَلا الصَّوْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

<sup>=</sup>أخرجه ابن أبى شيبة. قال: فرشه، ولم يزد على ذلك. وتوقف الحافظ ابن حجر فى ذلك، قال: نعم زاد معمر فى روايته. قال ابن شهاب: فمضت السنة أن يرش بول الصبى ويغسل بول الجارية. أخرجه عبدالرزاق فى مصنفه. انظر: (تنوير الحوالك صـ٢٤).

١٣٨ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١١٨.

وقال ابن عبدالبر: هذا حديث مرسل في الموطأ عند جماعة الرواة، وقد روى مسندًا متصلاً عن يحيى بن سعيد، عن أنس، ومن وحوه صحاح، وهو محفوظ ثابت من حديث أنس، ومن حديث أبى هريرة، عن النبي على انظر: (التمهيد باب ما حاء في البول قائما).

أخرجه البخارى كتاب الوضوء برقم ٢٢١. ومسلم كتاب الطهارة برقم ٢٨٤. والـترمذى كتاب الطهارة برقم ١١٧٢. والـترمذى كتاب الطهارة ١١٧٢، والنسائى برقم ٥٥، ٥٥. وأحمد بالمسند برقم ١١٧٢، ١١٧٢٠، والدارمي كتاب الطهارة برقم ٧٤٠.

الطهارة «اتْرُكُوهُ» فَتَرَكُوهُ، فَبَالَ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَصُبَّ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَان.

الشرح: وقوله: «دخل أعرابي المسجد ليبول»، روى أبو هريرة وعبدالله بن مغفل أنه دخل وصلى، فلما قضى الصلاة بال في المسجد، وذلك أنه لم يعهد المساجد ولا عرف ما يجب لها من الإكرام والتنزيه وصاح الناس إنكارًا لفعله ومادرة إلى منعه، فقال لهم النبي على: «اتركوه» رفقًا في تعليمه، وهذه سنة من الرفق في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لاسيما لمن قرب معهده بالإسلام ولم يعلم منه الاستهانة به فيعلم أصول الشرائع ويعذر في غيرها حتى تمكن الإسلام من قلوبهم لأنهم إن أخذوا بالتشديد في جميع الأحوال خيف عليهم أن تنفر قلوبهم عن الإيمان وتبغض الإسلام فيؤول ذلك إلى الارتداد والكفر الذي هو أشد مما أنكر عليهم.

فصل: وقوله: «ثم أمر رسول الله بلغ بدنوب من ماء»، الذنوب (۱) الدلو، فصب على ذلك المكان، وهذا يدل على ما قدمنا أن الماء إذا صب على البول فغمره وأذهب عينه وصفاته حكم بطهارة المغسول، وهو حجة على أبى حنيفة والشافعي وغيرهما في قولهم: إن قليل الماء ينجسه قليل النجاسة، وإن لم تغيره. وهذا مسجد النبي وهو أرفع المواضع التي يجب تطهيرها وقد حكم فيه النبي الله بصب دلو من ماء على ما بحس منه بالبول، ولا معنى له إلا تطهيره للمصلين فيه.

١٣٩ - مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَيْـولُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَـرَ يَيْـولُ قَائِمًا.

الشرح: البول على قدر الموضع الذى يبال فيه، فإن كان موضعًا طاهرًا دمثًا لينا يؤمن تطاير البول على البائل جاز أن يبال فيه قائما لأن البائل حينئذ يامن تطاير البول عليه، ويجوز أن يبول قاعدًا لأنه يأمن على ثوبه من الموضع، والبول قاعدًا أفضل وأولى لأنه أستر للبائل.

مسألة: وإن كان موضعًا طاهرًا حللًا يخاف أن يتطاير منه البول إذا بال قائمًا،

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر: الذنوب الدلو الكبيرة هاهنا، وقد يكون الذنوب الحظ والنصيب من قوله تعالى: ﴿ ذَنُوبٌ أَصَحَابُهُم ﴾ [الذاريات: ٥٩]. انظر: (التمهيد باب ما حاء فى البول قائما).

١٣٩ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقبم ١١٩.

الطهارة .....الطهارة على المستعمل المست

فحكم ذلك الموضع أن يبول البائل فيه حالسًا؛ لأن طهارته تبيح لـه الجلـوس وصلابـة الأرض تمنع الوقوف لئلا يتطاير عليه من وقع البول ما ينحس ثيابه.

مسألة: وإن كان الموضع دمثًا، وهو مع ذلك قذر، بال قائمًا، ولم يبل جالسًا؛ لأن جلوسه يفسد ثوبه، وهو يأمن تطاير البول إذ وقف. وقد روى حذيفة عن النبي الله أنه أتى سباطة قوم فبال قائمًا.

مسألة: فإن كان الموضع صلبًا نحسًا لم يبل فيه قائمًا وبال قاعدًا لما قدمناه.

وسُئِلَ مَالِك عَنْ غَسْلِ الْفَرْجِ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ؛ هَلْ جَاءَ فِيهِ أَثَرٌ؟ فَقَـالَ: بَلَغَنِى أَنَّ بَعْضَ مَنْ مَضَى (١) كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ مِنَ الْغَائِطِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَغْسِلَ الْفَرْجَ مِنَ الْبَوْل.

الشرح: قد تقدم أن الغسل أفضل من الاستحمار، وأنه سئل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط هل فيه أثر؟ فأجاب عنه وخص مالك غسل الفرج بالماء؛ لأن البول مائع لا يكاد يسلم من الانتشار، فلذلك رأى أنه أحق باستعمال الماء فيه، ويحتمل أن يكون مالك أخبر بأن عنده أثرًا في غسل الفرج من الغائط وأنه يستحب غسل الفرج من البول فبين ما عنده فيه أثر وميزه مما يذهب إليه لنوع من النظر.

# \* \* \* باب ما جاء في السواك

• ١٤ - مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ السَّبَّاقِ (١)؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى في

<sup>(</sup>۱) قال فى الاستذكار: عَنَى بمن مضى، عمر بن الخطاب لأن من روابته أنه كان يتوضأ بالماء لما تحت إزاره، وقد روى فى قصة أهل قباء أنهم كانوا يتوضئون من الغائط بالماء. انظر: تنويسر الحوالك صد ٦٤.

١٤٠ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٢٠.

وقال السيوطى: وصله ابن ماحه من طريق بن صالح بن أبى الأخضر عـن الزهـرى عـن عبيـد ابن السياق عن ابن عباس به وفات ابن عبدالبر ذلك. انظر: (تنوير الحوالك صـ٢٤). وانظر: سنن ابن ماحه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها حديث رقم ١٠٩٨.

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر: ابن السباق هذا عبيد، روى عنه ابن شهاب، وابنه سعيد بن عبيد بسن السباق، وهو من ثقات التابعين بالمدينة، ومن أشرافهم من بنى عبد الدار بن قصى. ولم يذكره أهل النسب وللسباق بن عبد الدار بن قصى، عوفًا، وعبيد، وعميلة، وعبد الله. قال الزبير:

٤٦٤ .....الطهارة

جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمَعِ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا فَاغْتَسِلُوا، وَمَـنُ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ».

الشرح: وقوله: «هذا يوم جعله الله عيدًا»، يقتضى ظاهره أنه شرع فيه الغسل لأنه عيد وهذا يدخل فيه كل ما يقع عليه هذا الاسم في الحكم، وذلك أن الأعياد مشروع فيها التحمل والمباهاة والنظافة من أفضل التحمل.

فصل: وقوله: «ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه» على معنى الندب إليه والتصريح بأنه غير واجب ولا لازم لما في ذلك من المشقة والكلفة وقد يشق استعماله على من لا يجده أو من يتكلف تحصيله بمؤنة، وأما استعمال الماء فلا مشقة فيه في الغالب.

وقوله: «وعليكم بالسواك» أمر به وندب إليه. وقد روى عن داود أنه قال: السواك واحب. والدليل على ذلك أنه تنظيف من غير نجاسة، فلم يكن واجبًا كغسل الفم من الذفر والغمر.

١٤١ - مَالِك، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: «لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَوْتُهُمْ بِالسِّواكِ (١)».

الشوح: قوله: «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك» على ما علم من إشفاقه على أمته ورفقه وحرصه على التخفيف عنهم والمراعاة لما يشق عليهم، فالمراد بالأمر

<sup>=</sup> بغى بعضهم على بعض فهلكوا وانقرضوا، قال: وهم أول من بغى بمكة فتفانوا فى البغى، ولم يبق منهم إلا قليل، قال: وصار بعض بنى السباق فى عك، ولم يذكر ابن شهاب هذا. انظر: (التمهيد، باب ما حاء فى السواك).

۱٤۱ – أخرحه البخارى كتاب الجمعة برقم ۸۸۷. والترمذى كتاب الطهـارة برقـم ۲۲. والنسـائى برقـم ۷. وأبو داود برقـم ٤٦. وابن ماجه كتاب الطهارة وسـننها برقـم ۲۸۷. وأحمـد بالمسـند بأرقــام ۷۲۹٤، ۷۲۹۷، ۷۷۹٤، ۸۹۲۸، ۹۳۲۵، ۹۳۰۸، ۹۳۰۲، ۱۰۲۸، ۱۰۲۸، ۱۰۲۸

<sup>(</sup>١) لأمرتهم بالسواك، قال الرافعى: أى أمر إيجاب، وقال ابن دقيق العيند: استدل به بعض أهل الأصول على أن الأمر للوحوب، ووجه الاستدلال أن كلمة لولا تدل على انتفاء الشىء لوجود غيره، فتدل على انتفاء الأمر لوحود المشقة والمنفى لأحل المشقة إنما هو الوحوب لا الاستحباب، فإن استحباب السواك ثابت عند كل صلاة فيقتضى ذلك أن الأمر للوحوب. انظر: (تنوير الحوالك صد٢).

هاهنا الوجوب واللزوم دون الندب، فقد ندب ﷺ إلى السواك وليس في الندب إليه مشقة لأنه إعلام بفضيلته واستدعاء لفضله لما فيه من جزيل الثواب.

وفيه وجه آخر، وهو امتناعه على من الأمر لهم لمعنى المشقة، أي لولا المشقة لأمرهم به، وهذا يقتضي أن النبي ه الآمر بالأحكام وإيجابها وأن ذلك مصروف إلى اجتهاده ولولا ذلك لم يمنعه الإشفاق على أمته من أن يوجب عليهم السواك لأجل المشقة إن كان البارى تعالى قد أمره به وأوجبه ولو لم يكن البارى أمر به وأوجبه لم يكن له إيجابه، وإن لم يكن في ذلك مشقة على أمت ويدل هذا أيضا على أن السواك ليس يو أجب.

١٤٢ - مَالِك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: لَوْلا أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِهِ لاَمَرَهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ.

الشوح: قوله: «مع كل وضوء» يقتضي أن الأمر بالسواك مع كل وضوء امتنع لأجل المشقة، فهذا يثبت بهذا الحديث ويثبت بحديث الأعرج الامتناع من الأمر به على وجه الوجوب في الجملة الأجل المشقة، والله أعلم وأحكم.

انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله وكتاب الصلاق

الطهارة برقم ٤٦. وأحمد بالمسند برقم ٢٣٦٤، ١٩٣١، ٩٣٠٨، ٩٦١٢، ١٠٣١٨، ١٠٣١٨،

والدارمي كتاب الطهارة ٦٨٣.

١٤٢ - ذكره ابن عبد البر في الاستذكار برقم ١٢٢، وفي التمهيد باب ماحاء في السواك. قال ابن عبدالبر: هذا الحديث يدحل في المسند لاتصاله من غير ما وحه، ولما يدل عليه اللفظ، وبهذا اللفظ رواه أكثر الرواة عن مالك. انظر: (التمهيد، باب ما حاء في السواك). أخرجه البخاري كتاب الجمعة ٨٧٧. ومسلم كتاب الطهارة برقم ٢٥٢. وأبو داود كتاب

فهرس محتويات الجزء الأول من كتاب المنتقى شرح موطأ مالك

## المحتويات

Y·Y	وقوت الصلاة
TTT	وقت الجمعة
YY7	من أدرك ركعة من الصلاة
۲۳۹	ما حاء في دلوك الشمس وغسق الليل
Υ ٤ •	جامع الوقوت
701	النوم عن الصلاة
Y 0 9	النهى عن الصلاة بالهاحرة
Y 7 T	النهى عن دخول المسجد بريح الثوم
۸۲۲	العمل في الوضوء
YY1	باب في بيان غسل الوحه
	باب في بيان المغسول به
7 7 7	باب في بيان المغسول
	باب بيان حد الرأس
	باب كيفية إيصال الماء إليه
Y V V	باب استيعاب الرأس مسحًا
7 7 7	باب حكم إزالة النحاسة
	باب تمييز النحاسة
۲۸۸	باب اختلاف النجاسة باختلاف محلها
797	و رـ النائم إذا قام إلى الصلاة
٣٠٢	باب فيما يفتقر إلى النية من الطهارة
٣٠٣	باب فی إیضاح ما یجری من النیة
T·V	باب في محل النية من الطهارة
٣١٠	الطهور للوضوء
<b>T10</b>	باب في حكم الماء الممنوع من استعماله
T17	باب في صفة التطهير من هذا الماء

المحتويات	
۳۱۸	باب في الفرق بين الكثير والقليل منه
	ما لا يجب منه الوضوء
	ترك الوضوء مما مست النار
<b>ም</b> ሞለ	جامع الوضوء
	ما جاء في المسح بالرأس والأذنين
	ما جاء في المسح على الخفين
۳٦٧	العمل في المسح على الخفين
٣٧.	ما جماء في الرعاف
٣٧0	العمل في الرعاف
٣٧٦	العمل فيمن غلبه الدم من حرح أو رعاف
٣٧٨	الوضوء من المذى
۳۸۱	الرخصة في ترك الوضوء من المذي
<b>ም</b> ለም	الوضوء من مس الفرج
<b>የ</b> ለማ	الوضوء من قبلة الرجل امرأته
441	العمل في غسل الجنابة
ለፆጞ	واحب الغسل إذا التقى الختانان
٤٠٢	وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل
٤٠٤	إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا صلى ولم يذكر وغسله ثوبه
٤١٦	غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى ارجل
٤١٩	جامع غسل الجنابة
277	هذا باب في التيمم
	العمل في التيمم
٤٣٤	تيمم الجنب
<b>£</b> ሞ ለ	ما يحل للرحل من امرأته وهي حائض
	طهر الحائض
	حامع الحيضة
	المستحاضة
	ما جاء في بول الصبي
	ما جاء في البول قائمًا وغيره
<b>٤</b> ٦٣	باب ما حاء في السواك
674	المحتويات



and 1 and 2 and 2